

كتاب التفسير
جبريل بن جابر

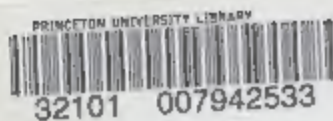
مع الشيخ الزاهر



الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد



كتاب التفسير و آياته



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

خلاصة الجواب

مع البيان الزاهر

بقلم سماحة حجة الاسلام والمسلمين
السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي اليزدي

الجزء الثالث

المطبعة العلمية - قم
سنة ١٣٩٢ هـ

(Arab)
KBL
F57g
ju2³

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو أهله وصلى الله على محمد وأهله واللعنة الدائمة على أعدائهم
اجمعين من الآن الى يوم الدين .

فصل فيمن يجب تغسيله من الاموات

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ - لا يغسل الكفار ومنهم الخوارج والنواصب والغلاة وغيرهم ممن تقدم
تفصيل الكلام فيهم في نجاسة الكافر باتفاق علمائنا^(١).

(١) قال في الجواهر اجماعاً محصلاً ومنقولاً على لسان مثل الشيخ والعلامة والشهيد وغيرهم (قال)
والاصل مع ظهور الأدلة في غيره ولقول الصادق عليه السلام في خير عمار (يعني المروى في الوسائل في
الباب ١٨ من غسل الميت) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن النصراني يكون في السفر وهو مع
المسلمين فيموت قال لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدقته ولا يقوم على قبره وان كان اباه .

(اقول) ويؤيده ما ذكره الوسائل في الباب المذكور عن المحقق في شرح الرسالة للسيد المرتضى
انه روى فيه عن يحيى بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام النهي عن تغسيل المسلم قرابته الذمي والمشرک
وان يكفنه ويصلى عليه ويلوذه (وما ذكره في الباب المذكور ايضاً) عن الطبرسي في الاحتجاج عن صالح بن كيسان
في حديث قال فيه الحسين عليه السلام لمعاوية لکننا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم ولا غسلناهم ولا صلينا عليهم
ولا دفناهم (ووجه التأييد) انه لا وجه لعدم تغسيل الحسين عليه السلام شيعة معاوية لو قتلهم ولا يكفنهم ولا
يصلى عليهم ولا يدفنهم الا كونهم نواصب والنواصب كفار والكفار لا يجب تغسيله ولا كفته ولا الصلاة عليه ولا دفنه

مسألة ٢ - الأقوى وجوب تغسيل المخالف^١ أي السنن المنكر لخلافة علي عليه السلام من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل بشرط أن لا يظهر منه بغض أهل البيت عليهم السلام والا فيكون ناصبياً كافراً والكافر لا يغسل كما عرفت في المسألة السابقة. وهل يغسل المخالف كغسل أهل الخلاف أو كغسل أهل الحق أي على نحو ما

(ومما يؤيد المطلوب أيضاً) ما قاله في مصباح الفقيه بعد نقل خبر عمار (قال) وغيره من الأخبار الدالة على أن الوجه في غسل الميت تنظيفه وجعله أقرب إلى رحمة الله وأليق بشفاعة الملائكة وأنه تطهير للميت عن الجنابة الحادثة له عند الموت (قال) إلى غير ذلك مما يفهم منه عدم استحقات الكافر للغسل مطلقاً (انتهى) وهو جيد .

١) هذا هو المشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) تحصيلاً وتقيلاً في الذكرى والروض والحدائق (انتهى) ولكن عن المفيد في المقتضى أنه قال ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية وإن يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية (انتهى) (وعن التهذيب) موافقته مستدلاً عليه بأن المخالف كافر ولا يجوز تغسيل الكافر بإجماع الأمة (قال في الحدائق) وهذا القول عندي هو الحق الحقيقي بالاتباع لاستفاضة الأخبار بكفر المخالفين وشركتهم ونصبهم ونجاستهم (انتهى) .

(وعن المراسم) والمذهب أن المخالف لا يغسل (قال في الجواهر) ولعله الظاهر من السرائر أيضاً (قال) واختاره جماعة من متأخري المتأخرين (انتهى) بل قيل إن ذلك لازم المرتضى أيضاً رحمه الله لقوله بكفر المخالف (وفي المدارك) أظهر عدم وجوب تغسيل غير المؤمن (وعن الذخيرة) متابعة المدارك (فقال) ولم أطلع على دليل يدل على وجوب القفل لكل مسلم ولا إجماع هاهنا والاصل يقتضي عدم وجوب تغسيل غير المؤمن .

(والأقوى) كما ذكرنا في المتن هو وجوب تغسيل المخالف (ويدل عليه) رواية طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه المروية في الوسائل في الباب ٣٧ من صلاة الجنائز قال صل على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله (ورواية السكوني) في الباب المذكور أيضاً عن جعفر عليه السلام عن أبيه عن آياته قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على المرجوم من امتي وعلى القاتل نفسه من امتي لاتدعوا أحداً من امتي بلا صلاة .

(وتقريب الاستدلال) بهما واضح ، إذ لأصالة على الميت إلا بعد القفل . مضافاً إلى أنه لا قول بالفصل بين الصلاة والقفل فإذا وجب الصلاة للخبرين وجب القفل بالإجماع المركب (بل يمكن أن يقال) إن الصلاة على المخالف هي أولى من القفل بالمنع عنها فإذا وجب الصلاة للخبرين وجب القفل بطريق أولى (وقد يستدل على الوجوب) باستصحاب جريان أحكام المسلم من حال حياته إلى بعد مماته وهو مشكل فإن الأحكام التي كانت في حال حياته كالطهارة وجواز المتأكدة وحرمة دمه لم تبق فعلاً وما نشك فيه فعلاً من وجوب تغسيله وسائر تجهيزاته لم نتيقن به سابقاً .

(وأشكل من ذلك) ما استدلل به الجواهر تبعاً للذكرى من عموم قوله عليه السلام في رواية أبي خالد

المروية في الوسائل في الباب ٤ من غسل الميت قال : اغسل كل الموتى الغريق واكيل السبع وكل شيء
الاما قتل بين الصئين الخ وذلك لوضوح ان العموم في هذا الحديث ليس الا بحسب افراد الموت واسباب
الثلث من الغرق والحرق واكل السبع ونحو ذلك لا بحسب افراد الميت من الشيعي والسني والمخارجي
والتنصبي ونحو ذلك (وأشكل من الجميع) الاستدلال باطلاق ادلة غسل الميت مثل قوله عليه السلام غسل
الميت واجب او يغسل الميت ثلاث غسلات السى غير ذلك، فان هذه الادلة هي مسوقة لبيان وجوب أصل
الغسل لا لبيان من يجب تغسيله .

(ثم ان القائل بعدم تغسيل المخالفين) ان كان محتجاً بكفرهم وان الكافر لا يغسل كما هو ظاهر بعض
من تقدم وصريح آخر منهم كالتهذيب والحدائق بل والمرضى رحمه الله فهو محجوج بما تقدم في نجاسة
الكافر مما دل على اسلامهم وعدم كفرهم (وان كان محتجاً) بعدم الدليل على تغسيلهم كما هو ظاهر المدارك
وصريح الذخيرة فهو محجوج بما سمعت من الخيرين ولا معارض لهما سوى ما قد يتخيل من خبر عمار
المتقدم في المسألة السابقة السارد في النصرائي حيث قال عليه السلام لا يغسله مسلم ولا كرامة يدعوى ان
التغسيل كرامة للميت وكما ان النصرائي لا كرامة له فلا يغسل فكذلك المخالف لا كرامة له فلا يغسل (ولكن
قد أجاب عنه الجواهر) بأن الكرامة هي لظاهر المخالفين الشهادتين فلاجلهما يجب رعاية امور كثيرة فيه وهو
جيد فلا يقاس المخالف بالنصرائي .

(وبهذا يظهر لك) الجواب عما استدل به مصباح الفقيه ايضاً مما اشير اليه في آخر المسألة السابقة
(وملخصه) ان المستفاد من الاخبار أن الوجه في تغسيل الميت هو تنظيفه وتطهيره من الجنابة الحادثة له
عند الموت وجعله اقرب الى رحمة الله وألحق بشقاعة الملائكة فكما ان الكافر لا يستحق ذلك كله فكذلك
المخالف لا يستحق (وحاصل الجواب) ان تغسيل المخالف بعد مساعدة الدليل عليه انما هو لاجل ما أظهره
من الشهادتين المترتب عليه آثار شرعية المنتهى ذلك في الكافر بأقسامه فلا يقاس عليه المخالف المسلم
وهذا واضح .

(بشيء شيء) وهو ان المحقق في الشرائع في اول غسل الميت قد صرح بجواز تغسيل المخالف وفي
مكروهات غسل الميت صرح بكراهة تغسيل المخالف بل حكى الكراهة عن المبسوط والنهاية والجامع
ايضاً بل وحكى الكراهة حتى من جماعة من المصرحين بوجوب تغسيل المخالف فكيف يجمع حيثثذين
القول بجواز تغسيله او وجوب تغسيله وبين القول بكراهته (وحل الاشكال) ان مراد المحقق من جواز تغسيله
هو الجواز بالمعنى الاعم الغير المنافي مع الوجوب الكفائي في قبال من قال بحرمة بدعوى كون المخالف
كافراً كما ان مراد القائلين بوجوبه هو الوجوب الكفائي ايضاً . ومن المعلوم عدم المناقاة بين الوجوب
الكفائي والكراهة التعيينية بمعنى كراهة المباشرة للتغسيل مع وجود من به الكفاية فاذا انتفى من به الكفاية
ارتفعت الكراهة وانقلب الوجوب الكفائي الى التعييني فتأمل جيداً .

نغسل نحن موتانا الاقوى هو الاول^(١) فيغسل كفصل أهل الخلاف .

مسألة ٣ - ويلحق بالمسلم في وجوب تغسيله اذا مات بل وفي كفته والصلاة عليه ودفنه ولد المسلم^(٢) والمجنون المتولد من المسلم وان كان بالغاً^(٣) والطفل المسيحي منفرداً

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل عن المحقق الثاني في حاشية الشرائع نسبت الى ظاهر الاصحاب بل ظاهر ما تقدم في المسئلة/٢ من الاحتضار من قول الحقائق فلا يجب توجيه المخالف الزاماً له بمذهبه كما يغسل غسله ويقتصر في الصلاة عليه على اربع تكبيرات الخ ان ذلك امر متسالم عليه بين الاصحاب لاختلاف لهم فيه (ولكن مع ذلك) قد ناقش الجواهر ما هنا كما ناقش هناك ايضاً في شمول ما دل على الزامهم بما ألزموه أنفسهم لمثل المقام (قال) لكون التغسيل خطاباً للمفسل لا الميت فلا يبعد القول بوجوب تغسيل اهل الحق مع عدم التيقن (الى ان قال) ويؤيد ذلك انه لا يعمل الامر بالعبادة الفاسدة لغير التيقن (انتهى) .

وقد سبق الجواهر في ذلك صاحب الحقائق فانه وان كان ممن لا يرى تغسيل المخالف لانه كافر في نظره ولكنه صرح بأنه على القول بوجوب تغسيله يغسل غسل أهل الحق لا غسل أهل الخلاف فخالف ما تقدم آنفاً من قوله (كما يغسل غسله) وقد أفاد في وجه ذلك ما يقرب من دليل الجواهر (وملخصه) ان الخطاب متوجه الى المكلف فلا يعدل عن الغسل الشرعي عنده الى غيره (قال) فالإتيان بغيره غير مبرر للذمة (انتهى) .

(اقول) ان الخطاب وان كان متوجهاً اليها ولكننا بمقتضى ماورد في الزام المخالف بما التزم به مأمورون بأن تغسله غسل أهل الخلاف واذا فرض ان بعض الاخبار الواردة في ذلك مما اشير اليه في المسئلة/٣ من الاحتضار قاصر عن الشمول لمثل المقام فلا قصور في مثل قوله عليه السلام من كان يدين يدين قوم لزمته احكامهم فانه مما يشمل المخالف مطلقاً الحي منهم والميت جميعاً (واما ما تقدم من الجواهر) من عدم تعقل الامر بالعبادة الفاسدة فضعيف جداً فانه بعدما ثبت وجوب تغسيلهم كفصل أهل الخلاف او ثبت جوازها والرخصة فيه كان ذلك صحيحاً قطعاً لا فاسداً لان كل ما أمر به الشارع او رخص فيه فهو صحيح ليس بفاسد .

(٢) في الجواهر نفى الاشكال في تبعية ولد المسلم للمسلم (وفي الحقائق) نفى الخلاف نصاً وفتوى وكان نظره في النص الى ما تقدم في الفصل السابق في المسئلة/٧ من النصوص المشتملة على تغسيل الرجل الصبية اذا كانت بنت اقل من خمس سنين وتغسيل المرأة الصبية اذا كان ابن ثلاث سنين فما دون بل وموثقة عمار المشتملة على قوله عليه السلام انما تغسل الصبيان النساء بل وما سيأتي في السقط اذا تم له اربعة اشهر .

(٣) وفي الحقائق نفى الخلاف فيه نصاً وفتوى (ولكن الجواهر) قد استشكل في المجنون الذي بلغ مجنوناً واعترف في المجنون الذي جن بعد البلوغ واتصافه بالاسلام (وفيه) ان استصحاب وجوب التغسيل لو مات كما انه يجري في المجنون الذي جن بعد البلوغ واتصافه بالاسلام فكذلك يجري في المجنون الذي بلغ مجنوناً فانه في حال صغره قبل بلوغه كان قطعاً ممن يجب تغسيله لو مات ولو للتبعية فكذلك بعد كبره

عن أبيه الكافرين فإنه تابع للنسابة المسلم^(١).

ويلحق أيضاً بالمسلم في التغيب ونحوه لقيط دار الاسلام^(٢) أي الطفل الذي لقطوه في بلاد المسلمين وولد الرأيا من المسلم أي الطفل الذي تولد من زنا المسلم^(٣).

بالاستصحاب لأن الصغير والكبر في نظر العرف من الحالات المتبادلة لأم القبول المقومة والموضوع باق في نظرهم على حاله فلا اشكال .

(١) كما سببه المدرك إلى المشهور (ولكن عن الشهيد الثاني) أنه استشكل في تبعية الطفل المسيبي للنسابة في جميع الاحكام وإنما المعلوم تعيينه له في الطهارة (اقول) والظاهر تكفي في حصره سائر احكام الاسلام عليه إذ من المعلوم أنه لا وجه للحكم بطهارته الا كونه بحكم المسلم .

(٢) كما عن الشهيدين في الذكرى والروض من الحدائق في صلاة امتدت سببه إلى صدر الاصحاب بل عن الشهيدين الحكم باللاحق حتى في لقيط دار الكفر اذا كان فيه مسلم يمكن تولده منه ولكن يظهر من كل من المدارك والحدائق والخواهر المسماة في حقوق الثاني وهي في محلها .

(٣) ان لحوق الطفل المتولد من ربا المسلم بالمسلم مما يتوقف على امرين (أحدهما) ان يكون المتولد من ربا المسلم ولداً للمسلم (ثانيهما) ان يحكم باسلام ولد الرأيا كما هو المشهور بين الاصحاب لا بكفره وكل من لا مريم مما يقول به ويعتقده (أما الثاني) فلما تقدم تفصيله في محاسبة الكفر (وأما الاول) فلان المتولد من ربا المسلم وان لم يكن ولده من حيث الارث ولكنه هو ولده حقيقة ولغة بل وحتى شرعاً من ناحية سائر الآثار ولداً يحرم عليه نكاحه بلا شبهة وعلى هذا فادامات الطفل المتولد من ربا لمسلم فلا بد من ان يغسل ويكفّر ويدفن بل ويصلى عليه اذا بلغ سناً ولا يباي ذلك كنه ما تقدم مما في محاسبة الكافر في لمسالة ٧ من استظهار محاسبة ولد الرأيا من بعض الاحبار من محاسبته شرعاً في حال حياته مما لا يباي وحب تغيبه بل وسائر تجهيزاته بعد مماته .

(وعلى كل حال) قد حكى عن الشهيدين لاستشكل في تبعية ولد الرأيا للمسلم بالمسلم بطراً إلى عدم لحوقه بالرأيا شرعاً ولكن مع ذلك قد احتمل كونه بحكم المسلم بطراً إلى كونه ولداً له لغة فيتبعه في الاسلام كما يحرم نكاحه .

(وهي الخواهر) قد استشكل في كل من لحوق ولد الرأيا للمسلم وللکافر بالکافر (قال) ولا يبعد عدم جريان حكم لا سلام عليهما وان قلنا بطهارتهما يعني بالاصل (قل) لكن قد يقال بوجوب تعميلهما لا للحكم باسلامهما بل لعدم الحكم بكفرهما فتشملهما حيثما العمومات الدالة على تعميل كل ميت سبباً مع ما دل على ان كل مولود يولد على الفطرة (انتهى) .

(وقال الشيخ في حاشية الخلاف) ما لفظه ولد الرأيا يغسل ويصلى عليه به قال جميع الفقهاء (يعني العامة قل) وقال قتادة لا يغسل ولا يصلى عليه (ثم قال) دليلاً اجماع الفرق وعموم الاحاديث وردت

مسألة ٤ : الشهيد لا يغسل ولا يكفئ بل يترك في ثيابه فيصلى عليه ويدفن^(١) والشهيد
 «ومن قتل في الجهاد»^(٢) . . .

بالامر بالصلاة على الاموات وايضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله (انتهى)
 وعن المنهني ما يقرب من ذلك

(اقول) ان طاهر الكلمات المتقدمة للشهيد والجواهر بل كد صريحها ان لكلام ما هو في ولد الربا
 الصغير المير النال وطاهر الكلمات المتقدمة للشيخ في جواهر الخلاف ان الكلام ما هو في ولد الربا الكبير
 النال (وعنى أي حال) ان تحقيق المقام ان ولد الربا ان كان صغيراً غير نال فهو ملحق بمن تولد منه
 سواء كان من تولد منه مسلماً او كافراً فانه ولده حقيقة ولغة ومن هنا يحرم عليه نكاحه ومجرد نفي ولديته
 في الارث للدليل الخاص لا يوجب نفي ولديته وتبعته له في سائر الآثار (واما اذا كان كبيراً بالغا ومظهراً
 لشهادتين) بعد النسي على اسلام ولد الزنا كما تقدم تحقيقه في نجاسة الكافر يشمله عمومات ادلة التعسيل
 وسائر التحقيقات كما اشار اليه لخلاف في كلامه المتقدم آنفاً بل ويدل عليه ايضاً ما تقدم في لمسألة السابقة
 من رواية طلحة بن زيد (صل على من مات من اهل القصة وحسنه على الله) ورواية السكوني (لا تدعوا
 أحداً من امتي بلا صلاة) .

ويؤيد الجميع ما في المستدرک في الباب ٢٩ من صلاة الميت عن علي عليه السلام ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم (صلى على امرأة ماتت في نكاحها من الربا وعلى ولدها وأمر بالصلاة على الر
 والفاجر من المسلمين) .

١) بلا خلاف فيه بين الاصحاب كما في الحديث (وقال في لمدارك) ان هذا الحكم مجمع عليه بين
 الاصحاب (وفي الجواهر) اجماعاً في الجميع محصلاً ومقولا مستقيماً ان لم يكن متواتراً (انتهى) (من عن
 المعتر وهكذ عن المنتهى) انه اجماع اهل العلم (يعنى حتى من العامة قال) حلاسيه بن المسيب والحسن
 فاهما أو كما عمله لان الميت لا يموت حتى يجب (قال) ولا عرة بكلامهما (انتهى) وهو كذلك (اقول)
 ويدل على المطلوب مصافاً الى الاجماع روايات كثيرة فوق الاستفاضة بل كادت تكون متواترة كما يظهر
 بحر حمة الوسائل الباب ١٤ من عمل الميت بل والمستدرک أيضاً في الباب المذكور فراجع .

٢) ولا يكفي مجرد القتل في سبيل الله ولو لم يكن في لجهاد (فما في الجواهر) من تقوية اجراء
 حكم الشهيد حتى على المقتول اتفاقاً (قال) في الهامش أي مع عدم عسكر للمسلمين (ينهى) مستدلاً عليه
 بشمول بعض الاحبار له لاشتماله على التعبير بالقتل في سبيل الله ليس كما ينبغي

(وقد أجاد) في مصاح الفقه في تصحيحه حيث قال المراد من جميع الاحبار على ما يشهد به متونها
 من المقتول في سبيل الله ليس الا المقتول في الجهاد لا مطلق من بدل نفسه في طاعة الله من غير جهاد فانه
 يجب عسكه كغيره بلا خلاف فيه طاهراً (قال) بل عن المعتر ولتذكر دعوة الاحماع عليه (الى ان قال) بل
 لعل المتبادر من القتل في سبيل الله ليس الا ارادة الجهاد (قال) نعم لا يعثر على الطاهر كونه عند تقابل

. في المعركة^(١) بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام أو النائب الخاص^(٢) وأدبهم المسلمين عدو في زمان العيبة بحيث حافوا منه على أنفسهم وأعراصهم وأموالهم وفانوه بالمقتول من المسلمين شهيد على الأقوى^(٣)

العسكريين فلو قتل واحد من عسكر المسلمين قل تعال العسكرين مثلاً كما لو كان عاماً لهم فالظاهر شمول إطلاق الأحكام له (قال) وإن كان ربما يستشعر من قوله عليه السلام لا ما قتل من الضعيف (يعني في مصمرة أبي حنبل المروية في الوسائل في الباب المسمى) حلاله لكن لا بعد جري هذه الرواية مجرى الغالب (انتهى) وهو جيد .

(ثم إن لفظ شهيد) كما في المدرك وحسن حمله من لأصحاب قد أطلق أيضاً في لأحاديث عن المقتول دون أمه وبناته وعبيد مملوك والعريق وغيرهم (والظاهر) أن إطلاقه على هؤلاء مجرى بمعنى أن الشرع شهدهم بالشهادة الحقيقية في الأحرار والنواب والمحدث والكرامة لأقوى سقوط لفسل والكفر عنهم (قال في الجواهر) فإنه يجب تعيينهم سماعاً على ما عليه غير واحد (قال) ولعموم ما دل على وجوب غسل الميت مع ظهور أدلة الشهيد في غير هؤلاء (انتهى) وهو أيضاً جيد .

(١) كما عن غير واحد يسته في الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه (بل عن مجمع الرهان) كأن دليله لأجماع (بل عن المذكور) ما طاهره لأجماع عليه (قال) في محكيها أن الشهيد أد مات في المعركة لا يمس ولا يكس دهب إليه علموا أجمع (قال في الجواهر) ويحويه في ذلك المنشر والعبية والخلاف (انتهى) .

(ويؤيد ذلك ما في مصمره أبي حنبل) المروية في الوسائل في الباب المتقدم من قول اعسل كل الموتى (إلى أن قال) إلا ما قتل من الضعيف (وفي الرصدي) المروي في المستدرک في الباب المتقدم قال وإن كان لمست قتيل المعركة في طاعة الله لم يغسل ودفن في ثاب الح .

(أقول) ولكن مع ذلك كله لظاهر من الروايتين وكلمات لأصحاب أن هذا القيد على وإن المدار في سقوط الغسل كما سألني في المسألة السادسة دو على الموت قبل انقضاء الحرب ولو في خارج المعركة (ومن هنا) قد حكى عن الخلاف بصريح بأنه دا حرج من المعركة ثم مات بعد ساعة وساعتين قبل تقضى للحرب حكمه حكم الشهيد (وعن المسبي) استحسانه وهو كذلك .

(٢) هذا هو المشهور كما عن مجمع الرهان (وما في شرائع) وعن نفعه والتحرير من الاختصار على ذكر لأهم عبه السلام فعلاً (أو ما حكى عن المراسم) والوسيلة وشرائره والخامس والتمهي وللمسوط والنهاية من ريذة أو مائه دو من باب التمثيل بلاشبهه ولا للمعول بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو من أظهر أفراد الشهيد كما لا يخفى .

(٣) قال في الجواهر كما في فتاوى الفقيه أو صريحها وكذا إشارة السبق وصريح المعشر والذكرى والندروس والمدرك ولحجرة والحدائق وظاهر الروضة والروص وعن طاهر الخلاف ومجتمعات المذكورة وبهذه الأحكام

مسألة ٥ - لا فرق في الشهيد بين كونه كبيراً أو صغيراً رجلاً أو امرأة^(١) لكن بشرط أن يكون حضور الصغير والمرأة في الجهاد باذن ولي الجهاد لا بدون اذنه^(٢)

بن في ظاهر الأول أو صريحه الإجماع عنه (قال) ولعله لأقوى (انتهى) .

(قوله) بل هو الأقوى بلا تردد فيه ولا تأمل إذ لا دليل على اعتبار كون القتل من يدى خصوص النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام أو دونه لحاص سوى ان حملته من احوار الشهيد موردها القتل بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو على عنه السلام وهو مما لا يدل على اعتبار ذلك (بل اطلاق صحيحته) بأن من تعلق والرصوى من بين الرويات المشار إليها صدر المسألة من شمل لمقدم حداً (في إحدى الصحيحتين) قال سألنا عبد الله عليه السلام عن الذي يقتل في سبيل الله أبليس ويكفر ويحبط قال يذهب كما هو في ثبانه الحج (وفي الصحيحين الأخرى) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الذي يقتل في سبيل الله يذهب في ثبانه ولا يعمل الحج (وفي الرصوى) المتقدم آتياً وإن كان يجب قبل المعركة في طاعة الله لم يعمل وذهب في ثبانه الحج .

(هذا وعن الذكرى) لا استدلال على المطلوب باطلاق لفظ شهيد الموحود في حمله من رويات ان مقام لثى قد اشير إليها في صدر المسألة وهو في محله من الشهيد كما صرح به جمع من المرويين هو المقبول في سبيل الله (ودعوى) كون لفظ شهيد قد اُخذ في مفهومه لمن من يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام أو دونه لحاص مجموعته ضد المسع مردودة إلى مدعيها

١) وقد صرح بعدم الفرق بين الكبير والصغير والرجل والمرأة في كل من لحدائق والخواهر جميعاً وعنه الأخير بعد قوله بالاحلاف يعرف باطلاق الأدلة أو عمومها (إلى أن قال) من قد يظهر من كشف الثام في آخر الباب دعوى الإجماع على ذلك بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى انه قد كان في شهادته بدر وأحد حارثه بن العيص وعمرو بن أبى وقاص أخو سعد وهما صغيران ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغسيل أحد منهم وما روى ايضاً من استشهاد الرضيع ولد الحسين عليه السلام في وقعة كربلاء ولم ينقل عن أحد تفصيله (انتهى) .

ولعل مقصوده من عدم تغسيل الرضيع هو عدم تغيبه يوم دفنوا هو أسد تلك الأحقاد الطاهرة في حضور على بن الحسين عليهم السلام ولا بعد تغيبه يوم عاشوراء لا يكون دليلاً على سقوط غسل عنه وذلك لتعدد تغيبه في ذلك اليوم لغداً لماء وعدم نيل قلبه للشرب منه فضلاً عن كونه تغيبه عنهم اللهم الا أن من فتح باب لظن على آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وآخر تابع له على ذلك أنهم عذبهم عذاباً يستفيث منه أهل النار .

٢) وإذا كان حضورهما باذن ولي الجهاد لداع عقلاني كما يحكى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا أمير المؤمنين عليه السلام كانا يأخذان معهما إلى الحرب بعض النساء ممن له حرة بمدواها الجرحى فقتلها حينئذ يكون في سبيل الله فتشملهما صحيحته أنان المتقدمتان في المسألة السابقة وفي طاعة الله ويشملهما

كما أنه لا فرق في الشهيد بين أن يكون قتيلاً العثمانيين أو قتيلاً الفاقة من المسلمين بل ولا فرق أيضاً بين كونه طاهراً من الحدث الأكبر أو كان محسباً غير متطهر^(١) فهي جميع

الرضوى المتقدم هناك (وبذلك يدفع) نظير الجواهر في الصغير والمرأة (قال) للثبوت في تدوين الأدلة (ووجه الإيداع) وضح طاهر بعد كون حضوره ممنوعاً ولي الجهاد ونطاق عنوان القتل في سبيل الله وفي طاعة الله على قلبهما.

(١) أما عدم الفرق في الشهيد بين كونه قتيلاً لمشركين كالمستشهدين بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو قتيلاً لعاه من المسلمين كالمستشهدين بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام في مواقع الثلاث الحمل وصغير وبهرون فمن السهوى وذكره بسند إلى قوى علمائنا

(وبدل عنه) مصداقاً في ذلك وفي صدق عنوان الشهيد وبطل في سبيل الله عليه (مروءة في الوسائل) في الباب ١٤ من عمل العيب من حديثين مصرحين بأن علماً عليه السلام لم يغسل عماراً ولا هاشم بن عتبة المعروفين فيلبي الله لدعوة مدويه من بني سكين وناصره لعنة الله عنه وعلى من بصره وأعانه (وأن عدم الفرق بين كون الشهيد طاهراً من الحدث الأكبر أو محسباً) فهم المشهور بين الأصحاب كما صرح به غير واحد ولكن عن ابن الحبيب والمرتبى في شرح الرسالة وجوب تعجيل الشهيد إن كان جنياً.

(وبدل عن المشهور) حمله من ثرويات المروية في الوسائل في الباب ٣ من غسل الميت (إدانة جميعاً على أنه ما من أحد يموت إلا ويجب عند الموت) (مثل قوله عليه السلام) إن المخطوق لا يموت حتى تحرر منه النطفة التي خلق منها (أو ادخرت الروح) من البدن خرجت النطفة التي خلق منها، بعينها كأنها ما كان (أو يخرج) منه النطفة التي خلق منها إلى غير ذلك.

(وتعريب الاستدلال بها) أن مقصدي عموم هذه الأحاديث الشهيد نصاً ممن يجب عند خروج الروح لا محالة كسابر ليس ومع ذلك إذ أسقط الله تعالى عنه الغسل والكفيل للدلالة التي أشير إليها في المشقة السابقة ولا يتفاوت إذاً بين كونه مجنباً من السابق أم لا.

(وقد يستدل للمشهور) بإطلاق الأحاديث للدلالة على سقوط الغسل عن الشهيد (وفي ما لا يخفى) لا بصرفها إلى المتعارف العادي الحالي عن الحياة (وبجمله أخرى) من الأحاديث المروية في الوسائل في الباب ٣١ من غسل الميت المصرحة جميعاً بأن الحجب إذا مات يغسل عملاً واحداً بتقريب أن الغسل الواحد إذا سقط بالشهادة فلا يبقى موجب للتفصيل من الجدية (وفيها أيضاً ما لا يخفى) فإن أقصى ما يستفاد من هذه الأحاديث هو التداخل وإن الغسل الواحد مما يكفي لرفع حدث الجدية والموت جميعاً فادبرض أن الشهيد لا يحدث بالموت لاستكشافه من أدله سقوط عمله وهذا مما لا بدل على ارتفاع حدثه السابق أيضاً الذي حصل له من الجماع ونحوه.

(واستدل للقول الثاني) بأمور (الأول) أن لما نكح عسلت حظلة من الراهب من بين قتلى أحد لآله

لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه ويدفن شيابه .

مسألة ٦ - شهيد اذا أدركه المسلمون حياً بعد انقضاء الحرب يحب تعجيله وتكفيمه
كغير الاموات عيأ

كان حساً والقصة مروية في المستدرک في الباب ٣٠ من عمل الميت (وفيه) ان ذلك على عكس المطلوب اول
(قل في الجواهر) لانه لو وحب لم يسقط عما فعل لئلا تكة (قال) مع عدم دلالة في فعلهم على الوجوب
عليه (نتي) وهو جيد (الثاني) ان غسل الجنينة قد وحب بعد الموت فلا يسقط بالموت
(وفيه) ان ذلك في حال الدليل مما لا عرده وقد عرفت الدليل فلا بعد (الثالث) صحيحه عيض
لمروية في الوسائل في الباب ٣١ من عمل الميت فان قلنا لا يحد الله عنه السلام الرجل يموت وهو حب قال
يعمل من الجنينة ثم يعمل بعد غسل الميت (نعرف به ان سقط) غسل الميت للشهادة فلا يسقط لعمل
الجنينة (وفيه) ان الصحيحه المذكورة هي مروية بالنداء آخر ايضاً (وفي بعضها) سألته عن رجل مات وهو
حب هل يعمل عليه واحده بعد ثم يعمل بعد ذلك (وفي بعضها) ان مات الميت وهو حب غسل غسل
واحداً ثم يعمل بعد ذلك (وفي بعضها) ان ميت لمب وهو حب غسل غسل واحداً ثم اغتسل بعد ذلك
(ما لمضمون لا خير) فقد أحب عبد في الرسائل بأن مراد هكذا ان لم يغسل الغسل غسل لمس وهو
جيد (واما بقية المصائب) فقد أحب عبد الشرح بأن هذه الروايات ثلاث الاصل فيها واحد وهو عيض من
الشمس ولا يجوز ان يعرض واحد جماعه كثيرة (انتهى) وهو ايضا جيد وقد حكى عنه العمل على الاستصحاب
ايضاً وليس يبعد (والله العالم) .

١) وهو (محكى عن ظاهر المعتمد و لشهيدين وعن ابن الراجح وجماعة من متأخري المتأخرين
(س في الحدائق) قد ادعى لانفاق عليه (بل لشيخ) في جوائز الخلاف قد صرح باجماع الفرقه عليه تصريحاً
(وبدل عنه) مصافاً الى ذلك كله جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٤ من عمل الميت
(في صحيحه بان) ان كان به رمق ثم مات فانه يعمل ويكفن ويحيط ويصلى عليه الخ (وفي صحيحته الاخرى)
الا ان يدركه المسلمون به رمق ثم يموت بعد فانه يعمل ويكفن ويحيط الخ (وفي رواية ابن مريم) قال
الشهيد اذا كان به رمق غسل وكفن وحيط وصلى عليه الخ .

(وفي مصمرة أبي خالد) فان كان به رمق غسل والا فلا (وفي لروى) المروى في المستدرک في
باب ١٤ ايضاً لا ان يكون به رمق ثم يموت بعد ذلك فاد مات بعد ذلك غسل كما يعمل الميت ويكفن
كما يكفن الميت الخ ولا يعارض هذه الروايات شيء سوى خبر عمرو بن حبيب المروى في الوسائل في
الباب المذكور المشتمل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات الشهيد من يومه او من الغد فواروه
في ثيابه وان بقي اياماً حتى يتغير حراحتة غسل (ولكنه مع ضعف مسنده) قد حكى عن الشيخ وغيره جملة
على الثقة ويؤيد هذا الحمل ما روته العامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يوم احد من ينظر

مسألة ٧ - الشهيد اذا وجدته المسلمون عرياناً مسلوب الثياب يجب تكفيته كما يكفن ساير الاموات عينا^(١).

مسألة ٨ - اذا وجد مسلم ميتاً في المعركة ولم يكن له أثر القتل فالاقوى وجوب تغسيله وتكفيته كساير الاموات عينا^(٢).

ابى ما فعل سعد بن الربيع فقال رجل يا ابا عبد الله فطر فوجده حياً وبعثه رفقاً (الى ان قال) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتغسيل أحد منهم .

(ثم ان المصنف المذكور) وهكذا كلمات لأصحاب في لاعتبار منسب الى الادراك حساً وان كانا مطمئنين ولكن لمراديهما قطعاً هو ذراكه حياً بعد انقضاء الحرب في حال تفقد القتلى كما هو المعروف (ورؤيه بل يدل عليه) ما ادعاه الشيخ في جنائز الخلاف من اجتماع الفرقه على انه اذا مات بعد تقضى الحرب يجب غسله (ومن الغرض) انه حتى ذلك غلب على صاحب وجوب غسله الله ولم يقتض ان مرد لأصحاب من الادراك حياً في ذلك بعد انقضاء الحرب بل رعمان مر دشم هو مطلق الادراك حياً فحالهم بزمه في ذلك وذهب الى ان الادراك حياً قبل انقضاء الحرب مما لا يوجب غسل لاطلاق معاد الاجماع على عدم تغسيل الشهيد واطلاق بطل الشهيد او قبل في سبيل الله الموجود في الاحياء والاصناف السراة وغيرها من مور آخر وبرر الروايات المسندة كلها آفة على ذراكه حياً بعد انقضاء الحرب وهو كما ذكرنا عجيب اذ كما انه برر اصلاق الروايات على ذلك فليبرر كلمات الاصحاب ايضاً على ذلك اما لكون المتعارف هو تفقد القتلى بعد انقضاء الحرب او للاجماع المتقدم آتياً من الشيخ في جنائز الخلاف فتأمن جيداً .

(١) وقد حكى التصريح بذلك عن جماعة (واستدل له لجواهر) بصحيفة أبا ناس تعلق المروية في الوسائل في الباب ١٤ من عمل الميت المشتمل على قول ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمزة وكفه وحطبه لانه كان قد جرد (ولكن الحدائق) قد عدل عن الاستدلال بها نظراً الى ما في الباب المذكور من صحيفه اخرى لا يان وصحيفة ثالثة لاسماعيل بن حابر وزراره وهما تصرحان بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن حمزة في ثيابه (و استدلل هو لمطلوب) بروايت اخرى مرويه عنها في كتاب المذكور دلة حمية على ذلك الشهيد بشبهه دلارم ذلك ان الشهيد اذا جرد ولم يبق عليه ثيابه كساير الاموات عينا بعد وضوح عدم حوار دفن المسلم عرياناً حياً بلا شبهة بل بالضرورة من الدين .

(٢) المحكي عن الشيخ وجمع من تبعه وهكذا عن العلامة وجماعه وان كان هو اجراء حكم الشهيد عليه (بل في الحدائق) الظاهر انه المشهور (ولكن) عن ابن الجيد انه يعمل به كما يعمل بالاموات (وعن طاهر الشهيد بن) التوفيق لاقتصارهما في الذكرى والروض على نقل الخلاف فقط (وفي الحدائق) ان مذهب

مسألة ٩ الشهيد بدفن شبابه مطلقاً ولو لم يصبه الدم^(١) كما ان الحديد يبرع عنه مطلقاً وان اصابه الدم^(٢).

واما السروال والعرو و الخف والقلسوة والعمامة والمنطقة فلا تظهر انها ان اصابها الدم فتدفن مع الشهيد وان لم يصبها الدم فترع عنه^(٣) والا فوى ان كل شيء دفن مع الشهيد

ان نجيد هو لاوفق بالقواعد شرعية (وفي الجواهر) قوى مذهب من لجيد صريحاً (واستدل الشيخ) لاحراء حكم الشهيد عيه بأنه عمل بتدجر الحال لعدم محاصر القتل بما ظهر اثره (وفيه) ان لقتل وان لم يحصر بما ظهر اثره ولكن ليس كلما امكن ثبوتاً حكم به اثناً ومجرد الموت في المعركة لدى عرعه الشيخ بظاهر الحال لا يكون دليلاً شرعاً على القتل والشهادة .

(واستدل ابن الحديد) لعدم حره حكم شهيد عنه بعدم ثبوت الفعل لجور استناد موته الى غير الفعل (والبه يرجع ، استدله الجواهر) لهذا القول من صالة وجوب تعميل الاموات مع اثبات في تحقق الشرط هنا يعني الشهادة التي هي شرط سقوط التعميل والتكفين .

(وفيه) ان مرجع الدليلين الى سمسك بعموم ما دل على التعميل والتكفين في لشهادات المصدقية سبحانه نعى الشهيد الخارج بالدليل المخصوص وهو محل ما دل بل منع كما حقق في محله (والصحيح) هو لاستدلال لهذا القول بالاصل الموضوعي اعني استصحاب عدم وقوع القتل عليه وهو بصميمة رهاق روحه المحرز بالوحدان كاف في بقائه تحت عموم ما دل على التعميل والتكفين وحروجه عن تحت ما دل على احراح الشهيد بالمخصوص ومعه لا يبقى محال لاصل الراية عن تعميله الذي تمسك به مصاح العقبة في المقام فلا تغفل .

(١) وذلك بتفاق علمائنا (بل في لمدرك) وعن التذكرة باجماع العلماء كافة وظهرهم حتى لعامة (وعن لمحققين) الاول والثاني النصريح باجماع المسلمين (ولكن مع ذلك كله) عن الشافعي واحمد ومالك والاوراعي حوار المكين بغير ثبانه وهو مما لا عبرة به فان ظاهر المخصوص هو وجوب الدفن شبابه على وجه السعيين (وما احسنه الجواهر) من ان المدعين للاجماع قد ارادوا استبعاد اجماعهم الجواز لا الوجوب بعيد جيداً (ولو سم) فاردته من المخصوص غير مسلمه وان صدرها او وجوب كما ذكرنا .

(٢) وهو لمحكى عن ابن ادريس (من ظاهر الحدائق) ان المشهور بين متأخرين هو ذلك استناداً الى عدم صدق الثياب عليه وان دمه تصبغ لجمال وهو كذلك (اقول) هذا مصافاً الى ما رواه المستدرک في انساب/ ١٤ من عسل تمت عن عو الى الكاكي مرسل عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل احد ان تدرع عنهم الحديد ولجلود وأن تدفوا بدمايم وثيابهم

(٣) اما لسروال والمحكى عن الاكثر وان كان دفنها مع الشهيد قطعاً اصابها الدم ثم لا ولكن الاظهر كما هو المحكى عن ابن بابويه والمفيد وسلاز و بن رهرة وأبى على وغيرهم برعها عنه ان لم يصبها الدم

ان كان فيه شيء معقود فيجب حله^(١)

(وذلك) لما رواه المشايخ الثلاثة عن عمرو بن خالد عن زيد بن عيسى عن آمانه عليهم السلام وقد رواه
لوسائل في الباب ١٤/ من عمل الميت قال قال من يؤمن بالله واليوم الآخر فمات ولم يغسله فمات ميتة
والقلسوة والعمامة والمطقة والسرابيل الا ان يكون أصابه دم فان أصابه دم ترك ولا يترك عليه شيء معقود
الا حل

(ولروايه) وان كانت صعبة السد ولكن طاهر هؤلاء قدس أقدس سرعها اذا لم يصبها الدم بل صريح
بعضهم هو الاستناد اليها وهو كاف في اجزاء صحتها سيما مع تأييد ما رواه المستدرك في الباب المذكور
عن دعائم الاسلام بمثله عينا .

(واما ما في الحواهر) من معارضتها لاحكام الخلاف على نه لا يبرح منه لا الحلود فليس كما ينبغي
فان من بطل غيره خلاف في احكامه عرف ان الاحكام بما هو على وجوب الصلاة عليه في قتال
من لا يقوى به من انما لا على عدم البرع الا الحلود فراجع (نعم) طاهر ما في الرصوى المروى في
المستدرك في الباب المذكور من قول وتخل نكته هو عدم برع السرون عنه مطلقاً ولكنه قاصر عن معارضتها
سنداً بل ودلالة لجواز حمله على اصابة الدم كما لعله الغالب .

(واما للفرو والحف) فان لم يصبها دم سرعان عنه بلا خلاف كما في الحواهر وان أصابها
لدم فالمحكي عن المشهور برعهم ايضاً ولكن المحكي عن الوسلة والسرار والماراسم وذهب لاحكام
من وعن الحميد وابن زهره وابن ادريس وأبي عيسى في خصوص الفرو عدم برع عنه وهو الاظهر لما تقدم
من رواية عمرو بن خالد لمؤيده بما شير عن الدعائم بل وبالرصوى المصرح بترك لحف والمطقة والفرو
داً أصابها لدم (نعم) عن الدعائم وعوالي الكلى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر يوم بدر
بنزع الفرو عن القتلى ولكن من المحتمل انه كان لعدم اصابة الدم له .

(واما القلسوة) فمن ابن بابويه والمصنف والعبية والماراسم والسرار برعها اذا لم يصبها الدم وهو جيد
لرويه عمرو بن خالد المتقدمة المؤيدة بما تقدم وان فرض ان القلسوة دخل في مفهوم الثياب عرفاً فلولاً
الرواية لم نقل بنزعها عنه .

(واما لعمامة والمطقة) ولمحكي عن ابن بابويه بل وابن ادريس ايضاً برعها اذا لم يصبها الدم
وهو ايضاً جيد للرواية لمؤيده بما عرفت وان فرض ايضاً دخولها في مفهوم الثياب عرفاً ولكن الرواية
محصنة لما دل على الدين بشايه (والله العالم) .

(١) كما صرح بذلك صاحب الحقائق ايضاً اسدياً الى رواية عمرو بن خالد المتقدمة والرصوى
المصرح بذلك عينا المروى في المستدرك في الباب ١٤/ من عمل الميت (قال صاحب الحقائق) لدلالة
الحبرين المذكورين من غير معارض في اليقين (انتهى) (اقول) بل ولمرسلة الدعائم ايضاً في الباب المذكور
المصرحة بذلك تصريحاً فراجع .

مسألة ١٠ - المرحوم والمرحومة والمفتن من غسلون ويحيطون ويدبسون الكفن من قبل الرجم أو القصاص ثم بعد الرجم أو القصاص يصلى عليهم ويدفون من غير حاجة لى إعادة الغسل أبداً^(١) بل ولا غسل ما أصاب الكفن من الدم^(٢) والرحم هو الرمي بالحجارة حتى يموت المرحوم وأما المحكوم بهذا الحكم فهو كالرجل المحصن أي الذي له روضة أو ربي سالة أو كالمراة المحصنة أي التي لها زوج إذا رنى بها بالغ عاقل وهي غير مكروهة .

مسألة ١١ - هل المحكوم بالقتل حداً كالراني بذات محرم هو كالمحكوم بالقتل فصاصاً فيعسل ويحيط ويلبس الكفن قبل القتل أم لا الا طهر هو الثاني^٣

(١) لا خلاف فيه كما في لحدائق (وعن المفتن) لم أعرف لأصحاب فيه خلافاً (وعن لذكرى) مثل ذلك (وفي الخلاف دليله إجماع الفرقه (قول) وبدل عليه بعد الإجماعات (ما رواه الوسائل) في باب ١٧ من غسل الميت عن لمشايخ الثلاثة كالكلبي و الشيخ بسديهما عن مسمع كردين عن أبي عبد الله عليه السلام و تصديق مرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام والمرحوم والمرحومة يغسلان ويحفظان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرحمن ويصلى عليهما والمفتن من بمرلة ذلك يغسل ويحيط ويلبس الكفن ويصلى عليه (وعن التهذيب) يغسلان بدل يغسلان بالمجهول والتشديد .

(والروية) وإن كانت ضعيفة سنداً كما صرح به المدرك بل وحتى الحدائق لدى ليس من دأبه المساقفة في الروايات ولكن الضعف كما في الجواهر محرم بعمل لأصحابه لا مستند لهم في القسوى المذكورة سوى هذه الروية (هذا مضافاً) إلى تأييدها بالرواية المروية في الباب المذكور من المستدرك قال عليه السلام وإن كان الميت مرحوماً بذات نفسه ونحيطة وتكفيه ثم رجم بعد ذلك وكذلك القاتل إذا أريد قتله فود

(٢) كما هو محار الجواهر وهو ظاهر بحسب نصاً لأطلاقهم مع كون أصابه الدم الكفن عند الرجم أو القتل هو الغالب سيما في الأخير .

(٣) وهو محكي عن المتهى وبهية الأحكام وكشف اسام و حنارد لحدائق والجواهر من في مفتاح الكرمية بسنه إلى لا ذكر (واستدل عليه) لحدائق بقوله فصرأ بحكم أصحابه للأصول على موده وهو جيد (ولكن في الشرع) وعن القواعد والخامع وجمع آخريين الأول بل عن ترويض بسنه إلى لأصحاب وعن مجمع لبرهان كأن دليله لأحمد (واستدل عليه في محكي الذكرى) بالمشاركة في السبب (وفي الجواهر) وعن المتهى تضعيف الإلحاق بكونه قياساً وهو كذلك لعدم انقطاع بما هو مناط الحكم شرعاً (مضافاً) إلى ما في الوسائل في باب ١٥ من غسل الميت من حرم الغلاء من سابة وما في المستدرك في باب المذكور من أنه لربما عليه السلام وهما يصرحان بأن المقول في معصية الله يغتسل بعد القتل أخرج

(مسألة ١٢) هل المرجوم والمرحومة والمقتص منه يجب عليهما ألا يأمرهم بالعدل من قبل الرحم أو القصاص أولاً يحب عليهما ذلك بل يتخير بين ألا يأمرهم بالعدل من قبل الرحم أو القصاص وبين ألا يغسلهم من بعد الرحم أو القصاص الأقوى هو الأول^(١) ثم انادائهم بأمرهم بالعدل اما للسياة او للتعذر او لحو ذلك فهل يحب عليهما حيث تستعجلهم بعد الرجم او القصاص ام لا الأقوى ايضاً هو الأول^(٢).

(مسألة ١٣) الأقوى انه يعتبر في غسل المرجوم والمرحومة او المقتص منه من قبل الرجم او القصاص ما يعتبر في غسل الميت عيماً من التعدد والسدر والكافور^(٣) في غسل مرة بالسدر وأخرى بالكافور وثالثة بالماء القراح .

(مسألة ١٤) اذا اعتسل المرجوم والمرحومة او المقتص منه ثم أحدث من قبل

مهم المقتول قصاصاً للص وبقي الذي

(١) وهو طاهر الاكثر كما عن كشف اللثام بل طاهر كل من تعرض لهذا الفرع كما في مفتاح الكرامة (وبدل عليه) ان طاهر لجبر المتقدم آنفاً في المسئلة ١٠. وهكذا الرصوى المؤيد له هو تقدم العمل على لرحم او القتل بسحو الجريمة لا بسحو الرخصة (وما في الحدائق) من انه سحو الرخصة بل العمل بعد الرجم او القتل بعلة أحوط في عاية الضعيف (ومثله) ما عن الذكرى والروص وكشف اللثام من قيام العمل بعد الرجم والقصاص مقام العمل قبلهما بطريق أولى (كما ان ما في الحدائق ايضاً) من ان طاهر الخريص وحسب العمل على المرجوم والمرحومة والمقتص منه وهما حالين عن أمرنا بهم بالعمل (ضعيف ايضاً) وبه بعد تسليم ذلك سواء على بسحة التهذيب (يعتسلان) لا (يعسلان) بصبغه المحجول والتشديد لانه لما من أن يأمرهم بالاعتسال اذا لم يغتسلوا بطبعهما لترتب الرجم او القتل عليه شرعاً .

(٢) كما قواد الجواهر ايضاً وحكاة عن السرائر فان مقتضى عموم ما دل على تعميل هو ذلك خرج منه الكفار ومن يلحق بهم من الجوارح والمواصب وبحوهما وبقي الباقي (وان شئت قلت) ان غسل المرجوم والمرحومة والمقتص منه قبل الرحم او القصاص هو بدل غسل الميت من بعد موته عايته انه قد تقدم في هؤلاء على الموت فاذا لم يقع البدل في الخارج اما جهلاً او سباً او عصبياً او للتعذر فلا بد من الاتيان بالبدل لتعدد المطلوب بلا شبهة بعد وضوح عدم جواز دفن المسمى بلا غسل بالضرورة من الدين

(٣) فان طاهر الجبر المتقدم في لمسألة ١٠ المؤيد بالرصوى ان العمل المتقدم على لرحم او القصاص هو غسل الميت عيماً عايته انه قد تقدم في المرجوم والمرحومة والمقتص منه على الموت والشاهد على ذلك هو ما في التحرير من الامر بالتحيط وليس الكفن (وعليه) فيعتبر فيه ما يعتبر في غسل الميت من لتعدد والسدر والكافور جميعاً كما عن صريح جماعة (بل في الجواهر) من غير خلاف أجده فيه سوى العلامة في القواعد وتبعه بعض من تأخر عنه حيث استشكل في وجوب الثلاثة (قال) وغلله بعضهم بأصالة הראيه وبان

الرحم أو القصاص فالأحوط بل الأقوى إعادة الغسل^(١)

وأما إذا اعتسل ومات حتف الله قبل الرحم أو القصاص ولو اجت تغسيه بعد الموت بلا شبهة^(٢).

(مسألة ١٥) إذا وجد بعض الميت فإن كان هو الصدر أو ما فيه الصدر فيعامل معه معاملة الميت التام فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن^(٣) والأقوى عدم وحسب تحييط المجهود الواحدة في غسل الأحياء وماتلاق الأمر بالاعتسال في نص والفنوى فيتحقق مع الوحدة (ول) ضعف لجميع وأصح (انتهى)

وهو كذلك بعد لشاهد المذكور في الخبرين من الأمر بالحسب وليس الكفن فانهما كالصريحين في أن العمل هو غسل الميت بعبه عينه أنه قد تقدم ما هما على الموت. وبه يظهر لك ضعف ما عن لروص من احتمال الاكتفاء بعمل واحد من وما عن المقع من به يغسل كعمل لجنازة من طاهره غسل واحد لا الأعمال الثلاثة (وأضعف من الجميع) ما في مصاح بعبه من أنه لا يسمى لارتباب في أن المراد به في النص والفنوى ليس إلا الغسل بالماء القراح (انتهى).

(١) من طاهر الخبرين المتقدمين في لمسألة ١٠/ أن المرحوم والمرجومة والمعض منه يغسبون قبل الرحم والقصاص ليموتوا على هذا العمل (مضافاً) إلى أن المستفاد من بعض الروايات المروية في لوسائل في الباب ٣ من غسل الميت أن الميت إنما يغسل لثلاثة ملائكة وهو طاهر وفي الباب ١ لأنه يلقى للملائكة ويأشرون أهل الآخرة فيستحب إذا ورد على الله عز وجل وفي أهل الطهارة وبما سوبه وبما سهم أن يكون طاهراً بطبعاً متوجهاً به إلى الله عز وجل ليطلب وجهه وليشفع له.

(وعليه) فإذا بطل الغسل قبل الرحم أو القصاص فلا بد من إعادة الغسل ليكون حال ملاقاته مع الملائكة مع الطهارة (وما في الجواهر) من عدم قدح الحدث الأصغر أو الأكبر بعد الغسل أو في ثائه ضعيف لا يضر إليه سيما بالنسبة إلى الأكبر.

(٢) وقد عني الحدائق بأن الموت سب جديد والحكم خارج عن مقتضى لاصول يقتصر فيه على مورد النص (وفي الجواهر) ما يقرب من ذلك وهو جيد.

(٣) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به غير واحد (بل في الحدائق) لا خلاف فيه (وفي الجواهر) بلا خلاف محقق أحده (بل في مصاح الفقيه) عليه نظر الأجماع من جماعة (ولكن) مع ذلك كله قد حكى عن علي بن بابويه ما ربما يشعر بمخالفة المشهور حيث قال فإن كان الميت أكمل السج وغسل ما بقي منه فإن لم يبق منه الأعظام جميعتها وغسلتها وصلب عليها ودفنتها فإنه قد بشر بأن الذي يجري عليه تمام الأحكام من التعسيل والتكفين ولصلاة والدفن إنما هو خصوص لعظام إذ بقيت بشماتها لا الصدر أو ما فيه الصدر.

(وعلى كل حال) يدل على قبول المشهور مضافاً إلى الإجماعات جملة من الروايات لمروية في

الوسائل في لب/ ٣٨ من صلاه لجازاة (فني مرسله الصدوق) قال وسئل الصادق عليه السلام عن رجل قتل ووجدت أعضاؤه متفرقة كيف يصلى عنه قال يصلى على الذي فيه منه (وفي مرفوعه الرطبي) قال المقول دا قطع أعضاؤه يصلى على العصور لدى فيه القلب (وفي رواية الفصل بن عثمان) عن الصادق عليه السلام عن أبيه في الرجل يقتل فوجد رأسه في سلة وصدره وبيده في قبعة والمفاقي منه في قبعة قال دنته على من وجد في قبيلته صدره وبيده والصلاه عنه .

(وفي مرسله حري للصدوق) عن أبي عبد الله عليه السلام قال د وسط الرجل نصفين يصلى على النصف الذي فيه القلب (وفي دليل رواية الفلاس) عن أبي حمزة عليه السلام (ودين صحيحه على بن حمزة) عن أبيه موسى بن حمزة عنهما السلام هكذا واد كان الميت نصفين يصلى على النصف الذي فيه القلب . (وتقريب الاستدلال بهذه الروايات) كلها (ان الأولى والثانية) قد دللتا على لصلاه على العصور الذي فيه القلب وهو عبارة أخرى عن الصدر (والثالثة) وان دل على الصدر وبيده ولكن ذكر ليدبين من الامام عليه السلام انما هو بسطابق مع لسؤل كما صرح به الحواهر (قال) فما عساه يظهر من معتبر من شرائط لصلاة على صدر بوجود اليدين مع الصدر في غير محله وقريب من ذلك ما أفاده الحدائق في صلاه لميت (بن الحواهر) قد استظهر لاجتماع على عدم شرائط شيء من الأحكام المذكورة بوجود اليدين مع الصدر (كما ان الرابعة والخامسة) قد دللتا على النصف الذي فيه القلب وهو عبارة أخرى عن النصف الذي فيه الصدر .

(ثم انه من المعلوم) انه اذا وجبت الصلاه على الصدر او ما فيه الصدر ثبت سائر الأحكام فيه بلاشبهة سيما التعجيل لما ستره من وجوهه في القطعة ذات العظم فكيف بالصدر او ما فيه الصدر الذي يجب الصلاه عليه (قال في الجواهر) وربما يشعر بها ظهور اتفاقهم فيما يأتي من اشتراط تقدم العمل على الصلاة في غير الشهيد (ينتهي) (وعن الذكرى) ان وجوب الصلاة مما يستلزم أولوية العمل وهو كذلك (وعليه) فما في المدرك من ان اسسرم لصلاة عنه لوجوب العمل والتكفين ممنوع هو في غاية الضعف .

(ومثله اشكال الحدائق) مما محصله ان صحيحه على بن حمزة لمدينة بالدليل المتقدم قد صرح في صدره بالنسبة الى عظام الميت بالتعجيل والتكفين والصلاه عليها والدفن وفي دليلها قد اقتضت بالنسبة الى النصف الذي فيه القلب على الصلاة فقط ولو وجب فيه غير الصلاة ايضاً لصرحت به مثل ما صرح به في لعظام (ووجه الضعف) به في الصدر قد وقع السؤل عن لرجل الذي أكله السمع او لطير فبقى عظامه بغير لحم فحكم الامام عليه السلام بالعمل والكفن والصلاة والدفن

(ومن هذا الجواب يعرف) قهراً حكم الميت اذا كان نصفين بالنسبة الى العمل والكفن والدفن د العظام بغير اللحم اذا وجب نفسيهما وتكفينا ودفنها فالميت الذي كان نصفين مع بقاء اللحم على حاله بطريق أولى عاينه انه بالنسبة الى الصلاة لا يعرف انها على أي النصفين فحكم لامام عليه السلام بالصلاة على النصف الذي فيه القلب لا النصف الآخر فلاقتصار في الدين على ذكر الصلاة فقط انما هو لهذه الجهة

لألعدم وحبوب العسل والكحل والذهب في الميت الذي كان يصعب فانه باطل بإجماع المسلمين من الضرورة من الدين .

(بقي شيء) وهو انه قد يتوهم من صحيح اسحاق بن عمار المروى في الباب المشار اليه في صدر المسألة اعني الباب/ ٣٨ من صلاة الجبارة عن أبي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان عبداً عليه السلام وجد قطعاً من ميه جمعت ثم صلى عليها ثم دفت انه اذا وجد قطع من الميت يجب الصلاة عليها مطلقاً وان لم يكن فيها الصدر او ما فيه الصدر (ولكنه ضعيف) ادليس فيه امر بجمع القطع والصلاة عليها كي يؤخذ بطلانه بل هو حكاية ليعلم الامام عليه السلام ومقتضى الجمع بينه وبين ما تقدم انه كان في تلك القطع لتي قد جمعت وصلى عليها بالعصو الذي فيه القلب أي الصدر والا لم يصل عليها ويحتمل ان يكون صلاته عليه لسلام عليها على وجه الاستصحاب لما ستعرفه من حور القول باستصحاب الصلاة على العصو الكامل التام وان لم يجب ذلك قطعاً فانتظر قليلاً

(ثم انه قد يستدل لمذهب المشهور) بأشياء اخرى أيضاً غير الروايات المقدمة اطهرها أمور خمسة :

(الاول) الاستصحاب وكأنه بتقريب ان الصدر او ما فيه الصدر قبل انفصاله عن بقية الميت كان يجب تعسبه وتكفيمه والصلاة عليه ودفعه فكذلك بعد الانفصال (وبه) انه بالنسبة الى استصحاب الصلاة مما لا يحبو عن مناقشة فان الصلاة كانت يجب على المجموع ولم يبق ولم يجب على الصدر أو ما فيه الصدر نعم بالنسبة الى الغسل والكحل والذهب يمكن ان يقال ان كل جزء من أجزاء الميت نفسه مطبوع مستقل وهكذا كفه ودفعه فيمكن استصحابه من السابق أي من قبل الانفصال الى بعد الانفصال وهذا بخلاف الصلاة .

(الثاني) قاعده الميسور وكأنه بتقريب بها على ما حقق في محله وان كان يشترط في حرمانها في الامر الارتباطي سواء كان هو متعلق التكليف كالصلاة او موضوعاً للتكليف كما اذا أمر بصنع بعض المعاجين المركبة من أجزاء خاصة بقاء معظم الأجزاء ولكنها في الواجب الارتباطي كأداء الدين وبحوزه لا يشترط ذلك أبداً بل تجزى ولو مع تيسر جزء واحد من أجزائه وظاهر ان الغسل هو من الواجب الارتباطي فان غسل كل جزء من البدن ولو مع حفظ الترتيب بين الأجزاء الثلاثة غير موقوف لأخر لقوله عليه السلام في غسل الحديدة وكل شيء أمسته الماء فقد أبقته وغسل الميت هو غسل الحجابة عبداً كما اشير قبله وهكذا الامر في الكحل والذهب نعم حرمان الميسور بالنسبة الى الصلاة مشكل لانها امر ارتباطي وهي كانت على مجموع الميت ولم يبق معظمه .

(الثالث) اجماع التذكرة ونهاية الاحكام والحلاف على الصلاة المستزمنة لغيرها اما بالاولوية القطعية أو بعدم القول بالفصل .

المصدر وان استحب^(١) الا اذا كان بعض مواضع السجود كاليد والجنبه ونحوهما باقياً مع المصدر . . .

(الرابع) خبر طلحة بن زيد المروية في الباب المشار اليه في صدر لمسألة المصريح بالصلاة على البدن وان كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل (وبه) ان البدن الناقص من الرأس واليد والرجل مشتمل على البدن ومدعى المشهور توسع من ذلك د بشمل الصدر وحده ولو لم يكن معه البدن أصلاً .
(الخامس) صحيحة محمد بن خالد وروية ابن المغيرة المروية أيضاً في الباب المشار اليه المصريح بالصلاة على العصور لندم والصدر عصواتم فتجب الصلاة عليه فداوحت الصلاة عليه وجبت سائر الاحكام بصاً بالاولوية لقطعية وبعدم القول بالعقل (وبه) ان وجوب الصلاة على العصور لندم مما لم يقل به أحد من الاصحاب كما صرح به الحدائق في صلاة الميت لا ما عن ابن الحبيب من وجوبها على العصور تمام عظامه (بن عن طاهر لحلاف) وعن جامع لمقاصد و لروص وغيرهم الاحكام على عدم وجوبها (قل في الجواهر) بل لعله محصل لتعليق وجوب الصلاة في كلامهم على الصدر او فيه القلب (انتهى) ولعل من هذا قد حكى عن ذكرى ان الحبرين مطرحين مع ارسالهما وصاحب الوسائل قد حور حملهما على التقية وعن بعض الاصحاب حملهما على الاستحباب

(قول) ان حمل الحبرين على الاستحباب وان كان ممكناً ولكن يعارضهما ما في صدر خبر طلحة ابن زيد المشار اليه آنفاً من قول لا يصلى على عصور رجل من رجل او يد او رأس مفرداً (بل عن الصدوق) انه قد روى صحيحة محمد بن خالد المشار اليها آنفاً بزياده في آخرها (قال) وان لم يوجد منه الا الرأس لم يصل عليه (بل عن الكليني) كما في الحدائق والوافي انه قال مرسل وروى انه لا يصلى على الرأس اذا أفرد من لجسد ون ذكره الوسائل بأسقاط كلمة (لا) ولكن الصحيح على الظاهر هو الاول .

(وعلى كل حال) ان الروايات المذكورة اعني صدر خبر طلحة وآخر صحيحة محمد بن خالد على روية الصدوق ومرسل الكليني على روايتي الحدائق والوافي هي مما تنهى عن الصلاة على العصور التام او على الرأس فتسافي هي صحيحة محمد بن خالد ورواية ابن المغيرة حتى مع حملها على الاستحباب (لهم) الا ان يقال ان النهي في الروايات المذكورة بما هو لدفع توهم الوجوب فلا ينافي لاستحباب .

(١) ولكن في المختلف وعن الشيخ وسائر طاهر جماعة وجوب تحيطه بل قد يظهر من المختلف انه المشهور بين الاصحاب (نعم عن القواعد) والتدكرة والنهاية الاشكال في وجوبه بل في المدارك والحدائق والجواهر عدم وجوبه وعلله المدارك بعدم ذكره في الخبر والحدائق بعدم بقاء محله وهو حيد فان محل التحيط هو المساحد السبعة وليس شيء منها الصدر (وعن الشهيد) وجماعة ممن تأخر عنه نفي الاشكال في وجوب التحيط مع وجود المحل وعدمه وعدمه وهو أيضاً حيد (نعم يستحب) تحيط الصدر لما سيأتى في محله من استحباب جعل ما يفضل من الحنوط على الصدر فانتظر .

.. فيحفظ^(١) ولا يجب تكمين الصدر بالقطع الثلاث بل يكفي قطعتان وإن استحب الثلاث^(٢).

مسألة ١٦ الميت إذا أكله السبع أو الطير ونقيت عظامه بتمامها بغير لحم فيعامل معها معاملة الميت ابتداءً فتلعل وتكفن ويصلى عليها ويدفن^(٣).

مسألة ١٧ - إذا وجد بعض ميت غير الصدر أو ما فيه الصدر وكان فيه عظم أسواء كان عصباً تاماً كالرأس واليد والرجل أو عصباً قصاً كالاصبع ونحوه فيعسل ويكفن ويدفن^(٤).

(١) وحمل الجواهر أن ما تقدم من الشبح وسائر من وجوب تحييط الصدر هو في هذه الصورة أي بقاء بعض مواضع التحييط مع الصدر (قل) كما استظهره بعضهم منها (قل) نعم لا يشترط حتمها جميعاً فيوضع الحبوب على الموجود منها (قل) بل في جامع المقاصد أنه لو وجد عصب من المساحد كاليد عظم

(٢) قد يدل أن المساني من طلاق التكفين في الصلوات والفنوى هو القطع الثلاث (ولكن) عن بواطن الأشكال في وجوب المرور لعدم وصوله إلى الصدر وهو في محله ولكن مع ذلك لا يبعد استحبابه لما استعرف في محله من استحباب كون الممر من الصدر إلى الساقين بل في حجر عمار حتى يعطى الصدر والرجلين

(٣) وهو المحكى عن المحقق في المعسر وعن الشهيد في الذكرى وعن علي بن بابويه يصبأ وأنتى به المدارك وهكذا لحدائق في صلاة الميت بل في الجواهر قد يدعى الإجماع على وجوب تعسيل الميت مع بقاءه تماماً عظماً من غير لحم (ويدل على المطلوب) صحيحة علي بن جعفر المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من صلاة الجمار أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال يعمل ويكفن ويصلى عليه ويدفن (ورواية القلاسي) في الباب المذكور عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال يعمل ويكفن ويصلى عليه ويدفن (الح) (وحسنه محمد بن مسلم) في الباب المذكور عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قتل قتل فلم يوجد إلا لحم بلا عظم لم يصل عليه وإن وجد عظم بلا لحم صلى عليه (وظاهر هذه الحسنة) كما في الجواهر هو بقاء تمام العظم لا بعضه كي يحمل على الاستحباب كما عن بعضهم واحتمله المدارك (والرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٣٠ من صلاة الجمار قال عليه السلام وإن كان الميت أكله لسبع فاعسل ما بقي من الأعظام جمعتها وعسلتها وصلبت عيناها ودفنتها (انتهى)

(٤) أما بالنسبة إلى غسل في الحدائق والجواهر وعن المنتهى في الخلافية وعن الخلاف والعبية الإجماع عليه (وأما بالنسبة إلى التكفين ولدى) في الحدائق والجواهر في الخلاف فيهما (نعم يظهر من المدارك) أنه بالنسبة إلى التعسيل لا مدرك له سوى إجماع الشيوخ في الخلاف وأنه مما لا يخلو عن مناقشة (بل يظهر من الحدائق) أن جماعة من متأخري المتأخرين قد ذكروا أنه لا دليل على التعسيل من الأحبار (لأنه قال) ودلجمله فالظاهر أنه لا دليل لهم على ذلك إلا الإجماع (انتهى) (وفي الجواهر) نعم ربما

من غير أن يصلى عليه^١ وإذا كان فيه بعض محال التحيط وهي المواضع السبعة للسجود وجب تحنيطه^٢ وأما كيفية تكفيته فالظاهر أنه فرق بين الأعضاء فإن كان العصور بحيث لو كان وقع فيه (يعنى فى غسل) تردد من بعض متأخري المتأخرين من حيث انحصار المدرك فى الإجماع المنقول مع المناقشة فيه (انتهى) .

(وعنى كل حال) يدل على مطلب مشهور من وجوب الغسل والكف والمدن بصفاء إلى الإجماع (ستصحاب وجوب الأمور المذكورة) من قبل انفصال من الميت إلى بعد الانفصال (وقاعدة الميسور) بالتقريب المتقدم لها فى لمسألة ١٥/ فلا بعيد (ويؤيد المشهور) أمران آخران : (أحدهما) ما فى حاشئ الخلاف من قوله ويصاً روى أن طائراً ألقت بذا بمكة من وقعة الحمل فعرفت بالحيثم فكان يد عبد الرحمان بن عتاب بن اسيد فمسها أهل مكة وصواعبها (انتهى) وقيل أن لرواية فى أصالة بن حجر فى الجزء الثانى (وفى الحدائق) أن قاطع يد عبد الرحمان كان هو الأشتر رحمه الله ثم قتله فحمل يده عتاب أو سر (انتهى) (قال فى المصنف) فى السر به طائر حاد النسر ومن أشد الطيور وأرفعها طيراً وأهواها جناحاً تحفه الحوارج وهو أعظم من العقاب (انتهى)

(ثانيهما) صحيح أبوب بن نوح عن بعض أصحابه عن أنس عبد الله عليه السلام المروى فى الوسائل فى الباب ٢١ من غسل الميت قال إذا قطع من الرجل قطعة فهو ميتة وهذا منه أسهل فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه (ووجه التأييد) بل الدلالة أن الأمام عليه السلام رتب على القطعة داب العظم الماتية من الحي أثر الميت بعينه من وجوب الغسل بمسه فإذا كان يحكم الميت وجب قهراً تفسيه وتكفيته ودفنه أيضاً .

(ومن هنا) قد استدلل الحدائق بهذا الصحيح وجعله دليلاً برأيه وهو فى محله وإن كان يظهر من الحواهر التأمل فى دلالة بل يظهر من مصباح العمية مع دلالة رأياً ولكيهما فى غير محتهما (نعم أن الصحيح المذكور) هو فى المسألة من الحي لا الميت ولكنه مما يدل فى المسألة من الميت بطريق أولى (وليه يشير الحواهر) بقوله نعم قد يرشد الله محوى ما قد ورد فى القطعة الماتية من الرجل الح (١) وذلك لما عرفت فى لمسألة ١٥/ من عدم جريان الاستصحاب . وقاعدة الميسور بالنسبة إلى الصلاة وإن وجوب الصلاة على العصور التام غير نصير أو فيه الصدر مما لم يدل به أحد من الأصحاب إلا معنى ابن الجبيل وكيف بما إذا لم يكن عصوراً تماماً كالأصبع وبخوه وإن صحبته محمد بن خالد ورواية ابن المغيرة المصر حتمين بالصلاة على العصور التام مطرحان مع إرسائهما أو محمولان على التقييد وعلى الاستصحاب مقتضى الجمع بينهما وبين خبر طلحة بن زيد المصرح بنى الصلاة على الرجل واليد والرأس بل ومرسلة الكلبي المصرحة أيضاً بنى الصلاة على الرأس إذا انفرد من الجسد بل وديل صحيحته محمد بن خالد أيضاً المصرح بنىها على الرأس على رواية الصدوق المشتملة على الريادة فراجع لمسأله هناك بدقة ولا نعيد .

(٢) فإن مقتضى الاستصحاب وقاعدة الميسور هو ذلك (وفى الحواهر) قد أوجب تحنيط العصور مع

الميت بتمامه موجوداً وكفى بالقطع الثلاث المفروضة للحقة قطعة واحدة من القطع الثلاث كالرأس فانه يلحقه الارار فقط فيكفى بقطعة واحدة وان كان بحيث يلحقه قطعتان كالصدر فانه يلحقه الازار والقميص فيكفى بقطعتين وان كان بحيث يلحقه القطع الثلاث كالفخذ فانه يلحقه الارار والقميص والمثزر فيكفى بقطع ثلاث^(١)

(مسألة ١٨) القطعة ذات العظم المبانة من الحي هي كالقطعة ذات العظم المبانة من الميت فتعسل وتكفن وتدفن^(٢) من غير أن يصلى عليها^(٣).

(مسألة ١٩) اذا وجد بعض عظام الميت بلا لحم فالظاهر ان حكمه حكم ما اذا

وجود شيء من محال التحيط به (قل) ولما عني هذا يراد ما عني الشيخ وسار من اطلاق التحيط كما يؤمى اليه ما عني التذكرة حيث قل بعد بقية ذلك وهو حسن ان كان أحد المساجد وجوياً والاولا.

(١) قد اختلف الاصحاب رضوان الله عليهم في تعبير تهم في المقام (في الشرع) وعن جملة من كتب العلامة التعبير بـ (لف في حرقة) وفي (مختلف) وعن جميع كثير التعبير بالتكفين ولعل المقصود من التعبيرين واحد (وعن بعضهم التفصيل) في التكفين على نحو ذكرنا نحن في المتن عباً (قل في الجوهر) وربما يراد عليه اطلاق الجماعة التكفين لقاعده الميسور والاستصحاب (انتهى) وهو جيد.

(٢) وهو المحكي عن طاهر الاكثرو عن المسالك انه أشهر لقولين (بل يظهر من الجواهر) ان المستفاد من المنتهى في الخلاف فيه وان طاهر العبة الاحماع عليه (ولكن مع ذلك كنه) عن المعسر و لروص ومجمع السرهان والمدارك و لرياض وطاهر الشرائع عدم لحوق القطعة ذات العظم لمبانة من الحي بالمبانة من الميت في جميع الاحكام أي العسل والكفن والدفن لانه خلاف التحقيق (والحق) هو ما عليه لاكثر الاشهر من اللحق .

(وبدل عليه) صحيح يُوب من روح لمتقدم آتياً مع تقريب دلالة على الاحكام الثلاثة أي العسل والكفن والدفن في المسألة السابقة (هذا مضافاً) الى انه لو لم تجز الاحكام الثلاثة في القطعة ذات العظم لمبانة من الحي لم تجز هي فيمن قطع حياً قطعاً متفرقة (قال في الجواهر) لان كل قطعة لا يتعلق بها الوحوب (انتهى) وهو جيد .

(ثم انه حكى المعبر) الاحتجاج لما ذهب اليه من عدم اللحق بأن المبانة من الحي هي من جملة لا تعسل ولا تصلي عليها (وأجاب عنه في محكي الذكرى) بأن الحملة لم تحصل فيها الموت فلا تعسل ولا يصلي عليها بخلاف المبانة عنها فلانها من تعسليها (وشرح المدارك) بقصور هذا الجواب ولعله كذلك اذا لاند من ان كانت الموت في المبانة عنها مما يوجب الاحكام الثلاثة كالمبانة من الميت عباً والصحيح في اثبات ذلك هو الاستناد الى ما استندنا اليه فلا تغفل .

(٣) وذلك لما اشر آتياً في المسألة السابقة من ان العصور التام كاليد او الرجل او الرأس المنان من

وحد بعض الميت مما فيه عظم فيعسل ويكفن ويدفن من غير أن يصلى عليه^(١)

(مسألة ٢٠) إذا وحد قطعة من لحم الميت بلا عظم فالأحوط أن يعامل معهما معاملة القطعة ذات العظم فتعسل وتكفن وتدفن ولا يصلى عليها^(٢).

(مسألة ٢١) إذا تقطعت اعضاء الميت قطعاً عديدة فالأقوى وجوب رعاية الترتيب

الميت هو مما لا يصلى عليه فكيف بالعصو الدقيق كالاصبع وبحوه و الممن من الحي دون الميت

(١) وهو الذي استظهره الجواهر (فقال) ثم ان الظاهر الحاق العظم المجرد بذات العظم في جمع ما تقدم كما هو ظاهر بعض عبارات الاصحاب وعن صريح من الحيد وغيره انتهى (ويظهر منه) في الآخر الاستدلال على المطلوب بالاستصحاب وقاعده الميسور وهو جيد ويعرف تقريبهما مما تقدم في المسألة ١٥/ من العظم من قبل بمصاله عن الميت كان يحجب تعسبه وتكفيه ودفعه فكذلك الان بالاستصحاب والميسور نعم حيث ان الصلاة كانت هي على مجموع الميت ولم يبق فلا يمكن استصحاب وجوبه على بعض عظمه لعدم بقاء الموضوع ولو عرفاً ولا حراء قاعده الميسور فيه لا شرائطه في الامر الارتباطي بقاء معظم الآخر من معتق التكليف وهكذا من موضوعه ولم يبق بل صرح لحدائق في صلاة الميت بعدم وجود قائل بالصلاة عليه .

(٢) المشهور بين الاصحاب كما صرح في المختلف هو لف اللحم في حرقه ودفعه بلا غسل ولا صلاة بل في الحدائق لا غسل ولا كف ولا صلاة اتفاقاً بل عن المعتر عدم وجوب اللب ايضاً للأصل وتبعه المدارك وجماعة ممن تأخروا عن الاعتبار على ما حكى عنهم .

(اقول) اما ان يدعى هو امر مجمع عليه بل لعله من بصرويات فلا يحتاج الى الاستدلال به بالاستصحاب والميسور أصلاً وما في الجواهر في آخر مسألة السفط اذا لم تلحج الروح من عدم وصوح دليل على الدفن نعم بالنسبة الى اللحم المجرد حتى انه تمسك بالآخره الى اشعار ما في بعض المعترضة العروية في الوسائل في الباب ١١/ من غسل الميت من الامر بوضع شعر الميت وما سقط منه في كفنه هو مما لا وجه له سيما مع عتراه في الآخر بعدم ظهور الاشكال فيه من أحد من الاصحاب (كما ان عدم الصلاة على اللحم المجرد) هو أمر مجمع عليه ايضاً لما عرفت في المسألة ١٥/ من عدم وجوبها على العصوات كالأرأس واليد والرجل فكيف بقطعة من اللحم المجرد الخالي عن العظم .

(واما لتكفين) فقد سمعت من الحدائق تبعه اتفاقاً وعن المعتر والمدارك وجماعة بني اللب ايضاً (كما ان لتعسيل) قد سمعت ايضاً من الحدائق تبعه اتفاقاً بل حكى عن العتبة والحلاف تبعه جماعة (ولكن مع ذلك كله) الأحوط هو تعسيل اللحم المجرد الخالي عن العظم وهكذا تكفيه كالفقعة ذات العظم عيناً وذلك للاستصحاب وقاعدة الميسور وعدم القطع بالاجماع الكاشف عن رأي المعصوم القاطع للأصل والقاعدة بلا شبهة والله العالم .

في الاعضاء المتقطعة فيعسل الرأس أولاً ثم الايمن ثم الايسر^(١)
مسألة ٢٢- السقط اذا تم له أربعة أشهر وجب تعسيبه^(٢) بل وتحنيطه . . .

(١) وهو الذي يظهر من الجواهر ايضاً (والمستند) هو الاستصحاب بل وحرر لعلاء بن سبابة في لجملة المروى في وسائل في الباب ١٥/ من غسل الميت المشتمل على قول السائل قلت فان كان الرأس قد نزل من الجسد وهو معه كيف يعسل فقال يعسل لراسه اد غسل ليدتي والسفلة بدأ بالرأس ثم بالجسد لح (نعم يظهر من الجواهر) ان اعضاء الميت اذا كانت متفرقة في أماكن عديدة على نحو لا يمكن جمعها فلا يعتبر الترتيب حيثئذ وليس يبعد لتعديده في هذا الحال او تعمده .

(٢) ملاحظ خلاف فيه اد عن المعتمد بن سبابة الى علمائنا وعن ذكرى وجامع لمقاصد وروص لسي الاصحاب وفي الجواهر لم نجد فيه خلافاً وعن كشف النظم لا يعرف فيه خلافاً وعن اختلاف دعوى الاصحاح عليه صريحاً .

(ويدل عليه) مضافاً الى مد كله حطة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٢/ من غسل الميت (وفي خبر زرارة) عن ابي عبد الله عليه السلام قل السقط اذا تم له أربعة أشهر غسل (وفي مرفوعه احمد بن محمد) قال دايم لا يسقط اربعة اشهر غسل الح (وفي موثقة سماعة) عن ابي عبد الله عليه السلام قل سألت عن سقط اذا استوت حلقته يجب عليه لغسل والاحد والكفن قل نعم كل ذلك يجب عليه اذا استوى (وفي الرضوى) المروى في المستدرک في باب المذكور قل عنه السلام ودا سقطت المرأة وكان السقط تاماً غسل وحط وكفن ودفن وان لم يكن تاماً فلا يغسل ويدفن بدمه وحده تمامه دا أتى عليه أربعة أشهر .

(وقد يناقش في الاولين بصعب السند) وأجاب عنها الجواهر بالاجابة بعمل الاصحاب والمعتبر بعدم المعارض وقول الاصحاب (وقد يناقش في الموثقة بصعب الدلالة) لان الحكم فيها معني على سواء الحلقة لاعني تمامية الاربعة وأجاب عنها الحدائق بورود الاخبار باستواء الحقيقة بتمامية الاربعة وذكر موثقة الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام وحرر محمد بن اسماعيل عن ابي جعفر عليه السلام وصحيفة زرارة ومضمون الكل ان الطامة تنفي في الرحم ربيع يوماً ثم تصير علقة أربعين يوماً ثم تصير مصفأة أربعين يوماً ثم يبعث الله ملكين خلائق (وقيل) ان الروايات المذكورة هي في الكافي في الباب ٦/ من كتاب العقيقة .

(نعم ان في الباب المذكور) من الوسائل روايتان تصرحان بأن السقط اذا تم له ستة اشهر تام وذلك لان الحسين بن علي عليهما السلام ولد وهو ابن ستة اشهر الا انهما لاتدعيان الروايت المتقدمة اد مصاد لمجموع على الظاهر ان السقط اذا تم له أربعة اشهر تمت حلقته واذا تم له ستة اشهر فهو صالح لان يعيش كما ولد الحسين عليه السلام لستة اشهر وعاش (واما اطلاق مكانة محمد بن الفضل) المروية في الباب المذكور من الوسائل فقال كنت الى ابي جعفر عليه السلام اسأله عن السقط كيف يصح به فكتب الي

أيضاً^(١) وتكفينه^(٢) ودفعه^(٣) ولا يصلى عليه^(٤) والاقوى عدم اعتنا ولوج الروح فيه^(٥) بمعنى
 ١ السقط الذي تم له أربعة أشهر يجب تعسيبه وتحبيطه وتكفينه ودفعه مطلقاً وان فرص
 انه لم يلح فيه الروح على خلاف لعدة

السقط يدفع بدنه في موضعه (محمول) على السقط الذي لم يتم له أربعة أشهر جمعاً بينه وبين لرويات
 لمتقدمة كلها .

(١) وقد حكى ذلك عن صريح بعضهم وظاهر آخر وحمله لحواهر أحوط (اقول) بل هو اقوى
 للرصوى لمتقدم لدى صرح بالتحبيط تصريحاً وقد حكى عن الفقه الفتوى على طهه بل كل روايه دللت
 على التعسيل لا يبعد دلالتها على المحيط ايضاً فانه من نوايع العس ومن تيماته اد لم يعلم لى لان ن شارع
 قد أوجب في مورد غسل الميت العسل المعهود ولم يوجب فيه لتحبيط ومن هنا ترى في كثير من النصوص
 والفتوى في مقام عد احكام الميت تقتصر على ذكر التعس والتكفن و للصلاه والدفن بدون ذكر التحبيط
 وليس ذلك الا لكون التحبيط هو من نوايع الفصل وتيماته .

(٢) هذا هو لمشهور بين الاصحاب ولكن في الشرع وعن التحرير التعبير باللف في حرقه ولعل
 مرادهما هو التكفين ايضاً (وعلى كل حال) يدل على لمشهور موثقة سماعة والرصوى المتقدمين المصرحين
 بالكفن وصاهرهما هو التكفين لمعهود بالقطع الثلاث الارر والمثرد ولقبص .

(٣) بلا خلاف فيه ولا اشكال كما صرح بهما الحواهر (هذا مصافاً) لى نصريح الموثقة والرصوى
 لمتقدمين بالدفن وان غير الموثقة عن الدفن بالبعد ولا بأس به اذا المعنى واحد .

(٤) وقد صرح الشيخ في لخلاف في مسألتين من كتاب الحائر باجماع الفرقه على عدم وجوب
 الصلاه عليه (قال) في احدهما وان كان لأربعة أشهر فصاعداً عدل ولا تحب الصلاه عليه (لى ان قال) دليلنا
 اجماع الفرقه (وقال) في حراهما لا تحب للصلاه عليه الا ان يصير له ست سنين (لى ان قل) دليلنا اجماع
 الفرقه (وعن المعسر) الاحماع على عفي للصلاه وحباً واستحجاباً (قال في الحواهر) وقد يرشد اليه
 ايضاً ترك التعرض لها في الموثقة السابقة (قول) بل ولا في الرصوى السابق ايضاً مع عددهما ساير
 احكام الميت

(٥) كما صرح به الحواهر ايضاً (والمستند) هو اطلاقات الاحار لمتقدمه لحالية كلها عن عتار
 ولوح الروح في السقط الذي تم له أربعة أشهر وان كان عدرة الشرائع مما تشعر باعتنا به بل عن كشف
 للشام تحليل تسيله بحلول الحياه فيه وعن الشيخ في الخلاف التصريح باعتنا الحياه في وجوب العسل
 وعن الدكرى ان الاربعة مظنها وان ذلك يلوح من خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام وان في
 خبر لديلمي اشارة اليه وانه قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا بقي أربعة أشهر ينفخ
 فيه الروح .

(اقول) وجميع ذلك كله في قبال اطلاقات الاحار المتقدمة الواردة كلها في مقام البيان ليس بشيء

مسألة ٢٣- السقط اذا لم يتم له أربعة أشهر لا يغسل^(١) ولا يكفن^(٢) ولا يصلى عليه^(٣) بل يدفن بدمه^(٤) نعم اذا فرض انه قد ولج فيه الروح على خلاف العادة فيجب تعسيبه وتحيطه وتكفينه ودفنه من غير أن يصلى عليه^(٥).

(والشح رضوان الله عليه) لم يعسر الحياه في لسقط الذي تم له أربعة أشهر بل في السقط واطلق فانه في حائز الخلاف (قال هكذا) مسأله يجب غسل السقط اذا ولد وفيه حياه (انتهى) وهذا مما لا سكره نحن كما ستعرفه في آخر المسأله الآتيه (وقال ايضاً) في مسأله بعد هذا بلا فصل وان كان لأربعة أشهر فصاعداً غسل (لى ان قال) دليلنا إجماع العرفه (انتهى) وهذا على طلق ما يدعيه نحن ان لم يعتبر فيه الحياه (وأما نسوى) فصاعداً لى به مما لا بصرياً ان نحن لم نعتبر عدم دفع الروح فيه كى يصرون هو بل افصى ما نقوله انه لا يعتبر فيه دفع الروح (قد حاشا عنها الحواهر) بمعارضتها لحبر نوس الشياى عى بصادق عيه السلام يعنى المروى في الوسائل في الباب ١٠ من ديات الاعضاء قال: دامت حمسه أشهر فقد صارت فيه الحياه.

(١) وذلك لعدم لدليل عليه والاصل عدم وجوب غسله (هذا مضافاً) الى ما في حائز الخلاف وعن العميه من إجماع عليه (وعن التذكرة) نه مذهب العلماء كافة (وعن المعسر) الا ان سيرين (قال) ولأعمره بخلافه (ثم قال) ولان المعنى الموجب للغسل وهو لموت مفقود (انتهى) وهو كذلك بل مفهوم لا حذر المتقدمة في المسأله السابقة مثل قوله عيه السلام لسقط اذا تم له أربعة أشهر غسل الى غير ذلك مما تقدم تفصيله يدل على عدم التعسيل اذا لم يتم له أربعة أشهر (بل) مكانة محمد بن الفضيل المتقدمة في المسأله السابقة ايضاً تدل على المطلوب حيث قل عليه لسلام السقط يدفن بدمه في موضعه (وقد عرفت) انها محموله على لسقط لدى لم يتم له أربعة أشهر جمعاً بين الاخبار.

(٢) وذلك لعدم لدليل عليه ايضاً والاصل عدم وجوب تكفينه (هذا مضافاً) لى به ظاهر معتد إجماع الخلاف وصريح معتد إجماعي المعسر والتذكرة بل وظاهر مكانة محمد بن الفضيل وصريح الرضوى المتقدمين في المسأله السابقه (نعم ظاهر الشرائع) وعن صريح المعسر والتذكرة وجوب دفنه في حرقه بل ظاهر لاخيرين وعن مجمع الرهان و لعلامه الإجماع عليه (ومن هنا) قواه الحواهر (وبكن) مع ذلك الأقوى كما هو ظاهر لمدارك والحدائق وعن كرياض والدخيرة عدم وجوبه لعدم الدليل عنه وان كان هو حوط كما في مصباح الفقيه وعن غيره.

(٣) وان لسقط اذا تم له أربعة أشهر لم تحب الصلاة عليه كما عرفت فكيف بما اذا لم يتم له أربعة أشهر.
(٤) كما في مكانة محمد بن الفضيل والرضوى المتقدمين في المسأله السابقة مضافاً لى ما في الخلاف والجواهر وعن المعسر والتذكرة من الإجماع عليه او عدم الخلاف فيه.

(٥) كما يظهر ذلك من مصباح الفقيه ايضاً فان الموجب للغسل هو وادح الروح فيه ورهاقه عنه أى الموت كما تقدم عن المعسر وقد حصل فاداً وجب الغسل وجب التحيط والتكفين والدق بلا شبهة لعدم

فصل في كيفية غسل الميت

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ يحب إزالة النجاسة من بول أو عائط أو دم أو نحو ذلك عن بدن الميت أو لا ثم

الشروع في غسله ' نعم الظاهر انه يكفى إزالة النجاسة عن كل عضو قبل الشروع في غسل

التعكيك فيه وبين الأمور المذكورة اسداً وان لم تحب للصلاة عليه ما لم يلغ الطفل سب سبعين بالاجماع (قال الشيبخ) في حائز الخلاف مسأله يحب غسل السقط دا ولد وفيه حدة فأما للصلاة عليه فعده لا تحب الصلاة عليه الا بعد ان يصير له سب سبعين (الى ان قال) دليلنا جماع العرفه (انتهى)

١) بلا خلاف في ذلك كما عن المصنف ومجمع المهران والدرر (بل عن النكح) وبهذه الأحكام والمناجيع لاجماع عليه (وبدل عليه) مصداقاً الى ذلك كله (والى ما عرفت) في المسألة ١٨ من واحداث غسل الجدة من انه يحب إزالة النجاسة عن البدن من قبل ان يغسل بضممة ما اشر اليه غير مرة من ان غسل الميت هو غسل النجاسة كما يظهر من الوسائل من اكثر احوار الباب ٣ من غسل الميت لأن الميت يحرق منه عند الموت النطفة التي خلق منها وانه لذلك يحب بغسل الميت (رواية لفصل من عند ثلث) لمروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت عن أبي عبد الله عليه السلام فان سألته عن غسل الميت فقال أقده وعض بطنه عمراً رقيقاً ثم طهره من عمر البطن ثم تصبغه ثم تملأه الخ (ورواية الغلاء من سيده) لمروية في الوسائل في الباب ١٥ من غسل الميت عن أبي عبد الله عليه السلام لو ارادة في المقتول في معصية الله يغسل اولاً من الدم ثم يصب عليه الماء صفاً (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٢ قال عليه السلام في حديث غسل الميت ثم تطهر ما حرج من بطنه (الى ان قال) ثم تغسل رأسه ولحيته برعوة الصدر الخ وبهذه الروايات ثلاث تطهر لك صعب ما في الحديث من ان لا تر في الاحوار لهذا الذي ذكره الاصحاب من وجوب إزالة النجاسة قبل التعجيل (قال) وان اشهر ذلك في كلامهم (انتهى)

هذا كله وجه وجوب إزالة النجاسة من بول أو عائط ونحوهما عن بدن الميت قبل غسله (ونما

كفايه) إزالة النجاسة عن كل عضو قبل الشروع في غسل ذلك العضو فلان المقصود من وجوب إزالة النجاسة قبل الغسل ليس الا ورود ماء الغسل على محل طاهر من النجاسات العارضة وهو يحصل بما ذكر (قال في مصباح الفقيه) ان الاظهر انما هو وجوب إزالة النجاسة عن كل عضو قبل غسل ذلك العضو لا قبل الشروع في الغسل مطلقاً حتى يكون طهارة البدن قبل الشروع في الغسل شرطاً تعدياً في صحة الغسل (قال) وما ورد في الاحوار مما يوهم ذلك (يعنى في احوار غسل الجنابة) كالامر بغسل اليدين والوجه وما اصابه القدر من البدن قبل الغسل جار مجرى العادة لا يعمم منها أريد من اشتراط طهارة المحل وعدم لاجراء بصة واحدة للغسل وإزالة النجاسة ومقتضاه ليس الا وجوب تقديم إزالته على غسل العضو لا على اصل الغسل

(انتهى) وهو جيد متين وما فووه الجواهر من وجوب تقديم ار له الحاسة تمامها على الشروع في غسل العسل لا يحلوعى ضعف .

بقى امور :

(حدها) انه قد توهم ب طاهر قوله عليه السلام في موثقه عمار المروية في الوسائل في الباب ٢ / من غسل الميت ثم يمر يده على رطبه فمعصره شيئاً حتى يحرح من محرجه ما حرح ويكون على يديك حرقه نقي بها دبره انه يكفي رالة العين عن بدن الميت ولو بالحرقه بالماء (ولكن التوهم ضعيف) فان الحرقه على اليد وما هي لاجل أن لا يحصل الحساسه مع الدبر لالتقية لعين بها بل التقية بما هي دلهاء ولو سمع عدم ظهورها في ذلك فلا بد من تربيتها عليه جمعاً بينها وبين لروايات لمقدمة التي كانت صريحة في التطهير والغسل بالفتح لا في مجرد التنقية ولو بارالة العين .

(ثانياً) انه قد يتوهم عدم تعقل وجوب رالة الحاسة عن بدن الميت من قبل العسل لأن لازم ذلك ان يظهر المحل من الحاسة العارضة من بول و دم وبحوهما دون الحاسة الموت التي تزول بالغسل (ولكن التوهم ايضاً ضعيف) فان التعكث بين روال الحاسة والحاسة أمر معقول فاد تنجس المحل بالدم والبول مثلاً ورال عيهما ثم غسل المحل بالماء مره فزول الحاسة لدم بلا شبهه ونهى الحاسة لزول ويحتاج راله الى الغسل مره اخرى (هذا مضافاً) الى ما اوجب به المدرك من عدم الالتفات الى هذا لاستبعاد في قبيل المص والاحماء وهو جيد (وأجود منه) لا يقال ان من الحابر ان لا يربل العسل من بدن الميت بحاسة الموت الا اذا كان نقياً من سائر الحساسات فهي هذا العرض لابد من ارالة الحاسة العرضية اولاً ثم بحاسة الموت بالغسل .

(ثالثاً) به قد يستدل على المطلوب بأمر آخر ايضاً غير ما ذكرنا واستدلنا به (ومها) روايتا يونس وداهلي لمروثان في الوسائل في الباب ٢ / من غسل الميت المشعلتين على الامر بعمل فرح الميت (ومها) روية معاونة بن عمار المروية في الباب المذكور قال أرمي ابو عبد الله عليه السلام ان أعصر بظه (يعني من الميت) ثم أوصيه بالاشن ثم غسل رأسه بالسدر ولحيه ثم اقبض على حنجره منه لحيه ماء على ان المراد من الموصية بالاشن هو تطهيره مما حرح من بظه بالعصر (ومها) ما عن المعتمر من ان تقديم ارالة عين الحاسة بما لثلا ينجس ماء الغسل وظاهر الحدائق هو الاعتماد على هذا الوجه (ومها) ما عن المعتمر انصاً من ان المقصود هو تطهير الميت فاذا وجب تطهيره من الحاسة الحكيمه يعني بها الحادثة بالموت الرائنة بالغسل فمن لعينه يعني من مثل لزول و دم وبحوهما أولى (ومها) قاعدة الاشتغال لا يحصل يقين بالبرء لا بارالة الحاسة من قبل التعيين (ومها) ان كلامي للحاسة العرضية والموت سبب للغسل و لاصل عدم التداخل .

(وفي الجميع ما لا يخفى) فان الامر بعمل الفرح في روايتي يونس والكافى لم يعلم انه لارالة الحاسة بل لعل لار له الوسع سبب سحاط كود التعسيل فيهما كما يظهر بملاحظة متهم هو ماء السدر او الكافور

او دعاء لسدر والحرمين يعني الاشياء ونهذ يظهر لك حال حملته من الروايات الاخرى المروية في باب
٦، المشملة على قوله عليه السلام يد "مرجه و ثم يعسل فرجه و ويدنئ سفلها .

(ودعوى) ن غسل الفرح ليس الالالة المجاسة لان الميت يجب عند الموت بحروح النطفة
(صحيحة) لم، في بعض الاخبار المروية في الباب/٣ من التصريح بحروح النطفة من فيه او من غيره
وفي بعضها من عييه و من فيه (هذا مصافاً) الى ان الامر بعمل الفرح في روايتي يونس والكاهني اما
هو في كل غسله من العسلات الثلاث كما استفاد ذلك حمده من لاصحاب لا قبل العسله الاولى فقط فلو
كان العسل لاراله المجاسة يكفي ذلك قبل لسله الاولى فقط وهذا واضح (نعم يمكن) المشئت بما في
رواية يونس في العسله الثانيه من فون وامسح بطنه مسحاً رقيقاً فان حرج منه شيء فأنفه

(وفد حكى الاستدلال بذلك) عن المعسر ايضاً وهو جيد « ولا يرد عنه » ما اورده لحدائق من انه
ليس فيه دلالة على ما ادعوه من وجوب الالالة قبل الغسل .

(ووجه عدم الورد) ن لسقه ما ما وان كانت هي بعد العسله الاولى ولكن حروح م في النضر
هو بعد لسله الاولى فيكون التثنيه مقدمة للعسله ثنية والثالثة واما الحكمة في كون مسح لطن و لتثنيه
بعد العسله الاولى لانها فانه "نعم بها" (و ما رواية عمار) فدالنها على المطلوب صعيه د لا تصريح فيها
بحروح شيء من بطنه « مصافاً » الى ان في حديث لوافي في باب كيفية عمل الميت بل وفي الوسائل في
باب/٦ من عمل الميت هكذا « ثم اوصيه ثم اعطه بالاشياء » فيكون المراد من لتوصيته توصيته الميت
وصوء الصلاة من قبل العسل التي سيأتي الكلام فيها وجوباً واستحباباً في طي المسائل الالنة لانظهيره بما
حرج من بطنه بالعصر .

(وأم دعوى) ان تقديم الالالة المجاسة اما هو لتلايمس ماء العسل (فيها) اما لو قدمنا رالة المجاسة
العارضية وبقيت نجاسة الموت فمع ذلك يجس الماء بمجرد ملاقاته بدن الميت فكيف يقال ان الماء يكتسب
نجاسة المحل والمحل طهارة الماء كما هو الشأن في غسل الاحداث كنها فكذلك يقال عبأ اذا اريد الالالة
المجاستين عن لميت في عرس واحد .

(واما دعوى) انه اذا وحب تطهير الميت من النجاسة الحكيمه فمن العيبه بطريق أولى (فيها) بها
بعد تسميها لا توجب هي تقديم الالالة العيبه على الحكمة بل مقتضاها حوار العكس نصاً (وأم) لمسك
بقعدة الاشتعال) ما ما فهو مسي على وجوب الاحتياط عند الشك في الحرثية و لشرطية وهو خلاف ما حقق
في محله .

(وأم دعوى) ان كلا من لنجاسة العارضية والموت سب الغسل شرعاً والاصل عدم التداخل (فيها)
اولاً) ان الذي حققاه في محله هو ان الاصل التداخل (وثانياً) ان النجاسة العارضية هي سب لعمل بالفتح
والموت سب للغسل بالضم والمصان مختلفان احدهما توصلي والآخر تعبدى يعتبر فيه قصد القرية ولبس

ذلك العصور فان ارال المحاسة عن رأس الميت مثلاً ثم غسل الرأس بنية غسل الميت ثم ارال المحاسة عن الایمن ثم غسل الایمن بنية غسل الميت وهكذا فعل في الایسرأ جزاً ذلك وكفى ويعد هذا كله عللاً واحداً من الاعمال الثلاثة للميت ولا يحب ازالة المحاسة عن جميع بدن الميت أولاً ثم الشروع في تغيبه وان كان ذلك أحوط بلا شبهة

مسألة ٢ - يجب في غسل الميت كسائر الاعمال بل كسائر العبادات طمراً الآية^١

المقام من صغرنا المسألة المعروفة ان تعدد الشرط ونحو الجراء كفي د فبها بعدم الدخال وحسب هذا غسلان بل هو من صغريات المطبق عنوان على فعل واحد كما اذا قال صل رحمك وتصدق على الفقير بدينار فتصدقت على فقير من رحمك فيكون امتثالاً للامرین جميعاً وفي المقام اذا صب الماء على لميت حصل له عنوان الغسل والغسل جمعاً خدعها بالفتح والآخر بالصم فيكفي (وعلى هذا كله) فالمعتمد في وجوب ازالة المحاسة من قبل العمل هو ما ذكرناه في صدر المسألة لاهذه الامور لقاسة للمناقشة فلا تغفل .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل عن الخلاف لاحد ع عليه (ولكن) مع ذلك عن المرتضى رحمه الله التصريح بعدم الوجوب لان العمل يظهر للميت من بحاسة الموت فكان كعمل الثوب (وعن المنتهى) احتجاره (وعن المعنى) والتذكيرة وبهاية الأحكام التردد فيه (وفي المدارك) صرح بأن التردد في محله .

(و استدلال الحو مر) لاعتبارية التقرب في غسل الميت بأمور :

(الاول) اصالة التعبدية لعموم قوله تعالى في سورة البقرة « وما امروا لا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » وكأنه بتقريب ان الآية دلت على حصر ما أمر الله به أهل الكتاب بالعبادات فيسحب هذا الحكم الى شريعتنا اما بالاستصحاب او بدليل الآية وذلك دين القيمة اي مستقرة لثباته التي لا تسح و اذا حصرح بعض ما أمر الله به مما لا يعتبر فيه قصد القرية بالدليل الخاص بمورد الشك باق تحت لعموم وينتبه به تعبديته واعتبار قصد القرية فيه .

(الثاني) توقف صدق الامتثال على قصد القرية .

(ثالث) عموم ما دل على اعتبار البية في لعمل مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا عمل الا بنية او الاعمال بالنيات الى غير ذلك مما تقدم في المسألة ١/ من افعال الوضوء

(الرابع) قاعدة الاحتياط .

(الخامس) الاحار المستعصية الواردة في تشبه غسل الميت بغسل لجابة

(وفي الجميع ما لا يحق) الا الاخير فان لحصر في الآلة الشريفة ليس حقيقياً كى يستدل بعمومه حرح منه ما حرح ونفى لدق و ذلك لوضوح عدم حصر ما أمر الله به أهل الكتاب بالعبادات فقط بل الله تبارك

وهي كما تقدم تفصيلها في نية الوضوء عبارة عن قصد عنوان الفعل كعنوان الوضوء أو الغسل أو الصلاة أو سحوها من العبادات مع التقرب به الى الله تعالى^(١) والاقوى هو الاكتفاء بنية واحدة للاعمال الثلاثة^(٢) التي سيأتي تفصيلها وهي بماء السدر مرة وماء الكافور وتعالى حيث كان في مقام بدن ما هو المهم مما أمرهم به وهو ليس الا عادته حل وعلا فقال «وما أمروا الا ليعبدوا الله» الخ .

(واما توقف صدق الامثال على قصد القرية) فهو وان كان حتماً ولكن لا يجب الامثال الا في العبادات لا في التوصيلات لوضوح كفاية الاثبات في الثاني نفس العمل فقط ولولا للامثال ويقصد القرية ودعوى ان غسل الميت هو من العبادات متوقف الامثال فيه على قصد القرية من تحتاح الى دليل آخر غير هذا (وما دل على اعتبار النية) من الاحار فهو دليل على اعتبار قصد العنوان في العبادات من وفي بعض التوصيلات يصح كإداء الدين وسحوه لاعتبار قصد القرية وقد تقدم تفصيل الكلام كما هو حقه في نية الوضوء مبسوطاً فراجع .

(واما التمسك بقاعدة الاحتياط) فهو مسمى على جريان الاشتغال عند الشك في التعمدية والتوصية وهو خلاف ما حققناه في الأصول فراجع تليفتنا على الكفاية (بمعنى العمدة في المسألة) هي الاخبار المستنبضة الواردة في تشبيه غسل الميت بغسل الحياة المروية كلها في الباب ٣ من غسل الميت بن صريح اكثر هذه الاخبار ان غسل الميت هو عين غسل الحياة لان القطعة التي خلق منها الانسان تخرج منه عند موته فاذا كان غسل الميت هو عين غسل الحياة لم يبق شك في اعتبار النية فيه لعدم الخلاف في اعتبارها في غسل الحياة

(ومما يؤيد المطلوب) ان لم يدل عليه الروايات الواردة في تعميل من مات في الماء المروية كلها في الوسائل في الباب ٤ من غسل الميت فلو كان غسل الميت توصيلاً كغسل الثوب لا يعتبر فيه نية لما احتاج من مات في الماء الى التعميل أسداً ولا اقل كان موته في الماء يحزى عن غسل واحد من اعماله الثلاثة ولو عد تعدد الحليطين وعدم نيل السدر والكافور (ومما يؤيد المطلوب ايضاً) اعتبار الترتيب في غسل الميت فلو كان هو كغسل الثوب واحداً توصيلاً لا يعتبر فيه النية لم يعتبر فيه الترتيب اصلاً وهذا واضح (١) وقد تقدم في المسألة الاولى من افعال الوضوء النصريح بأن مرجع النية في العبادات الى امرين قصد عنوان الفعل وقصد القرية به الى الله تعالى فتذكر .

(٢) كما حكى عن صريح جماعة وطاهر آخر بن ومهم الذكرى (ولكن عن الروض) والروضة والرياض تجديد النية عند كل غسل نظراً الى كونه اعمالاً ثلاثة وأعمالاً متعددة فلكل عمل نية تحتص به (وعن جامع المقاصد) التحجير بين نية واحدة وبيات ثلاث لانه في المعنى عادة واحدة وفي الصورة ثلاث فيجوز مراعاة الوجهين (واختار الجواهر) القول الاول استناداً الى ظهور الأدلة في كون المجموع غسل واحد لا إطلاق اسم غسل الميت على المجموع ولا شعار كثير من الاخبار به كالمشتملة على السؤال عن

أخرى وبماء القراح ثلاثة لكن يجب استدامة النية حكماً إلى الآخر كما تقدم تفصيلها في المسألة / ٣ من أفعال الوضوء فإن النية وإن كانت لا تبقى عادة على تمصيتها إلى الآخر لحصول الغفلة والذهول في الإثناء ولكن يجب أن لا تمحو بسمرة بحيث لو سأل السائل ما تفعل لم يدر ما يقول بل لابد أن تبقى أحوالها في الذاكرة بحيث لو سأل السائل ما تفعل لقال مثلاً أغسل الميت غسله الشرعي الواجب عينا. ثم إذا فرغ من المتصدي لتغسيل الميت اثنان أحدهما يصب الماء والآخر يقلب الميت إلى الأيمن أو الأيسر والأقوى أن النية على من يصب الماء لا على من يقبضه^(١) وإذا اشترك جماعة في

غسل الميت وعلى لحوب عنه بالأعمال الثلاثة وعدم ترتب الأثر كطهارة لبدن وعدم وجوب العمل بالمس لا على المجموع وبمستفيض لمروي في نوسائن في باب / ٢١ من غسل الميت بمشتمل على السؤال عن الجنب داماب وعلى قوله عليه السلام في الحواب غسله عسلاً واحداً يجرى عن نجاسة والموت (قل) د من المعلوم إرادته غسل الميت وعمره الواحد (قل) ومن هنا قل في المحصف فيما يأتي عنده أن غسل الميت غسل واحد وإن اشتمل على ثلاثة أفعال (انتهى).

(أقول) أن من لاحظ أخبار البابية الواردة في كيفية غسل الميت المروية كتبها في النوسائن في الباب / ٢ من غسل الميت مثل قوله عليه السلام بغسل الميت ثلاث غسلات مرة بالسدر ومرة بماء يطرح فيه الكافور ومرة أخرى بالماء القراح وبحبو ذلك من التعبيرات (عرف) أن غسل الميت ليس هو غسل واحداً بل أعمال ثلاثة وأعمال متعددة مترتبة بعضها على بعض (وإما إطلاق اسم غسل الميت) على المجموع فهو من قبل إطلاق صلاة اليومية على الصلوات الخمس فلا ينافي التعدد (كما أن ترتب أثر واحد) على لمجموع لا ينافي التعدد أيضاً من قبل ترتب أثر واحد على صوم شهرين متتابعين مثلاً مع أنه أعمال متعددة (وإما قوله عليه السلام) غسله عسلاً واحداً في المستفيض المتقدم والمراد من الواحد هنا أنه لا يتعدد بتعدد الأسباب من الموت ونجاسة أو الموت والجنس وبحو ذلك لأنه عمل واحد حقيقة .

(ولكن مع ذلك كله) الأقوى كما ذكرنا في المتن أنه يكفي نية واحدة للجميع فإن لأعمال متعددة المترتبة بعضها على بعض كالظهورين والعشرين وبحوهما إذا أراد لمكلف إرادة تفصيلية وسوى أن يأتي بالجميع في محس واحد وشرح فيه بهذا قصد النية وأتى بالجميع وقد حصل له لذهول والعلة في الإثناء ونقيب في هذه الإرادة لأهمية الأثرية إلى الآخر بحيث لو سأل السائل في الإثناء ما تفعل لقال 'صلى لكفى ذلك في صدق وقوع الجميع عن يده وإرادته من دون لزوم تجديد النية التفصيلية عند الشروع في كل عمل على حدة وقد تقدم تفصيل الكلام في معنى الإرادة التفصيلية والأحوال لارتكازية كما أشير في المتن في المسألة / ٣ من أفعال الوضوء المعقدة لوجوب استدامة النية حكماً إلى الآخر فراجع .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحقائق استنداً إلى أن الغسل حقيقة هو الصاب

تغسله فعضهم غسله بالسدر وبعضهم بالكافور وبعضهم بالماء القراح أو بعضهم غسل رأسه والثاني أيمنه والثالث أيسره فيحب على كل واحد منهم الية على حدة^(١).

مسألة ٣ - يجب تعميل الميت ثلاث غسلات^(٢) فيعسل أولاً بماء السدر ثم بماء الكافور

لنماء دون المقلب لسدر وهو كدليله فان التعميل عرفاً ليس الا احره الماء على لندن وهو فعل الصاب دون لمقلب أى الا يمس او لا يمس (فما عن لذكرى) واحتشاره الحدائق من الاختراء بية المقلب لكون الصاب هو كالألة ضعيف .

(نعم) ذا فرض ان احدهما يصب الماء والاخر يباشر بيده جسم الميت بحيث هو الذى يوصل الماء الى تمام الجسم والأعضاء بمرارده عليها فالعسل حيث في نظر لعرف ليس هو الصاب بل هو الذى والصاب آله (وعنه) يحتمل ما ورد في تعميل المحرم محرمه مع كون الصاب هو الاجسى (كموثقة سماعة) قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده الا ساء قال تعسله امرأة ذات محرم وتصب الساء عليه الماء بى غير ذلك مما رواد الوسائل فى الباب ٢٠/ و ٢٤/ من غسل الميت (وعلى هذا) فستند الحدائق فى عدم كون العسل هو الصاب لى هذه الروايات فى غير محله بعد حملها على ما ذكرناه حملاً بينها وبين صدق العسل عرفاً عنى الصاب دون المقلب اذا اقتصر عنى التقلب فقط من دون ابصل الماء الى جسم الميت بوسيلة امرار يده عليه .

(ودلحمله) اذا اشترك اثنان فى تعميل الميت فان كان احدهما يصب الماء والاخر يقلب فالعسل هو الصاب والية فى عهدته واذا كان احدهما يصب الماء والاخر يوصله الى بشرة الميت بامرار يده عليها فالعسل هو الذى وعليه تحمل لروايات المشار اليها آتياً فأمل جيداً .

(١) وقد علله المدارك والجواهر بامتناع إنشاء فعل المكلف على بية مكلف آخر وهو جيد (نعم قد يشكل الامر) من حيث ظهور الأدلة في تحاد المباشر للتعميل دون التعدد بحو التنعيص ولكن ظهور لو سلم هو حار محرى الغالب لأعلى نحو التقييد فان المقصود من الواجب لكفائى هو بروز الفعل من لعدم الى الوجود مطلقاً سواء دم به احدهم او اشترك فيه جماعة فيما نقل لاشتراك والتنعيص كالتعميل والتنكيس وبحوهما لأى مثل لصلاوة وبحودا مما لا يقل الاشتراك والتنعيص صلا فتدبر جيداً .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل لم يحك فى المسألة خلاف عن احد سوى عن سائر فأوجب التعميل مره واحدة بالماء لقراح وان النافى منحب (بل عن لحلاف والعبه) الاجماع على خلافه (وعلى كل حال) يدل على المشهور مصافاً الى ذلك الاحبار المستفيضة الباية الواردة فى كيفية غسل الميت الظاهرة جميعاً فى وجوب التعميل ثلاثاً بماء السدر مره ثم بماء الكافور اخرى ثم بماء القراح ثالثة وفى كل عملة لايتداء بالرأس ثم بالأيمن ثم باليسر فراجع الوسائل الباب ٢/ من غسل الميت تحد فيه موثقة عماد ورواية لكافلى ومرسلة يوس وصحيحه الحلبى بهذا المصمون عساً وان احتلف كل مع الاخر فى اللفظ وفيه بقاء جملة من الاحبار متعرصة للتعميل ثلاثاً أى بالسدر ثم بالكافور ثم بالماء القراح من غير تعرض فيها لترتيب

ثم بماء القراح^(١) . . .

بين الرأس و الأيمن والأيسر كرواية أخرى للحلي وصحيح ابن مسكان وصحيح سليمان بن حنبل ورواية معيرة وفي رواية الفصل تعرض للأعمال الثلاثة مع الاستدعاء بماءه (وفي آخر الباب) قال صاحب الوسائل وروى العلامة في المختلف نقلاً عن ابن أبي عقيل أنه قال تواترت الأحاديث عنهم أن علياً عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قميصه ثلاث غسلات .

(بني أمرن) أحدهم أن في قال الأحاديث المشار إليها التي هي من محكمات الأحاديث وعليها عمل الأصحاب حجة أخرى من الأحاديث بعضها في الباب المتقدم وبعضها في الباب ٦/ هي من منتهيات الأحاديث ومصطوباتها يرد علمها إلى أهله (فيظهر من صحيح يعقوب بن يقطين) أنه يجعل في الماء شيء من السدر وشيء من كافور فيعمل وجهه ورأسه بالسدر ثم يفاض عليه بالماء ثلاث مرات (ويظهر من رواية معوية بن عمار) أنه يعمل رأسه بالسدر ولحيته ثم يفاض عليه ثلاثاً ثم يعمل بالماء القراح ثم يفاض عليه بالماء الكافور وبالماء القراح (ويظهر من رواية عبد الله بن عبد) أنه يعمل رأسه بالسدر والأشعث ثم بالماء الكافور ثم بالماء القراح من غير تعرض فيها لعمل السدر .

(ثانيهما) أنه قد يستدل لمذهب سائر من وجوب لتسبيل مرة واحدة بأمور (الأول) الأصل (وفيه) أنه مقطوع بما سمعت من الإجماع والنصوص المستفيضة (الثاني) الأحاديث الواردة في تشبيه غسل الميت بغسل الجنية بل لما قلناه بأنه هو بعينه المروية كلها في الوسائل في الباب ٣/ من غسل الميت (وفيه) أن طهر التشبيه أو الجنية وإن كان هو ذلك ولكنه في قال الأحاديث المستفيضة المصرحة بالتسبيل ثلاثاً مما لا عورة به (الثالث) الأحاديث الواردة في أن الجنب إذا مات يعمل عملاً واحداً وكذلك الحائض المروية كلها في الوسائل في الباب ٣١/ من غسل الميت .

(قال في المختلف) في بيان احتجاج سائر ما قلناه . وإذا ثبت الواحد مع الجنية فمع عدمها أولى (وفيه) أن المراد من الواحد في المقام ليس هو غسل واحد بل المراد أنه لا يتعدد العمل بتعدد الأسباب من الجدة والموت أو الحيض والموت أو العاس والموت بل يجري السبب أو الأسباب غسل واحد (وبدل على هذا التفسير) حرر رارة في الباب المذكور قال قلت لأبي جعفر عليه السلام الميت مات وهو جنب كيف يغسل وما يجزئ من الماء قال يغسل عملاً واحداً يجري ذلك للحياة والغسل لميت لأنها حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة .

(١) أن الترتيب بين الأعمال الثلاثة على النحو المذكور في المتن هو المشهور بين الأصحاب (بل عن المعترض) أن عليه اتفاق فقهاء أهل السبب ولكن مع ذلك في المختلف وعن الذكري أن كلام ابن حنبل مشعر باستصحاب الترتيب بين العسلاب غير أن الجواهر وعن كشف اللثام أن الظاهر من عبارته بن حنبل وابن سعيد هو استحباب الحليطين أي السدر والكافور لا استحباب الترتيب بين المسلات (وعلى كل حال) أن من ادعى استحباب الحليطين في العسلين الأولين محجوح بما سمعت من الإجماع

وفي كل غسل يبدأ بالرأس أولاً ثم بالأيمن ثم باليسر^(١).

مسألة ٤ - يحزى من الصدر أو الكافور الذي يوضع في الماء ويعسل به الميت مقدار يصدق معه أنه ماء الصدر أو الكافور^(٢) والظاهر أن ذلك مما لا يتحقق إلا مع كون

وطواهر النصوص المستنبطة المشار إليها آتياً كما أن ما عن طاهر مسوط الشيخ وبهائته من عدم إيجاب الصدر لما عدى الرأس من البدن محجوج بطواهر تلك الأحبار أيضاً بل بصريح صحيحة سيمان بن خالد المشتملة على قوله عليه السلام بعد ما سئل عن كيفية تعجيل الميت (ماء وسدر واعسل جسده كله) (واليه يشير الجواهر) بقوله لظهور الأدلة بل صريحها في خلاف (انتهى).

(ثم إنه إذا أحل الترتيب) بين الأعضاء الثلاثة فقدم الكافور على الصدر مثلاً إما عمداً أو سهواً أو جهلاً ففقتضى القاعدة عدم الإحراء وما عن التذكرة وبهائيه الأحكام من التردد في لطلاق عقيب كما في الجواهر (قال) ذلك لا يجامع مع شرطية الترتيب (قال) واحتمال القول بوجوده تعديلاً لا شرطاً صعباً جداً لظاهر الأدلة أو صريحها (انتهى) وهو كذلك.

(١) أن الترتيب بين الأعضاء الثلاثة في الرأس والأيمن واليسر على النحو المذكور في المتن هو مما لم يبحث الخلاف فيه عن أخذ بل عن الانتصار ولخلاف والمعتبر ولذكرى وغيرها الإجماع عليه وعن التذكرة بسنه إلى علمائنا (ويدل عليه) مصداقاً إلى ذلك طواهر النصوص المستنبطة المشار إليها آتياً (بل ومكسداً) طواهر الأحبار المشبهة لغسل الميت بغسل الحياه أو الدافعه بأنه هو بعينه المروية كلها في الوسائل في الباب ٣ من غسل الميت بعد وصوح اعتبار الترتيب في غسل الحياه كما تقدم في محله (نعم في رواية الكاظمي) المشار إليها في صدر المسألة قد أمر عليه السلام بعد غسل الرأس بغسل كل من الأيمن واليسر من القرد إلى القدم (وفي مرسلة بونس) قد أمر عليه السلام بعد غسل الرأس برغوة لسدر يغسل كل من الأيمن واليسر من نصف رأسه إلى قدميه ومراده على الظاهر من نصف رأسه هو الجانب الأيمن من الرأس أو اليسر وظاهر الروايتين هو وجوب غسل الرأس مكرراً فيغسل جميعه أولاً مستقلاً ثم يغسل بصفه مع الأيمن ونصفه مع اليسر كما حكى التكرار عن الصدوق في الفقيه وعن الشيخ في المسوط إلا أن ذلك كله مصداقاً إلى عدم منافاته للترتيب لأنه من حمله على الاستحباب جمعاً بين الروايتين وبين موثقة عبدروصحيحة الحلبي الواردتين في مقام البيان الحاليتين عن إعادة غسل الرأس مع الجانبين بعد غسله أولاً مستقلاً

(٢) قد سب المدرك إلى المشهور كفاية المسح من الصدر والكافور (ولكنه احتار) هو رحمه الله لروم أن يكون الصدر أو الكافور بمقدار لو وضع في الماء يصدق عليه أنه ماء الصدر أو الكافور والآن لم يحز وإن كان الموضوع في الماء بمقدار المسح وهو الذي يظهر من الجواهر أيضاً حيث أناط الحكم بصدق ماء الصدر ونحوه بل بسبب ذلك إلى كثير من المتقدمين وجماعه من متأخري المتأخرين (وهو الأقوى) وتوضيحه أنا لأنكنتي بوضع أقل مسمى الصدر أو الكافور في الماء بل نعتير بوضع مقدار يصدق معه ماء

السدر مطحوناً أو مسحوقاً^(١) على نحو يحتلظ أجزاءه مع الماء فاداً وصع أوراًقاً من السدر لسدر أو الكافور وان وجب مع ذلك حفظ اطلاق الماء وعدم صيرورة مصفاً كما سيأتي شرحه في المسألة الآتية ان شاء الله تعالى (وما عدم اكتفائنا بوصف مسمى السدر) فلان لعدم عليه السلام في صحيح يعقوب بن يقطين المشار إليه مع سائر الاحار لبيانه في المسألة السابقة وان قل ويجعل في الماء شيئاً من السدر وشيئاً من كافور ولكن لا بد من حمته على المقدار الذي يصدق معه غسل سدر كما في موثقه عمار أو دلسدر كما في جملة اخرى من الاحار او ماء لسدر كما في حريش منها او ماء وسدر كما في حريش آخري منها (وعيه) فالاكتهاء بالمسمى ضعيف (كما ان ما عن مصنفه المعيد) من الامر بأخذ رطل من لسدر لمسحوق (او ما عن مهذب ابن لراح) من رطل ونصف فضعف (قل في الجواهر) كيف ولم يثر على ما يقضى باستحبابه فضلاً عن وجوبه بل طاهر الأدلة بخلافه (انتهى) وهو كذلك .

(وأضعف) من الصحيح ما عن بعضهم من اعتد سح ورفقت ون في روايتي معاوية بن عمار وعبد الله ابن عبيد وقد اشير اليهما في المسألة السابقة وان أمر عليه السلام بطرح سبع ورفقت في الماء ولكنه في المسألة الأخيرة التي هي ماء القرع كما يظهر بملاحظة مسهب لا في المسألة الأولى التي هي محل الكلام ومع ذلك كله لا بد من حمته على الاستحباب قطعاً لحلو سائر الاحار البقية عنه .

(واما عدم اكتفائنا بوصف مسمى الكافور) في الماء فلان الامام عليه السلام وان قال في الرواية الثانية للحلي يصرح فيه الكافور وقال في صحيح يعقوب بن يقطين ويجعل في الماء شيئاً من السدر وشيئاً من كافور ولكن لا بد من حملهما ايضاً على المقدار الذي يصدق معه الغسل بماء وكافور كما في جملة من الاحار المشار اليها في المسألة السابقة أو بماء الكافور كما في جملة اخرى منها .

(واما ما في موثقة عمار) من نصف حنة فهو على الطاهر لثوقف الصدق المذكور عليه ولو كان لكافور ان من نصف حنة لم يصدق غسل بماء وكافور او بماء الكافور (كما ان ما في رسالة يونس) من حديث كافور وما في رواية معيرة من ثلاث مناقب من كافور فهو للاستحباب قطعاً سيما بشهادة ما في الأخيرة من مثقال مسك ايضاً ولم يقل بوجوبه أحداً .

(وما عن المعيد) وان سجد وسار من تقدير الكافور بنصف مثقال هي الجواهر لم يعلم منهم ارده (او حوت) (قال) كيف وان سعيد لا يوجب التطيط على ما عرفت كما عن سار من أنه لا يجب الاعل واحد (انتهى)

(١) قد سمعت اعتبار كون السدر مسحوقاً من المعيد في المقعة كما ان في المدرك وعن جامع المقصد اعتبار كونه مطحوناً (قال) في محكي الأخير لان المراد به التطيب ولا يتحقق بدون طحنه (انتهى) وهو كذلك (وفي الجواهر) قد اعتبر كون السدر مما يصح مرجه مع لماء وهو مما يساوق اعتبار كونه مطحوناً او مسحوقاً (بل في لمدارك) وعن جامع المقاصد الاكتفاء بالمرس ايضاً (قال في محكي الأخير) نعم

في الماء لم يكف كما ان الظاهر انه لا فرق في الكافور بين أن يكون خاماً غير مطبوخ أو مطبوخاً غير خام^{١)}.

مسألة ٥ إذا أخرج الماء عن الإطلاق بسبب المرجع بالأسدر أو الكافور وصار ماء مصافاً فهل يجوز تعجيل الميت به أم لا الاظهر عدم الجواز^{٢)}

لو مرس الورق الاحصر بالماء حتى استهلك أحراؤه كفى ذلك (انتهى) واستحوذ به الجواهر .
(اقول) بل هو مشكك جداً من بالنطح والسحق و كان لتحلل أحراؤه في الماء على نحو يصدق عليه انه ماء الأسدر مصافاً الى حريان لميرة على استعمال المطبوخ أو المسحوق دون الورق ولكن مرس الورق في الماء مما لا يوجب على القدر تحلل حراره فيه سيما الورق لأحصر (والله العالم) .
١) وذلك مقتضى صلاحه لخصوص بن الغاوي أيضاً عال بهم حكيم عن بن حمزة بل عن أكثر المتقدمين اعتبار حلال الكافور (قال في الجواهر) والمراد به كما قلل اللحم الذي لم يطبخ (قال) وأرسل عن أبي سلى ولد الشيخ ان الكافور صمغ يقع من شجر وكلما كان حلالاً وهو من الكمار من قطعه لا حار فيه له لى الار ويقال له اللحم و يقع من صمغ في البراب فيؤخذ مطروح في قدر ويبنى فذلك لا يحرق عن الحسوط (قال) انتهى (ثم قال) قيل ولعل من شأن ذلك هي عدم احراء المطبوخ ما يقال ان مطبوخه يطبخ ليس تحريقه ليشند به حار به او بالنطح وربما تحصل بعدم لغاوي بالحار من حيث ان الصمغ من الكمار (ثم قال) قلت لكن ظاهر لاحراق احراء المطبوخ ووجهه عدم لبين بالحار والاصل لطهاره ولذا ما فصل ستأخرون (انتهى) وهو جيد .

٢) وهو المحكي عن جماعة منهم الحسى والقواعد والروضة وغيرهم (بل في الحقائق) و لظاهر انه المشهور (انتهى) وعن جماعة آخرين منهم المذكور وحل المتنبى النوقف وهو طاهر المدارك والحدائق و لجواهر ايضاً و ن ظهر منهم الميل الى الحوار بن الحقائق في اواخر المسألة قد صرح بأن الحوار لا يحلو من قرب كما ان الجواهر في و آخر المسألة قد صرح بصاً بقوله القول بالحوار تصريحاً .
(وكيف كان) ان ما استدلل به المشهور لعدم الحوار و يمكن الاستدلال به لهم امور :

(الاول) قاعدة الاشتغال بالشك في الامتناع مع خروج الماء عن الإطلاق وذلك لحوار شرطية طلاق الماء في الغسل لأول والثاني كما يشترط في الغسل الثالث بقاء واحماً (وفيه) ان الذي حقه في محله هو جريان البراءة عند الشك في الشرطية او الجريئة دون الاشتغال .

(الثاني) ان المصنف مما لا يرفع حدثاً كما انه لا يرفع حدثاً وقد تقدم تفصيل ذلك في المياه مسوطاً مرجع (وفيه) ان ذلك مسمى على كونه لمقصود من الغسل الاول والثاني للميت هو رفع الحدث به و يقال ان يقول ان المقصود منهما ان الوسخ لا اعتبار المحيط بهما (ويؤيده) ما في بعض الاحبار المرونة في الوسائل في الباب ١١ من غسل الميت المشعر بذلك (هي رواية محمد بن سنان) عين الرضا عليه السلام غلة غسل الميت انه يعمل ليظهر وينظف عن ادناس امراضه وما اصابه من صوف غلة الح (وفي رواية ابن

شذان) عن الرضا عليه السلام قال اما امر بعسل الميت لانه اذا مات كان الغالب عليه النجاسة والافة والادى فاحب أن يكون طاهراً الح .

(ثلث) تعمده عليه السلام في صحيحته من مسكن وسليمان المرويتين مع سائر الاحبار الساية كلها في الوسائل في الباب ٢/ من غسل الميت بماء وسدر فانه طاهر في الماء المطلق الذي وضع فيه شيء من لسدر (وفيه) انه كسائر التعابير لآخر الموجودة في الاحبار اليائية كالغسل بسدر و بالسدر او بماء السدر مطلق يشمل المطلق و المصاف جميعاً أي الذي حرج عن الاطلاق بوضع السدر فيه الى الاصافة ودعوى ظهور في خصوص الاول ممنوعة .

(الرابع) الاحبار لمشبهة للغسل الميت بعسل الجبانة بل المصرحة بأنه هو بعينه لان الطهارة لثني خلق منها لميت تحرج منه عند موته لمروية كلها في الوسائل في الباب ٣/ من غسل الميت (وفيه) ان الغسل الاخير الذي يكون بماء الفرح ويعتبر فيه الاطلاق بقاء و حداثته مما يكفي لرفع الجبانة فان المشبه ليس بأكثر من المشبه به فكان . لجبانة مما ترتفع بعسل واحد فكذلك حدث الموت يرتفع به .
(الخامس) وهو عمدة الأدلة واعتمدت عليه في المسألة ان المقصود من العسلين لاولين مع كونهما مع الحليطين هو رفع الحدث بهما قطعاً دون التطيب فقط وذلك لاعتبار الترتيب بين الاعضاء بهما نصاً واجماعاً كما يعتبر ذلك في العسل الثالث عيماً فلو كان العسلان الاولان لمجرد لتطيب وارة الوسخ لم يعتبر بهما الترتيب بين الاعضاء قطعاً فاذا كانا لرفع الحدث فالمصاف مما لا يرتفع به الحدث بلا شبهة كما تقدم في محله .

هذا وقد يستدل للجواز ايضاً بأمور :

(الاول) عدم الدليل على اعتبار الاطلاق في ماء العسل الاول والثاني والاصل عدمه (وفيه) ان الاصل مقطوع بما تقدم من الدليل الخامس لعدم الجواز .

(لثاني) اطلاقات الاحبار التي اشير اليها آتياً في تصحيح الوجه الثالث لعدم الجواز الشاملة للمطلق والمصاف جميعاً (وفيه) بها ايضاً مقطوعة كالاصل بما تقدم من الدليل الخامس .

(الثالث) وهو عمدة أدلة الجواز اتفق الاصحاب كما صرح به لمدارك وحكي عن الذكرى على ترفيع السدر ولو استحساناً لا وجوباً ومن الواضح المعلوم ان رعوة السدر التي يغسل بها الميت هي مضاف لا مطلق (وفيه) ان مدرك ترفيع السدر هو ما في رسالة يومس المروية في لوسائل في الباب ٢/ من غسل الميت حيث قال عليه السلام فيها واعمد الى السدر قصيره في طشت وصب عليه الماء واصربه بيديك حتى ترتفع رعوته واعزل الرعوه في شيء وصب الاخر في الاجانة التي فيه الماء (الى ان قال) ثم اغسل رأسه بالرعوة وبلع في ذلك واجتهد أن لا يدخل الماء منخربه ومسامحه ثم اصبعه على جانه الايسر وصب لماء من نصف رأسه الى قدميه ثلاث مرات (الى ان قال) ثم اصبعه على جانه الايمن وافعل مثل ذلك الح و مراده عليه السلام من اصبعه على جانه الايسر هو أن يندو جانه الايمن ليعسل قبل الايسر كما ان مراده عليه السلام من نصف رأسه هو الجانب الايمن من الرأس .

مسألة ٦ - ان الغسل الثالث للميت كما تقدم في المسألة الثالثة هو بماء القراح وماء القراح هو الماء الخالص ولكن اذا خلطه شيء من التراب أو الطين بمقدار لم يخرج به عن الماء المطلق أي لم يجعله ماءً مضافاً فالأقوى حواز التعسيل به^(١) نعم اذا خلطه من السدر أو الكافور بمقدار صدق عليه انه ماء السدر كما في الغسل الأول او انه ماء الكافور كما في الثاني فالأقوى عدم التعسيل به^(٢) بل الاحوط أنه لا يخلطه شيء منهما ولو كان يسيراً جداً^(٣).

مسألة ٧ - هل يحوز تعسيل الميت غسلًا ارتعاسياً كم في سائر الاعمال أم لا؟

(وأنت حبير) ن معاد هذه المرسنة ون كان هو تعسيل الرأس برعوة السدر والرعوة مصف بلا شفة ولكن الظاهر ان هذا التعسيل هو لاراله الوسخ والصف من قبل لعمل ولذا يكرر غسل الرأس ثانياً بالماء يصفه مع الايمن ويصفه مع الايسر نعم لازم ذلك هو عدم وجوب الترتيب بين تمام الرأس والجسد وان وجب رعاية الترتيب بين تمام الايمن والايسر ولكنه على الظاهر مما لم يفت به أحد فيكون معاده هذا مشروكاً مهجوراً لا يعتمد عليه وتأمل جيداً

(١) قد اشهر قبلا ان الاحبار البيايه الواردة في تعسيل الميت هي في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت وفي اكثرها التعبير بماء القراح وفي صحيحة الحلبي التعبير بماء بحت (أي الخالص) وفي بعضها التعبير بماء وأطلق والمطلق محمول على المقيد ولكن مع ذلك كله اذا احتلط به شيء من التراب أو الطين ونحوهما سمقدار لا ينافي اطلاق اسم الماء عليه كما في ماء الفرات أو الدحلة ونحوهما في ايام البصن والتعسيل به جائز فان لتقييد بالقراح أو البحت اسما هو في قبل لسدر أو الكافور لأهـ قال شيء من التراب أو الطين ونحوهما مما يخلط بالماء عادة .

(٢) ما عن لروضة من تحوير التعسيل به بدعوى ن الخيط عبر معتبر فيه لا ان سله عنه معتبر فهو كما في الجواهر عجيب مخالف لظاهر الأدلة او صريحها (انتهى) .

(٣) وذلك لما في رسالة يوسف المروية في الباب المتقدم آتياً من أمره عليه السلام بعد الغرض من غسل الذي بتعسيل لاية التي كان فيها ماء الكافور كما انه عليه السلام بعد الغسل الأول قد أمر بتعسيل الاجنه التي كان فيها ماء السدر (وكان من هنا) قال في الجواهر ولعل الأول أقوى أي عدم احتلاط شيء منهما بالماء ولو كان يسيراً جداً .

(٤) عن الفوائد والذكرى وجامع المقاصد والرياض وطهارة شيخنا الانصاري الجوار (وظاهر الحدائق) التوقف (وفي المدارك) وعن الذكرة الأشكال فيه (وفي الجواهر) ومصاح الفقيه وعن كشف اللثام تقوية لعدم .

الاحوط عدمه^{١١} وقد سبق في المسألة ١٥/ من واحداث غسل الحنابة ان الحكم باحراء الارتماس في غسل الميت مشكل جداً فتذكر .

مسألة ٨ يجزى غسل الميت عن سائر الاعضاء جميعاً فاذا كان الميت حياً أو حائضاً أو نفساء أجزأه غسل واحد^{١٢}.

(١) ومنشأ الاحتياط ان ما استدلل به المحورون (هو رواية محمد بن مسلم) المروية في الوسائل في الباب ٣/ من غسل الميت عن أبي جعفر عليه السلام قال غسل الميت مثل غسل الحب الحية بصحيفة او غسل الحياطة مما يجوز الارتماس فيه نعماً وفتوى فكذلك ما هو مثله .

(ولكن من المحتمل) قوياً ان المراد من الشبه بها انه مثله في الترتيب بس الاعضاء الثلاثة (قل في الجواهر) سيما بعد معروفة الترتيب في غسل الحياطة في تلك الارمان (انتهى) ومن المعلوم ان مع هذا الاحتمال وسقوط الرواية عن الدلالة على الارتماس هاها مقتضى القاعدة هو الاحتياط فيه لانه شك في الامتنان وفي مسقطية الارتماس لتكليف المعلوم فيقتصر على المسقط لقطع وهو الترتيب دون المشكوك وهو الارتماس .

(هذا مصافاً) انى ما اشير اليه في المسألة ١٥/ من واحداث غسل الحياطة من حرمان الصبره من الصدر الاول الى يومنا هذا على غسل الميت ترتباً ولم يسمع الى الان احداً من المسلمين غسل ميتة ارتماساً كارتماس الحي في الماء .

(ان قلت) نعم ولكن في الباب المذكور روايات اخرى مستفيضة دالة على غسل الميت هو عين غسل الحياطة بنفسه لان الميت نجس عند موته بحسب روح المظنة منه وغسل الحياطة مما لا شبهة في حصور الارتماس فيه فكذلك غسل الميت الذي هو عينه وبفسه .

(قلت) نعم ولكن الحياطة هاها حياطة خاصة ومن ها لا ترتفع في الميت لابعمال ثلاثة لابعمل واحد من مع وجود الحليطين في العطين الاولين لان الماء الفرح ومعه يشكل الحرم جداً يجوز الارتماس في غسل الميت كما حر في حنة الحي لا كلام سيما مع غلبه الاحبار لنيابة كلها عن الارتماس رأساً سؤالا وحوالاً فراجع الباب المذكور بدقة .

(٢) قال في الخدق في المسألة ١٢/ من كيفية غسل الميت ما نطه اد مات الحب او الحائض او النفساء كغسل الميت على المعروف من مذهب الاصحاب ولا يحب غسلان بل ولا يستحب (انتهى) (وقال في الجواهر) في دليل اعتسال المرحوم والمرجونه قل الرحم ان لمصنف في المعشر هي التعدد وجوباً و مستحباً في الحب والحائض اذا ماتا مدعيان انه مذهب اهل العلم (انتهى) .

(قول) وقد عقد الوسائل لذلك باباً في غسل الميت فراجع الباب ٣١/ فذكر فيه صحيحة زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ميت مات وهو حبس كيف يغسل وما يحربه من الماء قال يغسل غسل واحد

مسألة ٩ - الأقوى عدم وجوب توصية الميت وصوء الصلاة من قبل القفل وان

استحبت هي^{١)}

يجرى ذلك للحياة ولعمل الميت لأنهم حرمان اجتمعت في حرمة واحدة (وبظير ذلك) روية على عن أبي براهيم وروية بن بصير عن احمد وذكر فيه ايضاً موثقة عمار السباطي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المرأة اذا ماتت في بدنها كيف تغسل قال مثل غسل طاهر وكذلك الحائض وكذلك لحب اما يغسل غسل واحد فقط .

(هذا مصافاً) الى ما تقدم في المسألة / ١٨ من سبب الحداه وهي مسألة اجماع اعمال متعددة من حسه زررة المشتمه على قوله عليه السلام اذا اجتمعت لله عليك حقوق احراها عليك غسل واحد وهي باعة لتقام حداً بل وكلما تقدم هالك من الروايات هو ما يقع لعدم ايضاً (وتوهم) ان التداخل في غسل الميت مما لا يتصور لاختلاف كيفية غسل الميت مع سائر الاعمال في غاية السقوط فانه احتجده في مقابله اليه بل النصوص كما لا يخفى .

(نعم قد روى الوسائل) في الباب المذكور صحيحة عيص بن لقاسم وهي وردت بطرق وبألفاظ مختلفة وقد صرح في بعض طرقها بأن الرجل اذا مات وهو حب يغسل من الحياة ثم يغسل بعد غسل الميت ولكنك قد عرفت الجواب عنها مفصلاً في المسألة / ٥ من الفصل السابق المسقطة لتبني الفرق في عدم تغسيل الشهيد بين كونه كبيراً او صغيراً رجلاً او امرأة طاهراً او مجسماً فراجع الجواب هالك بدقة ولا بعده ثانياً .

١) ونفصل المسألة ان لمحكى عن صريح الزهراء وطاهر الاستبصار وكافي أبي الصلاح والمحقق الطوسي الوجوب (وعن مقعة المفيد) ومذهب ابن البراج ذكر الوصوء في صفة غسل الميت من دون التخصيص على وجوبه او استحبابه (وعن بهايه الشيخ) انه أحوط (وفي المختلف) والوسائل وعن المعتمد والمتهمي ولد كرى وطاهر المدارك والخواهر استحبابه (بل في الحدائق) والجواهر ان استحبابه هو المشهور بين المتأخرين (وعن الدكره) وبهاية الاحكام الترديد في المسألة (وطاهر الحدائق) الميل الى الحرمة وعدم مشروعيتها (وطاهر ماحكى عن سلال) اختيار عدم مشروعيتها (وفي الخلاف) وعن ابن ادريس نفي مشروعيتها صريحاً (بن عن المسوط) بعد التصريح بالجواز ان عمل الطائفة على ترك العمل بما ورد في توصية الميت .

(قول) والأقوى كما ذكرنا في المتن هو عدم وجوب توصية الميت وان استحبت هي (اما عدم وجوبها) فلحلوا الاحبار البيانية الواردة في كيفية عمل الميت المروية كلها في الوسائل في الباب / ٢ من عمل الميت عن لتوصية فلو كانت هي واجبة لزم كون تلك الاحبار البيانية كلها في مقام الاحمال وهي اما بعيدة او ممنوعة (واما استحبابها) فلورودها في جملة من الاحبار المروية في الوسائل في الباب / ٦ من غسل الميت المحموله جميعاً على الاستحباب جمعاً بينها وبين تلك لاجبار البيانية الخالية كلها عنها (هي صحيحة

حريز) لميت بدأ بمرجه ثم يوصأ وضوء الصلاة الح (وفي حمر عبد الله بن عبيد) ثم يعسل فرجه ثم يوصأ وضوء الصلاة الح (وفي حمر أبي حنيفة) تبدأ فتعسل يديه ثم توصئه وضوء الصلاة الح (وفي حمر معدوية بن عمار) قال أمرى ابو عبد الله عليه السلام ان أعصر بطنه (يعنى بطن الميت) ثم أوصيه ثم اعسه الح (وفي رواية ام انس بن مالك) ثم وضئها بسدر .
بقى امور .

(احدها) انه قد حكى عن أبي الصلاح الاستدلال بوجوب توصئه لميت قبل العسل بعموم مرسله من ابي عمير لمروية في الوسائل في الباب ٣٤/ من الجنبه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل غسل قبله وضوء لا يغسل لجنبه (وفيه) مضافاً الى ما عرفت في المسألة ٢ من المعائن المروضة بعمل الجنبه من حملها على الاستحباب جمع بين الروايات ان غسل الميت كما يشير غير مرة هو عين غسل الجنبه وبعبارة الاحبار لمروية في الوسائل في الباب ٣/ من غسل الميت نصريحه في الباب الميت بحسب عند الموت بخروج لطفه منه وانه لذا يغسل (وعليه) فكما لا يحب الوضوء قبل غسل الجنبه ولا بعده فكذلك في غسل الميت لدى هو عينه وبعبارة (ولو استدلل ابو الصلاح) للوجوب بظواهر الاخبار المتقدمة آنفاً التي حملها على الاستحباب من صحيحة حريز وما بعدها لكان أولى وأسن بل قد تعجب الحدائق من استدلاله للوجوب بالمرسنة المذكورة وتركه الاخبار لمشارده فيها آتياً وهو في محله .

(ثانيها) انه قد حكى عن المانعين الاستدلال لعدم مشروعية لتوصئة قبل غسل الميت برواية محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ٣/ من غسل الميت عن ابي جعفر عليه السلام قال غسل الميت مثل غسل الجنب الح بصميمة ان غسل الجنب ليس قبله ولا بعده وضوء لا وجوباً ولا استحباباً كما تقدم في محله فكذلك في غسل الميت قضاء للتشبه (وفيه) ان طاهر التشبه وان كان هو ذلك من في الباب المذكور كما يشير آتياً روايات اخرى يظهر منها انه عين غسل الجنبه لأمثله ولكن كل ذلك في قبال ما تقدم من الاخبار الصريحة في توصئة لميت مما يحب رفع اليد عنه تقديماً للنص على الظاهر

(ثالثها) انه قد حكى عن المنتهى اتفاق العامة على توصئة الميت قبل لعسل ولاجله بل ولما تقدم من لمسروط ايضاً من ان عمل لطائفة على ترك العمل بما ورد في توصئة الميت قد مال الحدائق الى حمل الاخبار الواردة في التوصئة على التقية وقد حتمل هذا الحمل من قبله صاحب الوسائل ولكنه على الظاهر مما لا وجه له من مجرد مطابقة الاحبار لفتوى العامة مما لا توجب الحمل على التقية بل في مصاح لفتيحه يوشك ان يكون محالفاً للصورة فصلا عن الاحماع وهو كذلك مالم يكن في قبالها من طرفنا مما يحالف العامة كي يكون ذلك قرينة على كون الاخبار المطابقة لهم صادرة على وجه التقية .

(نعم) قد يقال : ان صحيح يعقوب بن يقطين المروى في الوسائل في الباب ٣/ من غسل الميت قال سألت العبد الصالح عن غسل الميت أه وضوء الصلاة أم لا فقال غسل الميت يبدأ بمرفقه فتعسل بالحرص

مسألة ١٠ إذا تعذر غسل او غسل من الاغسال الثلاثة للميت لقلة الماء فلا شك فى وجوب ما تيسر منها^(١) ولكن هل يجب حينئذ اختيار العسل الثالث منها أي بماء القراح ام يجب اختيار العسل السابق فالسابق^(٢) ان فى المسألة قولين^(٣) اقواهما الثانى

(بعض الاشخاص) ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ثم يعاى عليه بماء ثلاث مرات الح هو شاهد على النية و ن لتوصية هي من سنن العامة لا من سنن السائل قد سأل عن توصية الميت قبل غسله والامام عليه السلام قد أعرض عن ذلك وأجاب عن كيفية غسل الميت .

(ولكن يرد عليه) مضافاً الى ما تقدم فى صدر المسألة ٣ من ان الصحيح المذكور وحريز آخرين معه هو من مشاهير الاحرار التى يرد عليها الى أنه وقد اشير الى مضمون الجميع هناك (ان محمداً (الأعراض) عن جواب التوصية و لا يفسر على الوجوب عن كيفية غسل الميت ليس شاهداً على كون التوصية من سنن العامة بل هو شاهد على عدم وجوبها فى غسل الميت كما لا يخفى .

(١) وذلك لميسور والاستصحاب (قال فى الحواهر) المعتصدين بقوى من تعرض لهذا الفرع من الاصحاب كاشهدين و لمحقق الثنى وعبرهم (بى) (اقول) نعم ولكن حريزهما مش على كون الاعمال الثلاثة اعمالاً متعددة كما هي كذلك والافاء على كونهما عملاً واحداً مراكماً من اجراء حريز الميسور و لاستصحاب فيه مشكل لاشراط لاول بقاء معظم الاحراء ولم يبق سبباً اذ كان المتعذر غسل و شراط الثانى بقاء الموضوع وقد تبدل حتى عرفاً (فما فى الحواهر) من جريزهما حتى على القول بكونهما عملاً واحداً لمشابهته للأعمال المتعددة ضعيف (الهم الا ان يقال) ان العمل الواحد المركب من اجزاء اذا لم يكن ارتباطياً لم يشترط فى جريزهما فيه شيء والغسل من هذا القبيل بدليل قوله عليه السلام ما أمسسته الماء فقد نقيته ومحمود وجوب رعاية الترتيب فيه مما لا يصبى به ارتباطاً كالصلاة وبحوها بحيث كان امثال غسل كل جزء من البدن منوطاً بغسل الجزء الآخر فتأمل جداً

(٢) فالاول محكى عن الذكرى مستدلاً عليه بظهور الأدلة فى أهمية العمل بماء القراح بالنسبة الى غسل بالسدر و غسل بالكافور وان الغسل بماء القراح هو الذى يحصل به رفع الحدث بل قد يظهر من الأدلة ان غيره لتنظيف البدن او حفظه من الهموم والقراح اقوى من غيره فى التطهير ولعدم احتياجه الى جزء آخر (والثنى) محكى عن جامع المقاصد والروص وغيرهما (وعو الاقوى) كما ذكرنا فى المتن لوجوب البدنة بالسابق فالسابق لمنفاد من الأدلة مع عدم تقييد السابق بالسابق بالممكن من ما بعده لما اشير آناً من ان العمل غير ارتباطى وان اعتبر به الترتيب أي البدنة بالسابق فالسابق بخلاف الثالث فانه مشروط بالعسلين الاولين بمقتضى اعتبار الترتيب فى الاعمال الثلاثة (وأما القول الاول) وضعيف جداً فان رفع الحدث لو كان محصوراً بالغسل الاخير فقط وان المقصود من غيره كان هو تنظيف البدن او حفظه من الهموم لم يعتبر الترتيب بين الاعضاء الثلاثة فى العسلين الاولين كما يعتبر فى الثالث عتياً .

(ودعوى) ان الثالث قوى فى التطهير من الاولين غير مسموعه بعدما اعتر فيها اطلاق الماء ايضاً

ثم انه هل يجب التيمم بدل الغسل المتعذر ام لا يجب فيه قولان ايضاً^(١) اقواهما الاول^(٢).

مسألة ١١ اذا تعذر السدر والكافور فلا شك في وجوب الغسل الثالث أي بالماء القراح^(٣) ولكن هل يجب حينئذ غسلان آخران ايضاً بالماء القراح احدهما بدل الغسل

على الاظهر كما تقدم في المسألة/هـ ومجرد احتياجهما الى جزء آخر مما لا يوجب صحتها في التطهير مع اطلاق الماء (وقد أشار الجواهر) في الآخر الى ضعف ادلة القول الاول محتسراً (فقال) اذ هي بين دعوى فاقدة الدليل وبين اعسار لا يصح مدركاً للحكم لشرعي (قال) ومنها عدل الشهيد عما ذكره في الذكرى وليان وهو الأقوى (انتهى)

(١) الاول محكي عن سيد وحامع المقاصد والروص و لمالك (والثاني) محكي عن ذكرى وهو الذي قواه الجواهر في الآخر .

(٢) ودلت لأن أعمال الميت هي عمل متعددة كما تقدم تحقيق ذلك في لمسألة ٢ من هذا الفصل وكل واحد منها هو لتطهير ورفع لحدث لا لمطيف بدليل اعتبار الترتيب من لاعضاء في لكل (وعليه) فاذا تعذر التطهير بالماء وبم التراب مقدمه فاذا تعذر غسل واحد غسل الميت بالسدر مرة والكافور اخرى ويمسحه بدل الماء القراح واذا تعذر غسلان غسلناه بالسدر ثم بمسناه بالتراب مرتين مرة بدل الغسل بالكافور ومرة بدل الغسل بالماء القراح .

(ولو قيل) ان التراب بدل عن الماء فقط لاعن الماء والحليط (قلنا) أن أدلة التيمم مما لا يحصر بما دل على قيام التراب مقام الماء مثل قوله عليه السلام هو بمرلة لماء كي يتم الاشكال المذكور بل من أدلة ما صرح بكونه طهوراً مثل قوله عليه السلام ان الله جعل التراب طهوراً او ان التيمم احد الطهورين (وعليه) فلا اشكال ولا ايراد اذ تتعدد الطهور الاختياري يقوم مقامه الطهور الاضطراري (و ما ما عن الذكرى) في وجه سقوط التيمم من به بدل عن الغسل والغسل مسماه قد حصل اذ المفروض تسير الغسل الاول بل لغسل الاول والثاني معاً فصحيح جداً فانه اعمال متعددة لاعمل واحد فما تسير بها يؤتي به نفسه وما تعذر منها يؤتي ببذله .

(ومنه يظهر) ضعف ما في الجواهر ايضاً من ان عمل الميت هو عمل واحد و تيمم بدل عن عمل مستقل لا عن جزء عمل ووجه الطهور هو ما اشير آنفاً من انه أعمال عديدة (وعليه) وتيمم بها بدل عن الغسل لاعن جزم النفس كي يقال انه مما لا يساعد الدليل .

(٣) (ومن هنا قال في الجواهر) ولا خلاف أحده بين كل من تعرض لذلك من الاصحاب (الى ان قال) و احتمال القول حينئذ بالانتقال الى التيمم بناء على ان عمل الميت عمل واحد وقد تعذر شعده جزئية الانتفاة اليه (انتهى) .

(اقول) نعم لا انتفاة اليه لجريان الميسور والاستصحاب على كل حال اما على القول بكون اغسال

بالسدر والاخر بدل الغسل بالكافور بحيث يغسل الميت عند تغذّر السدر والكافور
بالماء القراح ثلاث مرات اولا يجب غسلان آحرا مع الغسل الثالث بل يغسل الميت
حينئذ بالماء القراح مرة واحدة ان في المسألة قولين "...

الميت أعدا لعدة فواصح و ما على القول بكون المجموع عملا واحداً فكذلك لما عرفت في صدر لسانه
الساقطة من ان لعمل الواحد امر كب من أجراء عديدة دا لم يكن رسالياً بحيث يوقف مثالي كل جزء
منه على امتثال الذي فلا بشرط جردن لميسور ولا استصحاب فيه شيء من قين بقاء معظم لأجراء وبحويه
والغسل من هذا القبيل لما ذكرناه هناك فراجع (واما ما عن الشيخ) في المسحوط من انه اذا لم يوجد كافور
ولاسدر فلا بأس بأن يغسل بالماء القراح وهكذا مع من ادريس في السرائر فهو و كان مشعراً بعدم وجوب
الغسل الثالث لمكان قوله فلا بأس (ه لكن هذا الاشعار) مما لا يلتصق اليه (قال في الجواهر) ان يظهر اربعة
الوجوب لأنه متى جاز هنا وجب (انتهى) وهو كذلك .

(نعم) يظهر من الحديث هذه القول بسقوط الغسل رأساً حتى الثابت منه الذي هو بالماء القراح
وذلك (لمؤنفة عمار بن موسى) المروية في الوسائل في الباب ٣٦ من صلاة الجارية قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ما تقول في قوم كانوا في سفر اثم مشوا على ساحل البحر وداهم برجل ميت عريان قد لفظه
البحر وهم عراة وليس معهم الا اربعة كيف يصنعون عليه وهو عريان وليس معهم فصل ثوب يكفونه قال :
يحجر له ويوضع في لحده ويوضع اللس على عورته فيستر عورته باللس وبالحجر ثم يصلى عليه ثم
يدفن الخ .

(ونظيره) خبر محمد بن أسلم عن ارضا عليه السلام ، سقرت ان الامام عليه السلام لم يتعرض
لذكر غسل في الخرس بن أمر أن يحفر له ويوضع في لحده وانه لا وجه لسقوط الغسل على لظاهر الا فقد
لحيطين (الا ان هذا القول) في عاية الوهم والسقوط فان لخيرين مسوقان سؤالاً وجواباً لكيمة الصلاة
على العريان لدى لفظه لبحر وهم عراة ، يصاليس معهم الا اراد لانسائر تجهيزاته ولا فلم لم يأمر بالامام عليه
السلام بتيممه بدن العمل مع ان لمسلم لا يجوز دونه اختياراً فلا غسل ولا تتم بلا شهة (ولعمري) ان هذه
لزلة عجيبه من الحقائق .

(واعجب منه) انه لم يقع مما أفنى به من سقوط الغسل رأساً بتعدد المحيطين بن هجتم على
لاصحاب رضوان الله عليهم لما أنفوا بالمعيل بالقراح مما لا سعي منه وأساء الادب معهم جداً مع أنه لم يكن
ذلك من دأبه وميرته فراجع عين كلامه عنى الله عن آثامه .

(١) فالاول محكى عن ارشاد العلامة وعن روض الشهيد الثاني وهكذا عن المحقق الثاني (والثاني)
محكى عن المعتمد والمافع والنهاية ومجمع الزهراء واختاره المدارك والجواهر وقد يقال انه محتمل المسحوط
ايضاً (وصريح الشرائع) التردد وهو ظاهر المختلف ايضاً حيث لم يحتر أحد القولين بل قد يحكى التردد
عن المنتهى والذكرى ايضاً .

.. اقواهما الاول^(١) أي يغسل بالماء القراح ثلاث مرات .

(١) وذلك لقاعدتي الميسور والاستصحاب جميعاً فان الشيء من الصدر او الكافور الذي يوضع في الماء (ان قلنا انه جزء للمأثور به) فجريان الميسور والاستصحاب واضح اذ لا يعتبر في جريان الاول الا بقا معظم الأجزاء وهو باق أي الماء ولا يصير في الثاني الا بقاء الموضوع العرفي المسموح وهو باق ايضاً كما في استصحاب الكرية مع أحدثي يسير من الماء (واما اذا قلنا انه قيد للمأثور به) فكذلك وذلك لما احتقاه في محله من ان المطلق والمقيد ان كان متسايس في نظر العرف كالماء وماء الرمان فهما اذ تعدد القيد لم يجب لمطلق لعدم جريان الميسور ولا استصحاب لما في واما اذا كانا في نظر العرف من قبل الأقل والاكثر كما في مقدم أي الماء وماء الصدر فجريانهما مما لا مانع عنه لكون الباقي ميسور المتعذر فيجب العمل بقوله عليه السلام لميسور لا يترك نالعمسور ولانه عين ما يتفاضل حوته في السابق قبل تعدد الصدر او الكافور ولو نظر المسموح في العرفي فيجب العمل بقوله عليه السلام ولا ينقض اليقين بالشك .

بقي امور :

(احدها) انه قد يستدل على المطلوب بوجوه آخر ايضاً (الاول) من الرياض من كون الحليط واجباً مستقلاً على حدة فاذا تعدد لم يسقط الواجب الآخر (وفيه انه خلاف الظاهر) جداً بل هو اما جزء او شرط (الثاني) ان الاصل عدم لاشتراط بالصدر أو الكافور في حال التعذر فيجب الاتيان بالباقي (وفيه) ان اطلاق دليل الشرط مما يقتضي بشرطيته في حالتى الاختيار والاضطرار جميعاً فلو لا حكومة قاعدة الميسور على اطلاق دليل الشرط لم يجب الاتيان بالباقي وذلك لتعدد الشرط وتعدد المشروط فتعذر شرطه (الثالث) الاخير الواردة في ان المحرم بالكسر بفعل كالمحمل عبر انه لا يمس الطيب وهي مروية في الوسائل في الباب / ١٣ من غسل الميت ومقتضى هذه الاحار ان المحرم اذا مات يغسل بدل غسله بالكافور بالماء القراح الخاص لان الكافور طيب ومن المعلوم انه اذا تعدد التعجيل بالكافور شرعاً لاجل الاحرام ووجب تغسله بماء القراح البحث مكانه فتعذر التعجيل بالكافور لاجل فقده وعدم وجدانه بطريق أولى كما في مصباح الفقيه (وادعى طهارة شيعتها النصارى) من ان المتعذر عملاً ليس كالتعذر شرعاً فصعب جداً .

(ثانيها) انه قد يستدل لقول الثاني اعنى عدم وجوب غسلين آخرين مع الثالث احدهما بدل الصدر ولاخر بدل الكافور بوجوه ثلاثة (الاول) الاصل (وفيه) انه مقطوع بما تقدم من الدليل (لثاني) ان المقصود من التعجيل بالصدر هو ازالة الدرن ومن التعجيل بالكافور هو تطيب الميت وحفظه من اسراع التغير وتعرض الهوام (وفيه) ان المقصود من الغسلين لو كان ذلك دون رفع الحدث فلم قد اعتبر بهما الترتيب بين الاعضاء الثلاثة بل واطلاق الماء فيهما على الاظهر كما تقدم في المسألة الخامسة منه يعرف ان عمدة المقصد بهما هو رفع الحدث بهما وهي باقية على حالها (الثالث) ان الجزء اذا تعدد فيتعد الكل ويسقط الامر به والا لزم التكليف بما لا يطاق (وفيه) ان مقتضى القاعدة وان كان هو ذلك أي عدم وجوب الباقي ولكن كلامهم الميسور والاستصحاب مما يقتضي بوجوب الباقي ان لم يكن لدليل الجزء أو الشرط طلاق يشمل حالتى

مسألة ١٢- إذا تعدد السدر والكافور وعسلنا الميت بالماء القراح اما ثلاث مرات او مرة واحدة على القولين في المسألة السابقة ثم قبل الدفن وحده السدر والكافور فهل يجب اعادة الغسل ثانياً ام لا يجب ؟ الاقوى وجوب اعادة^(١)

لاحيد والاضطرار جميعاً ولا دليل الميسور حاكم على الاطلاق فاص باتيان الدقي فتأمل جيداً (ثالثها) انه قد نش في حريان قاعدة لميسور بعدم الجبر لها في المقام (وبه) ان المقصود ان كان هو المنقشه في سدها فهذا مما لا محال له بعد عمل الاصحاب بها حتى انه قد شيخنا الانصاري في رسالته في بحث الاشتغال انه قد شاع بين العلماء من بين جميع الدس الاستدلال بها في المطالب (قل) حتى به نعرفه العوام بل السواد والاضطرار (انتهى) وان كان المقصود هو لزوم الجابر لها في خصوص لمقام بهذا مما لا يجب بعد تشخيص كون المورد موردها .

(رابعها) به قد نش في حريان مستصحاب وجوب الباقي بما حاصره ان حريانه هاتما مسمى على حجية مستصحاب تقسم لثلاث من لكني فان وجوب باقي في السابق قل تعدد الجره او الشرط كان مقدماً صمماً والآن لو كان وحياً نكان وجوبه مصاً استقلالاً (وبه) ان مستصحاب وجوب الباقي بناءً على ما ادعيه من بقاء الموضوع للمرفى لمسامحي هو من استصحاب الشخص لا الكنى فتدبر ولائشه .

(خامسها) انه عني لقول الثاني في المسألة أعنى عدم وجوب غسلين آخرين مع الثالث احدهما بدل لسدر والآخر بدل لكافور هل يجب تيممان بدلاً عن هذين الغسلين أم لا يجب (محتمل الجواهر) عدم وجوبهما (قل) لعدم ظهور تناول ادله مشروعيتها لمثل لمقام (وبه) ان المقصود من ذلك ان كان ظهور دلة التيمم فيه بدليته عن الماء فقط لا عن الماء والحليط كما في المقام بدليل التيمم كما تقدم في المسألة السابقة مما لا يحصر بمثل قوله عليه السلام هو بمنزلة الماء كى يتم الاشكال المذكور بل من أدلته قوله عليه السلام ان التيمم احد تطهوين (وعليه) فاذا تعدد لظهور الاحتبارى قام التطهور الاضطرارى مقامه وان كان مقصوده ان الغسل بالسدر والعسل بالكافور ليس لتطهير ورفع الحدث بل للتطيف ونحوه فلا يقوم لتيمم مقامهما فصعته ظاهر اد لو لم يكون لتطهير فلم يغتر فيهما الترتيب بين الاعضاء الثلاثة ولم يغتر فيهما اطلاق الماء كما شير آنفاً وان كان مقصوده ان غسل الميت عمل واحد ولا معنى لتركيب ظهور واحد من الماء والتراب جميعاً لعدم معهودية ذلك من الشرع فصعته أظهر لما حققناه في المسألة ٢/ من أنه أعمال متعددة واعمال ثلاثة فما تيسر منها يؤتى به نفسه وما تعذر منها يؤتى ببدله .

(١) كما في الجوهري وعن الذكري وجامع المقاصد (ولكن في المدارك) وعن طاهر مجمع الزهراء عدم الاعادة (واستدل به المدارك) بتحقيق الامثال المقتضى للاخراء (وبه) ان المقام ليس من صغريات الاتيان بالمأمور به الاضطرارى أى بالدليل المجعول من قبل الشرع في حال الاضطرار من قبيل لتيمم بدل الوضوء او الغسل كي يقال ان الاضطرارى مما يحترى عن الواقعي وقتاً وحارجاً ولو في الجملة أي مع وجود اطلاق مقامى للدليل الاضطرارى على ما حقق تفصيله في محله بل هو من صغريات الانبان بما تيسر أي العادة

مسألة ١٣ - الأقوى عدم قيام شيء مقام السدر في العسل الأول من أغسال الميت^(١) نعم إذا تعدد السدر فالأحوط تعسيله بالحرص أعنى الاشنان وإذا تعدد الحصرض فبالخطمي وإذا تعدد الخطمي فبعسل حيث شاء لماء القراح بدل العسل بالسدر كما تقدم في المشهورة من أن ليسور لا يسقط بالمعسور وهو مما لا يجزى إذا حصل اليسر وارتفع العسر من قبل مصي الوقت (و إليه يرجع) ما استدلل به الحوهر للاعادة على كل من القولين في لمسألة الساقفة من عدم ظهور الاحبار بعنى بها احبار تعسيل الميت في بدليه الممكن عن المتعذر حتى يقتضى الاجراء وهو جيد جداً .

(١) (قال في الجواهر) ان ظاهر الاصحاب والاحرار انه لا يقوم شيء مقام السدر في الاختيار والاصطراط (قال) لكن حكى عن لعلامة في التذكرة والنهاية انه قال اذا تعدد السدر ففي تعسيله بما يقوم مقامه من الخطمي اشكال من عدم النص وحصول العرص (قال) انتهى (ثم قال) وعدى لا اشكال في لحوار وعدم الوجوب (انتهى) .

(أقول) ان الاحبار البيهية لو اوردوا في كيمية غسل الميت المروية عنها في الوسائل في الباب ٢ / من غسل الميت محسنة بالنسبة الى حليط العسل الاول (فاعلم الاحبار) قد اقتصر على لتعسيل بالسدر (ورواية الفصل) قد قصرت على التعسيل بالحرص (ورواية الكاهلي) قد جمعت بين السدر والحرص ومقتضى الجمع بين الجميع هو تنجيز بين السدر والحرص وان الجمع بينهما الفصل بل مقتضى الجمع بين الأولين (وبين موثقة عمار) التي قد صرحنا ولا يغسل الرأس واللحية سدر ثم يشقه لابس ثم لايسر ثم قال ثانياً (ون غسلت رأسه ولحيته بالخطمي فلا بأس) ان في غسل الرأس تنجيز بين السدر والحرص والخطمي (ولكن مع ذلك كله) رفع اليد عما عليه الاصحاب من عدم الاكتفاء بعير السدر في حال الاختيار مشكل جداً فالأقوى هو الاقتصاد على السدر وادغام اليه لحرص فهو أفضل كما اشير آتياً نعم اذا تعدد السدر فالأحوط كما ذكرنا في المش هو التعسيل بالحرص لذكره في روايتي الفصل والكاهلي كما انه ذ تعدد لحرص فالأحوط هو التعسيل بالخطمي لما في موثقة عمار وان اقتصرنا في على لرأس فقط وإذا تعدد الخطمي فعند ذلك يغسل بالقراح بدل السدر كما تقدم قبلاً .

(ثم ان هذا كله) بالنسبة الى حليط العسل الاول وما خلط العسل لشيء (فاعلم الاحبار البيهية) قد اقتصر على لتعسيل بالكافور (وصحيحة ابن مسكان) قد جمعت بين الكافور والدربره وهي نوع من لطيوب كما في المسجد وسأتي توضيحها في استحباب تطيب كفن الميت بالدربره أكثر من ذلك (ورواية الكاهلي) قد جمعت بين الكافور والحرص ومقتضى الجمع بين الجميع ان الواجب هو لكافور وادغام جمع بينه وبين الدربره او بينه وبين لحرص فهو أفضل (بل رواية معيرة) قد جمعت بين لكافور والمسك ولكن في المسك كلام طويل سأتي تحفيقه في الحوطة ان شاء الله تعالى وان جعله مع الكافور مكروه عند المشهور بل هو حرام عند جماعة وكأنه لظاهر جملة من الاحبار المأهية عنه المحالفة للعامة وفي بعضها تعليل بأن الميت بمنزلة المحرم فانتظر .

المسألة ١١ /

مسألة ١٤ - إذا مات المحرم فلا يقرب اليه كافور ولا طيب آخر فلا يغسل به ولا يحنط^(١) بل يرد العسل بالكافور يغسل بالماء القراح^(٢) نعم لا بأس بتعطية وجهه ورأسه فهو من هذه الحثية كالمحل عيأ^(٣).

مسألة ١٥ - الميت إذا خيف من تعسبه أن يتأثر حنطه أو لحمه كالمحدور والمحترق ويحوم فيتيمم^(٤) نعم إذا أمكن تفصيله بصب الماء عليه بالأحرف تدثر الجلد

(١) وتفصيل ما في المسألة من الإجماعات المحكية ونبوت المروية في الوسائل في الباب ١٣/ من غسل الميت ميانى شرحه في التحنيط انشاء الله تعالى مبسوطاً .

(٢) فان مقتضى قوله عليه السلام في بعض الروايات إشارته إليها ويصع به كما يصع بالمحل غير أنه لا يمس الطيب أو يصع به كما يصع بالحلال غير أنه لا يعرفه طبيباً أو صرع به كما يصع بالميت هو أن غسل المحرم كغسل المحل عيأ فيكون ثلاثة عتته به لا تقرب اليه الطيب فيكون عتته الثاني بالماء القراح لا بالكافور ولا بالنديرة .

(٣) وسبأني تفصيل الكلام في ذلك في لمحيط أيضاً انشاء الله تعالى فانظر .

(٤) بخلاف فيه كما صرح به غير واحد بن نأحمد العلماء كما عن التذكرة بل عن الشيخ في خلاف والتهذيب بسنه إلى جميع الفقهاء يعنى حتى العامة إلا ما حكاه السانطلى عن الأوراعي من قوله يردن من غير غسل ولم يذكر التيمم

(قول) وبسبب على المطلوب مصافاً إلى الإجماعات مران آخران (أحدهما) عمومات أدلة التيمم لقاصية بكونه طهره اضطرابية تقوم مقام الطهارة الاختيارية (ان قلت) ان لم يدل عليه في المقام ليس هو الماء المحصن كى يقوم التيمم مقامه بل هو الماء والحليط .

(قلت) ان دليل التيمم ليس محصوراً بمثل قوله عليه السلام هو بمسلة ثماء كى يتم الاشكال المذكور بل من دلته ما صرح بكونه طهوراً أو به أحد الطهورين (وعليه) فدا تعدد الطهور الاختيارى أي الماء والحليط لاستلزامه تأثر حنط الميت أو لحمه وهو محدود شرعاً لأن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً قام مقامه لظهور لاضطرابى (تبيينهم) رواية عمرو بن خالد المروية في الوسائل في الباب ١٦/ من غسل الميت عن زيد بن عيسى عن آدنه عن على عليه السلام قال ان قوماً أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله مات صاحب لنا وهو محدور فان غسلناه انمليخ فقال يمموه .

(ولو قيل) ان الرواية ضعيفة لأشغالها على جماعة من الرديئة كما صرح به المدارك (قلت) ان الضعف مجبور بعمل الأصحاب كما نص عليه الجواهر (وأما ما في المدارك) من المناقشة في وجوب تيمم هاهنا استناداً إلى الأصل وإلى صحبة عبد الرحمان بن الحججاج انه سأل أبا الحسن عليه السلام موسى

أو اللحم وجب تغسيله بنحو الصب من دون إمرار اليد على جسده^(١).

أبى جعفر عن ثلاثة من كانوا في سفر أحدهم حب والثاني ميت والثالث على غير وضوء وحضرت الصلاة ومعه من الماء قدر ما يكفي أحدهم من يأخذ الماء وكتب يصمون قال يغسل الحب ويدن الميت ويقيم أبى هو على غير وضوء لأن عمل الجنازة قريبه وعمل المسبحة والتميم للأحرار (تقريب) ن تيمم لو كان واجباً في الميت لما أمر عليه السلام في الصحيحة بدين الميت بلا تيمم كما هو ظاهره (فهو ضعيف جداً) لأن الأصل مقطوع بما تقدم من الأدلة وما الصحيحة فهي وإن كان منها المتقدم مطعوناً لما عن التهذيب ولكن عن الفقيه كما ذكر الوسائل في الباب ١٨/ من التيمم هكذا (ويدفن الميت تيمم ويقيم الذي عليه وضوء) ولترجيح الثاني بل هو الصحيح دون الأول لأن في طريق الأول كتب صرح به الحدائق محمد بن عيسى وهو مشترك.

(هذا كله مضافاً) أبى أن الصحيحة هي لعبد الرحمان بن أبي بحر كما في الوسائل وعن التهذيب وبقية لأبي عبد الرحمان بن الحجاج (وما يدل على ذلك) ن المدارك بعينه قد ذكر الصحيحة ثانياً بعينها في المحكم السادس من أحكام التيمم وقال عبد الرحمان بن أبي بحر إن هذا أشبه آخر من صاحب المدارك رحمه الله فلا تغفل.

(١) وعليه يحمل ما رواه في الوسائل في الباب ١٦/ من عمل الميت عن عمرو بن خالد مضافاً عن زيد بن علي عن آتائه عن علي عليه السلام به سئل عن رجل يحترق بالنار فأمرهم أن يصبوا عليه ماء صافاً وإن يصلي عليه (وما رواه في الباب المذكور أيضاً) عن صريش عن علي بن الحسين عليهما السلام أو عن أبي جعفر عليه السلام قال المجدور وكثير والذي به العروق يصب عليه الماء صافاً (وفي المستدرک) في الباب المذكور عن فقه الرضا عليه السلام هكذا وإن كان الميت مجدوراً أو محترقاً فحشيت أن مسسته سقط من طهارة شيء فلا تمسه ولكن صب عليه الماء صافاً فإن سقط منه شيء فاجمعه في أكفائه (وعن مقع الصدوق) مثله (وعن الفقيه ووالد الصدوق) ما يقرب من ذلك (وبالجملة) المجدور والمحترق وما جرى مجراه إن حيف عليهم من مطلق التعسيل ولو يصب الماء عليهم فيصمون وإن حيف عليهم من التعسيل لمس لبس فيسلون بنحو الصب عليهم بلا إمرار اليد على جسمهم كل ذلك يقتضي الجمع بين الروايات وهو المحكى عن المعشر واليهية والمسوط والمقعة وأبى لعبد.

(هذا وقد أورد الحدائق على هذا الجمع) بأن ظاهر الصدوق وصريح الرضوي أنه مهما حيف من تأثر جسده بالمس ينتقل إلى الصب وإن حصل به التأثر (قال) ولهذا أمر عليه السلام (يعني في الرضوي) بجعل ما يسقط منه مع الصب في أكفائه ولم يأمر بالتيمم (انتهى) (ولكن الأبرار ضعيف) جداً فإن مقتضى الجمع بين رواية عمرو بن خالد المقدمة في صدر المسألة وبين الرضوي أن مع خوف الانسلاخ من مطلق التعسيل ولو بنحو الصب ييمم الميت ومع خوف الانسلاخ من التعسيل بالمس دون الصب يغسل بنحو الصب عليه ولكن مع ذلك إذا سقط منه شيئاً فيجعل في أكفائه.

مسألة ١٦ - إذا تعدر تعسيل الميت اما لفقد الماء وعدم وحدانه او لخوف تناثر جلده او لحمه ولو بصب الماء عليه بلامرار اليد على حسده فهل يجب عليه أن ييممه مرة او ثلاث مرات ان في المسألة قولين^{١١} اقواهما الثاني .

مسألة ١٧ - اذا وحب عليه ان ييمم الميت اما لتعذر الماء او لتعذر التعسيل لحوف تناثر جلد الميت او لحمه فهل نصرب بيدي الميت على الارض ونمسح بهما وجهه ويديه او نصرب بيدينا على الارض ونمسح بهما وجهه ويديه الطاهر هو الثاني^{١٢}

(١) دلائل مسرورة الى الاصحاب بسبب البهم الذكري وكشف اللثام على ما حكى عنهما وهو مختار الحواهر ومصاح الفقيه ايضاً (والثاني) يحكى عن التذكرة وجامع المقاصد .
(واستدل للاول) بأمور ثلاثة :

(الاول) اطلاق نص و نسوى (وفيه) انه لم يرد على الظاهر نص في تيمم الميت سوى ما تقدم في المسألة السابعة من رواية عمرو بن خالد وصحيفة عبد الرحمن وهما ليسا الا في مقام يدين وجوب اصل تيمم لميت في الجملة وان المحذور ييمم ولا يعمل ليسلح جلده كما انه لا يدين كما هو بلا عمل ولا تيمم او ان الميت ييمم ويصرف الماء في اغسال الحب لاهمية غسل الجنابة وكونه فريضة ولبس المحرمان في مقام يدين تيمم لميت من تمام اجتهات ليمسك باطلاقهما لاثبات عدم التيمم اكثر من مرة وما ذكرنا يظهر لك حال اطلاق الفتوى ايضاً .

(الثاني) ان الغسل الذي ٨- و لظهير الميت ورفع حدث الموت عنه هو الغسل الاخير أي الغسل بالماء الفراح وام الاول والثاني فهما للتطيف من اوسح وحفظ لبدن من الهوام وبحوه لا لرفع الحدث وهذا كان المعدل عنه واحداً فالدل مثله (وفيه) ما أحسنه غير مره من ان الاول والثاني لو كانا للتطيف لا لرفع الحدث فلم يمتز لتترب بينهما بين لاعضاء الثلاثة من واطلاق الماء ايضاً على الاظهر كما تقدم في المسألة الخامسة فمما يعرف ان لجميع الاعضاء الثلاثة غسل في رفع حدث الموت عن الميت وفي تحصيل تطهره له .

(الثالث) ان غسل لميت غسل واحد فيكفيه ييمم واحد (وفيه) ما تقدم مما في تضعيف ذلك في المسألة ٢/ مفصلاً من غسل الميت اعمال ثلاثة واعمال متعددة فلكل غسل متعذر تيمم واحد (والله يرجع) ما عن جامع المقاصد في وجه وجوب التيمم في مقام ثلاث مرات من ان التيمم بدل عن ثلاثة اغسال وكونه في قوة واحد لا يخرجهما عن التعدد واذا وحب التعدد في البدل منه مع قوة لكونه ماء في البدل الضعيف لكونه تراباً بطريق أولى (انتهى) وهو جيد .

(٢) وتوصيح المسألة ان المحقق في الشرائع قد صرح بأن الميت ييمم كما ييمم العاجز وهذا مما لا يخلو عن نحو اجمال فان الحي العاجز على قسمين (فثارة) يتمكن من ضرب يديه على الارض ولو بمعين

فصل في مستحبات غسل الميت

(وهي امور عديدة)

(مها) ان يوضع الميت في حال العسل على ساحة او سرير او مطلق ما يرفعه عن الارض^(١)...

وفي هذا لابد سمعنا من أن يصرب يدي العاقر على الارض ويمسح بهما وجه العاقر ويديه (و حري) لا يتمكن من ذلك ولو سمعنا وفي هذا لابد للمعين من أن يصرب يديه على الارض ويمسح بهما وجه العاقر ويديه (و لظاهر) ان مقصود الشرائع من لعاقر في كلامه المتقدم هو تقسم كشيء من لا الاول . (ومن هنا فيد الحواهر) كلمة العاقر في كلام الشرائع بالذي لا يولية له بأن يتولى شيئاً من فعل ولو سمعنا كمن لا يتوهم منه التشبه بانقسم الاول من لعاقر حتى يجب في المقام صرب يدي الميت على الارض ويمسح بهما وجهه ويديه وبه كما صرح به سابق لما صرح به بعض الاصحاب من كعبه التيمم (قل) وبؤيده الاعمال لكون التيمم بدل العسل المكلف به الحي ولا مدخله لصرب لارض يدي لميت لكن قد يوهم ذلك عبارة المقنعة فلاحظها (انتهى)

(اقول) ان الاعتدال المذكور وان لم يحل عن ضعف فان مجرد كون التيمم بدل لعسل المكلف به الحي مما لا يقتضي بأن يصرب الحي يديه على الارض والا لا يقتضي ان يمسح بهما وجهه وبه ايضاً ويديه لوجه الميت ويديه ولكن مع ذلك لا يقتضي لارتباب في أن الواجب هو صرب الحي يديه على الارض ليمسح بهما وجه الميت ويديه فان صرب يدي لميت على لارض مما لا يتيسر عادة سبب بعد مضيء هو امتعارف من الرمان لفاصل بين حروح الروح وبس لتعجيل فان الميت بعد هذا الرمان يصير كالخشنة ليدسه فكيف يصرب يديه على الارض ويمسح بهما وجهه وطهر يديه بل لابد للحي من صرب يديه على الارض ليمسح بهما وجه الميت ويديه كما سمعنا من بعض الاصحاب بل عن طهارة شيخنا الانصاري ان هذا هو المعروف في كعبه تيمم الميت (وان الله لعالم) .

(١) اما استحباب وضعه على الساحة او سرير فهو المحكى عن لميسوط بل عن المنتهى في خلاف فيه واما استحباب وضعه على مطلق ما يرفعه عن الارض فمن لعمية الاجماع عليه (اقول) ويمكن الاستدلال لاستحباب وضعه على السرير مضافاً الى ما سمعنا من المنتهى من هي الخلاف فيه (ما رواه المستدرک) في باب بواذر غسل الميت عن ابي جعفر عليه السلام قال وآدم عليه السلام لم يزل يعدد الله بمكة حتى اذا أراد أن يقصده بعث الله اليه الملائكة معهم سرير وحسوط وكفن من الجنة الخ كما انه يمكن الاستدلال لاستحباب وضعه على مطلق ما يرفعه عن الارض مضافاً الى ما سمعنا من العبة من لاجماع عليه والى اشعار (ما في مرسله يونس) المروية في الوسائل في الباب ٢ من عمل الميت المشتبهة على قوله عليه السلام

. . وينبغي أن يكون مكان الرجلين محدراً عن موضع الرأس^(١).

(ومنها) أن يوضع الميت في حال العسل مستقل القلة كهيئة المحتضر فيستقبل باطن قدميه ووجهه إلى القلة^(٢).

إذا أردت غسل الميت فضعه على المعتل و شعار (ما في الرصوى) المروى في المستدرک في الباب/٢ من غسل الميت المشتمل على قوله عنه سلام ثم صعه على معتله (ما في المستدرک) في باب يودر غسل الميت من الحديث الوارد في موت سعد بن معاذ اشتمل على قوله فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقام أصحابه فحمل وأمر ففعل على عضادة الباب الخ .

(ولكني لم أجد إلى الآن) في الروايات ما يدل على استحباب وضع الميت على ساجه ولعل ذكره في كلام الأصحاب من باب التمثيل لاختصاصيه فيها (ويؤيده) ما في كلام المدارك من لتعيين لاستحباب وضعه عليها بأن فيه صيانة الميت من اللطخ (ثم إن الساج) هو حشب مبروف يجذب من اليهد كما عني كشف للكم ولكن في المدارك أن المراد منه مطلق اللوح وفي الحدائق مطلق الحشب وهو مؤيد آخر يكون ذكر الساج في كلام الأصحاب من باب تمثيل لاختصاصيه فيها والله العالم

١) كما هو مذكور في كتبهم وعلمه المدارك بقوله حدراً من اجتماع الماء تحية (انتهى) وهو جيد.
٢) (قال في الجوهر) لا خلاف أحده بين أصحابنا في الكيفية (أقول) نعم ولكنهم احتجوا في استحبابه وجوبه على قوبين فالأكثر كما في المدارك بل المشهور كما في الحدائق هو استحبابه بل عن الغية بعد تعيينه على استحباب ذلك وغيره (مالقطه) كل ذلك بدليل الإجماع (انتهى) ولكن عن لمسوط وانتهى والمحقق الثبي والدروس والمسالك الوجوب وهو مختار الحدائق أيضاً .

(ولا قوى) ما علمه الأكثر بل المشهور من استحبابه دون وجوبه وذلك بمقتضى الجمع بين جملة من الروايات لظاهره في الوجوب (كصحيحه سليمان بن خالد) المروية في الوسائل في الباب/٣٤ من الاختصار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا مات لأحدكم ميت فمسحوه تحه القلة وكذلك إذا غسل يحمر له موضع لمعتس تحاه لئلا يكون مستقل باطن قدميه ووجهه إلى القلة (وفي رسالة يوسف) في الباب/٢ من غسل الميت إذا أردت غسل الميت فضعه على المعتل مستقل لقنة السج (وفي رواية لكاهلي) في الباب/٢ أيضاً قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت فقال استقبل باطن قدميه القنة حتى يكون وجهه مستقل القنة (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب/٥ من غسل الميت وتحمل باطن رجليه إلى قلة وهو على المعتل (وبين صحيحه يعقوب بن يقطين) المروية في الوسائل في الباب/٥ من غسل الميت الصريحه في وضع الميت في حال العسل كيف تيسر قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المعتل وحياً ووجهه نحو القلة أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القلة قال يوضع كيف تيسر فإذا ظهر وضع كما يوضع في قبره (فان مقتضى حمل الظهر) على ما لا تنافي

(ومنها) ان يعمل الميت تحت السقف بل مطلق ما يستره عن السماء^(١).

(ومنها) ان يجعل لماء الغسل حفيرة تختص به^(٢).

(ومنها) ان يفتق قميص الميت وينزع من تحته سواء كان برع القميص من قفل الغسل أو من بعد الغسل بأن وقع التعجيل في القميص^(٣).

المص هو حمل الامر بالاستقبال في تلك الروايات كلها على الاستحياء .

(ومع عن المحقق الثاني) من حمل الأمر فيها على الوجوب وان صحبته بعقوب مما لا ينافيه لأن مما تعسر لا يحب هو عبر جيد كما في المدارك وعن الشهيد الثاني من صحبة يعقوب صريحة او كالصريحة في عدم الوجوب من أصله لا في عدم الوجوب من جهة التعسر بقرينة قوله كيف يسرفان مثل هذا التعبير متعارف في بيان عدم الوجوب أصلاً وان الأمر سهل من ليس سحر الحتم والأزام لا في بيان عدم وجوبه لتعسره (واما ما عن حمل نصين) من حمل قوله عليه السلام بوضع كف تسر على المحير بين الوضعين للدين سأل عنهما السائل من وجهه اني الفقه كهيئة المحنصر او كهيئة المنحود في قوله فبعد جداً لأن قوله عليه السلام بوضع كف تسر صريح كما ذكره ، او كالصريح في عدم الوجوب أصلاً لا يبيحاً ولا تحبيراً لا في التحير بين الوضعين (هذا كله) مصافاً إلى ضعف ظهور مرسله بونس ورواية الكاهن في الوجوب لاشتغالهما على كثير من المستحبات .

(١) حكى عن المعسر والتذكيرة التعبير بنحت السقف وفي الشرائع تحت الظلال ومقصد الجميع واحد وحكى عن التذكرة ستة هذا الحكم الى علمائنا وعن جامع المقاصد الى الاصحاب بل عن المعسر والذكرى التصريح باتفاقهم عليه (والمستند هو صحبة علي بن جعفر) عن أخيه ابي الحسن المروية في الوسائل في الباب/٣٠ من غسل الميت قال سألت عن الميت هل يعمل في الفناء قال لا بأس وان ستر بستر فهو أحب لي (وحرر طلحة بن زيد) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام ان أباه كان يستحب أن يجعل بين الميت ولساء سترأ يعني اذا غسل (قال في الجواهر) وهما بعدان استحباب مطلق الستر (وقال في مصباح الفقيه) وفي محكي جامع المقاصد سترأ كان او غيره وهو كذلك بل استظهر مصباح الفقيه من لحرر الأول استحباب مستورية لميت في حال الغسل من تمام الجهات كما في الحيمة ونحوها لامن جهة لساء فقط وليس ببعيد .

(٢) قال في الجواهر اجماعاً كما في العية (انتهى) والمستند هو صحبة سليمان بن خالد المتقدمة آتياً المشتبهة على قوله عليه السلام يحجر له موضع المعتسل تجاه القلة الخ .

(٣) ويدل على استحباب برع قميص الميت من تحته (الرضوى) المروى في المستدرک في الباب/٢ من غسل الميت المشتمل على قوله عليه السلام وينزع قميصه من تحته او تتركه عليه الى ان تفرع من عمله الخ (وحرر عبد الله بن سنان) المروى في الوسائل في الباب/٢ من التكهين قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام

وعلى كل حال الأقوى عدم جوار فتح القميص إلا باذن الورثة^(١) وإذا كان فيهم صغير لم يجز الفتق بلاشبهة^(٢).

(ومنها) أن يغسل الميت في قميصه أن أمكن وتيسر^(٣).

كيف أصبح بالكفن قل تؤخذ حرقه فشد بها على مقدمته (أي أن قال) ثم يحرق القميص إذا غسل ويبرع من رجليه الخ (هذا) مضافاً إلى ما عن جامع المقاصد من كون الاستحباب مما لا كلام فيه بين الأصحاب (وفي الجواهر) إيد استحباب ذلك بكونه حرة لسلامة الأعلى من تلطخ بالحامسة التي هي مطبة وقوعها من المريض (ينهي) بل المدارك حمل هذا المؤيد دلالة برأيه وتوكم ترى ضعيف مع وجود النص في المسألة مضافاً إلى كون ذلك مؤيداً للبرع من قبل العمل لا مطلقاً ولو من بعد العمل

(١) كما في المدارك وعن المسالك وجامع المقاصد ولكن صدر الحدائق وصرح الجواهر وهو الجوار ولو سرياً من الورثة مسافراً إلى إطلاق حرر عبد الله من سائر المتقدم المؤيد بالطلاق عبارات الأصحاب وهو كما ترى مشكل كما في مصباح العقبه فإن الحدريين أعنى حرر عبد الله والرصوى وهكذا عذر الأصحاب لهذا إلا في ممة بين أصحاب ذلك في الحمله مع قطع النظر عن جهات أخرى مأمرة عنه كوجود الصبر أو عبث الكبير وبحسب ذلك من المواضع الشرعية (وعليه) فلا مجال للتمسك بالأطلاق بلا شبهة.

(٢) كما صرح به صاحب المدارك رحمه الله (قال) فلو نذر لصغير أو غيبه لم يجز (انتهى) وهو كذلك.

(٣) وهو المحكى عن ابن أبي عقيل واستظهره المدارك والحدائق ومصباح العقبه (ولكن في لمختلف) وعن غيره من المشهور استحباب تعيله عرياناً مستور العورة (وعلمه الجواهر) بأن ذلك أمكن في التطهير من التعيل في القميص (قال) ولأن الحي يغسل بمجرداً فالميت أولى (وعن المعتز) والتدكرة تعيله بأن الثوب ينجس بذلك ولا يظهر بصب الماء فيجس الميت والعاسل (وعن المحقق الثاني) لتحجير من الأمرين فإن شاء غسله في القميص وإن شاء غسله عرياناً مستور العورة وقد يسب هذا القول إلى الخلاف (وعن ابن حمزة) إيجاب تعيله عرياناً مستور العورة.

(ولا يظهر هو القول الأول) وهو استحباب التعيل في القميص إذا أمكن (وبدل عليه) مضافاً إلى ما عن ابن عقيل من توازن إحصاء عنهم عليهم السلام أن غلباً عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قميصه ثلاث غسلات جمعة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت (وهي صحيحة ابن مسكان) أن استطعت أن يكون عليه قميص فغسله من تحته الخ (وفي صحيحة سليمان بن خالد) أن استطعت أن يكون عليه قميص فغسل من تحت القميص (وفي صحيحة يعقوب بن يقطين) ولا يغسل إلا في قميص يدخل رجل يده ويصب عليه الخ (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٢ من غسل الميت ويكون غسله من وراء ثوبه أن استطعت ذلك وتدخل يدك تحت الثوب (هذا مضافاً إلى) ما تقدم

(ومنها) ان تلين اصابع الميت برفق^(١) ومفاصله كلها فان امتعت تركت على حالها

آخراً من حر عبد الله بن مسان الذي هو كالص في برع القميص من بعد غسل ولازمه ان يكون الغسل في القميص .

(ويؤيد لجميع) الاحبار الواردة في تعسيل الروح زوجته من وراء الثوب وهكذا الروضة زوجها من وراء الثوب المتقدمة كلها في المسألة ٣/ من مسائل العاسل المحمولة جميعاً على الاستحباب جمعاً بينها وبين الاحبار المتقدمة هناك بل قد حكى عن المشهور الاحد نظوا هذه الاحبار من وجوب تعسيل الزوجين احدهما الآخر من وراء الثوب لاستحبابه .

(ومن جميع ما ذكر الى هنا) يظهر لك ضعف قول المشهور من استحباب تعسيل الميت عرياناً مستور لعورة وان التعيلات المتقدمة من الحواهر والمعتز والتذكرة لهذا القول ضعيفة لا يصح البها في قول النصوص (واما القول بالتحجير) فقد يستدل له بأن ذلك مقتضى الجمع بين لاحبار المتقدمة (وبين رسالة يونس) المروية في الوسائل في الباب ٢/ من غسل الميت المشتملة على قوله عليه السلام ان كان عليه قميص فأخرج يده من القميص واجمع قبضه على عورته وارفعه عن رجليه الى فوق الركبة السج (وصحيحة الحلبي) في الباب المذكور المشتملة على قوله عليه السلام اذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عك عورته اما قميص واما غيره الخ (وفيه) ان رسالة يونس لم تدل على التعسيل مجرداً بل على التعسيل في القميص عاينته انه يخرج يده يد الميت ويرفع عن رجليه الى فوق الركبة (واما صحيحة الحسي) فأقصدها الترخيص في تعسيل الميت مجرداً مع مستورة عورته اما بقميصه او بغيره ولا يفي ذلك استحباب التعسيل في القميص بمقتضى الاحبار المتقدمة (نعم ظاهر الرضوي) المروي في المستدرك في الباب ٢/ من غسل الميت وتزع قميصه من تحته او تركه عليه الذي ان تعرض من غسله هو لتحجير ييس التعسيل مجرداً و في القميص ولكن مقتضى الجمع بينه وبين ما تقدم منه آخراً من قول (ويكون عك من وراء الثوب ان استطعت) هو رجحان التعسيل في القميص وجوار التعسيل مجرداً .

(وبقي في المسألة قول ابن حمزة) من وجوب التعسيل عرياناً مستور لعورة وهو أضعف الاقوال كلها مع تصريح الروايات المتقدمة جمعاً بالتعسيل في القميص سيما صحيحة يعقوب بن يقطين التي طهرها وجوب التعسيل في قميص بحيث لو لم يكن أظهره صحيحة ابن مسكان وسليمان في الاستحباب لاشتمالهما على قول (ان استطعت) وظهور صحيحة الحلبي في جوار التعسيل مجرداً لاشتمالها على قول (يستر عك عورته) لاحدا يظهر صحيحة يعقوب في عدم جوار التعسيل الا في القميص فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح في المختلف بل عن المعتز انه مذهب أهل البيت وفي حاشية الخلاف اجماع الفرق عليه (اقول) وبدل عليه مضافاً الى ذلك (ما في الرضوي) المروي في المستدرك في الباب ٢/ من غسل الميت وتلين أصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق وان كان يصعب عليك فذعهما

(١) بل لا تخلو عن دلالة على غسل مجرداً بقول عليه السلام واجمع قبضه على عورته (مه) .

(ومنها) أن يغسل الميت برفق بلا عصر ولا غمز^(١).

(ومنها) غسل رأس الميت برغوة السدر من قبل العسل^(٢).

(وفي رواية الكاهلي) المروية في الوسائل في الباب المذكور ثم تلى مفاصله فان امتنعت عليك فدعها (ولا يباي لروايتين) ما في روايه طلحه بن ريد وحسه حمزان المرويتين في الوسائل في الباب ١١ من غسل الميت من الهوى عن عمر المفصل فان الغمر هو الكس والصعظ وهما ضد الرفق (وعليه) فلا تدعى ولا تعارض وهو لدى يظهر من الحديث ومصاح الفقيه والجواهر في وجه عدم التماهي من غير حاجة الى ما عن الشيخ من حمل رواية طلحة على ما بعد العمل ونحوه المختلف واستحسبه المدارك فانه مصافاً الى كونه حملاً بلا شاهد معناه انه لا بأس بعمر لمفصل من قبل العسل او في حال لعسل وهذا ما ياباه حسة حمزان لما فيها من قول د عسنتم الميت منكم ورفقوا به ولا تعصروه ولا تمروا له مصلاً (ثم ان المشهور) كما اشرنا وان كان هو استحباب تبيين أصابعه ولكن الذي يطوق به الرضوى هـ تبيين أصابعه ومفاصله بل رواية الكاهلي قد تعرضت لخصوص مفاصله فقط (ولمن من هنا) جعل صاحب الحديث رحمه الله المستحب هو تبيين أصابعه ولم يقتصر على خصوص أصابعه فقط كالمشهور .

(١) ويدل عليه جملة من الروايات لمرويه في الوسائل اعلمها في الباب ٢ من غسل الميت وبعضها في الباب ٩ (وفي بعضها) «دا عسنتم الميت منكم فارفقوا به ولا تعصروه» (وفي بعضها) «فاعسله برفق وايدك واسف» (وفي بعضها) «اذا غسلت ميتاً فارفق به ولا تعمره» (وفي بعضها) «واعسله عسلاً دعباً» وادلك بدنه ذلكاً رقيقاً او امسح بطنه مسحاً رقيقاً الى غير ذلك مما دل على الرفق بالميت فراجع .

(٢) كما في الشرائع وعن جملة من كتب العلامة مل عن جمع من الأصحاب (والمستند) هو ما في رسالة بونس المروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت حيث قال عليه السلام فيها واعمد الى لسدر نصيره في طشت وصب عليه الماء واصبره بذلك حتى ترتفع رعوته واعزل الرعوة في شيء وصب الآخر في الاجابه التي فيها الماء (الى ان قال) ثم اعزل رأسه برعوة وبالع في ذلك واحتهد ان لا يدخل الماء منخريه ومسامعه ثم اضجعه على جانبه الايمن واقل به مثل ذلك الخ .

(وفي الرضوى) المروى في المستدرک في باب المذكور قال عليه السلام ثم تعمل رأسه ولحيته برعوة السدر الى ان تمر عليه السلام بعسل حاسه الايمن بالماء من فروه الى قدمه وهكذا تمر عليه السلام في حاسه الايسر من فروه الى قدمه (وطاهر الحبرين) بل كاد صريحهما هو عمل خصوص الرأس برعوة السدر لاجمع الجسد وان غسل لرأس بالرعوه اما هو لازالة الوسخ ونظيفة من قبل لعسل لامن العسل الواجب ولذا يكرر غسل الرأس ثانياً بالماء مع الايمن والايسر عاينته ان معاد الحبرين حيث هو عدم وجوب الترتيب بين تمام لرأس والجسد بل يكفي عمل النصف الايمن من الرأس مع الجانب الايمن ونحوه الآخر مع الايسر وهذا مما لم يعمل به واحد ولكن ذلك مما لا يصح بالمطلوب من استحباب عمل لرأس برعوة السدر من قبل العسل .

(ومنها) أن يغسل يد الميت الى نصف المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ثم فرجاه ثلاثاً ثلاثاً من قبل كل غسلة من غسلاته الثلاث^(١).

(ومنها) أن يغسل كلا من الرأس والجنب الايمن والجنب الايسر في كل غسلة من غسلاته الثلاث ثلاث مرات^(٢).

(ومنها) أن يبدأ في غسل الرأس بشقه الايمن ثم الايسر^(٣) كما يصنع ذلك في الجسد

(ثم ان طاهر الغائبين) بجوار تفصيل الميت بالماء الخارج عن الاطلاق بسبب المرح بالمدرك كما تقدم تفصيل كلامهم في المسألة ٥ من الفصل السابق هو استحباب غسل رأس الميت بالرعوة على ان يكون هو من آخراء المسلمين الواجب استعديين ذلك من المحررين بل الحوهر قد صرح بأنه يستعد ذلك مهما جمعة وهو مشكك جداً لما اشير اليه من ظهورها في كون تغسيل الرأس بالرعوة بما هو لتنظيف لامن الغسل الواجب ولذا يكرر غسل الرأس ثانياً بالماء مع الايمن واليسر (وأشكك) من ذلك ، عن المعبر من تفاني فقهاء أهل البيت على استحباب غسل رأسه وجسمه بالرعوة ولم يقصر على غسل الرأس فقط مع ان النصوص كلها بخالية عن الجسد فراجع .

(١) قال عليه السلام في الرصوى لمروى في المستدرک في الباب ٢ من غسل الميت تبدأ بغسل اليدين الى نصف المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ثم العرج ثلاثاً ثلاثاً ثم الرأس ثلاثاً ثم الجنب الايمن ثلاثاً ثم الجنب الايسر ثلاثاً بالماء واليد ثم يغسله بالماء والكافور على هذه الصفة ثم بالماء الفراح مرة ثالثة فيكون الغسل ثلاث مرات كل مرة خمسة عشر صبة الح (وفي الوسائل) في الباب المذكور جملة من الروايات التي يستعد من مجموع المطلوب (فيستعاد) من مرسة يوس استحباب غسل يديه ثلاث مرات الى نصف الدراع وغسل فرجه قبل كل غسلة من غسلاته الثلاث (ويستعاد) من رواية الكاهلي استحباب غسل فرجه ثلاث مرات قبل كل غسلة من غسلاته الثلاث (ويستعاد) من صحيحة الحلبي غسل كعبه ثلاث مرات في الغسلة الاولى (ويستعاد) من صحيحة يعقوب استحباب الانتداء بمرافقه فراجع .

(٢) ويدل عليه مضافاً الى الاجماع من المحكية عن المعتمر والتذكرة والدكرى (الرصوى) المتقدم آنفاً الذي صرح في آخره وقال فيكون الغسل ثلاث مرات كل مرة خمسة عشر صبة الح والمراد ان كل غسلة ثلاث صبات لليدين وثلاث للفرجين وثلاث للرأس وثلاث للايمن وثلاث للايسر فيكون المجموع خمسة عشر صبة في كل غسلة (مضافاً) الى ما في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت من بعض الروايات الذي يستعد منه بعض المطلوب فيستعاد من صحيحة الحلبي استحباب تفصيل لرأس ثلاثاً في الغسلة الاولى ومن رواية الكاهلي تغسله كذلك في الغسلة الثانية فراجع .

(٣) وهو لمحكي عن جملة من الأصحاب بل عن التذكرة انه قاله علماؤنا (ويدل عليه) مضافاً الى ذلك ما في رواية الكاهلي المروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت قال ثم تحول الى راسه وابدأ

عياً غاية ان الابتداء بالشق الايمن في الجسد واجب وفي الرأس مستحب .

(ومنها) كثرة الماء في التعسيل فلا يقتصر ولا يقتصد في الماء^(١) .

(ومنها) ان يصب الماء في التعسيل متوالياً لا يقطعه^(٢) فاذا بلغ وركه اكثر من الماء^(٣)

(ومنها) ان يلف العسل يده بالحرقه حين التعسيل^(٤) والاقوى ان ذلك لتغسيل العورة

شفة الايمن من لحيه ورأسه ثم ثم شفه الايسر من رأسه ولحيته ووجهه (الى ان قال) في الغسل الثانية ثم تحول الى رأسه فصنع كما صنعت اولاً بلحيه ثم من حاسه كليهما ورأسه ووجهه بماء الكافور (الى ان قال) في الغسل لثالثه ثم تحول الى الراس والليح والوجه فصنع كما صنعت اولاً بماء فراح الح .

(١) ومن هاروى في الوسائل في الباب/ ٢٨ من غسل الميت حديثاً في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام يا علي اذا غسلت فاعلم ان من غسل الميت سبع قرب (وفي حديث آخر) في الباب المذكور ست قرب (وروى في المستدرک) في الباب/ ٢٤ من غسل الميت أحاديث كثيرة في هذا المعنى في اغلبها سبع قرب وفي بعضها ست قرب وفي بعضها ربعين دلوا معجمه الافواه (قال الراوي) او اربعين قرباً شككت انا في ذلك (ثم انه حكى عن المنيد) تحديد ماء لغسل الاول للرأس والليح بصاع وعن بعض الاصحاب والغسل في النهاية لكل عسله صاعاً وعن بعضهم يغسل الميت تسعة أرطال في كل عسله كالجواب لما روى عنهم ان غسل الميت كامل لعسله وطاهر الجميع ان هذا الحد مسحوب لا وحوى والافس لذكرى به لاحد في ماء الغسل غير التطهير (وعن المعتز) ان الوجه انقائه بكل عسله من غير تقدير استناداً الى مكانة الصغار المروية في الوسائل في الباب/ ٢٧ من غسل الميت لمشتملة على توقيع ابي محمد عليه السلام في الجواب عنها حد غسل الميت يغسل حتى يظهر انشاء الله تعالى .

(٢) قيل ان بذلك صرح الاصحاب (اقول) والمسند هو الرصوى لمروى في المستدرک في الباب/ ٢ من غسل الميت قل عليه السلام ولا تقطع لماء اذا ابتدأت من الجانبين من الرأس الى القدمين (وقول ايضاً) في غسل قلبه ودره ولا تقطع الماء عنه (وقال) مثل ذلك في غسل الايسر ايضاً .

(٣) وذلك لما في الرصوى اشارة له آتياً (فاذا بلغت وركه فأكثر من صب الماء وايدك ان تتركه) وفيه قد أمر عليه السلام بغسل قلب الميت ودره ثلاث حمديات والحميدى هو الماء كبير كما عن الصدوق والذكرى (وفي رواية الكاهني) لمرويه في الوسائل في الباب/ ٢ من غسل الميت قل عليه السلام في غسل فرج الميت (واكثر من الماء) .

(٤) والمسند هو صحيحه ابن مسكان المروية في الوسائل في الباب/ ٢ من غسل الميت المشتملة على قوله عليه السلام أحسب لمن غسل الميت ان يلف على يده حرقه حين يغسله (والرصوى) المروى في المستدرک في الباب المذكور المشتمل على قوله عليه السلام ويكون العاسل على يديه حرقه (وقول ايضاً) ويلف عاسله على يديه حرقه .

واجب^(١) الاستحب .

(ومنها) الدعاء بالمأثور حين التعسيل فيقول اذا قلبه اللهم هذا بدن عبدك المؤمن قد أخرجت روحه منه وفرقت بينهما فعفوك عفوك عفوك^(٢) أو يقول وهو يغسله يا رب عفوك عفوك^(٣).

(ومنها) ان يكتم الغاسل ما يرى من الميت^(٤).

(ومنها) وقوف الغاسل في جانب الميت ولا يجعل الميت بين رجليه^(٥)

١) كما حتمه الذكرى وجزم به الحدائق اسداً الى العلم بحرمة مس العورة بصاً وفتوى في حال الحياة وان الحكم بعد الموت كذلك يعنى بالاستصحاب (قول) وبدل على الوجوب مصافاً الى ذلك طاهر الامر في صحبة لحنى وموتفة عمار المرويتي في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت (فقال عليه السلام في الاولى) «اذا أردت ان تغسل فرجه فخذ حرقه بطيعة فلعها على بدنك اليسرى ثم ادخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاعسله من غير ان ترى عورته (وقال عليه السلام في الثانية) ويكون على يديك حرقه تنقى به دبره لح ونوهم ان الحرقه في الثانية ايها هي لكي يحصل بها تنقية للاحل ان لا تحصل المماسه مع العورة صعب كمت تقدم في المسأله الاولى من كيفية غسل الميت من السقيه ليست الا بالماء ولا يكفيها مجرد ارالة العين بحرقه وشبهها بل الحرقه ليست هي الا لاحل أن لا تحصل المماسه مع الدبر في حال تنقيته بالماء .

٢) وقد ورد في ذلك رواية عن ابي جعفر عليه السلام رواها الوسائل في الباب ٧ من غسل الميت قال عليه السلام ايما مؤمن غسل مؤمناً فقال اذا قلبه اللهم هذا بدن عبدك الى آخر ما ذكرناه في المتن لا غفر الله له ذنوب سنة الا الكاثر .

٣) وفي ذلك ايضاً رواية في الباب المذكور عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما من مؤمن يغسل ميتاً مؤمناً ويقول وهو يغسله يا رب عفوك عفوك الا عفى الله عنه (وفي المستدرک) في الباب المذكور لا عفى الله عن الغاسل .

٤) وقد عقد لذلك باباً في الوسائل وهو الباب ٨ من غسل الميت (في بعضها) من غسل ميتاً فأدى فيه الامانة عرله قلب وكيف يؤدي الامانة قل لاجل بما رأى وهذا المصمون روايت عديدة (وفي بعضها) من غسل ميتاً فستر وكنتم خرج من الذنوب كيه-وم ولدته امه (وفي بعضها) من غسل ميتاً فأدى فيه الامانة كان له بكل شعرة منه عتق رقبة ورفع له مائة درجة قبل بارسول الله كيف يؤدي فيه الامانة قال بستر عورته ويستر شبيه الخ .

٥) وقد حكى عن العلامة في المهابة الاستدلال لذلك برواية عمار عن الصادق عليه السلام المروية في المعتمد على ما ذكره غير واحد لا يجعله بين رجليه في غسله بل يقف من جانبه (ثم ان المحكى) عن

(ومنها) ان يمسح بطن الميت مسحاً رقيقاً قبل كل من الغسل الاول والثاني فاذا خرج منه شيء بقاه^(١) واذا كان الميت امرأة حاملة فلا يفعل بها ذلك^(٢)
(ومنها) ان يغسل العاسل يديه الى المرفقين بعد كل من الغسل الاول والثاني والثالث للميت^(٣).

جمع من الاصحاب استحبات كون العاسل عن يمين الميت بل عن العية والاجماع عليه (قال في الجوهر) وهو لحجة فيه بعد المسامحة مع عموم لقيام المدبوب اليه (قال) فما عن لمقهه والمسوط والمراسم والمنتهى من عدم التقييد بالامس للاصل وحلو لمصوص لا يخلو من نظر لما عرفت (قال) نعم قد يقال باستحباب مطلق الجنب مع ريبة العصبلة في الايمن (انتهى) وهو جيد أعنى القول باستحباب مطلق الجنب لرواية مع زياده العصبلة في الايمن للقيام المدبوب اليه في جميع الامور .

(١) ويدل عليه مصافاً الى ما عن العية والمعتبر من الاجماع عليه (ما في رواية الكاهلي) المروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت من الامر بمسح بطن الميت مسحاً رقيقاً قبل كل من الغسل الاول والثاني (وفي رواية يونس) في الباب المذكور أمر عليه السلام قبل الغسل الثاني بمسح بطنه مسحاً رقيقاً (قال) ومن خرج منه شيء فألقه (وفي الرصوى) المروي في المستدرک في الباب المذكور أمر عليه السلام قبل الغسل الاول بعمز بطنه عمزاً رقيقاً (الى ان قال) ثم نظهر ما حرج من بطنه (وأمر بصاً) قبل الغسل الثاني بمسح بطنه مسحاً رقيقاً (ثم ان لظاهر) قصار الاصحاب على المسح في خصوص الغسلين الاولين هو عدم استحبابه في لغسل الثالث (قال في الجواهر) وهو كذلك اجماعاً كما في المعتمد والتذكرة والدكري (قال) ويعصده الاصل وحلو الاخبار بل في الخلاف وعن غيره المص على كراهيته (اقول) نعم ولعل النص ما في الرصوى المروي في الباب المذكور من قوله عليه السلام واعسل الثالثة بماء قراح ولا تمسح بطنه في ثالثة لح .

(٢) ويدل على ذلك مصافاً الى ما عن جمع من الاصحاب من التعليل بالتحذر من الاجهاض أي اسقاط الحمل (رواية أم إس بن مالك) المروية في الوسائل في الباب ٦ من غسل الميت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توفت المرأة فأرادوا ان يغسلوها فليبدأوا بمبطنها فلتمسح مسحاً رقيقاً ان لم تكن حلى فان كانت حبلى فلا تحركها الخ .

(ثم ان ظاهر الرواية) هو حرمة مسح بطن الحامل ولو كان لمسح رقيقاً وقد يشعر به ما عن المعتمد من انه لا يؤمن معه الاجهاض وهو غير جائز بل ويشعر به ما عن البيان ايضاً من أنها لو أجهضت بذلك عيبه عشر دية مه (وعليه) فما في الجواهر من تقوية عدم حرمة مسح الرقيق لقصور الرواية فيبقى الاصل سالماً ضعيف (والله العالم) .

(٣) أما استحباب غسل العاسل يديه الى المرفقين بعد كل من الغسل الاول والثاني فلاستغادته من مرسله يونس المروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت (وأما استحباب) غسلها كذلك بعد الغسل لثالث

(ومنها) ان ينشف الميت بثوب لطيف بعد الاعمال الثلاثة^(١).

فصل في مكروهات غسل الميت

وهي أمور

(منها) ان يغسل الميت بماء اسخن بالنار^(٢)...

(علموثة عمار) المروية في الباب المذكور المشسلة على فوهة عليه السلام ثم تعمل يديك الى المرافق ورجليك الى الركبتين ثم تكفه (وفي صحيحه يعقوب) في اساب المذكور ثم يعمل لذي غسله يده قبل ان يكفنه في السكبين ثلاث مرات (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في اساب المذكور فاذا فرغت من الغسلة لثلاثة فاغسل يديك من المرفقين الى أطراف أصابعك الخ .

(بقي شيء) وهو نه حكى عن ابن الراح الاقتصار في غسل اليدين على العسلين لا وليس وكأنه لاقتصر لمرسله عليهما وحكى عن جماعة لاقتصار على غسلهما بعد الغرغرة من الاعمال لثلاثة وكأنه لاقتصر لموثقه والصحيحه والرصوى عليه ولكن الذي يضعف القولين جميعاً ما أفاده الجواهر بقوله ولكن لا بأس بما ذكره المصنف بمعنى قول المحقق في الشرائع ويعمل الغسل بيديه مع كله (قال) لعدم المسافة بين الاحبار فيثبت حيث استحباه بعد كل غسلة (انتهى) وهو كذلك .

(١) ويدل عليه بعد الاجماع المحكية عن المعتز والمذكرة والتمتة والمهية (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٢/ من غسل الميت لمصرحة كلها بذلك نصريحاً وهي صحيحه الحلبي ومرسله يونس وموثقه عمار بل وصرح بذلك الرصوى ابصاراً المروى في المستدرک في الباب المذكور غير ان الرصوى صرح بتثييف الميت بعد غسل لعاس يديه وهو ظاهر الشرائع ابصاراً أو صريحه (قل) في الجواهر ويؤيده الاعتدال (انتهى) ولكن في موثقة عمار عكس الامر فقال عليه السلام ثم تجعه ثوب لطيف ثم تعمل يديك الى المرافق ورجليك الى الركبتين ثم تكفه الخ والطاهر ان مقتضى الجمع بينهما هو التحجير بين التثييف بعد غسل اليدين او قبلهما والله العالم .

(٢) قل في الجواهر بلا خلاف أحده وقد عور المسألة في الماء المصاف نعتاً للشرائع (وفي جواز لحلاف) وعن المتهى الاجماع عليه (ويدل عليه) مصافاً الى ذلك جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٠/ من غسل الميت (هي صحيحه زرارة) ومرسله الصدوق لا يسحق الماء للميت (وفي صحيحه عبد الله) لا تقرب الميت ماءاً حميماً (وفي رواية يعقوب) لا يسحق للميت الماء لا تعجل له النار الخ .

(بقي أمور) :

(احدها) ان النهي في الاحبار المذكورة وان كان طاهراً في الحرمة ولكنه محمول على الكراهة كما في المدارك وذلك لما سمعت من الاجماع على كراهته دون حرمة (مصافاً) الى ذلك وامثاله مما يعنى به

. الا اذا كان شتاءً بارداً جداً^(١) فيسحق الماء قليلاً^(٢) بمقدار أن يكون فاتراً لا حاراً شديداً الحرارة .

(ومنها) ارسال ماء غسل الميت الى بيت الحلاء^(٣) دون الدلوعة التي أعدت لماء

اللاوى لو كان حراماً شرعاً لاشتهريين لمسلمين وان لم يكن من الضرورى وليس فليس .

(ثالثاً) ان ظاهر قوله عليه السلام لا يسحق الماء لميت سبب تقريفة لا تمحل له النار وان كان هو لماء المسحق بالنار ولكن قوله عليه السلام لا تقرب لميت ماءاً حليماً يشمل حتى المسحق بالشمس كما لا يخفى .

(رابعاً) انه لا فرق على الظاهر في كراهة تسحق الماء لميت كما صرح به الجواهر بين تعسبه به أعماله لواجبة أو تطييفه به ورأيه الوسخ عنه فمن أعماله الواجبة فان قوله عليه السلام لا تقرب الميت ماءاً حليماً أولاً تمحل له النار مما يشمل العسل ولعل حليماً خدشاً بالقسم والآخر بالفتح (رابعاً) ان قوله عليه السلام لا يسحق ماءاً للميت وان كان مما يشحن المسحق الذى دسب فعلاً سخوته ولكن ظاهر قوله عليه السلام لا تقرب الميت ماءاً حليماً هو الحميم الذى لم يدسب سخوته وهكذا ظاهر قوله أولاً تمحل له النار ولكن مع ذلك الاحوط الاحتياط عن مطلق المسحق ولو دسب سخوته فعلاً .

(١) قد ذكر في الوسائل في الباب ١٠ من غسل الميت انه قال لصدوق وروى في حديث آخر الا ان يكون شتاءً بارداً وفي الميت مما توفى منه نفسك (وفي الرصوى) المروى في له سندك في الباب المذكور ولا تسحق له ماء الا ان يكون ماءاً بارداً جداً فتوفى الميت مما توفى منه نفسك ولا يكون ماءاً حاراً شديداً الحرارة وليكن فاتراً (ولعل من هنا) حكى عن القواعد انه قال لا مع الحاحة (وحكى عن المعتمد) انه قال قال الشيخان ولو حشى العاس من لبرد حار ثم استحسسه هو وعنه بأن فيه دعواً لنصر (وفي الخلاف) قد استثنى حدل لبرد بحيث لا يسكن العاسل من سعمال الماء لبارد (قال) او يكون على بدن الميت نجاسة لا يقطعها الا ماء الحار (وعن المهدب) استثناء ما توقف تليس الاعضاء والاصابع على تسحق الماء ولكنه مبي على احرار اهمية استحباب تليينها من كراهة تسخين الماء وليست بمحرزة .

(٢) كما حكى ذلك عن المعبد رحمه الله فقال يسحق قليلاً وكأنه استبعاد ذلك من الرصوى المتقدم ولا يكون الماء حاراً شديداً الحرارة وليكن فاتراً .

(٣) ويدل عليه مضافاً لى ما عن الذكرى من الاحماع عليه (مكنة اصغر) الى ابي محمد عليه السلام لمروية في الوسائل في الباب ٢٩ من غسل الميت هل يجوز ان يغسل الميت وماؤه الذى يصب عليه يدخل لى بتركيب (الى ان قال) فوقع عليه السلام يكون ذلك في بلاليع (وفي الرصوى) المروى في المستدرك في الباب ٢٥ من غسل الميت ولا يجوز ان يدخل ما يصب عن الميت من عسبه في كيبف ولكن يجوز أن يدخل بلاليع لا يزال فيها أو حميره (ثم ان صريح الرصوى) وان كان هو عدم الجوار بل ولعل ذلك ظاهر

المطر وشبهه .

(ومنها) ان يجعل الميت في حال الغسل بين رجلية^(١).

(ومنها) اقعاد الميت في حال الغسل^(٢).

المكانة نصاً

(ومن هنا مال في الحقائق) الى الحرمة بل عن الفقيه لتصريح بعدم لحوار كما في الرضوي عياً ولكن مع ذلك الحرم بالحرمة مشكل جداً سيما مع ما تقدم من الذكرى من الإجماع على الكراهة ومع قصور الحريين عن قطع صالته الحل بهما فلا بد من حملهما على الكراهة الشديدة (قال في بحواهر) فماعن الفقيه كالرضوي لا يجوز ذلك مراد به ما ذكرنا والا كان كما ترى (انتهى) وهو حسن .

(١) بلا خلاف على الظاهر في كراهته كما يظهر ذلك من بحواهر (وبسبب عليه) مصداقاً في ذلك ما تقدم في استحباب وقوف الغسل في جانب الميت من رواية عمار المحكي عن المعشر عن الصادق عليه السلام لا يحمله بين رجليه في غسله ليعرف من جنته (وظاهر الهى) وان كان هو حرمة حمله بين رجليه ولكن مثل ذلك مما يعبر به النبوى لو كان حراماً لكان حرمة من ضرورى عند عموم مسلمين (هذا مصداقاً) لى ما عن العسة من إجماع على استحباب ان لا يتخطاه فلو كان حمل الميت بين رجليه حراماً لكان الإجماع على وجوب ان لا يتخطاه لا على استحبابه .

(هذا) وقد روى في الوسائل في الباب ٢٣ من غسل الميت عن لعلاء بن سببه عن بن عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن تحمل الميت بين رجليك وان تقوم فوقه فتغسله ، اذا فنته يمناً وشمالاً تصبطه رجليك كي لا يسقط لوجهه (ولكن قد حمى) الوسائل على حوف سقوط الميت وهو جيد (وليه يرجع ما في الحقائق) من تخصيصها بحال الضرورة وعدم التمكن من غسل الأبدن (واماماعن الشيخ) من حملها على مجرد الجوار لغير المسامى لكراهة بعيد جداً ، والصحيح هو ما قلناه الوسائل وتبعه ، الحديث .

(٢) والمشهور بين أصحاب كما صرح في الحقائق هو كراهة ذلك (وعن التذكرة) نسبتها الى علمائنا (بل في الخلاف) صرح بإجماع الفرقة عليها ، لكن قال قول جميع الفقهاء يعنى العامة يستحب ذلك (قول) ويدل على الكراهة مضافاً الى إجماع الفرقة عليها (رواه الكاظمي) المروية في الوسائل في الباب ٢ من غسل الميت لمشتبهة على قوله عليه السلام وابان ان تغدوه او تغمر بطنه بل وجميع ما تقدم في الفصل السابق مما دل على استحباب تليين اصابع الميت ومفاصله برفق وتغسل الميت برفق ومسح بطنه برفق هو دليل على كراهة اقعاد الميت فان اقعاده ضد الرفق بل هو من العنف ولعمز المهيبين في جملة من الاحبار المتقدمة هناك فراجع .

(نعم في صحيح الفصل) المروى في الوسائل في الباب المذكور أمر عليه لسلام باقعاد الميت وهكذا في الرضوي المروى في المستدرک في الباب المذكور (ولكن عن الشيخ) حمل الأمر بالأقعاد في الصحيح على ثقة وهو في محله فان الروايات اذا تعارض بعضها مع بعض فالموافق منهما مع العامة يحمل عندنا

(ومنها) تقسيم اطفار الميت وحلق شعره وتسريح لحيته وراسه فجميع ذلك كله مكروه عند المشهور عني ما قيل ولكن الاقوى ان جميع ذلك كله حرام لا يحوز بل تخليل اطفار الميت ايضاً حرام لا يجوز فيجب الاحتياط عنه^(١).

على لبقية (ومع عن المعتز) من ان الاحبار الامرة بالاقعاد لامعنى لحملها على البقية ضعيف سيما مع تصريح الحدائق بعدم وقوعه في كتب الاحبار على ريد من صحيح لفصل والرصوى فليس هناك روايات عديدة في هذا المعنى كي يقال ان الاحبار الامره بالاقعاد لامعنى لحملها على البقية .

(ثم) ان ظاهر ما في رواية الكاهن (وذلك ان تقعده) وان كان هو لحرمة ولكن غسل الميت مع ما يتعلق به هو مما يعم به المستوى ولو كان اقدم لمست في حل العمل حراماً شرعاً لورد في ذلك روايات كثيرة جدا واشهرت حرمة بين المسلمين واسباب كل كاتب من التصورات ولم تكن اجماع (عرفه كما سمعت من لحلاف على كراهة (وغلبه) فلا بد من صرف لهي في رواية الكاهن عما هو ظاهر به من الحرمة الى غيره من كراهة (مع عن البقية) وان سدد من حرمة اقدمه وعدم جوارحه ضعيف ايضاً (فان في الجواهر) وما أورد ما بينهما من المصنف في المعتز من التأمل في اصل الكراهة للصحيح لمتقدم يعني به صحيح لفصل (انتهى) .

(١) وتفصيل المسألة ان الحدائق قد صرح بأن المشهور هو كراهة الامور المذكورة من تقليم وحقق والتسريح بل عن المعتز والتدكرة لاجماع على كراهتها (ولكن عن ابن حمزة) وابن سعيد حرمة لاول والثالث (وفي الوسائل) جعل عنوان الباب / ١١ من غسل الميت عدم حوار لاول والثاني (بل عن المتن) نسبة عدم حوار الامور المذكورة الى علمنا (وعن البقية) لاجماع على عدم حوار قص لاطفار وازنة لشعر (وفي جواهر الخلاف) في المسألة ١٣ قد ادعى الاجماع على عدم حوار تقليم اطافير الميت ولا تنظيفها من توسع وفي المسألة / ١٠ قد ادعى الاجماع على عدم حوار تسريح لحيته وفي المسألة / ١٦ قد ادعى الاجماع على كراهة تقليم اطفار الميت وحقق شعره ومراده عني الظاهر من الكراهة بقية ما في المسائلين هو عدم لحوار (ويؤيده) ما في المسألة / ١٧ من دعوى الاجماع على ان حلق رأس الميت مكروه وبدعة .

(قول) اما بخصوص المسألة فهي كما اشرنا مروية في الوسائل في الباب / ١١ من غسل الميت (هي مرسله ابن ابي عمير) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يمس من لميت شعر ولا طفر وان سقط منه شيء وجعه في كفه (وفي رواية عبد الرحمن) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فحق عنه او يقلم طفره ولا يمس منه شيء اعلمه ووجهه (وفي رواية ابي الجارود) انه سأل ناجعاً عليه السلام عن الرجل يتوفى فتقلم طفره وتسف اطفاه ونحلق عاتقه ان طالت به المرض فقال لا .

(وفي حريث) عن ابي عبد الله عليه السلام قال كره امير المؤمنين عليه السلام ان يحلق عانة لميت اذا غسل او يقسم به طفر او يحجز له شعر (وفي حريث طلحة بن زيد) عن ابي عبد الله عليه السلام قال كره ان يقص من الميت طفر او يقص له شعر او يحلق لعانة او يعمر له معقل (وفي المستدرک) في الباب المذكور

(ومنها) غمز مفاصل الميت وبطنه^(١) والغمز هو الكبس والضغط بل المكروه هو مطلق العنف بالميت وعصره^(٢) في حال الغسل فينبغي ان يغسل غسلًا ناعمًا وان يدلك ذلكًا رقيقًا^(٣).

ذكر عن بعض الرضا عليه السلام انه قال ولا تنقلس أطفيروه ولا تقص شاربه ولا شيئاً من شعره ون سقط منه شيء من جلده فاحمه معه في اكفائه هذه هي نصوص المسألة .

(واما الذي يظهر لي) من مجموع ما في المسألة من الإجماعات والنصوص فهو حرمه الامور المذكورة في المتن كلها (اما حرمة تقليم طمار الميت وحلق شعره) فبدل عليها مضافاً الى الإجماعات سي سمعتها من المنهي والعيبة وحلاف ظهور مرسدة ابن سبي عمير وروايي عبدالرحمان وابي الحارود (واما لفظة) كره في حرى عبات وطلحة والمراد منها بقربة الإجماعات وروايت ثلاث هو الحرمة دون الكراهة المصطلحة و استعمال لفظة كره في الحرمة شائع في لسان الاحبار (وفي مؤلفه سماعه) لمروية في الوسائل في الباب ٣/ من لاطعة المحرمة (ما لفظة) اما لحوم السباع من لطير و لدواب فاما كرهه (وفي صحيحه للحلي) في الباب المذكور لا يصلح "كس شيء من السباع انى لا كرهه واقدره انى غير ذلك من الموارد الكثيرة .

(واما حرمة تبريح لحمه الميت ورأسه) فبدل عليها مضافاً الى جماعي المنهي وحلاف اطلاق قوله عليه السلام في مرسدة ابن سبي عمير لا يمس من الميت شعر الح (مضافاً) الى ان اسريح مما يسلم عنه سقوط شعرة او شعرتين بل واكثر وقد عرفت حرمة ازالة الشعر من الميت بالإجماعات والنصوص (واما حرمة تحلص طمار الميت) فبدل عليها مضافاً الى ما تقدم من اجماع لحلاف ظاهر ما في رواية الكاهلي المروية في الوسائل في الباب ٢/ من غسل الميت من الهي عن المحلين صريحاً فدل عليه السلام في آخرها (ولا تحلل اطمره) وفي مرسلة الصدوق في الباب المذكور لا تحلل اطافيره وكأن من هنا حكى عن المذكور انه بعد ما نقل عن العلامة جوار احراج الوسخ من اطمار الميت يعود عليه قطع مسألة في التطيف رده بأنه مدفوع بنقل الاجماع مع النهي عنه في خبر الكاهلي .

(١) وبدل عليه رواية طلحة بن زيد وحسنه حمزان المرويتين في الوسائل في الباب ١١/ من غسل الميت الناهيتين جميعاً عن عمر مفصل الميت بل عن ابن سبي عقيب به وانزعت الاحبار عنهم في الهي عن عمر لمفصل (وفي رواية الكاهلي) المروية في الباب ٢/ من غسل الميت وذلك ان تعدده او تعمز بطنه (وفي صحيحه عثمان) المروية في الباب ٩/ فافرق به ولا تعمزه .

(٢) اد في رواية الكاهلي المشرقة اليها آتياً فاغسله برفق وابلال والعنف (وفي حسنة حمزان) المشرقة اليها آتياً اذا غسلت الميت عنكم فافرقوا به ولا تعصروه .

(٣) وقد تقدم في الفصل السابق في استحباب تعسيل الميت برفق ما دل على استحباب تعسيله غسلاً ناعماً وذلكه ذلكاً رقيقاً بل ومسح بطنه مسحاً رقيقاً .

(ومنها) الدخنة بالعود ونحوه في حال الغسل^(١).

فصل في حنوط الميت

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ يحب تحيط الميت بعد تغسيله باتفاق علمائنا^(٢) من غير فرق بين كون

(١) هذا هو المشهور بين لأصحاب على ما في الحديث بل في الخلاف قد ادعى إجماع الفرق على كراهتها وإن نفىها يعنى العامة قد استحبوها (وعن المعتز) به لا يعرف أصحاب الدخنة بالعود ولا يغيره عند العمل واستحبه لغيره (قول) وبذل على كراهتها مضافاً إلى هذا كله صحيح عن أبي حمزة المروية في الوسائل في الباب ٦ من التكفين قال قال أبو حمزة عليه السلام (لا تغربوا موتاكم بالبار يعنى الدخنة) (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٥ من التكفين وروى به لأعرب لميت من الطيب شيئاً ولا الحور إلا الكافور فإن سببه سبيل المحرم (وفى يستدل لذلك) برواية محمد بن مسلم أيضاً المروية في الوسائل في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال امرئ المؤمن عليه السلام لا تجمروا الأكفان ولا تمسوا موتاكم بل طيب إلا الكافور فإن الميت سبلة المحرم ولكن دلالتها على المطلوب صعبة جداً

(٢) اد المحكى عن الخلاف والمسمى والدكسره والروص والمعتب وطاهر لعمية الإجماع عليه (بعم) حكى عن الأردبيلي التامل في وجوبه بل عن سائر عدم وجوبه صريحاً وإن قل في الجواهر لم يشك (قال) بل المحكى من ظاهر أول كلامه لوجوب (انتهى) (وعنى كل حال) يدل على وجوب التحيط بعد الأجماعات طواهر جملة من الأخبار المروية في الوسائل بعضها في الباب ٣ من التكفين وبعضها في الباب ١٤/ وبعضها في الباب ١٦.

(فى رسالة ابن أبى حجران) أقل ما يجرى من الكافور للميت مثقال (وفى طريق الشيخ) مثقال ونصف (وفى مؤمنة عمار) وأجمل الكافور في مسامحه وأثر سجوده (وفى مؤمنة سماعة) على مسامحه ومساجده (وفى مؤمنة عبد الرحمان) أجمله في مساحده (وفى رواية حسن بن المحار) عن موضع المساحد (وفى صحيفه زراره) إذا جفت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود ومفاصله كلها.

(وفى حصة الحلبي) فامسح به آثار السجود منه (وفى رسالة) يوسق فضعه على جنبه موضع سجوده (إلى أدقل) ثم يحسن (يعنى الميت) يوضع على قميصه الح (وفى حصة حمران) يوضع في منخره وموضع سجوده (وفى صحيفه عبد الله) يوضع في فمه ومسامحه وآثار السجود من وجهه وبديه وركبتيه (وفى الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ١٢ من التكفين فإذا فرغت من كفته حطه بوزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث من الكافور (وقال في موضع آخر) إذا فرغت من غسله حنطه الح (وفى الباب المذكور) عن الدعائم عن

التحيط من قبل التكفين أو في أثناء التكفين أو من بعد التكفين^(١) بأن يدخل العاقل يده في الكفن ويوصل الحنوط إلى المواضع الآتية .

مسألة ٢ يجب تحيط مساحد الميت مساحده السبعة أعلى الجهة وباطن الكمين وظاهر الركبتين وطرف اليهامى الرحلين بالاختلاف فيه بين علمائنا^(٢) وأما طرف الألف فقال جمع من علمائنا بوجوب تحيطه^(٣) . . .

الصادق عليه السلام إذا فرغ من غسل الميت نشه في ثوب واحد بكافور والحنوط في مواضع سجوده جهته وأبعه ويديه ورأسه ورجليه الخ .

(١) قد حكى عن نواعيد الحنوط من قبل التكفين (وعن ظاهر الفقيه) أنه من بعد التكفين (وعن جمع من الأصحاب) أنه بعد تأخير ثياب المأثر (وعن غير واحد منهم) أنه بعد تلبسه القميص (قل في الجواهر) ولعل لأولى حوار الكل وفقاً لكشف النام للأصل وإطلاق كثير من الأدلة (يعنى بها دلة التحيط)

(اقول) بل ولحمته من النصوص لمشاره إليها آتياً من الاستعداد من صحبة زرارة ومرسلة يونس والموضع الثاني من الرضوي ومن الدعائم أن التحيط من قبل التكفين والمستند من الموضع الأول من الرضوي أن التحيط من بعد التكفين ويلوح من مؤلفه عمار بعد تدقيق النظر في منهاتمها أن التحيط هو في أثناء التكفين من بعد شد الحرقفة وتلبس القميص ومقتضى الجمع بين الجميع أن الكل حابر .

(٢) بل قل في لجواهر إجماعاً محصلاً ومقولاً (اقول) وبدل عليه مضافاً إلى ذلك أغلب النصوص المتقدمة في المسألة فإن المصادر من لفظ المساجد أو آثار السجود الموجود في أغلبها هو المواضع السبعة المعتبر وضعها على الأرض في حال السجود وصحبة عبد الله وإن اقتضت في بيان آثار السجود على الوجه والدين والركبتين ولم يذكر الرحلين ولكن لإجماع على خلافه، ويؤيد الإجماع ما تقدم عن الدعائم من التصريح بالرحلين والمراد من الرحلين كما صرح به الجواهر هو طرف اليهامى الرحلين فإنه الذي يجب وضعه على الأرض ويكون من المساجد السبعة دون غيره (وعليه) فما عن جمع من أصحابنا من تحيط ظهر أصابع قدميه أو تحيط طرف أصابع الرحلين مما لا دليل عليه إلا إذا أوردوا جميعاً مذكوره والله العالم

(٣) من المشهور كما صرح به الحقائق وإن كان هو عدم وجوب تحيط أكثر من المساجد السبعة ولكن المحكى عن المعيد وابن أبي عقيل والحلي والقاضي وجوب تحيط طرف الألف أيضاً بل عن المنتهى نهي الخلاف فيه ولكن صدق السعة إليه غير واضح فإن المحكى عنه هكذا (ثم بعد) إلى الكافور الذي أعده أولاً لحنوطه فيسحقه بيده ويضعه على مساحده السبعة وطرف رأسه فإن فصل من الكافور شيء كشف قميصه وألقاه على صدره ولا خلاف في ذلك (انتهى) وأنت خير إن من المحتمل قوياً أن يكون قوله ولا خلاف

.. والاقوى عدم وجوبه^(١) وان كان تحيطه أحوط^(٢) نعم لا يعد الحكم باستحباب تحنيط

في ذلك راجعاً الى خصوص الفاء ما فصل من الكافور على صدره لا الى جميع ما ذكره .

(هذا وعن الفقيه) انه قال ويحمل الكافور على بصره وأفعه وفي مسامعه وفيه ويديه وركنيه ومفاصله كلها وعلى اثر السجود فان بقي منه شيء جعل على صدره (انتهى) وظاهره وجوب تحنيط جميع هذه المواضع كلها من غير اختصاص بالمساحد السبعة و بالمساحد مع زيادة طرف الأنف ولكن من المستبعد جداً ان يشترط بالوجوب في جميع هذه المواضع كلها (من العلامة) في لمختلف قد فهم منه الاستحباب بالنسبة الى ما سوى المساحد في قول الكراعي انه بعد ما قال في مسألة من مسائل غسل الأموات بوجوب تحنيط المساحد السبعة دون غيرها وذكر في مسألة أخرى عن الشيخ لكرهه جعل شيء من الكافور في سمع الميت أو بصره أو فمه وذكر عن الصدوق خلافه (دل في الآخر) وقول من ان يديه لأنفس به عدى ومقتضى الجمع بين قولي العلامة به يجب تحنيط المساحد السبعة ويستحب تحنيط ما سواه مما ذكره الصدوق من غير كراهة فيه كما ذكره شيخ فاضل جداً

(١) كما هو لمشهور بين الأصحاب على ما اشرنا (ويدل عنه) مصنف الى اجماع الخلاف فانه في كتب الجائز بعد ما صرح بوضع الكافور على مساحد الميت لا على أنه ولا يديه ولا عييه ولا فيه (قال) دليلنا اجماع الفرق وعمدتهم (مؤلفه عند ترجمان من أبي عبد الله) مصرى المرونة في الوسائل في الباب / ١٦ من التكمين قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحنوط للميت فقال اجعه في مسجده (ووجه دلالتها) على المطلوب واضح طاهر وفيه في مقام البيان وقد قصرت على المساحد فقط فلو كان يجب تحنيط غير المساحد أيضاً لذكره الإمام عليه السلام ولم يذكره

(هذا وقد يستدل لوجوب تحنيط طرف الأنف بأمور :

(الأول) دخول طرف الأنف في المساحد لاستحباب ارفعاه في حال السجود (وفيه) ان مجرد استحباب ارفعاه لا يدخله في مفهوم المساحد بل المنصرف من المساحد أو آثار السجود كما اشرنا هو المواضع السبعة فقط لا طرف الأنف الذي قد يرغم وقد لا يرغم .

(الثاني) ما عن المنتهى من نهي الخلاف فيه (وفيه) ما عرفته آنفاً من عدم وضوح صدق النسبة اليه فلا نعيد الكلام ثانياً .

(ثالث) ما رواه المستدرک في الباب / ١٢ من التكمين عن دعائم الاسلام عن الصدوق عليه السلام انه قال اذا فرغ من غسل الميت بشقه في ثوب وجعل الكافور والحنوط في مواضع سجوده وجهته وأفعه ويديه وركنيه ورجليه ويحمل ذلك في مسامعه وفيه ولحيته وصدره لح بدعوى ان المراد من الأنف هو طرف الأنف بقربه جعله جهته وأفعه ويديه وركنيه ورجليه بياناً لمواضع سجوده وليس المراد منه موضع النفس اعني المنحر (وفيه) انه لو سلم ذلك كله فهو قاصر سداً ودلالة عن اثبات الوجوب اما سداً أو اوضح واما دلالة فلا شتماله على مواضع اخر ايضاً غير الأنف من مسامعه وفيه ولحيته وصدره ولا يقول لحصم بوجوب هذه المواضع كلها بلا شبهة .

(٢) وذلك خروجاً عن مخالفة من تقدم من علمائنا وأحدنا بما تقدم عن الدعائم والله العالم .

رأس الميت ولحيته وعنقه ولبته أى منخره بل وتحيط الصدر والمنكبين والمرافق
وجميع مفاصله من قرنه الى قدمه والفرج وموضع الشراك من القدمين بل وباطن القدمين
ايضاً^(١) كما لا يبعد الحكم بکراهة تحنيط سمعه وبصره ووجهه ومنخره أعنى داخل أذنه^(٢).

(١) فان من راجع الوسائل لـد/ ١٤ و ١٥ و ١٦ من التکفین وتأمل في صحیحة الحسنى ومرسلة
یوسس وموثقة عمار وحسة حمزان وموثقة سماعة وصحیحة عبدالله ورواية الحسن وصحیحة زرارة ورواية
عثمان وصحیحة عبد الرحمن نجد تحنيط المواضع المذكورة في لمس كلها بنماها على الدقة ومقتضى
المجمع بينها من مادل على عدم وجوب تحنيط اکثر من المساجد الستة واستحباب تحنيط تلك المواضع
كلها لا وجوبه .

(بقی شيء) وهو انه قد صرح الشيخ في الخلاف والمحقق في الشرائع والعلامة في محکى لمتنهی
بوضع ما يفصل عن الکافور عن مساحد الميت على صدره بل عن کاشف اللذم بسنة ذلك لى المشهور
(ويرد عليهم) حيث ان الاخبار ون صرح بتحنيط الصدر ولكن لم تقصر هي على الصدر فقط بعد
المساحد بل ذكرت مواضع اخر ايضا عبر لمساحد فانقصر هؤلاء على الصدر فقط بعد المساحد مما لا وجه
له (ومنه قال في الجواهر) في دليل قول المحقق ويحمل ما يفصل من مساحده على صدره (ما لقطه) لكن حبر
بانه يسمي تقييد ذلك بما اذا لم يقل باستحباب تحنيط غير لمساحد مما تقدم سابقاً (قال) والا لانه ارادة
الفصل عنها وعن المساجد حيث (انتهى) وهو جيد .

(٢) فان من لاحظ النصوص المشار اليها آنفاً مع ما رواه المستدرک في لـد/ ١٢ من لتکفین من
الرصوى ورواية لدعائم عن الصادق عليه السلام يجد الاخبار بالنسبة لى المواضع الاربعة المذكورة في
المنى أى لسمع والنصر والعم والمحرر مختلفة جداً بعضها يأمر بتحنيطها وبعضها ينهى عن تحنيطها وقد
قيل في الجمع بين الاخبار وجوه (منها) ما عن المشهور من حمل اخبار النهي على الکراهة (وفيه) ان
مرجعه الى حمل اخبار الامر على الجواز بالمعنى الاعم الملائم مع لکراهة وهو بعيد جداً كما صرح به
المدارك في مکروهات لتکفین (قال) لان الامر طاهر في الوجوب والاستحباب (انتهى) وهو كذلك (وأبعد)
من ذلك ما احتجته الوسائل من حمل اخبار الامر على الکراهة وبني لتحریم اد لم يسمع الى الآن استعمال
الامر في الکراهة ولو مجزأ (ومنه) ما عن الشيخ من حمل لقطه (في) لاجار الامرة بوضع الحنوط
في مسامحة وبصره ووجهه وسجده على معنى (على) كما في قوله تعالى «ولا صلصکم في حدوغ لتحل» فيكون
وضع الحنوط على تلك المواضع مأموراً به ولو استحباباً وادحاله في تلك المواضع مهيأاً به .

(قول) وقد يؤخذ هذا الحمل ما في موثقة سماعة من قول ونحل شئاً من الحنوط على مسامحة لـح
(ولکن مع ذلك كله) هذا الجمع مما لا يلائم عموم النهي لموجود في تلك الاخبار (مثل قوله عليه السلام)
في حسة حمزان) ولا تقرؤا ادنيه شيئاً من الکافور) و في روايه عثمان (ولا تمس مسامحة نکافور) او في
(الرصوى) ولا تقرب لسمع والنصر ون النهي في هذه الاخبار مما يشمل کلاماً من وضع الحنوط على

مسأله ٣ الاقوى كفاية وضع الحوط في مساجد الميت من غير حاجة الى مسحها به^١ وان كان المسح أحوط كما ان الاقوى عدم وجوب استيعاب كل المسجد .

ثبت المواضع وادخاله فيها فلا يمكن للارحام مسحها ووضع الحوط على تلك المواضع وكرهه ادخاله فيها .

(ومن هذا يظهر لك ضعف ما في الجواهر من كون هذا الحمل أولى من الجميع (ومنها) ما يظهر من المختلف ولم يذكر ما مرجعه الى ترجيح حذر الأمر على حذر الهي فان العلامة في المختلف بعد ان نقل عن الشيخ كراهة حمل الكافور في مسح المسح او بصره او في فمه ونقل عن الصدوق خلافه (قال) وقول ابن بابويه لأئس به عدي ومرجعه الى ما ذكرناه اي الى ترجيح احذر الأمر على الهي (وصاحب لم يذكر) هذا قد صرح العس بصحیحة عدم لامة بوضع الحوط في فمه ومسامحه (قال) لصحة سدها وفي مكروهات لكن قد ضعف مرسله بوسس دابة عن حمل الحوط في مخزبه وبصره ومسامحه بالارسال وهكذا ضعف صحیحه عند رحمان دابة عن حمل الحوط في مسامحه بالقطع ومرجعه ايضاً الى ما ذكره من ترجيح جانب الامر على النهي .

(وفي هذا الجمع ايضاً) ما لا يخفى بعدم وصوح رجحان احذر الأمر على الهي من حيث الاستدسيم مع طعن الحدائق في مكروهات الكفن في تصغير المدارك صحیحه عند الرحمان بالقطع وتوجه من ذلك (قال) فيها في كتب الاحبار مسنده الى الصادق عليه السلام (انتهى) وهي كذا .

(ومنها) ما ذهب اليه الحدائق ونسبه الى حملة من متأخري أصحابنا من حمل الاحبار لامة تحييط تلك المواضع لأربعة على التقية لشهره ستحدسه عند العامة وهو جيد (وقد يشعر بالتقية) الرصوي المشار اليه آنفاً انه من بعده يهي عن حمل الحوط في فمه ومخزبه وعينه ومسامحه ويهي ايضاً في موضع ثانی عن تقريب الحوط من المسح والبصر (ول) وروى ان الكافور يحسن في فيه وفي مسامحه وبصره ورأسه ولحيته وكذلك المسك ايج وصدوره ان لروايه اشده الى ما نطبق قول العامة سيما بملاحظة اسماءها على التحييط بالمسك الذي لا يقول به صاحب فن المشهور عندنا عدم تطيب الميت بالمسك مكرهه وحرمة .

(١) حللى عن جمع من الاصحاب وبعض معانيد الاحمات المعقدة على وجوب التحييط التعبير بمسح لمسجد بالحوط وحكى عن جمع آخر وبعض آخر من معانيد الاحمات لتعسر بوضع الحوط في مسجد الميت ومن المعلوم ان المسح احسن ولو وضع اعم (ومن هنا قال) في الجواهر يجب تبريل هذا المطلق على المفيد وهو المسح للقاعدة المعلومة فهما (قال) ومنه تعرف قوة القول الاول يعنى به ايجاب المسح .

(قول) ان احبار التحييط المشاره اليها والى انواعها في أواسط المسألة السابقة من صحیحة الحللى ومرسله بوسس وموثقه عمار الحج هي مختلفة جداً بعضها عبر بالمسح وبعضها بالوضع وبعضها بالمسح نارة وبالوضع حرى وبعضها عبر بالجعل مثل قوله عليه السلام واجعل الكافور في مسامحه الحج وبعضها عبر

بالحنوط^(١) فإذا وضع الحنوط في بعض الجبهة مثلاً من دون استيعاب جميعها به اجراً وكفى وهكذا الأمر في باطن الكفين وظاهر الركبتين وطرف ابهامي الرجلين وإن كان الاستيعاب مع ذلك كله أحوط

مسألة ٤ - الحنوط الذي يحب تحيط الميت به بعد غسله هو الكافور^(٢) فإذا تعدر فلا يحرى عنه غيره أبداً^(٣).

مسألة ٥ - الأقوى عدم الاقتصر في كافور التحيط على الأقل من مثقال^(٤) والمستحب

المسح نارة وبالجعل حرى والطاهر أن هذا لاختلاف الشديد في التعبير مع كون الجميع في مقام النية إنما هو لكفايته مجرد الموضع والجعل واتصال الحنوط إلى المساحد من دون اعتبار أمر آخر فيه فوق الاتصال من المسح والامسح بنده وإن كان ذلك مع هذا أحوط لكونه وصفاً مع الرأفة.

(١) قد حكى وجوب الاستيعاب من الشهيد الأول وحكى عدم وجوبه من الشهيد الثاني وهو الأقوى كما ذكرنا في بعض ذلك لصدق الامثال بموصول الحنوط إلى بعض المسجد مما يصدق عليه الاسم عرفاً وإن كان استيعاب الجميع مع ذلك أحوط وافية العالم.

(٢) بالاختلاف فيه بين الأصحاب (ويبدل عليه مقبلاً) لى ذلك وإلى حملة منصوص الحنوط المشار إليها في المسألة ٢/ المصروفة كلها للكافور تصريحاً (في صحيفة الحلبي) فاعمد إلى الكافور (وفي مرسه بونس) ثم اعمد إلى كافور (وفي مؤنفة عمار) واجعل الكافور في مسامعه وأثر سجوده (وفي رواية الحسن) بوضع الكافور من لمب على موضع المساحد (وفي صحيفة رزاره) عمدت إلى الكافور الح (وما روه الوسائل) في الباب ٦/ من التكفين عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكافور هو الحنوط (وفي الباب المذكور) عن داود بن سرحان قال قال أبو عبد الله عليه السلام لى في كفنى أبى عبيدة الحداء إنما الحنوط الكافور (وفي طريق آخر) عن داود قال واعلم أن الحنوط هو الكافور.

(٣) بل يدعى الميت حينئذ بكافور (قال في الحواهر) قطعاً كما هو وصح ولا يدل له شرعاً للأصل مع حو الأدلة عن ذلك (قال) بل قد يظهر من المحكى عن لندكرة الإجماع عليه (انتهى)

(٤) قد صرح في الحواهر بأن المشهور بين المتأخرين أن الواجب من الكافور للحنوط مما لا مقدار له سوى المسمى وما يحصل به الامتثال (س عن المعتر) بعد تصريحه بأن الواجب هو الاقتصار على ما يحصل به الامتثال (قال) بل المستحب من الكافور للحنوط درهم وأفضل منه أربعة دراهم وأكمل منه ثلاثة عشر درهماً وثلاث (قال) كذا ذكره الحمزة وأتباعهم (ثم قال) لا أعلم للأصحاب فيه خلافاً (انتهى) وطاهر ذلك أن الواجب من الكافور عند جمع الأصحاب مما لا مقدار له سوى المسمى وإن المقدار إنما هو للمستحب فأقله درهم وأوسطه أربعة دراهم وأكثره ثلاثة عشر درهماً وثلاث.

(بل عن صريح الرضا) وطاهر جماعة من متأخري المتأخرين أنه لاختلاف في كفاية المسمى في

الواحد (قال في الجواهر) ما ملخصه وكأنهم حملوا خلاف الأصحاب فيما يأتي بالنسبة إلى الأقل وأنه هل هو درهم و مثقال أو مثقال وثلث على إرادة أقل الفضل كما هو ظاهر المتن والقواعد وغيرهما (ثم ذكر) أنه قد يأتي ذلك بعض عبارات من سب إليه الخلاف في ذلك لظهورها في عدم الاحتراء بالاف من هذا المقدار (وذكر عن المعبد) في الإعلام أن أقل ما يحيط به لميت درهم (وذكر عن الصدوق) في المعية أن السائغ للميت وزن ثلاثة عشر درهماً وثلث فمن لم يقدر بأربعة مثاقيل فإن لم يقدر بمثقال لأقل منه لمس وحده (وذكر عن الدكري) وجامع المقصد والروص أن أقل الكافور مسمد لصدق الامثال وأن الأصحاب قد اختلفوا في تقديره والشبهان والصدوق وابن الحبيد أقله والحمي مثقال وثلث (وظاهر هؤلاء الثلاثة) بل كاد صريحهم أن يراعي الأصحاب في الأقل إما هو بالنسبة إلى الواحد دون المستحب .

(وعلى كل حال أن تحقيق المقام) مما يسى على ذكره - ر - لسأله عن الدقة فيقول أن لو سئل عقد لها دأ في التكمين وهو الباب ٣ منه (وذكر عن طريق الكلبي) حدثت عن أبي جبران عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال قل ما يحرق من الكافور للميت مثقال (وفي طريق الشيخ) عنه مثقال ونصف (وذكر حصة الكهلي) والحبش بن محرز عن أبي عبد الله عليه السلام قال انقص من الكافور أربعة مثاقيل (وذكر رويات سنن) في برول حرنبل على السى صلى الله عليه وآله وسلم بأوقية من كافور الحصة وهي أربعون درهماً و به جعلها السى صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أثلاث ثلثاً له وثلثاً لعل عليه السلام وثلثاً لفاطمة عليها السلام وفي غير واحد منهما النصريح بأن لسة في الجنوط ثلاثة عشر درهماً وثلث وفي بعضها ثلاثة عشر درهماً وثلث أكثره (وفي الرصوي) المروي في المستدرك في الباب ٢ من التكمين قال عليه السلام هذا فرعت من كفنه حيطه بوزن ثلاثة عشر درهماً وثلث من الكافور (إلى أن قال) فإن لم تقدر على هذا المقدار كافوراً بأربعة دراهم فإن لم تقدر بمثقال لأقل من ذلك لمس وحده (وقال في موضع آخر) وأدنى ما يجزيه من الكافور مثقال ونصف .

(ثم إنك إذا عرفت هذه الأحبار) عرفت أن الأقوى هو ما ذكرناه في المتن من عدم لاقتصار في كافور لتحيط على الأقل من مثقال وذلك أساساً إلى حديث الكلبي عن أبي جبران والسى بموضع الأول من الرصوي المؤيدس بما عن المقنعة والخلاف والفقهاء والعامة والاقتصاد وحمل العلم والمراسم والكافي وكتب لصدوق من القول بالمثقال (قال في الجواهر) بل في الخلاف لإجماع عليه كظاهر معتقده في العبة (انتهى) فإن المثقال عد هؤلاء المذكورين وإن لم يعلم أنه حد لواحد أو أقل المستحب ولكن مع ذلك قولهم بالمثقال مما لا يخبر عن تأييد لما (ثم إن في طريق الشيخ) عن أبي جبران وإن كان مثقال ونصف وهكذا في الموضع الثاني من الرصوي ولكن الاعتماد في المسألة عند اختلاف عن الكلبي لأنه أصسط من الكل وأقن من الجميع باتفاق علمائنا فعليه العمل سيما مع مطابقة كلامه بالنسبة إلى الرائد من مثقال مع الأصل (وأما كون أقل الجنوط) هو الدرهم سواء كان المراد أنه حد الواجب كما هو ظاهر

ما تقدم عن المعيد في الأعلام بل صريحه أو أنه قل المستحب كما تقدم عن المعتبر بل نفى العلم بالخلاف فيه للأصحاب فلم نجد له في الأحبار مدركاً أصلاً .

(وأما دعوى) أن المراد بالمنقل أو المناقب في الأحبار ماها هو بمرهم أو الدرهم كما عن المنهني ولسرثر هي صعيه لأشهد عيها (ومن هنا حكى) عن بن صديس مطايعه لسرثر بالمستند في هذه الدعوى (قال في الجواهر) وهو في محله (انتهى) وهو كذلك (كما أن دعوى) أن قل الحوط هو مثقل وثالث كما تقدم عن جمعهم فهم يجد له نصاً في الأحبار مدركاً سواء كان مراده أن ذلك حد الوجب و قل المستحب .

(بني مران)

(جدهم) أن الجوهر بعد حذر مذهب لمشهور من كون الواجب في الحوط هو المسمى من دون أن يكون له مدر قد استدل لذلك بأسور (الأول) الأصل وفيه به مقطوع بما تقدم من الدليل (الثاني) إطلاق كثير من أدلة التحيط (وفي) أن الإطلاق أيضاً مفيد بما تقدم من دليل اد لا قصور في سنده أعنى حديث لكليبي بعد عمل لقائس بالمنقل به ولا في دلالة بعد تصريحه بعدم جراه الأقل من المنقل (ثالث) اختلاف الأحبار في تقدير قلة وكثرة فاختلاف الأصحاب به من هذه الجهة فنتيجته حيث حملها على الاستصحاب (وفي) أنه لا مجال لحمل جميع الأحبار على الاستصحاب مع تصريح بعضهم بعدم آخره لأن من المثقل بهم بقية المقادير لأنهم يحملها على الاستصحاب بالمنقل و جب وأربعة مثاقيل مسحب وثلاثة عشر درهما وثالث أفضل وأحب والله العالم .

(ثانيهما) أن الحد ثقب بعدما نقل روایت المسألة (قال) أن طاهر هذه الروايات أن هذه التفديرات فله وكثرة ووسطاً على جهة الوجوب وأنه لا يضر إلى لمرنة لوسطى إلا مع تعدد الغلبا ولا إلى الأقل إلا مع تعدد الوسط .

(قول) ليس في شيء من روايات المسألة ما طاهره وجوب لمرتب ثلاث فان حديث لكليبي عن ابن أبي بجران قد صرح بأن قل م يجرى من الكفور بلمب مثقل وطاهره أنه في حال الاختيار وحسنة لكاهني والحسين قد صرح بأن القصد أي الحد لوسط أربعة مثاقيل وطاهره أيضاً أن ذلك في حال لاختيار ومقتضى لجمع بينهما وبين روایت برون حريثل بوقية من الكفور أن الفصل بالحوط ثلاثة عشر درهماً وثالث (ولس) من هذا مع الجواهر دلالة لاحد على مذكره الحد ثقب بل ادعى به قد حكى الأصحاب عن بعضهم على المسموح وحكى نفى الخلاف فيه من آخر (بعم) أن طاهر الرضوي هو وجوب المراتب الثلاث كطاهر ما تقدم من الصدوق رحمه الله ولكن الاحد بظاهر الرضوي في قال الروايات المتقدمة كلها في غاية الأشكال سيم مع عدم العامل به حتى الصدوق في المقام لتصريحه في الحد الوسط بأربعة مثاقيل والرضوي قد صرح بأربعة دراهم فلا تغفل .

أربعة مثاقيل^(١) وأحب منه وأفضل ثلاثة عشر درهماً وثلاث^(٢) والدرهم كما تقدم في تعيين الكبر بحسب الوزن هو نصف مثقال شرعي وخمسه فكل عشرة دراهم سعة مثاقيل شرعية والمثقال الشرعي كما تقدم أيضاً هناك ثمانية عشر حمصاً ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي.

مسألة ٦ - الاظهر ان كافور العسل داخل في المقدرات الثلاث المتقدمة في المسألة السابقة للتحييط^(٣) بمثقال واحد يكفى لماء غسل الميت ولتحييط مساحده جميعاً وإذا

(١) قال في الجواهر حكيت الموى يكون المقصد من كافور أربعة مثاقيل عن كتب الصدوق وسير كتب الشيخ والوسيلة والاصحح والجامع من هو المستند جامع الخلاف (انتهى) (افول) والمستند هو ما تقدم من حصة الكهني ولحسن المحابر (وفي الرصوي) وان كان لتصبح أربعة دراهم ولكنه مما لا يقوم الحجة ولا اعتماد في المسألة عليه لا على الرصوي كما ان ما تقدم عن المعتر بالنسبة التي استحباب أربعة دراهم من معنى العلم بالخلاف منه للاصحاب مما لا يقوم بصريح الخلاف بالاجماع على استحباب أربعة مثاقيل دون أربعة دراهم

(٢) والمستند هو ما تقدم من الروايات السب الوارده في برول حريث بن عيسى التي صلى الله عليه وآله وسلم بأوقية من كافور سج وامل من هذا لم يثبت الخلاف فيه عن أحد سوى ما عن ابن ابراهيم من تحديده ثلاثة عشر درهماً ونصف وهو قول مطروح سيما مع ما حكى عن الخلاف والمعتبر من الاجماع على ثلاثة عشر درهماً وثلاث

(٣) المشهور بين الاصحاب كما صرح في احدتي هو خروج كافور العسل عن المقدرات الثلاثة للتحييط وان حكى عن التحرير وطاهر لذكره وبهاية الاحكام التردد في المسألة بل عن بعض متأخري المتأخرين الميل الى دخول كافور العسل في التحييط وفي الحدائق ان اليه دل في الواقع .

(ولكن الذي يظهر من الاخبار المتقدمة) في المسألة السابقة هو خلاف لمشهور فيكون كافور العسل داخل في التحييط من مقتضى اطلاق قوله عليه السلام اقل ما يحري من الكافور لمب مثقال او الفصد من كافور أربعة مثاقيل هو دلت على الروايات الست الواردة في برول حريث بن عيسى التي صلى الله عليه وآله وسلم بأوقية من كافور الحصة وهي اربعون درهماً وبه جعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة اثلاث ثلثاً له وثناً لعبي عليه السلام وثناً لفاطمه عليها السلام هي كالتصريح في دخول كافور العسل في التحييط من المقطوع بكل ثبوت من الاوقية وهو ثلاثة عشر درهماً وثلاث كان لمجموع العسل والتحييط في هؤلاء الثلاثة ولم يكن كافور عسلهم من غير الكافور الذي برول به حريث وهذا واضح .

(نعم الرصوي) المتقدم في المسألة السابقة (وإذا فرغت من كمه حظه بوزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث من الكافور) هو ظاهر في خروج كافور العسل عن المقدار للتحييط ولكنه في قبال ما تقدم من الروايات الست مما لا يؤخذ به .

جعل أربعة مثاقيل للمجموع فقد عمل بالمستحب وإذا جعل للمجموع ثلاثة عشر درهماً وثلاث فقد عمل بالاحب الافضل .

مسألة ٧ يستحب في كافور تحييط الميت ان يكون مسحوقاً كما في الحديث^(١) كما انه يستحب خيط شيء من التربة الحسينية بحوط الميت^(٢).

مسألة ٨ المحرم اذا مات لا يقرب اليه كافور ولا طيب آخر لا في غسله ولا في حوطه بانفاق علمائنا^(٣) في غسل اول مرة بماء السدر ثم يغسل بماء القراح مرتين يكون

(١) وهو رسالة بوس لمرويه في الوسائل في الباب ٤٤ من الكف من المشتملة على قوله عليه السلام ثم اعمد لي كافور مسحوق قصده على جهة موضع سجوده السج ولولا تسالم الاصحاب على استحباب ذلك لوجب الاحد بظاهر المرسلة من وجوب السج دون استحبابه (ثم ان في الشرائع) وعن المقعة و لواءه و لمتتهى وغيرها مشحوب سحق الكافور بيده (س عن المسوط) كرهة سحقه بحجر ونحوه ولم يعلم من الاخبار مستند لذلك (ومن هذا حكى) عن المعصية لم تحقق مستند معنى السحق بيده (والله العليم) .

(٢) وقد صرح بذلك صاحب الحقائق رحمه الله (والمستند) هو مكانة الحبيري الى لقيه المرويه عن طريق الشيخ في الوسائل في الباب ١٢ من تكفين المشتملة على قوله عليه السلام بعد ما سئل عن وضع طين القبر مع الميت في قبره يوضع مع الميت في قبره ويحط بحوط الله الله تعالى (قال صاحب الوسائل) ورواه لطرسي في الاحتجاج (وقال صاحب الحقائق) والمراد بالطين (يعنى طين القبر) هو طين قبر الحسين عليه السلام كما يأتي بانه اشاء الله تعالى في باب الدفن (ينهى) .

(٣) فان الشيخ في اختلاف قد ادعى اجماع الفرق على عدم تقرب الكافور اليه (وعن العمية) والمتتهى الاحماع على عدم الفرق بين الكافور وطيب آخر (كما ن عن جامع المقاصد) الاحماع على عدم الفرق بين الغسل والحوط (ويبدل على المطلوب) مضافاً الى هذا كله روايات كثيرة قدروها لوسائل في الباب ١٣ من غسل الميت (في صحيحة عبد الرحمن) ان عبد الرحمن بن الحسن عليه السلام مات بالابواء وهو محرم (لى ن قال) و وضع به كما يصنع بالميت و عطى وجهه ولم يمسح طيباً قال ودلت كان في كتاب عنى عليه السلام .

(وفي صحيحة عبد الله بن سنان) مثل ذلك باختلاف يسير (وفي موثقة بن مريم) فمسحوه وكفنوه ولم يحيطوه وحمروا وجهه ورأسه ودهنوه (وفي موثقة اخرى له) مثل ذلك باختلاف يسير (وفي موثقة سماعة) قال سألته عن المحرم يموت فقال يغسل ويكفن بالثياب كلها و يعطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمس الطيب (وفي صحيحة محمد بن مسلم) مثله باختلاف يسير (وفي حراي حمرة) يغسل ويكفن ويعطى وجهه ولا يحيط ولا يمس شيئاً من الطيب (وفي حراي اسحاق بن عمار) قال سألته عن المرأة المحرمة تموت

احدهما ندلاً عن ماء الكافور^١ ثم يكفن ويصلى عليه ويدفن بغير حوط . نعم المحرم اذا مات فلا قوى جواز تعطية رأسه ان كان رجلاً وتعطية وجهه ان كان امرأة^٢

مسألة ٩- لاختلاف بين علماء في استحباب تطيب الميت بالذبرة^٣ وهي نوع

وهي طمست قل لائمس لطيب وان كن معها سود خلال (وطاهر هذه الاحبار) بل كاد صريحها ان المحرم اذا مات لا يمس الطيب عسلاً وحوطاً من غير احتصاص بالحوط فقط فما عن شيخنا الانصاري من انه لولا الاجماع على عدم حور تعسيلة ماء الكافور لامكن الحدشة فيه تسعيف في غير محله .

(١) فان مقتضى قوله عليه السلام ويصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمس الطيب هو ذلك (ومن هنا قال في الحواهر) فيعمل حسنة ثلاث عسلات وان كانت الذمة لا كافور فيها (قل) ومنه يستفاد قوة ما تقدم سابقاً من عدم سقوط العسل بتعذر الحليطين (انتهى) وهو كذلك .

(٢) هذا هو المشهور كما صرح به المحلف ولحدائق بل في الخلاف فداعى الاجماع على ان المحرم اذا مات فعل به جميع ما يعمل بالحلال الا انه لا يقرب شيئاً من الكافور ويعطي رأسه (انتهى) (ولكن مع ذلك) حكى عن السيد في شرح الرسالة وعن لخمى وان اى عقيل اسه لا يعطى رأسه وعن الاحير انه قال (ووجهه) يعنى اذا كان المحرم امرأة (ولا قوى) كما ذكرنا في المتن ما عيبه المشهور من جواز تعطية رأسه ووجهه لما عرفه في الاحبار المتقدمة من انصرح بتحجير وجهه ورأسه وانه يصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمس الطيب .

(ثم انه حكى) عن السيد الاحتجاج بما ذهب اليه من عدم جواز تعطية رأسه اذا مات بما روي عن ابن عباس ان محمداً وقصت به دفته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعسلوه ماء وسدر وكفوه ولا تمسوه طيباً ولا تحمروا رأسه فانه يحترق يوم القيامة ملياً (وفيه) ان الرواية ليست من طريق بل قيل انها في صحيح البخاري ومسلم والذي جاء بها أولى فلا تعارض روياً بالنسبة المصرحة بتحجير وجهه ورأسه بل صدها لاقتصار على عمل واحد وهو العسل بالسدر فقط وهذه مقصدة حري بها لظهور احبار في الاعمال الثلاثة لقوله عليه السلام يصنع به كما يصنع بالمحل غير انه لا يمس الطيب

(وحكى عن ابن سبي عقيل) انه احتج بما ذهب اليه من عدم جواز تعطية رأس المحرم ووجهه اذا مات بان تعطية الرأس والوجه مع تحريم الطيب من الاجتماع والذى ثابت فالاول متفق (وفيه) ان ذلك احتياط في قبال النص بل النصوص فلا عبرة به .

(هذا وقد يستدل ايضاً) على حرمة تعطية رأس المحرم ووجهه اذا مات بمرسلة الصدوق المروية في الساب المتقدم من لو سائل قال قتال الصادق عليه السلام من مات محرماً بعثه الله ملياً (وفيه) اسه لادله لها على المدعى بوجه ولو سلم فظهورها مما لا يقاوم النصوص المتقدمة التي صرححت بجواز التعطية تصريحاً .

(٣) بل عن التذكرة الاجماع على استحبابه (وبدل عليه) مضافاً الى ذلك (صحيحة ابن مسكان)

من الطيب^(١) وأما تطيبه بغير الكافور والذريرة كالمسك والعبر ونحوهما فهل هو مستحب أو مكروه أو حرام الأقوى حرمة^(٢).

لمرويه في الوسائل في الباب ٢ من عمل البيت المشتمة على قوله عليه السلام ثم اعلمه على نرد ذلك عنه أخرى ماء وكافور وذريره الخ (وفي مؤلفه عمار بن موسى) لمرويه في باب ١٤ من التكمين وتحمل على معدته شيئاً من لقط وذريره (التي ن قول) وأنى على وجهه ذريره الخ ولولا الإجماع على استحباب ذلك لكان مقتضى لقاعده هو الوجوب لظهور الخبرين فيه لا على الاستحباب

(١) كما تقدم ذلك في المسألة ١٣ من كفة عمل البيت سيأتي تفصيل معنى لذريره في استصحاب تطيب الكفن بها بنحو أبسط فانتظر .

(٢) وتفصيل المسألة ان صدر الصدوق استحباب ذلك (وفي محكي الفقه) بعد حديث تكفين نبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى انه حبط استدلال من سوي الكافور وروى في حذر آخر قل سئل أبو الحسن الثالث عليه السلام هل يفرق الميت مسك وذريره من نعم (سهي) (والمشهور) كما في المختلف والحديث كراهه ذلك (بل في خلاف) وعن الأصحاب والمعبر الإجماع على كراهته (وفي الشرائع) وعن قواعد ودروس و لغيره وبهذه الأحكام و لئلا يطعن المصنف والذكرى عدم حوزة (بل عن الغيبة) الإجماع على عدم جوازه .

(قول) ومثلاً اختلاف الأصحاب رضوان الله عليهم بخلاف الأحبار على طائفتين فتأمله فترخص فيه وصدقة تنهى عنه .

(وما الطائفة المرحضة) فهي المرسلتان المتقدمتان عن الفقه آتياً وقد رواهما الوسائل في الباب ٦ من التكمين (ورواه معبره) مؤذن عن عمدة المروية في الوسائل في الباب ٢ من عمل البيت عن أبي عبد الله عليه السلام قال عمل نبي من أبي طالب عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسر و ثابته ثلاثة مثاقيل من كافور ومثاقيل من مسك الخ (ورواية عبد بن ابراهيم) عن أبيه لمرويه في الوسائل في الباب ٦ من التكمين عن أبي عبد الله عليه السلام انه كان يجرم الميت بالعود فيه لمسك الخ (وفي رضوي) المروي في المصدر في الباب ٥ من التكمين قل عليه السلام وروى طلاق المسك فوق الكفن وعني الحارة لان في ذلك تكربة الملائكة فما من مؤمن يقص روحه الا تحضر عنده الملائكة (بناء) على ان المراد من الحارة هو الميت (وفي رضوي) آخر في الباب ١٢ قل عليه السلام وروى ان الكافور يجعن في فيه وفي مسامحه وبصره ورأسه ولحيته وكذلك المسك وعلى صدره ورجله

(وما الطائفة الناهية) فهي حملة أخرى من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٦ من التكمين (وفي رويه الكافي) مسنداً عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال مير المؤمن عليه السلام (وساق الحديث) ان قال ولا تمسحوا موتاكم بلطيب الا بالكافور فان الميت مسرلة المحرم .

(وفي رواية أخرى) للكافي مسنداً عن يعقوب بن يزيد عن عده من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام

فصل في كفن الميت

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ يجب كفن الميت باتفاق المسلمين بل بالضرورة من الدين كما تقدم في المسألة ١ من وبي الميت والكفن المشروط للميت هو ثلاثة أقطار^(١) من غير فرق في ذلك

قد لا يحسن للميت الماء لانه لا يحل له سار ولا يحط بمسك (وفي رواية قرب الاسناد) عن الحميري قال ربيت حميرا بن محمد بعض نكته المسك عن الكفن ويقول ليس هذا من الحنوط في شيء (سأ) على ن الكفن اذا لم يحضر بطيخة بالمسك فالميت بطريق أولى (وفي الرضوي) لم يروى في لمسك في الباب ٥ من تنكبين ون عيه اسلام وروى انه لا تقرب المسك من لطيف شيئا ولا لحوز الا الكافور فان سبيله سبيل المحرم .

(ثم بحث اد عرفت التنقيص) من الاخبار وعرف تعارضهما بحسب المدلول ولطائفة الاولى محمولة على ابقية كفن عن غير واحد (ويشهد به) مصافاً الى ما في الحدائق من ان استحباب الطيب للميت مشهور عند العامة (م رواء الوسائل) في الباب ٦ من تنكبين عن داود بن سرحان قال مات ابو عبيدة الجداء وان بالمدينة فأرسل ابو عبد الله عليه السلام بديار فقال اشتر بهد حنوطاً واعلم ان الحنوط هو الكافور ولكن اصنع كما يصنع الناس قال فما مضيت فتعني بديار وقال اشتر بهذا كافوراً (وفي رواية اخرى) لان سرحان في الباب المذكور قال قال ابو عبد الله عليه السلام لي في كفن ابي عبيدة جداء اما الحنوط الكافور ولكن اذهب وصنع كما يصنع الناس (ثم ان لطائفة الاولى) اد كانت صادرة تقيّة فالطائفة الثانية صادرة قهراً لسان الواقع وظاهرها الحرمة سيما قوته عليه السلام ون لميت بمسك المحرم فيجب الاحد بظاهره فلا شبهة (بعم في الرضوي) لم يروى في لمسك في الباب ٥ من الكفن هكذا (ابن كره) ن يتحرم معنى الميت) ولكنه قصر عن معارضة الطائفة الثانية سداً ودلالة اما سداً فواضح واما دلالة ون استعمال مسادة (كره) في الحرمة شايع في لسان الاخبار كما لا يخفى .

(١) هذا هو المشهور كما صرح به غير واحد بل عن المعتمد انه مذهب فقهاء اجمع حلاسار وانه اقتصر على ثوب واحد (قال في لجوهر) وهو ضعيف للاجماع المقول مستتباً او متواتراً كالمسألة على خلافه (انتهى) وهو جيد سيما بالنسبة الى المسألة فابها بالنسبة الى ثلث الاقطار ان لم تكن متواترة وهي مستتبها جداً كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢ من التنكبين (هي مؤنثة سماعة) قال سأله عما يكفن به الميت قال ثلاثة اثواب الح (وفي حصة المجلس) عن ابي عبد الله عليه السلام قال كتب ابي في وصيته ان اكفه في ثلاثة اثواب الح (وفي حرة عبد الله بن سنان) الميت يكفن في ثلاثة سوى العمامة والمخرقة يشدها

بين الرجل والمرأة^(١) ولا يعترف في تكفين الميت ولا في تحنيطه النية^(٢) وإن اعتبرت في غسله كسائر العبادات طرأ على ما تقدم تفصيل الكلام فيها في المسألة/٢ من كيفية غسل الميت .

وركه الح (وفي جملة من الأحبار) كمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أبواب الح (وفي صحيحه محمد بن مسلم) يكمن الرجل في ثلاثة ثواب و للمرأة إذا كانت عظيمة في حمسة درع ومسطق وحمار ولعائنين (وفي مرسلة يونس) الكمن فربصة للرجال ثلاثة ثواب والعمامة والحرقة سنة وأما النساء فلهن خمسة أبواب إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة .

(هذا وقد يستدل بمذهب سائر) لدى . فصر على ثوب واحد في كمن الميت (بصحيفة زراره) لمرويه في الوسائل في الباب/٢ من التكفين قال قلت لأبي جعفر عليه السلام لعمة للميت من كمن هي قال لا إنما الكمن المعروف ثلاثة أبواب أو ثوب تام لأقل منه يرى فيه حسده فمارد فهو سنة إلى أن يبلغ حمسة فمارد فسدغ الح (وفيه) أن التمسك بالصحيفة للاقتصار على ثوب واحد في عاه لا شكال فإن لنقول عن أكثر نسخ التهذيب حذف لمطة (أو ثوب) أي بمسا الكمن المعروف ثلاثة أبواب تام وعن بعض نسخ التهذيب وعن الكافي بالواو بدل (أو) أي بما الكمن المعروف ثلاثة أبواب وثوب تام فيكون أقصد الكمن المعروف على هذا أربعة ولم يقل بها أحد كما صرح به لحدائق (وعن الذكرى) حمل لصحيفة عن النقية ويؤيده ما في جواهر الخلاف عن الشافعي وباقي الفقهاء من أن لو اجب ما يرى عورته وأنه قال الشافعي المستحب ثلاثة و لماح حمسة والمكروه ما راد على الحمسة (انتهى) وقد قيل في بوجه للصحيفة أشياء أخرى أيضاً مما لا يليق بالذكر (حتى أنه قال صاحب لحدائق) فالأظهر عندي هو طرح هذه الرواية من البين لما هي عليه من الاحتمالات وبذلك تصير من المتشابهات التي يجب لوقوف فيها (انتهى) وهو جيد

(١) وقد يسمى الربيب عنه صاحب الحدائق في دليل صحيفة محمد بن مسلم المتقدمه (وقد في الجواهر) في دين الصحيفة أيضاً ولا فرق بينها وبين الرجل في ذلك إجماعاً والرائد لها أنه هو لعمارة والساعة الثابتة (قول) وبدل على عدم الفرق مضافاً إلى الإجماع وموافقة سماعاً لمصرحه بالتشيت مع ورودها في مقام البين من غير تفصيل فيها بين الرجل والمرأة (ما رواه الوسائل) في الباب/٢ من كمن عن كنيبي سنده عن سهل عن بعض أصحابنا رفعه قال سألته كيف يكفن المرأة فقال كما يكفن الرجل غير أنها تشد على يديها حرقه تضم لئلا يسي إلى الصدر وتشد على ظهرها ويوضع لها العطن أكثر مما يوضع للرجال ويحشى الفل والدبر بالطن والحوض ثم يشد عليهما الحرقة شداً شديداً (ومن جميع ذلك كله) يظهر لك أنه لابد من التصرف والتأويل في صحيحه محمد بن مسلم ومرسلة يونس المتقدمتين لمصريحين بأن النساء خمسة أبواب وهكذا في رواية عبد الرحمن البصري في الباب المذكور المصرحة أيضاً بأن النساء خمسة أبواب أحدها الحمار فحمل الجميع على الاستحباب بالنسبة إلى ما راد على الثلاثة والله العالم .

(٢) لأن كلام التكفين والتحنيط توصلي والتوصل ما لا يعترف فيه قصد لفظة وإن توقف فيه الأجر

مسألة ٢- الأقوى ان الاقطاع الثلاثة المبروزة في كفن الميت^(١) هي المشرر والقميمص والازار^(٢)، اما المشرر فهو ثوب يشد على العورتين عند دخول الحمام وشبهه^(٣) واما القميمص فهو ثوب معروف يلبس وله كمان وان كره جعل الكمين للكفن كما سيأتي في محله^(٤) واما الازار فالمراد منه هاهنا عند الفقهاء هو الثوب التام الشامل لجميع البدن من انقر الى القدم^(٥).

والثواب على يعرف به (نعم) يعتد في بعض البوصلات فصد عوان الفعل كأداء الدين وبحوه مما يتوقف ماهية عليه بحيث ان لم يقصد به الأداء مثلاً فلا يكون أداءاً والمقدم ليس من هذا القبيل قطعاً (وليس من هنا) قل في الجواهر بمعنى لقطع بعدم اعسار لمة في الكمين والتحصن وبحوهما من احكام لميت كحملة ودفعه (قل) ولعله منطهور لا جماع من لا صاحب على ذلك لأن المصنوع من الادلة برور هذه الامور الى الخارج من غير اعتبار بها، (الى ان قال) ومن لعجب ما وقع من الروض حيث قل بعد ذكره احكام الكمين والحيوط والبيعة معتبرة فهما لانهما فعلا وحيث لكن او حل لم يطل الفعل (ينهي) (اقول) نعم ما أدته الروض عجيب كما ذكره الجواهر فان الكمين والحيوط ان كان توصيفاً فما معنى اعتد لية فيهما وان كانا بعدد فما معنى انه لو حل عليه لم يطل الفعل وهذا واضح

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به المحقق والحدائق والجواهر (بل حكى) عن اختلاف والعبه وغيرهما الاجماع عليه ولكن مع ذلك مسأني عن جمع من اصحابنا ان لواجب هو قميمص وثوبين شاملان لجميع الجسد كنه فاشترط .

(٢) ومنه قوله عليه السلام لا يدخلن حدكم الحمام الا مشرر او ايك ودحول الحمام بغير مشرر او لم ير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناطر والمطهر لم يطهر اليه في الحمام بلا مشرر الى غير ذلك من الاحاديث المنسوبة في المسألة ١ / من واحداً المحلي نعم عن الصحاح ان المشرر لارار يتحف به وطاهره المشرر ثوب ثم يشمل جميع البدن لمكان قوله يتحف به أي تغطي به (قل في المجمع) بعد نقل ذلك عن الصحاح ما لفظه وفي كتب الفقه يذكرون مشرر مقابلاً لارار ويريدون به غيره وحشد لا بعد في الاشتراك ويعرف المراد بالقرينة (انتهى) .

(٣) ومحلّه هو مكروهات الكفن فتعرف هناك كراهة جعل الكمين للكفن المندثرة نعم فقميص الملبوس قبلاً اذا اتخذ كماً فلا يكره ابقاء كميّه سوى انه ينزع عنه ازراره .

(٤) ونفصيل الكلام ان اللفظ الارامعيين (احدهما) المشرر أي الذي يشد على العورتين عند دخول الحمام وشبهه وهو شهرهما وعرفهما (ومن هنا قل في المجمع) لارار بالكسر معروف (الى ان قال) ومعتقد الارار من الحقوب (انتهى) (وفي القاموس) الاررة يضم الهمزة معتد الارار (وعن الصحاح و لغريبين) وغيرهما ان الارار المشرر (وعن الكفر) ان الارار (للك كوچك) وقد كثر في الاحاديث اطلاق لفظ الارار واردة المشرر

(في رواية عمرو بن خالد) لمروية في الوسائل في باب ٢٠ / من غسل الميت تورده الى الركنين (وفي المجمع) ذكر حديثاً فيه اربعة المؤمن الى نصف لسان (وفي حديث آخر) قد ذكره كان سبب يصلين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكى يؤمر ان لا يرفع رؤسهن من الرجاان يصيب الارر (قال) بتقديم الراء المجمع على اراء المهتدة جمع ارار وهو ما يترر به ويشد في الوسط (وفي حديث ثالث) قد ذكره ثم أمر النساء ان لا يرفعن رؤسهن من الركوع والسجود حتى ترفع الرجال رؤسهن وذلك بهم كانوا من صغر أرهم ان ركعوا وسجدوا بدت عوراتهم من حجبهم الخ (وفي الوسائل) في آداب الحمام احبار كثيرة في اطلاق الارار على المثرر (في رواية حبان بن سدير) ما يمعكم من الارار من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عورده المؤمن حتى المؤمن حرام (وفي رواية حماد بن عيسى) عن لصادق عليه السلام قال قيل له ان سعيد بن عبد الملك يدخل مع جوارحه الحمام قال وما بأس ان كان عليه وعنه الارر لا يكومون عره كالحر سطر بعضهم الى سواة بعض الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى

(ومن هنا قال في الحواهر) ويرشد اليه كثرة اصطلاحه مردأ به المثرر على وجه يقطع او يعض مكوه حقيقة فيه كما لا يحصى على من لاحظ ماورد في ستر العورة عند دخول الحمام وفي أبواب المحرم وغيرهما (انتهى) (وقال في مصباح الفقيه) وماورد في باب الاحرام وفي احكام لخاصات وآداب الحمام الى غير ذلك من مواقع استعماله (انتهى).

(ثانيهما) الثوب النام الشامل لجميع البدن ومراد الفقهاء من لفظ الارار هاهنا هو هذا المعنى بلا شبهة وذلك بقرنه جعلهم الارار في فبال المثرر (وقد سمعت من المجمع) ان في كتب الفقه يذكرون المثرر مقابلا للارار يعني الارار بهذا المعنى لئلا ي (وقال في الحواهر) بعد نقل المعنى الاول للارار ولا ينافيه مقابله للمثرر في كتب الفقه (قال) وكذا ما يحكى عن كلام بعض اهل اللغة به ثوب شامل لجميع البدن (انتهى) ودلحمته ان للارار معنس (احدهما) المثرر (وثانيهما) الثوب النام الشامل لجميع البدن وقد حكاه المجمع عن بعض اهل اللغة وفي لقاموس والمجد الارر كل ما سرك وذكر ايضاً به للملحمة اى ما ينعطى به وذكر القاموس ان التارير لمعطلة وذكر لمجد ان أرره عطاه (سهي) وفي قصة خروج فاطمة سلام الله عليها الى المسجد بعد وده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورتد الاصحاب الفهري (لست رره) والمراد منه هو الثوب النام الشامل لجميع البدن من القرن الى القدام .

(ثم ان المشهور كما ذكرنا في صدر المسألة) وقوياه في المنى صريحاً ان الانطع لثلاثة لمعروضة في كهن لميت هي المثرر والقميص والارار بل ذكرنا انه حكى عن الخلاف واليه وعبرهما الاجماع عليه (مقول) هاهنا اما المثرر فيدل على وجوه مضافاً الى اجماع الخلاف واليه وعبرهما والى ما عن المسهي من ان المثرر واجب عند علمائنا وما في مصباح الفقيه من ان المعهود لدى المتشعة حلقاً عن سلف بدأ بيد هو ذلك (حملة من الروايات المروية) في الوسائل في ابواب التكفين .

(في صحيحته معاونه بن عمار) المروية في الباب ٥/ عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللذان أحرم فيهما لباس عمرى وأظفر وفيهما كفن (ونظيرها رواية يونس بن يعقوب) في الباب المذكور عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال سمعته يقول أبي كفت أبي في ثوبين شطريين كان يحرم فيهما وفي قميص من قميصه لح وتغريب الاستدلال بهما وصح بعد وصوح أن ثوبى الأحرام هو مئزر يترده ورداء يرتدى به وقد كفن لسي صلى الله عليه وآله وسلم والصادق عليه السلام في ثوبى أحرامهما ثبت أن أحد أقطاع كفتهما كان هو المئزر (ودعوى) أن مئزر الأحرام لعله كان واسع فجعل رأياً لهما أي ستر به جميع بدنهما مما لا يصحى إليها لبعدها جداً (وفي موثقة عمار) المروية في الباب ١٤/ ثم تبدأ بسط اللقاة طويلاً ثم تدر عليها من الدرورة ثم الأرض طويلاً حتى يعطى الصدر والرجلين ثم الحرفة عرسه قدر شر ونصف ثم قميص لح من المراد من الأرض مذهب بقرينة حتى يعطى الصدر والرجلين هو المئزر ولو كان المراد منه هو الثوب لزم الشامل لجميع البدن لقال عليه السلام حتى يغطي الرأس والرجلين .

(وفي صحيحته عبد الله بن مسان) المروية في الباب ٢/ فأخذ حرفة فضدها على مقدمته ورجليه ففت فالأرض قال لا أبها لا تعد شيئاً أما تصنع لقصم ما هناك مثلاً يحرج منه شيء من المراد من الأرضها بقرينة توهم الروى أن الحرفة التي تشد على مقدمته مما تعسى عنه حتى قال والأرض الحج هو المئزر فهو كان المراد منه هو الثوب التام الشامل لجميع البدن لم يكن وجه لتوهم اعفاء الحرفة عنه وهذا واضح (وفي خبر معاوية بن وهب) في الباب المتقدم يكفن الميت في خمسة ثوب قميص لأبزر عليه وأرض وحرفة يعصمها وسطه ويرد يلف فيه الحج فإن المراد من الأرضهاها هو المئزر لا الثوب التام الشامل لجميع البدن ولا لم يخص لتعبير يلف بالرد فقط بل كان كل من لأرض والرد مما يلف فيه .

(وقد يستدل بصحيفة محمد بن مسلم) أيضاً للمروية في الباب ٢/ عن أبي جعفر عليه السلام قال يكفن الرجل في ثلاثة ثوب والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة درع ومطلق وحمار ولعاقبين (تغريب) أن المراد من الدرع هو القميص ومن المطلق هو المئزر كما عن الشهيد واليهائي وغيرهما وهم مع اللقاة الأولى مما يشترك فيه الرجل والمرأة أجمعاً والحمار واللقاة الثانية من الرائد الذي تحتص به المرأة استحباباً (وبالرصوى) مروى في المستدرک في الباب ٢/ من التكفين قال عليه السلام يكفن بثلاثة أثواب لقائه وقميص وأرض الحج بدعوى أن المراد من الأرضهاها المئزر أيضاً لا الثوب التام الشامل لجميع الجسد والا لقال عليه السلام قافتان وقميص .

(ثم أن من جميع ما ذكر إلى هنا بطريق الك) ضعف القول باعتبار القميص وثنوبين الشاملين لجميع الجسد بحيث لا يكفى المئزر عن أحد الثوبين الشاملين (قال في المذاكر) وأما المئزر فقد ذكر الشيخان واتدعها وحده أحد الأثواب الثلاثة المعروضة ولم أقف في الروايات على ما يعطى ذلك بل المستفاد

منها اعتبار القميص و ثوبين الشاملين للجسد أو الأثواب الثلاثة (قال) ومطمونها فتى ابن الحبيد في كتابه فقال لا بأس أن يكون ثوبان ثوبان يزوج فيها إدراجاً أو ثوبين و قميصاً (قال) وقريب منه عبارة الصدوق في من لا يحدده لثوبه قال والكنى المبروض ثلاثة قميص و رار و لفافه (انتهى) (وقال في الحديث) بعد نقل كلام المدرك وعنى حدد للمعدة تنع من تأخر عنه من محققى مآجرى المتأخرين وقال قبله بسبب انه صرح حملة من متأجرى المآجرى أن الكفن بما هو عند نسي الثوبين و قميص أو ثلاثة أثواب وان ما ذهب إليه لأصحاب من المشر الذي يربط من السرده أو الصدر الى الركبة أو الى القدم لا مستند له في الاحبار (انتهى) (ووجه ضعف هذا القول) بعد الإجماع ، مسدده هو ما عرفه من لأخبار التي كانت تكون صريحة في المشر لما فيه من الفرق في الوضوء وليس في قبائلها ، إلا حملة مور غير صالحة لمدرسة تلك الاخبار :

(منها) الاطلاقات الدالة على الكفن ثلاثة ثوب أو ثوبين و قميص وقد تقدم بعضها في المسألة السابقة ويأبى بعضها الآخر عند الاستدلال لوجوب القميص (وفيه) ان مقتضى القاعدة كما في الجواهر هو حمل المطلق على لمقيد فأحد الأثواب أو ثوبين المشر (ودعوى) عدم صحة اطلاق الثوب على المشر بطله لوضوح اطلاق ثوبى لأحرام على الرداء و المشر بل وعلى الراوي كما في الحديث (ومنها) حسنة الحلبي لمروية في الوسائل في الباب ٢ / من التكفين المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام وليس تعد العمامة من الكفن اما يعد ما يلف به الجسد (وفيه) ان عنوان ما يلف به الجسد مما لا يحدده بالقميص والثوب التام فقط بل يصدق مع المشر ايضاً ، لئلا يلف به نصف الجسد عداً أو أكثر . (ومنها) صحيفه زرارة المتقدمة في صدر المسألة السابقة المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام اما الكفن لمبروض ثلاثة أثواب تام لح (وفيه) ان من لصحيفة كما تقدم هناك كان مروياً على ثلاثة أنحاء (ثلاثة أثواب أو ثوب تام) (ثلاثة أثواب و ثوب تام) (ثلاثة أثواب تام) والاستدلال بها للمقام مسى على الاحتمال الآخر وهو مصداقاً الى مدرسته بالاحتمالين الأولين والى عدم نقل قول بهذا الاحتمال من أحد انه مما يطمش سطلانه جدال عدم مطابقة الصفة مع لموصوفه اللزم على هذا الاحتمال ان يقل ثلاثة أثواب تامات لاثلاثة أثواب تام .

(ومنها) حسنة حماد بن أعين المروية في الوسائل في الباب ١٤ / من التكفين المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام ثم يكفن بقميص و لفافه ويرد بجمع في الكفن (وفيه) ان مقتضى الجمع بينها وبين جميع ما تقدم مما دل على المشر هو التحجير بين الأمرين أي بين المشر وبين لفافه أي الثوب التام الشامل لجميع الجسد (قال في الجواهر) كما عساه يظهر من المصنف في المعتر (واما) ما في الحديث من ان الواجب تأويل هذه الرواية بما ترجع به الى تلك لأخبار ضعيف (ومثله) ما في الجواهر من احتمال ارادة الفرد الأكمل من المشر أي الذي يعطى الصدر والرحلين (قال) ومثله يصدق عليه اسم لفافه (انتهى) .

(والمجمل) ظاهر المشهور بل صريح الحدائق والحو هو مصحح الفقيه هو وحوث المشرع تعيياً ولا يجري عنه ثوب تام شامل لجميع البدن وهو ضعيف (والذي) يقول به نحن وبخاتره جمعاً من الحسنة وبين جميع ما دل على المشرع هو وحوثه تحبيراً أي بینه وبين ثوب تام (كما ان محذور المدارك) ومن وقفه من المتقدمين والمأخزين هو وحوث ثوب تام تعيياً فلا يكفى عنه المشرع وهو أيضاً ضعيف فيكون الأقوال دأ في المشرع ثلاثة (هذا تمام الكلام) في وحوث المشرع

(واما وحوث القميص) فيدل عليه مصافاً في تقدم من اجزاء الخلاف والعيه وغيرهما عيه (جملة من الروايات) مروية في نوسائن في ابواب منوعة من النكف في الباب ٢/٥٥ و ١٤ (في حرمه، وبه من وجه) عن أبي عبد الله عليه السلام قبل يكفن الميت في حمسه انوب قميص لا يبر عليه وارار وحرقة يعصب بها وسطه ويرد يلف به وعمامة يعتم بها الخ (وفي صحيحة عبد الله بن سنان) ثم الكفن قميص غير مزور ولا مكهوف وعمامة يعصب بها رأسه الخ (وفي حصة نحس) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كتب أبي في وصيته ان اكفه في ثلاثة اثواب احدها رداء له حرة كان يصلي فيه يوم الجمعة ونوب آخر وقميص (وفي حديث اسماعيل بن حمار) قال سألت ابا جعفر عليه السلام ان يبعث لي قميص من قمصه عده لكهسي فبعث الي به الخ (وفي صحيحة محمد بن مسلم) يكفن للرجل في ثلاثة اثواب والمرأة اذا كانت عظيمة في حمسة درع ومطق وحمار ولعافين (سأه) على ان لدرج هو القميص ولسطق كما تقدم قبل هو المشرع وهما مع احدي اللعافين اثواب ثلاثة مشركة بين الرجل والمرأة من سمعت في المسافة السابقة الاجماع على عدم الفرق بينهما في الاقطاع الثلاثة المعروفة فالرائد للمرأة استحباباً هو حمار واحدي اللعافين (وفي رسالة يوسف بن يعقوب) قول أبي الحسن الاول أبي كسب أبي في نوس شطرين كان يحرم فيهما وفي قميص من قدسه (وفي رسالة يوسف) اسط الحرة اسطاً ثم اسط عليها الارار ثم اسط القميص عليه (الي ان قال) ويكون القميص غير مكهوف ولا مزور الخ (وفي وثيقة عمار) فتنسط اللعافة طولاً (الي ان قال) ثم الارار طولاً (الي ان قال) ثم القميص الخ .

(وفي حصة حمران) ثم يكفن بقميص ولعافة ويرد يجمع فيه لكفن (وفي الرصوي) المروي في

لمستدرك في الباب ١ من النكف ويكفن ثلاثة اثواب لعافة وقميص وارار الخ

(ثم ان ظاهر هذه الاحبار) وظاهر لمشهور هو وحوث القميص تعيياً بحيث لا يكفى عنه ثوب تام شامل لجميع البدن بن سبه الحدائق صريحاً الى المشهور (ولكن المستفاد) من خبر محمد بن سهل عن به المروي في نوسائن في الباب ٢ من النكف المشتمل على قوله لا يلى الحسن عليه السلام قلت يدرج في ثلاثة اثواب قل لا بأس به والقميص أحب (ومرسلة الفقيه) في الباب المذكور قال سئل موسى بن جعفر عليهما السلام عن الميت يموت ايكفن في ثلاثة اثواب بعير قميص قال لا بأس بذلك والقميص أحب (ان القميص) مما لا يجب تعيياً بل هو أحب فردي التحبير والفرد الآخر هو اثواب التام الشامل لجميع الجسد وقد

مسألة ٣ الواجب من المثرر ان يكون بمقدار يصدق عليه عرفاً انه مثرر^(١) والمستحب منه ان يعطى المصدر والرحلين^(٢) والواجب من القميص أن يصل الى نصف الساق^(٣)

سمعت دلا من ابن الحبيب انه لا بأس ان يكون الكفن ثلاثة أثواب بدرج فيها ادراجاً و ثوبين وفميضاً وسمعت أيضاً من المدرك ان المستفاد من الاحار اعتبار القميص و ثوبين الشاملين للحسد و لاثواب الثلاثة كما انك سمعت من الحدائق انه قد تنوع المدرك في مقالاته هذه من تأخر عنه من محقق متأخرى المتأخرين وانه قد صرح جملة من متأخرى المتأخرين ان الكفن بما هو هذا يسمى ثوبين و قميص او ثلاثة أثواب (ويريدك هاهنا) ان التحبير من القميص وثوب تام هو محذر الحدائق ايضاً بنفسه (قال) ومن ادله المحقق في المعشر وجملة من متأخرى المتأخرين بل بسند الجواهر الى المعشر صريحاً والى بعض من تأخر عنه (قال) كالشهيد الثاني في روحه انتهى (هذا) تمام الكلام في وجوب لمثرر و قميص وقد عرفت ان المحار هو وجوبهما تحبيراً هي كل من لمثرر و القميص يتخير به وبين ثوب تم شامل لجميع البدن .

(وما وجوب الارز) بمعنى ثوب لدم الشامل لجميع البدن فيدل عليه مصفاً لى ما تقدم من جماع الخلاف والمبني وغيرهما عليه بن وما فاده لجواهر هذا من قول بلا خلاف أجده (لاحبار المستقيمة) المتقدمة آتياً فكان في خبر معاوية بن وهب (ويرد بلغ فيه) وكان في حصة الحلبي (جده رداء له حرة) وكان في صحيحة محمد بن مسلم (ولفائفين) وكان في رسالة يونس (اسط الحرة بسطاً) وكان في موثقة عمار (فتسقط اللفافة طولاً) وكان في حصة حمزان (ويرد يجمع فيه الكفن) وكان في لرصوي (لفافة و قميص وازار) .

(١) كما في الجوهر ومصباح الفقيه محدثه (بدرج السرة و لركبة) كما عن جامع المقاصد (او ما بين السرة والركبة) كما عن الروص والروضة (و من سرتة الى حيث يبلغ المثرر) كما عن المصباح (او الى حيث يسع من ساقه) كما عن لمقعة و لم رسم ضعيف (واضعف منه) الاحتراء بما يسر العورة فقط كما عن الروص حملاً بل الحدائق نسب هذا الاحتمال لى لاصحاب فان المثرر مما لا يصدق عرفاً بمجرد ذلك بل لا بد فيه من مقدار رائد عليه .

(٢) كما عن لذكرى (ويرد عليه) موثقة عمار المتقدمة في امسألة الساقفة المشتمة على قوله عليه السلام حتى يعطى المصدر والرحلين (واليه) يرجع ، عن السقوط (من المصدر الى الرحلين) واما ما عن الوصية و لجمع من المصدر الى لساقين فلم يجد له مستنداً في الاحار سوى ما تقدم في امسألة لساقفة من المجمع من ان في الخبر ائزة المؤمن الى نصف الساق .

(٣) كما عن غير واحد من الاصحاب وهي عنه التأس في الجواهر وقد صرح قله بيسر ان الواجب منه مماء عرفاً ومقتضى الجمع بين الكلامين ان المسمى مما لا يحصل بأقل من ذلك وليس ببعيد (واما ما عن بعضهم) من الاكتفاء في الواجب بأقل من ذلك واستظهره مصباح الفقيه فهو كما في الجواهر مشكل

والمستحب منه ان يصل الى القدمين^١ واما الارار^٢ أى الثوب النعم الشامل لجميع البدن فلا يعد القول بوجوب زيادته طولا بحيث يشد^٣ من طرف الرأس والرجلين وعرضاً بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر^٤ واما كيفية التكمين بهذه الاقطاع الثلاثة فهي ان يبدأ أولاً بالمشتر ثم بالقميص ثم بالارار^٥.

(قال) لندريه في زمان صدور الأحبار (سهي) وهو كذلك وان كان ذلك شايئاً عند فارس فان قمصهم غالباً مما لا تصل الى الركبة واما لانتلع حد لعورة فصلا عن الركبة و نصف لسان

(١) كما هو المحكي عن بعض الأصحاب وهو جيد لانه الفرد لاكمل بل لشايع عند العرب و
ستشكل الجواهر في استحبابه (فقال) ولم يثبت (انتهى) ولكنه ضعيف .

(٢) كنه عن جامع المقاصد و لروص والروضة (وبدل عنه) السيرة المستمرة لندريه بين المسلمين و ان تظن في ابوحوب صاحب الجواهر نظراً الى بعض اشمول بدونه بل عن بعضهم لتصريح باستحباب هذه الزيادة ولكن في كلام لا مريى ما لا يحصى بعد خربان السيرة على هذه الزيادة بين عموم المسلمين من صدر الاسلام الى زماننا هذا .

(٣) كما حكى ذلك عن لريص معللاً له بعدم تدار غيره من الأحبار (وهو جيد) و ان المصادر من برد بلغ فيه او من اللقاة هو ذلك مصداً الى خربان السيرة على هذه الزيادة لعرصة كاطولية عياً (فما في الجواهر) من التأمل في تعين هذه الزيادة ضعيف (وما في مصباح الفقيه) من المسألة في التادر مدعيان ان مشاً على الوجود أصعب فان امشاً هو عدم صدق اللب بدون هذه الزيادة لعرصة لأغلة الوجود (وأصعب من الجميع) ما عن ظاهر الروص وجميع المقاصد من المحزم باستحباب هذه الزيادة وما عن بعضهم من لتصريح بالاكتماء شموله ولو بالحيطه للصدق وهو كما ذكرنا اصعب من لكل

(٤) هذه هو المشهور كما عن جماعة في كعبه التكفين بالاقطاع الثلاثة بل عن لذكرى سسته لى الأصحاب بل عن انشعخ الأجماع عليه (وعليه) السيرة المستمرة الجارية بين المسلمين عموماً من الصدر الاول الى زماننا هذا (كما ان الدائليين) ابوحوب القميص ونوس شاميين لجميع لحد يدون اولاً بالقميص ثم بالثوبين الشاميين بلا خلاف فيه بينهم على الظاهر (نعم) ان مرسل نوس المروى في لوسائل في الباب ١٤ من التكفين لشمول على قوله عليه السلام بسط الحسرة بسطاً ثم اسط عليه الارار ثم اسط قميص عليه (الى ان قال) ثم يحمل بموضع على قميصه الح طاهر كما في الحدائق في مخالفة المشهور ولكن مخالفته مسة على كون المراد من الارار فيه هو لشرر يكون فوق القميص لاتحته كما هو المشهور (ومن ها) قال في الجواهر ولارب في مافاته للمشهور لو اريد بالارار فيه المشرر على حسب ما قدما لانه يكون حيث فوق القميص ومن ها امكن ان يراد به ها اللقاة الاولى (الى ان قال) فلا ينافي المشهور حيث (ينهي) وهو كذلك (ونظير مرسل يونس) في الظهور لمخالفة المشهور ما عن ابن ابي عقيل من ان العرض ارار وقميص

مسألة ٤ إذا قلنا ان الولاية على الميت هي للرجال من الورثة دون النساء او انها لخصوص الاكثر نصيباً في الارث اذا احتلوا في الميراث ولا كبر الورثة اذا تساووا في الميراث (فهو لولي الميت) حيث أن يخار من الاقطاع الثلاثة المعروضة لمكمن فيه الريادات المستحقة بأن يكون المثرز مثلاً عريضاً حتى يعطي الصدر والرحلين او انقسم طويلاً حتى يصل الى التقديمين كل ذلك بدون اذن بقية الورثة ام ليس به ذلك (ثم هل لولي الميت ايضاً) ان يكمن الميت زيادة على الاقطاع الثلاثة المعروضة بالاقطاع المستحقة الاتية في الفصل الاتي كاللغافة الثانية بل والثالثة واعمامة ونحوها وكن ذلك ايضاً بدون اذن بقية الورثة أم ليس به ذلك^١ الاحوط رعاية اذن بقية الورثة ورضاهم ونفقة ولسنة ثوبين عمامة وحرقة وجعل الارزاق فوق القمص الخ مخالفة بصاً مسية على كون المراد من الارزاق فيه المثرز .

(و ظهر من الجميع في مخالفة المشهور) موثقة عمار المرونة في الوسائل في الباب المتقدم المشتملة على قوله عنه السلام ثم تدف فسطط اللغافة طولاً ثم تدر عليها من الدريرة ثم الارزاق طولاً حتى يعطي الصدر والرحلين (الى ان قال) ثم انقسم الخ من المراد من الارزاق من بقية حتى يعطي الصدر والرحلين هو المثرز بلا شبهة فيكون لانتداه في المكمن بالقمص ثم بالمثرز فوق القمص ثم بالنفقة وهذا خلاف المشهور (وبالجملة) الاحد بالروايات في فمال لمشهور بل الاجماع والسيرة الجارية بين المسلمين مما لا يمكن سبباً بموثقة المشتملة على جملة من لعرائث كما لا يخفى على من لاحظ منهادقة (وقد أشار الحدائق) في عرائنها مفصلاً فرجع .

١) حكى عن تذكرة انه قيد الكفن الذي يؤخذ من أصل تركه الميت بالوجوب (وطاهره) عشار رضى الوارث في الريادات المستحقة في نفس الاقطاع الثلاثة المعروضة وهكذا في الاقطاع المستحقة الائدة على الثلاثة المعروضة (بل عن المعسر) وجامع لمقاصد وظهره سبحانه الاصاري التصريح باعتبار رضى الوارث (بل في مصباح الفقيه) في دليل لتعليق على قول المحقق ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركه الخ قد ذكر في بعض معارف الاحكام المحكية حصص الحكم بالكفن الواجب دون المندوب .

(ولكن صاحب الجواهر) رحمه الله له تحقق في المسألة وقد عونها في الموضعين في المثرز وفي دليل التعليق على القول المذكور للمحقق (وحاصل تحفته) في الموضعين ان ادله حراح الكفن من أصل لمال مقدماً على الديون ولوصايا والارث كما سيأتي تفصيل الادلة في بعض الفصول الاتية شاء الله تعالى لها اطلاق يشمل كلامي الاقطاع الثلاثة المعروضة التي ليس معها شي مراند والاقطاع الثلاثة التي معها الاقطاع المستحقة الائدة فكمن مهمما كفن والثاني افضل الافراد وهكذا بالنسبة الى نفس الاقطاع المعروضة فيشمل كلامي الاقطاع الثلاثة التي ليس فيها زيادات مستحقة طولاً وعرضاً وما فيه هذه الريادات المستحقة على حد سواء

جميعاً رجالاً ونساءً وإذا كان على الميت دين مستوعب لتركته فالأحوط هو رعاية الدين الديان^(١) وإذا أوصى الميت بالكفن المدبوب فالأحوط إخراج الرائد على الواجب من الثلث الأضعاف الحازة الوارث^(٢) نعم أولى الميت أن يراعى في حسن الكفن الحد المتوسط اللائق بحال الميت فلا يجب عليه الاقتصار على الأدنى الأقل قيمة بل نه اختيار المتوسط وإن لم يرص الورثة^(٣) أو الديان بل وإن كان فيهم صغار أو محايين .

مسألة ٥ - الأظهر أنه يعسر في الكفن أن يكون من الأقمشة التي تستر الشرة ولا

وثاني فصل لأفراد كما أن المكلف يخرج لكفن من أصل المال هو الولي خاصة فيتحير حيث بين إخراج أصل لأفراد من لركه أو أقل الأفراد فاسمع من هذا لا يطرأ عليه ولا يجب عليه رعاية نظر دقي لورثة بدأ (والله يرجع ما أفاده مصباح لقمة) من حكومه إطلاقات دلة تنكبين على ما دل على استحباب لورثه وغيرهم (وفي الحدائق) في دليل تحديد لقميص فداح من حوار تحاد القمص للميت إلى تقدمه من دين الورثة (ولكن الانصاف) في المقدم من الحرم بهذا كله في غاية الأشكال والأحوط هو ما ذكرناه في المتن من رعاية دين بقية لورثته والله العليم .

(١) بل عن المعشر المجمع الصريح عن كفن المدبوب مع الدين المستوعب (قال في محكيه) لو كان دين مستوعب مع من الدين وكان كما لا يبيع ثياب الجمل ليعلمس لحاجته إلى التحمل بخلاف الميت فإنه أحوج إلى برائه دمه (انتهى) لكن على حسب تحقيق الجواهر الذي تقدم منه آتياً أنه بتحجير الولي بين الأمرين وإن شاء اقتصر على الكفن الواجب وإن شاء كفه بأصل أفراد الكفن من غير حاجة إلى مراعاة دين الدين أصلاً وهو كما اشرنا في غاية الأشكال بل الأمر ما هنا لعله أشكل فإن أمر الدين أهم من الأرض بلا شبهة ومن هنا قدم عليه شرعاً .

(٢) بل عن المعسر وحب إخراج الكفن المدبوب من الثلث صريحاً (وقال في محكيه) ولو أوصى بالدين فهو من الثلث لا مع الأحار (انتهى) ولكن على حسب تحقيق الجواهر لا يجب إخراج من الثلث بل جاز للولي إخراج من أصل المال ولو لم يرص الورثة .

(٣) كما حكى ذلك عن جامع المقاصد (قال في محكيه) يراعى في حسن هذه الأثواب (يعني أثواب الكفن) المتوسط للائق بحال الميت عرفاً فلا يجب الاقتصار على أدنى لمراتب وإن ما كس الورثة أو كانوا صغراً لأصلاً (نلفظ على المتعارف) (انتهى) وعن الروض تحسبه (قال) لأن العرف هو المحكم في أمثال ذلك مما لم يرد له تقدير شرعي (انتهى) وفي الحدائق نحوه (قال) لأن المحطات الشرعية إنما تتعلق بالمكلفين باعتبار أحوالهم التي هم عليها من قوة وضعف وعسر ويسر (إلى أن قال) ألا ترى أن استطاعة المحج تتفاوت بتفاوت أحوال (انتهى) وهو كذلك (وعليه) ما عن الأردبيلي رحمه الله من وجوب الاقتصار على الأدنى مع نزاع الورثة أو كونهم صغراً ضعيفاً لئلا يخذ به .

تحكيها فاذا كان رقيقاً جداً بحيث لا يستر الشرة فلا يجزى^١

مسألة ٦ لا يجوز التكفين بالحرير أى القز باتفاق علمائنا^٢ من غير فرق في ذلك

(١) كتب عن جامع المقاصد والروض والروضة (ون لمتعارف) من الأقمشة لمسحدة للكفن هو ما يستر شرة كالحزم الأبيض والأسمر وبخوصهما وكفن المأجود في لسان الأدلة مصروف إلى امتعارف الشايح فلا يجزى عنه غيره (ونؤيد المطلوب) صححه زرارة المرويه في الوسائل في الباب ٢ من التكفين المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام إنما الكفن المعروض ثلاثة ثواب أو ثوب تمام لأقل منه يوارى فيه جسده كله لح .

(بل ويؤيده أيضاً) ما من لعنه من الإجماع على عدم جواز لكفن مالا تجوز فيه الصلاة (ثم إن محار الحوهر) ومصباح النعمية هو كفايته حصول الست ولو بمجموع الأقطاع الثلاثة وسأدا كان الكفن من الأقمشة الرفيعة الغير سامرة الشرة يكن كان بحيث إذا كفن النسب بمجموع الأقطاع الثلاثة حصص به الست نجراً وكفى (والظاهر) بهذا المرض مما لا يخص إلا إذا كان الكفن ثلاثة أبواب بأبواب الأستور والقميص والآزار والبرأس والرقبة لا سمران والآزار لثوب بل نعمان بصاً لا يستتران به إذا كان لقميص لى نصف الساق (وعلى كل حال) ن هذا نقول ضعف لما عرفت (وأضعف منه) ما عن بعض متأخري المتأخريين من عدم اعتبار الست أصلاً ولو بمجموع الأقطاع الثلاثة وهو ظاهر بحدائق بصاً حيث قال ان المسألة حادثة عن النص وإصابة العدم برفع حوار مطلقاً (انتهى) وهو كما ذكرنا ضعف من القول بشي (بل في الحواهر) يسعى لقطع بعدمه (قل) لموافقة لحكمة التكفين بل معناه (انتهى) وهو كذلك .

(٢) كتب حكى الاتفاق عن الذكرى بل عن المعتر والمذكورة انهم قد صرحوا بالإجماع بتصريحاً (وبدل عنه) مصداقاً بذلك مصمره الحسن بن راشد لمرويه في الوسائل في الباب ٢٣ من التكفين قال سألته عن ثياب تعمل بالنصره على عمل العصب البسماني من قر وقطن هل يصلح أن يكفن فيه الموتى قال إذا كان القطن أكثر من الحر فلا بأس (قال صاحب الوسائل) ورواه الصدوق مرسلاً عن أبي الحسن ثلاث عليه السلام (انتهى) (ووجه الدلالة) انه عليه السلام شرط في ثي الناس ان يكون لقطن أكثر من لقر والا فيكون حرماً وان كان ممزوجة بالقطن فصلاً عما إذا كان حريراً حلقاً لا حلقاً لأصل (ثم ان المحكى) عن المعتر ان لعصب صرب من برود اليمن سمى بذلك لانه يصنع بالعصب وهو نبت باليمن انتهى .

(هـ) ويؤيد المطلوب) امور آخر ايضاً عن المصمره (ومها) ما عن الرضوى لانكفه في كفن ولا ثوب ان يرسم الح (ومها) الاحبار الناهية عن التكفين بكسوة لكعة لمرويه في الوسائل في الباب ٢٢ من التكفين (ساء) على ما يظهر من الوسائل من ان وجه النهي عنها هو كونها حريراً محصاً بل وعن الذكرى ايضاً متظاهره وان لم يظهر لنا ذلك ولم يحرم به لاحتمال كون النهي لاجل حصول التوهين بالكسوة إذا كفن بها لانها تنجس بعد الدفن بما يصيبها من الميت عند التلاشي من دم وبحوه لا احل كونها حريراً محصاً (ومها) اعراض السلف عن التكفين بالحرير مع الامر بجردة الكفن والمبالاة فيه بل الحواهر قد استدل

بين الرجال والنساء^(١) نعم اذا امتزح الحرير بالقطن وكان قطعه أكثر فلأناس بالتكفين به^(٢) وهكذا الامر اذا كان مريح الحرير غير القطن من شعر او صوف او وبر وحو ذلك وكان أكثر من القز^(٣).

بدلك على الحرمة وجعله دليلاً مستقلاً برؤسه (ولكن الاستدلال به) لا يحلوا عن نظر لحوار كون الاعراض تكرارها (ومنها) مستصحب الحرمة من حال الحياة ولو في خصوص لرجال فقط دون النساء بين لولا المصاهرة لكان الاستصحاب دليلاً معتبراً على حرمة في خصوص الرجال فقط لا مؤيداً لها

(١) وقد حكى الاجماع على عدم الفرق بين الرجال والنساء في حرمة التكفين بالحرير عن لمعتز والمدكره والذكرى وهو الذي نفسه اطلاق لمصاهرة والرضوي يستقدم (نعم حكى عن المستوى) وبهاية الاحكام احمال حوار تكفين لساء بالحرير مستصحباً له من حال الحياة (و يؤيد الاستصحاب) ما عن دعائم الاسلام المروي في المستدرک في الباب ١٨ من التكفين عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله يهي ان يكفن الرجال في ثياب لحرير وصاهره. احوار لساء ولكن الاحد بالاستصحاب وما عن الدعائم في قال اصلافي المصاهرة و الرضوي المتقدم بل وتصريح معاهد الاجماع استقدمة كلف على عدم الفرق بين الرجال والنساء في حرمة التكفين بالحرير في عامه الاشكال

(٢) كما هو صريح لمصاهرة لمقدمة آية التي رواها لصديق مرسل عن ابي الحسن الثالث عليه السلام (نعم حكى) عن كثير من الاصحاب تعييد لحرير بلخص ومعه انتفاء لحرمة بمحرد الامتزاج بما يحرقه عن لحرير الحاصل وان لم يكن المريح أكثر من القز (ولعل اليه) يرجع ما في الحدائق من تجوير التكفين بالمتزح غير القز اذا كان على وجه لاسهل لكة الحرير (وعنى كل حال) هو قول ضعف لا بأحد من صريح المصاهرة هو شرط كون القطن أكثر من القز ومفهومة انه اذا لم يكن القطن أكثر فيه بأمر سواء كان مما لا قطن فيه أصلاً او كان فيه قطعاً مستهلكاً او غير مستهلك وكان اقل من القز او قدره فعموم المفهوم مما يشمل هذه الافراد كلها فجميعها حرام شرعاً بحسب تركه (وما في الحوار) من القطع بعدم لحرمة في بعض افراد المفهوم غير شديد اد لقطع لنا غير حاصل (وأضعف منه) ما حكاه مصاح الفقيه عن بعضهم من عدم الخلاف في حوار التكفين بغير لخالص الذي يحور للرجل ان يصلى فيه فان عدم الخلاف في ذلك غير معلوم و فتاسم حكم المقام من باب الصلاة قياس لا نقول به والله العالم.

(٣) فان القطن مما لا خصوصية له بلا شبهة واما قوله عليه السلام في المصاهرة اذا كان القطن أكثر من القز فهو ليس الا لكون القطن مروضاً في كلام السائل والا فالملك هو كون المريح أكثر من القز وان كان شعراً او صوفاً او وبراً ونحو ذلك.

(بقي في المسألة شيء) وهو ان الوسائل بعدما روى المصاهرة المتقدمة روى حديثاً آخر عن اسماعيل ابن ابي ريد أي السكوني عن جعفر عليه السلام عن أبيه عن آتائه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله

مسألة ٧ . لا يجوز التكفين بالمعصوب ولا بالنجس باتفاق علماءنا^(١) بل اذا كفست الميت بالمعصوب او بالنجس ودفن فيجب شش القبر وتبدل الكفن^(٢) بل وهكذا الامر اذا كفست بالحريز جهلاً او عمداً ودفن فيشش القبر ايضاً ويبدل الكفن^(٣).

صلى الله عليه وآله وسلم نعم لكفن الحلة الخ (ثم قال) قال يشع هذا موافق لمعنىه ويساعد على العمل به لان الكفن لا يجوز ان يكون من ابريسم .

(اقول) وكان لشيوخ رسوا ان الله عنه فرأى في الحلة هي من ابريسم فحمل الحديث على النقية ولكن ليس في اللغة من ذلك عين ولا أثر فان الحلة لغة كفن ثوب حديد او الثوب السار لجميع البدن (وهي القدوس) انها رار وردة بردو غيره (قال) ولا يكون الحلة الا من ثوبس و ثوبه بطانة (قال في المجمع) ومؤيد ما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً عليه حلة قد اتر باحدها ما وارندى بالأخرى (انتهى) والظاهر ان مراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه لسكونى هو ان يحبس الحلة بعض الكفن لا تمام الكفن فان الكفن المعروف اقطاع ثلاثة والحلة هي لثوب و ثوبس لا كثر فيحتاج الى ما يكمله من قطعه او قطعس (وعلى كل حال) قد ذكر المستدرك في الباب ١٨ من التكفين حديثاً آخر عن الصحابة هو عنى طلق حديث لسكونى عينا فراجع .

(١) عدم حور لتكفين بالمعصوب (في الجواهر) حمة عامحصلا ومفولا (انتهى) وعن الذكرى بعد دعوى الاجماع تعليقه بالنهي عن اتلاف ما للامر وهو جيد (وأما عدم) حوار التكفين بالنجس فمن لذكرى الاجماع عليه مع تعليقه بوجود ازاله الحاسة للعارضة عن الكفن ويشير بذلك الى الاحصار المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من الكفن الامر كله بالارادة الحاسة عن الكفن اذا حرج من الميت مانحه من دم ووجوه (وعن المعترس) الاجماع على شرائط طهارة الاكفان (وعن العتبة) لاجماع على عدم حوار التكفين بما لا يجوز الصلاة فيه ومقتضى اطلاق معقد الاحماعين الاولين اعنى اجماع لذكرى والمعترس عدم المعصوم في لجواهر حنسى عن القليل من الدم الذى يعنى به في الصلاة .

(٢) فان التكفن بالمعصوب او بالنجس ليس على وجه مشروع فيجب تكفيه على الوجه شرعى واما لدفع المترتب على مثل هذا لتكفين فهو ايضاً ليس على وجه مشروع بل هو كلاً دفن ولا عرة به (قال في مصباح نفقه) لو كفست به (يعنى بالمعصوب) لكانت اضراره ولو بعد دفن لان الناس مسطون على مو لهم ولا يعارضه حرمة شش القبر لتقدم قاعدة السطوة على مثل هذه العمومات (قال) مصداقاً الى قصور ما دل على الحرمة عن شمول مثل القرض .

(٣) قول (ولو على حوار لسش بما علناه و بأهمية التصرف في اموال الناس بغير رضاهم من شش القبر الذى لا مدرك له شرعاً سوى جملة من الاحماعات المحكية او لزوم هتك حرمة الميت كان أولى وأسد .

(٣) والسرفه يظهر مما ذكرناه آنفاً في التكفين بالمعصوب او بالنجس فان الملاك في الجميع واحد

مسألة ٨- لا يجوز التكفين بأحراء ما لا يؤكل لحمه كالشعر أو الصوف أو الوبر من الأسود أو اليهود أو الثعالب أو نحو ذلك^(١) نعم الأقوى جواز التكفين بأحزاء ما يؤكل لحمه كالعظم والنقر والابل ونحو ذلك^(٢) من غير فرق بين شعره ووبره وصوفه بل الأقوى حوار التكفين بالجلود أيضاً إذا كان مما يؤكل لحمه^(٣)...

(وما عن كشف اللثام) من أن في حوار الشئ حيث وجد حهاض صعب (وأضعف منه) ما عن الشهيد وحامض المقاصد من عدم حوار الشئ في هذا العرص

(١) والمستند هو ما عن لعبة من الإجماع على عدم حوار التكفين بما لا تجوز فيه الصلاة من اللباس (وعن مجمع البرهان) وما اشترط كون الكفن من حسن ما يصلى فيه وكونه غير جلد فكان دليله الإجماع (وعن الدرع وفتاوى) اشتراط كون الكفن مما تجوز فيه الصلاة بحال اعتباراً (وعن جامع المقاصد) لا يجوز التكفين بجند ووبر ما لا يؤكل لحمه قطعاً (وقد يستدل على لمسح) بما ورد في الوسائل في الباب ٦/ من التكفين من النهي الصريح عن مسح لمومي بالطيب إلا بالكافور معللاً له بأن الميت بمسح المحرم (فانه) صميمة ما ورد في الوسائل في الباب ٢٧/ من الاحرام مما دل على عدم حوار الاحرام الا فيما يصلى فيه دليل واضح على عدم حوار تكفين الميت لا بما يصلى فيه (ولكن الاستدلال) بذلك ضعيف لما عرفت في المسألة ٨/ من تفصيل السابق من أن المحرم إذا مات في الاحرام مصرحة بحوار تطيئه رأسه ووجهه وانه يصح به كما يصح بالمحل عبر أنه لا يمس الطيب (وعليه) فتربل الميت بمسح المحرم ليس الا من حاجة عدم تطيئه بالطيب إلا بالكافور لأن تمام الجهات عموماً فلا يكون دليلاً على عدم حوار تكفيه الا بما يصح الاحرام فيه فلا تفعل .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب يدل في الجواهر لعله مجمع عليه بين الاصحاب (قال) من في الرياض به جمع على حواره بالصوف مما يؤكل لحمه (انتهى) ولكن مع ذلك قد جعل المدرك الاختصاص عنه أولى بل حكى المسح عن ابن الحسد صريحاً (قال في الجواهر) وهو ضعف انتهى وهو كذلك ادلائ على المسح ولو شك في شرطه القطع او مادية الصوف او شعر او الوبر وادراة عهاجارية بل سمعت من الرياض لاجماع على الصوف (ويؤيده) ما عن الرضوي لا تكفه في كتاب ولا ثوب ابرسم ودا كان ثوب معلوم قطع علمه ولكن كفه في ثوب قطن ولا ناس في ثوب صوف

(وما ما روه في الوسائل) في الباب ٢٠/ من التكفين عن أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال النكتان كان لسي اسرئيل يكفون به والقطن لامة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فأقصاه استحباب القطن لعدم جوار ما سواه (بل حسه) حمراء بن أعين المروية في الوسائل في الباب ١٤/ من التكفين المشتملة على قوله عليه السلام وما يصح من القطن أفضل كادت تكون صريحه في استحباب القطن وجوار ما عده من الشعر والصوف والوبر وهذا واضح .

(٣) وان تردد في جوازه الحدائق لأصالة الحوار وعدم صدق الثياب على الجلود (بل في المدارك)

... بل وهكذا بالملبود^١ وهو ما يقابل المنسوج .

مسألة ٩ هل يحور التكفين بالمعصوب أو بالحس أو بالحري أو بأجزاء ما لا يؤكل لحمه عند الاضطرار أم لا انطاهر عدم حوار التكفين بالمعصوب مطلقاً حتى عند الاضطرار^٢ وأما ما سوى المعصوب فلا طهر حوار التكفين به عند الاضطرار بل وجوبه ولا يذهب الميت عرباناً^٣ كما أن الاطهر أنه إذا دار الأمر بين التكفين بالحس أو بالحري أو بين التكفين والحوار ومصاح الفقيه وعن حملة آخريين لتصريح بالسمع (بل سمعت من مجمع برهان) أنه قل وأما شرائطهم كون الكفن من حس ما يصلح فيه وكونه غير حلد فكان دليلاً للاجماع (انتهى)

(واستدل بعض ثقات لسمع) بأن المتدور من الثياب هو المنسوج وبعضهم يظهر أدله الكفن في شرائط كونه من مسمى الثياب ولا يصدق الثياب على الجلود ولو سلم صدقها فهي مصروفة عن الجلود وأيدوا ذلك جميعاً بما دل على برع الجلود عن لشهيد بل جعله لحوار دليلاً مستقلاً برأيه (وفي النجعة ما لا يخفى) فإن لاجتماع عني السمع عن الجلود عبر وصح ولا معلوم وأما احراز الكفن فهي وإن كانت باطلة بثلاثة أبواب ولأنواع مما لا تصدق على الجلود ولكن هذا يقيد في لاحراز عني بشوع لتكفين بالأنواع لا بالجلود ولا عبرة بمفهوميته كما لا عبرة بمفهوميته قوله تعالى «وربكم اللاتي في حجوركم» وأما برع البرزخ ولحذف عن لشهيد أما مطلقاً أو عند عدم صابة الدم لهما فليس بدليل على عدم حصور تكفين لميت بالجلود (وعينه) فيحور التكفين بالقطع الثلاثة المعروضة مطلقاً ولو لم تكن من حس الثياب ودا شئت فالمحكم أصالة الحوار التي أشار إليها الحدائق أعني البرزخ عن اعتبار كون الكفن من حس الثياب .

(١) ويعرف حكم الملبود مما ذكرناه آنفاً في الجلود من حوار تكفين بالملبود لأنه أوضح من الجلود حتى أن مصاح لفيقه لدي مع عن لجلود رخص في الملبود (فقال) وأما الملبود فلا طهر حوار لتكفين به (ول) ودعوى إساق المنسوج إلى الدهن من الثوب المأمور به في الاحراز غير مسموعة فإن الإساق على تقدير تسليمه يدوي عبر مصر (انتهى) كلامه رفع مقامه .

(٢) وذلك لأهمية حرمة التصرف في مال الناس بغير ادبهم عن حرمة دفن لميت بلا كفن (ولعل من هنا) صرح في الحدائق بأن صهرهم الاندق على عدم حوار التكفين بالمعصوب مطلقاً حتى في حال الاضطرار .

(٣) وذلك لأهمية حرمة دفن الميت عرباناً بلا كفن من حرمة التكفين بالحس و بالحري و بأجزاء ما لا يؤكل لحمه فإن كلا من الطرفين مبعوض للشارع قطعاً إلا أن الأول أنقص فيحب رعيته ولو بوقش في حرار الأهمية في حرمة الدهن عرباناً فاحتمال الأهمية فيها دون الآخر كاف في وجوب مراعاتها عقلاً كما حقق ذلك في باب التزاحم .

بالتحس أو بأجزاء ما لا يؤكل لحمه فالتكفير بالجس مقدّم على غيره^(١) نعم إذا دار الأمر بين التكفير بالحريز أو بأجزاء ما لا يؤكل لحمه فالظاهر التحجير بينهما^(٢).

مسألة ١٠ إذا لم نجد من الأقطاع الثلاثة المعروضة في الكفن أي المثرر والقميمص والازار الأقطعة واحدة منها فيجب التكفين بها^(٣) بل إذا لم نجد من القطعة الواحدة إلا

(وقد يستدل) لحوار التكفين بما سوى المعصوب عند الاصطرار بأمرين آخرين أيضاً (أحدهما) قاعده ليسور (ثانيهما) ظهور الأدلة في وجوب التكفين مطلقاً وعدم نوت تعيدها بالشرائط المتقدمة من كونه ماهرأ ولا يكون حريزاً ولا من أجزائه ما لا يؤكل إلا في حال لاختيار فإن عمدته مدرك للشرائط وهو الإجماع ولتمتين منه هو حال لاختيار فقط فدلسه لى حال الاصطرار برجع الى اطلاقات دله لتكفين.

وفي كلا الأمرين لا يحق (أما الأول) فلان حرمان الميسور ههنا مسمى على كون الكفن مع الكفن المشروط بالشرائط في نظر العرف من قبيل الأقل والأكثر كالصلاة والصلاة مع الشر فحينئذ إذا تعدد التقييد بجري الميسور وأما إذا كان في نظر العرف من قبيل المسائس كالماء وماء الرمان فحينئذ إذا تعدد التقييد فلا يجري الميسور (وأمم الثاني) فلان حرمة التكفين بالحريز أو بالجس قد استغدت من الأخبار وهي مطلقة تشمل حالتي الاختيار و الاصطرار جميعاً فلا يمكن الرجوع في حال الاصطرار الى اطلاقات أدلة التكفين وليس دليل الشرط في الجميع محضراً بالإجماع كي يقتصر في التقييد به على حال الاختيار فقط فتأم جيداً.

(١) د من المقطوع أو المظنون لتكفين بالجس هو ههنا عند الشارع من التكفين بالحريز أو بأجزاء ما لا يؤكل لحمه وحدث إقساماً بحكم المصمم من ترجيح الشارع في الصلاة في الجس عند الاصطرار دون الصلاة عربياً كما تقدم تحقيق ذلك في احكام النجاسات فتذكر.

(٢) وذلك لعدم احرار لاهمه ولا احتمالها في طرف دون طرف وحجب دون حجب فقهاً بتحجير بينهما عقلاً.

(٣) بلا خلاف فيه بين الأصحاب كما في الحدائق بل عن المذكور الإجماع عليه (ويدل عليه) مضافاً الى ذلك لاستصحاب وقاعدة ليسور فإن جريها في المركبات الارتباطية كالصلاة ونحوها وإن كان مشروطاً بقاء معظم الأجزاء لتكون موضوع لاستصحاب دقياً عرفياً وليصدق الميسور في نظر العرف على الباقي ولكن في الأمور العبر الارتباطية المسحقة لى واجبات متعددة مسته كداء الدين ونحوه مما يحريز ولو مع يسر جزء من ألف جزء (ف في الحدائق) من الاشكال في وجوب التكفين بالقطعة الواحدة إذا لم نجد غيرها لحلوا المسألة عن النص ضعيف بعد كون لاستصحاب والميسور دليلين واصحين فيها (وضعف منه) تعليل المدرك للوجوب بأن الضرورة يحوز دونه عبر كفن بعينه أولى فان هذا لا يكون دليلاً على وجوب التكفين بل بعض الميسور بل على جوار الدفن بدون التكفين بالعص الميسور

مقداراً منها فيجب التكفين بذلك المقدار^(١) ويوضع على عورته^(٢) وإذا دار الأمر بين التكفين بالارار أو بالقميص أو بالمتزر فالأزار مقدم على الجميع وإذا دار الأمر بين القميص والمتزر فالقميص مقدم على المتزر^(٣).

فصل في مستحبات الكفن

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١- يستحب لغاسل الميت أن يغسل يديه من المرفقين ورجليه إلى الركبتين ثم يكفن الميت أي يلبسه اكفانه^(١) وإذا غسل يديه إلى الممكسين ثلاث مرات فهو أحب وأفضل^(٢).

(١) وذلك لعين ما تقدم آنفاً في وجه وجوب التكفين بالقطعة الواحدة لدى لصوره من الاستصحاب والميسور (فما في الجواهر) من الأشكال في وجوب لتكفين بمقدار من لفظة الواحدة الذي لا يدخل تحت عنوان المتزر أو قميص أو الارار ضعيف بعد انقضاء الاستصحاب والميسور بذلك .
(٢) فان ستر عورة الميت بالمقدار من القطعة الواحدة لدى وجدناه وتمكنا منه هو اهم من ستر ساير بدن الميت بلا شبهة .

(٣) كما حكى ذلك كله عن جامع المتصدد وتبعه مصاح الفقيه بطبراً لى ان قضية الميسور مراعاة الاشمل والاشمل وهى كذلك (فأمل الجواهر) في تقديم الارار على القميص والمتزر مما لاوجه له سيما بعد اعتراؤه شهادة الاعتناء له كما ان تأمله في تقديم القميص على المتزر مع كونه اشمل و ثم مما لاوجه له يصباً وان جعله أحوط ولم يجعله اقوى .

(٤) ويدل عليه موثقة عمار بن موسى المروية في الوسائل في الباب/٣٥ من التكمس المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام ثم غسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين ثم تكفه سج وقد حكى عن المصنف والمصنف والمراسم والكافي استحباب غسل اليدين من المرفقين إلى الركبتين (وهى الرضوي) لمروى في المستدرک في الباب/٢ من غسل الميت قال عليه السلام فاد فرغت من الغسلة لكثثة فاعسل يديك من المرفقين إلى اطراف أصابعك وألق عليه ثوباً تشف به الماء عنه .

(٥) وذلك لصحيفة يعقوب بن يقطين المروية في الوسائل في الباب/٢ من التكمس عن العبد الصالح المشتملة على قوله عليه السلام ثم غسل يده قبل ان يكفه إلى الممكسين ثلاث مرات ثم اداكفه اعنسن (وهى صحيفة محمد بن مسلم) المروية في الوسائل في الباب /٣٥ من التكمس قبل عليه السلام يغسله ثم يغسل يديه من العاتق ثم يلبسه اكفانه ثم يغتسل الخ .

مسألة ٢ المشهور بين علمائنا انه يستحب ان يزداد للرجل على الاقطاع الثلاثة المفروضة للكفن الحبرة^(١) وهي بكسر الحاء وفتح الباء ثوب يصنع باليمن^(٢) ولكن المستفاد من جملة من الروايات استحباب جعلها أحد الاقطاع الثلاثة المفروضة لكفن وان استفيد من بعضها استحباب جعلها زائدة على الاقطاع الثلاثة المفروضة كما هو المشهور. وعلى كل حال لا يستفاد من شيء من الروايات اختصاصها بالرجل فقط دون المرأة^(٣) بل هي لمصنق الميت رحلاً كان او امرأة فالحبرة ان جعلت أحد الاقطاع الثلاثة

(ومن لعجب) ان لمشهور بين الاصحاب كما عن طهارة شيخنا الانصاري دو استحباب اعتسال لغاسل من قبل التكبيل او لتوصاً وصوء الصلاة (بل لحدائق) بسب ذلك الى الاصحاب دون المشهور وليس منه في الروايات عين ولا اثر (بل ظاهر) الموثقة والرصوى وصريح الصحيحين لا الاعتسال هو من بعد التكبيل (وفي حديث لاربعمأة) المروي في الوسائل في الباب ١ من غسل لمس ومن غسل مكتم ميتاً فيعتسل بعدما يلبسه اكفاه (ولعل) من هنا ذكر الحدائق انه اعترض على الاصحاب جملة من متأخري المتأخرين بعدم لمسند لهذا لحكم (قل) بل ربما كان الظاهر من الروايات خلافه (نهى).

قول. بل كان صريح بعض الروايات خلافه كما عرفت لظاهره (وأعجب من هذا كنه) ما عن الفقيه من الجمع بين الوصوء والغسل من قبل التكبيل (قال في محكيه) يبدء بالوصوء ثم يغتسل ثم يصنع الميت في اكفاه (انتهى) مع انه كما ذكرنا ليس من ذلك في الروايات عين ولا اثر (ومن هنا) قال في المدارك من الاولى تقديم التكبيل على الغسل واستدل له بصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة (لي ان قال) واما الوصوء فليس في نص ما يدل عليه أصلاً فصلاً عن تقديمه او تأخيريه (انتهى) وهو كذلك (ثم انه قيل) في توجيه فتوى المشهور باستحباب اعتسال الغاسل من قبل التكبيل او التوصاً وصوء الصلاة وجوه عديدة كلها عليه ستقيمة لاتعني ولا تسمي وعليه ترك العرض لها اجمل وأسب.

(١) وان سبب الحديث الذي جمع من المتأخرين والمذكر الى المتأخرين ولكنه في غير محله فسان القول بذلك هو المشهور لا المتأخرون او جمع مهم بل عن المعشر والتدكرة انه مذهب عثمانيا (وفي الخلاف) وعن الغيبة لاجماع على استحباب تكبيل الميت بأربعة أقطاع ارايين احدهما حبرة وقبض ومشر غير الحرقه والعامه.

(٢) (قال في المجمع) الحبرة كمسة ثوب يصنع باليمن من قطر او كتان محطوط وفي القاموس وغيره ان الحبرة ضرب من برود اليمن.

(٣) ن الروايات الواردة في الحبرة هي في الوسائل في ابواب مختلفة من التكبيل لباپ ٢ و ١٣/ و ١٤/ و ٣٠/ ونحن يقتصر هاهنا على ذكر الروايات التي يستفاد منها استحباب جعل الحبرة أحد الاقطاع الثلاثة (في صحيح أبي مريم) كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة اثواب برد أحمر حبرة

وثوبين أبيصين صحريين (وفي حصة الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كتب أبي في وصيه أن كفته في ثلاثة ثواب أحدها رداء له حبره كالبحري فيه يوم الجمعة وثوب آخر وقميص فقت لأبي لم تكن هذا وقال أحرف عندك أن يعسك لباس من قالوا كفته في أربعة ثواب أو خمسة فلا تفعل قال وعمته بعد بعامة وليس تعد العدة من الكفن أحد بعد ما ينف به لجمد (وفي موقعة سماعة) كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة ثواب ثوبين صحريين وثوب حبرة ولبخاريه تكون بالجمعة (وفي رواية سلام بن سعيد) في ثلاثة ثواب ثوبين صحريين وثوب حبرة وكان في الردقة (وفي رواه ربه الشحام) في ثلاثة ثواب ثوبين صحريين وبرد حبرة (وفي مرسلة موسى) اسط لحبرة سبطاً ثم اسط عليها الارار ثم سط لقميص عليه (الى ن قال) ثم دخل فيوضح على قميصه وبرد مقدم القميص عليه الخ .

(ولاحل هذه الرويات) قد اعرض لمدارسته على المشهور ما حصله ان لمستفاد من الرويات هو استحباب حمل الحبرة عند الاقطاع الثلاثة لاستحباب جمعها وردة على الثلاثة (قال) وبما ذكرنا صرح ابن عقال في كتابه المسمى (النهاية) ان يظهر من الجواهر انه اعرض عنهم جماعه من متأجري الشافعيين منهم برياض وكشف الشافعيين (والانصاف) ان الاعراض عنهم في محله (وما في الجواهر) من كفاية لاجتماع المقوله في استحباب جمعها وردة على الثلاثة ضعف

(نعم يمكن الاستدلال) للمشهور برواية يونس بن يعقوب لمرويه في الوسائل في الباب ٢ من التكفين عن أبي الحسن الاول عليه السلام وهي التي اشرب اليها في المنى بقول من بعضها استحباب جمعها وردة على الاقطاع الثلاثة الخ قال سمعه يقول اني كفت أني في ثوبين شطرين كان يحرم فيهما وفي قميص من قميصه وعمامة كاس لعني بن الحسين عبيهما السلام وفي برد اشترته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوي اربعة دنانير (انتهى) بناء على كون الرد والحبرة شيئاً واحداً (ويؤيده) ما سمعه من المجمع من ان لحبرة ثوب يصنع باليمن من قطن او كتان محطط بصممة ما قاله هو ولعمري في هذه (رد) والرد بالصم والكتون ثوب محطط (ولعل من هذا) قال في الحديث وظاهر هذا الخبر (يعني رواية يونس) كما ترى الدلالة على ما ذكره متأخروا الاصحاب من زيادة الحبرة التي اشرب اليها ما ورد على لثواب الثلاثة الواحدة (تهى) (و يظهر ذلك) ما في مصباح لقيه ايضاً الا ان في القدموس كما تقدم ان لحبرة صرت من برود اليمن ومعه ان الرد اعم من الحبرة (وعليه) فذكر الرواية دليلاً على استحباب حمل الرد ثوباً رابعاً للبعث ولولم تكن حبرة .

(وعنى كل حال) برد على المشهور اشكال واحد لاجواب لهم عنه وهو عدم احصاء التكفين بالحبرة زياده على الاقطاع الثلاثة المعروضة بالرحل فقط اذ الروايات المقدمة وان كانت هي غالباً في كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناظر والصادق عليهما السلام ولكن المورد مما لا يخصص لحكم بلا شبهة سيما مع مرسلة سهل المرويه في الوسائل في الباب ٢ من التكفين عن بعض اصحابنا روى قال سأله كيف

فهذا مسنون وإن جعلت رائدة على الأقطاع الثلاثة فهذا أيضاً مسنون فيكون اقطاع الكفن حينئذ أربعة بل يظهر من بعض الروايات أن ما راد على الثلاثة مسنون إلى أن يبلغ خمسة وما راد فمستدع والحمسة هي المشرور والقميص والفاوت ثلاث . ثم إنه إذا لم توجد تكفين المرأة فقال كما يكفن الرجل عبر بها شد على بدنها حرقه يضم ثدي إلى صدره وتشد على ظهرها ويوضع لها القطن أكثر مما يوضع للرجال الخ .

(١) وهو صحيحه زرارة المرويه في رسائل في صدر كتاب ٢ من المكين قال قلت لأبي جعفر عليه السلام العمامة لمحب من يكفن هي قال لا بها الكفن لمفروض ثلاثة نواب (لى ن قال) فمرددهو سة إلى أن يبلغ خمسة وما راد فمستدع والعمامة ستة أربع و بمردد من الخمسة هو ماعدى العمامة وحرقه المحدد لتصریح الصحیحه فی صدره وحسه الحسني لمقدمة في آخره بأن العمامة ليست من الكفن كما أن صحیحته عند من ساء فی کتاب المذكور تصریح بأن الحرقه لاتعد شيئاً وفي حرقه الآخر في الباب المذكور والحرقه والعمامة لأبد منهما وليستا من الكفن .

(ومن العجيب) ما في الحديث وعن الرضا من أن المراد من الخمسة في الصحیحه هي الثلاثة المعروفة مع العمامة والحرقه (هد) وقد بدرص مدلل على استحباب الكفن بأربعة أقطاع أعني رواية اوس بن موسى لمقدمة آتة أو خمسة قطع أعني صحیحته زرارة (حسه الحلي) المتقدمة في صدر المسألة وذات لها فيها من وصية أبي جعفر عليه السلام لولده الصادق عليه السلام أن يكفنه في ثلاثة أبواب لا أكثر ولكن لأبد من حمها على إرادته بي جعفر عليه السلام بحمل ولده الصادق في سعة عما راد على الأقطاع الثلاثة المعروفة من ثلث أو كفه في ربة وخمسة ولوصائي أبي ثلاثة وقد كناه لا حمل رواية يونس وصحيحه زرارة انداس على مسوبه ما راد على ثلاثة على لتبیه سيما مع كون المحكي عن إمامة كما في لخواهر وعبره عدم الريده على ثلاثة بل عن لمحقق بعض العامة على عدم استحباب الراشد على الثلاثة .

(وولجملة) لاظهر استحباب المكين بأربعة أقطاع لرويه يونس بل وبعمسة لصحيحه زرارة فما في المدرك وعن الدجيرة والرياض مدلل عن جماعة من متأخري المتأخرين من عدم الدليل على استحباب الريادة على الأقطاع الثلاثة لمفروضه ضعيف (واضعف منه) تعيل الرناص بأن في الريادة خلاف لما هو واضعه فان تعيل المذكور بعدم ورد دليل على الاستحباب في عدة الوهن .

(ومما يؤيد) استحباب تكفين الميت بما راد على الأقطاع الثلاثة المعروفة كلمات حملة من أكابر الأصحاب (فمن على بن بابويه) وأخيه مالمحصة أن عدد أقطاع الكفن واجه ومدونه غير العمامة وحرقه المحدد اربعة لقميص ثم لأراد ثم الحرقه ثم النمط (وعن أبي الصلاح) ما ملحصة أن الأقطاع المعروفة ثلاثة مشرور ودرع يعنى القميص ولقطة مسوى العمامة والحرقه فلا يعدان من الكفن فمن احب أن يريد ثوبين حتى يبلغ العدد خمسة أبواب فلا بأس (وعن المقنعة) ما ملحصة أن أقطاع الكفن واجبه ومدونه

الحبرة فتجعل لفافة عادية مكانها^(١).

مسألة ٣ - يستحب ان تكون الحبرة أحمر^(٢) عبرية^(٣) والعبر بدلة من بلاد اليمن وان

غير العمامة والحرقة اللتان لا تعدان من الكفن خمسة مثرر ثم القميص ثم الارار ثم لفافة اخرى ثم الحبرة او لفافة ثالثة بدلها (قل صاحب الحدائق) وعلى هذا النهج كلام الشيخ في النهاية (انتهى) (وعن المختلف) ما ملخصه انه يستحب ان يراد في اكفان الرجل حبرة ولفافة غيرهما وللمرأة لفافة ومطاً ومعناه هو استحباب خمسة اقطاع لكل من الرجل والمرأة .

(هذا ويظهر) من الجواهر ايضاً استحباب لفافة ثالثة غير الارار والحررة فيكون اقطاع لكفن المدبوب في نظره خمسة (وفي مصاح الفقيه) ان القول باستحباب زيادة لفتين فضلاً عن زيادة لفافة حبرة لا يخلو عن وجه (بل عن الغيبة) الاجماع على استحباب زياده لفتين احدهما حرره (بعم حكى عن الجعفي) انه قل وقد روى سجع مثرر وعمامة وقميصان ولفافتين وبسمية ولكن لم يجد على طقه رواية سوى لرصوى المروى في المستدرک في الباب ١/ من التكنيعين ثم يكفن بثلاث قطع وحمس وسجع (اي ان قل) والحمس مثرر وقميص وعمامة ولفافتين (انتهى) ولكن الظاهر ان المراد من السجع فيه هو الاقطاع الخمسة المدبوبة مع العمامة وحرقة المحدثين وهو مما لا يبتلى على سجع الجعفي المشتمل على قميصين والله العالم .

(١) كما في الشرائع وسمعت من المقنعة حيث قل ثم الحبرة او لفافة ثالثة بدلها (بل في الجواهر) نص عليه كثير من الاصحاب قدمائهم ومناحريهم (قال) بل ربما طهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه (انتهى) وهو في محله ان مقتضى لجمع بين ما دل على استحباب الحبرة وبين ما دل على استحباب ما راد على الثلاثة الى الخمسة من غير تقييد به بالحبرة هو ان مطلق اللفافة الثانية والثالثة مستحب وان الحبرة اذا وجدت احب وافضل بعد تسالم الاصحاب على عدم الحمل و لتقييد في باب المستحبات .

(٢) وذلك لما تقدم في صدر المسألة السابقة من صحيح ابي مريم كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة اثواب برد أحمر حرره وثوبين ابصيين صحاريين وفي هذا الصحيح ايضاً ان الحسن بن علي عليه السلام كفن اسامه بن زيد في برد أحمر حبرة وان علياً عليه السلام كفن سهل بن حنيف في برد أحمر حبرة (وفي حرر عند المعار) ايضاً المروى في الباب ١٣/ من التكنيعين عن حمزة بن محمد عليهما السلام ان علياً عليه السلام كفن سهل بن حنيف في برد أحمر حبرة الى غير ذلك ولا يعارض هذا كله الاحبار لو ارادة في استحباب كون الكفن ابصياً وقد عقد لها باباً في الوسائل في التكنيعين وذلك لان الحبرة حاريجة عن استحباب البياض في الكفن بالنحصيص .

(٣) قد حكى عن جمع من الاصحاب تقييد الحبرة بالعبرية بل عن المعتمر والتذكرة ان في معقد اجماعهما ذلك (والظاهر) ان المستند هو خبر زرارة المروى في الوسائل في الباب ٢/ من التكنيعين عن ابي حمزة عليه السلام قال كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة اثواب ثوبين صحاريين وثوب يسمه عبري او اظفار (قل في الواقي) في كتاب الجائر اليمسة بالنصم برودة من برود اليمن وعمرى او اظفار

تكون فوق اللقافة^(١) ويجوز ان لا يلف بها الميت بل يجعل نصفها تحت الميت في القبر ويضعها الاخر بطرح عليه طرحاً^(٢) لكن اذا لف بها الميت لفاً فيستحب ان يطوى جانب الايسر منها على الايمن والايمن على الايسر^(٣) بل لا يبعد استحباب ذلك في مطلق اللقافة

المردد بينهما بلدان بها (انتهى) (وفي صحيفة معاوية بن عمار) المروية في الوسائل في الباب ٥ من التكمين عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان ثوبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللدان أحرم فيهما يمايين عبري وأطاف وفيهما كفن .

(١) قال في الجواهر بلا خلاف أجد في بين الاصحاب كما ذكروه في كيفية التكمين (ثم استدل عليه) بمرسئ يوسف المروية في الوسائل في الباب ١٤ من التكمين المشتملة على قول بسط الحجر بسطاً ثم اسط عليها الارار ثم اسط القميص عليه (الى ان قال) ثم يحمل ويوضع على قميصه الح (اقول) ولا استدلال بها متى عسى كون الارار فيها معنى لثوب النام الشامل لجميع الجسد اي اللقافة لاسمعى المشرر والاولى لاستدلال لذلك بعد الاجماع (بحسب حذران بن اعين) المروية في الباب المذكور المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام في آخرها ثم يكمن بقميص ولقافة ويرد يجمع فيه الكفن .

(٢) بل حكى ذلك عن بعض الاصحاب على وجه التفسير لا التحجير بينه وبين لف الميت بها لفاً (والظاهر) ان مستنده هو خبر بن سنان وأبى حميلاً عن بن عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الباب ١٤ من التكمين قال الرد لاسف به ولكن يطرح عليه طرحاً فاذا ادخل القبر وضع تحت حسيه (وفي صحيح عبد الله بن سنان) في الباب المذكور وضع تحت حده وتحت حسيه (ولكن الذي يقتضيه الجمع) بين رواية يوسف بن يعقوب المتقدمة في المسألة السابقة المشتملة على قول ابي الحسن الاول عليه السلام ابي كفت أبي في ثوبين شطويين (الى ان قال) وفي رد اشترية بأربعين ديناراً وبين هذين الحبرين هو لتحجير بين الامرين فان شاء لف الميت بالرد لفاً كما في اللقافة الاولى التي هي من الاقطاع الثلاثة لمروضة وان شاء جعل نصف الرد تحت الميت في القبر وطرح عليه بضعه الاخر .

(وبؤيد ذلك) بل يدل عليه الرصوى المروى في المستدرک في الباب ١٢ من التكمين قال عليه السلام ثم تصعه في اكفاه وتلعه في راره وحرته (الى ان قال) وان شئت لم نجعل الحجر معه حتى ندخله القبر فتلقيه عليه (وعن الفقيه) مثل ذلك عباً وظاهره التحجير بين الامرين بل في الحدائق قد ذكر عن بعض مشايحه المحققين من متأخري المتأخرين التصريح بالقول بالتحجير وهو في محله (وهذا ويحتمل التحجير) في المقام بين امور ثلاثة فان شاء لف الميت بالرد لفاً وان شاء طرح الرد على الميت مادام كونه خارج القبر فاذا ادخل القبر وضعه تحت جنبيه وان شاء القاه على الميت في داخل القبر من دون ان يضعه تحت حسيه .

(٣) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما في الحدائق (بل في الجواهر) لا أجد فيه خلافاً (قل) بل في الخلاف اجماع وفرقة وعملهم عليه (انتهى) (اقول) وبذل على استحباب ذلك مضافاً الى الاجماع الرصوى المروى في المستدرک في الباب ١٢ من التكمين قال عليه السلام ثم تصعه في اكفاه وتلعه في

من غير اختصاص بالحرمة فقط^(١) والاحوط ان لا تكون الحبرة مطرزة بالذهب ولا بالحريز^(٢)
بمعنى ان لا تكون الحبرة مما ريت بعد مسحها بحبوط الذهب والحريز فبان تطرئ
الثوب بعة هو تريينه بالحبوط المونة والرسوم وما شاكلها

مسألة ٤ - المشهور بين عمدة انه يستحب ان يزداد للمرأة على الاقطاع الثلاثة
المفروضة لكن النمط^(٣) ولكن ليس للمط في البعة وكلمات الفقهاء معنى واصحاً متفقاً
عليه^(٤) . . .

اراده وحرته وتدا بالشق الايسر وتمده على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر لح (وعليه) وما في المدارك
من قوله ولم أقف في هذا الحكم على زر ولعل وجهه ليمن باليمن ليس كما سمي .

(١) فان لمستند من قوله عليه السلام في الرضوى المقدم آتياً ثم تصعه في كفه وتلفه في اذنه
وحرته وتدا بالشق الايسر وتمده على الايمن ثم تمد الايمن على الايسر لح ان الابتداء بالشق الايسر ومده
على الايمن ثم مد الايمن على الايسر هو من مسحاته لف العافة من غير اختصاص بالارار و الحبرة (ولعل
من هذا) قل في الجواهر في ديل قول المحقق وان طوى حسب العافة الايسر على الايمن والايمن على الايسر
(منه) وفي التعبير بالعافة تعمم للحكم بجميع اللدائف كما عن المهدب ومنها الحبرة كما نص عليها بعضهم
والنمط ان قلنا انه لفافة (انتهى) .

(٢) بل عن جمع من الاصحاب ومفقد اجماعي المعنى والتذكرة تقيد الحرمة بان لا تكون مطرزة
بالذهب وعن جماعة ولا بالحريز وظاهرهم المص عن ذلك بحريماً (وعن المعنى) لاستدلال للمص عن
الاول بأنه نصيب غير مأدود فيه (وعن جامع المقاصد) التعليل له بامتناع الصلاة في لمطرر بالذهب
(وفي الجواهر) ما ملحظه انه قد يستشكل في لمطرر بالحريز اذا لم يكن من قبل مزح لده بالحمرة
من جهة الاشكال في الصلاة فيه وان ما منع من الصلاة فيه مع من الكمس فيه (قول) وحيث ان في هذه
الادلة كلها ضعف قد عدلنا في لمن عن الفتوى بالحرمة صريحاً الى الاحتياط والله لعالم بحقائق احكامه .

(٣) وان سمى الحدائق لي جمع من الاصحاب ولكنه في غير محله فان القائل بذلك هو المشهور لاجمع
من الاصحاب . في المدارك وعن المحقق الثاني في حاشيته يسته الى اصحاب نعم (عن جمع من اصحاب)
كالهيدو لنهيب والهيأة وابن لبراح و لومسة و فتصاد الشيخ ن لمرأة ترادها لفافة وبمط (وعن جمع آخرين)
تراد لها لفافتان من غير تصريح يكون احدهما سطلاً (وعن جمع ثالث) كعلي بن بابويه في الرسالة والصدوق
في الفقيه وفي المقنع والتهذيب وعن ابي الصلاح ولعله في الكافي استحباب جعل النمط ثوباً رابعاً للميت
من غير اختصاص له بالمرأة .

(٤) هي القاموس والمجدد وعن الصحاح وغيره انه ضرب من السط (وعن النهاية الاثرية) مثله بزيادة
له حمل رفيق (وعن لعرين) انه ما يعرش من معارض الصوف العلوية (وعن شمس العلوم) انه فراش منقوش

.. ولا في الأخير سداً واضحاً يستند إليه^١ نعم يستفاد من بعض الروايات^٢ أن استحبات

بالعن يعني بالصوف المصنوع (وعن الأساس) والمغرب به ثوب من صوف (وفي لقاموس) ايضاً وعن غيره مثله مع زيادة بطرح على اليهودح (وفي المجموع) وعن غيره مثله ايضاً مع زيادة دولون من الألوان ولا يقل الابيض سمط (وعن تهذيب الأثر) به ضرب من الثياب المصنوعة ولا يقول العرب السمط الا لما كان دولوب (وفي الجواهر) ن المعروف في تغسر عدد الاصحاب على ما نص عليه في المغرر والتذكرة والتمهيد ولسرائر وغيرها انه ثوب من حطط (وعن حاشية المدارك) مثله مع زيادة معد للرسه (وعن جامع المقصد) انه ثوب كبير شامل لسد كالفافة والحره (وعن ابن ادریس) ان السمط هو الحره (ورد عليه لمختلف) بأن عني من ثوبه في الرسالة فلنداء السمط مسطه ونسبط عليه الحره الح وهو رد جيد فان سمط الحره على سمط ديل واصبح على لمديره والانبسه (وقد قيل) في السمط اشياء اخر ايضاً لا بهما نقلها .

(واحد يظهر لي) بعد التأمل في جميع حد كنه ان سمط هو ضرب من الساط ويشهد له ما عن الصدوق في الفقيه بل وفي مقبته وهدايته ايضاً من انه يندى بالسمط ويسطه ونسبط عليه الحره (الى ان قال) ويسط الارار على الحره (الى ان قال) ويسط الغيص على الارار (الى ان قال) ثم يلفه في اراره وحرته الح فان السمط لو كان ثوباً كالقافة والحره لقال رحمه الله ثم يلفه في اراره وحرته وسطه ولم يقتصر في النصف على الاولين فقط وهذا وضح (وعليه) فالمقصود من السمط هنا هو ضرب من الساط يستحب للكفن عليه لاثوب يستحب للكفن به .

(وقد التفت الى هذه لكنة) صاحب المجموع رحمه الله حيث قل بعد ما نقل القول بأن سمط هو ما يعرش من مفارش الصوف المونة (ما يغطه) وعليه يحمل قول الصدوق رحمه الله في كيفية ترتيب الكفن تبدأ بالسمط فتسطة بريد به المفارش الذي يعرش تحته الكفن ليسط الكفن عليه (ينتهي) ولظاهر ان السمط هو الذي يقول له الفرس (سد) وهو فرش من صوف لا يسح بل يصع بالسمط والكس والمحق وله نفوش من اصوف امصنوع كما تقدم من العربيين وشمس العلوم فالكلمة في الحقيقة قد أحدثت الفرس من العرب فبدلوا الطاء دالا لصعوبة النطق بالطاء عليهم والله العالم .

١) سوى ما أرسله لشيخ في محكي الاقتصاد (قل) وان كان امرأه يريد لعافه حري وروي ايضاً سمط (انتهى) بل وأرسنه بن ادریس ايضاً في محكي السرائر (قل) وان كانت امرأه ريدت على مستحب الرجل لعافه أخرى لشد ثدييه وروي سمط والصحيح الاول (انتهى) وهذه المرسله ليس لها فيما بأيدينا من كتب الاحبار عين ولا أثر فلا يمكن العمل بها لاسيما مع عدم وضوح عمل مرسلها بها بل ظاهر ان ادریس عدم العمل بها لقوله والصحيح الاول .

٢) وهو صحيحه محمد بن مسلم المرويه في الوسائل في الباب ٢ من الكفن عن أبي جعفر عليه السلام قل يكفن الرجل في ثلاثة اثواب والمرأه اذا كانت عظيمه في خمسة درع ومنطق وحمار ولعافتين (انتهى) فالدرع هو القمص والمنطق هو المثرر كما عن الشهيد واليهائي وغيرهما واحتمال كونه حرقة

اللفافة الثانية للمرأة هو اشد من استحبابها للرجل .

بل يستفاد من بعضها الآخر^(١) ان استحباب اللفافة الثالثة ايضاً للمرأة هو اشد من

المحدين بعد وأبعد منه ما احتمله المدارك من كونه ما يشد به الثديان وما لحمار فلا يعد من اقطاع الكفن بلا شبهه كالعمامة وحرقة المحدين واما اللفافة الاولى فهي مما يشترك بين الرجل والمرأة واللفافة الثانية هي مما يخص المرأة فقط وظاهر الصحيحه وان كان وجوبها لها ولكن مقتضى الجمع بينها وبين جمع ما دل على عدم الفرق بين الرجل والمرأة في الاقطاع الثلاثة المعروضة للكفن من لاحماع وغيره مما تقدم تفصيله في المسألة الاولى من الفصل السابق هو استحباب اللفافة الثانية لها لا وجوبها كما ان مقتضى الجمع بينها وبين روي يونس بن يعقوب لمرويه في الوسائل في الباب ٢ من التكفين لمشملة على تكفين بن الحسن الاول والده عليه السلام بأقطاع أربعة أن اللفافة الثانية هي مستحبة مطلقاً حتى للرجل عيه به للمرأة او للمرأة اعطية اشد استحباباً .

(ومن جميع ذلك كنه) يظهر لك حال رواية عبد الرحمان المصري المروية في الباب المذكور قل سألت ابن عبد الله عليه السلام في كم تكفن المرأة قل تكفن في حمسة ثواب احدى الحمار (مقتضى الجمع بينها) ومن ما دل على عدم الفرق بين الرجل والمرأة في الاقطاع الثلاثة لمعروضة لتكفين للنفاه الثانية للمرأة مستحبه لأواجه كما ان مقتضى الجمع بينها وبين رواية يونس بن يعقوب أشاره اليها آتياً بدالة على مسويه لعمامة الثانية مطلقاً حتى للرجال انها للمرأة شد استحباباً .

(١) وهو مرسه يونس لمرويه في الوسائل في الباب ٢ من التكفين عن بعض رجاله عن أبي عبد الله وأبي حمزة عليهما السلام قال الكفن مريضة للرجال ثلاثة اثواب والعمامة والحرقة ستة وما للنساء مريضة من حمسة اثواب (والمراد من حمسة اثواب) هو ما سوى الحرقة من وما سوى الحمار الذي هو للنساء بدل لعمامة للرجال وهي المسترر ونقيض ولعمامة ثلاث (وظاهرها) وان كان وجوب كل من اللفافة الثانية والثالثة للمرأة ولكن مقتضى الجمع بينها وبين جميع ما دل على عدم الفرق بين الرجل والمرأة في الاقطاع الثلاثة لمعروضة لتكفين هو استحبابها لها (كما ان مقتضى الجمع بينها) وبين صحبة رورة المروية في الباب المذكور المصروفة بمسوية حمسة ثواب للمب من غير تنفيذ فيها بالنساء قل فت لا يي حمزة عليه السلام لعمامة للمب من الكفن هي قال لا انا الكفن لمعروض ثلاثة اثواب (الى ان قال) فمارده هو سه الى ان يبلغ حمسة مما راد فسدع الح (ان كلام اللفافة الثانية والثالثة) مستحب لكل من الرجل والمرأة الا انها للمرأة اشد استحباباً .

(بقي شيء) وهو انه قد يتوهم استحباب تكفين المرأة بسعة اثواب استناداً الى روايتين روهاا المستدرك في الباب ١ من التكفين مشتملتين على ان فاطمة سلام الله عليها قد كفت بسعة اثواب ولكن الروايتين بعد النص عن ضعف سدهما ان مقتضى الجمع بينهما وبين صحبة رورة المتقدمة آنفاً لصريحة في ان ما راد على الحمسة فمستدع ان ما راد على الخمسة كان حماراً لفاطمة سلام الله عليها او كان حرقة المحدين ونحو ذلك مما لا يعد من اقطاع الكفن شيئاً (هذا مضافاً) الى ورودهما في خصوص فاطمة سلام الله

استحبابها للرجل فانفاضة الاولى فريضة لكل من الرجل والمرأة من غير فرق بينهما أصلاً وكل من اللعانة الثانية والثالثة مستحب لكل من الرجل والمرأة الا انهما للمرأة أشد استحباباً والله العالم .

مسألة ٥ - يستحب ان يجعل للرجل الميت العمامة^(١) .

عليها ولعل سعة اثواب من محتضنها كما ان التكسر سبباً من محتضات الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي والمهدي عليهما الصلاة والسلام والله العالم .

(١) بلا خلاف فيه وعن المعتمد به متفق عليه وفي الجواهر اجماعاً محصلاً ومفولاً مستنبطاً (قول) ويدل على استحبابه مضافاً الى الاجماع الرويات الكثيرة لرواه في الوسائل عليها في باب ٢ من التكفين وبعضها في باب ١٤/ وبعضها في الباب ١٨/ كصحيفة زرارة ومرسلة يونس وصحيفة عبد الله بن سنان وغير آخر له وحسنه الحلبي ورواية اخرى له وحبر معاوية بن وهب وموثقة عمار وحسنه حمزة بن عروة بن يوسف ابن يعقوب ورواية اخرى له .

(نعم يستفاد من طائفة) من هذه الرويات ان العمامة ليست من الكفن (دفعي صحيفة زرارة) قل قلت لا بن جعفر عليه السلام والعمامة للميت من الكفن قال لا اما الكفن المعروف بثلاثة اثواب (التي قل) والعمامة ستة الحج (وفي حصة الحلبي) عن ابي عبد الله عليه السلام وعممته بعد بعمامة وليس تعد لعمامة من الكفن اما بعد ما يلبس به الجسد (وفي خبر عبد الله بن مسعود) والحرقة والعمامة لا بد منهما وليسنا من الكفن .

(ويستفاد من طائفة اخرى) منها ان العمامة من الكفن (ادفعي صحيفة عبد الله بن سنان) ثم الكفن قميص غير مزور ولا مكفوف وعمامة يعصب بها رأسه (وفي خبر معاوية بن وهب) يكفن الميت في خمسة ثواب قميص لا يبرد عليه (الى ان قال) وعمامة يثمن بها (وفي الرواية الثانية) ليونس بن يعقوب وشتر لي برداً واحداً وعمامة وأجدهم فان لموتى يتباهون بأكفابهم (وقد حكى في الجمع) من الطائفتين عن المذكورين وجامع المقاصد والروضة في الحدود (ما حاصله) ان العمامة ليست من الكفن المعروف بل هي من الكفن الممدود ولعل ما حكى عن جماعة بل عن المعظم بل عن الأصحاب وقواه الجواهر من كون العمامة من الكفن (مرجعه) الى ذلك اي عدم كونها من الكفن المعروف لا مطلق الكفن .

(ثم ان طاهر) جملة من الروايات لمشاراة اليها وجوب العمامة للرجل لاستحبابها سيما خبر عبد الله بن مسعود المتقدمة الشتملة على قوله عليه السلام (والحرقة والعمامة لا بد منهما وليسنا من الكفن) لكن لا بد من صرف ظهورها كما في الجواهر الى الاستحباب بعد الاجماع على عدم وجوبها ادلم يحك القول بوجوبها عن احد من اصحابنا بل ولا من العامة .

(ومما يؤيد الاستحباب) بل يدل عليه قوله عليه السلام في صحيفة زرارة المتقدمة اما الكفن المعروف بثلاثة

وأن يحكم بها^(١) وكيفية تحنيكه بها أن يمر طرفا العمامة من تحت الحنك^(٢) وهو

اثوب (الى ان قال) والعمامة سه (وقوله عليه السلام) في مرسله نوس الإشارة اليها انكس فريضة للرجال ثلاثة اثواب و لعمامة والحرفه سه (وهذا لفظ السه) اذا وقع في ذال المريضة بمعنى ما ثبت وحوه بالكتاب لغير كعسل الحاسة والوصوء وبحوهما وان كان المراد منه هو الواجب الذي ثبت وحوه بالاحسان لا بالكتاب ولكن اذا وقع في ذال المريضة بمعنى نواجب فهو كالصريح في الاستصحاب دون الوجوب والروايتان في المقام هما من قبيل الثاني دون الاول .

(١) بالاحلاف في استصحاب تحنيك الميت بالعمامة كما عن الدجيرة (وعن لمعتر) بسنه لى الاصحاب (وعن التذكرة) الى عثمان (وفي الحديث) انه لمجمع عليه (وعن كشف الثمام) ما يثبت من ذلك (ويدل عليه) مصداقاً الى هذا كله (مرسله من ابي عمير) لمروية في الوسائل في باب ١٤/ من سكفين عن بعض اصحاب عن ابي عبد الله عليه السلام في لعمامة للميت فقال حنكه (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ١٢/ من التكنفين ثم تعممه وتحنكه الخ .

(٢) الحنك كما في لمجمع هو ما تحت الذقن (وتحريك) أى اذار العمامة من تحت حنكه كما في لقاموس والمسجد ولكن كيفية تحنيك الميت بالعمامة هو ما ذكره في المنس وهو المستند من مرسله نوس لمروية في الوسائل في باب ١٤/ من التكنفين المشخصة على قوله عليه السلام ثم نعيم يؤخذ وسط العمامة فيش على رأسه بالتدوير ثم يلقى فصل الشق الايمن على الايسر والايسر على الايمن ثم تمد على صدره وفي الرصوى المشر إليه أيضاً ثم تعممه وتحنكه فيش على رأسه بالتدوير وتصل الشق الايمن على الايسر والايسر على الايمن ثم تمد على صدره ثم تله باللفافة وايدى ن تعممه عنه لاعرابى وبقي طرفي لعمامة على صدره .

بقي امور :

(احدها) انه قال المحقق في الشرائع في كيفية تحنيك الميت بالعمامة (ما هذا لفظه) يقع بها رأسه ويخرج طرفها من تحت الحنك ويلقى على صدره (انتهى) (وعن التذكرة) ان ذلك قد ذهب اليه علماء (وفي الجواهر) ما لا يعرف في ذلك خلافاً (سوى) وانتدبر ن مرجعه لى ما ذكرناه من الكيفية المستعمدة من الروايتين والا فلا دليل عليه .

(ثانياً) ان في خبر عثمان لمروى في الوسائل في الباب ١٦/ من التكنفين هكذا واد عمته فلا نعيمه عمة لاعرابى فت كيف أصبح قال حدد لعمامة من وسطها وانشرها على رأسه ثم ردها الى حلقه واطرح طرفها على صدره (وطاهره) ان عمة الاعرابى المسهة عنها هي ان لا يجعل للعمامة طرفه ن يطرحها على صدره وان كان يظهر من دليل الرصوى المتقدم أيضاً ان عمة الاعرابى هو ان يلقى طرفا العمامة على صدره من دون ان يبقى فصل الشق الايمن على الايسر والايسر على الايمن .

(ثالثاً) ان مجموع ما ورد في عمامة الميت واشير اليه والى ابوابه في صدر المسألة على اقسام

ما تحت الدق فيلقى فصل الشق الايمن على اليسر واليسر على الايمن ويستحب ان تكون العمامة من قطن كما في الخبر^(١).

مسألة ٦ يستحب ان يجعل للمرأة الميتة بدل العمامة الخناع أي الحمار^(٢) وخرقة

(فمها) ما أمر بالعمامة من قوله عليه السلام والعمامة سه او و لعمامة والخرقة سه الى غير ذلك (ومها) ما أمر بحديث الميت مثل قوله عليه السلام حكه او نم نعمة وتحكه (ومها) ما أمر بالعمامة والبقاء فصلها على صدره كما في حجر معدويه بن وهب و علي وجهه كما في مؤنة عمار وغيره او طارح صريها على صدره كما في حجر عثمان او من حمله كما في حشد حمزان والمستفاد من المجموع ان لعمامة للرجل الميت مستحب وبقاء فصلها او صريها على صدره و من حمله أحب وأحب منه تحريكه بها على الكهنية لئلا ذكرهاها والله العالم .

(١) وهو مؤنة عمر بن موسى الساساني المروية في الوسائل في باب ١٣ من التكفين عن ابي عبدالله عليه السلام فان الكفن يكون رداً فان اسم يكنى رداً وجعله كنه قطعاً وان لم تجد عمامة قطن فجعل العمامة سائرياً (قال في المجموع) و لسائري مكرر ذكره في الحديث وهو صرب من ثياب الرقيق تعمل بساور موصع بدرس (انتهى) .

(٢) ول في لمدرك هذا مددب الأصحاب (وقال في الحواهر) بل سه عر واحد السى الأصحاب مشعراً بدعوى الأحماع عليه (قول) وبدل عليه مضافاً الى ذلك كله (صحيحه محمد بن مسلم) المروية في ابوسبس في لب ٢/ من الكفن عن ابي جعفر عليه السلام قال يكنى الرجل في ثلاثة أثواب والمرأة اذا كانت عظيمة في خمسة درع ومطوى وخمار وثلاثين (قال في الحدائق) سمي بالحمار لانه يحمر الرأس ي يستره (انتهى) و يظهر ان التقييد بالعظيمة اما هو لنا كذا الاستحباب فيها والأفضل لاستحباب عبر مفيد بها بل هو لسقوط المرأة (ولو سلم) فالتقييد على لظاهر اما هو بالنسبة الى استحباب اللقاة الثانية لابلوسة الى الحمار (وحذر عبد الرحمان المصري) في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام في كم تكفن المرأة قال تكفن في خمسة أثواب واحدة الحمار .

(ثم ان المحكي) عن فخر الاسلام في شرح الارشاد ان الحشى لمشكل تكفى فيها بالقناع (قال) لان الحشى المشكل حكمهما في الدنيا لاستتار القناع وعدم العمامة وحسدها عورة وفي الاحرام حكمها حكم المرأة (انتهى) وتظهر في ذلك الحواهر (وقال) لعل الاحتياط في تحصيل المسحوب بنفسى بالعمامة والقناع (انتهى) وقد رد على الاحتياط المذكور مصاح الفقيه (وقال) ان الاحتياط اما هو بتركهما معاً واما الجمع فيه ارتكاب الحرام المعلوم ان استصحابا حرمة العمامة للنساء والقناع للرجال بعد موتهما كما لا يحلو من وجهه فالأظهر ترك الجمع والاحوط ترك الجمع (انتهى) وهو جيد فانه اذا جمع بينهما ففيه ارتكاب الحرام المعلوم بالأجمال واذا ترك الجمع بالاتان بأحدهما وترك الآخر فهو جائز لان الشبهة بدوية موضوعية فتجوز المراعاة عن الحرمة واذا ترك الجمع فيه الاحتياط وهو حسن عقلاً وشرعاً .

لشد ثدييها^(١)

مسألة ٧ يستحب حشو سفلى الميت بالقطن^(٢) وإذا كان الميت امرأة فيحشى قفلاً ودبراً^(٣) ثم بعد الحشو يجعل القطن وذريعة على المرجين معاً^(٤) والذريعة كما تقدم في المسألة ٩ من حنوط الميت هي نوع من الطيوب . ثم بعد جعل القطن والذريعة على

(١) وهو المحكى عن جمع كثير من الأصحاب بل في الجواهر لأحد فيه خلافاً (أقول) وبديل عليه مصافاً لى ذلك (مرسلة سهل) من ريد عن بعض أصحابنا رفعه المروية في الوسائل في الباب ٢ من التكمين قال سألته كيف تكفن المرأة فقال كما يكفن للرجل عبر ما شد على ثدييها حرقة تصم الثدي الى الصدر وتشد على ظهرها الخ (قال في المدرك) وهذه لرواية ضعيفة جداً الا انى لأعلم لها راداً (أقول) وكفى بذلك حائراً لصعها فما عن الرياض من انه تصنع للبدن المحترق ضعيف بل في مصابح الفقهاء لا ينبغي لأصغاره اليه وهو كذلك .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في اختلاف الإجماع عليه (وبديل عليه) مصافاً لى ذلك (موثقة عمار) المروية في الوسائل بعضها في الباب ٢ من عمل الميت وبعضها في الباب ١٤ من التكمين لمشتبهة على قول أبى عبد الله عليه السلام وتدخل في مقعده من القطن ما دخن (الى ان قال) وتجعل على مقعده شيئاً من القطن وذريعة (الى ان قال) وتحتاج المرأة من القطن لقلها قدر نصف من المس الخ قال بعض اللغويين والمس شرعاً/ ١٨٠ مثقالاً فنصف المس/ ٩٠ مثقالاً (وفي مرسلة يونس) لمروية في الوسائل في الباب ٢ من عمل الميت واعمد الى القطن فذر عليه شيئاً من حنوط فصع على فرجه قبل ودبر واحش القطن في دبره ثلاثاً يخرج منه شيء (وفي مرسلة سهل) المروية في الوسائل في الباب ٢ من التكمين وتصنع لها القطن اكثر مما يصنع للرجال ويحشى القطن والذريعة بالقطن والحنوط (وفي الرصوى) المروية في المسندرك في الباب ١٢ من التكمين تأخذ شيئاً من القطن وتجعل عليه حنوطاً وتحشوه دبره وتصنع شيئاً من القطن على قلبه وتجعل عليه شيئاً من الحنوط .

(ولكن مع ذلك كنه) قد حكى عن سائر وضع القطن على دبره لى من دون ادخال وعن ابن دريس حشو القطن على حنطة لدبر لى من دون ادخال وعن نهابة الاحكام المسع عن الحشو صريحاً مستدلين جميعاً بأن للميت حرمة تسع من حشو القطن في دبره كالحى وهو ضعيف جداً في قبال لمصوص كلها بل في مصابح الفقهاء لا ينبغي لأصغاره اليه وهو كذلك .

(٣) وذلك لما تقدم آنفاً في موثقة عمار ومرسلة سهل .

(٤) وذلك لما تقدم آنفاً في موثقة عمار ومرسلة يونس و الرصوى (قال في الجواهر) فالأقتصر على الأول خاصة يعنى على الحشو بدون جعل القطن عليه كما عن بعضهم لا يخلو من نظر (انتهى) وهو كذلك .

الفرجيس يشد على الفخذين بالخرقة شداً شديداً^(١) سواء كان الميت رجلاً أو امرأة والأفضل ان يكون طول الخرقة ثلاثة أذرع ونصفاً وعرضها شبراً ونصفاً^(٢) أو شبراً واحداً^(٣) وان تالف هي على الفخذين من حقويه الى الركبتين^(٤) والحقو هو معقد الازار .

(١) قال في المدارك وقد قطع الاصحاب باستحابتها يعني باستحباب حرقة الفخذين (وفي الحواهر) اجماعاً محصلاً ومقبولاً مستفيضاً (اقول) ويدل على استحباب الحرقة روايات كثيرة مروية كلها في الوسائل أغلبها في الباب ٢ من التكمين ونصها في الباب ١٤ (هي مرسله يونس) الكفن مريضه للرجل ثلاثة اثواب والعمامة والخرقة سه المح (وفي صحيحه عند الله بن سنان) تأخذ حرقة فشد بها على مفعدته ورجليه فلت ولا رافان لا بها لاتعد شيئاً اما يصنع لبضم ما هناك ثلثا يحرح منه شيء (وفي حقه الآخر) والخرقة تشد بها وركه لكيلا يندومه شيء و لخرقة والعمامة لاند منهما وليست من الكفن (وفي حقه معاوية بن وهب) يكن الميت في خمسة اواب قميص لا يزر عليه واردر وخرقة يعصب بها وسطه المح (وفي مرسله سهل بن زياد) ويحشى لقل والدر بالقطن والحنوط ثم يشد عليهما الخرقة شداً شديداً (وفي حقه حماد بن أعين فلت الكفن قال يؤخذ خرقة فيشد بها سعله ويضم فخذه بها لبضم ما هناك الخ .

(وفي موفه عمار) التكمين يبدأ بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص على اليه وفخديه وعورته المح الى غير ذلك مما سيأتي شرحه .

(وفي شيء) وهو ان طاهر مرسله يونس وصحيحه عند الله بن سنان وصريح حقه الآخر ان الخرقة ليست من الكفن وصدور حقه معاوية بن وهب وحقة حماد وموافقة عمار ان الخرقة من الكفن ومقتضى الجمع بين الطائفتين ان الخرقة ليست من الكفن المعروف واسما هي من الكفن المدبوب نظراً ما تقدم في العمامة هنا .

(٢) وذلك لما في موفه عمار المروية في الوسائل في الباب ١٤ من التكمين من قوله عليه السلام ويجعل طول الخرقة ثلاثة اذرع ونصفاً وعرضها شبراً ونصفاً .

(٣) وذلك لما في مرسله يونس المروية في الوسائل في الباب ٢ من عمل الميت من قوله عليه السلام وتخذ خرقة طويلة عرضها شبر الخ .

(٤) وذلك لما في مرسله يونس المشار اليه آتياً من قوله عليه السلام وتكون خرقة طويلة ثلث فخذيه من حقويه الى ركبتيه لفاً شديداً (ثم في الاخبار محلله) في كيفية شد الخرقة (هي مرسله يونس) المذكورة بعد قوله عليه السلام وتخذ خرقة طويلة عرضها شبر (ما نصه) فشدنا من حقويه وصم فخذيه ضمداً شداً ولقها في فخذيه ثم خرج رأسها من تحت رجليه الى الجانب الايمن واعرها في الموضع الذي لفتت فيه لخرقة المح (وفي رواية الكاهن) المروية في الوسائل في الباب ٢ من عمل الميت ثم أزره بالخرقة ويكون تحتها القطن تدفنه بها ادواراً قطعاً كثيراً ثم تشد فخذيه على القطن بالخرقة شداً شديداً حتى لا تحاف أن يظهر شيء الخ (قل) في الوافي والزر بتقديم المعجمة الجميع الشدد والشد (قال) وفي بعض النسخ اذفوه وكأنه

مسألة ٨ يستحب ان يكون الكفن قطعاً^١ وان يكون أيضاً لامبواً^٢ الا الحبرة

بمعناه والادور كأنه له في لائدر بالثناء المثلثة (وقال) في الاسحاصة في معنى الاستفاد (مألفته) و تأخذ حرفة طويله تشد أحد طرفيها من ودام وتخرجها من بين فحديها وتشد طرفها الآخر من خلف مأجود من ستمر الكنب ذا أدخل دمه بين رجليه (تتبع) (وفي موثقة عمار) للمتقدمة ثم الحرفة عرصها قدر شروصيف ثم القميص تشد لحرفة على القميص بحبال العورة والرح حتى لا يظهر منه شيء (أي ن قال) التكفين ان يبدأ بالقميص ثم بالخرفة فوق القميص على اليه وفحديه وعورته الخ .

(ثم ان عبارات الأصحاب) أيضاً محلقة في كفيه شد بحرفة (ومن المعتر) وحرفة تشد فحديه لها شديداً ثم يخرج طرفها من تحت رجليه إلى الخاتم الأبيض ويعبره في الموضع الذي شدا فيه (انتهى) (وفي الشرائع) وبشد طرفها على حقويه ويلف بها ستر من فحدها لها شديداً (وفي لمدارك) تمأ لمروص وعبره على ما قبل يربط أحد طرفيها في وسط الست اما بأن يشق رأسها او يجعلها في حيط و جود ثم يدخل لحرفة من فحديه ويضم بها عورته صماً شديداً ويخرجها من تحت الشد إلى على وسطه ثم يلف حقويه وفحديه بم بقى لها شديداً فاد انتهت فأدخل طرفها فيها تحت الجرة الذي انتهت عنده (انتهى) .

(أقول) و لتحقيق هو تأدي السة كما صرح به الخوامر ومصاح الفقه بشد الحرفة على الفحدين بأي نحو اتفق . إذا حصل منه المنقود المشار إليه في الأحبار بقوله عليه السلام لثلا يخرج منه شيء و لكيلا يبدو منه شيء و ليضم ما هناك من غير اعتنا كيفية خاصة في شدا على الفحدين ولها على الحقوين (والله العالم) .

١) ويدل عليه مصافاً إلى ما عن المعتر والتذكرة من انه مذهب العلماء ولى ما عن الخلاف والنهاية من الإجماع عليه (رواية أبي حنيفة) عن أبي عبد الله عليه السلام لمروية في الوسائل في الباب ٢٠ من التكفين قل بكان كان لى اسرائيل يكفون به و لفظ لامة محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

(وموثقة عمار بن موسى) المروية في الباب ١٣ من التكفين عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكفن يكون برداً فان لم يكن برداً فاجعله كله قطعاً الخ (وحسة حمرون بن اعين) لمروية في الوسائل في الباب ١٤ من التكفين المشتملة على قوله عليه السلام وما يصنع من القطن فصل الخ (والمرسلة لمحكية) عن المعتر والتذكرة من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفن بالقطن الأبيض .

٢) ويدل عليه مصافاً إلى ما عن الخلاف من على الخلاف فيه وعن المعتر و لتذكرة انه مذهب عثمانيا وعن النهاية الإجماع عليه (جملة من الروايات) المروية في ابواب محقة من الوسائل في الباب ١٩/٢ من التكفين و ١٤ من احكام الملابس في الصلاة (هي صحيح أبي مریم) كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب برد أحمر حبرة وثوبين أبيضين صحدين (وفي موثقة ابن القداح) وروية الحائط السوا البيضاء فاه اطييب واطهر و كفوا فيه موتاكم (وفي رواية حابر) ليس من لباسكم شيء أحسن من

لما عرفت في المسألة ٣ من استحباب كونها أحمر ويستحب تطيب الكفن بالذريقة^(١) وتقدم في المسألة السابقة وقبلها في التاسعة من حوط الميت أن الذريقة هي نوع من الطيوب^(٢).

ليأص فانسوه وكفوا فيه موناكم (وفي رواية قرب الأسدر) أن عملاً عليه السلام كان لأبليس إلا اليس أكثر من يلبس ويقول فيه تكفين الموتى إلى غير ذلك من الروايات .

(١) ويدل عليه مضافاً إلى ما عن المعسر والتذكير من الإجماع عليه (موثقه عمار بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في لوسن في الباب ١٤ من النكس المشتملة على قوله عليه السلام ثم تبدأ فتسط اللدفة طولاً ثم تدرعها من ذريته (أي من ذل) ويحمل على كل ثوب شيئاً من الكافور وي طرح على كفه ذريته (وموثقه سماعة) المروية في الباب ١٥ عن أبي عبد الله عليه السلام قول إذا كفت الميت فدرعي كل ثوب شيئاً من ذريقة وكافور .

(٢) كما في المسجد والله يرجع ما يستفاد من لغاموس من أنها عطر (ولكن أصحاب) رضوان الله عليهم قد احتجوا في معارضها اختلافاً شديداً (وعن المعسر) أن المعروف من العلماء أن الذريقة هي الطيب المسحوق (قال في الحواهر) ويرجع إليه ما عن الصعابي من أنها دملعة معقولة وهي ما يدر على الشيء (قال) واحتره من مآخرى لمتأخرين المحققين والشهد الثاني معالاه في الأول بأن اللفظ إنما يحمل على المتدرف الشريع بكثير إذ يعد استحباب ما لا يعرف أو لا يعرفه إلا أفراد الناس (قال) وكأنهم لاحظوا فيه المعنى لوصفي (ينتهي) .

(اقول) وهذا بعيد جداً كما صرح به الحواهر إذ معناه أن كل طيب كالمسك والعسر وبحوهم إذا سحق صادر ذريته ويستحب تطيب الميت والكفن به ويرتفع كراهة تطيب الميت به بل حرمة كما قوبله في المسألة التاسعة من الحوط لأجل الروايات المذكورة هناك المشتملة على قول ولا تمسحو موناكم إلا بالكافور فإن لميت بموتة المحرم ولا يحيط بمسك أو رائحة جعفر بن محمد عنهما السلام يقص بكفه المسك عن الكفن ويقول ليس هذا من الحنوط في شيء إلى غير ذلك .

(وعن التنس) أن لذريرة قساة قصب الطيب يؤتى بها من الهند (وعن الشهد) أنه يقل عن بعض الفضلاء أن قصب الذريقة هي القمح التي يؤتى بها من ناحية نهاوند وأصلها قصب نابت في أحمة بعض لرسيق (وعن القمعة) والمسوط والهدية والمصاح ومحتصره والأصاح ونقاصيها، القمح (وعن برلوبي) أنه قيل إنها حبوب تشبه حب لحطة التي تسمى بالقمح تدق تلك الحبوب كالدينق لها ربيع طيبه (وعن السرثر) أن الذي أراه بهدست طيب عبر الطيب المعهود يقال له القمحان سات يجعلونه على رأس دن لحر ليكسها الربيع الطيبه (وعن الذكرى) أنه الورود والسنبل والقرنفل والقسط والاشنة وكلها سات ويجعل فيها اللادن ويدق جميع ذلك فسمى ذريقة (وعن الصعابي) أن بليمن يجعلون أحلاطاً من الطيب سموها الذريقة (وفي المدارك) بها طيب خاص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها (وفي

مسألة ٩ - يستحب ان يوضع مع الميت جريدتان رطبتان من سعف السجل^(١) حتى للصغار^(٢) .

(الخواهر) انها الآن نوع خاص من لطيف مسحوق يسمى دريرة (الى ان قال) ففعل لاختراء ما سمعت من المعروف عندما الآن لا يخلو من قوة (انتهى) وهو جيد .

(١) بلا خلاف فيه بين الاصحاب بل في المدارك والحدائق انه مجمع عليه (وفي الخواهر) محصلاً ومفولاً مستقيماً بل متواتراً كالخصوص خلافاً لغيرهم من اهل لاطن (قال) و الحمد لله على عدم توفيقهم لذلك سيما بعدما ورد انها تنفع للمؤمن والكافر والمحسن والمسيء لح (اقول) نعم بل لخصوص في استحباب الجريدتين متواترة كما يظهر بمراجعة اوسنن لثابت ٧/٨ و ٩/١٠ و ١١/ من تنقيح (في صحيحة دريرة) قال قلت لابي جعفر عليه السلام ارئت الميت اذا مات لم يحسن معه الجريدة فقال يتحفي عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً لح (وفي بعضها) ان الجريدة تنفع المحسن والمسيء (وفي غير واحد) منها تنفع المؤمن والكافر .

(وفي رسالة الشرح) وروي ان آدم لما أهبطه الله من حنّه الى الارض سئو حش فسأل الله تعالى ان يؤسسه بشيء من اشجار الجنة فأمر الله اليه الجنة وكان يأسي بها في حياته فلما حصرته الوفاة قل لولده ابي كب آس بها في حياتي وأرجو لآس بها بعد وفاتي فاد من فحدوا منها حريداً وشقوه بمصفين وصمومهم معي في كهفي همل ولده ذلك وعلته الاسباء بعده ثم يدرس ذلك في الجاهلية فأجابه لبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وصارت سنة مسعة في غير ذلك من الروايات المتواترة (بل عن التهذيب) ان العامة ايضاً قدروا في ذلك شئاً كثيراً (ول في الحدائق) الا ان العامة لم يريد تعصمهم على الشيعة ولسمي في خلافهم قد عدوا عن كثير من السس مراعاة للشيعة حيث بهم يواظبون عليها اسهي

(٢) قال في محكي الذكرى قل الاصحاب وبوضع مع موت المسمين حتى الصغار لاطلاق الامر (بل لحدائق) لم يفرق بين لعاق والمحبون ايضاً مسألة الى اطلاق الاحار وكلام الاصحاب (وفي الخواهر) وربما يؤيده ما رواه في المقعة وغيره من ان الاصل في مشروعة الجريدة وصية آدم عليه السلام ولده فعن ذلك كله وعلته الاسباء ثم يدرس في الجاهلية وأجيب لبي صلى الله عليه وآله وسلم (الى ان قال) اد لاريب في تنبيه الاسباء عن عذاب القبر فما يحمل حيثما سمعت يعنى التعليل المتقدم في صحيحة زرارة من تحفي العذاب عن الميت والحساب ما دام العود رطباً على ارادة بيان الحكمة (انتهى) .

(واليه يرجع ما في الحدائق) من ان علل الشرع ليست هي عللا في الحقيقة بل هي معروفة واستشهد بما ورد من تعليل وجوب العدة على المطلقة بالاستبراء من الحمل مع انه لا يتردد ذلك في كل مطلقة ولا متوفى عنها زوجها الخ (اقول) ويؤيد هذا ما عن مقعة المعبد ايضاً على ما في المستدرك في كتاب ٦ من التنقيح مرسل عن الصادق عليه السلام ان الجريدة تنفع المحسن والمسيء اما المحسن فتؤنس في قبره واما المسيء فتندأ عنه العذاب ما دامت رطبة والله تعالى بعد ذلك فيه العشيبة .

. . . ولا يجزى جريدتان يا بستان^(١) نعم يجزى سمعت عن الجريدتين^(٢).

وهكذا يجزى جريدة واحدة عن الجريدتين^(٣) . . .

(١) ودلت لما تقدم في صحيحه رارة من قوله عليه السلام يتخافى عنه العذب و لحساب مادام العود رطباً (وفي بعض الروايات) حريده حصره (وفي بعضها) حصراه (وفي بعضها) رطبة الى غير ذلك (هذا مصفاً) الى ما عن لحلاف والانتصار من الاحماع على اعسار لمطوبه في الجريدتين بل عن جمع من المعويين عنارهم في معهوم الجريدة والا فليست بحريده (بل روى لوسائل) في الباب ٩ من التكمين حديثاً في عدم جواز وضع السعفة اليابسة مع الميت فراجع .

(٢) ان لجريدتين هو فسان الحل المحرره عن حوصها كما في المسند ومادام الخوص فيه فانه يسمى سمعاً كما في الحديث (والسر) في اخره السعفه عن الجريدة بعد لقطع بأن لحوص ما لا يصر لميت ان لم يفعه لمصوبته هو ما في دليل صحيحه رارة المشاره اليها في صدر لمألة محتصرأ قل عليه السلام اما العذاب و لحساب كله في يوم و حد في ساعة و حده قدر ما بدخل لقر ويرجع القوم واما جعلت السعفتان لذلك فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفهما انشاء الله .

(٣) وتفصل المسألة ان الجواهر قد استشكل في مشروعيه حريده واحدة امسداً الى ظهور التشبه في كلام الاصحاب و كثير من الاحبار في مدحلية هيئة الاثنية في استحبابهما (بل عن الصدوق) والذي يجب استعماله ان يوضع للميت حريدتان من لحص حصرا وانك او يؤيدهما) ان لفظ الجريدة وان ورد في احد كثير من الاخبار ولكن من المحتمل ارادة الجنس منه عبر المسامي للتشبه كما في حملة من الاخبار التي جمعت بين الحريدة والجريدتين هي اول الخبر يقول نوصع للميت جريدتان وفي آخره يقول الحريدة تمنع المؤمن و تكافر او في اوله يقول ان لجريدة قدر شر وبغده يقول نوصع واحده عند الترقوة (الى ان قال) و لاخرى في الايسر الى غير ذلك (ولكن الاضاف) ان حملة من احبار لمقدم هي كالصريحة في الاجترأ بجريدة واحدة .

(في رواية يحيى بن عمار) حريده حصره نوصع من حسن ليدن الى أصل الترقوة (وفي رواية ثنية له) تأخذ جريدة رطبة قدر ذراع فوضع ونشار يده الى عند ترقوته (وفي رواية ثالثة) له مثل ذلك (و صرح من الجمع) في اجترأ حريده واحده حصه حمل قال سأله عن الجريدة نوصع من دون الثياب و من فوقها قل فوق القميص ودون الحاصرة فسأله من أي جانب فقال من الجانب الايمن (قال صاحب الوسائل) هذا محمول على حوار الاقتصار على واحدة (ان) وأنا في شبه كثيراً (سهي) .

(اقول) وما بعد من ما تقدم من نحواهر من الاستشكل في مشروعيه جريده واحده بل وتصريح الصدوق بوجوب جريدتين ويبين ما حكى عن العمري أي من ابى عقل من ان المستحب جريدة واحدة ولعل مراده هو لاجترأ بواحدة لا نفى استحباب لجريدتين والا فهو من عجب كما في لجواهر لمسا في كثير من الاخبار من التصريح بالجريدتين واحدة في اليمن واخرى في الايسر او واحدة من عند الترقوة

. وإذا شق الجريدة نصفين حار^١ وإذا كان طول الجريدة بمقدار يصدق عليه اسم الجريدة حرّاً وكفى وإذا كان بقدر شر فهو حر وإذا كان بقدر عظم الذراع فهو أحسن وأحسن منه أن يكون بمقدار الذراع^٢.

والأخرى في الأيسر أو واحدة في اليمين والأخرى في الأيسر إلى غير ذلك من جمع .

(١) بمعنى حصول المستحب به وذلك لما تقدم في مرسله الشح من قول آدم عليه السلام وحدوا منها جريداً وشقوه نصفين وضعوهما معي في كفائي الح- (وفي مرسله الصدوق) المروية في الوسائل في باب ١١/ من التكميل فان مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قبر يعذب صاحبه فدعا بحريده وشقها نصفين فجعل واحدة رأسه والأخرى عند رجليه وأنه قيل له لم وضعتهما فقال انه يخفف عنه العذاب ما كانا حصاراً بين .

(ولعل من هنا) حكى عن بعض الأصحاب لتصريح باستحباب الشق (وكان) مرده الاحتياط بشق من حريدين مستطيلين ولا فلا شبهة في أن الجريدتين فصل ، اكمل من شقي جريده وحده (من المدارك) والحدائق بها على عدم استحباب شق وغلله الأول من عدم الشق بسبب بقاء الرطوبة وبضعف لرويه وفي كتاب التلخيص ما لا يحصى (أما الأول) فلان عدم شق الجريدة وإن كان ثبت بقاء الرطوبة ولكن ذلك مملاً يعني استحباب الشق بل انقضاء فضله جريدين مستقلين عن شقي جريده وحده (وأما الثاني) فلكونه المرسلتين سيما مرسله الصدوق في إثبات الاستحباب (والله العالم) .

(٢) احتج الأصحاب رضي الله عنهم في مقدار طول الجريدة على القول (في الصدوق) التحجير بين قدر الذراع أو قدر عظم الذراع وقدر شر (والمشهور) انه قدر عظم الذراع بل عن بعضه والانتصار الأجمع عليه (وعن أبي عقيل) انه قدر أربع أصابع إلى ما فوقها (وظاهر إطلاق الشرائع) وكل من أطلق هو الاجتزاء بمسمى الجريدة سواء كانت بمقدار الذراع أو بمقدار عظم الذراع أو بمقدار شر أو بمقدار أربع أصابع كما صرح بذلك في محكي لذكرى مملاً له شذوذ الشرعية في الكل مع عدم القطع على قدر معين وتبعه المدارك في ذلك بل في الحدائق وتبعه من تأخر عنه .

(ثم إن الاحتياط انتهى) أشير إلى أنباء في صدر المسألة محصية أيضاً (فأعْلِها ، طلق) لا تحديد به بالنسبة إلى طول الجريدة صلاً (وفي روايتين) ليحيى بن عدي ومرسله يؤسس حدوده بقدر ذراع (وفي حصة جميل) بقدر شر (وفي الرضوي) المروى في المستدرک في باب ٨/ من التكميل بقدر عظم ذراع (ومستند الصدوق) هو الجمع بين روايتي يحيى ومرسله يؤسس المصروفة كليهما بالذراع وبين الرضوي لمصرح بعظم الذراع وحصة جميل المصروفة بالشر (ومستند المشهور) هو الرضوي وهو عجيب جداً لتركهم ما يروايات واحدهم بالرضوي حصة (ويحصل) أن يكون مستندهم حصة جميل سواء على كون عظم الذراع والشر بمقدار واحد (قال في الجواهر) كما يعرف بالاختيار (انتهى) .

ولكن لظاهر أن عظم الذراع هو أطول من الشر يسير (وأما قول ابن أبي عقيل) فلم يعرف له مدرك

مسألة ١٠ قد اختلف علماؤنا وهكدارواياتنا في كيفية وضع الجريدتين على وحوه^(١) والظاهر ان المستحب يحصل بحمل جريدتين او جريدة واحدة مع الميت في قبره

واصح سوى ما قد يحصل من انه ستهد ذلك من احدى رويات يحيى بن عتبة في لفاف المشتمة على قوله عليه السلام حريده حصراء موضع من اصل اليدين الى صل الترقوة سداً على ان المسافة بينهما هو اربع اصابع (ويحتمل) انه من قول بالسمي غير ان من اورد في نظره هو هذا المقدار (ومستندنا قلنس) بالسمي من غير فرق بين الذراع او عظم الذراع او شر او ربع أو ربع هو اطلاق عب احار لمقام وان تحديد جملة معها بما تقدم وعرفت محمول على الافضية وكمال حيث لا حمل ولا نقبذ في باب المسححات والسمي به تنصى لاطلاقات محرى والشر حسن وعظم الذراع أحسن وأحسن منه بمقدار الذراع وهذا هو الذي ذكرناه في المتن فلا تغفل .

(١) اما علمنا وما وجدناه عنى وجوده عديدة (فالمشهور) كما صرح في لمدارك والحدائق وفي الجواهر فلا وتحصيلاً من عن انبيه الاحماع عليه ما ذكرناه في بحث وهو لدى احبار الشرائع وقواه الجواهر (وعن الصدوق) في غير مصنفه وعن والده علي بن بابويه جعل اليمى مع ترقوته ملصقة بجذده وتمد عليه فميصه و ليسرى عند وركه بين القميص والارار (وعن المعنى) جعل احدهما تحت الابطال لانس والاخرى بين ركبيه وثمة بعضها مما يلى الساق ويصعبها مما يلى الفخذين (وعن ابن ابي عمير) جعل حريده واحدة تحت ابطه الايمن (وعن الاقصاد) والمصباح ومحصره ان اليمى على الجذد عند حقه من الايمن واليسرى عنى اليسر بين القميص والارار (وعن المعنى) احرم بغير المشتركين الروايات الاتية وهو وضع الجريدة مع الميت في كفه او في قبره بأي كيفية من كميات الروايات واستحسنه المدارك والحدائق ومرجعنا الى التحجير بين كميات الروايات وقد صرح الوسائل بالحجج بينها نصرياً .

(ومر روايتنا) لو ارادة في كفه وضع الجريدتين المروية في وسائل في الباب ٧/ و ١٠ من التكمين فاحصفت أيضاً عنى وحوه (وفي حقه جميل) توضيح واحدة من عند الترقوة الى ما بلغت مما يلى الجذد والاخرى في اليسر من عند الترقوة الى ما سعت من فوق القميص (وفي حقه لحسن) توضيح للميت جريدتين واحدة في اليمنى واخرى في اليسر (ومثل ذلك) في رواية فضيل (وفي مرسله بنوس) بحمل له واحدة من ركبيه نصف فيما يلى الساق ونصف فيما يلى الفخذين وحمل الاخرى تحت ابطه الايمن (وفي حقه ثابته) لجميل لتصريح بوضع الجريدة فوق القميص دون لحاصره من الجانب الايمن (وفي رواية يحيى) توضيح من اصل اليدين الى اصل الترقوة (وفي رواية اخرى له) مثل ذلك بزيادة تلف مع ثابته (وفي رواية ثالثة له) ما يقرب من الاولى مع الزيادة المذكورة (وفي الرضوي) المروى في لمسرك بعضه في الباب ٦ من التكمين وبعضه في الباب ٨ قال عليه السلام واحمل معه جريدتين احدهما عند ترقوته تلصقها بجذده ثم تمد عليه قميصه واخرى عند وركه (قال) وروى ان الجريدتين كل واحدة بقدر عظم ذراع تضع واحدة عند ركبيه تنصق الى الساق ولى الفخذين والاخرى تحت ابطه الايمن ما بين القميص والارار .

او كفه بأي نحو اتفق^(١) ولكن الاولى هو وضعهما على الكيفية المشهورة بين علمائنا^(٢) بأن تجعل احدى الجريدتين في الحاسب الايمن من عند ترقوته الى حيث يبعث ماصقة بحلده - و الترقوة هي العظم الذي في أعلى الصدر بين ثغرة الحنجر والعاتق - والاخرى في الايسر بهذا النحو لكن فوق القميص تحت الازار .

مسألة ١١ - اذا لم توحد جريدتان من سعف المحل لتوصعان مع الميت فالأفضل عود السدر او الرمان وان لم توحد فعود الصفصاف والا فمس سائر الاشجار^(٣)

(١) وذلك للاطلاقات لكثيرة الواردة كلها في مقام البيان كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٧/و ١١/ من التكمين (في بعضها) يستحب ان يدخل معه في قرده جريده رطبه (وفي بعضها) بعد اسؤال عن وضع لجريده في تفرقل لانس و فقال لانس (وفي مرسله الشيخ) المشتملة على وصية آدم عليه السلام وصعوه سامعي في اكساي الى غير ذلك من لطلاقات لكثيرة

(بم تقدم آناً) حمه من الروايات المشتملة على كيفيات خاصه ولكن حيث لا يكون في باب المستحب حمل ولا تقييد فمجرد وضع الجريدتين او جريده واحدة مع الميت بأي نحو مستحب وجعلهما بأحدى الكيفيات المذكورة في الروايات المتقدمه آناً مستحب في مستحب وان شئت قلت من أفضل لأفرادواكملها (وبن مرجع) ما تقدم من المعتر ومن استحب من تأخر عنه هو الى ذلك عبناً فالمستحب يتأدى بمجرد لوضع كيف اتفق والافصلية تتأدى باحدى الكيفيات المذكورة في الروايات

(٢) من الكيفية المشهورة وان كانت هي مطابقة لحسنه جميل وهي من احدى الروايات المشتملة على كيفيات لمخصوصة ولكن عن المشهور بهامد يجعلها أولى من سائر الكيفيات بلا شبهة .

(٣) لا اشكال في نصبه جريده المحل من سائر الاشجار كما هو ظاهر كل ما ورد في استحباب وضع لجريده مع الميت ر وصريح رواية على بن بلال الابيه (وليس على الصدر) في ذلك خلاف من حدسوى ما يظهر من الشيخ في الخلاف وسحاه المحلف عن السرئر من كون سائر الاشجار في عرض المحل لا في طولها (فان في الخلاف) يستحب ان يوضع مع الميت جريدتان حصران من المحل او غيرها من الاشجار (ثم قال) دليل اجماع لفرقه (انتهى) ولكن من المحتمل قوياً ان يكون رد الشيخ من كلامه هذا بقرينة دعوى اجماع عليه ان غير المحل من الاشجار هو في طول المحل لا في عرضه .

(واما ما حكاه المحلف) عن سرائر فهو غير معلوم ولا واضح وذلك لما في لجواهر من ان الموحود لما حصرى من ساحتها ظاهر في خلاف ذلك (وعلى كل حال قد حسب) الاصحاح رصوان الله عليهم عند عدم وحدن جريده المحل على اقوال عديدة (فالمشهور) كما في المدارك انه يوضع حينئذ مع الميت من السدر والا فمس الخلاف اي الصفصاف ولا فمس شجر رطب (وعن المقنع) والجمع والمراسم مثل

مسألة ١٢ - يستحب ان يكتب على حاشية الكفن اسم الميت وانه يشهد ان لا اله الا الله^(١) واذا اصيف اليه وان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أحب وأفضل^(٢) واذا كانت الكتابة بالترية الحسينية فهو حسن^(٣) ويستحب ايضاً ان يكتب على

ذلك تقديم لحلاف عبي لسدر (وعن لشيد) في الدروس والبيان وجماعه من باخر عنه ومهم لوسائل زيادة ايمان بعد الحلاف قبل شجر رطب (وعن ابن مديني) وجماعه انه سحر عند عدمه وحل بين سائر الاشجار (وعن الذكوى) انه مستجوده من دسه الجنائن الى الحلاف ايضاً وهو مما يؤيد ما احتمله قوياً من كون مراد الشيخ في الحلاف ان غير الحل من الاشجار هو في طول الحل لا في عرضه (هذا كله) من أمر الاقوال .

(و ما لا حار) فاحسنت هي ايضاً على ابناء عديده كما يظهر بمراجعه الوسائل الباب ٨ من التكمين (في رواية سهل بن زيد) عن غير واحد من اصحابنا قالوا له جعلنا الله فداك ان لم نقدر على الجريدتين فقال عود لسدر قبل فان لم نقدر على السدر فقال عود لحلاف (وفي رواية على بن ابراهيم) قال يجعلن بدلها عود لزمان (وفي رواية على بن بلال) انه كتب الى ابي الحسن الثالث عليه السلام المرحل يموت في بلاد ليس فيها حل فهل يجوز مكان الحريرة شيء من لشجر غير الحل (الى ان قل) فأجبت عليه السلام يجوز من شجر آخر (وفي رواية اخرى لعلي بن بلال) قال فكتب يجوز د اعورب لحريده والجريدة أفضل وبه جاءت رواية (وفي الرضوى) المروى في المستدرک في الباب ٧ من التكمين قال عليه السلام وان لم تقدر على الحريده من حل فلا بأس ان تكون من غيره بعد ان يكون رطباً .

(اقول) ومقتضى الجمع من جميع ما ورد في الحريرة وما نفوم مقامها ان الافضل من الجميع لحريده ثم الافضل السدر او زمان جمعاً بين روايتي سهل وعبي بن ابراهيم ثم الافضل الحلاف اي الصمصاف لروايه سهل ثم سائر الاشجار لروايه على بن بلال والرضوى واذا اُخذ من سائر الاشجار مع وجود السدر والزمان والحلاف بل ومع وجود الحل ايضاً فقد تبي بالمتحجب نظراً الى الرواية الثانية لعلي بن بلال ولكن لم يأت بالافضل فالافضل فأمثل جيداً .

(١) وذلك لما رواه في الوسائل في الباب ٢٩ من التكمين عن الشيخ والصدوق بأسادهما السى أبي كهس قال حصرت موت اسماعيل وواعد الله عليه السلام جالس عنده فلما حصره الموت شد احبيه وغمضه وعطى عليه المصحف ثم أمر بتهيئته فلما فرغ من امره دعاه فكتب في حاشية لكهن اسماعيل يشهد ان لا اله الا الله .

(٢) وذلك لما رواه المستدرک في الباب ٢٢ من التكمين عن البحار عن مصاح الابوار عن عبد الله ابن محمد بن عقيل ان كثير بن عباس كتب على اطراف كفن فاطمة سلام الله عليها انها تشهد أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(٣) وذلك لما رواه الوسائل في الباب المتقدم عن احتجاج الطبرسى عن الحميري عن صاحب

الكفن دعاء الجوشن الكبير^١ بل لا يعد استحباب كتابة القرآن كله على الكفن^٢ ولكن

المرام عليه السلام انه كتب اليه قد روى لنا عن الصادق عليه السلام انه كتب علي ارار ابنه اسمعيل يشهد
ان لا اله الا الله فهو يحور لما ان يكتب مثل ذلك بطين القصر او غيره فأجاب بحور دلالت والحمد لله .

(ثم نال المشهور) كما صرح به العلامة في المحلف هو ان يكتب على الحرية والارار والقميص والحريتين اسم الميت وانه يشهد الشهادتين ونحو بلائمة عليهم السلام وان تكون الكتابة بالربة الحسية (بل في الخلاف) وعن نعيمه الاحماع على ما يقرب من ذلك ونحو حكى عن جميع كثير منهم الاختلاف في كل من لمكتوب عليه واسكوب والمكتوب به ومن شبه الوقوف على التخصيص كما هو محقق فيمر جمع الحدائق والحواهر ونحوهما ولكن الموحود في كتب الاحبار التي قد وصلت اليها هو ما ذكرناه من الرويات الثلاث لا اكثر .

(١) والمستند هو ما حكى عن الكفعمي في جنبه لأبصار من أنه روى عن السجستاني عن العبد بن عيسى عن حماد عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نزل جبرئيل على نبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض عروبه وعليه جوش ثقیل آلمه فقل يا محمد ربك يقرئك السلام ويقول لك جميع هذا جوش واقرأ هذا الدعاء فهو أمان لك ولأمتك (لبي ان قال) ومن كتبه على كعبه استسبحي الله ن بعده بالبار (لبي ان قال) قال الحسين عليه السلام أو صامني نبي يحفظ هذا الدعاء وتعظمه وان كتبه على كعبه و ن اعلمه أهلي وأحفادهم ثم ذكر الجوش الكبير .

(وعن البحار) به رواه الكفعمي في اللد الامين ايضاً بهذا السند وراديه ومن كتبه في حام بكافور
و مسك ثم غسله ورشه على كف الميت ثم قال الله تعالى في قصته ألف نور وآمه من هول مكر وبكبر
ورفع عنه عذاب القبر ويدخل كل يوم سبعون الف ملك الى قبره يشكروه بالجنة ويوسع عليه قبره مدبره .
٢) وقد صرح باستحباب كتابة القرآن كله على لکھ صاحب لحدائق رحمہ اللہ (فاضل) و لقرآن
شمامہ ن مکن و لا حد تیر (انتهى) (وقد فی الجواهر) ذو مشہور فی زمانہ حتی صار ذلك فيه من
الامور التي لا يعربها شوب الاشكال وعنه عظم علماء العصر (انتهى) (والمسند في الاستحباب) بعد
هذا كله هو ما رواه في الوسائل في الباب ٣٠ من السكبين عن الصدوق في عيون الاحبار وفي كتاب اكمال
الدين بسنده الى الحسن بن عبد الله الصيرفي عن ابيه في حديث ان موسى بن جعفر عليه السلام كان
يكفي فيه حبرة استعملت له بملح لقيين وخمسائة دينار عيها القرآن كله (ولكن الجواهر) بعد نقل الحديث
قل الذي رأيته في البحار نقلاً عن العيون مسنداً الى الحسن بن عبد الله عن ابيه هكذا قال توفي موسى
ابن جعفر عليهما السلام في سنة مئتين وثمانين واربعمائة واربعمائة واربعمائة واربعمائة واربعمائة
سليمان بن ابي جعفر الصباح وورثه عن قصره وحضر جنازته وعسره وحطه بمحيط فاجر وكفه بكفن فيه
حبرة استعملت له بالقيين وخمسائة دينار عليها القرآن كله (انتهى) .

(فول) وطاهر ما ذكره لجواهر بل صريحه ان الكفن كان مصوعاً لسلیمان وان سلیمان كفى الامم

الاحوط ان تكون كتابة الشهادتين او الدعاء أو القرآن على الكفن في المواضع المأمورة عن التلوث بما يخرج من الميت عالماً بعد الفتق كالمواضع المحاذية لرأس الميت أو رقبته أو صدره ولا يتعدى عن ذلك انشاء الله تعالى^(١).

مسألة ١٣ يستحب تجويد الكفن^(٢) بأن يكون من أوفر الاقشمة الصالحة للكفن وأحسنها أو يكفن الميت في ثوب كان يصلى فيه وبصوم^(٣) أو كان يحرم فيه^(٤) وإن يكفن

عنه السلام فيه من عبده (ومن هـ) قد يستحسن في الاستدلال بهذا الحديث لاستصحاب كتابته لقرآن على الكفن ادلاحجية في فعل المسلمين ولم يكن ذلك محصوراً لرصا عليه السلام كي يقال ان تقريره مما يكشف عن جواره بل رجحانه ولعله لذلك بدوح من الجواهر وحكى عن الذكرى وحامع المقاصد التوقف في استحباب كتابة قرآن على الكفن بل عن لاجير الميل الى المنع عنها

(ولكن السدى يظهر لي) بعد التأمل انه لا يسمي الاشكال في حوارها ورجحانها اد من المقطوع الذي لا مجال للارتيب فيه ان مثل لادم موسى بن جعفر عليه السلام يستحل ان يكفن في كفن غير مشروع وهو حجة الله على جميعه والرصب عليه السلام موجود في عصره و ن كان عائداً عنه في الطاهر ولم يحصره كما ن من المقطوع ايضاً ان ذلك مهم كان مشروعاً حيدراً كان راجحاً حساً قطعاً اد مثل هذه الامور حوارها مما يساوق حسه ورجحانه .

(١) فيه اذ اكتب على المواضع اعمير المأمورة عن التلوث بما يخرج من الميت عادة بعد الفتق بأن كتب على الأماكن المحاذية لطن الميت أو أسفل من ذلك كالدلك هناك لما كتب على الكفن من الشهادتين أو الدعاء أو القرآن وإن كانت الأدلة كلها مطلقه غير مقيدة بموضع دون موضع ولكن الاحتياط مع ذلك مما لا يرفع اليد عنه في أمثال هذه الموارد المهمة (واقه العالم) .

(٢) كما في العدائق والجواهر وعن المنه والمنتقى في ذلك لاجاز المروية في الوسائل في باب ١٨/ من التكفين (هي غير واحد) منها أحيوا اكناف مواكم فيها ريتهم (وفي بعضها) ون الموتى شاهون بأكفهم (وفي بعضها) فانهم يعنون بها الى غير ذلك .

(٣) وقد عقد لذلك باباً في الوسائل وهو الباب ٤/ من التكفين (هي غير واحد) من الاحبار يستحب ان يكفن فيما كان يصلى فيه (وفي بعضها) مثل ابو الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلى فيها لرجل ويصوم أبكفن فيها قال احب ذلك الكفن يعنى قميصاً الى غير ذلك .

(٤) وقد عقد لذلك باباً في الوسائل وهو الباب ٥/ من التكفين وذكر فيه حديثين (قال ابو عماد الله عليه السلام) في احدهما كان ثوباً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدان أحرم بهما بما بين عسرى وأطمار وفيهما كفن (وقال ابو الحسن الاول عليه السلام) في ثانيهما اني كفت أبي في ثوبين شطويين كان يحرم بهما وفي قميص من قمصه .

من ظهور المال^(١) وأن يخيظ الكفن بخيوط منه^(٢) ويستحب أن يعد الإنسان كفه من قبل الموت^(٣).

فصل في مكروهات الكفن

(وفيه مسائل ثلاث)

مسألة ١ يكره أن يكون الكفن كتاباً^(٤) بل الاحوط عدم التكفين به مهما أمكن.

(١) وذلك لما رواه الوسائل في الباب/ ٣٤ من التكفين عن الصدوق وفيه قول الأمام موسى بن جعفر عليهما السلام أن أهل بيت حج ضرورتنا ومهور سائنا واكفنا من ظهور أموالنا .

(٢) ولا مستند لذلك سوى ما عن الذكرى وحامع المقصد من بسبه إلى الأصحاب بل في لجواهر بلا خلاف أحده بين الأصحاب لكن مع اعترافه بعدم وقوعه على ما يدل عليه في شيء من الأدلة (اقول) ولعل هذا المقدار من معنى الخلاف في المسألة كاف في ثبوت الاستحباب إن شاء الله تعالى .

(٣) وقد عقد لذلك باباً في الوسائل وهو الباب/ ٢٧ من التكفين وذكر فيه أحباراً عديدة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (في بعضها) أن عند الرجل كفه كان مأجوراً أكلماً بظر إليه (وفي بعضها) قال أبو عبد الله عليه السلام مثل ذلك باختلاف يسير (وفي بعضها) قال أبو عبد الله عليه السلام من كان كفه معه في بيته لم يكن من العافلين وكان مأجوراً أكلماً بظر إليه (قال صاحب الوسائل) ولا حديث في أن الأئمة وخواص شيعتهم كانوا يعدون أكفاهم كثيرة (انتهى) .

(٤) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في المدارك (بل عن جماعة) بسبه إلى علمائنا (بل عن الصدوق) عدم الجور شرعاً (ولكن عن الكافي) والعبة استحباب التكفين بالكتان (بل عن الأخير) دعوى الإجماع عليه وهي عجيبة مع دهاب المشهور إلى الكراهة (وعلى كل حال) أن استحباب كفن بالكتان لم نجد له مستنداً .

(وأما حرمة التكفين به) فأقصى ما يمكن الاستدلال به لذلك رويات ثلاث

(الاولى) رواية أبي حنيفة المروية في الوسائل في الباب/ ٢٠ من التكفين عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكتان كان لى إسرائيل يكفون به والقط لامة محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

(الثانية) صحيحة يعقوب بن ريد المروية في الباب المذكور عن عدة من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يكفن الميت في كتان .

(الثالثة) ما عن الرضوى من قول لا تكفنه في كتان ولا أبريسم ولكن الاولى هي قصيرة دلالة عن إفادة الحرمة فإن أفصاها كراهة التكفين بالكتان لأحرمته (بل قد يناقش) حتى في دلالتها على الكراهة بدعوى أن

ويكره ايضاً ان يكون الكفن أسود^(١) او يكتب عليه بالسواد^(٢).

مسألة ٢ يكره ان يجعل لقميص الميت كماً او أزراً^(٣) نعم اذا كان القميص

لمستفاد منها هو فصلية القطع لا كراهه الكتان (واما لرصوى) فهو فاصر سداً عن اثبات الحرمة (و ما صحبحة يعقوب) فهي وان كانت صالحة دلالة وسداً لاثبات الحرمة ولكن مع عراض الأصحاب عن دلالتها على الحرمة اد لم يفهموها الا الكراهة تكون الرصوى بالحرمة صريحاً في غاية الاشكال وان كان الاحوط مع ذلك الاجتناب عن الكتان مهما امكن .

(١) ويدل على كراهه مضافاً الى ما عن المصنف من انه لا يعرف فيه خلافاً بل عن المعمر والتدكره وبهاية الاحكام لاجماع عليها (حبر الحسين بن المختار) المروى في الوسائل في الباب ٢١ من التكمين عن أبي عبد الله عليه السلام قل لا يكره المسب في سواد (وفي حبره الآخر) في لبس المذكور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يحرم في ثوب أسود قال لا يحرم في الثوب الاسود ولا يكره به (واولوا نسالم الأصحاب) على الكراهة لكان مقتضى ظهور الخبرين الحرمة .

(هذا وقد نسب الى مشهور) كراهة ما سوى الابيض مطلقاً اسوداً كان ام لا وعلى عمه بأس في مصباح العقبة (ولكنه ضعيف) لادليل عليه كما في الجواهر فان أقصى ما يستفاد من مجموع الاخبار المتقدمة في المسألة ٨ من مستحبات الكفن ومن هذين الخبرين هاهنا هو استحباب التكفين بالابيض وكراهة التكفين بالاسود وبهيهما أنواع عديدة لادليل على استحبابها ولا كراهتها (وأضعف منه) ما عن ابن المراح من المنع عن لتكفين بالمصبوع وصدوره الحرمة (قال في الجواهر) وكأنه حمل الامر بالابيض في الاخبار على حقيقته من الوجوب (قال) وفيه ما عرفت يعني من الاجماعات العديدة على الاستحباب دون الوجوب (ثم قل) مع ان قضية ذلك بحاله خصوص الابيض لا تحريمه المصبوع (انتهى) وهو كذلك فان الامر بالشئ من لايهي عن الضد .

(٢) كما في الشرائع وعن الوسيلة والمعمر والنافع وكثير من كتب المتأخرين (بل عن ظاهر المصنوع) وصريح الهدية عدم الجوار وهو عجيب (قال في الجواهر) ولم ينف على دليل يقتضي الكراهة فضلاً عن الحرمة سوى دعوى تناول الهوى عن التكفين بالسواد له (انتهى) (اقول) بن لا يشاؤله الهوى قطعاً الا ان كانت الكتانة كثيرة جداً بحيث يندرج في التكفين بالاسود (ولكن مع ذلك كله) لا يبعد سفهة مرحوحية مطلق السواد في يكره ولو كان قليلاً (والله العالم) .

(٣) ويدل على الكراهة مضافاً الى عدم نقل الخلاف فيها من أحد (رواه محمد بن سنان) المروية في الوسائل في الباب ٢٨ من التكمين عن أحمره عن أبي عبد الله عليه السلام قل قلت الرجل يكون له القميص أكره فيه فقال اقطع أزراره قلت وكمه قال لا سيما ذلك اذا قطع له وهو حديد لم يجعل له اكماماً وما اذا كان ثوباً ليساً فلا يقطع منه الا الارزاد (وصحبته عند الله بن سنان) المروية في الباب ٢ من التكمين المشتملة على قوله عليه السلام ثم الكفن قميص غير مزور ولا مكفوف (وصحبته معاوية بن وهب)

ملبوساً من قبل وأريد التكفين به فلا يقطع كفه سوى أنه يقطع منه أزراره^١.

مسألة ٣ يكره تجمير الكفن بالعود أو شبهه أي تبخيره به^٢ وقال جمع من عمائنا

المروية في الباب ٢/ أيضاً المشتملة على قوله عليه السلام قميص لا يرر عليه (ومرساة الصدوق) لمروية في الباب ٢٨/ قال قال الصادق عليه السلام يسعى أن يكون القميص للميت غير مكفوف ولا مررور .

(١) ويدل عليه مصداقاً إلى ما عن التذكرة من نسخة ذلك إلى علمائنا وعن كشف اللهم إلى قطع الأصحاب به وإلى ما تقدم آنفاً من روى محمد بن سنان (صحيحه محمد بن اسمعيل) بن بربع لمروية في الوسائل في الباب ٢٨/ من التكفين قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ن بعث إلي قميص أعده لكفني فبعث به إلي فقالت كيف أصبح فقال اربع أررره (ووجه دلالتها) على المطلوب وأصبح إذا أقاء الكم للقميص الملبوس الذي أريد به لتكفين فلا لو كان مكروهاً لأمر عليه السلام بقطع كفيه مثل ما أمر بقطع أزراره .

(بقي شيء) وهو أنه قد حكى عن مذهب عدم جوار حمل الكم للقميص لميت لا الكراهة (ودفع الجوهر) إلى وجوب قطع الأزرار قال إن لم يكن إجماع على عدمه (وقريب منه) ما عن شيخنا لا بصري (ولكن لدي بصرف لجميع) ظهور مرسله لصادوق في بكراهة كماً وأزراراً لا الحرمة بل كادت تكون صريحة في بكراهة دون الحرمة وعليه تحمل بقية الروايات لو سلم ظهورها في الحرمة حمل لظاهر على الأظهر والصح .

(وقد يستدل) لعدم وجوب قطع الأزرار بالأخبار المروية في الوسائل في الباب ٢٦/ من التكفين المشتملة على إعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبه ليكفن به قطعة من أسد أم مبر لمؤمن عبيد السلام الحالية كلها عن ذكر قطع الأزرار وقد يجعل الأخبار الواردة في استحباب تكفين الميت في ثوب كان يصلى فيه أو يصوم أو يحرم المروية في الباب ٤/ و ٥/ من التكفين الحالية أيضاً كلها عن ذكر قطع الأزرار مؤيدة (ولكن كل ذلك) ضعيف لعدم كون الأخبار المذكورة إلا في مقام بيان استحباب الدفن في تلك الثياب لمتركة في الجنة لأمر مقدم البيان من تمام لجهات ومنها قطع الأزرار ونحوه

(٢) هذا هو مذهب أكثر علمائنا قد حكى ذلك عن المنتهى (و به قال) وقال بن دويه يجمر الكفن وهو قول الجمهور (انتهى) بل في الحدائق أن أصحاب جميعاً عدى لصادوق على لكراهة (انتهى) بل في اختلاف وعن المعمر والمذكورة لإجماع على الكراهة غير أن في الأول صرح بالعود ولم يعرض غيره (وعني كل حال) مسند الكراهة (صحيحه ابن أبي عمير) عن بعض أصحابه المروية في الوسائل في الباب ٦/ من التكفين عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يحجر الكفن (ورواه محمد بن مسلم) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا تجمروا الأكفان ولا تمسحوا موةكم بالطيب إلا بالكافور فإن الميت يمرلة المحرم (ومسند الصدوق حسنة عبد الله بن سنان) المروية في الوسائل في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام (قال) لا بأس بدحة كفن الميت ويشع للمراء لمسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر (والرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٥/ من التكفين قال عليه السلام أي أكره أن يتجمر (يعني الميت) وتشع بالمجمره ولكن يجمر الكفن (وفي الحدائق) وعن الشيخ حمل الحصة على التنية لموافقتهما

بكرهه بل الحيوط التي يخاط بها الكفن بالريق^(١) وقال جمع آخر بكرهه قطع الكفن بالحديد^(٢) ولم يعرف لهذين الحكمين مستند من الروايات (والله العالم) .

فصل في المسائل المتفرقة المربوطة بالكفن

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ - إذا خرج من الميت بحاسة في أثناء العسل وجب ازالته^(٣) ولا يعاد العسل^(٤)

للعمه ومنه يظهر حال الرضوى أيضاً فتعين لعمل داروئاس الاولين ولولا تسالم لاصحاب على الكراهه لوجب المصير الى الحرمة اخذاً بظاهر الروايتين .

(١) حكى ذلك عن المعتز والمسوط واليه في الجواهر لاختلاف في كرهه أيضاً عندهم (وعن المعتز) ورأيت الاصحاب يحسونه ولا بأس بمسئتهم لارائه الاحتمال ووقوفاً على الاولى وهو موضع الوقوف (سهي) .

(٢) حكى ذلك عن المعيد في المصنف ورسائله العروة وعن الشيخ في نهايته ومسوطه (وعن التهذيب) سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ وكان عملهم غايه وعن المعسر بعد نقل ذلك قلت وسنحتب من نعمتهم تحسناً من الوقوع فيما يكره (انتهى) .

(٣) قال في الجواهر باختلاف أحده فيه (قال) بل طاهر الاصحاب الاجماع عليه (رسول) ويدل عليه مصداقاً ابي ذلك (والى مرسنه) يونس لمروية في الوسائل في الب/٢ من غسل الميت المشتمة على قولهم عيبهم السلام بعد الفراغ من العسل الاولى وامسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه شيء فابقه ثم اعسل رأسه الح (تمام ما تقدم في لمسألة/١) من كيفية غسل الميت من الادلة الدالة على وجوب ازالة النجاسة من قبل العسل مثل رواية الفصل المشتملة على قوله عليه السلام ثم طهره من عمر الطين ثم تصحجه ثم تعسبه (ورواية الغلاء من سيابة) لمشتمته على قوله عليه السلام يعمل من اوله الدم ثم يصب عليه الماء صافاً (ولرضوى) المشتمل على قوله عليه السلام وبدأ بعمل كفيه ثم تعبه ما خرج من بطنه الى غير ذلك مما تقدم هناك .

(ون ظاهر) هذه الادلة كلها كأدلة ازالة النجاسة من قبل غسل الجسد هو الوجوب الشرطي المقدمي بمعنى توقف صحة العمل على ازالة النجاسة من قبله ولو بمعنى جريان الماء على محل طاهر لا بمعنى وجوب ازالته عن تمام البدن من قبل الشروع في اصل الغسل فادّ رال النجاسة عن عضو ثم غسله ثم عن العضو الثاني ثم غسله وهكذا الى الآخر احراً وكفى (وعليه) فاذا توقف صحة الغسل على ازالة النجاسة من قبله توقف قهراً صحة بعض العمل ايضاً على ازالته كذلك فاذا خرجت النجاسة في أثناء الغسل توقف صحة الباقي على ازالة واحد واضح

(٤) هذا هو المشهور بين الاصحاب على ما حكى عن كشف اللثام وغيره (بل في الجواهر) قد يظهر

وان كانت النجاسة من النجاسات التي يستقصر بخروجها الطهارة الحدثية في الشخص الحي كخروج البول أو العائط منه وهكذا الامر اذا خرجت النجاسة من بعد الغسل عيناً فيجب ازاالتها ولا يعاد الغسل^(١).

من بعضهم انحصار المخالف في س أبي عجل (اقول) وبذل على المشهور مضافاً الى عدم الدليل على إعادة الغسل من رأس اذا خرجت النجاسة في الأثناء وارتلت بل تحري المراءة قهراً عن وجوب الاعادة (مرسلة يونس) المتقدمة آنفاً فانها مشتمة على فرض خروج النجاسة بعد العسل الاولى ومع ذلك امر عليه السلام بازالتها ولم يأمر بإعادة الغسل من رأس بل أمر بإتمامه .

(هذا وقد يستدل) لوجوب إعادة الغسل من رأس بوجوه صعبة (مها) ن خروج البول أو العائط حدث ناقص للغسل فوجب أعدته (وفيه) ن خروج ذلك مع لا دليل على ناقصيته في الميت الذي هو جسد في الحقيقة فان الأدلة مضروبة في الحي (ولو سم) فخرجه من الميت حدث أصغر له وقد عرفت في غسل الجدة ان الحدث الأصغر مما لا بطل الغسل بحيث يعد غسل من رأس والا لأمرت المرسلة المتقدمة بأعدته ولم تأمر .

(ومنها) الاحار الواردة في غلة غسل السب وان وجوبه اما هو ليظهر ويتطف ويرد على الله وملائكته طاهراً نظيفاً وهي مروية في الوسائل بعضها في الباب ١ من غسل الميت وبعضها في الباب ٣ / (وفيه) ان غسل الميت واجب ليظهر الميت من الحدث ومن الحدث الاكبر أعنى حدث الموت ومن المعلوم انه لا يرجع الحدث الاكبر بالحدث الأصغر في الأثناء او بعد الغسل والا لأمرت المرسلة المتقدمة والاحار الآتية الواردة في خروج النجاسة من بعد الغسل بإعادة الغسل ولم تأمر بأعدته فالمرسلة والاحارهما تكشفان في الحقيقة اما عن عدم ناقصية خروج البول أو العائط من الميت للطهارة أو عن عدم وجوب كون الميت متطهراً من الأصغر

(ومنها) موثقة روح بن عبد الرحيم عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٢ / من غسل الميت قال ان بدا من الميت شيء بعد غسله فغسل الذي بدا منه ولا تعد الغسل بدعوى ان مفهومها انه ن بدا من الميت شيء في أثناء غسله فيجب إعادة الغسل (وفيه) ان ذلك مبي على القول بمفهوم اللقب ولا يقول به (ولو سلم) فالمرسلة أظهر من مفهوم الموثقة في عدم الاعادة بالخروج في الأثناء فتقدم عليه بل هي كالص بالنسبة اليه كما لا يخفى

(١) ما وجوب ازاالتها حيث قد يدل عليه مضافاً الى ما في الجواهر من عدم وجدان الخلاف فيه (قال) بل طاهر لأصحاب الإجماع عليه وإلى ما في الخلاف من الإجماع الصريح عليه ولا حار التي شير اليها آنفاً الواردة في غلة غسل الميت وان وجوبه اما هو ليظهر ويتطف ويرد على الله وملائكته طاهراً نظيفاً والاحار التي تقدم في المسألة ٧ من مستحبات الكفن الواردة في حشو غسل الميت بالقطر وشد فخذه بالحرقة شدأشديداً المعلل بعضها بقوله عليه السلام ثلاثا يخرج منه شيء أو ليصم ما هناك ثلاثا يخرج منه

مسألة ٢ - اذا خرج من الميت نجاسة من بعد التكفين فأصاب الحسد والكفن جميعاً فهل يجب غسلهما ام لا؟ فيقول (اما الجسد) فيجب غسله مطلقاً ولو كان تنحسه بعد وضع الميت في القبر فان امكن غسله هناك فهو والا وجب اخراجه من القبر وتطهيره^(١).

شيء او لكيلا يبدو منه شيء الى غير ذلك .

(جمعة من الروايات لمروية في لوسائل) في الباب/ ٣٢ من غسل الميت الورده في خروج النجاسة من بعد الغسل الامرة كلها بعمل للنجاسة (كمؤثقة روح بن عبد الرحيم) المتقدمة آنفاً (ورواية الكاهلي) والحسين بن محذر عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن ميت يخرج منه الشيء بعد ما يبرغ من غسله قال يعمل ذلك ولا يعاد عليه . يعمل (ومرسلة سهل) عن بعض أصحابه رفعه قال اذا غسل الميت ثم أحدث بعد الغسل فانه يعمل الحدث ولا يعاد الغسل (هـ كنه) من أمر ارأله بنجاسة (واما عدم اعاده الغسل) بخروج النجاسة من بعد الغسل فيدل عليه مضافاً الى ما في الخلاف من الاجماع عليه الروايات الثلاث المتقدمة آنفاً من مؤثقة روح ورواية الكاهلي ومرسلة سهل لصراحة جميعاً في معنى الاعادة

(ومن العجيب) ما عن ابن أبي عقيل من انه قال ان سفص منه شيء اسفل منه لغسل استقبالا للح و طاهره لاعادة في هذا لفرص اي خروج النجاسة من بعد الغسل (وأعجب من ذلك) ما عن بعض المتقدمين التي الشيعة من انه ان أحدث في اثناء الثلاث لم يدع له وان أحدث بعد كمالها تمت حمساً وبعد الحس يكمل سبأ وبعد السبع لم يكتف اليه (قال في محكي الذكرى) وهذا مسمى على ما لم يثبت عن أهل البيت عليهم السلام (انتهى) وهو كذلك .

(١) هذا هو ظاهر المحقق في الشرع (ول في الحواهر) كغيره بل كاد يكون صريح الذكرى انه لا فرق في ذلك بين طرحه في القبر وعدمه بل ولو توقف ارألتها على خروجه منه (انتهى) بل قد يدعى ان ظاهر ما عن الاردبيلي الاجماع على وجوب ارأله بنجاسة عن جسد الميت مطلقاً ما لم يدفن ويسد باب القبر (ولكن عن المحقق الثاني) انه اذا تعذر تطهير جسد الميت في القبر فلا يجوز اخراجه (قال) لما فيه من هناك الميت مع ان القبر محل النجاسة (انتهى) وظاهر الحواهر موافقه (بل ظاهر الحدائق) عدم وجوب ارأله النجاسة عن جسد الميت بعد وضعه في القبر وان تيسرت الارأله فيه مدعياً ان ذلك ظاهر كلام الاصحاب لانهم يتعرضون قرص الكفن في القبر ولا يتعرضون تطهير الحسد فيه بعد وصوح ان النجاسة مبدلاً تتعدى الى الكفن الا بعد تحس الجسد بها وقد وافقه في ذلك مصباح الفقيه (فقال) ان حكمهم فيما بعد بقرص الكفن بعد طرحه في القبر ان لاقت النجاسة قرينة على عدم ارادتهم ذلك يعني ارأله النجاسة عن الجسد في القبر (قال) اد من المستبعد جداً تبريل كلامهم على ارادة بيان حكم خصوص ما لو لافقت النجاسة الكفن ولم تلاق الجسد مع انه مجرد فرض لا يكاد يتحقق في الخارج (انتهى) .

واما الكفن فيجب تطهيره ايضاً مطلقاً غير اما بتخير في تطهيره بين قرض موضع
النجاسة منه وبين غسله بالماء^(١) نعم اذا كان موضع النجاسة من الكفن كثيراً جداً تعين الغسل

(من يظهر من مصاح الفقه) عدم وجوب رآله لنجاسة عن جسد الميت من بعد التكفين مطلقاً ولو
من قبل وضعه في القبر (افول) والحق هو القول الاول من بين جميع الأقوال كلها من مقضى إطلاق
لروايت ثلاث المتقدمة في المسألة السابقة من موثقة روح ورواية الكاظمي ومرسنة سهل هو وجوب رآله
لنجاسة عن جسد الميت مطلقاً ولو كان في القبر وقد تمسك الحو هو اصطلاحاً صريحاً واذا قرص تعذر
الغسل في القبر وجب اخراجه منه مقدمة للغسل الوجب (ودعوى) ان اخراجه عنه هناك للميت صعبة فان
اخرجه لتطهير جسده ونظفبه عن النجس امتثالاً لأمر الشارع اخيراً للميت (و دا بوقش) في إطلاق لروايات
الثلاث المتقدمة مدعوى ظهورها في خروج النجاسة عن الميت بعد الغسل قبل لتكفين لا بعد لتكفين فصلاً
عن بعد وضعه في القبر (فمن سمك) لو حو تطهير جسده بالاستصحاب لتعقيب فان لميت من قبل تكفيه
كان يجب تطهيره اذا تجسس فكذلك من بعد تكفيه وهكذا من بعد وضعه في القبر

(هذا وقد يدعى) ان صحيحة من أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام المروية
في الوسائل في الباب/ ٢٤ من التكفين قال اذا حرج من الميت شيء بعدما يكفن فأصاب لكفن قرص منه
(وصحيحة الكاظمي) المروية في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا حرج من محر الميت
الدم او الشيء بعدما يغسل فأصاب العمامة او الكفن قرص منه (والرصوى) المروى في المستدرک في
الباب/ ٢٨ من غسل الميت قال فان حرج منه شيء بعد الغسل فلا تعد غسله ولكن غسل ما اصاب من الكفن
الى ان تصفه في لحده فان حرج منه شيء في لحده لم تغسل كفه ولكن قرصت من كفه ما اصاب من الذي
حرج منه ومددت أحد التوبين على الآخر (كلها ظاهرة) في عدم وجوب غسل جسد الميت اذا تجسس من
بعد التكفين فصلاً عما اذا وصع في القبر وذلك بطراً الى تعرضها جميعاً لملاح تطهير الكفن اما بالقرص
و بالغسل من دون تعرض لعدم جسد الميت أصلاً ولكن الدعوى صعبة جداً فان روايات المدكورة
كلها في مقدم بيان علاج الكفن ومطهيره اما بالقرص او بالعمل وليست هي في مقام بيان تطهير الجسد أصلاً
ولا دلالة في عدم تعرضها لتطهير الجسد على عدم وجوب تطهيره شرعاً وهذا واضح

(١) لا خلاف على الظاهر في وجوب تطهير الكفن اذا تجسس بما حرج من لميت مطلقاً ولو من
بعد وضعه في القبر سوى ما قد يلوح من محكي الوسيلة لاس حمرة من ان قرص الكفن مستحب غاية
ان الاصحاب قد اختلفوا في كيفية تطهير الكفن (فمن الشيخ) وابى صعيد و ليراج انه يقرص الكفن مطلقاً سواء
كان قبل الوصع في القبر او بعده (وفي الشرائع) والمدارك والحدائق وعن كثير من المتأخرين بل اكثر
لاصحاب كما في المدارك بل عن الاصحاب كما عن مجمع البرهان التتصيل فقل الوصع في القبر يغسل
وبعده بقرص منه (وعن الشهيد) في البيان والمحقق الثاني انه يغسل الكفن مطلقاً ولو بعد الوصع في القبر
الا اذا تعدل بقرص منه .

بالماء أو ابدال الكفن من أصله ولم يحرق القرض منه بمقدار فاحش^{١١} وإذا تعذر الغسل أو
الابدال لكون الميت في القبر وحب اخراجه منه^{١٢} لغسل الكفن أو ابداله (والله العالم) .
مسألة ٣ - كفن الزوجة على زوجها^{١٣} . . .

(ومختار لخواهر) بل ومصباح الفقيه بعد التدبر في كلامه صدرأ ودبلا هو التحجير بين الغسل والقرص
مطلقاً كما هو الحال في نوب لحق عياً مع ورود الأمر بعسله اد المقصود منه ليس الا رالة الحجاسة عنه بأي
نحو اتفق وهو الذي اختاره في المتن صريحاً فصحيحة اس امي عمير المتقدمه آناً وصحيحة الكاهلي وان
أمرنا بالقرص ولكنه لبيان حواره او لكون قرص الكفن ولو من قل وصع الميت في القبر أسهل من غسله
بعد ما كفن الميت بالكفن ولف به كما ان لرصوى المتقدم لدى فصل بين قل الوضع في القبر فيعمل وبعدة
فيحرص ليس عى بظاهر الا لافضلية الغسل من لقرص وصعوبة الغسل في القبر جداً فأمر عيه السلام بالغسل
من قبل الوضع في القبر لافضليته وعمل عه الى القرض بعد الوضع في القبر لصعوبة الغسل هناك (وبالجملة)
بعد لقطع بأن المقصود الراقى هو تطهير الكفن و رالة للحجاسة عنه بأي نحو كان من دون خصوصية معينة
للمل أو القرص لا محيص عن القول بالتحجير بينهما شرعاً وان قرص ان الغسل مهم امكن فصل من قرص
الكفن (والله العالم) .

١) وذلك لانصراف ادلة القرص عن مثل هذه الصورة بلا شبهة بل لا يصدق لكفن على لمقروض منه
بمقدار فاحش فيتعين الغسل أو ابدال الكفن دون القرص .

٢) وذلك مقدمة لمواجب وهو غسل الكفن أو ابداله بعد تعذرهما في القبر (ودعوى) ان اخراجه من
القبر هناك لميت فيسقط الغسل والابدال لاجله كما سقط القرص لكونه بمقدار فاحش (صعيفة) كما اشير قلا
ان اخراج الميت لتطهير الكفن وتنظيفه عن النجس امثالا لامر الشارع بتكفين الميت بكفن طاهر لا نجاسة
فيه هو احترام للميت وتعظيم وتكريم له .

٣) هذا مذهب الاصحاب كما في المدارك بلا خلاف فيه كما في الحقائق (بل في الخلاف) وعن
التفريح وبهاية الاحكام الاحماع عليه صريحاً (ويدل عليه) مصافاً الى هذا كله (رواية السكوسى) لمروية
في الوسائل في الباب/ ٣٢ من التكفين عن جمع عن يه عليهما السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال
عنى الروح كفن امرأته اذا ماتت (وصحيحة عبد الله بن سنان) المروية في الوسائل بعضها في الباب/ ٣١ من
التكفين وبعضها في الباب/ ٣٢ عن أبى عبد الله عليه السلام قال ثمن الكفن من جميع المال وقال عليه السلام
كفن المرأة على زوجها اذا ماتت .

(وقد ستظهر الحقائق) ان قوله وقال عليه السلام كفن المرأة الح هو مرسله مستقلة للصدوق لاربط
لها بصحيحه عند الله مستشهداً بأن الكافى والتهذيب قد رواها بسندون هذا الدليل (وعلى كل حال) ان
مستند المسألة بعد الاحماعات هو هذان الحديثان سواء كان القول المذكور مرسله مستقلة او تنمة لصحيحة
عبد الله .

... من غير فرق بين كون الروجة فقيرة او ذات مال^(١) بل الاقوى انه لا فرق ايضاً بين كون الروح موسراً او معسراً^(٢) لا يملك شيئاً سوى مستثنيات الدين كالدار والمخادم وبحوهما

(هذا وعن المعسر الاستدلال) لوجوب كف الروجة على زوجها بأن الروجة نافية لى بعد الممات ومن ثم حل تعسيلها ورؤيتها وحار ميراثها فتجب مؤنتها والكف من المؤنة لقوله تعالى «ولكم نصف ما ترك أرواحكم» فسماهن ارواحاً بعد الموت والترك (وعن التذكرة) انه قد أضيف على ذلك دعوى ان من وجبت نفقته وكسوته في حال الحياة وجب تكفيته بعد الممات كالمملوك فكذا الروجة

(اقول) اما دليل المعسر فلا يخلو عن ضعف اد لائل أن يقول ان الروجة لو كانت نافية فلم قد حل نكاح احتها ونكاح الحامسة ولم لم يحرمها بل ولا النظر الى عورتها كما تقدم في المسألة ٣ من مسائل العاسل كما ان له ان يقول ان جوار التعسيل والرؤية بعد الموت اما هو للدليل الخاص وبه من آثار الروجة في حال الحياة لا بعد الممات بمعنى ان من كان روحه في حال حياتها جار تعسيلها ورؤيتها بعد مماتها (واما لاية شريفة) فطلاق الروح فيها بعد الموت مجازي او أن الجرى فيها يلحاط حال التنس أي ولكم نصف ما ترك من كان روحكم في السابق في حال حياتها .

(ثم بالوتر لما) عن هذا كله ومسلماء الروجة الى بعد الممات وان جوار نكاح احتها ونكاح الحامسة وحرمة وطبها بل وحرمة النظر الى عورتها اما هو للدليل الخاص ودليل وجوب الامتاع على الروجة مصرف عن بدل الكف بعد لموت (قل في الجواهر) بل لعله لا بد حل تحت مسمى النفقة التي أمر بها (قل) ومن هنا يسقط وجوب نفقة من وجب الامتاع عيه من الأقارب بموته (انتهى) وهو جيد (وما في مصباح الفقيه) من استصحاب وجوب نفقة الى هذا الحال ضعيف بعد الشك في دخول الكف في مسمى النفقة فانه من التمسك بالدليل في الشهات لمصادقية .

(واما ما تقدم عن التذكرة) من دعوى ان من وجبت نفقته وكسوته في حال الحياة وجب تكفيته بعد الممات فقد رد عليه الجذائق بقوله مقوص بواجب النفقة من الأقارب فانه لا يجب تكفيهم على القريب وان وجبت نفقتهم حال الحياة (انتهى) وهو ايضاً جيد .

(١) كما هو مقتضى اطلاق معاقد الاجتماعات المتقدمة والروايتين المتقدمتين فالروجة سواء كانت فقيرة او ذات مال كفها على زوجها على كل حال (قال في الجواهر) كما عليه فتوى الاصحاب في المعسر والذكرى وبعد علمائنا في المنتهى والتذكرة (انتهى) .

(٢) المشهور بين الاصحاب ان الحكم مختص بالروح الموسر (بل عن الذخيرة) بسببه الى الاصحاب (وفي المدارك) والحكم مختص بالروح الموسر فيما قطع به الاصحاب (انتهى) ولكن مع ذلك قد ناقش في ذلك صاحب الجواهر وهو في محله فن دليل وجوب الكف على الزوج مطلق لا تقييد فيه ليسار الشرعي وقياس المقام على الدين مما لا وجه له (وقد أشار الى ذلك) صاحب المدارك مختصراً (وقال) بعد قوله والحكم مختص بالروح الموسر الخ (ما لعله) ويحتمل شموله لغيره ايضاً مع الامكان لاطلاق النص

وقوت يوم وليلة لنفسه ولعياله فعلى كلا التقديرين يجب عليه كفن زوجته . نعم يعتبر في وجوبه عليه تمكنه عقلاً^(١) من تهئية الكفن ولو يبيع بعض مستثنيات الدين أو بالقرض ونحو ذلك والا فلا يجب عليه شيء بلا شبهة .

مسألة ٤- هل يحق بكفن الزوجة الذي هو على الروح سائر مؤنة التجهير من الصدر والكافور وماء العسل والحوط ونحو ذلك أم لا؟ الأقوى عدم الحقوق^(٢) فلا يجب على الروح سوى الكفن فقط (ثم هل يحق بالروحة) المرأة المستمتع بها والناشرة الأقوى عدم الحقوق أيضاً^(٣) فلا يجب على الروح كفن المستمتع بها إذا ماتت ولا كفن زوجته (انتهى) وهو جيد .

(نعم قد بحثت) كما فعل مصاح الفقيه لاختصاص الحكم بالروح الموسر بعموم التعيل الواقع في بعض ما ورد في مستثنيات الدين كصحيحة الحلبي (لأنواع الدار في الدين ولا العادم وذلك لأنه لا دليل لرحل من طل يسكنه وحام) ولكن لنشت بذلك ضعيف من أقصاء عدم بيع الدار ولا العادم لكفن المرأة استناداً إلى عموم العلة في الصحيحة ولا دليل على عدم بيع ما سواه من المستثنيات وعلى سقوط الكفن من الروح مع تمكنه من تهئته بالدين ونحوه ما هو مشروع جابر ودليل كفن المرأة على روحها مطلق لا يعتبر فيه سوى يتمكن العقلي لا يتمكن الشرعي المعسر في أداء الدين أي اليسار بعد المستثنيات وقوت اليوم والليلة له ولنفسه وهذا واضح .

(١) والا فلا يتوجه التكليف إلى الروح بلا شك ولا شبهة وذلك لقبح التكليف بما لا يدر عليه .
(٢) حكى عن جمع من الأصحاب لحوق سائر مؤنة التجهير بالكفن (بل في الجواهر) لا أحد فيه خلافاً (انتهى) ولكن مع ذلك الأقوى هو ما ذكرناه في المنع من عدم الحقوق فإن دليل وجوب كفن الروحة على روحها هو الإجماعات المتقدمة في المسألة لسابقة والروايتان المتقدمتان معها شيء مهم لا يصح لالحاق سائر مؤنة التجهير بالكفن أما الإجماعات فواضح لأنها دليل لبي والمتيق منه هو الكفن فقط وأما الروايتان فلا يهمل قصرتان عن الشمول لما سوى الكفن فيبقى الأصل محكماً فيه كما في الجواهر (قال) ولعله من هنا توقف جماعة من متأخري المتأخرين (انتهى) (اقول) ومهم المدارك والحدائق كما يظهر بمراجعتهما (نعم لو عتمد) في وجوب الكفن على الروح على ما تقدم من المعتر من بقاء الزوجية التي بعد ليمات فتجب مؤنتها وبالكفن من المؤنة فلا لحاق وجه ولكن مع ذلك قد عرفت الشك في دخول كفن في مسمى النفقة فلا يبقى حيث لا دليل على وجوب الكفن فضلاً عما يلحق به من سائر مؤنة التجهير (والله العالم) .

(٣) فإن دليل وجوب الكفن على الروح كما أشير آنفاً وتقدم تفصيله في صدر المسألة السابقة هو الإجماعات والروايتان (أما الإجماعات) فلا تصلح دليلاً على الحاق المستمتع بها والناشرة بالروحة لأنها

الناشزة الخارجة عن طاعتها .

مسألة ٥ - يؤخذ كفن الميت من أصل المال مقدماً على الديون والوصايا والارث بتعاق علمائنا^(١) والاحوط الاقتصار في اخذ الكفن على الاقطاع الثلاثة المبرورة من المتزر والقميص والازار - اي الثوب التام الشامل لجميع البدن - فلا يتعدى الى اللقافة الثانية او الثالثة وبحوهما من الاقطاع المندوبة بدون اذن الديار ان كان عليه دين مستوعب لتركته او بدون اذن تمام الورثة رجالاً ونساء اذا تعددوا (واذا أوصى بالكفن المندوب) فالاحوط اخراج الزائد على الواجب من الثلث الا مع اذن تمام الورثة (بل في نفس الاقطاع الثلاثة) المبرورة للكفن الاحوط ايضاً هو الاقتصار على ما ليس فيه الزيادات المستحبة بأن لا يكون المتزر عربصاً حتى يعطى الصدر والرحلين او القميص طويلاً حتى يصل الى القدمين الا مع اذن تمام الورثة او اذن تمام الديار ان كان عليه

دليل لى لاطلاق له (واما الروايات) فمصرفها عن المستمتع بها ولشرة سيد المسمع بها لى هي مستأجرة في حقيقة قد بطلت الاجارة سوتها لانه من نفق العين كما لا يحكى (ولس من حد) قد احتمل المدارك احتصاص الحكم بالدائم (قال) لانها لى يصرف اليها لدهن عند الاطلاق (قال في الجواهر) وعنه الظاهر من البيان والدروس (انتهى) وقد حكى عن الرياض ايضاً عدم صرف الاطلاق الى الماشر (هذا اذا اعتمد) في وجوب الكفن على الروح على الاحكامات وروايتي .

(واما اذا اعتمدنا) على ما اعتمد عليه المعترض من بقاء الروحانية الى بعد الممات فتجب مؤنتها وان الكفن من المؤنة فعدم الحق المستمتع بها والناشزة بالروحة أوضح وأظهر فابهما ممن لا ينفق لهما في حال حياتهما فكيف بعد مماتهما (ولو سلم) دخول الكفن في معنى النفقة عرفاً (ومن هنا) حكى عدم الحاقهما بالروحة عن جماعة من اصحاب مهم الشهيد في الذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد بطلين ذلك بعدم وجوب النفقة فيهما في حال الحياة فكيف بعد الممات .

(١) ان بتعاق جميع أهل العلم الاشداد من لجمهور كما عن المعترض والتذكرة (وبدل على الحكم المذكور) مصفاً الى ذلك (جملة من الروايات) المروية عن الوسائل بعضها في الباب ٢٧ من الوصايا وبعضها في الباب ٢٨ وبعضها في الباب ٣١ من النكاح (في رواية السكوني) عن ابي عبد الله عليه السلام قال اول شيء يبدأ به من لمال الكفن ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث (وفي صحيحه زرارة) قال سألت عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن كفه قال يجعل ما ترك في ثمن كفه الخ (وفي صحيحه عبد الله بن مسان) عن ابي عبد الله عليه السلام قال ثمن الكفن من جميع المال (قال في الجواهر) والمراد بأصل لمال وجميع المال انه يبدأ بالكفن متدماً على لديون (انتهى) وهو كذلك كما وقع التصريح به في رواية السكوني .

دين مستوعب^(١) ثم هل يلحق بكفن الميت الذي يؤخذ من أصل المال مقدماً على الديون والوصايا والأرث سائر مؤنة التجهيز من السدر والكافور وماء العسل والحنوط ونحو ذلك أم لا؟ الأقوى عدم اللحق^(٢) فلا يؤخذ من أصل المال إلا الكفن خاصة .

مسألة ٦ - إذا لم يكن للميت مال يؤخذ منه كفه فذهب جمع من علمائنا بحواز دفته عرياناً^(٣) وأنه لا يجب على المسلمين بدل الكفن وإن استحب^(٤) ولكن المحكم بذلك مشكل جداً بل الأقوى وحوب نذل الكفن على المسلمين وإن لا يدهن المؤمن عرياناً^(٥).

(١) تقدم تفصيل هذا كله في المسألة ٤ من كفن الميت مسوطاً فلا بعيد الكلام فيه ثانياً .
(٢) وإن حكى عن جمع من الأصحاب اللحق (بن في الحلاف) والمدرك دعوى الإجماع عليه (ولكن الإجماع) على نحو يعرف به رأى الإمام عليه السلام عن معلوم والخصوص المتقدمة آنفاً التي هي قاضية بأحد الكفن من أصل المال قاصره عن الشمول لما سواه من سائر مؤنة التجهيز للأقوى إذا ما ذكرناه في المتن من عدم اللحق (والله العالم) .

(٣) بل عن الدجيرة ستطهر في الحلاف في كل في المدرك في الحلاف فيه صريحاً وعن بهاية الأحكام الإجماع عليه .

(٤) وذلك أما في المدرك وعن الدجيرة وكشف اللثام وبهاية الأحكام في الحلاف في استحباب بدل الكفن للمؤمن بن الاتفاق والإجماع عليه (ويدل عنه) مصافاً إلى ذلك (صحيحة سعد بن طريف) المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الكففين عن أبي جعفر عليه السلام من كفن مؤمناً كان كفن ضمن كسوته لى يوم القيامة (وقد روى في الباب المذكور) جملة من الأحبار الواردة في تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطعة ست أسد في عمامته وثوبه أو في قميصه (قال صاحب الوسائل) وتقدم ما يدل على ذلك في الأحاديث لحرة بمعنى أنه لا دل على أن علياً عليه السلام كفن سهل بن حنيف ببرد أحمر حريرة وإن الحسن بن علي عليه السلام كفن أسامة بن زيد ببرد أحمر حريرة (ثم قال) والأحاديث في أن الأئمة كانوا يغتسلون لاكتفان إلى شيعتهم كثيرة جداً (انتهى) .

(٥) فإن لإجماع على حوار دس لميت عرياناً أن لم تترك ما لا يؤخذ منه كفته على نحو يعرف منه قول الإمام عليه السلام غير معلوم (بل قول أبي الحسن موسى عليه السلام) في موثقه الفصل التي ستعرفها في المسألة الثانية من أن (حرمة بدن الميت ميتاً كحرمة حياً) مما يقتضي وجوب بدل الكفن على المسلمين وأي هتك أعظم من أن يدهن المؤمن الفقير الذي لا مال له عرياناً تحت الثراب والمسلمون حضورهم قادرين على تكفينه من أموالهم بلا عسر عليهم ولا حرج وبهذا يظهر لك انقطاع الأصل الذي تمسك به المدرك والجواهر ومصاح الفقيه لعدم وجوب بدل الكفن عليهم (وقد يستشهد) لعدم وجوب بدل الكفن باستحباب بذله على المسلمين (قال في الجواهر) أد ثبوت الاستحباب لا يرد لعدم الوجوب (وفيه ما لا يخفى) فإن الاستحباب

مسألة ٧ - إذا لم يكن للميت مال يؤخذ منه كفته وكان من الزكاة موجوداً بقدر كفته فذهب جمع من علمائنا بجوار تكفينه من الزكاة^(١) ولكن الأقوى إعطاء الزكاة لعياله بقدر تجهيزه فهم يجهرونه^(٢) وإذا لم يكن له عيال فعند ذلك يحجز من الزكاة .

مسألة ٨ - إذا سقط من الميت شيء من جسمه فلا بد من طرحه معه في كفته^(٣) فإن

بما هو مع وجود المال للميت بقدر ثمن الكفن كما في تكفين النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بنت سعد وتكفين علي عليه السلام سهل بن حنيف وتكفين الحسن بن علي عليه السلام اسامة بن زيد والافعل المبحر يجب بدل الكفن ولا دليل على استحبابه في هذه الصورة كي يعرف به عدم وجوبه فيها (وقد يستشهد أيضاً) لعدم وجوب بدل الكفن بجوار تكفينه من الزكاة كما سنعرفه في المسألة الآتية (وعليه مالا يحفى أيضاً) فإن الكلام إنما هو في صورة فقد الزكاة لا وجودها بقدر ثمن الكفن (كما به قد يستشهد) لوجوب بدل الكفن بطلاقات أوامر التكفين بدعوى اقتضاها وجوب بدل الكفن مقدمة للتكفين الواجب (وبه) أن التكفين بما هو يجب في صورة وجود ثمن الكفن فعلى المسلمين أن يكفوه بكفه وأما في صورة فقد فلم يرد أمر من الشارع بالتكفين كي يفصي ذلك بوجوب بدل الكفن مقدمة له .

(١) وذلك سنداً إلى موثقة الفصل بن يونس الكاتب المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من التكفين قال سألت ابن الحسن موسى عليه السلام فقلت له ما ترى في رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يكفه به اشترى له كفه من الزكاة فقال أعط عياله من الزكاة قدر ما يجهرونه فيكونون هم الذين يجهرونه قلت فإن لم يكن له ولد ولا حد يقوم بأمره فأجهره أنا من الزكاة قال كان أبي عليه السلام يقول إن حرمة بدن الميت ميتاً كحرمة حيّاً فوار بدنه وعورته وجهه وكفه وحطه واحتسب بذلك من الزكاة وشيع حدرته لح (هذا وقد يستدل على المطلوب) بجوار قضاء دين الميت من الزكاة فكفه منها بطريق أولى وهو كذلك لأن الكفن أهم من الدين لتقدمه عليه كما عرفته في المسألة الخامسة من هذا الفصل

(٢) وذلك للموثقة المتقدمة أيضاً فإن الواجب بمقتضى الموثقة هو إعطاء الزكاة لعيال الميت وحسابها عليهم فهم يجهرونه (وما في الجواهر) من أن الأولى حمل الموثقة على الاستحباب دلالة إلى ذلك (قال) لعدم القائل به كما اعترف به في الروض صعب فإن مجرد عدم القائل به لا يسوع رفع اليد عن ظاهر الموثقة .

(٣) كما عن صريح جماعه وظهر آخري بل عن الدخيرة لأعلم فيه خلافاً بل عن التذكرة والمهية غسل وجعل معه في اكفائه باجماع العلماء (قول) وبدل عليه مصافاً إلى ذلك (مرسلة ابن أبي عمير) عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١١ من غسل الميت قال لا يمس من الميت شعر ولا ظفر وإن سقط منه شيء فاجعله في كفه (وقد يستدل) على المطلوب برواية عبد الرحمن بن بصري المروية في الباب المذكور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيخلق

كان سقوطه من بعد تعسيل الميت فلا يجب تغسيل ذلك الشيء مستقلاً لانه غسل مع الميت وان كان سقوطه من قبل تغسيل الميت فان كان عظماً او ما فيه عظم كالاصبع غسل^(١) وطرح مع الميت في كفه وان كان لحماً محرراً غسل ايضاً على الاحوط^(٢) كما تقدم في المسألة/ ٢٠ ممن يجب تغسيه فراجع .

فصل فيمن يجب الصلاة عليه

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١- يجب الصلاة على الميت باتفاق المسلمين بل بالضرورة من الدين كما تقدم في المسألة/ ١ من ولي الميت ولا يحوز الصلاة على الكفار ومنهم الخوارج والنواصب والعلاة وغيرهم ممن تقدم تفصيل الكلام فيهم في نجاسة الكافر باتفاق علمائنا^(٣) وأما الصلاة على المخالف أي السني المكبر لحلافة علي عليه السلام من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل فالأقوى وجوبها^(٤) لكن بشرط أن لا يظهر منه بغض أهل البيت عنه او يقلم طهره قل لا يمس منه شيء اعلمه وادعه (ولكن الاستدلال بها ضعيف) فان الظاهر ان الصير في قوله عليه السلام اعلمه وادعه يعود الى الميت لا الى الشعر الذي خلق منه او الى الطفر الذي قتم (وأضعف منه) ما عن التذكرة من التعليل لوجوب حمله معه في اكفانه بقوله لان جميع جراء الميت في موضع واحد أولى فان العلة في الحقيقة هي المرسلة المذكورة لاهذا الامر الاعتدال الاستحبابي (وأضعف من الجميع) ما عن الجمع من استحباب حمله معه في كفه لا وجوبه وهو منه عجب مع ظهور المرسلة في وجوب ذلك لاستحبابه .

(١) وذلك لما عرفت في المسألة/ ١٧ و ١٩ ممن يجب تغسيه وجوب تعسيل ما واحد من بعض عظام الميت او ما فيه العظم كالاصبع ونحوها .

(٢) سيما بملاحظة ما تقدم آنفاً من التذكرة والنهاية من انه غسل وجعل معه في اكفانه باجماع العلماء .

(٣) ونقدم في المسألة / ١ ممن يجب تغسيه رواية يحيى بن عمار المشتملة على النهي عن تغسيل المسلم قرايته الدعي والمشرک وان يكفنه ويصلى عليه ويلوذه ورواية صالح بن كيسان المشتملة على قول الحسين عليه السلام لمعاوية لکما لو قتلنا شيعتك ما كفاهم ولا غسلناهم ولا صلبنا عليهم ولا دناهم .

(٤) كما هو المشهور بل عن المنتهى نفي الخلاف فيه بل عن التذكرة ومجمع البرهان الاحماع عليه

والا فيكون ناصبياً كافراً والكافر لا يصلي عليه كما عرفت آنفاً بل الاقوى وجوب الصلاة

(ولكن مع ذلك كله) حكى عن لمعد وأبي الصلاح و الحلى وابناء حمزة وادريس والمراح حصر الوجوب على المؤمن فقط دون مطلق المسلم (وعن سائر) اشترطوا اعتناء الحق في وجوب تعجيل الميت ولازمه الاشتراط المذكور في الصلاة ايضاً اذ لا يمكن الصلاة عليه بدون العمل (وقد احتار من المتأخرين) هذا القول صريحاً صاحب المدارك والحدائق فقال بعدم وجوب الصلاة على المخالف (ولكن الاقوى) كما ذكرنا في المتن هو وجوب الصلاة عليه ما لم يكن من الطوائف المحكومة بالكفر كالحوارج والموصب ويحويهم (وبدل عنه) مصافاً لى اطلاقات لاحرار لأمره بالصلاة على الميت (رواية طلحة بن زيد) المروية في الوسائل في الباب ٣٧/ من صلاة الميت عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال صل على من مات من أهل الفقة وحسابه على الله (ورواية السكوني) في الباب المذكور عن جعفر عن أبيه عن آرائهم عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على المرحوم من امتي وعلى العادل نفسه من امتي لا تدعو أحداً من امتي بلا صلاة .

(وما عن الدعائم) عن الباقر عليه السلام مرسل الصلاة على الميت فرض على الكفاية لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا خلف من قال لا اله الا الله وعلى من قال لا اله الا الله .

(وما احتج به الشيخ) لوجوب الصلاة على المخالف على ما في المختلف من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله (ويؤيد الجميع) ما رواه المستدرک في الباب ٢٩/ من صلاة الميت عن الدعائم عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امرأة ماتت في بغاسها من الزنا وعلى ولدها وأمر بالصلاة على الر والعجز من المسلمين .

(ثم انه حكى عن ابن ادریس) انه احتج لعدم الصلاة على المخالف بقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً وبأن غير المؤمن كافر فلا يصلى عليه (وعن التهذيب) انه احتج للمعبد القائل بعدم حوار تمسيل لمخالف ولا الصلاة عليه بأن المخالف لأهل الحق كافر (واحتج الحدائق) لذلك بالأخبار المستقصية الواردة في كفر المخالف (واحتج المدارك) بضعف سند الروايات التي استدلت بعمومها للصلاة على المخالف وان مقتضى الأصل عدم .

(وقد يستدل للمنع ايضاً) بأن الصلاة دعاء وكرامة للميت وغير المؤمن محروم منهما (وفي الجميع) ما لا يخفى (فان الآية الشريفة برئت في المفاق وسأني الكلام فيه ودعوى ان المخالف كافر صعبة كما عرفت في نجاسة الكافر واما ضعف الروايات التي استدلت بعمومها للصلاة على المخالف فمنجبر بعمل مشهور وكون الصلاة دعاء وكرامة للميت حق لا نكره ولكن المخالف ممن لا يدعو له في الصلاة كما سيأتي تفصيله في فصل اقسام الصلاة على الميت كي يكون كرامة له ويقال انه محروم منها .

على المصافق أيضاً^(١) وهو كما تقدم في مسألة/ ١٢ من نجاسة الكافر عبارة عمن يظهر الإيمان ويشهد الشهادتين ويطلق الكفر من دون أن يظهر من كفره شيئاً

مسألة ٢ المشهور بين علمائنا أنه يجب الصلاة على الطفل إذا مات وكان له ست سنين وقان بعض علمائنا أنه لا تجب الصلاة عليه حتى يدرك ويبلغ حد التكلف فإذا بلغ ومات وجب الصلاة عليه وهو الأقوى^(٢) فإذا مات ولم يبلغ حد التكليف لم تجب الصلاة

(١) ويدل عليه مصافاً إلى عموم ما تقدم من روايتي طبعه بن رشد ولسكوبي ومرسلتي الدعائم واشيخ (ما تقدم في المسألة ١٢) من نجاسة تكافر من الوجود العديدة التي ذكرها هناك لمقتضيه جميعاً أظهره بسافق شرعاً ولاسلامه في الدرر وانه ثبت عليه زمانه ما يوجب على المسلم من الأحكام وإن بها قد رجع ليدعى ظهوره جميعه من آيات الكريمة الواردة في كفر المصافق وحملها جميعاً على الكفر الماطني فراجع للمسألة هناك بدقة .

(و اما قوله تعالى) « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » فظهر من صحبة محمد بن مهاجر الأتية في كيفية الصلاة على المصافق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بهاء الله عز وجل عن الصلاة على المصافق اقتصر على أربع تكبيرات و بصرف بالرائية ولم يدع له كما كان يدعو للمؤمن بعد الربعة وكان يكبر خامساً وينصرف بهذا هو ترك الصلاة عليه لآثرها من أصلها فانظر يسيراً .

(٢) وتفصيل المسألة أن المشهور بين علمائنا كما صرح في المختلف هو ما ذكرناه في المتن من عدم وجوب الصلاة على الطفل إذا مات لا إذا كان له ست سنين (وعن مقعة المعد) ومقتع الصدوق وعن الجميع أنه لا يصل على الصبي حتى يعمل الصلاة (وعن ابن الجبيل) وجوب الصلاة على الطفل المستهل يعني من رفع صوته بالبكاء (وعن ابن أبي عقيل) أنه لا يجب الصلاة على الصبي حتى يبلغ وهو محتار المحدث لكاشي فصرح باستحباب الصلاة على من عقل الصلاة وأنه لا يجب إلا إذا بلغ (قل) فمضى تستحب الصلاة للصبي تستحب عنه ومنى تجب ومنى لا يعقلها لا تجب ولا تستحب (انتهى) وهو الذي مال إليه في الحديث ولكنه قد حتم المسألة أخيراً بالأحباط فيها بموافقه لمشهور .

(ثم إن تحقيق المقام على نحو يتضح به لحال) يتوقف على الإشارة إلى ما ورد فيه من الأحاديث قولها على أقسام :

(القسم الأول) ما أمر بالصلاة على الطفل إذا استهل صارحاً وهو المروي في الوسائل في الباب/ ١٤ من صلاة الميت (وهي صحبة عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قل لا يصل على الميت وهو لم يولد الذي لم يستهل ولم يصح ولم يورث من الدنيا ولا من غيرها وإذا استهل فصل عليه وورثه (وفي رواية لسكوبي) عن حماد عن أبيه عن آتائه عليهم السلام قل يورث الصبي ويصل عليه إذا سقط من بطن أمه واستهل صارحاً وإذا لم يستهل صارحاً لم يورث ولم يصل عليه (وفي صحبة علي بن يقطين) قال سألت أبا الحسن

عليه السلام لكم يصلى على الصبي اذا بلغ من السنين والشهور قال يصلى عليه على كل حال الا ان يسقط لغير تمام

(القسم الثاني) ما امر بالصلاة عليه اذا عقل الصلاة وهو المروى في الوسائل في الباب ١٣ من صلاة الميت (هي صحيحة على بن جعفر) عن ابيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن الصبي أيصلى عليه اذا مات وهو ابن خمس سنين فقال اذا عقل الصلاة صلى عليه (وفي صحيحة زرارة والحلي) عن ابي عبد الله عليه السلام به سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه قال اذا عقل الصلاة (الحديث) (وفي الرصوى) المروى في الباب المذكور من المستدرک واعلم ان الطفل لا يصلى عليه حتى يعقل الصلاة

(القسم الثالث) ما امر بالصلاة عليه اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين وهو المروى في الوسائل في الباب ١٣ ايضا من صلاة الميت (هي مرسل الصدوق) قال وسئل ابو جعفر عليه السلام متى تجب الصلاة عليه فقال اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين (وفي صحيحة زرارة) فان مات ابن لابي جعفر عليه السلام فأخبر بموته فأمر به فعسل وكفن ومشى معه وصلى عليه وطرح حجرة^١ فقام عليها ثم قام على قبره حتى فرغ منه ثم انصرف وانصرفت معه حتى ابى لامشي معه فقال اما انه لم يكن يصلى على مثل هذا وكان ابن ثلاث سنين كان على عليه السلام يأمره بمدفون ولا يصلى عليه ولكن الناس صنعوا شيئا فحسن يصنع مثله قل قلت فمتى تجب عليه الصلاة فقال اذا عقل الصلاة وكان ابن ست سنين المرح (وقد يجعل من هذا القسم ما في دبل صحيحة زرارة والحلي لمتقدمة آتيا في القسم الثاني فان في ذنبه هكذا قلت متى تجب الصلاة عليه فقال اذا كان ابن ست والصيام ذا أطاقه (ولكن هذا الدليل) على الظاهر احمسى عن المقام فان المراد من قوله متى تجب الصلاة عليه اى متى يجب عليه أن يصلى وذلك بقربة قوله عليه السلام والصيام اذا صدقه أى متى عقل للصلاة يجب ان يصلى عليه اذا مات واذا كان ابن ست سنين يجب عليه ان يصلى ومتى أطاق الصوم يجب عليه ان يصوم والمراد من الوجوب هاهنا هو الثبوت العبر المسامى للاستحباب والله العليم .

(القسم الرابع) ما دل على عدم الصلاة على الطفل حتى يحرى عليه القلم وتجب عليه الصلاة والحدود وهو المروى في الوسائل بعضه في الباب ١٤ من صلاة الميت وبعضه في الباب ١٥ (هي موثقة عمار) عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المولود ما لم يحرق عليه القلم هل يصلى عليه قل لا انما الصلاة على الرجل والمرأة اذا حرق عليهما (في رواية هشام) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الناس يكلمون ويردون عليا قول انه لا يصلى على الطفل لانه لم يصل (الى ان قال) عليه السلام في الجواب اما يجب ان يصلى على من وجبت عليه الصلاة والحدود ولا يصلى على من لم تجب عليه الصلاة والحدود (وفي رواية على بن عبد الله) عن ابي الحسن موسى عليه السلام ما ملحظه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ولده ابراهيم لما قص فضل الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسي ان يصلى على ولده لما دخله

من الجوزع وانه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا والله ليس كما طلستم ولكن اللطيف المحبير
فرص عليكم خمس صلوات وجعل لموتاكم من كل صلاة تكبيره وأمرني أن لا أصلي الا على من صلى
(الحديث).

هذه هي اقسام الاحبار الواردة في الصلاة على الطفل وادنا عرفتها كما هو حقه (مقول) لاشبهة في ان
القسم الاول من الاحبار صادر تقية شهادة ما تقدم من صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وروى يثماش
عن ابي عبد الله عليه السلام بل روى في الوسائل في الباب ١٥/ من صلاة الميت جمعة حري من الاحبار
هي من سبغ صحيحة زرارة ورواه هشام كلها تشهد بصور القسم الاول تقية وان الصلاة على لطفل الصغير
هي من صبح العامة وان انا جعفر عليه السلام قد صلى على لطفل الصغير مكرراً محامدة مع العامة (بل لا بعد)
حمل ما رواه في الباب ١٥/ ايضاً عن قدمه بن رائدة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ابيه ابراهيم فكرر عليه حمساً الح على التنية لموقفه من حيث مشروعية
الصلاة على الطفل قبل السب مع القسم الاول ومعارضته لرواية عني بن عبد الله المتقدمة آتياً عن ابي الحسن
موسى عليه السلام ان المصراحة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ولده ابراهيم فكان انا جعفر
عليه السلام في احبارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ابيه ابراهيم قد استعمل التنية ولو
بنحو من التورية .

(ومن جميع ذلك كله) يظهر لك ضعف ما عن الشيخ وأصحابه من التردد في حمل القسم الاول من
الاحبار على الاستحباب او التقية (وأضعف منه) ما في الشرائع وعن غيره بل قد يسب الى لمشهور من
المحرم باستحباب الصلاة على الطفل الذي لم يبلغ ست سنين بالترديد فيه اد لا مثلاً لاستحبابها سوى لأحد
بهذا لقسم من الاحبار وقد عرفت حاله وانه صادر تقية (واما القسم الثاني) من الاحبار الذي أمر بالصلاة
عنى الطفل اذا عقل الصلاة فهو محمول على القسم الثالث الذي أمر بالصلاة عليه اذا عقل الصلاة وكان ابن
ست سنين حمل المطلق على المقيد .

(بقى في المقام القسم الثالث والرابع) ومقتضى القاعدة هو الأحاد بالاربع وحمل الثالث على
الاستحباب لأن الرابع أصرح في عدم وجوب الصلاة على الطفل ما لم يجر عليه القلم من القسم الثالث في
وجوبها عليه دا كان ابن ست سنين فن حمل لفظة متى تجب الصلاة عليه او متى تحب عليه الصلاة في القسم
الثالث على ثبوت العبر المعنى للاستحباب أهون من رفع اليد من صراحة قوله عليه السلام في القسم
الرابع انما الصلاة على الرجل والمرأة اد حري عليهما القلم او انما يجب أن يصلى على من وجبت
عليه الصلاة و لحدود ولا يصلى على من لم تجب عليه الصلاة والحدود فيكون نتيجة الكلام من اول المسألة
الى ماها انه يجب الصلاة على من بلغ حد التكليف وتستحب على من بلغ ست سنين ولا تجب ولا تسحب
على من كان دون ذلك وهو عين ما تقدم من المحدث الكاشاني غير ان مخالفة المشهور في المقام خلاف

عليه بل تستحب ما لم يكن عمره اقل من ست سنين فاذا كان اقل فلاتحب الصلاة عليه ولا تستحب ولكن مع ذلك قول المشهور احوط فاذا مات الطفل وكان له ست سنين فالاحتياط بالصلاة عليه مما لا ينبغي تركه والله العالم.

مسألة ٣- السقط لا يصلى عليه لا وحيواً ولا استحساناً وان ولحته الروح قبل سقوطه من بطن امه بلاحلاف فيه بين علمائنا^(١)

فصل في المصلى على الميت

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١- قد عرفت في المسألة/٢ من ولى الميت ان الولى هو اولى بأحكام الميت كدها من العسل والكف والصلاة عليه والدفن كما انك قد عرفت في المسألة/٣ من ولى الميت انه اذا تصدى غير الولى غسل الميت او كفه او الصلاة عليه او دفنه بدور ادن الولى فقد اثم بل بطل العسل والصلاة لانهما عبادتان والعبادة مما لا تصح مع الحرمة ولكما نستثنى في المقام مورداً واحداً فنقول انه اذا حضر الامام عليه السلام جنازة فهو اولى بالصلاة عليها من كل أحد^(٢) حتى من ولى الميت فلا بحثناح في الصلاة عليها الى ادن الاحتياط فالاحوط في المسألة احتياطاً لا يسمى تركه هو ما اتى به المشهور من الصلاة على طفل اذا مات وكان له ست سنين (واقفه العالم) .

(١) نعم بين العامة خلاف في ذلك (فمن الاكثر) عدم الصلاة عليه (وعن احمد) وسعيد بن المسيب وابن سيرين واسحق انه اذا اتى له أربعة أشهر عمل وصلى عليه ولكن كل ذلك خلاف الصواب عندما الاصل وحمله من الاحبار السابقة في لمسألة السابقة (فكان) في صحيحة عبد الله بن مسان لا يصلى على المنفوس وهو لمولود الذي لم يستهل ولم يصح (وكان) في صحيحة علي بن يقطين يصلى عليه على كل حال الا أن يسقط لعبر تمام (وكان) في رواية السكوني واذا لم يستهل صارحاً لم يورث ولم يصن عليه بل موافقة سماعة والرسوى المتقدمين في المسألة/٢٢ ممن يجب تعسبه الواردين في السقط دا استوت خلفته الامرين بالنعميل والتكفين والدفن من دون أن يأمر بالصلاة عليه مما يدل على المطلوب ابصاراً عدم الصلاة على السقط وان ولحته الروح .

(٢) (قل في الجواهر) بلا خلاف أجده (ثم قال) بل عن ظاهر الخلاف الاجماع عليه (قال) بن لعله ضرورى المذهب كما اعترف به كشف اللثام (انتهى) .

الولي^(١) نعم اذا حصر الحجارة وال من ولاية المسلمين المصوب من حاش الامام عليه السلام فهو أحق بالصلاة عليها بشرط ان يقدمه الولي والا فهو غاصب^(٢) وهكذا الامر

(اقول) وبذل عليه مصافاً الى هذا كله ما استدل به غير واحد من كون عني عليه السلام أولى بالمؤمنين من أنفسهم بحديث العدير مافي الاثمة مثله لاشترائهم معه في الاممة لمقتضة للاولوية (وهكذا ما روه الوسائل) في الباب/ ٢٣ من صلاة الميت عن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حصر الامام الجنارة فهو أحق بالصلاة عليها .

(١) كما هو المحكي عن صريح جماعة وظاهر آخري (بل هي الجواهر) لا أحد فيه خلافاً (قال) سوى ما يحكى عن مسوط الشح ومعتبر لمصنف ومختلف الفاضل (انتهى) (اقول) وقد استدل هؤلاء في احتياج صلاة الامام على الحارة الى ادن ولي الميت (بما رواه الوسائل) في الباب المتقدم عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آتته قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا حصر سلطان من سلطان الله حواره فهو أحق بالصلاة عليها ان قدمه ولي الميت والا فهو غاصب ولكن الظاهر ان المراد من السطان فيها ليس هو الامام عليه السلام بل هو الولي كما يشعر بذلك تكرير لفظة سلطان فيه منكر كما عن لدكري بالكثرة .

(٢) وذلك لرواه السكوني المتقدمة آتياً (ويؤيده) ما عن التذكرة من ان لولي أولى من الولي عند علمائنا .

بقي في المسألة أمور :

(أحدها) انه قد روى المستدرک في الباب/ ٢١ من صلاة الميت روايت ثلاث عن عني عليه السلام مربوطه كلها بالتقدم (في بعضها) اذا حصر السطان الحارة فهو أحق بالصلاة عليها من وليها (وفي بعضها) اذا حصر سلطان حارة فهو أحق بالصلاة عليها (وفي بعضها) الولي أحق بالحارة من وليها (ومقتضى الجمع) بين جميعها على تقدير صحة لسد ويبين روية السكوني المتقدمة آتياً ان سلطاناً من سلطان الله أي وال من ولاية المسلمين اذا حصر حواره فهو أحق بالصلاة عليها من وليها بل ومن كل احد لكن بشرط ان يقدمه الولي للصلاة بعد التقديم يكون هو أحق بها حتى من الولي وبذلك يمتاز لسلطان عن سائر الناس فغير المستصحب اذا قدمه الولي يكون هو أحق من سائر الناس الا من الولي والسلطان اذا قدمه الولي يكون أحق من سائر الناس حتى من الولي (ولعل من هنا) حكى عن التذكرة ان اولوية الولي اما هو ذا لم يادن للولي ولا فيصير الولي أحق منه ومن كل أحد

(ثانياً) انه قد روى المستدرک في الباب المتقدم حديثاً في تقديم الحسن بن علي عليهما السلام مروان بن الحكم وهو امير على المدينة للصلاة على أم كشوم بنت امير المؤمنين عليه السلام قائلا انه لولا السنة ما تركته بصلي عليها (وحكي) عن كبر العمال في الجزء الثامن وهو من كتب العامة انه روى حديثاً في تقديم لحسين عليه السلام سعيد بن العاص للصلاة على الحسن عليه السلام قائلا له انه لولا السنة لما قدمتك (فقد يقال) حيث ان لامام عليه السلام اذا كان أولى بالصلاة على الجنارة من كل احد فلمماذا قدم

إذا حضر الحماره رجل من بني هاشم فهو أولى بالصلاة عليها إن قدمه ولي الميت^(١) والا فهو عاصب .

مسألة ٢ - إذا أوصى الميت في حال حياته أن يصلى عليه شخص معين بعد مماته دون الولي فلولي أولى بالصلاة على الميت دون الموصى اليه^(٢) ولا يحب على الولي

الحسين عليه السلام مروا من الحكم للصلاة تارة وسعيد بن نعاص أخرى (ولكن الجواب) إن الحسين على تقدير صحتهما مما لا ينافي أولوية الإمام من كل أحد وإن تقدمه عليه السلام لرئيس الحسين للصلاة على الركنين الظاهرين كان تقياً به روح فداء وكان محاملة به مع هؤلاء لفسقة لفجرة خذلهم الله تعالى وأحراهم .

(ثالثها) إنه حكى عن ابن الحبيب أن الولي بالصلاة على الميت أمام المسلمين ثم خلفاؤه ثم أمام القبيلة محتجاً بأن له ولاية الصلاة في الفرائض في الحائز أولى (قال) في المختلف والحوادث المنع من الملامة (انتهى) وهو جيد .

(١) هذا هو المشهور كما عن غير واحد (بل في الحواشي) بل اختلاف أحده (إلى أن قال) بل عن المعتمد وذكره وبهاية الأحكام الإجماع عليه (إلى أن قال) ولا إجماع المرور كافي حيث في ثبوته (انتهى) (اقول) ويبدل عليه مصافاً إلى الإجماعات (الرصوى) المروي في المستدرک في الباب ٢١ من صلاة لميت (قال عليه السلام) وأعلم أن أولى الناس بالصلاة على الميت الولي أو من قدمه الولي فإذا كان في القوم رجل من بني هاشم فهو أحق بالصلاة إذ قدمه الولي فإن تقدم من غير أن يقدمه الولي فهو العاصب (وقد حكى نحو ذلك) عن الصدوق في المقنع وعن والده في الرسالة (هذا وعن المعتمد) الاحتجاج لمطلوب بأن الهاشمي مع استكمال لشرائط يرجح بشرف السب فإذا قدمه لولي فهو أحق من كل أحد وبما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قدموا قريباً ولا تقدموها (وعن الذكرى) الرد على الوجه الأخير بقوله ولم يستثنه في رواياتنا مع أنه أعم من المدعى وربما كان من ترويض السقيمة (انتهى) وهو جيد .

(ثم إنه حكى) عن المعتمد بحكم بوجوب تقديم الولي الرجل الهاشمي للصلاة (قال) إذا حضر للصلاة رجل من بني هاشم كان أولى بالتقديم للصلاة عليه بتقديم وليه له ويحب على لولي تقديمه وإن لم يقدمه لم يحز له التقديم (قال) في المختلف فإن أراد المعتمد رحمه الله بالرجل لدى أشار إليه أمام الأصل عليه السلام فهو حق والا فهو ممنوع بل الأولى للولي التقديم أما الوجوب فلا (انتهى) وهو أيضاً جيد بل يرد على المعتمد مصافاً إلى ذلك أنه لو كان مراده أمام الأصل عليه السلام فهو ممن لا يحتج إلى أن لولي كما عرفت فلا تغفل .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب (ولكن عن ابن الحبيب) أن الموصى إليه أولى بالصلاة على الميت من الولي (وعن المعتمد الثاني) احتماله (وفي المدارك) نعم الأسس عنه صريحاً (ويبدل على المشهور) أن

انفاذ الوصية وان كان أحوط .

مسألة ٣ - المولى اذا لم يقدم أحداً ليصلى بالناس جماعة على الميت فهل يسقط حينئذ ولايته ولا يعتبر اذنه^(١) ام لا يسقط الاقوى عدم سقوط ولايته^(٢) ما لم يمتنع ايضاً عن الاذن في الصلاة فرادى وعن المباشرة بنفسه للصلاة جماعة او فرادى فاذا امتنع عن الاذن في الصلاة للغير جماعة وفرادى وعن مباشرتها بنفسه كذلك اى جماعة وفرادى فعند ذلك تسقط ولايته ولا يعتبر اذنه ويتوجه التكليف حينئذ الى عموم الناس كعائياً كما تقدم تفصيل ذلك كله في المسألة ١ من ولى الميت بل والمسألة ٤ / مراجع

مسألة ٤ - ان أولياء الميت اذا تساوا في الصلاحية للامامة فهل يعتبر هاهنا مرجحات

المستعاد من روايات المتقدمة في المسألة ٢ من ولى الميت مثل قوله عليه السلام فهو أحق بالصلاة عليها ان قدمه ولى لميت والا فهو عاصب او فهو العاصب او أحق الناس بالصلاة عليها اذا ماتت روحها وألويج أحق بامرئته حتى يصعب في قبرها لى غير ذلك مما تقدم تفصيله هناك (ان الصلاة على الميت) حق من حقوق المولى فلا يبعد وصية الميت في حق الغير الا اذا وافى لغير نفسه وتناول عن حقه بالطوع والرعة وهذا واضح .

(واحتج ابن الحنيد) لمختاره من اولويه الموصى اليه من المولى بوجه ثلاثة (الاول) عموم النهى عن تبديل الوصية (الثاني) اشتهار ذلك بين السلف (لثالث) ان الميت آثر شخصاً لنفسه بصلاحه وطمعه في اجابه دعائه فسمع من ذلك وحرماته ما أله غير موافق للحكمة (وفي الجميع) لا يحمى) اما ليهى عن تبديل الوصية فهو في الوصية المراجعة لى أمواله (ول في المحتج) لقوله تعالى « ان ترك خيراً » الح لا بالسنة الى حق الغير (و ليه يشير الجوهري) بفتح عموم النهى عن تبديل الوصية لذلك تنهى .

(هذا مضافاً) الى انه لو سمع عموم النهى لقوله تعالى « واولو الارحام بعضهم اولى ببعض » ايضاً عام والسنة بينهما عموم من وجه فلا وجه لترجيح احدهما على الآخر (واما اشتهار ذلك بين السلف) فمعم يعم ان ذلك كان بغير اذن المولى (واما لوجه ثالث) فصعده يظهر مما استدلبا به للمشهور من كون الصلاة على الميت حقاً للمولى فلا يمكن معونه عن حقه الا بموافقه وتناوله والله العالم .

(١) كما حكى عن غير واحد من الاصحاب وعلمه الشهيد في محكي الذكرى باطلاق الناس على صلاة الجبرة جماعة من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الان وهو مما يدل على شدة الاهتمام بها ولا يزول هذا المهم بترك اذنه (قال) نعم يعتبر اذن حاكم الشرع (انتهى) .

(٢) كما يظهر ذلك من الجواهر ايضاً وقد رد على الدليل المذكور آخراً لذكرى بقوله فت ينتج منه سقوط اعساره لو ترك مع ذلك الصلاة فرادى اما لو احتارها فالوجه عدم مراحمته والاجترأ بها لان ذلك مقتضى اولويته (انتهى) وهو جيد .

امام جماعة يومية من تقديم الاقرء ثم الافقه وهكذا مما سيأتى تفصيله فى صلاة الجماعة ام لا يعترى؟ الاحوط اعتبار المرححات هاهنا كما تعتر فى امام جماعة يومية عيماً^(١).

مسألة ٥ - الاقوى انه يعتر فى امام الجماعة لصلاة الميت الايمان والعدالة والعقل وطهارة المولد^(٢) . . .

(١) يظهر عدم ورود نص فى مرححات امام جماعة الميت وانما النصوص هى واردة فى امام جماعة يومية ولكن مع ذلك حيث ذكر المدارك وحكى عن لذكرى ان طاهر الاصحاب الحاق هذه الجماعة بشك والاحوط رعدة مرححات ثلث الجماعة فى هذه الجماعة (والله العالم)

(٢) اختلفت كلمات علمائنا رضوان الله عليهم فى اعتبار الامور الاربعة المذكورة فى امام جماعة الميت (فى منظومه الطائفتى) عدم اشترط شىء به سوى الايمان (وفى الحدائق) ان طاهر الاصحاب اشترط العدالة فى امام هذه الصلاة (الى ان قل) ويظهر من العلامة فى المنتهى الاتفاق على ذلك (نتهى) (وعن كشف الغطاء) عتار لعدالة وطهارة المولد فيه (وفى الجوهر) فى صلاة الجماعة فى دليل التعلق على قول المحقق يعترى فى امام الايمان والعدالة الخ قد صرح به بالمحصه انه لا فرق فى النصوص وفتاوى فى اعتبار بعده والعقل وطهارة المولد والنوع فى امام صلاة الجماعة مطلقاً حتى فى صلاة الجارية (قل) ذ هى شرط فى أصل منصبه الامامه كما هو واضح (انتهى) (ولكن عن الدجيره) بعد نقل الاتفاق عن لمتهى على اعتبار العدالة هاهنا (بالمحصه) انه لولا ذلك لكان للمارعة فى اعتبارها مجال نظراً الى عدم كون صلاة الميت حقيقة (قال) فلا يعترى ههنا يعترى فى الصلاة الحقيقية كما يستعاد من بعض الاحبار (قال فى الحدائق) وما ذكره لا يحلو عن قرب لما تكرر فى الاحبار من قولهم عليهم السلام انه هو تكبير وتسمع كما تسبح فى بيتك من غير طهر وبحبو ذلك (قال) مصاد الى عدم ما يدل على ما ذكره فى شىء من احبار هذه الصلاة وكأنهم نظروا الى مجرد صدق الصلاة عليها (انتهى) .

(أقول) وتحقيق المسألة بعد التدبر فيها كما هو حقه يعنى بما تقدمه حدائق عيماً ان لم يرد شىء فى حار صلاة الميت ما يدل على اعتبار الامور المذكورة فى امام جماعة سوى ما ورد فى اعتبارها فى امام جماعة الصلاة والصلاة مصرفة الى ذات الركوع والسجود لان صلاة الميت كما يظهر بمراجعه الوسائل اباب ٢١ و ٢٢ من صلاة الميت ليست هى لا بكسراً وسبحاً وبحميداً وتهليلاً (كما فى مؤلفه يوسف) ودعاء ومسألة (كما فى رواية) اس شادن و استعماراً (كما فى صحيحه الحديث) نعم حمله من الاحبار لو اردت فى امام او الانتمام المروية فى الوسائل فى أبواب مختلفة من صلاة الجماعة كالباب ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ هي مما يشمل اطلاقها صلاة الميت (فى رواية تفصيل) لا يتسدى لا تأهل الولاية (ومثلها) حديث شرائع الدين (وفى رواية الاصح) منه لا يؤمنون الناس منهم شارب السيد والحمد (وفى رواية ابي در) ان مملك شيعتك الى الله عز وجل ولا تحمل شيعتك سفيهاً ولا فاسقاً (وفى رواية ابي بصير) خمسة لا يؤمنون الناس على كل حال وعد منهم المحبون وولد الربا (وفى رواية أخرى) للاصح منه لا يسفى ان

... بأن لا يكون ولد الزنا ويعتبر فيه المذكورة أيضاً^(١) أن كان المأموم له رجلا والاحوط رعاية البلوغ فيه أيضاً^(٢) فلا يأتى بالدعاء بالصبي كما أن الاحوط رعاية القيام فيه أيضاً فلا يأتى بالقائم بالدعاء العاجز عن القيام المعدور في قعوده^(٣) بل الاحوط عدم ائتمام من صح

يؤمنوا بالناس ولد الرما والمرقد ولاعرابي بعد النهحره وشرب الحمر لح ولاحل هذه الروايات الشاملة للمقدم بدلائلها. قد فويها في المس اعتبار كل من الأيمان والمعدة والعقل وطهاره لمولد في امام جماعة لميت كامام جماعة اليوميه غيباً والله العالم

(١) لايجب ان عمده المستند لاعتبار المذكورة في امام لجماعه دا كان المأموم له رجلا هو لاجتماعات وهي فاصرة عن الشمول للمقام لأنها ليه لا اطلاق لها ولكن ورد في اعسر المذكوره جمله من الاحار الشاملة لعدم بدلائلها (كأنسوى المروى) عن سس النبي لا يؤم امرأة رجلا (والعنوى) لمروى عن دعائم الاسلام لا تؤم المرأة برجل (و سوى الآخر) المروى عن لمسيرك في لب/٥ من مكان المصلى "خرو من من حيث أخر من الله

(وهذه لاحار) وان كانت صعيقة سدا (ولكنه) بصممه يظهر من بعض احار منه المرأة للسء في صلاة الحارة من اشترط صحبه بعدم حضور الرجل فصلام أن يأتى الرجل للمرأة (كحجر حابر) المروى في لوسائل في لب/٢٥ من صلاة الميت عن أبي جعفر عليه سلام قال اذا لم يحضر الرجل تقدمت امرأة وسطه من وقام النساء عن يمينه وشمالها لح وفرب منه حران آخران للفصل في لب المذكور (كافة) انشاء الله تعالى في اعتبار المذكورة في امام جماعة الميت (واقه العالم) .

(٢) اد الدليل على اعتبار النوع في امام وان لم يرد على لظاهر سوى روايه اسحق بن عمار لمرويه في لوسائل في لب/١٤ من صلاة الجماعة عن جعفر عن أبيه عبيد السلام ان علياً صلوات الله عليه كان يقول لأنس ن يؤذن لعلام قل ن محسم ولا يؤم وانم حارب صلابه وفسدت صلاة من حلقه وهي بقرينه الاذان طهره في لصلاة لوميه (ولكن مع ذلك) ما يقدم ملحصة من الحوار من دعوى عدم لفرق في لمصوص والفتاوى في عشر لعدنه والعقل وطهره المولد والبلوغ في امام صلاة الجماعة مطلباً حتى في صلاة الحارة مما يكفى على لظاهر في حسن الاحباط برعاية النوع ههنا مهما أمكن (ولله العلم).

(٣) ول لظاهر به لادليل من الاحار على عدم ائتمام القائم بالقاعد العاجر عن القيام سوى (مرسلة الصدوق) المروية في لوسائل في لب/٢٥ من صلاة الجماعة قل قل نوحه جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه جالساً فما فرغ قل لا يؤم احدكم بعدى حالساً وهي وان كانت ماردة لصلاة اليوميه والمورده من قيل المتنفذ في مقام التحاطب فيسمع عن انعقاد الاطلاق لمرويه فلا تشمل صلاة الحارة ولعل من ها حكى عن كشف العطء تقوية عدم اشتراط ذلك في المقدم فيجوز ائتمام القائم بالدعد المحر في صلاة الحارة ولكن مع ذلك الاحوط رعايته هاهنا سيما مع قول لجواهر في ديل امامة للمرأة للنساء في صلاة الميت (لكن لا يأتى القائم بالقاعد كما في اليوميه) مدعياً انه يعتر في الائتمام ها ما يعتر

قرائته بمن كان ملحقاً في قرائته عاجزاً عن تصحيح قرائته معذوراً في لحقه^(١).

مسألة ٦ - الأقوى أنه يعتبر في انعقاد الجماعة لصلاة الميت بية الائتمام بإمام معين وعدم تعايد المأموم عن الإمام كثيراً ومتابعة المأموم للإمام في الأفعال فلا يتقدم عليه عمداً وعدم تقدم المأموم على الإمام في المكان فلا يقف قدماً^(٢) والأحوط رعاية أمرين آخرين أيضاً مما يعتبر في جماعة اليومية (أحدهما) عدم الحائل بين الإمام والمأموم إلا إذا كان المأموم امرأة (ثانيهما) عدم كون الإمام أعلى من المأموم بما يعتد به^(٣).

فيه في اليومية لأن دليل الاعتدال ظاهر في الائتمام من حيث هو لا الائتمام من حيث هريضة وستر فيما تقدم من كشف العطاء من نقوية عدم اشتراط ذلك في المقام فراجع .

(١) لظاهره أنه لا دليل من لاجار على اعتدال ذلك لأى جماعة يومية ولا في جماعة لميت ولكن مع ذلك الأحوط رعايته في كلا المقامين جميعاً والله العالم .

(٢) إن عتار هذه الأمور لاربعة في تحقق ما فيه لجماعه وفي انعقاد أصل عوائده ومساهمات مطهارة كانت في صلاة اليومية أو في صلاة ميت ذو ما لا يحتاج إلى تعدد شرعي وبرول آية أو ورود روايه بل اعتدالها مما يعرفه يعرف بلا حاجة إلى تنبيه عليه من الشرع وإرشاد إليه من الشارع لما لم يقصد المأموم الائتمام بإمام معين ولا جماعة وإن تعايد المأموم عن إمام كثيراً فلا جماعه وإذا لم يتبع المأموم إمامه في فعل الصلاة بل تقدم عليه في فعلها عمداً فلا جماعة وإذا تقدم عليه في المكان بأن وقف قدماً فلا جماعه وهذا كله واضح لا يحتاج إلى إطالة الكلام ومريد النص والأمرام

(٣) قد حكى عن كشف العطاء أنه يشترط عدم رتدع مقام الإمام في صلاة الجماره بما يعتد به على المأمومين (ونظر فيه الجواهر) وتفصيله أنه ادعى في بدو الأمر أنه يعتبر في الائتمام ما يعتد به في اليومية لأن دليل الاعتدال ظاهر في الائتمام من حيث هو لا لائتمام من حيث العريضة بل صرح الجواهر ثانياً في دليل التعليق على قول المحقق وليست الطهارة من شرط صحتها الخ بأنه يعتبر ماها في الإمام الجماعة كل ما يعتد به في صلاة اليومية (قل) ولا يصح إمامة الداعد للمتم مثلاً ولا يجوز لارتفاع والحائل لأى الماه إلى غير ذلك مما لا يمتى حرجه في المقام (أى ن قال) فليس حيثدى لجميع الأما عرفت من ظهور الأدلة والفتاوى في عتار ذلك في الإمام و لجماعة في الصلاة وعمرها (ونعى بغيره صلاة الجماره) قال فيعتبر حيثدى جميع ما يعتبر هناك (انتهى) .

ولكنه رحمه الله قد رجع عن لجره بهذا كله إلى الاحتياط (فقال بعد هذا لا فصل) ولا ريب في أنه أحوط وإن كان للظر في تعينه مجال خصوصاً بعد عدم المنفع من اجماع وغيره بل الفرق بين الصلاتين بالتحمل وعمره مع وصوحه قد نصت عليه الأدلة كما عرفت (قال) ودعوى اعتبار جميع ما يعتد به في جماعة وإمامها لا تحل من اشكال (ثم قال) ومن هنا كان الاحتياط الذى هو ساحل بحر الهلكة مما لا يسفى تركه (انتهى) وهو جيد جداً .

مسألة ٧ يجوز أن تقوم المرأة لنساء في صلاة الميت^(١) ولكن الأقوى أن لا تتقدم عليهن في الصف بل تقوم في وسطهن^(٢) كما أن الأقوى اشتراط امامتها بعدم حضور الرجل^(٣)

مسألة ٨ يجوز لعراة الدين ليس لهم ساتر عورة أن يصلوا على الجارية جماعة^(٤)

(١) قال في الحواهر بلا خلاف أحده فيه (قال) بل في التحريم الإجماع عليه (اقول) ويدل عليه مصافحاً إلى ذلك حمله من النصوص المروية في الوسائل عليها في الباب ٢٥ من صلاة الميت وبعضها في الباب ٢٠ لمصرحه كلها بإمامة المرأة للنساء كصحيحه زرارة وحري الصنف وحري حار ومرسلة من بكرير وموثقة سماعة .

(٢) كما هو ظاهر أكثر الأحبار لمشارة إليها آتياً (في صحيحه زرارة) تقوم وسطهن في الصف معهن فتكبر ويكبرن (وفي حري الصنف) يعمن جميعاً في صف واحد ولا تتقدمهن امرأة (وفي حريه الآخر) يصعفن جميعاً ولا تتقدمهن امرأة (وفي مرسنه ابن بكرير) تقوم وسطاً بهن ولا تتقدمهن (يعمن في حري جابر) عن أبي جعفر عليه السلام مكده فإن اد لم يحضر الرجل تقدمت امرأة وسطهن وقام النساء عن يمينها وشمالها وهي وسطهن تكبر حتى تفرغ من الصلاة .

(ولكن الظاهر) أن المراد من تقدمت امرأة في الصلاة على الجارية لا تقدمت على النساء (ولمن منهما) حكى عن كشف اللثام وظاهر أكثر الأصحاب وجوب قيام المرأة في وسطهن إذا أمنهن وإن لا تتقدم عليهن (ولكن الشرائع) قال ويكره أن تدرعهن بل تقف في صفهن (قال في الجواهر) وكأنه حمل النص والفقوى على ذلك ولا بأس به (اقول) بل فيه كل نأس لما عرفت من أن طواهر أكثر الأحبار المتقدمين بل كاه، إلا موثقة سماعة التي لم تتعرض لتقدم والتأخر هو عدم حور تقدمها عليهن لا كراهته فحملها إذا على الكراهة بلا شاهد عليه خلاف النصوص جداً .

(٣) وهو المحكى عن طاهر السرائر (ويدل عليه من النصوص) حري جابر لمقدم آتياً الذي صرح فيه أبو جعفر عليه السلام بشتراط امامة امرأة بعدم حضور الرجل (وفي حري الصنف) قال مثل أبو عبد الله عليه السلام كيف تصلي النساء على الجارية إذا لم يكن معهن رجل فقال يعمن جميعاً في صف واحد (وفي حريه الآخر) قال مثل كيف تصلي النساء على الجارية إذا لم يكن معهن رجل قال يصعفن جميعاً ولا تتقدمهن امرأة (ينهي) واشتراط عدم حضور الرجل في الخبرين لا حيزين وإن كان في كلام لائل لافي كلام الامام عنه سلام ولكنهما مع ذلك لا يخلوان عن تأييد لحري جابر (وعليه) فما في الحواهر من أن صدر النص والفقوى ومعتقد الإجماع عدم اشتراطصلاتهن بعدم لرجال بل يحري ذلك معهن صعب جداً بل هو منه عجيب مع تصريح جابر بالاشتراط كما لا يخفى .

(٤) قال في الحواهر بلا خلاف (ثم قال) بل في جامع المقاصد وفوائد الشرائع بسنه السي الشيخ

والأقوى اعتبار القيام في صلاتهم فيصلون قائمين^(١) لا حالسين ويحب أن يضعوا أيديهم على سواتهم مع عدم الأمن من الدأثر أو عدم الأمن من وقوع نظر بعضهم إلى سواة بعض في حال الصلاة^(٢) والأحوط أن لا يتقدم الإمام على المأمومين بل يقف معهم في الصف^(٣) كما في إمامة المرأة للنساء في الصلاة على الميت عياً .

مسألة ٩ - إذا اقتدى الرجل بالرجل في صلاة الميت وقف المأموم خلف الإمام^(٤)

والأصحاب (انتهى) أقول وكأن الأصحاب قد أخذوا هذا الحكم من طلافت الجماعة في صلاة الميت ولا نص بالخصوص في المقام وإن ورد نص كذلك في عزاء جماعة اليومية .

(١) كما هو ظاهر الأكثر على ما صرح به الجواهر (وبدل منه) مضافاً إلى ذلك أن قيام معسر في صلاة الميت كما سأتى بعداً وصلاة العزاة من صغرياتها وإن خلوس العزاة في جماعة اليومية إنما هو للنص (وعيه) فما عن فوائد الشرع للمحقق الذي من أن المتحد فعلها من جنس لأن الستر شرط في صلاة الجارية (ضعيف) وإن لستر (أولاً) ليس شرطاً في صلاة الميت لعدم الدليل عليه فانه مجرد دعاء ومسألة كما بشر قلا حتى أنه لو صلى على الميت عربياً عمداً بلا اضطرار إليه ومع وجود بعض المحترمين كانت الصلاة صحيحة وإن كان المصلي آثماً في هذا الغرض (ولو سلم) انشراط لسترها فالهيم يصح معسر فيها وعند التراجع لم يعم أهمية السر من الإمام (ولو سلم) أهمية لستر ومع ذلك يمكن لصلاة عن فام فإن الدبر مستور باللبتين والقل يستر بوضع اليدين عليه (والله العالم) .

(٢) ولكن ذلك وحوب تكليفي لا شرطي وإن لصلاة على الميت كما ذكرنا صحيحة بلاستر حتى عمداً مع وجود الناظر المحترم وإن كان المصلي آثماً في هذا الغرض .

(٣) فإن عدم تقدم الإمام هاهنا على المأمومين في الجملة أمر مسدود عليه من الأصحاب عبر أن ظاهر الأكثر كما صرح في الجواهر وحوب ذلك والدقون من يقول بكراهة لزوم الإمام عن المأمومين كصاحب لشرع ومن يقول بصحابة عدم تقدمه عليهم كالمحقق الثاني (وفي الجمع فلا يجهى) وإن وحوب عدم تقدم الإمام إن كان لو حوب ستر دبره عن المأمومين ولذا مذكور باللبتين وإن كان لدليل خاص عليه فلا دليل كذلك وهكذا الأمر في كراهة لزوم أو استحباب عدم تقدم فإن كانت هي لكراهة لنظر أي التي الإمام فيمكن دفعها ببعض عيون المأمومين وإن كان لدليل خاص عيه فلا دليل كذلك ولكن مع ذلك كره بعد تسالم لأصحاب على عدم التقدم في الحمله وجوباً أو استحباباً لأحوط هو ترك التقدم مهمماً يمكن (والله العالم) .

(٤) وقد سببه الحدائق إلى الأصحاب (وفي الجواهر) بلا خلاف أحدهما وطاهرهما لإجماع عليه وبديل عليه مضافاً إلى ذلك (رواية اليسع) من عند الله القمي المروية في الوسائل في الباب ٢٨ من صلاة الميت عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي على جارية وحده قال نعم قلت وإن كان يصليان عيه قال نعم ولكن

وجوياً^(١) ولا يقف بحضه^(٢) وهكذا الامر اذا اقتدى المرأة بالرجل^(٣) واذا اقتدى الرجل
والنساء بالرجل وقف الرجال خلف الامام والنساء خلف الرجال^(٤).

يقوم الآخر خلف الآخر ولا يقوم بحضه (قل في الجواهر) ولا صراحه فيه بخصوص الانتماء فيمكن ثبوت
بحكم في الامراء بمصاً (قول) وهو بعيد جداً ان ليس من المعهود وقوف المفرد خلف المفرد بل الظاهر
بطلان صلاة المفرد لدى وقف خلف المفرد في صلاة الجماره ان لا يصدق عليه حسنة انه صلى على الميت
ما لم يقف بنفسه على الجبازة .

(١) وذلك لظهور النص والقوى في الوجوب دون الاستحباب لعدم لشاهد عليه (وعنه) فما في
الجواهر من ان الظاهر ارادة التبع من اطلاق نص والقوى ضعيف سيما بالنسبة لى قوى المحقق في
النشر مع انه في امامة المرأة للنساء والعاري للامراء صرح بكونه برور الامام عن النصف وفي عرد النقص
عن النصف اذا حصلت على الجبازة قد صرح باستحباب الافراد عنه تصريحاً وببينهما فروع عديدة في اقتداء
الرجل بالرجل والنساء بالرجل والرجال والنساء بالرجل ولم يصرح في شيء منها بالوجوب والاستحباب
وظاهر اطلاقه وسكوته فيها بعد تسليمه اصل وقوف المأموم خلف الامام في الوجوب دون الاستحباب
وهذا واضح .

(٢) كما هو الحال في جماعة اليومية فان الرجل الواحد هناك يقف بحض الامام من يمينه ولا يقف
خلفه كما سيأتي التفصيل في محله .

(٣) يقف امرأة بمصاً خلف الرجل لا بحضه (في الجواهر) بالاولى لمطلوبه المتر (سهي)
وهو كذلك في الرجل في صلاة الميت او وحده او استحب وقوفه خلف الرجل لا بحضه والمرأه بطريق
اولى .

(٤) ان في قديم الرجال والنساء بالرجل في صلاة الميت لم يرد نص بالخصوص على الظاهر فيما
أعلم ولكن ورد نص في اقتداء المرأة بالرجل في صلاة يومية يمكن استظهار حكم لمقام منه (في حبر
ابى عباس) المروى في الوسائل في الباب ١٩ من صلاة الجمعة سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يؤم
المرأة في بيته قال نعم يقوم وراءه (ومثله) مرسل ابن بكير في كتب المذكور ووجه الاستظهار دعوى ان
المستند من النص للمذكور هو معوضه وقوف المرأة شرعاً بحض الرجل في صلاة الجمعة مطلقاً سواء
كان الرجل اماماً ومأموماً لرجل آخر كانت الجماعة في اليومه او في صلاة الجبازة فان المصطفى في الجميع
واحد وكان من هنا فتى الاصحاب في المقام بوقوف الرجال خلف الامام والنساء خلف الرجال لا بحضهم
حتى انه في الخلاف في ذلك في الجواهر وقال بلا خلاف ونفى الرب عنه في المدارك وقال لان مواقف
النساء في الجمعة خلف الرجال انتهى (هذا وقد يستدل للمطلوب من وقوف النساء خلف الرجال والرجال
خلف الامام (برواية السكوني) وسيف من عميرة عن ابى عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في
الباب ٢٩ من صلاة الميت قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبر الصوف في الصلاة المقدم وحبر الصوف

مسألة ١٠ - النساء اذا صلى جماعة على الجحارة وكان فيهن حائض فاحضن تمرد
عن صفهن^(١) وجوباً^(٢).

في الجحار لمؤخر قيل نارسول الله ولم قال صارسرة للنساء (وعن الرضا عليه السلام) في لغة والصدوق
في اللغة (مفطهما) وانقص الموضوع في الصلاة على الميت الصف الاحير .
(قال لصدوق) و لغة في ذلك ان النساء كن يحظنن بالرجل في الصلاة على الجحارة فقال لسي
صلى الله عليه وآله وسلم افضل لموضع في الصلاة على الميت لصف الاحير فاحضن نساء لى الصف
لاحير فعلى فصله على ما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم (قول) وكان مرادالصدوق بصيغة ما عن لمحدث
يكاشفى ان النساء كن يحظنن مع الرجل لظهن فصل الصف الاول من صفوفهن فكان كثرهن في الصف
الاور يستصل نصف لاحير من صفوف الرجل فاما قال لى صلى الله عليه وآله وسلم قوله لمدكور
صار اكثر النساء في آخر صفوفهن ولم يبق في الصف الاول من صفوفهن لا القليل فقل الاحتياط قهراً مع
الرجال .

(ثم ان الرجال) وان فرض انهم تأخروا يضا لى آخر صفوفهم ولكن حيث لم يبق في الصف الاول
من صفوف النساء لا القليل فلا يبق قهراً لاحتياط الشديد مع الرجال (وعن المجلسى رحمه الله) ان مراد
اللى صلى الله عليه وآله وسلم من قوله وحير الصفوف في الجحار لمؤخر يعنى اذا كثر لجحار وسطر
الجميع قدام الامم نحو لصفوف ليصلى على الكل صلاة واحدة فحير صفوف الجحار حينئذ لمؤخر لانه
قرب الى الامام (وقد استخوده) صاحب الحديث رحمه الله (ولكن لا يحصى) فيه فان ذلك مما لا يلائم
في ذيل الرواية (قيل يا رسول الله ولم قال صار سنة للنساء) .

(١) وقد ساه الحديث لى الاصحاب وفي لحوار صرح بانه لم يجد في المسألة خلافاً من احمد
وطاهر رحمهما لاجماع عبيه (والمسند) بعد حد كنه حملة من الروايات لمروية في الوسائل في الباب ٢٢ من
صلاة الميت (في موثقه) مسند عن ابي عبد الله عليه السلام عن المرأة الطامث دا حصرت الجحارة قل
تتيم وتصلى عنها وتقوم وحدها باررة عن لصف (وفي مرسله ابن المعيرة) ولا تقف معهم (وفي خبر محمد
ابن مسلم) منه (وفي بعض) طرفة وقف مفردة (وفي رواية عبد الرحمن) ولا تنصف معهم تقوم مفردة ولكن
لا يحصى ن دلالة ما سوى موثقة على المطلوب عبر واصحة لند كبير الضمير فيه حيث قل عليه السلام ولا تقف
مهم اولاً تنصف معهم (واين حد) عن افراد لخاص عن صف النساء (بعم موثقة سماعه) لها اطلاق يشمل
الافراد عن صف النساء ايضاً (وعلى كل حال) ان اطلاق الموثقة بصيغة ما عرفت من عدم الخلاف في المسألة
كاف شاء الله تعالى في الحكم المذكور .

(٢) لظاهر النصوص المتقدمة كلها مع عدم الشاهد على الاستحباب فما في الشرائع من لتصريح
بالاستحباب مع ظهور النصوص كلها في الوجوب ضعيف جداً .

فصل في واجبات صلاة الميت

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ - يجب في صلاة الميت وكل عادة أخرى الية وقد تقدم تفصيل الكلام فيها كما هو حقه في أول أفعال الوضوء فلا نعيد الكلام هاهنا ثانياً^(١).

مسألة ٢ - إذا صلى على الميت وتحيل المصلي أنه يريد فكشف بعد الصلاة أنه كان عمرواً فقال بعض علمائنا^(٢) بطلان الصلاة والاطهر التفصيل فإن كان قصده الصلاة على ربه وقد دعاه فانصلا بطلان^(٣) وإن كان قصده الصلاة على هذا المسحى الموضوع قدامه وقد دعا له غير أنه تحيل أن هذا المسحى الموضوع قدامه هو ربه فكشف أنه عمرو فالصلاة صحيحة^(٤).

مسألة ٣ - يجب في الصلاة على المؤمن خمس تكبيرات باتفاق علمائنا^(٥) فإذا

(١) نعم تريدك هاهنا أنه حكى عن تذكرى عدم اشتراط تكبير الميت ومعرفة (وفي المدارك) لا يعتبر فيها التعرض لموحه ولا للآدم أو الفصاء (انتهى) بل الحدائق بسبب ذلك لى الأصحاب (وفي الجواهر) ولا بشرط فيها لتعرض لكونها فرض كفاية (انتهى) ولكن جيد لعدم دليل على اشتراط الأمور المذكورة لأمن العقل ولأمن النقل.

(٢) هو الشهيد في محكى الذكرى (قال) أو غير لمصلى الميت وأخطأ فالأقرب الطلاق لحالو الواقع عن نيته (انتهى).

(٣) لأن من وجبات صلاة الميت كما سأتى في هذا الفصل الدعاء للميت لدى صلى عليه ولم يدع له أو المعروف أنه دعى بربه ولم يصل عليه وصلى على عمرو ولم يدع له فلا محيص حينئذ عن بطلان.

(٤) لأن الواجب قد حصل وهو الدعاء للميت حين أشار إلى المسحى الموجود قدومه غير أنه تحيل أنه يريد فكشف أنه عمرو وهذا مما لا يضر (والله أشار) في محكى جامع المعاصد بعد حكاية لطلال عن الذكرى (بما هذا لفظه) سقى تفسيده معنى الطلاق بما إذا لم يشر إلى الموجود بأن قصد الصلاة على فلان لأعلى هذا فلان (انتهى).

(٥) فإن الاجماع المحكى مستنبضة أو متواتره (بل في الجواهر) أن وجوبها حمساً كالصوري من المذهب بل يعرفه المخالف ما فصلنا عن المواضع (قال) بل عن بعض العامة أنهم تركوه لأنه من شعار الشيعة (انتهى) (وفي الخلاف) صرح بمخالفة جميع الفقهاء معنى العامة في ذلك وقالوا هي أربع (ثم قال) دليلنا

نقص منها تكبيرة عمدًا بطلت الصلاة^{١١} بل وهكذا سهواً^{١٢} وإذا زاد على التكبيرات الخمس عمدًا بطلت الصلاة أيضاً^{١٣} إلا إذا لم يكن من بيته الزيادة من الأول ولا في الأثناء بل بعدما كبر

(يعني على الخمس) اجماع لعرفه (ينهي) (افول) ويدل على وجوب التكبيرات لحديث في الصلاة على المؤمن مصافاً الى لاجتماع المحكية الصوص بمواتره المروية في الوسائل في ابواب مفرقة من صلاة الميت كثرها في الباب ٥ من صلاة الميت (وفي بعضها) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكرر على قوم حمساً وعلى قوم آخرين أربعاً فداكر على رجل أربعاً اتهم بالمناق (وفي بعضها) كان يعرف المؤمن والمناق بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكرر على المؤمن حمساً وعلى المنافق أربعاً (وفي بعضها) اما المؤمن فخمس تكبيرات واما المنافق فأربع (وفي بعضها) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تبارك وتعالى فرض الصلاة حمساً وحمل للميت من كل صلاة تكبيرة (وفي رواية الحسين بن منصور) قال قول نوح عليه السلام يا العلة في تكبير على الميت خمس تكبيرات قلت رويها اشتقت من خمس سنوات فقال هذا ظاهر الحديث فأما في وجه آخر فان الله فرض على دعاء خمس فرائض الصلاة والركعة والصوم والحج والولاية فممن سميت من كل فريضة تكبيره وحده فمن قبل الولاية كبر حمساً ومن لم يقبل الولاية كبر أربعاً فمن احل ذلك تكبرون حمساً ومن حالفكم يكرر أربعاً (وبهذا) المصنوع رويته في بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (الى غير ذلك) من الروايات المتواترة في وجوب التكبيرات الخمس في الصلاة على المؤمن .

(١) فان مقتضى وجوب التكبيرات لحسن هو ذلك مصداقاً الى ما وقع في جمعه من الاحبار التصريح بأن من نقص منها فقد خالف لسنة والجماع من السنة فيها هو ما أوحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قول ما أوحى الله تعالى في كتابه المجيد المعرّضه للفرصة (وما خير عقبة) قال سئل جعفر عليه السلام عن التكبير على الحمار فقال ذلك الى هل لميت ماشاً اكرموا فقال اكرموا بكمروا ايماً فقال ذاك اللهم بعثه وكم عن الشرح محمود على لبقية (ول) لانه مذهب المحالّفين (ابن) وهو جيد

(٢) وذلك لعدم حصول الواجب بتمامه (وإن الأحرار) تبدأ مما يحتج إلى دليل ولا دليل ما عدا
وحدوث لاتعداد مختص بالصلاة اليومية وما في الجوهر مما من الميل إلى القول بالصحة ضعيف لا يصري به.
(٣) وذلك لأنه نـشـريـع محرم والتشريع مما بعد العادة (أما ما رواه الوسائيل) في باب ٦ من صلاة
الميت من الأحاديث الواردة في الزيادة (محمية منه) فقد دلت على تكرار الصلاة على ناس معينين كالنكثفة
والدالة على أن علماً عليه السلام صلى على سبيل من حيف خمس مرات في كل مره كبر عليه خمس تكسرات
والطائفة لداله على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حمزة مرراً حتى صار المحموم سبعين
تكسره أو ما دل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر على حمزة خمس تكسرات وكبر على شهداء
بعد حمزة خمس تكبيرات فأصاب حمزة سبعون تكبيرة أو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على
حمزة سبعين صلاة إلى غير ذلك مما ليس فيه دلالة على الزيادة في التكبيرات الخمس في صلاة واحدة وإن

حمساً بدا له ان يزيد على التكبيرات الخمس فراد عليها فلا وجه حينئذ للبطلان بل تمت الصلاة بتدعيم التكبيرات الخمس وادازاد على التكبيرات الخمس سهواً فلا وجه للبطلان ايضاً^(١).

مسألة ٤ : المشهور بين علماء رصفان الله عليهم وحب الدعاء بين التكبيرات الخمس^(٢) . . .

دل على التكرار في الصلاة على شخص واحد .

(نعم يظهر من جملة اخرى من تلك الروايات) انه يريد على التكبيرات الخمس في صلاة واحدة بدلالة الى شعاص معين (مثل ما دل) على انه الله كبر على آية آدم ثلاث تكبيرات او حمساً وسبعين تكبيرات (او ما دل) على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قطمة بن أسد أم مير المؤمنين عبد السلام وكبر فيها اربعين تكبيرات (وما دل) على ان علياً عليه السلام كبر على سهل بن حنيف سبع تكبيرات وكان يدرياً (او ما دل) على انه كان يكبر على اهل بدر مطلقاً سباً سباً (وفي رواية جابر) قال سألت اب جعفر عليه السلام عن التكبير على الجبارة هل فيه شيء موقت فهل لا كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احد عشر وتسعاً وسباً وحمساً وسناً ورباً

(و بحسب من هذا كله) ان ما دل على ان الله كبر على آية ثلاثين و حمساً وسبعين فمعارض بصحبة عبد الله بن سنان لمصرحة بأنه كبر على حمساً عدة الصلوات التي فرضها الله على أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهي السنة الجارية في ولده لي يوم لقائه (كما ان ما دل) على ان علياً عليه السلام كبر على سهل بن حنيف سباً معارض بالطائفة الدالة على انه صلى عليه خمس مرات في كل مرة كبر عليه خمس تكبيرات (وما دل) على انه كان يكبر على اهل بدر سباً سباً للعدة كان لحصوة فيهم فلا يدل على جوره بالسنة انس غيرهم (وما رواية جابر) هل فيه شيء موقت فقال لا فهي كما عن الشيخ متروكة للاجماع .

(واما ما دل) على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على قطمة بنت أسد اربعين تكبيرات فهو رواية وحده لا تقوم بروايات المتواترة كلها الدالة جميعاً على مشروعة خمس تكبيرات في الصلاة على الميت الظاهره في التحدث بها زيادة ونقصه فلا يمكن رفع اليد عنها بأجمعها لاجل روايه واحدة والله العالم .

(١) ودا شك في مطلة الريادة السهوية فالرمة مما نرفعها (ودعوى) ان الاصل في الاجراء الركبة في الدلائل بمجرد الريادة والنقصه سواء كانت عمداً او سهواً فمما لا أصل لها سوى في بعض أحوال صلاة لبومية لادله خاصة هناك دون غيره .

(٢) بل عن الذكرى ان الاصحاب بأجمعهم يدكرون ذلك (وفي الجواهر) قد ادعى الاجماع عيه محصلاً ومنعوا (قال) في ظاهر الخلاف وصريح العبة (نتهى) ولكن مع ذلك كله قد صرح المحقق في

... في صلاة الميت وهذا القول هو الأقوى^(١) كما ان المشهور أيضاً بينهم ان

الشرائع بعدم لزوم الدعاء بين التكبيرات الخمس فراجع .

(١) ويدل على قوة هذا القول الروايات المستتبعة بل لسواتره المشتملة كلها على الامر بالدعاء بين التكبيرات الخمس وظاهر لجميع الوجوب فراجع لوسائل الباب ٢/ و ٣/ و ٤/ من صلاة الميت (هذا كله) مصافاً لى الاحكام المتقدمة آتياً على وجوب الدعاء بين التكبيرات الخمس (و لى حبر ابي بصير) المروى فى الباب ٥/ المشتمل على قول ابي عبد الله عليه السلام انها خمس تكبيرات يسهن اربع صوتات (وموافقة يوسف بن يعقوب) المروية فى الباب ٢١/ المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام ايضاً اما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل (وحبر الفصل بن شاذان) المروى فى الباب ٢١/ ايضاً المشتمل على قول ابي عبد الله عليه السلام وانما هى دعاء ومسألة (وصحيحه الحلبي) المروية فى الباب ٢٠/ المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام انما هو استمهال .

(وفى صحيحه محمد بن مهاجر) عن امه المروية فى الباب ٢/ قالت سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذا صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على لاسياء ودعى ثم كبر ودعى للمؤمنين وسنعت للمؤمنين والمؤمنات ثم كبر لراعة ودعا للميت ثم كبر الحامسة وانصرف الخ (وفى حبر سماعين بن همام) فى الباب ٢/ ايضاً عن ابي الحسن عليه السلام قال قل ابو عبد الله عليه السلام صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حبرة فكرر عليه حمساً وصلى على اخرى فكرر عليه اربعاً فأما الذى كبر عليه حمساً فحمد الله ومحمده فى تكبيرة لاولى ودعا فى الثانية للسبى صلى الله عليه وآله وسلم ودعى فى الثالثة للمؤمنين وللمؤمنات ودعى فى الرابعة للميت وانصرف فى الحامسة (الى غير ذلك) من الروايات المتواترة التى يظهر منها ان الصلاة على الميت ليست هى مجرد تكبيرات خمس بل بينها ادعية وأدكار مأثورة .

(ثم قد استدلل به او امكن الاستدلال به لى لزوم الدعاء بين التكبيرات الخمس امور عديدة .

(منها) لاصل (وفيه) انه مقطوع بما تقدم وعرفت من الاحكامات والاحار جميعاً .

(ومنها) الروايات التى اطلقت لصلاة على مجرد التكبيرات الخمس المروية كلها فى الوسائل فى الباب ٥/ من صلاة الميت (مثل قول ابي جعفر عليه السلام) يا ابا بكر تدرى كم لصلاة على الميت قلت لا قال خمس تكبيرات (وفى صحيحه اسماعيل) بن سعد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألت عن لصلاة على الميت فقال اما المؤمن وخمس تكبيرات واما المنافق فأربع ولاسلام فيها (وفى كتاب الرضا عليه السلام) لى الأمرين قال والصلاة على الميت خمس تكبيرات فمن نقص فقد خالف (ومثله) حديث شرائع لدين الى غير ذلك مما اطلقت الصلاة على مجرد التكبيرات الخمس (وفيه) ان الامر هو رفع اليد عن ظهور هذه الروايات كلها بما هو اظهر منها بن صريح فى معنى كون الصلاة مجرد التكبيرات الخمس (مثل قول ابي عبد الله عليه السلام) المتقدم انها خمس تكبيرات يسهن اربع صلوات او انما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل (وكان فى حبر الفصل) انما هى دعاء ومسألة (وفى حبره لاجر) المروى فى الباب ٥/ من صلاة الميت انما

الدعاء بين التكبيرات هي الشهادتان بعد التكبيرة الأولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة والدعاء للميت الموضوع بين يدي المصلي بعد الرابعة ثم يكبر الخامسة ويمصرف المصلي وهذا القول هو الأحوط^(١)

أمرنا بالصلاة على الميت لبشعوا له ويدعوا له بالمعزة لأنه لم يكن في وقت من الأوقات تحوح لى الشفاعة فيه ولطفة ولاستعمار من تلك السعة التي غير ذلك مما يعرف به أن الصلاة على الميت ليست هي مجرد التكبيرات الخمس بل لابد فيها من الدعاء والاستغفار ونحوهما .

(ومنها) حصة من الأحبار بمصرحة بأن صلاة الميت ليس فيها دعاء موقت (وهي صحيحة محمد بن مسلم) وغيره في الباب ٧ من صلاة الميت عن أبي جعفر عليه السلام قال ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء موقت لأن ندعو بما بدى لك (ومثلها) صحيحة أخرى له وغيره في الباب المذكور (وهي مرفوعة) محمد بن اسماعيل عن أبي جعفر عليه السلام قال سعة مواطن ليس فيها دعاء موقت صلاة على الجارية والنسوت والمنسحار والصد والمروءة ولوقوف عرفات وركعتا الطواف (وقبه) أن هذه الروايات كلها صريحة في نفي الدعاء المعين لأمر الدعاء من أصله .

(ومنها) خلاف المصوص الواردة في كيفية الدعاء لما تقرر بين التكبيرات الخمس فإنه من الشواهد القوية على الاستحباب دون الوجوب (وقبه) أن اختلاف الأحبار شاهد على أنه ليس في الصلاة على الميت دعاء معين لأمر استحب أصل الدعاء دون وجوبه .

(١) هذا القول كما ذكرنا في المتن وصرح به العلامة في المحتجب والشهيد في محكي الذكرى والمحقق لثاني في جامع المعاصد وغير هؤلاء هو المشهور بين الأصحاب (بل الشيخ في الخلاف) قد استدل على هذا القول إجماع المارقة وجمهورهم (ولكن مع ذلك كله) قد حكى في المقام قولاً آخران أيضاً :

(أحدهما) ما عن أبي عبيد والجمع من تكرار الأدعية الأربع كلها على الشهادتين والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء للمؤمنين والمؤمنات والدعاء للميت بعد كل من التكبيرة الأولى والثانية والثالثة والرابعة .

(ثانيهما) ما عن أبي حمزة الجعفي من أنه ليس في الدعاء بين التكبيرات الخمس شيء موقت ولا يتعين الشهادتان بعد الأولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية أو الدعاء للمؤمنين بعد الثالثة أو للميت بعد الرابعة بل يكفي في الجميع بما بدأ للمصلي وهو الذي يظهر من المدارك احتيازه واستظهره لحدائق أيضاً وصرح بأنه مال إليه جماعة من متأخري المأخريين (قل) وهو ظاهر الشهيد في الذكرى أيضاً (ينتهي)

(ثم إن ما استدل به المشهور) أو أمكنهم الاستدلال به لمذهبهم (هو صحيحة محمد بن مهاجر) المتقدمة آنفاً المصروفة بالشهادة بعد التكبيرة الأولى وبالصلاة على الأنبياء بعد الثانية والدعاء للمؤمنين

والمؤمنين بعد الثالثة ولم يمت بعد الرابعة وبالانصراف بعد الخامسة (وكان قريباً منها حر اسماعيل بن همام) لم تقدم المصريح بحمد الله وتمجيده في تكبيره الاولى والدعاء للشيء صلى الله عليه وآله وسلم في الثانية والمؤمنين والمؤمنات في الثالث واللبس في الرابعة وبالانصراف في الخامسة (ويؤيدهما) حرابي، صبر لم تقدم المصريح بأن صلاة الميت خمس تكبيرات بسبع صلوات (و ظهر منه في التأييد) الرضوي المروي في المستدرک في الباب ٢ من صلاة الميت فانه عن طريق صحيحة محمد بن مهاجر عياً عن ربه تعرض للفاظ لادعية لاربعه على التفصيل فراجع .

(وما استدله) بن أبي عقيل و لحيى او مكهما الاسدلال به لمدعيهما من تكرار الادعية الأربعة كلها بعد كل من التكبيره الاولى والثانية والثالثة والرابعة فهو روايت ثلاث مرويات كلها في الوسائل في الباب ٢ من صلاة الميت (الأولى) صحيحة بن ولاد لمشتملة على شهادة بالتوحيد والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء للميت بعد كل تكبيرة حتى يرفع من حمد الله تعالى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء للميت بعد كل تكبيرة حتى يرفع من خمس تكبيرات (ثلاثة) موثقة به علة المشتملة على الشهادتين والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء للمؤمنين والمؤمنات (ثم قال) فان قطع عليك التكبيره ثديه فلا يصرك (يعني ان امام الجماعة ذكر الثانية ولم يمهك فلا يصرك قال) يقول اللهم هذا عبدك بن عبدك وذكر دعاء خاصاً (بن بن قال) قل هذا حتى ترفع من خمس تكبيرات .

(كما ان ما استدله بن الجبيل) واساعه و امكهم الاسدلال به لمدعيهم من عدم شيء موقت في الدعاء بن التكبيرات الخمس الصحيحان (مقدمتان) أيضاً لمحمد بن مسلم وغيره ومروعة محمد بن اسماعيل لمتقدمة ايضاً أيضاً لمرويه جميعاً عن أبي حمزة عبه سلام المصريحه كلها بعدم دعاء موقت في الصلاة على الميت بل يدعو المصلي بما بدا له .

(قول ام قول المشهور) من وجوب الادعية الأربعة اعني الشهادتين بعد لتكبيره الاولى والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة ولم يمت بعد الرابعة (فعبه مستنده) كما عرفت هو صحيحة محمد بن مهاجر المتقدمة وكان الرضوي على صحتها عياً ولكنها قصيرة عن اثبات الوجوب كما لا يخفى لانها حاكية عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه في الصلاة على الميت كان يفعل هكذا واقصى ذلك هو حوار الصلاة عن النحو المذكور المشهور ووصليتها واصحابها لا وجوبها عن التعيين سيما بملاحظة الاحار الكثيرة لثبابة المروية في الوسائل في الباب ٢ من صلاة الميت الخالية كلها عن النحو المذكور المختلفة جميعاً بعضها مع بعض فانك لاتجد روايتين منها متعنتين في اللفظ بل ولا في المعنى فراجع .

(ومن هنا يتجه) القول بأفضلية النحو المشهور لا القول بوجوبه بل صاهر ما عن الدكرة ن القول

بأفصلته هو مما ذهب إليه علماءنا اجمع (قال في محكيها) لا قوى به لابعين دعاء معس (الى ان قال) واصله ان يكبر ويشهد لشهادتين (ثم ذكر) الصلاة على الأنبياء بعد الثانية ثم الدعاء للمؤمنين بعد الثالثة ثم الدعاء للميت بعد الرابعة (الى ان قال) ويكبر الحامسة وينصرف مسرعاً ذهب إليه علماءنا اجمع (انتهى) وعدهه ان الدعاء المشهور في الصلاة على الميت هو عشر واجب عند جميع علمائنا (قال في الحواهر) والا لم يكن ذلك الفضل بل كان هو الواجب (انتهى) وهو كذلك .

(وعلى كل حال تنصح لك) من جملة ما ذكر الى هنا ان الاثر في النظر هو دون ان التحيد واتباعه لقائمين بأنه ليس في الدعاء بين التكبيرات شيء موقت لكن لا للمصحيحين والمرفوعة وذلك لحوار كون المراد من معنى الدعاء الموقت فيها هو معنى اللفظ المعنى فيكفى بأي لفظ جرت على لسان المصلي مع حفظ المعنى . لاربعة كلها من لشهادتين والصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء للمؤمنين والميت بل هو لاختلاف الاحبار الامامية كلها وعدم اتفاقها لاعتلى لفظ ولا على معنى (وعنه) فقول المشهور بتعين الادعية لاربعة كلها ضعيف وان كان في فصل كما اشترى (واضعف منه) ما تقدم من ان أبي عقل و لجهنم فان الادعية الاربعة اذا لم يثبت وجوبها فكيف يثبت تكرارها بعد كل تكبيرة .

(هذا مضاف) الى ان الروايات ثلاث استعملها لهما مما لا ينطق شيء منها على مذهبهما ابداً (بمع لا يضاف) ان الذي يظهر من مجموع الاخبار البيانية كلها لمروية كما اشترى في الوسائل في الباب ٢ من صلاة الميت (ان الدعاء للميت) مما لا محيص عنه في صلاة الحاضرة فانه مما اشترك فيه جميع الاحبار بل خبر الفصل المروي في الباب ٥ يصرح ويقول انما مروا بالصلاة على الميت ليشعروا له وليدعوا له بالمعزة الخ (بل يمكن ان يقال) ان الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم مما لا محيص عنه ايضاً فانه مضاف الى ما عن فخر الاسلام في شرح الارشاد من اجماع الامامية على وجوبها في صلاة الميت ود اشترك فيه تمام الاحبار ايضاً لاجرى سماعيل بن عبد الحائق وكثير لاسدى لخالين جميعاً عن الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم وهما مما لا باقيا وجوبها بسائر الاخبار البيانية .

(وما لشهادتين) فحمله من الاخبار البيانية حالية عنهما رُماً وبعضها قد قصر على الشهادة فقط دون الشهادتين بل المتعرض من الاخبار للشهادتين جميعاً ليس الا صاحبها ابى ولاد وحريوس والقيمه مع وردوها في مقدم لبيان كلها حالية عن مجموع الشهادتين ومعه كيف يمكن القول بوجوبها في صلاة الحاضرة (كما ان الدعاء للمؤمنين والمؤمنات) فحمله من الاخبار البيانية ايضاً حالية عنه الا القليل منها ومعه كيف يمكن القول بوجوبه في صلاة الميت ولكن مع ذلك كله الاحوط كما ذكرنا في المتن احتياطاً لا يتعدى عهدنا الله تعالى هو عدم رفع اليد عما ذهب اليه المشهور من علمائنا فيصلى على الميت على نحو ما ذكرنا فيشهد الشهادتان بعد التكبيرة الاولى ويصلى على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية ويدعى للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة ويدعى للميت بعد الرابعة ثم يكرر الحامسة وينصرف المصلي (والله العالم) .

ولا يتعدى عنه انشاء الله تعالى .

(و حكي عن الصدوق) رصوا الله عليه في كتاب المقنع انه قل اذا صليت على ميت فقف عند رأسه (وكرر) وقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة (ثم كبر الثانية) وقل اللهم صل على محمد وآل محمد وارحم محمداً وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كأفضل ما صليت وبركت على ابراهيم وآل ابراهيم امك حميد ومجيد (ثم كبر الثالثة) وقل اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (ثم كبر الرابعة) وقل اللهم ان هذا عندك واس عندك واس امنك نزل بك وانت خير موزون به اللهم ان لا نعلم منه الا خيراً وانت اعلم به منا اللهم ان كان محسناً فردني احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه واعتد به اللهم اجعله عندك في اعلى عليين واخفف على امه في العابرين وارحمه برحمتك يا ارحم الراحمين (ثم كبر الخامسة) ولا تبرح من مكانك حتى ترى الجنازة على ايدي الرجال .

مسألة ٥ - يجب في صلاة الميت استقبال القبلة^(١) . . .

(١) بلا خلاف فيه كما في المدارك بل عن كشف الثامن عليه الاجماع طاهراً وهو الحجة في المسألة كما يظهر من المحرر (هذا مصفاً) الى ستعادة وجوب القبلة من حمله من المصوب الوارد في الصلاة على الحائض العبدية المروية في الوسائل في الباب ٣٢ من صلاة الميت (في رسالة ابن بكير) يوضع النساء على بلى القبة و تصيب دونهم و لرجال دون ذلك ويقوم الامام مما يلي الرجال (وفي مصحرة احمدى) بعكس ذلك قل يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبة (وفي رواية هشام بن سالم) التحبير بين الامرئين قال لانس ان يقدم الرجل وتؤخر المرأة ويؤخر الرجل ويقدم المرأة (وفي رواية حابر) في الباب ١٧ عن ابى جعفر عليه السلام قال قلب ان دسى بكبيره و كثر قل تقصى مفانك قلت استقبل القبلة قال بلى واستتبع الحناره (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ١٥ من صلاة الميت قال هذا فانك مع الامم بعض التكبير ورفعت الحنارة فكرر عليها تمام الخمس وانت مستقبل القبلة (ولعن اظهر من لجميع) في وجوب استقبال القبلة في صلاة الميت ما سبأني في آخر الفصل الاثنى اشاء الله من صحيحة ابى هاشم الجعفرى الواردة في كيفية الصلاة على المصوب فانظر .

(هذا) وقد يستدل على المطلوب بوجوه اخر غير فاهضة :

(مها) ما استدل به المدارك من ان العبادة كيفية متلعة من الشارع والمقول عن لى صلى الله عليه وآله وسلم والائمة الطاهرين في الصلاة على الميت هو استقبال القبلة ليكون خلافه تشريعاً محرماً (ووه

... وهكذا يجب فيها القيام^(١) فإذا صلى على الميت لا إلى القفلة بطلت الصلاة وإذا صلى

أن أقصى ما يشه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام هو مشروعة استقبال القفلة في صلاة الميت أو الفضل فيه ورحمته دون تعينه على نحو الجسم والارحام بالمصدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام قول وأمر به فيؤخذ بظاهر الأمر في الوجوب .

(ومنها) ما عن كشف الثام من التمسك للمقام بعمومات أدلة القفلة (وفيه) أن بعمومات مصروفة إلى الصلاة ذات الركوع والسجود التي يشترط فيها الطهارة حدثاً وحنثاً لا لصلاة على الميت التي ليست هي إلا دعاء ومسانة كما تقدم قبل (ويهد كله) يظهر لك ضعف ما عن الذكرى من إلحاق المقام بما يسير الصلوات فانه بلا ملزم .

(ومنها) ما استدلل به صاحب الحدائق من قاعدة الاشتغال (وفيه) أن الذي حققه في محله بالمركب الارتباطي إذا شك في عسار شيء فيه حرثاً أو شرطاً فالجاري فيه بعد المحض بحد اليأس هو السراة دون الاشتغال (وعنى هذا كله) فالأولى من المتعين في الاستدلال على المطلوب في المقام هو ما فعلناه من الشك بالأحجام والأحار المقدمة حينئذ دون هذه الموجودات الضعيفة بأمل جداً .

(١) أجمعاً كما في المدارك والحدائق بل قال في الجواهر الأحكام بسمية محضه ومقوله في الذكرى وجامع المقاصد والمدارك عليه (ينهى) (يقول) وهو الحق في المسألة (مضافاً) إلى النصوص التي يستفاد منها كما نص عليه في الجواهر وحوب المقام في صلاة الميت وهي مروية في الوسائل في الباب ٢٧ من صلاة الميت (فإن من لاحظ) قوله عليه السلام من صلى على امرأة فلا يعوم في وسطها ويكون مما يلي صدره وإذا صلى على لرحل فبقم في وسطه (أو قوله عليه السلام) إذا صلبت على امرأة فقم عند رأسها وإذا صلبت على لرحل فقم عند صدره (أو قوله عليه السلام) كأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرحل بحبل يسره ومن نساء من دون ذلك قبل الصدر (يعرف حرماً) أن وحوب أصل القيام في الصلاة على الميت أمر مفروغ عنه غير أنه يستحب في الرحل الوقوف في وسطه وفي المرأة عند صدرها أو في الرحل عند صدره وفي امرأة عند رأسها (وهكذا الأمر) إذ لاحظ بعض الروايات لوارده في الصلاة على الجنائز المتعددة في حاد واحد المروية كلها في الباب ٣٢ (مثل قوله عليه السلام) هذا سواهم هكذا قام في الوسط فكبر خمس تكبيرات (أو قام) في وسط الرجل فكبر وصلى عليهم (أو يعوم) الأمام مما يلي الرحل وعند رأس الميت إلى غير ذلك من الأحار لعديدة .

(٥٥) وعن الذكرى الاستدلال لوجوب القيام في صلاة الميت بعد لتعريف عنه بالركن الاظهر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة والصحابة صلوا عليها قياماً والتأسي واجب خصوصاً في الصلاة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ولأن الأصل بعد شغل الدمة عدم البرقة إلا بالقيام فيتعين (انتهى) -

وفي كلا الأمرين ما لا يخفى، بل يتضح لك ضعفهما مما تقدم آنفاً في تصحيح دليلي المدارك والحدائق

على الميت قاعداً مع القدرة على القيام بطلت الصلاة (نعم) اذا صلى على الميت قاعداً مع المحر عن القيام صحت الصلاة^١ وهل يعنى هذه الصلاة التى صلاحها العاجز قاعداً عن صلاة الساقين ام لا^٢ الطاهر انه تختلف المقامات (فان كان) العاجز هو ولي الميت فالظاهر ان صلاته مما تعنى عن صلاة الساقين^٣ وهكذا اذا صلى العاجز ولم يوجد غيره بصلاة على الميت قائماً ثم وجد بعداً قبل الدفن او بعد الدفن^٤ (واما اذا صلى العاجز) مع وجود من يقدر على القيام فالظاهر عدم كفاية صلاته عن صلاة الساقين^٥ بل لابد من ان يصلى القادر قائماً ثانياً .

لو حوت استنفال لقلة في صلاة الميت كما ان الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموهي أصبى يظهر لك ايضاً صحتها ، تقدم آناً في تضعيف دليل كشف اللثام لو حوت لاستنفال فان لقول بعد كور على تقدير ثبوته مصروف الى ذات الركوع والسجود لا الى صلاة الميت التى ليست هى الاتكبر أو تسبيحاً وتحميداً وتهليلاً .

(١) كما يظهر صحتها من المدارك والحدائق والحواهر لتصريحهم بأنه مع المحر يصلى بحسب الامكان كما في اليومية عياً وكان مستند الجميع هو قاعدة الميسور ونعم المستند .
(٢) وذلك لما حققناه في المسألة ١/ من ولى الميت من ان التكليف المطلق هو متوجه لى الولى وتوجهه الى الساقين مشروط بامتناع الولى عن المباشرة والادن جميعاً او بعدم حضوره في البلد وبانتمائه رأساً (وعليه) فاد كان التكليف المطلق متوجهاً الى الولى فهو ان كان قادراً على القيام صلى قائماً وان كان عاجزاً صلى قاعداً وعلى كل حال سمح صلاته حشدة عن فعلية التكليف للساقين وذلك بقيامه بما اوجه الله عليه بحسب وسعه وقدرته .

(٣) فان مقتضى الاستصحاب هو عدم وجوب الصلاة على القادر من قيام لدى وجد بعداً قبل الدفن او بعده (وقد يستدل لذلك) بالاحراء وهو ضعيف فان اجزء كل عمل اضطرارى عن الواقعي غير وصح بل لو اوضح منه هو ما اذا كان لدائه ، طلاق مقامى يتمسك به ولا دليل لاضطرارى المقام عبر الميسور وهو مما لا إطلاق له كذلك كى يتمسك به (واضعف من ذلك) ما في الحواهر من وجوب الصلاة على القادر لدى وجد بعداً صريحاً من غير ترديد فيه (بدعوى) ان العاجز لم يكن مأموراً بالصلاة فضلاً كى يجرى صلاته عن القادر بل تجب له ان كان مأموراً بها وهو كما ذكرنا اضعف وذلك لان التكليف حين صد القادر كان متوجهاً لى العاجز حقيقة اذ لم يكن مكلف سواه فاد اتى به ثم وجد القادر بعداً وشك في وجوب الصلاة عليه ولاصل عدمها .

(٤) فان مقتضى الاستصحاب هو عدم سقوط لتكليف بذلك عن القادر وادبه اشار في مصباح الفقيه بقوله لاصالة نداء التكليف وعدم سقوطه عنه بفعل العاجز ومنه قل في المدارك وحكى عن جامع المقاصد

مسألة ٦ يحب في صلاة الميت أن يجعل رأس الميت إلى يمين المصلي ورجلاه إلى يساره^(١).

(وعليه) فما في حدائق وعن الذكري والدجيرة وكشف اللثام وروضة من التوقف هاهنا ضعيف (واضعف منه) ما يظهر من لخواهر من عدم مشروعة صلاة لعاجر في هذا قرص صلاكي يقع الكلام في آخرتها عن صلاة لعادر وعدمه وذلك دعوى ان لتكليف محصر بالقدر فقط دون العاجر وهو كما ذكرنا اضعف لان التكليف في هذا الحال متوجه الى الجميع كفاً ثانياً بحسب قدرته وامكانه غاية به اذا ثبت في حراء صلاة العاجز عن القدر فالأصل كما اشرنا عدم سقوطها عن القادر.

(١) فلا خلاف فيه كما في الحدائق وخواهر بل من طاهر الذكري وكشف وعن صريح المعتمد وبعبارة الاحماع عليه (وهو لحجة) كما في الخواهر (هذا) مضافاً الى موثقة عمار المرونية في لومسات في الباب/ ١٩ من صلاة لميت عن سي عبد الله عليه السلام في حديث انه سئل عن من صلى عليه فيما سئم الايام فاداً لميت مفلوب رجلاه الى موضع رأسه ول يسوى وتعد لفلاة عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن من دفن فقد مضت لفلاة ولا يصحى عنه وهو مذموم (وقد يستدل) على انه مطلوب بالناسي بالنسي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة وهو ضعيف فان أقصى ما يشب بعبهم المشروعية او لاسحاب و لافضية دون التمسح بحو الحتم والارام ما لم يصدر منهم قول في هذا المعنى يؤخذ بظاهره وهو الوحوب (وقد يستدل على المطلوب) بقاعده الاحتياط أيضاً وهو اضعف لما حقق في محله من ان الحارثي في الأقل والاكثر عند الشك ولرددهو المرأة دون قاعدة الاشتغال.

بقي امران :

(أحدهما) ان في الحدائق وعن الذكري والمهدب لتعبير عن جعل رأس الميت إلى يمين المصلي ورجليه إلى يساره بالاستعمال بالمتب عديته ان استقله في حال الاحتصار على نحو وفي حال الصلاة على نحو آخر وفي القس على نحو ثالث ففي حال لاحتصار ينبغي على طهره ويجوز بوض قدميه ووجهه إلى قبله وفي حال الصلاة يلقى على طهره أيضاً ويجوز رأسه إلى يمين المصلي بدي استقلال قبله بوجهه ورجلاه إلى يساره وفي غير مثل حال الصلاة عياً عبر انه يصحح على يمينه ولا يلقى على طهره ولكن طاهر كل من غير من الاصحاب بجعل رأس الميت إلى يمين المصلي ورجليه إلى يساره ان ذلك لخصوصية ليمين المصلي وبسره لا للاستقلال بالميت وتظهر الثمرة مما د تندر استعمال المصلي إلى الائمة ولم يمكن الامن الصلاة على لميت مستندراً فعلى نقول لخصوصية ليمين المصلي ويساره بجعل رأس الميت إلى يمين المصلي أيضاً في هذا الحال وعلى القول بالاستقلال بالميت بجعل رأسه إلى يسار المصلي في هذا الحال دون يمينه وحيث لا يمكن الحرم بأحد طرفي المسألة فنقتضي لقاعدة كما صرح في مصباح الفقه هو تكرار الصلاة مرتين مرة هكذا ومرة هكذا والله العالم.

(ثانيهما) ان في المدارك والحدائق وعن الروضة استثناء المأموم عن جعل رأس الميت إلى يمين

.. وان يكون الميت مستقيماً على قفاه^١ لا مكبواً على وجهه ولا مضطجماً على ايمه ولا على أيسره .

مسألة ٧ - يجب أن يكون الميت حاضراً عند المصلي^٢ لا عائداً عنه بل يجب أن

المصلي ورجليه الى يساره و كأيهم ارادوا من يميس المصلي نفس نفسه الحقيقي لاجهه النمس ولا لم يكن فرق كما صرح في الجواهر بين الامام والمأموم في ذلك .

(١) وعمدة المستند في ذلك هو ما يظهر من الحدائق والخواهر من نفي الخلاف فيه من عن المذهب انه يختلف استند الميت بخلاف حالته في الاحصار يكون مسجياً (لى ن قال) وفي حال الصلاة يكون مستلقياً ايضاً (الى ان قال) وفي حال دونه يكون مضطجماً (لى ن قال) ومستند هذا التفصيل بصوص الطهارة وعملهم عليه (نهى) وظاهره الاطوى على وجوب كون الميت مستلقياً على ظهره في حال الصلاة عليه جساً وعملاً (وقد يسدل على لمطموب) بالتأسي بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام وقعدة لاشتغال ولكن الاستدلال بهم ضعيف كما اشير اليه في وجوب جعل رأس الميت الى يمين المصلي بل وقبله في وجوب استقبال القبلة في صلاة الميت .

(٢) ولخلاف فيه على اظهر من ظاهر ما عن الذكرى وصرح ما عن المذكور وبهية الاحكام اجماع عندنا عليه (وفي الجواهر) بل قيل ان لاجماع ظاهر لمسيى وهو قد بشرع ايضاً (نهى) نعم حكى عن بعض العامة تجويز الصلاة على الميت العائت (ويرده) مصافاً لى ن جماع الفرقه على خلافه وهو كاف في بطلانه عندما ما (اشير اليه الجواهر) بقوة لعدم صدق اسم الصلاة عنه بدونه لى بدون حضور الميت (الى ن قال) ولا استمرار سلف على بركة نعى على ترك الصلاة على العائت (لى ن قال) ولظهور النصوص في اعتبار حضوره بل هو كالمعطوع به مها كما لا يخفى على من لاحظها (انهى) وهو حديثها المسند الى ظهور نصوص فان من لاحظ بوسنل في باب كيفية لصلاة على الجارة وباب كيفية لصلاة على المستضعف والأدعية لمأثورة فيهما يرى شواهد عديدة لاعتبار حضور الميت عند الصلاة فيه (مثل قوله عليه السلام) اللهم انت خلقت هذه النفس او اللهم انت هذا المسحى قد ما و اللهم هذا عبدك ابن عبدك لى غير ذلك مما يشمل على الإشارة الى المورد لظاهرة في اعتبار حضور الميت لأعنته

(وما في الوسائل) فى الباب / ١٨ من صلاة الميت من لرواه لمشملة على خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الجنة وقد صلى من بعد على اسحاشى لما اتته جريئ سعيد (وقد احباب عهد) رواية محمد بن مسلم او رواية فى الباب المذكور بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على المخاشى الصلاة المعهودة على الاموات بل اسما هو دعائه (كما ن ما عن المسعود) والسرائر من تقييد العائت في قولهما لا يصلى على العائت بكونه في سد آخر لمشعر بجوار الصلاة على الميت العائت اذا كان في بلد لمصلى هو للتعريض بالشبهة المجوزين للصلاة على العائت في بلاد آخر غير بلاد المصلى .

يكون الميت قريباً من المصلي^(١) لا بعيداً عنه إلا إذا كان المصلي مأموماً متصلاً بصنوف ولا يصير بعد الميت عنه .

مسألة ٨ - يجب أن يكون المصلي وراء الميت محاذياً لشيء منه^(٢) لا قدمه ولا يمينه بل ولا يكون بينه وبين الميت حائل كالحذاز وشبهه إلا عند الضرورة بحيث

(١) كما عن العلامة والشهيد الأول والمحقق الثاني (من في الحواضر) ربه سبب إلى الأصحاب من عن طاهر المحقق الثاني في قوله الإجماع على أنه لا يصلي على الميت بما يعتد به عرفاً (قوب) وبدل عليه مضافاً إلى هذا كله استصحاب ما انتهى غير هذا أيضاً وإلى سائر ما في استحباب وقوف المصلي عند رأس الميت وصدره وسفله بشتر كحبيب في الظهور في اعتدائه عدم التساعد بمقدار معتد به ان عمود الصلاة على الميت بدلاً بصدق عرفي إلا مع عدم التساعد عنه بمقدار معتد به (بعم) لأدليل على احتساب ما عن الصدوق من كون المصلي بحيث أن هت ربيع فرغت ثوبه أصاب الحذاز ولعل المقصود هو استحباب ذلك كما هو ظاهر ما عن المسنود وبهاية والمراتب والتهذيب والمصنوع من أنه يسمى أن يكون بينه وبين الميت شيء يسير (وأصرح منه) في الاستحباب ما عن جامع المقاصد من أنه يستحب أن يكون بين الإمام والحذاز شيء يسير (قل) ذكره لأصحاب (ينتهي)

وبالجملة أن الواجب هو كون الميت قريباً من المصلي بمقدار يصدق عرفاً عمود الصلاة عليه إذا صلى عليه والمستحب هو أن يكون أقرب من ذلك بمعنى رحبائه عقلاً ليكون من طهر مصاديق الصلاة على الميت والأفلاص كما عن كشف الغطاء يدل على حد مقدار القرب من المصلي لأوجه ولا مستحبه (هذا وقد يستدل) على لمطلوب بالناسي بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولائمة عليهم السلام وبعدة الاشتغال أيضاً وقد اشترطوا على ضعف الاستدلال بهذين الأمرين غير مره فلا بعد .

(٢) كما عن عمر وحمد من لأصحاب من كشف الغطاء لا يجد فيه خلافاً من عن الذكرى وغيره أن هذا استعدا وحده الإجماع عليه (والمستدل) بعد هذا كله مضافاً إلى ما تقدم في مسألة التساوي من بعض المنصوص من قوب عليه السلام أنهم إذا لم يجدوا المصلي فدائماً لم يجز وكل من مشتمل على الإشارة إلى الميت من قوله عليه السلام بهم أن هذا عندك من عندك الحذاز الإشارة (بهد) وبحواها ما لا تصح لا إلى ما كان أنه من جهة شتر لاجتهاد ولا يمينه ولا يساره (هو عدم صدق الصلاة) على الميت ما لم يكن الميت قد قدم المصلي وكان المصلي محاذياً لشيء من جسده الميت (وإنما ما عن كشف الغطاء) من الاستدلال بالمطلوب بالناسي واستمرار العمل عليه من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام فصعب إذا قضاه ثبوت الرجحان والأفضلية بهما دون الوجوب ما لم يصدر في ذلك قول منهم كى ينشأ بظهوره في الوجوب (وأضعف من ذلك) ما عن بعض العامة من تجويز التقدم على الجحارة فصلاً عن كونها على أحد جهتيه قبساً على العائب وأنه كما عن الذكرى خطأ في عرفت بناءً من عدم جواز الصلاة على العائب .

لم يمكن الصلاة عليه الا من وراء الحائل فالاحوط حينئذ الصلاة عليه بهذا النحو ولا يذفن بلا صلاة^(١).

مسألة ٩ يجب أن تكون صلاة الميت بعد العسل والكفن^(٢) فإذا صلى عليه عمداً أو سهواً قبل العسل والكفن أو قبل الكفن لم يعتد بتلك الصلاة^(٣) نعم إذا تعذر العسل

(١) وتوضيح المسألة به لاختلاف على الظاهر في عدم صحة لصلاة على الميت مع وجود الحائل فيه وبين لمصلي كالحذر وشبهه بدون لصورة اليها وذلك نظراً الى عدم صدق الصلاة على الميت مع هذا الحال وما عدا لضروره بحيث لم يمكن لصلاة عليه لا مع الحائل (ومن كشف انما) احتمال الصحة نظراً الى كونه كالصلاة بعد الدفن و أولى (ومن لمحقق الثاني) في جامع المقاصد التريدي في صحتها (وعنه) في فوائد تجويرها صريحاً .

(قول) ان للصلاة على القبر بعد الدفن امر مخيف فيه بين الاصحاب كما سيأتي تفصيله في محله وذلك لاختلاف الاحبار الواردة فيها (وان حترنا هناك) عدم لحدوث أحد بأخبار السبع كما سنعرفه مسا ولاحوط كما ذكرنا في لفتن هو الصلاة على الميت مع الحائل من قبل الدفن (وان حترنا هناك) الحدوث أحد بأخبار الرخصة ولاحوط الصلاة عليه بعد الدفن لا بدراجها حينئذ تحت تلك بخصوص لاف الدفن من سراء حكم الصلاة على قبر الى الصلاة مع الحائل فيس لا نقول به واولونها منها مسموعة د لملاط غير منفع لنا نعم لا بأس بالاحيط بالجمع بين الصلاة عليه مع الحائل مرة وبعد دفن في مرة أخرى والله العالم .

(٢) قال في لحدائق طاهرهم الاتفق عليه (وعس كشف انما) في الخلاف فيه (وقال في المدارك) هذا قول لبعض كاهن (قول) ويدل عليه مصداقاً الى هذا كونه جنة من لخبار المرويه في الوسائل لشعيرة بترتب الصلاة على الكفن والكفن على العسل (وفي الباب ١٤) من عس الميت عسل وكفن وحط وصلى عليه الح (وفي أيضاً) بعسل ويكفن ويحط ويصلى عليه (وفي الباب ١٧) من عس الميت لمرحوم و لرحومة يعسلان ويحطون ويسلمان لكفن قبل ذلك ثم يرحمان ويصلى عليهما والمقتضى منه سيرة ذلك بعسل ويحط ويسلم الكفن ويصلى عليه (وفي الباب ٣٨) من صلاة الميت بعسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن الى غير ذلك مما يجده المتتبع في ابواب متفرقة .

(مد) وقد بسند على المطبوع) بعمل اسبي صلى الله عليه وآله وسلم ولصحبة و تابعين وبقاعدة لاشتغال وقد أشير في حملة من المسائل المفداه الى ضعف الاستدلال بهذين الامرين ولا بعيد (وعن الذكرى) لاستدلال له بعوله عليه السلام في ديل موثقة عمار من موسى الآتية في الصلاة على العريان الامرة بوضع اللس على عورته (ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته) وهذه ما أورده الحواهر عليه من أن عدم الصلاة عليه وهو عريان عم من التكفين (قال) فصلا عن العسل (انتهى) وهو جند .

(٣) وان طاهر الفتاوى ومعاهد لاجتماع المتقدمة كما صرح في الحواهر هو لوجوب الشرطي لا

وهكذا بدله أي التيمم فيجب الصلاة عليه حينئذ في هذا الحال^(١) وهكذا اذا تعدد الكفن
فوجب الصلاة عليه أيضاً في هذا الحال^(٢) وسيأتي كيفية الصلاة عليه وهو بلا كفن في الفصل
الآتي في مسألة الصلاة على العريان فانظر .

مسألة ١٠ قد عرفت في من يجب الصلاة عليه ان المحائف أي السي المسكر
بخلافه علي عليه السلام من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل يجب الصلاة
عليه فقول هذا اذا غسل المحائف محالاً فهل يعتد بتعجيله له بحيث يجزى لنا أن
نصلي عليه بعد تغجيله أم لا يعتد بل يجب علينا أن نغسله أولاً بعسل ثم نصلي عليه؟ الأقوى
هو الأول^(٣)

بتكثيري لمحض (وهو عن كشف النماء) من احتمال الاعتدال ثلاث الصلاة ضعيف (ومنه) ما في الحواهر من
احتمال الاعتدال بها. اذا كانت الصلاة قبل الغسل والكفن - هو لا يعتد بطراً لي حديث لرفع (ووجه الضعف)
ان المرفوع بالسباب واحواته هو خصوص المؤاخدة لا الاثر الوضعية كالتشطية وبحوا فادا أحدث مثلاً
في الصلاة سبياً لم يمكن التمسك لصحتها بحديث الرفع نعم لمرفوع في خصوص ما لا يعلمون أحداً
معموم الموصوف هو كل من التكبير والوضعي جميعاً عدد لثك والجهن رفقاً صاهراً بمعنى رفع التنجير
والمؤاخدة لا رفقاً واقعاً من أصله كي يرم للورثونف الحكم حينئذ على العلم توقف الحكم على الموضوع
وتوقف العلم على الحكم توقف العلم على المعلوم فتدبر جيداً .

(١) فان الصلاة على الميت وكانت مشروطة بكونها بعد غسل ولكن دليل الشرط ليس بالاجماع
وهو ليس لا إطلاق له ولا يفيق منه هو حال الاحصار فقط فيرجع في حال الاضطراب إلى عموم أو إطلاق دليل
الصلاة على الميت مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدعوا أحداً من أمي إلا صلاة أو صل على من مات
من أهل أهله وحسابه على الله واد فرض ان دليل شرط طلاق يشمل حالتي الاختيار والاضطرار جميعاً
فقد عده لميسور فافهم على حلقه تحصر الشرطية بحال الممكن فقط كما لا يخفى .

(٢) وذلك لعين ما تقدم آنفاً في حال تعدد الغسل وبدله أي التيمم من الرجوع إلى إطلاق دليل الصلاة
بعد كون دليل الشرط لياً لا إطلاق له واد فرض ان له إطلاق يشمل حالتي الاختيار والاضطرار جميعاً
فالميسور قص على إطلاقه حاصر لشرطه الشرط بحال الممكن فقط دون حال الاضطراب .

(٣) وذلك لما عرفت فيمن يجب تعجيله من المحائف يعمل كعمل أهل الخلاف لا كعمل أهل الحق
ون المستند هو قوله عليه السلام من كان يدين يدين قوم لرمه أحكامهم وانه مما يشمل المخالف مطلقاً جاً
وميناً (وعليه) فيعتد بتفصيل المخالف محالاً ويحور لنا ان نصلي عليه بعد هذا العمل بلا تردد فيه .

(ثم ان الحواهر) ما هنا وفي وجوب تعجيل المخالف كعمل أهل الخلاف وفي عدم وجوب توجيه
المخالف إلى القلة عند الاحصار مذكورة في شمول ما دل على لراهم من ألزموه أنفسهم لأمثال هذه المقامات

مسألة ١١ يشترط في صلاة الميت حلية مكان المصلي^(١) فلا تصح الصلاة في المكان المعصوب ويشترط فيها أيضاً أن لا يتحقق ما يفسد هيئتها ويخرجها عن اسم الصلاة^(٢) وعيه فلا تصح الصلاة مع السكوت الطويل أو الفعل الكثير في الأثناء .

مسألة ١٢ لا يشترط في صلاة الميت الصهارة من الحدث لأم الأصغر ولأم الأكبر فمن لم يكن على وضوء أو كان حياً أو حائضاً وصلى على الميت صححت صلاته بانفاق عمدته^(٣)

قد حسبنا هذا فلا بعيد لكلامه فيه نادراً ما راجع لمسألة الثالثة من إختصار بدعة (ومن العجيب) أن الجواهر قد استدل للصلاة على سبيل أربع تكسرت كما سيأتي ما نراهم لمخالف بمذهبه ولم يستدل بذلك في هذه المقدمات الثلاثة أي في الإختصار وفي الأعداد بسبيل المخالف مخالفاً في ترتيب الصلاة عليه .

(١) وذلك لأن القيام كما تقدم وعرفت هو من وجوب صلاة على الميت فإذا وقعت الصلاة في المكان المعصبي نكح لعدم معصية فخرراً ولا تنعرب به فليس لعلم من صله لا اعتبار بقصد القرية في العبادات (ومن هنا) حكى عن منظومة الطباطبائي أنه قال :

ولا أرى شرطاً سوى الإيمان وما مضى وحل في المكاب

(وقد في الحوهر) وبطلانها مع المعصية في المكان ود وجوب القيام فيها سواء على عدم اجتماع الأمر والنهي في محل واحد وأصح (انتهى) وهو كذلك (وعلى كشف لعمري) اعتبار حلية مكان الميت أيضاً بزيادة على اعتبار حلية مكان المصلي واعتبار إباحة لباس المصلي أيضاً فلا يكون معصياً من ولا حريراً ولا ذهباً ولكن كما ترى صعب لعدم اتحاد شيء من أفعال الصلاة حيث يشترط مع إجماع على نطق نعم لو فسد بوجوب السر في صلاة الميت تحته حيث يشترط إباحة السر ولكن لا نقول باعتباره كما سيأتي تفصيله وإن كان المصلي بلا ستر آثماً مستحقاً للعقاب مع وجود من ينظر إلى عورته .

(٢) والافتقار للصلاة قطعاً كما في الحوهر (قال) قال في كشف لاساد وبسببها كلما يحل بصورتها من سكوت طويل أو فعل كثير أو فعل لهو أو لعب وإن قل أو غير ذلك مما يفسد هيئة ويخرجها عن صدق الاسم لدانته وكثرته (قال) ولا حوطاً أن يعسر ما يعسر في الصلاة على الحدث (انتهى) وهو كذلك وإن الحدث معصوم عن عدم اعتباره في صلاة الميت كما سيأتي .

(٣) (قول في محكي لتذكيرة) هذا قول علمائنا جميع (انتهى) (وقد أورد الحوهر) أن لاجتماع المحكية على ذلك مستقيمه "و متواترة (قول) بل هو محصل (قول) ويدل عنه مصافاً إلى هذا كله وبني الأصل بعد إصراف دليل لطهارة الحدثية في الصلاة إلى الصلاة ذات الركوع والسجود (حملة من لصوص) لصراحة

(١) بن السجدة عدم اشتراط إباحة السر في صلاة الميت حتى على القول بوجود السر فيها كما لا يشترط إباحته في الصلاة اليومية أيضاً على ما سيأتي تحصيله في كتاب الصلاة بماء الله تعالى في المسألة بر بعه والعشرين من لباس المعصبي فنظر نعم الإجماع على القول بوجود السر في صلاة الميت رعاية إباحته وعدم كونه معصياً والله أعلم (مد)

مسألة ١٣ - لا يشترط في صلاة الميت الطهارة من الخث فمن كان حسده أو ثوبه نجساً ببول أو دم وبحوهما صلى على الميت عالماً عامداً صحت صلاته^(١).

مسألة ١٤ - لا يشترط في صلاة الميت الستر على الأقوى^(٢) وإذا صلى على الميت

في عدم شرائطه المروية كلها في الوسائل في الباب ٢١ و ٢٢ من صلاة الميت (هي موثقة بـيوس بن يعقوب) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى عليها غنى غير وضوء فقد نعم الله هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل الح (وفي رواية الفصل) بما حورب الصلاة على الميت بغير وضوء لأنه ليس فيه ركوع ولا سجود وبما هي دعاء ومأله الح (وفي حقه محمد بن مسلم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تصلي على الجارح هل نعم ولا تغف معهم (وفي رسالة حرر) عن حذرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال الظلمت تصلي على الجارح لأنه ليس به ركوع ولا سجود و يجب تبسم ويصلي على الجارح إلى عمر ذلك من الروايات لكثيره

(١) قال في الجواهر لا أحد فيه خلاف (اقول) ويد عليه مصافاً إلى ذلك وإلى الأصل بعد انصراف دليل اعتبار الطهارة لحيثية في الصلاة إلى صلاة ذات الركوع والسجود (حمله من لمصوص) المتقدمة بمصها بصريحة بأشد الانصراف في حوار صلاة لحيثية على الميت مع أن الحائض لاتفك عدة عن إحسان ثوبها وديها ولا أقل من حواشي فرجها مما بعد من تطاهر لأم الناطق (وعليه) فما عن لذكرى من التردد في ذلك نظراً إلى الأصل دون صلاة الميت دعاء وإن الحديث أحق من الحديث فلا يشترط فيها تطهره الحيثية وإلى طلاق اسم الصلاة عليها وعدة لاحتياط وبشرطها. لظهوره الحديث ضعيف جداً فإن اسم الصلاة مصروف كما اشترى إلى صلاة ذات الركوع والسجود وإن الجارية في الأول ولاكثر عند الشك في اعتبار شيء فيهم حرثاً و شرطاً هو أصل البراءة كما جاز في محله لأقاعدة الأشعل.

(٢) كما عن العلامة ومطوونه لطباطبائي إذ أمحكي عنها بحرم بعدم اشتراط ستر العورة في صلاة الميت (ولكن عن الشهيد في لذكرى) اشتراطه امتداداً إلى ما تسمى صلاة فتدحج تحب عموم الصلاة وإلى الناسي بالنسي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام (وعن الكركي) وكشف الغطاء موافقة لذكرى (وصاحب الحقائق) وهذه سناداً إلى وعدة لاحتياط (وفي الجميع لا يحصى) وقد دليل اعتبار الستر في الصلاة مصروف إلى ذلك بركوع والسجود دون صلاة الميت فإنها (كما في موثقه بـيوس) المروية في الوسائل في الباب ٢١ من صلاة الميت هي بكبير ونسبيح ونحمد وتهليل (وفي حقه الفصل) في ذلك المذكور إنما هي دعاء ومسألة (وفي صاحب الحقائق) في الباب ٢٠ إنما هو استعمار (وفي ارضوى) المروية في المستدرک في الباب ٢ أيضاً أنه ليس بالصلاة إنما هو التكسر والصلاة هي التي فيها الركوع والسجود.

(وأما الاستدلال بالناسي) فتصعب من ستر نسي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام في حال الصلاة على الميت ليس الأكثرهم في ستر الأحوال فإنه ليس إلا لحفظ العورة عن نظر الغير إليها

بلا ستر للعودة عمداً بلا اضطراب اليه ومع وجود الناظر المحترم صحت الصلاة^(١) وان كان المصلي آنماً مستحقاً للعقاب في هذه الصورة لأنه لم يستر عورته من نظر الغير اليها .

مسألة ١٥ - ليس في صلاة الميت فرائه . الحمد^(٢) وان حارقرته لا يقصد الجزئية^(٣)

لا لاشتراط صلاة الميت بالستر و دافعه نسترهم في حال الصلاة على الميت مطلقاً حتى مع عدم الناظر فأقصى ذلك رجحان الستر وافضلته في هذا لحال دون عبه ووجوه (ومثل ذلك في ضعف) تمسك لحدائق بالاحتياط فان الحارقر عند شك في الأقل ولاكثر ليس لا البر مدكماً حقق في محله وشير اليه غير مسرة دون الاحتياط

(١) وذلك لعدم تحديد شيء من فعال الصلاة حسد مع لحرام كى يطل وتخص الصلاة بطلانه وهو من قين ان يصلى لوميه ويصدر في اثائها الى لاحيه فيستحق العقاب حيث لا تطل صلاته .
(٢) وذلك باتفاق الأصحاب كما في لحدائق بل عن لمتهى والندكرة وبهذه الاحكام وروص وكشف لتمام وعبرهم الاجماع غايه صريحاً (ويذل غيه) مصافاً الى ذلك كله صحيحين مروتين في الوسائل في الباب ٧ من صلاة الميت ندلان صريحاً على معنى لقراءة والدعاء الموقف في صلاة على الميت (ويؤيدهما) ما عن ابي حنيفة والثوري والذوراعى من انه لا يقرأ به شيء من القرآن لان ابن مسعود قل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوقت فيها قولاً ولا قراءة (انتهى) .

ويؤيدهما بصاً بل لعل من وصح الادلة حسو تمام الاحار البايه الوارده في صلاة الميت عن القرائة (سوى رواية على بن سويد) المروية في الوسائل في الباب ٢ من صلاة الميت المصرحة بأن في الصلاة على الجائر تقرأ في الاولى بأم الكتاب وفي الثانية تصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات وتدعو في لرابعه لميتك و بحاميه تنصرف بها (ورواية القداح) في الباب ٧ لمصرحه بأن علياً عليه السلام كان اذا صلى على ميت يقر "فاتحة الكتاب ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و لرويتن) كما عن لشح بن عن الاصحاب محمولان على النقية لموافقهم لقوى حملة من عمده لعامة اد حكي القول بوجوب فرائه الحمد في صلاة لميت عن الشافعى و سحاق وابن عباس و بن مسعود وابن لربير و حمد

(٣) وتوضيح لعدم ان الاصحاب رخصوا الله عليهم بعد اصافهم على انه ليس في صلاة الميت قرئة الحمد وانها ليس من آخرائها لا وجوباً ولا استحباباً وان الروايتن المتقدمتين آتيا محمولتان على النقية قد حسموا في حكم فرائه الحمد فيها بما هي هي لا يقصد الجزئية (عن سكرى) ان لقرآن في نفسه حسن مالم يشتبه به عه ولا حار حالية عن المهي وعابيتها المعني وكذا كلام الاصحاب (وعن المتهى) التصريح بالحو ولاشمال الحمد على الشهادة يعنى (ايك بعد) (وفي الخلاف) قد صرح بكرهتها واستدل لها باجماع الفرقو حارهم (وعن الدروس) وجامع المقاصد وحشيه لارضاد لكرهه ايضاً (وعن مجمع لرمضان) حمل لحرمة (بل

وليس فيها ركوع ولا سجود^١ ولا تسليم^٢ . . .

ظاهر ما عن الروص في الاعتراض على الذكرى من ان الاحبار مصرحون بغيره، وكذا لاصحاب صرحوا بغيرها ولركعت مستحبة لما أعرضوا عنها، ولا باحدها فيها معية لانها عبادة (هو الحرمة) (وفي الحديث) قد عترض ايضاً على الذكرى بأن لبحث ليس في حيز فرائده القرآن من حيث هو قرآن حتى انه محتج بأن القرآن في نفسه حسن بل محل لبحث في انه هل الفرائد هاهنا سر من الصلاة من واجباتها او مستحباتها كما هو عند لعدم م لا والاتفاق من لاصحاب على عدم ذلك (وطاها) بسبب ان فرائد القرآن في صلاة السبب ما هي هي حسن ولكن لبحث انما هو في حرثتها لها وجوباً او استحباباً كما تقول بها، نعماً ولا لاصحاب قد اصفوا على معنى حرثتها، لا وجوباً ولا استحباباً (وفي الحوزة) ايضاً قد اعترض على الذكرى بأن مادكره لا يصح لائب ومشروعية، ولو على الاستحباب في خصوص لمقام الذي هو محل لبحث (وطاها) ايضاً بل صرحه بعد حمد تسليم على الناس في فرائدها في نفسها بما هي هي لا بقصد الجريئة .

(قول) بل بظاهر ان كلام الاصحاب كما اشرنا انما هو بعد اطلاقهم على معنى حرثتها، لها لا وجوباً ولا استحباباً وان فرائده في صلاة لميب بما هي في ما حكمها (فقال) الذكرى بحسب (بل طاهر) ما تقدم عن لمتنهي وجوبها، نحصر اياً، من صعوبات لشهادة (وفال الشيخ) بكرانها وادعى الاحكام عليها (واحتمل) مجمع لردان الحرمة (وهي طاهر) ما تقدم عن الروص آناً (ولا طاهر) من بين هذه لا قول كلها ما صرح به بذكرى وذلك لان اقصى ما يثبت بالاحكام وحلوا الاحكام اسبابية عنها معنى حرثتها فصلاة لميب لا وجوباً ولا استحباباً لا على حسنها بما هي هي لا بقصد الجريئة (وما وجوبها) بحسب اياً، من صعوبات لشهادة فصعيف من قول «ايك بعد» حصراً لعادتنا به تعالى لا حصراً بل بربوبية به حل وعلا (واما كراهة الخلاف) واحكام عرقه عليها (فمن الذكرى) به بحر لم ير "حداً قد ذكر الكراهة فصلاً عن الاحكام عليها (ومن هذا) بظهورك حال حرمتها وقد ثبت فرضاً في حرمتها هي هي، وكراهية كذا قاله من ترفعها حداً فأمل حداً من لمقام لا يحدو عن دقة

١) وذلك جماع المسلمين بل بالضرورة من تدس (وبدل عليه) مصافاً الى هذا كله والى حيز لاجبار اسبابية عنها المروية جمعاً في الوسائل في الباب/٢ من صلاة لميب (حملة من لخصوص) المستقصية المروية في باب من رقت من صلاة لميب في الباب/٨ أنها ليست بصلاة ركوع وسجود وفي الباب/٢٠ مثله (وفي) ايضاً بما لم يكن في صلاة على نعم ركوع ولا سجود لانه انما ردت بهذه الصلاة الشقاعة وفي الباب/٢١ وانما يجب لوصوء في الصلاة التي فيها ركوع وسجود وفي الباب/٩ وليس لصلاة الجسارة ركوع ولا سجود وفي الباب/٢٢ الطائفة بصلى على لحدوده لانه ليس فيها ركوع ولا سجود .

٢) وذلك بالاجماع كما في الخلاف ولحدائق وعن الانتصار والتدكره وبهاية الاحكام والذكرى وجامع لمقاصد والروص وكشف لك وغير ذلك من لكتب الفقيه (بمع قال في الخلاف) وحالف جميع

... وان جار التسليم أيضاً لا يقصد الجزئية^(١) فصلاة الميت على هذا ليست الا التكبيرات

الفقهاء (يعنى العامة) في ذلك على اختلافهم في كونه فرضاً او سه وكميته عندهم مثل التسليم في الصلاة (وقال في محكي الانتصار) به من مفردات الامامية يعني به معنى التسليم في صلاة الميت (قال) وان الجمهور يوجبونه .

(اقول) ويدل على معنى التسليم في صلاة الميت مصداقاً الى الاحكام المتقدمة كلها وحلو الاحكام لبيانية عنه جميعاً سيما المشتمل منها على قوله عليه السلام ثم كر الحامسة وانصرف او لحامسة تنصرف بها او وانصرف في الحامسة الى غير ذلك (حملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٩ من صلاة الميت المصرحة كلها بمعنى التسليم فيها (في صحيحه اسماعيل) ولاسلام فيها (وفي صحيحه الحلبي) ورراره وحر آخر للحلي ليس في الصلاة على الميت تسليم (وفي حر تحف العقول) وليس في صلاة الجارية تسليم (وفي الرضوي) المروي في المستدرك في الباب ٩ من صلاة الميت قل عليه السلام ولا تسليم لان الصلاة على الميت اما هو دعاء وتسبيح واستغفار (قال صاحب المستدرك) وفي موضع آخر ولا تسلم وفي موضع آخر وليس فيها التسليم (انتهى) .

(نعم يعارض) هذه الروايات كلها حملة اخرى من الروايات المروية في الوسائل اعلمها في الباب ٢ من صلاة الميت وبعضها في الباب ١٩ (في موثقه سماعة) تكرر خمس تكبيرات (الى ن قال) واذا فرغت سلمت عن يمينك (وفي حر بوس) والحامسة يسلم ويقف مقدراً ما بين لتكبيرتين (وفي موثقه عماد) اللهم عموك اللهم عموك وتسلم (وفي موثقه اخرى) لعمدانه سئل عن صلى عليه فلما سلم هذا لميت مقلوب رجلاه الى موضع رأسه .

(ولكن الجميع) معمول عند الاصحاب على التقية كما في الحدائق وعن الشبح والذكرى (ومما اشتمل) اغلب هذه الاخبار على التكبيرات الخمس التي لا تقول بها لعامة فلا ينبغي حملها على التقية من جهة التسليم وذلك لعدم الملازمة بين الجهتين د لعل لمقتضي التقية كان موجوداً في جهة دون جهة والله العالم .

(١) وتوضيح المقام ان الاصحاب بعدما اضعوا على معنى التسليم في صلاة الميت و به ليس حراً أمها لاجوباً ولا استحباباً وان الروايات المتقدمة آنفاً المشتملة على التسليم كلها محمولة على التقية قد احتلوا في حكم التسليم فيها لا يقصد الحرية (مع الذكرى) ان الكلام فيه كافتقار طاهره به حسن في نفسه ما لم يقصد الحرية لما عرفت منه ذلك في قراءة لعمد عياً (وعن ابن الجبيل) ما طهره الحوار للامام (قال) ولا يستحب التسليم فيها فان سلم الامام فواحدة عن يمينه يعلم بها انصرافه .

(وقد يلوح من لمختلف) والحدائق ومفتاح الكرمية الحرمة (قال) في الاول لما الاصل عدم المشروعية ثم ذكر صحيحته اسماعيل والحلي المتقدمين (وقال) في الثاني واما الحوار و به لا معنى له لان التسليم عبادة فان شرعت فهي لا تخرج عن الوجوب او الاستحباب والا فالتيان به بقصد كونه حراً من الصلاة مع

الخمس التي عرفت في المسألة ٣ من هذا الفصل وبينها الادعية الاربعة المشار اليها في المسألة ٤ من هذا الفصل مع رعاية الامور التي عرفت في بقية المسائل الى هاهنا .

فصل في اقسام الصلاة على الميت

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ يجب في الصلاة على المؤمن خمس تكبيرات كما تقدم في المسألة ٣ من الفصل السابق ويجب بين التكبيرات الخمس اربعة على المشهور كما تقدم في المسألة ٤ من الفصل السابق وأما المصنف أي الذي يظهر الايمان وبشهادتيين ويطلق الكفر فهو وار وجب الصلاة عليه كما تقدم في المسألة ١ ممن يجب الصلاة عليه ولكن يكبر عليه اربعاً اذا مات^(١) لا حمساً فيتشهد الشهادتان بعد التكبيرة الاولى ويصلي

عدم ثبوت الروح والاستحباب تشريع (ومثل ذلك) دل في مصاح الكرامة ولكن الظاهر من كلامهم بل صريح شافى والثالث هو الحرمة الشرعية ، اذا انى به بقصد الحرثية لا لحرمة الدانية اذا انى به هو هو لا بقصد الحرثية .

(وبالجملة) الاظهر هاهنا هو ما تقدم في القراءة غيباً فمحور التسليم بل ربما يحسن لانه ذكر شريف اذا كان لا يبين به ما هو هو لا بقصد الحرثية وان افصى ما ثبت بالاحتماعات المحكية ولرويات الدعية هو عدم حرثيته لا وجوباً ولا استحباباً لا حرمة دانية ولا كراهة كذلك اذا انى به ما هو هو لا بقصد الحرثية فتأمل جيداً .

(١) وهو لمحكي عن جمع كثير بل عن المعتز بسنة الى الاصحاب (وبكن مع ذلك) قد حكى عن صدر كثير من العراب او اكثرها وصريح الهداية ولغة عدم الفرق بين المؤمن والساقى في التكبيرات الخمس بل عن دعية الاحماع عنه وهو منه عجب جداً (وكيف كان) الاقوى هو ما ذكرناه في لمس من وجوب التكبير على المصنف اربعاً .

(ويدل عنه) جملة من لروايت لمروية في الوسائل بعضها في الباب ٢ من صلاة الميت وبعضها

في الباب ٥

(في صحيحة محمد بن مهاجر) عن مه قلت سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على ميت كبر وصلى على الاساء ودعا ثم كسر ودعا للمؤمنين واسمع للمؤمنين وللمؤمنات ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر لعمامة ونصرف فلما به الله عز وجل عن الصلاة على الساقى كبر وتشهد ثم كبر وصلى على السبيس ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة ونصرف

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية ويدعى للمؤمنين والمؤمنات بعد الثالثة ثم يكرر الرابعة ويصرف المصلي من دون أن يدعو للمنافق بل له أن يدعو عليه (والظاهر) عدم وجوب الدعاء عليه فإن شاء تركه وإن شاء دعا عليه^(١) (كما أن الظاهر) أنه إذا احتار

وهم بدع للميت (وفي حبر اسماعيل) بن همام عن أبي الحسن عليه السلام قال قال أبو عبد الله عنه السلام صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حجارة فكرر عنه حمساً وصلى على أخرى فكرر عليه رباعاً فأما الذي كبر عليه حمساً فحمد الله ومجده في التكبير الأولي ودعا في الثانية لسي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات ودعا في الرابعة للميت وانصرف في الخامسة وأما الذي كبر عليه رباعاً فحمد الله ومجده في التكبير الأولي ودعا لنفسه وأهل بيته في الثانية ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة وانصرف في الرابعة فلم يدع له لأنه كان منافقاً (وفي صحيح حماد وهشام) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكرر على قوم حمساً وعلى قوم آخرين رباعاً فإذا كبر على رجل رباعاً فهم بالمناق (وفي صحيح سماعة بن سعد) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال سأله عن الصلاة على الميت فقال أما للمؤمن وخمس تكبيرات وما المنافق فأربع ولا سلام فيها (وفي حبر إبراهيم بن محمد) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان يعرف المؤمن والمنافق بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكرر على المؤمن حمساً وعلى المنافق أربعاً .

(هذا كله مصابيحاً) أي أن للمنافق الذي أظهر لشهادتين ونطق بتكبير أن كان من فرق المخالفين المكرهين بخلافه على عبه السلام بلا فصل فالمخالف كما سيأتي هو من يكرر عنه رباعاً وذلك الرأى به بعدهم وبذلك قد عرفت في المسألة ٣ من الفصل السابق أن لعامة كلهم مجمعون على التكبيرات الأربعة بل ولروايتي لحسين بن النصر و أبي بصير المتقدمين هناك أيضاً المصريحين جميعاً بأن الله فرض على العدد خمس فرائض للصلاة والركعة والصوم والحج . والولاية فحسن للميت من كل فرضه تكبيره واحدة فمن قبل لولاية كبر حمساً ومن لم يقل لولاية كبر رباعاً قال عنه السلام فمن أجل ذلك يكررون حمساً ومن حاله كبر يكرر رباعاً (بهى) فإن ظاهر الخبرين أن كل تكبيرة في صلاة الميت هو بأمر فريضة من لفرائض الخمس وحيث أن المخالفين لا يعترفون بالفريضة الخامسة فلا يكرر عليهم حمساً

(١) حذف لأصحاب في حكم الدعاء على المنافق (فمن جمع منهم) بل قبل ظهر كثير منهم الوجوب بل في الحدائق عليه لأصحاب وهو مختار الجواهر أيضاً (وعن الذكري) والدروس و سحوق الثاني وتلميذه والمبني والكاشاني عدم الوجوب (وفي الشرايع) قد صرح باستحبابه تصريحاً (والظاهر) كما ذكرنا في المتن أن المصلي مخير بين الدعاء عليه وعدمه فإن تركه ولم يدع عليه فقد فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ظاهر صحيحة محمد بن مهاجر وحبر اسماعيل المتقدمين وإن دعا عليه فقد فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع عبد الله بن أبي سلول كما يظهر (من حصة الحلبي) عن أبي عبد الله عليه

الدعاء عليه فلا يتعين كونه بعد الرابعة فان شاء دعا عليه قبلها وان شاء دعا عليه بعدها^(١) والله العالم .

مسألة ٢ - قد عرفت في المسألة/٥ من المحاسن ان الناصب وهو المعص لاهل البيت كافر نجس باتفاق علمائنا كما انك عرفت في المسألة/١ من يجب الصلاة عليه ان الكافر لا يحور الصلاة عليه باتفاق علمائنا أيضاً ولكن اذا دعنا التقية الى الصلاة على الناصب فيكر عليه أربعاً لا خمساً^(٢) ويدعى عليه ولا يدعى له^(٣) والطاهر عدم تعين كون

السلام المروية في الوسائل في الباب/٤ من صلاة الميت قال لما مات عبد الله بن ابي سلول (يعني لما مات المعروف بل قيل انه كان رأس لمباقيين) قال حضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حذاره فدل عمر برسول الله ألم يهت الله ان يقوم على قبره فسكت فقال لم يهت الله ان يقوم على قبره فقال له وسلكوا بدرت من ابي قلت اللهم احش حوقه باراً وملاً فردد باراً وآخيه باراً قال يا عبد الله غلبه السلام فأدى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يكره.

(هذا وقد يستدل) على الوجوب بروايات الآتية في المسألة للاخيه لأمرة بالدعاء عليه ولكن الاستدلال بها ضعيف فان لفظ المصنف في المسألة الآية وان كان موجوداً في غير واحد من رواياتها ولكن المراد من المصنف فيها تقريبه بصريح في ذلك بأنه كان معصياً لاهل بيت هو الناصب بالاشبهة والاطلاق المصنف على الناصب غير حريز في الاحبار (كما ان عن ادكري الاستدلال) لعدم الوجوب بأن التكبير على المصنف ليس به يخرجه من الصلاة فمضى يدعى عليه ونجس عنه المدرك بأن الدعاء للميت او عليه مع لا يتعين وقوعه بعد اربعة وهو جيد معين وان من لاحظ احبار صلاة الميت يرى في كثير من وقوع الدعاء مطلقاً سواء كان للميت او على الميت من قبل الرابعة فلاحظ وتأمل .

(١) اختلف أصحابنا القائلون بالدعاء على المصنف في وجوباً او بدأ او حوراً في محل هذا الدعاء في صلاة الميت (في الشرائع) وسنذكر في محل هذا بعد الرابعة بدعوى ظهور لادلة في انها محل الدعاء للميت او عليه (ولكن في المدارك) كما تقدم بدأ ان الدعاء سواء كان للميت او على الميت مملاً يتعين وقوعه بعد الرابعة وقد استجوبه نحن لحدود وقوع الدعاء في كثير من حمار المقام من قبل اربعة حتى الدعاء على الميت فان في حشر عامر من المصنف الآتي في المسألة الآتية بمجرد ان كبر ولي الميت قبل الحسين عليه السلام الله اكر اللهم العن عندك فلان المصنف لم يصرح .

(٢) ان الناصب من فرق المحالفين وقد عرفت في المسألة/٣ من فصل السابق ان المحالفين بينهم مجمعون على التكبير اربعاً ويلزمون بمدحهم فيكر عليهم اربعاً (هذا مصافاً) لى روايتي الحسين بن النضر وابي بصير المتقدمين هناك وقد اشير آنفاً في المسألة السابقة تقريب دلالتهم على التكبير اربعاً على المحالفين لاخمساً فلا نعيد .

(٣) وذلك لجملة من الاحبار المروية في الوسائل في الباب/٤ من صلاة الميت الامرة بالدعاء على

الدعاء عليه بعد الرابعة كما تقدم ذلك عياً في الصلاة على المسافر آنفاً فإن شاء دعى عليه قبل الرابعة وإن شاء دعى عليه بعد الرابعة^(١) والله العالم

مسألة ٣ - قد عرفت في المسألة ١/ ممن يجب الصلاة عليه إن المخالف أي السني المكر لمخالفة علي عليه السلام من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل هو ممن

الناصب في الصلاة عليه (وهي حر عامر بن السمط) عن أبي عبد الله عليه السلام إن رجلاً من المنافقين مات فخرج الحسين بن علي عليهم السلام يشي معه فنفقه مولى له فقال له الحسين عليه السلام أين تذهب يا فلان قال فقال له مولاة أفر من حره هذا المنافق إن أصلي عليه فقال له الحسن عليه السلام انظر إن تقوم عن يميني فما تسمعي أقول فقل مثله فلما ذكر عليه وليه (يعني ولي الميث) قال الحسين عليه السلام الله أكبر اللهم إن عندك فلان لف لعمه مؤلفة عمر محنقه اللهم حر عبدك في عبدك وبلادك وأصله حر بارك وأدقه شد عدايت منه كان ينزلي أعدائك ويعادي أوليائك وبعض أهل بيت نبيك

(ويهد المصمون حر صفوان بن مهران الحملي) وفي هذين الخبرين وإن كانت الصلاة على رجل من المنافقين ولكن لمراد من المنافق فيهما بقرينة (وبعض أهل بيت نبيك) هو الناصب لا المسافر الاصطلاحي (وفي صحيحة الحسين) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا صليت على عدو الله فقل اللهم إنا لا نعلم إلا أنه عدو لك ولرسولك اللهم فاحش قره بارأ واحش حوفة بارأ وعجل به إلى المار فانه كان يوالى عدوك ويعادي أوليائك وبعض أهل بيت نبيك اللهم صبق عليه قره الح .

(وفي هذا الخبر) وإن كانت الصلاة على عدو الله ولكن المراد منه أيضاً بقرينة وبعض أهل بيت نبيك هو الناصب دون غيره (وبؤيده) أنه قد روه المستدرك في الباب لمقدم عن الرضا عليه السلام باختلاف يسير جداً وقد صرح فيه بالناصب تصريحاً (وفي صحيحة محمد بن مسلم) قال إن كان جاحداً للحق فقل اللهم املاً حوفة بارأ وفقره بارأ وسط عليه الحب والعقارب وذلك قوله أبو جعفر عليه السلام لامرأة سوء من بني أمية صلي عليها أي وقال هذه المقالة واحمل الشيطان لها قرساً الحج وفي هذه الصحيحة وإن كانت لصلاة على الجاحد للحق ولكن لظاهر المراد منه بقرينة امرأة سوء من بني أمية هو الناصب المبعوض لأهل البيت عليهم السلام لى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المعنى فراجع لسبب المذكور من الوسائل والمستدرك بدقة .

(١) فإن دعى عليه قبل الرابعة فقد فعل لحسين عليه السلام في رواية عامر بن السمط لمقدمة آتياً وإن دعى عليه بعد الرابعة (وهي الرضوى) لمروى في المستدرك في الباب ٤/ من صلاة الميث مكيداً وإذا كان الميث مخالفاً فقل في تكبيرك الرابعة اللهم احمر عبدك وإن عندك (إلى إن قال) أنه كان معدداً لأولياءك الحج ولصلاة في هذا الرضوى وإن كانت على المخالف ولكن المراد منه بقرينة معداته لأولياء الله هو خصوص الناصب لأهل البيت عليهم السلام دون غيره .

يجب الصلاة عليه لكن بشرط أن لا يظهر منه بعض أهل البيت ليكون ناصياً كافراً لا يحوز الصلاة عليه كما عرفت ذلك في المسألة السابقة فإذا لم يظهر منه بغض أهل البيت ووجب الصلاة عليه فيكبر عليه أربعاً لا حمساً^(١) ولا يحب الدعاء له ولا عليه^(٢).

مسألة ٤ - إذا كان الميت مستضعفاً فالمصلي عليه يدعو بدعاء المستضعفين فيقول اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم^(٣) وإذا قال بدل اللهم اغفر

(١) وذلك لما عرفت في المسألة ٣ من الفصل السابق أن المحالفين كلهم مجمعون على التكبير في صلاة الميت أربعاً لا حمساً فيلزمون مذهبهم وقد أشير إلى إحدار الأوامر في المسألة ٣ من الاحتصار فيكبر عليهم أربعاً لا حمساً (هذا مصداقاً) لى روئى الحسين بن المصنف وأبي بصير المتقدمين هناك وقد تقدم في المسألة ١ من هذا الفصل تقريب دلالتهما على التكبير أربعاً في الصلاة على المحالف فراجع

(٢) ما عدم وجوب الدعاء له في صحيح ادريس هو من أهل الرشد والهداية كي يستحق الدعاء والاستعارة له بل هو من أهل الضلالة والعمالة فلا يعمه الاستعارة وإن استعمر له سبعون مرة وأما عدم وجوب الدعاء عليه فلم يرد في أحاديث المروية عن أئمتنا ما يدل على الدعاء عليهم في صلاة الميت سوى صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة آنفاً في المسألة السابقة (ولن كان جاحداً للحق فقل اللهم املاً خوفه بارأ الح) والروى الذي أشير إليه هناك أيضاً وفيه (إذا كان الميت محالفاً فقل في تكبيرك الرابعة اللهم أحر عبدك وابن عبدك الح) ولكن تقدم ما أن المراد من لجاحد للحق ومن المحالف بقرينة داخلية ذكرناها هناك هو الناصب لأهل البيت عليهم السلام دون ما سواه (والله العالم).

(٣) هذا هو المحكي عن أكثر كتب الأصحاب بل عن جميعها إلا النادر بل عن الغيبة الأحماع عليه (ولكن عن الغيبة) والمسوط وبعض الكتب أنهم قالوا بدل (اللهم اغفر) (ربنا اغفر) (وعن الجميع) ذكر آيات الثلاث المذكورة في المتن إلى الفور العظيم وهي في سورة غافر ويقال لها أيضاً سورة المؤمنين ومشأ اختلاف الأصحاب بخلاف الأحاديث المروية في الوسائل في الباب ٣ من صلاة الميت.

(وهي صحيحة زرارة) ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال الصلاة على المستضعف والذي لا يعرف مذهبه يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعى للمؤمنين والمؤمنات ويقال اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم الح (وفي صحيحة الفصيل) بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا صليت على المؤمن فادع له واحتجته في الدعاء وإن كان قعاً مستضعفاً فكره وقال اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم الح (وفي صحيحة الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال ن كان مستضعفاً فقل اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم الح (وفي صحيحة محمد بن مسلم) عن أحدهما عليهما السلام قال الصلاة على المستضعف والذي لا يعرف الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء للمؤمنين والمؤمنات يقول ربنا اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب

(رب اعفر) حار ويستحب أن يقول بعد هذا الدعاء ربنا وأدخلهم جنت عدن التي وعدتهم ومن صلح من آباءهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم والطاهر أن التكبيرات هاهنا خمس كما في الصلاة على المؤمن عينا^(١) . . .

الجميم (قل) لي آخر لائن (والظفر) به يعني غير الأولى فيكون مجموع ثلاث آيات ويكون مدركا لقول الجمعي المتقدم .

(وعلى كل حال لا يفتى بجمع بين الصحيحة لآخره وفي الصحيح هو التحسين من قول اللهم اعفر ورسا عفر وحكما يحسن بين الآية الأولى أو الآيات الثلاث إلى الفوز لطيف من كان كات لآيات ثلاث هي تح فردد التحسين وأفضلهما ولعل مراد الجمعي هو استحباب الآيات الثلاث لا بعضها ولا هو مجموعها سوى الصحيحة محمد بن مسدد من تصحيح آيات أخرى لمقصده جميعاً على الآية الأولى فقط مع كون لجمع في مقام السار (ثم إن طاهر الروايات) وكذا ت الأصحاب هو نفس الآية الأولى في الدعاء للمستضعف (فما في الجواهر) من استظهار عدة الروايات في (قل) بل لمراد دعاء يحسن ذلك نحو ما سمعنا في المؤمن والمسلمين مشكلاً (ومنه) ما في الحديث من التصريح باستحباب دعاء المستضعف إن كان المستضعف ومرجعاً على طاهر إلى ما في الجواهر من وجوب أصل الدعاء له وعدم تعيين لآية بالخصوص (وأشكل من الكل) ما عن الكافي من أنه إن كان مستضعفاً دعا للمؤمن والمؤمنات .

(١) وقد صرح بذلك في الجواهر وحكي عن كشف النام على وجه يظهر منه كونه مبروراً عنه (والمستند) في ذلك هو إطلاقات أدلة الكسرات الخمس في الصلاة على الميت المبرور كله في الوسائل في الباب ٥ من صلاة الميت (مثل قوله عليه السلام) التكبير على الميت خمس تكبيرات أو قل عدة حمداً أو قال حمداً أو قال خمس تكبيرات أو قال الله تبارك وتعالى فرض الصلاة خمس وجعل للميت من كل صلاة تكبيرة وورد من كل صلاة بكسرة إلى غير ذلك من الإطلاقات المبرورة في الباب المذكور خرج مذهب المعافاة والنصب والمخالف دليل خاص فيكبر عليهم أربعاً وفي ما في عني حادثة فيكبر عليه حمداً ومعه المستضعف .

(وعنه) فما في الحديث من أن المفهوم من هذه الأحاديث عني كثرتها يعني الواردة في المستضعف أن الصلاة على هذا لصف هو مجرد لتكبير وقول هذا المذكور يعني اللهم اعفر لدنس تدنوا ليج ضعيف فإن هذه الأحاديث ليست في مقام بيان ما يعتز في الصلاة على المستضعف من التكبير كى يؤخذ بالاطلاق بل في مقام بيان ما يعتز به عن سائر الصلوات من دعاء المحضوص (ومن هنا ترى) أن الأحاديث المذكورة لم تعرض للتكبير أصلاً مع كون التكبير من ضروريات الصلاة على الميت الأصحح الفصل فتطردون غيرها (نعم) لا يبيح كونه لدعاء في المستضعف بعد ذلك كما هو ظاهر الأصحاب بل في الجواهر لا خلاف

... واما معنى المستضعف فقد أطلق هذا اللفظ في أحبارنا المروية عن ائمتنا عليهم السلام على صنفين (الاول) من كان في عقله قصور ولم يكن له قوة يميز بها بين الحق والباطل (والثاني) من لم يصنع على اختلاف الناس ولم يسمع ذلك وان كان له قوة لوبلعه اختلاف الناس لميز بها بين الحق والباطل والاحوط أن يجمع في كلا الصنفين بين الدعاء فيما أحده وذلك لما في صحيحه فعصبل المتقدمة من قول فكرر وقل اللهم اعمر لح وطهرها الدعاء بعد الاولى .

١) ان للأصحاب اقوالاً في معنى المستضعف (بعض) ان طاهرهم في تركاة والوصية ان المستضعف هو المخالف الذي ليس له نصيب (وعن ابن دريس) ان المستضعف هو من لا يعرف اختلاف الناس في المذاهب (وعن غيره المتقدم) ان المستضعف هو الذي يعرف بالولاء ويوقف عن الرء (وعن يكرى) ان المستضعف هو الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه (وعن بعضهم) ان المستضعف هو الذي لا يعرف دلائل اعتقاد الحق وان اعتقده (ول في الجواهر) هذا ليس بشيء وهو كذبت والا ارم كون اكثر الناس من كلهم الا نقبل مستضعفين وليس كذلك قطعاً (هذا مضافاً) لى ما فادد الجواهر من معنى الخلاف في ان من عتمد معتد بشيعة الإمامية مؤمن (فان) علم ذلك من كلامهم في الركاة والمكاح و تكفريات (انتهى) (وعن كشف الغطاء) ان المستضعف من لا يؤلى ولا يعادى ويدخل معه في المؤمنين والمجاهدين ولا يعرف منهم عيبه (انتهى) هذا كله اقوال الاصحاب في معنى المستضعف .

(واما لأخبار الواردة في معناه) كما يظهر بمرجعة لو اوى في كتاب الايمان و تكفر في باب أوصاف الناس فقد حلق فيها المستضعف على المعنى المذكورين في المتن (يستند من طائفة منهم) ان المستضعف هو الذي لا يستطيع حيله لى تكفر ويكفر ولا يهدى سبيلاً الى الايمان يؤمن ولا يستطيع ان يؤمن ولا يستطيع أن يكفر فسمهم الضعفاء ومن كان من الرجال والنساء عبي مثل عقول نصيب مرفوع عنهم فلم وفي بعض الأحبار فأؤنثت عسى لله أن يعرف عنهم الخ وأخبار هذه الطائفة بأجمعها تشير الى قوله تعالى في سورة النساء «الا المستضعفين من الرجال والنساء ولولدن لاستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً» .

(ويستند من طائفة أخرى) من المعنى الثاني المذكور في المتن (في خبر أبي بصير) من عرف اختلاف الناس فليس مستضعف (وفي خبر علي بن سويد) لضعيف من سم ترفع اليه حجة ولم يعرف اختلاف الناس ودا عرف لا خلاف فليس مستضعف (وفي خبر أبي اسارة) ليس اليوم مستضعف تبع لرجال الرجال والنساء الى غير ذلك مما ورد بهذا المصنوع وحيث ان الاحبار على طائفتين في معنى المستضعف كما عن اوحيد ليهيأ في شرح لترايع فقال المستضعف ومن قسم ليس له قوة مميّزة وهم كثيرون سم في النساء ومن آخر له قوة مميّزة الا انه لم يطلع على اختلاف في المذاهب والاحوط كما ذكرنا في المتن ان يجمع في كلا الصنفين بين دعاء للميت وبين دعاء المستضعف (والله العالم) .

للميت وبين دعاء المستضعف . والله العالم .

مسألة ٥ إذا كان الميت مجهول الحال لا يعرف مذهبه والمصطفى عليه (إن شاء) دعا بدعاء المستضعفين^(١) المتقدم تفصيله في المسألة السابقة (وإن شاء) قال اللهم لا تكن يحب الخير وأهله فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه^(٢) وإن شاء سأل الله أن يحشره مع من كان يتولاه^(٣) والاحوط أن يكبر عليه حمساً^(٤) لا أربعاً كما في المصنف والاصيب والمجانب

(١) وذلك لما بعده في المسألة السابقة من صححه زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وصححه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام وكل مهتج من الميت الذي لا يعرف مذهبه رديماً للمستضعف في الدعاء فتذكر .

(٢) وفي حرسليمان بن خالد المروى في الوسائل في باب ٣٦ من صلاة الميت عن أبي عبد الله عليه السلام قال يقول أشهد أن لا إله إلا الله (إلى أن قال) اللهم اغفر مدني ، ووا (إلى أن قال) فإن كان مؤسداً وحل فيها وإن كان ليس بمؤمن خرج منها .

(٣) وذلك لصحيفة الحلبي المروية في الباب ، لمقدم آتياً المشتبه على قول أبي عبد الله عليه السلام وإذا كنت لا تدري ما حاله فعن اللهم أن كان يحب الخير وأهله وعمر له وارحمه وتجاوز عنه .

(٤) وذلك لصحيفة زرارة ومحمد بن مسلم المروية في الباب لمقدم آتياً المشتبه على قول أبي جعفر عليه السلام ويقال في الصلاة على من لا يعرف مذهبه اللهم ان هذه النفس استأجنيها وأنت مؤتمرها اللهم ولها ما تولت واحشرها مع من أحببت (وفي حرسليمان بن أبي المقدم) المروى في الباب المتقدم قال كتب مع أبي جعفر عليه السلام فإذا بخارة لموم من حبرته فحضرها وكنت قرأاً منه فسمعه يقول اللهم انك حاتم هذه النفوس وأنت تميمها وأنت تحببها وأنت أعلم بسرورها وعلاستها ومسفرها ومستودعها انهم وهذا عندك ولأعلم منه شراً وأنت أعلم به فقد حشاك شافعين له بعد موته فإن كان مستوحياً فشفع فيه واحشره مع من كان يتولاه (وكان هذا الخبر لاحقاً) هو مدرك ما عن المعتمد والتذكرة والمسهي وبهذه الأحكام ولذكرى والدروس وجامع المقاصد وغيرهم من أنه يقال في الصلاة على المجهول حاله اللهم بك خلعت هذه النفوس (إلى آخر الدعاء المذكور) .

(٥) وهو أيضاً مدرك ما في الشرائع وعن القواعد والتحرير والأرشاد والبيان من أنه سأل الله أن يحشره مع من يتولاه (كما أن صحيفه زرارة ومحمد بن مسلم) الإشارة إليها آتياً هي مدرك ما عن المقنع والمقنة والهداية والمصباح ومختصره والمهذب والعبه من أنه يقال في الصلاة على المجهول حاله اللهم ان هذه النفس استأجنيها وأنت أسماها إلى آخر الدعاء المتقدم .

(٦) قال في الحواهر والظاهر أن التكبير على المجهول خمس واستدل عليه بأمرين (أحدهما) عموم ما دل على وجوب التكبير على الميت خمساً خرج منه المصنف وبحوه ممن يكبر عليه أربعاً وبقي

مسألة ٦ - قد عرفت في المسألة ٢، ممن يجب الصلاة عليه أن الطفل إذا مات وكان له ست سنين فالأقوى عدم وجوب الصلاة عليه بل تستحب وإن قلنا أن الاحتياط مما لا يسعى تركه وعلى كل حال إذا أريد الصلاة عليه فكيفيه ندعاء له أن يقول المصلي اللهم احمله لا يؤيه ولنا سلفاً وفرصاً وأجر^(١) أو يقول ما يقرب من ذلك وما يؤدي هذا المعنى^(٢) . . .

لمجهول حاله تحته .

(وجه) أن ذلك يمسك بالعدم في الشهاد المصدقة لمخاص إذا لم يرد هذا المجهول حاله هو من المماهى والنائب أو المحالف الخارج عن بحث وعموم بدليل خاص الذي يكرر عليه أرباعاً وقد حقق في محله عدم التمسك بالعدم في الشهاد المصدقة للمخاص كالشهاد المصدقة لنعام عباً (ثنيهما) قاعدة الاشتغال فإن ليقين دليله مما لا يحصل لا تكبر حمساً لا أرباعاً (وجه) أنه بعد التأس عن التمسك بالعدم في الشهاد المصدقة له لخاص من التمسك بالعدم في الشهاد المصدقة له لخاص لا بد من الرجوع فيها إلى الأصل العسلي وهو في المقام لثلاثة عن ترايد شى مستغن والمبين هو أربع تكررات لا أكثر ولكن مع ذلك كنه لأحوط كما ذكرنا في المس هو التكبير عنى لمجهول حاله حمساً لا أرباعاً (والله أعلم) .

(١) وهو المروى في الوسائل في الباب ١٢ من صلاة الميت عن الشيخ بأساده إلى رتبة علي عن آبائه عن علي عليه السلام في الصلاة على الطفل وهو أصبح مائي الباب (بل في الجواهر) والأحوط المحافظة في الدعاء عنى بمضمون الخبر المذكور (انتهى) وهو في محله

(٢) إذ ورد في النصوص والفتاوى ما يقرب من لحن المتقدم وما يؤدي معناه (أما للنصوص) فهي في المستدرک في الباب ١٢ من صلاة الميت (عن الرضوى) اللهم احمله لا يؤيه ولد حراً ومريداً وفرطاً وأجرأ (وعن صحيحه الرضا) عليه السلام اللهم احمله لا يؤيه سبأً واحمله لهما فرطاً وجعله لهما بوراً ورشداً وعقب وندبه بجنة الله على كل شىء قدير (وعن دعائم الاسلام) اللهم احمله لنا سلفاً وفرطاً وحراً (ولفرط) بفتح الراء هو من ندفع القوم ليصلح لهم ما يحتاجون اليه .

(وأما الفتاوى) فمن جمع من الأصحاب اللهم احمله لنا ولا يؤيه فرطاً (وعن جمع آخرين) اللهم احمله لا يؤيه ولد فرطاً (وعن المفعة) اللهم هذا الطفل كما خلقه قادراً وقصته طاهراً فاحمله لا يؤيه بوراً وارزقنا أجره ولا يعسا بعده (وعن العبد والمهدب) مثل ذلك غير أنهم ولا فرطاً ويزراً (وفي الشرائع) سأل الله أن يحمله مصلحاً لحال أبيه شافعاً فيه (قال في الجواهر) لم أحد مواضعه عليه نصاً وفتوى عدى معن الكافي في الجملة فقال دعا لوالده إن كان مؤمناً ولهما إن كانا مؤمبين (انتهى) .

بقي أمراء :

(أحدنا) إن طاهر الفتاوى كما في الجواهر بل وطاهر النصوص المتقدمة كلها هو وجوب الدعاء

وأما التكبير عليه فخمس كما في البالغ عينا^(١).

مسألة ٧ إذا كان الميت عربياً لا يوجد له كفن فيحفر له قبره ويوضع في لحده ويستتر عورته باندبين أو بالحجر أو بالتراب ثم يصلى عليه ثم يدفن^(٢) والاحوط أن يوضع في الصلاة على الطفل باحدى الادعية المتقدمة أو بما يؤدي معناها وإن تقدم من الجواهر أن الاحوط هو لمخاطبة في الدعاء على مصمون حمر ردد وكأنه لقوه سده بالنسبة الى ساير المصومين ولكن عن اروص وكشف اللثام عدم وجوب الدعاء هاهنا أصلاً وهو ضعيف جداً .

(ثانيهما) به إذا كان أحد أبوي القبر كافرأ لا يستحق الدعاء له فيدعى للآخر منهما فيقال مثلاً اللهم جعله لآبيه أو لأمه ولد مسكيناً وقرطاً وجرأ ودا كانا جميعاً كافرين وكان في حبه ناسي المصم والطاهر سقوط الدعاء لآبويه رؤساً فيكون الدعاء لنا فقط فيقال اللهم احمله لنا سلفاً وقرطاً وأحرأ .

(١) ديم بحث الى أن عن أحد من أصحابنا ان التكبير على الطفل ربيع لأحمس بل طاهر الجميع هو لأحمس وهو في محله فان مقتضى عموم ما دل على التكبير حمساً في الصلاة على ميت هو ذلك حرج منه لموافق والناصب والمخالف وبقي الباقي عنى حانه ومنه لطف هذا واضح

(٢) قال في المدارك هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب (يقول) ويدن عليه مصفاً الى ذلك (موثقة عمار بن موسى) المروية في الوسائل في الباب / ٣٦ من صلاة الميت قال فلان عبد الله عليه السلام ما تقول في قوم كانوا في سفرائهم مشهود على ساحل البحر ودا هم برحل ميت عربان قد لفظه البحر وهم عرب وليس معهم الا ازار كيف يصون عليه وهو عربون ونس معهم فصل ثوب يكفونه قال بحمله ويوضع في لحده ويوضع للنس على عورته فيستر عورته بالنس وبالحجر ثم يصلى عليه ثم يدفن فليس فلا يصلى عليه إذ دفن هذا لا يصلى عنى لمب بعد يدفن ولا يصلى عليه وهو عربون حتى يرى عورته .

(ومرسله محمد بن أسلم) المروية في الباب المذكور عن رجل قال قلت لأبي الحسن الرضا عنه السلام قوم كسرتهم في بحر فخرجوا يمشون على لسط ودا هم برحل ميت عربون والعوم ليس عليهم الا سدليل مترين بها وليس عليهم فصل ثوب يوارون الرجل فكيف يصلون عليه وهو عربون فقال داهم قدروا عنى ثوب يوارون به عورته فيجفروا قبره ويصمونه في لحده يوارون عورته بالنس و احجار أو تراب ثم يصون عليه ثم يوارونه في قبره فليستوا يصلون عنه وهو مدفون بعدما يدفن قال لا لو حار ذلك لاحد جار لرسول الله صلى الله عليه وآله وسام فلا يصلى على المدفون ولا على العربان .

(ثم ان المدارك) قد ناقش في الموثقة بقصورها من حيث السند (و أحاط عنه الجواهر) سعى الناس عن لموثقة بعد الانحياز بما حكاه هو بنعه من قطع الأصحاب بهذا الحكم وهو جيد (ثم ن طاهر لخيرين) وكلام الأصحاب هو وجوب وضع العربان في اللحد وستر عورته بالنس وبحوله ثم يصلى عليه و به لو فعل به ذلك في حارج القبر لم يجز (وعليه) فما في الجواهر من جعل ذلك أحوط من دون ان يعنى بالوجوب صريحاً عجيب (وأعجب من ذلك) ما عن كشف اللثام من تجوير الصلاة عليه في حارج القبر صريحاً

في اللحد مستلقياً على ظهره فيصلى عليه وهو بهذه الحالة ثم يوضع على حافته الايمن بهيئة المدفون^(١) (عم) الميت الذي لم يوجد له كف ولكن وجد له قطعة ثوب يستر بها عورته فالظاهر وجوب الصلاة عليه حيثئذ من قبل وضعه في لحدته^(٢)

مسألة ٨ اذا كان الميت مصوباً على الخشبة ومحوها ولم يمكن انزاله لمع الطالمين من ذلك كما اتفق هذا المعنى في زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام فيصلى عليه وهو على الخشبة كما صلى الصادق عليه السلام على عمه زيد وهو مصلوب على ما ورد في الحديث الصحيح^(٣) عن الرضا عليه السلام وكيثمة الصلاة على المصلوب هو بعد شتر عورته بالنسب ونحوه على كراهه (وأعجب من الجميع) استظهاره في خلاف في ذلك بين الأصحاب .

(١) قد دللنا من الخبرين ان الميت يوضع في لحدته كهيئة المدفون أى على حبه لا بمن مبحث لا يبقى بعد الصلاة عليه الا حاله المراتب عليه ودفعه به ولكن مع ذلك الاحوط كما صرح به الجواهر ان يوضع الميت في اللحد مستلقياً على ظهره كما عرفت من سائر ذلك في الصلاة على الميت فيصلى عليه وهو بهذه الحالة ثم يوضع كهيئة المدفون أى على جانبه الايمن وذلك لما سيأتى من وجوب ذلك في الدفن بخلاف معتد به .

(٢) وهو المحكى عن لذكرى وحامض المقاصد والشهيد الديني (والمستند) هو مفهوم الشرعية المتقدمة في مرسله محمد بن أسلم (اذا لم يجدوا على ثوب بورون به عورته فليجهره قره الح) بل عن لذكرى استعادة هذا المعنى من وثقة عمار بصاً وكأنه استناد ذلك من ديني (ولا يصلى عليه وهو عريان حتى توارى عورته) وليس بعيد (وعليه) فما في الحديث من معنى دلالتها على ذلك رأساً ان ادعى ان طلاقها مما يقتضي بوضعها في اللحد ثم لصلاة عليه ضعيف وكأنه عمل رحمه الله عن معاد الدليل فلا تغفل (ومنه في الضعيف) ما في الحديث من معنى وجوب الصلاة عليه في خارج القبر اذا وجد له قطعة ثوب يستر بها عورته وان جور ذلك ورحص فيه (وقد رد عليه الجواهر) بأن مقصدي مفهوم الشرعية المتقدمة دو وجوبه وهو كذلك بل ومقتضى دليل الموثقة ايضاً كما عرفت فتأمل جيداً .

(٣) وهو صحيح اي ماشم الجعفرى المروى في الوسائل في الباب ٣٥ من صلاة الميت رواه الوسائل عن طريق الكبيسي و الشيخ جميعاً وعن طريق الصدوق في عيون الاخبار (قل سألت الرضا عليه السلام) عن المصلوب فقال اما علمت ان حدى صلى على عمه قلت اعلم ذلك ولكنى لم أفهمه مبياً قل اييه ذلك ان كان وجه المصلوب الى القبلة فقم على منكبه الايمن وان كان فاه الى القبلة فقم على منكبه الايسر وان يسر المشرق والمغرب فقم وان كان منكبه الايسر الى القبلة فقم على منكبه الايمن وان كان منكبه الايمن الى القبلة فقم على منكبه الايسر وكف كان مخرجاً فلا تراى ما كنهه ولكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب

ولا تستقبله ولا تستديره الله قال أبو هاشم وقد فهمت انشاء الله تعالى فهمته والله (انتهى).

(ثم ان الاصحاب) رخصوا الله عليهم اقول حول هذا الحديث الشريف الذي رواه المشايخ الثلاثة (عن الصدوق) في العسور ان هذا الحديث عريب لم أحده في شيء من لأصول والمصنفات وصدقه انه لا يعمل به (وعن بعض الاصحاب) انه اذا صلى على المصنوب وهو على حشة يستقبل بوجهه ووجه المصلي عنده ويكون هو مستدير القلعة ولازم ذلك به ممن لا يعمل به ابداً كالصدوق (وعن ابن ادریس) انه يسزل المصنوب بعد الثلاثة ويعمل ويكهن ويحيط ويصلي عليه ويدعى لأن الصلاة قبل العمل والمكفيس لا يجوز ولازم ذلك انه يصح من لا يعمل به (وعن أبي الصلاح وبن رعدة) يصلي على المصنوب ولا يستقبل وجهه الامام في الموجه (قال في محكي الذكري) وكأنيب عاملان به وكذا صاحب الجامع الشرح بحبيب الدين يحيى بن سعيد (انتهى) وهو كذلك (وقال العلامة) في المحصف من عمل بهذه الرواية فلا بأس

(وأنحاح) عمت تقدم من ابن ادریس من عدة حراز الصلاة قبل العمل ولشكيب بحمل الصاب عن من وجب قسوداً وفي حق المحارب اذا قتل فيه قتل ويصحب بعد ان يؤمر بالمسل ولكن (انتهى) وفي الجواب ما لا يخفى ودلت لما فيه هذا الحمل مع ورود الحديث بلاشبهة (والصحيح) في الجواب هو ما عن الذكري من انه قد يتعذر ان له بعد الثلاثة كما في قصيدته فيصل على وجهه وهو ملث بحالة من قبل العمل ولكن (وعن الذكري) ان هذه الرواية وان كانت عربية نادرة كما قل الصدوق واكثر الاصحاب لم يدكروا مصومها في كتبهم لا انه ليس لهم معارض ولا اراد وطهره العمل بها ولا عتد عليها (وعن كشف للثام) ما في قوله الذكري بأن المعارض لها من على استقبال المصلي لقلعه (وأجاب) عنها الجواهر بأن المعارض بعد تسليم وجوده يقيد بهذا الصحيح وهو جيد (وعن كشف العطاء) معنى لباس عن العمل بهذا الصحيح (وفي مصباح العقبة) قد صرح بأن العمل بمصومه عند تعدد احوال المصلوب كما في قصة ريد هو الاشبه.

(اقول) واحسن ما سمعت في شأن هذا الحديث هو ما سمعته من الذكري فهو وان كان حديثاً غريباً نادرًا ولكن ليس له معارض ولا اراد وسنده صحيح وقد يدل بها حجة من الاصحاب من عرفته من المتقدمين والمتأخرين فيجب العمل به (وعليه) في المصنوب اذا امكن ابرأه فيبرل ويصلي عليه على الشرط لمعترة في الصلاة على الاموات من رعايه استقبال القلعة وان يكون رأس الميت الى يمين المصلي ورجلاه الى يساره ويكون الميت مستلقاً على فناء الى آخر ما تقدم تفصيله في الفصل السابق (وما دام لم يمكن ابرأه) وعليه بحمل الحديث بل هو مودعه شهادة قوله عليه السلام بجدى صلى على عمه ليج فيصل على وجهه وهو تلك بحالة على الكيفية المذكورة في المتن المستند جميعها من هذا الحديث الشريف.

(فقرنا) لا يستقبل المصلي وجه المصلوب ولا يستديره هو مأخوذ من قوله عليه السلام في آخر الحديث (ولا تستقبله ولا تستديره الله) (وقولنا) فان كان المصنوب مستقبل القلعة استقبل المصلي ايضاً المصنوب (وهكذا قولنا) وان كان المصلوب مستدير القلعة استقبل المصلي ايضاً المصلوب هو مأخوذ من قوله عليه السلام (ان كان وجه المصلوب الى القلعة فقم على منكبه الايمن وان كان قفاه الى القلعة فقم على منكبه الايسر) والمراد

ان لا يستقبل المصلي وجه المصلوب ولا يستديره (فان كان) المصلوب مستقبلاً القبلة استقبال المصلي أيمن المصلوب ويحرف يسيراً الى جانب القبلة (وان كان) المصلوب مستدير القبلة استقبال المصلي أيسر المصلوب ويحرف ايضاً يسيراً الى جانب القبلة (وان كان) أيسر المصلوب الى القبلة استقبال المصلي آمنه (وان كان) أيمن المصلوب الى القبلة استقبال المصلي أيسره .

فصل في مستحبات صلاة الميت

(وهي كثيرة)

(منها) انه يستحب ان يكون المصلي على الميت منصهراً من الحدث^(١) واداءه رخص

من قديم على مكسه الابدن والاسر هو سفل ايمن المصلوب و يسره (وقولنا) في هاتين الصورتين ويحرف يسيراً الى جانب القبلة مأخوذ من قوله عنه السلام (وليكن وجهك الى ما بين المشرق والمغرب) يعني به لا يحرف يسيراً الى جانب القبلة كما يشير الى ذلك قوله عليه السلام (فان بين المشرق والمغرب قسمة) و اظاهر ان قوله هذا هو من باب المثل اذ ليس بين المشرق والمغرب قسمة الا في العراق وبحده من البلاد الواقعة في شمال القبلة بل وهكذا البلاد الواقعة في جنوب القبلة وما الواقعة في شرقها او في غربها فلا يكون بين المشرق والمغرب في تلك البلاد قسمة بل يكون ما بين الشمال والجنوب قسمة

(ثم ن من جميع) هذا كله يظهر لك حال قولنا وان كان أيسر المصلوب الى القبلة استقبال المصلي آمنه وان كان أيمن المصلوب الى القبلة استقبال المصلي أيسره وأنه مأخوذ من اي موضع من مواضع هذا الحديث الشريف فتأمل جيداً فان المقام لا يحلو عن دقة .

(١) بلا خلاف في ذلك كما في الجواهر (وعن المدركة) مسند الى علمائنا بل عن الخلاف والعبية الاجماع عليه (وبدل عليه) مصداقاً الى ذلك كله (رواية عبد الحميد بن سعد) المروية في الوسائل في الباب/ ٢١ من صلاة الميت قل قلت لابي الحسن عليه السلام الحبارة يحرق بها وليس على وضوء فان ذهبت أتوضأ فاتشى الصلاة تحريسي ان اصلي عليها وانا على غير وضوء فقال تكون على ظهر أحب الي (واما الرضوي) المروي في المستدرک في الباب/ ٨ من صلاة الميت واكره ان يتوضأ انسان عمداً للحبارة لانه ليس بالصلاة اما هو التكبير والصلاة هي التي فيها الركوع والسجود (في الجواهر) ولعله يريد نية الوجوب من التعمد والحرمة من الكراهة (قال) والا كان محالاً للنص والفتوى كما عرفت (انتهى) وهو جيد .

صيق الوقت بحيث اذا ذهب يتوضأ فاتته الصلاة تيمم وصلى^(١) بل يحوز التيمم للصلاة على الميت مطلقاً ولو مع سعة الوقت والتمكن من الماء^(٢) واذا كان المصلي حياً او حائضاً تيمم وصلى^(٣) واذا توضأ الجنب جاز^(٤) .

(١) وذلك لصحيفة الحسني المروية في الباب المتقدم قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الحجرة وهو على غير وضوء من ذهب بنوضاً فانه الصلاة قال تيمم وبصلي
(٢) كما عن الشيخ وجماعة من يظهر من الجوهر في التيمم انه المشهور بل ذكر عن الخلاف دعوى لاجماع عليه صريحاً وبإساعدهم طلاق (موثقة سماعة) المروية في الباب المتقدم قال سألته عن رجل مررت به حباره وهو على غير وضوء كيف يصنع قال تصرب يديه على حائط البس فلتيمم بل واطلاق (مرسلة الصدوق) ايضاً في الباب المتقدم (فان) بعد أن روى موثقة بوسن بن يعقوب المصرحة بخوار لصلاة على الجبارة بغير وضوء (ما لفظه) وفي خبر آخر أنه يتيمم ان احب .
(ولكن الحدائق) لم يأخذ بالطلاق موثقة سماعة نظراً الى حوار تعبيده لا تقدم في صحيفة الحسني من فوت الصلاة ان ذهب بنوضاً (الا أنه ضعيف) من الشرط المذكور ليس في كلام الامام عليه السلام كي صح أن يكون مقبلاً لاطلاق موثقة سماعة ومرسلة الصدوق بل في كلام الراوي فلا أثر له بل يظهر من الجوهر في التيمم ان جماعاً من الاصحاب قد اعترضوا خوف فوت في التيمم للصلاة على الميت ولكن لا تقييداً للموثقة بالصحيفة كما صرح الحدائق بل نظراً الى الطعن في اجماع الخلاف وضعف موثقة سماعة فيبقى عموم ما دل على اشتراط التيمم بتعذر الماء او خوف العتوت وصيق الوقت على حاله وهو كما ترى ضعيف ايضاً فان لموثقة او سلم ضعف سنده فهو محذور بعمل المشهور لا سيما بعد تأييدها بمرسلة الصدوق المتقدمة .

(٣) وذلك لمرسلة حرير عن حمزة عن أبي سعيد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب/٢٢ من صلاة الميت قال لظاقت بصلي على الحجرة لانه ليس فيها ركوع ولا سجود والحب تيمم وبصلي على الحجرة (وفي موثقة اخرى) لسماعة في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام عن المرأة التي ظمئت دا حصررت لحبارها قال تيمم وبصلي عليها وتعوذ وحدها بدرة عن الصف

(٤) وذلك للرصوى المروى في المصدر في الباب/٢٠ من صلاة الميت قال عليه السلام وان كنت حياً وتقدمت للصلاة عليها فتميم او توضأ وصل عنها (قال في الحدائق) واما ما اشتملت عليه عبارة كتاب نفقه الرصوي من الوضوء للجنب فم أفق عليه لا في الكتاب دون غيره من الاحبار وكلام الاصحاب (النتهي) .

(أقول) نعم ولكن ذلك ما لا يصح لكفنة لرصوى في استحباب وضوء الجنب اذا اراد لصلاة على الميت سيما مع مشروعية الوضوء للجنب في الجملة في غير هذا المورد اذا اراد أن يأكل او يشرب او يسام فيه يستحب له الوضوء في هذا الحال ولو مع تمكنه من العسل قطعاً ودا بوقش في سد الرصوى

... بل لعل الوضوء أفضل^(١).

(ومنها) انه يستحب نزع العليين في حال الاشتغال بالصلاة على الميت^(٢) ولو قيل

وادعى قصوره عن اثبات الاستحباب وهو حكم شرعي فلاقل من صدق اللوع معه فينت به الاحوال الثواب بلا شبهة .

(١) بل لجواهر على الرب في رحمة اظهره المائنة على لتيمم مطلقاً حتى الصورة من المائنة يعنى بها الوضوء للجنب و الحائض في هذا المعام ومثله (قل) وظهر الرصوى (يعنى قوله عليه لسلام فتيمم و توصاً) المسواد وهو لا يحتمل بأمل (أقول) بل لا وجه للتأمن فيه أبدأ فان طاهره التحير وهو مما لا ينهى أفضلية أحد فرديه بلا كلام .

(٢) (قال في المدارك) حد مذهب لأصحاب (وقال في الحدائق) لا يعلم به محدث كما ذكر غيره واحد (وقال في الجواهر) وهو لحقة بتم احداً (أقول) ويمكن استفادته استحباب مخرج العليين في حال الصلاة على الميت من (رواية سبب بن عمره) عن أبي عبد الله عليه لسلام المرويه في الباب/٢٦ من صلاة الميت قال لا يصلى على جدره بحداء ولا بأس بالحف (ومن الرصوى) المروى في السنن في الباب/٢٣ من صلاة الميت ولا تصل على الجنائز بنعل حدو .

(وتقريب الاستددة) ان ارواين نهين عن لمس بحداء في حال لصلاه على لميت والهي عن الفعل بسوق الامر بالترك فان كان الهي عن الفعل تحريمياً كان الامر بالترك وجوباً وان كان الهي عنه تريهياً كما في المقام دلم يحك القول بالحرمة عن حد سوى عن لصدوق في المقنع كما سيأتى ستماداً الى رواية يعترف بأن راويه غير ثقة بل كذاب ولازم بالترك استحبابى فاد استحباب ترك لمس الممن في حال الصلاة على الميت استحباب برعها فمراً مقدمه للامر لمستحب أي لترك اللبس وهذا وصح .

بقى في لمسأله أمور :

(١) بحداء (٢) بحداء كما صرح به غير و حد من للعودن هو لعل واما صافه الفعل لى حدو في الرصوى في الحدائق لعله بمعنى الحداء للوضيح وهو حد (واما الحف) فيى لمجمع عن بعض شارحين انه قال طهر عدى من اطلاقات لعل لحرمن ومن تشع الاحديث اطلاق الحف على ما يستر طهر القدمين سواء كان له ساق ام لم يكن .

(٣) (نبيه) انه حكى عن لصدوق في المقنع انه قل وروى به لا يحور لرحن ان يصلى على الجدره من حدو (قل) وكان محمد بن الحسن (يعنى به شيحه) يقول كيف تحور صلاة الفريضة ولا تحور صلاة الجماره وكان يقول لا يعرف النهى عن ذلك لا من رواية محمد بن موسى الهمداني وكان كذاباً (ثم قال لصدوق) وصدق في ذلك (يعنى شيحه) لا أبى لا اعرف عن غيره رحصه وأعرف الهي و ن كان من غير ثقة ولا يرد لبحر يعبر بحر معارض (يعنى به) وهو لعمرى من الصدوق عجيب فانه مع عتراته بصدق شيحه وان محمد بن موسى الهمداني كان كذاباً كيف يعمل ببحر الكذب وان فرض عدم المعارض له .

انه يكره لبس النعل في حال الاشتغال بالصلاة على الميت^(١) وعلى كل حال لا بأس بلبس الحف في حال الاشتغال بالصلاة على الميت^(٢) والفرق بين النعل والحف هو ان النعل لا تستر ظهر القدم وان كان لها شراك او شراكا والحف هو ما يستر ظهر القدم سواء كان له ساق ام لم يكن له ساق^(٣).

(ومنها) انه يستحب أن يقف المصلي على الميت سواء كان اماماً أو منفرداً عند وسط الحماره ان كان الميت رجلاً وعند صدرها ان كان الميت امرأة^(٤) وإذا وقف عند صدر الرجل وعند رأس المرأة ففي ذلك ايضاً رواية قد عمل بها بعض علمائنا^(٥) ولا بأس

(ثالثها) ان ظاهر المناوئ كما صرح في الحواهر عدم الفرق بين النعل لغيره وعبرها عما عن بعضهم من احتمال كون المراد من الحذاء أو نعل حدو التي نكره الصلاة فيها على الميت هو غير العربي من النعل الهندية والعجمية المنتشرة لظهر القدم أو أكثره عبر ساق بعيد بل في الحواهر في غاية البعد (قال) خصوصاً بعد تفسير الحذاء بالنعل في الصحاح وفي المحكي عن النهدي (اقول) وخصوصاً بملاحظته ان النعل الهندية او العجمية اذا كانت ساترة لظهر القدم فهي حاف وقد سمعت آباء استثناء الحف في رواية سيف بن عميرة وسيأتي استثنائه في كلام جمع من اصحابنا بوضوح فكيف يكون هي التي نكره الصلاة فيها .

(١) وذلك لما تقدم آتياً من رواية سيف بن عميرة والرضوي الناهيين عن الصلاة على لحدة الحذاء أو نعل حدو و الحذاء هو النعل كما تقدم والهي فيهما لتثنيه كما سمعت لا المحرمة فلا بعيد (٢) كما عن الشيخ وابن الجبيل وبيحيى بن سعيد والندكرة (والمستند) هو ما تقدم آتياً من رواية سيف بن عميرة (وأما ما عن النافع) والمعتبر والمسهى و لقاصي من استحباب الحذاء بل عن الغيبة لاجماع عني تحكي الامام فهو محمول على الحذاء من النعل لا مطلقاً حتى من الحف والا فهم محذونون بما سمعت من رواية سيف والله العالم .

(٣) وذلك لما سمعته آتياً من المجمع عن بعض الشرحين فلا بعيد كلامه ثانياً .

(٤) هذا هو المشهور كما في الحدائق فلا ويحصل كما في الحواهر بل عن المسهى عن الخلاف عنه وعن العتبة الاجماع عنه (وبدل على هذا القول) مصفاً الى ذلك كنه (مرسة عند الله بن مغيرة) عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من صلاة الميت قال قال موسى بن المؤمير عليه السلام من صلى على امرأة فلا يقوم في وسطها ويكون مع يلى صدرها واد صلى على الرجل فليقم في وسطه (ورواية جابر) عن أبي جعفر عليه السلام في الباب المذكور قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم من الرجال بعيال المرأة ومن النساء من دون ذلك قبل الصدر .

(٥) اما لرواية فهي لموسى بن بكر المروية في الباب المتقدم عن أبي الحسن عليه السلام قال اذا صليت على المرأة فقم عند رأسها واد صليت على الرجل فقم عند صدره (وعن النهدي) حمل الصدر في

بالعمل بها^١.

(ومنها) انه يسحب أن يرفع المصلي على الميت يديه في كل تكبيرة من التكبيرات الخمس على الأقوى^٢ من غير اختصاص بالتكبيرة الأولى فقط .

هذه برواية على توسط والرأس على الصدر لطابق لرواية مع الروايين الأوليين وهو عجيب (وأعجب منه) من الجواهر لى ذلك (ومن العامل) بهذه الرواية فهو الشح رسول الله عليه في محكي الاستنصار .
(١) انه جمع بين الروايتين الأولى وبين رواية موسى فتكون النتيجة هي لتخير بين الأمرين فإن شاء وقف المصلي عند وسط الرجل وعند صدر المرأة وإن شاء وقف عند صدر الرجل وعند رأس المرأة (ومن هنا) حكى المحيّر بين الأمرين عن المعسر والمسهي واختاره لوسائل والحدائق ومصباح الفقيه .
بقي أمران :

(أحدهما) ان في المسألة اقوالاً أخرى عجيبة ليس منها في لمصوص ولناوى عين ولا اثر (في الخلاف) السبب ان يقف أمام عند رأس الرجل وعند المرأة واستدل عليه بإجماع الفقه وعنه على بن بادويه نحوه وهو كما اشرنا عجيب وأعجب منه دعوى الإجماع عليه ولكن في بعض نسخ الخلاف قد وضع كلمة (وسط) على كلمة رأس الرجل فطابق هو حيث قد قول لمشهور والظاهر ان هذا هو الصحيح المطابق لمواقع بقربة دعوى لإجماع عليه والا فلا معنى لدعوى إجماع على قول بادر لم يسمع لى الآن من أحد (وعنه فقيه) والهداية لو قوف عند الرأس مطلقاً (وعنه المقنع) الووقوف عند الصدر مطلقاً وهما كما اشرنا قولاً عجيبان ايضاً (قال في الجواهر) وهما محجوجان به عرفت (انتهى) وهو جيد متين .

(ثانيهما) انه حكى عن كشف اللثام ان لاولى الحاق الحشى بالثني في هذا الحكم يقف المصلي عند صدره عني لمشهور وعند رأسه عني قول الاستنصار (وعنه جامع المقاصد) في المعدن اللاحق وذلك بعداً عن موضع الشهوة (وعنه الروض) الرد في اللاحق (وفي الجواهر) قد أشكل في للاحق (وعنه كشف العطاء) لتخير في حشى من الوسط ولصدر (قال) ولعل ملاحظه الصدر اولى (قول) وعلى المختار في المسألة من لتخير في لرجل من الوسط والصدر وفي المرأة بين الصدر والرأس يتعين الوقوف في حشى عني صدر لانه عمل بالمستحب عني كلا التقديرين سواء كانت الحشى رجلاً أو ثني والله لعالم .

(٢) وبوصيح المسألة ان سحب رفع اليدين في التكبيرة الأولى إجماعى كما في لشرئع (وفي الجواهر) محصلاً ومقولا مستقيماً ان لم يكن موافقاً (انتهى) وأما في باقي التكبيرات ومشهور كما في الحدائق وعنه كشف اللثام والذكرى عدم استحبابه (بل عني العنه وشرح القصص) الإجماع على عدم استحبابه .

(ولكن مع ذلك) قد حكى عن جمع كثير من المتقدمين والمؤخرين استحبابه كما في التكبيرة الأولى

(ومنها) انه يستحب للمصلي على المؤمن ان يحتشد له في الدعاء^(١)
 (ومنها) انه يستحب للامام في الصلاة على الميت ان يحجر بالتكبير^(٢) بل وادعاء
 بين التكبيرات ايضاً^(٣).

عياناً بل عن كشف اللبس به المشهور وعن الروض ان عمل الطائفة عليه الآن بل عن شرح الجعفرية به
 اجماعاً (و لا أقوى) كما ذكرنا في المتن هو استحباب رفع اليدين في كل تكبيرة
 (وبدل عليه) طائفة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٠ من صلاة الميت (وفي صحيحة
 العرمي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام على حجارة فذكر حمساً يرفع
 يده في كل تكبيرة (وفي حر مولى بني الصيدا) انه صلى خلف جعفر بن محمد عنهما السلام على احجاره
 فراه يرفع يده في كل تكبيرة (وفي حر يوسف) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جمع فذكر الناس
 يرفعون ايديهم في التكبير على الميت في التكبير الاول ولا يرفعون فيما بعد ذلك فأنصرت على التكبير
 الاول كما يفعلون او ارفع يدي في كل تكبيرة فصل رفع يدي في كل تكبيرة (وفي المسند) في الباب
 المتقدم عن دعائم عن ابي جعفر محمد بن علي عنهما السلام انه كان يرفع يده بالتكبير على الحائض ويكسر
 عليها حمساً .

(واستدل المشهور) القائلون بعدم استحباب رفع اليدين لا في التكبير الاول فقط (بمؤنه عيات
 اس ابراهيم) المروية في الوسائل في الباب المتقدم عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام انه كان
 لا يرفع يده في الحجاره الامرة واحدة يعني في تكبير (وحر اسماعيل) بن سحاق لم يروى في المسند
 المذكور عن جعفر عن ابيه عنهما السلام قال كان ميمر لمؤمن عن علي بن علي طالب عنه السلام يرفع يده
 في كل التكبيرة على احجاره ثم لا يعود حتى يصرف (وفي الرضوي) المروى في المسند في الباب
 المذكور و رفع يدي في التكبير الاول وكروى بن سح وقل في موضع آخر رفع اليد بالتكبير ثم ذكر
 الادعاء بين كل تكبرتين (بي ان قل) هذا في تكبيرة بعد رفع اليدين .

(قول) والحوار عن هذه الروايات كلها هو لحمل على لقيه كما عن الشيخ في التهذيب وروى
 لم يصبر كثير من العامة الى ذلك (ويؤيدها الحمل) بل من علمه دلالة و صحة وفي حر يوسف المتقدم
 جئت فذكر ان الناس يرفعون ايديهم في التكبير على الميت في التكبير الاول ولا يرفعون فيما بعد ذلك
 (الى ان قل) ارفع يدي في كل تكبيرة .

(١) وذلك لصحيفة الفصيل بن يسار المتقدمة في كيفية الصلاة على المستضعف عن ابي جعفر عليه
 السلام قال اذا صليت على المؤمن فادع له واجتهد له في الدعاء الخ .

(٢) قال في الحواضر لان كثيراً من الرواة قد حكى عدد الكثير من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والائمة عليهم السلام وهو لا يحصل عالياً الا بسماعه فيتأسي بهم (ينهي) وهو جيد .

(٣) قال في الجواهر بل الظاهر استحباب جهره باقي الادكار ايضاً حتى الدعاء للميت وذلك لاطلاق الدلائل

(ومنها) انه يستحب أن تكون الصلاة على الميت جماعة^(١) لافرادى وان يكون المصلون كثيرين^(٢) لا قليلين .

انربور يعنى ما تقدم منه آتياً في استحباب النجهر بالتكبير عن الناسى وهو أيضاً جيد (واما ما عن النفاصين) من استحباب السر في الدعاء للميت لانه أهد من الريد ولحسب ابي همام المروى في صلاة لوسائل في الباب/٢٢ من بواب الدعاء عن الرضا عليه السلام دعوة الحمد سرأ دعوة وحده تعدل سبعين دعوه علانية (فصيف) عن الناسى بالنسب صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام ما يخص هذين الأمرين (قل في الجواهر) نعم لا يبعد استحباب الاسرار للمأموم مطلقاً كالمكتوبة لا لطلاق عليه يعنى به ما روه لوسائل في الباب/٥١ من الجماعة عن الصدوق بأساده عن سى بصير عن احمد بن عليهما السلام قل لا تسمع لأمام دعاءك خلفه .

(١) قال في الجواهر للناسى والاحياء يقدمه على دث وعلى عدم وحوب الصلاة جماعة فكفى الصلاة فرادى كما انه يكفى صلاة شخص واحد ولو امرأة لا خلاف فيه بيننا نصاً وفتوى (اقول) ويطه يعنى بالنسب الدال على كفاية صلاة شخص واحد (حبر البسج) من عبد الله المسمى المروى في الوسائل في الباب/٢٨ من صلاة الميت قل سألت اب عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى على حماره وحده قل نعم لح (كما يحتمل به) يعنى بالنسب الدال على كفاية صلاة امرأة واحدة مطلقاً (مرسله حرير) عن أحمد بن عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الباب/٢٢ من صلاة ميت قل تطامث تصلى على الحماره لانه ليس فيها ركوع ولا سجود الح .

(٢) قال في محكي لذكرى بسحب كثره لمصلح لرحمة مجاب لدعوه فيهم وفي الاربعين بلاع (وهي الصحيح) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من معلم يموت بفهم على حماره اربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً لاشعهم فيه (قل) وروينا عن عمرو بن مرزوق عن اصادق عليه السلام اذا مات المؤمن فحضر جنازته اربعون رجلاً من المؤمنين فقلوا اللهم لا تعلم منه الا حسراً وانت اعلم به ما قال الله تعالى قد أحسرت شهادتكم وعقرت له معدمت مما لاتعلمون (قل) ولما دلت على بصحة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين يبعون ماء كلهم يشعوب له الاشعواقه (قال) وقل للنسب الدال على الصحيح عنه بما مؤمن شهد له اربعة بحير أدخله الله الجنة قلنا وثلاثة قل وثلاثة نسب وثمان قل وثمان ثم لم يسأله عن الواحد (الى ان قال) قال الناصب وليكون ثلاثه صفوف لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب .

(اقول) اما رواية عمرو بن يزيد فهي في الوسائل في الباب/٩٠ من الدين وفيه رواية حري في قصة عابد بني اسرائيل لدى موت وكان مرثياً وقد شهد في حقه قوم من الاحبار والرهبن وقد حفي عليهم حاله شهدوا ابيهم ما يعلمون منه الا حيراً فأحار الله شهادتهم وعمر له مع علمه فيه (واما بقية الروايات) فهي مرويه عن صحيح المحاربي ومسلم وسنن البيهقي وابي داود وروايتهم وان لم تكن لما حجة ولكنها مما يصدق معها

(ومنها) انه يستحب للمأموم في الصلاة على الميت ان يقف في الصف الاخير^(١)
لا الاول

(ومنها) انه يستحب ان يقف المصلي بعد الصلاة في موقفه حتى ترفع الجنازة^(٢)

البلوغ عرفاً فيرتب عليه الاجر والثواب شرعاً .

(١) وذلك لرواية السكوني وسيف بن عميرة عن بي عبد الله عليه السلام المروية في لوسائل في باب ٢٩/ من صلاة الميت قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبر الصوف في الصلاة المقدم وحبر الصوف في الجنائز المؤخر قيل يا رسول الله ولم قال صار سنره للساء (وعن الرضوي) في الفقه والصدوق في لقيه (واصل المواضع في الصلاة على الميت لصف الاخير) وقد تقدم في المسألة ٩ من المصلي على الميت كلام من الصدوق والمحدث الكاشاني والمحلي عليهم الرحمة حول افضلية الصف الاخير في الجنائز وتوجيه ذلك وبيان معناه فراجع .

(٢) وقد حكى استحباب ذلك عن حملة من الاصحاب بل عن لروص وكشف لنام بسنه لابي الاصحاب وهو مشعر لالصادق عليه (و المستند) بعد هذا كله (حبر حصص بن عياث) المروي في لوسائل في باب ١١/ من صلاة الميت عن حمزة عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام كان اذا صلى على جنازة لم يرح من مصلاه حتى يراها على أيدي الناس (وفي حبر بنوس) المروي في باب ٢/ ولا يرح حتى يحمل لرسبر من بين يديه (وفي الرضوي) المروي في المستدرک في الباب ١١/ من صلاة الميت ولا ترح من مكائك حتى ترى الجنازة على ايدي الرجال .

في امران :

(احدهما) انه حكى عن جمع من الاصحاب تخصيص هذا الحكم بما اذا كان المصلي اماماً كما في حبر حصص لاطلقاً ولكن طاهر لشرائع وعبره عدم لفرق بين لامام وعبره بن عن الكركي وعبره التصريح بعدم الفرق بينهما وهو لاطهر ون علماً عليه السلام ون فرض به كان اماماً في حبر حصص د من المستند جداً انه صلى على الجنازة مفرداً او مأموماً ولكن لمورد مما لا يخص حصص وحبر بنوس والرضوي مطلقان لا قيد فيهما .

(ثانيهما) ان في الشرائع وعن حملة من الاصحاب استحباب قامة الصلاة على الميت في الموضع المعتاده (وفي لمدارك) وعن حملة من الاصحاب يعيل ذلك بأن السامع بموته بقصدها للصلاة عليه فيكون ذلك طريقاً الى تكثير المصلين .

(اقول) بعدم ولكن ذلك ليس مستحاً آخر على حدة غير استحباب كثره لمصلين سيما مع تصريح الحد ثق بعدم وقوفه في ذلك على نص (ولعل من ها) لم لجمع الشرائع بين استحباب ذلك واستحباب كثرة لمصلين فتعرض الاول فقط كما اشره دون الثاني وان تعرض كل من الحدائق والخواهر بل و لذكرى

فصل في مكروهات صلاة الميت

(وهي ثلاثة)

(الاول) انه يكره لبس العسل في حال الصلاة على الميت^(١) (الثاني) انه يكره الصلاة على الميت في المسجد^(٢) (الثالث) انه يكره تكرار الصلاة على الميت عند المشهور من على ما حكى عنه كلاهما على حده ولكن مع ذلك لا يكون دليلاً على كونه مستحباً آخر شرعاً غير استحباب كثرة المصلين بعد عدم النص فيه على حدة .

(١) تقدم الكلام في ذلك مفصلاً في الفصل السابق في استحباب برع المصلين في حال الصلاة على الميت فراجع هناك ولا نعيد ثانياً .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما في الحدائق بل عن الروض وخامس المقاصد بسنة النبي الأصحاب بل عن الخلاف ومجمع الزهراء لإجماع على الكراهة صريحاً بعد عدم الخلاف في جوازها قطعاً كما صرح به الجواهر (قال) بل عن المنتهى الإجماع عليه .

(قول) ولمسند في كراهة صلاة على الميت في المسجد بعد ذلك هو (حريز بن عيسى) المروى في الثواب في الباب ٣٠ من صلاة الميت قال كما في المسجد وقد حث به جاره فأردت ان أصلي عليه، فجاء ابو الحسن الاول عليه السلام فوضع مرفقه في صدري فحملني ودفعني حتى أخرجني من المسجد ثم قال يا بكر ان الحشارة لا يصلي عليه في المسجد (و لهي) فيه مخوف على كراهة كما عن الشيخ بل عن المشهور جمعاً بينه وبين (صحيح الفصل بن عبد الملك) في الباب المذكور قال سألت با عبد الله عليه السلام هل يصلي على الميت في المسجد قال نعم (وعن محمد بن مسلم) عن اخيهما عليهما السلام مثل صحيح الفصل عينا .

(ثم ان لمحكى عن النبي) استحباب لصلاة على الميت في المواضع لمعهده ولو في المساجد وهو ضعيف مع اطلاق النص المتقدم (وفي الجواهر) انه لا يحسن من نظر واضح وهو كذلك (ومثله في الضعف) ما عن ابي علي اعني ابن الجبيل من نهي الناس للصلاة على الميت في الحوامع وكل مكان آخر يجتمع فيه الناس على لجارة دون المساجد الصغار (فان ذلك) احتياط في حال اطلاق النص كما لا يخفى (وأضعف من الجميع) ما في المدارك من نهي الكراهة مطلقاً نظراً الى ضعف حريز بن عيسى فيكون مقتضى الأصل وصحيفة الفصل ورواية محمد بن مسلم عدم الكراهة فان الحريز المذكور لو سلم ضعفه فهو محذور بعمل الأصحاب اذ لا مسند لهم في الحكم بالكراهة سوى التهي الموجد في حريز بن عيسى يكر المحمول كما تقدم آتياً على الكراهة جمعاً بينه وبين صحيفة الفضل ورواية محمد بن مسلم المصرحيتين بالجواز تصريحاً .

علمائنا ولكن الأقوى عدم كراهته بل هو مما يستحب سيما تكرارها على أهل الفضل والشرف الأحرى في تأكيد استحبابه^(١) فتكرار الصلاة على الميت مستحب وعنى أهل

(بعض شيوخ) وهو أنه حكي عن الخلاف ومجمع برهان أشياء مسأله من هذا الحكم فلا تكره الصلاة على الميت في مسأله (وعن بعضه) تشهد (تعلل ذلك بأن مكة كلها مسجد فلو كرهت الصلاة على الميت في مسأله لم يلزم التعميم في جميع مواضع مكة وهو خلاف الإجماع (وأحسن ما قيل) في تضعيف هذا التعليل وبه يظهر ذلك ضعف (تعلل أيضاً حيث يعني حيث لا غلظ أن مسأله م سوى مسأله مكة من سائر مواضعها ليس على أحد مسأله المسأله ولذا حار تلويحه بالمسأله وحار لبث الحبس والحبس فيه بلا شبهة (وعليه) فلو كرهت الصلاة على الميت في مسأله لم يلزم التعميم في جميع مواضع مكة وهذا واضح .

(١) ان للأصحاب رضوان الله عليهم في تكرار الصلاة على الميت قولاً عديداً مجتهداً جداً اختلافاً شديداً (المشهور) نقلاً ونحوه لا كما صرح به الجوهري كراهته بل عن لعبة الإجماع عنهما (وعن الاستصحاب) استحبابه (وعن ابن أبي عقيل) يعني لأسسه سناداً إلى ن أمير المؤمنين عليه السلام صلى الله عليه وسلم ابن حبيب خمس مرات ومرجع ذلك إلى الاستصحاب أيضاً وهو صاهر إحدائهم لخدمة أحدهم يعني عن الكراهة (الآية على التقه) وعن لعلامة كراهته تكرار دا حبيب على الميت من أن يحدث فيه حدث ومرجعه على الظاهر إلى الاستحباب أيضاً لولا خوف حدوث الحدث في الميت وكأنه عني الله مقامه قد احتار هذا القول في التذكرة ونهية الأحكام كما احتمل الجواهر والأقوى المحلف قد احتار قول المشهور صريحاً وهو الكراهة مطلقاً (وعن ابن إدريس) به بكره التكرار جماعه وبحور فرادى لتكرار الصحابة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وله وسيم فرادى (وعن الخلاف) والشهيد الثاني كراهة التكرار للمصلي الواحد فلا كراهة لمن لم يصل (وفي المدرك) وعن ابن سعيد وكشف استام والروص كراهة التكرار من المصلي الواحد إلا للإمام قال في المدارك وم لا الإمام فلا بعد الحكم بأنه يستحب له الأعدة ممن لم يصل لأسسه يعني بأمر المؤمنين عليه الصلاة حيث به صل على سهل بن حبيب خمس مرات (قال) وانتهى مما ينهض حجة على اختصاص الحكم بذلك الشخص يعني به سهل بن حبيب

(وفي الجوهري) قد احتار الكراهة مطلقاً إلا على أهل الفصل والشرف الأحرى فلا كراهة في تكرار الصلاة عليهم (مد) م وقعت عليه على لعجالة من أقوال الأصحاب رضوان الله عليهم .

(واما تحقيق مسألة) كما هو حقه فتوقف على الإشارة إلى الأحبار الواردة في المقام ولو بسحو الاختصار فتقول انها على أقسام ثلاثة :

(القسم الأول) ما يعني التكرار صريحاً وهو جملة من الروايات لمروية في الوسائل في باب ٦/ من صلاة الميت (هي بحر اسحق) بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جده للمفرغ جاء يوم فدلوا فتنا لصلاة عليها فقال ن الحارة لا يصلي عليها مرتين

ادعوا له وقولوا حياً (وفي خبر وعبد بن وهب) وحبر لحسن بن علوان مثل ذلك عيباً باختلاف يسير في بعض الالفاظ .

(القسم الثاني) ما رخص في التكرار صريحاً (في موثقة عمر السامطي) في لب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لميت يصلي عليه ما لم يوار في التراب وان كان قد صلى عليه (وفي موثقة يونس ابن يعقوب) في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الحارة لم اذكرها حتى بعث القبر يصلي عليها قال ان اذكرتها فس يندفون شئت فصل عليها (وفي خبر جابر) المروي في الوافي في الباب ٨٦/ من تنجيز عن أبي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج لي جنازة امرأة من بني الحارث يصلي عليها فوجد الحفرة لم يكدوا فوضعو الحارة فلم يحيي قوم لا قال لهم صلوا عليها (ويؤيد هذا القسم) الاحبار المرحضة لمن فاته الصلاة على الميت ان يصلي على القبر لم يرويه كلها في الوسائل في الباب ١٨/ من صلاة الميت فراجع .

(القسم الثالث) ما دل على وفور التكرار من لسي ومن علي صدوات الله وسلامه عليهما كالأحبار الواردة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حمير المروية في الوسائل في الباب ٦/ من صلاة الميت (في رواية ليون) كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حميرة خمس تكبيرات وكر على الشهداء بعد حمرة خمس تكبيرات فأصاب حميرة سبعون تكبيرة (وهذا) عبارة اخرى عن تكرار الصلاة على حميرة (وفي بعضها) كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حميرة سبعين تكبيرة او حصه سبعين تكبيرة (وفي رواية الحار) أمره الله ان يكر عليه سبعين تكبيرة ويستغفر له ما بين كل تكبيرتين منها فأوحى الله تعالى اليه اني قد فصلت عمك بسبعين تكبيرة لعظمته عذبي وكرمه علي (وفي بعضها) صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حميرة سبعين صلاة (والظاهر) ان المراد من الصلاة هذه بقية رواية بحار وهو لدعاء أبي الاسود بعد كل تكبيرة كما ان الظاهر ان المراد من سبعين تكبيرة بقية رواية العيون . صلى عليه صدوات عبيده حتى صار المجموع سبعين تكبيرة لا انه صلى عليه صلاة واحدة كسر فيها سبعين تكبيرة (وكالأحبار) الواردة في ان عيباً عليه السلام صلى على سهيل بن حبيب خمس مرات لم يرويه كنه في لب المتقدم هي غير واحد منها انه كان يقرأ وفي بعضها انه يدرى عفى أحدى وكان من القاء لدين احقرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الاثني عشر وكانت له خمس مائة صلى عليه اكل منقة صلاة .

(هذه) هي اقسام الاحبار الواردة في المقام بسحو الاختصار والاجمال وادا عرفت ان (فقول) انه لاشبهة في معارضة القسم الاول مع الثاني اد لاجمع عرفي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي عليها مرتين وبين قوله عليه السلام لميت يصلي عليه ما لم يوار في التراب وان صلى عليه (كما لاشبهة) في ان لترجيح لكس ودلت لموافقة الاول مع قول ابن عمر وعائشة وابي موسى والوراعي واحمد و لشافعي ومالك وابي

الفصل والشرف الاخرى مؤكدة .

فصل في المسائل المتفرقة المربوطة بصلاة الميت

(وفيه مسائل كثيرة)

مسألة ١ - يحوز الصلاة على الحائز المتعددة صلاة واحدة باتفاق علمائنا^١ وان

حبيفة على ما حكى كله عن المصنف و به نقل لكرهه عن هؤلاء جميعاً فاد كان القسم الاول الذي لمعارض موافقاً للعلماء فظهر يحمل على النية كما استقر به لحدائق (قال) ويعصده بالكثر روايات انتهى من العامة (انتهى) وقد مال الى هذا الحمل صاحب الحواهر وقال من لولا التسامح في الكراهة ودوى المشهور بها بل قيل انه اجماع امكن معها وحمل تلك النصوص على النية لان الكراهة محكية عن ابن عمر وعائشة وذكر الباقي مع ذكرناهم آنفاً (الى ان قل) بل قد يؤيده عمده بعض رجال السند بمعنى به وهب بن وهب والحسين بن علوان (انتهى) وعليه فاد كان القسم الاول محمولاً على نية وكان القسم الثاني بلا معارض ولا مانع فيتعين العمل بالثاني ويثبت به مشروعية تكرار الصلاة على الميت واستصحابه شرعاً بلا شبهة فيه فان مشروعية الصلاة وبحوزها من العبادات مساوقة لرحمتها واستصحابها بل يؤكد استحباب تكرارها على أهل لفصل والشرف الاخرى لقسم الثالث من الاحبار الظاهر ظهوراً بياً في اوجه تكرار الصلاة على حمرة وسهون من حيف لم يكن الا زيادة فصلهم وشرفهم في الاسلام ردهم الله تعالى وصلاً وشرفاً

(فلنخلص) من جميع هذا كله ان الاقوى من بين جميع الاقوال المتقدمة كلها هو قول الاستصار بل وان ابي عقيل والحدائق ويظهر لك ضعف بقية الاقوال كلها على الاحمال من غير حاجة الى التفصيل أبداً (هذا) وقد يجعل من القسم الثالث من الاحبار روايات الواردة في تكرار الصحابة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته المروية كلها في الباب المتقدم من الوسائل فكانوا يدعون عليه عشرة عشرة ويصلون عليه ويخرجون ولكن الذي يظهر لي من ملاحظته محصور في الاحبار كما لا يخفى على من لاحظها بدقة ان الصلاة للمعهودة على الاموات هي الصلاة التي صلاحها أمير المؤمنين عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحلفه سمان وأبو ذر والمقداد وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام واماً صلاة بنية لصحابه من المهاجرين والانصار فكانت هي مجرد لدعاء فكانوا يدعون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشرة عشرة ويدورون حوله وتلون الآية الشريفة «ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً» ولم يكن في صلاتهم هذه رعاية استقبال القلة ولا التكبيرات الخمس أبداً (والله العالم) .

١) قد ادعى لحواهر في مسألة حضور جنازة أخرى في أثناء الصلاة على الاولى الاجماع بفسخه على جوار التشريك في الابتداء (اقول) والنصوص التي تستلزمها حوار لتشريك هي مستعصية بل متوترة كما يظهر

كان التفريق بأن يصلى على كل واحدة منها على حدة افصل^(١).

- مسألة ٢ - اذا احتتمعت حائزة الرجل والمرأة فيحوز جعل جنازة الرجل مما يلي الامام وحائزة المرأة مما يلي القلة ويجوز العكس ايضاً فتخير بين الامرين^(٢).
- مسألة ٣ - الطفل الذي لم يدرك حد وجوب الصلاة عليه اذا مات وهو حداثاً بلوغاً على الاقوى كما تقدم في المسألة الثانية ممن تحب الصلاة عليه بل بلغ حد استحباب الصلاة عليه وهو ست سنين على ما تقدم ايضاً هناك اذا احتتمعت حائزته مع الكبير الذي تحب الصلاة عليه فلاقوى جواز الصلاة عليهما صلاة واحدة^(٣).

بمراجعة الوسائل الباب/ ٣٢ و/ ٣٤ من صلاة الميت فراجع .

(١) وهو المحكى عن جمع كثير من اصحابنا (وَحَسَّ مَا قِيلَ) في وجه فصله التفريق ما حكى عن تذكري (قال) اما فيه من تكرار ذكر الله وتخصيص الدعاء الذي هو أبلغ من التعميم (قال) الا ان يحذف حدوث امر على الميت فالصلاة الواحدة اولى (انتهى) وهو جيد .

(٢) وتوصيح المسألة به حكى عن الخلاف الاحماع على استحباب جعل الرجل مماسي لامم والمرأة ممابلي لنفسه (ن عن المسهي) والمعشر والتذكرة انه مذهب كافة للعلماء أى حتى لعامة من حكى عن كشف الثمام سناء الحسن النصري واس المسيب (وعلى كل حال) قد حكى مع ذلك عن الاستنصار التحجير بين جعل لرجل ممابلي لامم والمرأة ممابلي القلة وبين العكس فتجعل المرأة ممابلي الامام والرجل ممابلي القلة واختاره الحدائق صريحاً وهو الطاهر من الأخبار .

(٣) فان تفرقه من لروايت المروية في الوسائل في الباب/ ٣٢ من صلاة الميت كصحيحة محمد بن مسلم وصحيحة زرارة والحلي ومرسله ابن بكير وغير ذلك هي ما تأمر بجعل الرجل ممابلي لامم (وصحيحة الحسين) المروية في الباب المذكور تصرح بعكس ذلك فتجعل المرأة ممابلي لامم قل سألت عن الرجل وسرته يصلى عليها قل يكون لرجل بين يدي المرأة ممابلي القلة ويكون رأس سرته عند ركي الرجل ممابلي يسره ويكون رأسه ايضاً ممابلي يسر الامام ورأس الرجل ممابلي يمين الامام (وقريب منه) مصمره سماعه في الباب المذكور .

(ومقتضى الجمع) بين لطائفه الاولى وسن صحيحة الحلبي ومصمره سماعه والتخسر كما تقدم من الاستنصار والحدائق (وأصرح من ذلك) في التحجير صحيحة هشام بن سالم المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام ول لا بأس ان تقدم الرجل وتؤخر المرأة ويؤخر الرجل وتقدم المرأة يعني في الصلاة على الميت .

(٣) خلافاً لجمع من الاصحاب فاستشكلوا في لاحترام الصلاة واحدة عليهما من ناحية اختلاف الوجه (ومن التذكرة) عدم حوار الجمع بسة واحدة متحدة الوجه قل ولو قيل باحترام الوجه المشترك على

مسألة ٤ : اذا اجتمعت حائز متعددة واريد الصلاة عليها صلاة واحدة فيستحب جعل الجائز شبه المدرج فيجعل رأس الميت الثاني عند الية الاول ورأس الثالث عند الية الثاني ورأس الرابع عند الية الثالث وهكذا واداكانت الحائز رحالا وساء بدأ بالرحا فيجعلهم شبه المدرج ثم يجعل رأس المرأة الاولى الى الية الرجل الاخير ورأس المرأة الثانية الى الية المرأة الاولى وهكذا الى أن يجعل الجميع شبه المدرج فيقف المصلي حينئذ في وسط الرجل ويصلي على الكل صلاة واحدة^(١).

الوجهين بالتفصيل امكن (انتهى) (قل في المدرج) وهو مشكل لأن الفعل لو حدد لشخص لا يتصف بوصف متباين (انتهى) (وعن لدكري) انه يمكن الاكتفاء بية الوجوب لزيادة الدب تأكداً (انتهى) (قال في المدرج) وهو مشكل ايضاً لأن الوجوب مقصد الدب فلا يكون مؤكداً له (قل ولاحق) ان لم يثبت الاجترار بالصلاة الواحدة مما يصح او جماع وجب فيه (الى ان قل) وان ثبت الاجترار بدلت كان الاشكال مدفوعاً بالنص كما في تداعل الاعمال الواحدة والمستحقة وعلى هذا فيكون المراد ان العرض لمطلوب من الصلاة على الطفل يتأدى بالصلاة الواحدة على هذا الوجه كما يتأدى وطبيعته غسل الجمعة بيقف غسل الجمعة في ذلك اليوم (انتهى).

(اول) تقدم في المسألة ١٨ من سب الحائز في نظيره الثاني من اجتماع الاعمال وهي ما اذا اجتمعت اعمال متعددة كان بعضها واحداً كالجماعة وبعضها مستحاضاً كغسل الجمعة فكان عن التذكيرة وجمع المقاصد وعن صاهر لقواعد الارشاد يشبه اشكال المعام عيباً (فقالوا) ادأوى الجميع بطل بعض من أصله وعلاه المحلف بما حصله وجوب قصد لوجه وانه لا يمكن قصد الوجوب والدب جميعاً عند اعمال محتبة (ولكن لاجواب) في كلا المقامين ان قصد الوجه من لاجب لاشراً ولا عقلاً كما عرفت ذلك معصلاً في بية الموضوع.

(ولو سلم وجوبه) فيمكن القول بأن فعل الواحد في المقام حيث انه يتعدد موضوع تكيف فيه وهو حماره الكبير وحماره الصغير لتبغير ينصف هو بالوجوب والدب جميعاً فيمكن قصدهما معاً بالصلاة الواحدة بالنسبة الى حماره الكبير واجبه بالنسبة الى حماره الصغير مستحبه من قبل ما دام المولى بالسلام على ريد وحباً وعلى عمرو بدأ فلم عليهما سلاماً واحداً دفعة واحدة فهذا السلام الواحد بالنسبة الى ريد واجب وبالنسبة الى عمرو مستحب ولعل هذا مراد التذكرة من كلامه المتقدم ولو قيل «حراء الواحدة المشتملة على الوجهين بالتفصيل امكن (واقف العالم).

(١) والمشهد في هذا كنه موثقة عمار السباطي عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٢/ من صلاة الميب عن الكافي قل في الرجل يصلي على ميتين او ثلاثة موني كيف يصلي عليهم قل ن كان ثلاثة او اثنين و عشرة او اكثر من ذلك فليصل عليهم صلاة واحدة يكرر عليهم خمس تكبيرات كما يصلي

على ميت واحد ومن صلى عليهم جميعاً بضع ميئاً واحداً ثم يجعل رأس الآخر إلى الية الأولى ثم يجعل رأس الثالث إلى الية الثانية شبه المدرج حتى يرفع مهم كلهم ما كانوا فاداً سوى هم هكذا قام في الوسط فكسر خمس تكبيرات يعمل كما يعمل إذا صلى على ميت واحد مثل فان كان الموي رحلاً وساء قال بدأ بالرجال فيجعل رأس لثني إلى الية الأولى حتى يرفع من الرجل كلهم ثم يجعل رأس المرأة إلى الية الرجل لاجير ثم يجعل رأس المرأة الأخرى إلى الية المرأة الأولى حتى يرفع مهم كلهم فاداً سوى هكذا قدم في وسط الرجال فكسر وصلى عليهم كما يصلى على ميت واحد لح (وعن التهذيب) يدل قوله إلى الية المرأة الأولى قال إلى رأس المرأة الأولى (وعن المنتهى) مثل ذلك (قال في الحدائق) والظاهر انه أحده من التهذيب (ثم قال) ولا يبعد انه سهو من قلم الشيخ (انتهى) وهو كذلك .

(ثم ان في الباب لمقدم) حديثان آخران يوافقان موثقة عمار في جعل الجائز شبه المدرج (احدهما صحيح الحلبي) قال سألته عن الرجل والمرأة يصلى عليهما قل يكون الرجل بين يدي المرأة مما يلي القبلة فيكون رأس المرأة عند وركي الرجل مما يلي يساره الخ (فاسمها مصممة سماعة) قل سألته عن حديث الرجل وساء اذا اجتمعت فقال يقدم لرجل فدام المرأة قليلاً وتوضع المرأة اسفل من ذلك قليلاً عند رجليه ويقوم امام عند رأس الميت يصلى عليهما جميعاً (والظاهر) ان المراد من رجليه هاهنا هو وركاه بقربة الموثقة فيكون رأس المرأة عند وركي الرجل (كما ان الظاهر) ان المراد من رأس الميت هاهنا هو رأس المرأة فيكون المصلى حيث قد وقف موقف لفصيله من كلا الجنس اي عند وسط الرجل ورأس المرأة .

بقي في المسألة امور :

(الأول) الحدائق قد استشكل في العمل بموثقة عمار وفي جعل الجائز شبه المدرج (قال) فانه متى طال اصف وقام الأول في وسط الرجل ون قرب الامام إلى الجدار لثني يقوم بحداثها كما هو المسه في الصلاة على الجدار لرم بأحر ميمه اصف حلقه وان بعد على وجه تكون الميمه قدومه لرم خلاف المسه في الصلاة (قال) ولم يرض تعرض لهذا الاشكال في هذا المجال سبي

(أقول) وكأنه رحمه الله قد أراد من ميمه اصف مسرة الامام ولا فهو اشتباه به فانه اذا بدأ بالرجال كما صرح في الموثقة فوضعه مما يلي القبلة والسواء مما يلي الامام وكان رأس كل عند ورك الآخر من جانب يسار الآخر كما صرح في صحيح الحلبي وقام المصلي في وسط الرجال لرم حيث تأخر مسرة اصف إلى خلف الامام لاميته (وعلى كل حال) ان هذا الاشكال كما في مصباح لقيه مما يشبه ان يكون اجتهداً في قال المص الحاص الصحيح السليم عن المعارض المكافأ (قل) فهو مما لا وقع له (انتهى) وهو كذلك

(الثاني) ان الشهيد رحمه الله قد استشكل في جعل الجائز شبه المدرج في محكي الذكرى بحو آخر (ومحصله) يريد توضيح منا ان الجائز اذا وضعت إلى القبلة شبه المدرج ويكون منها صف طويلاً مسرح غير مستقيم وقام الامام في وسط الصف فان استقل القبلة بوجهه تماماً لرم تأخر أحد طرفي لصف

مسألة ٥ - اذا شرع في الصلاة على الميت وكرر عليه بعض التكبيرات الخمس ثم حصر ميت آخر ووضع مع الميت الاول فالمصلي حينئذ محير بين رفع اليد عن الصلاة الاولى واستئناف صلاة واحدة على الميتين جميعاً وبين انتمام الصلاة الاولى على الميت الاول والاتباع بصلاة ثانية على الميت الثاني^(١) بل الاقوى حواز الشريك أيضاً بين

الى حلف الامم واذا انحرف عن القلة الى الصف بعد لا يلزم منه تأخر احد طرفيه الى حقه لزم عدم استقبال اقله تماماً (ومن هنا) قد ستظهر حمل الحائض صف (قال) كراص الساء لكن قد اعترف بأن ظاهر الروية صف واحد .

(اقول) ويرد عليه مصداقاً الى ان جعل الصفيين خلاف ظاهر الموثقة كما اعترف به بل خلاف صريحها ان الصفيين ن جعل كل منهما شه المدرج فلاشكال باق على حاله ان كان طويلين وان جعلاً صفيين مستقيمين ملصقين بمصهما بعض كما هو ظاهر قوله كراص لساء يقال تراصوا في الصفوف أي تلاصقوا حتى لا يكون بينكم فرج فهذا خلاف المذقة وكل خبر ورد في جعل الحائض شه المدرج ولو فرض جعل رأس كل ميت من هذا الصف الثاني عند الية الميت من ذلك الصف الاول .

(الثالث) انه حكى عن كشاف المثلث تحوير جعل الحائض كل واحدة منها وراء الآخر حتى يكون صفاً واحداً مستقيماً من الامام الى جانب القلة (قال) مالم يؤد الى بعد الممرط (وجود ابصاراً) جعل رأس كل ميت الى باطن رجل الآخر حتى يكون صفاً واحداً مستقيماً من يمين المصلي الى شماله (قل) كما قالت لهما لعامة (انتهى) وفي كلا الصفيين ما لا يخفى منه طرح لاحبار المدرج رأساً وهو مما لا وجه له .

(الرابع) ان في الشرائع وعن الفاضل و التمهيد بل والمسوط وغيرهم به اذا اجتمعت حجرة الرجل والمرأة فبحل صدر المرأة مجازياً لوسط الرجل ليقف الامام موقف الفصلة بينهما على المشهور كمت تقدم قلا من موقف الفصلة من الرجل ذو الوسط ومن المرأة هو الصدر (بل عن المتهى) ان عليه اجماع العلماء كافة (قال في الجواهر) لكن لم يحققه (قول) بل من المعلوم عدم تحققه فانه خلاف ما تقدم في صحيح لجلس من جعل رأس المرأة عند ركني الرجل لصدر المرأة عند وسط الرجل فكيف يجمعون الاصحاب على خلاف حديث صحيح لا معارض له ولا مانع .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به لحدائق وعن الكركي بسنة الى لمعظم (ولكن عن من التحيد) الشريك على النحو المذكور في المتن وقد يحكى الشريك عن الشخ ايضاً في كتابي لاحبار (واحتج امشهور) على ما في المدارك بصحيفة سلى بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عبيهما لسلام المروية في الوسائل في الباب / ٣٤ من صلاة لمس قال سألته عن قوم كبروا على جارية تكبيره او اثنت ووضع معهما اخرى كيف يصنعون قال ان شاءوا تركوا الاولى حتى يبرعوا من التكبير على الاحيرة و ن شاءوا رفعوا الاولى وأتموا ما بقى على الاحيرة كل ذلك لا بأس (قال في محكي الذكرى) والرواية قاصرة عن اوده

المدعى ادّعاها ان مما بقى من تكبير الاولى محسوب للجاريين هذا فرع من تكبير الاولى تحيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الاحيرة وبين رفعها من مكانها و لانضم على الاحيرة وليس في هذا دالة على ابطال المصداق على الاولى بوجه (قال) هذا مع تحريم قطع العادة الواحدة (الى ذكر) مذهب اس الحيدوقل وهو أشد طعناً لمروية يعنى بها الصحيحة (انتهى) .

(اقول) اما حرمة قطع العادة الواحدة فمما لا دليل عليه فان قوله تعالى في سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم « ولا تظنوا اعمالكم » قد قيل في تفسيره على ما في مجمع البيان أي لا تظنوا اعمالكم بالشك و لمناق و قيل بالرياء والسمعة وقيل بالاهامى والكناثر وشيء من ذلك مما لا رطله فقطع الصلاة وبحوما (واما عدم دالة الصحيحة) على مدعى المشهور فهو صحيح جيد وقد وفق الذكرى في الاعتراض على الاحتجاج المذكور كل من المدارك والحدائق والجواهر (بل في الحدائق) انه قضى الذكرى في ذلك جملة من المتأخرين .

(والجمل) ان الصحيحة مما لا ينطق على مذهب المشهور واما ينطق على مذهب من الجيد كما صرح به الحدائق بصحاً وادعى ان مدرك المشهور هو (هو لرصوى المروى) في المستدرك في الباب ٢٨/ من صلاة الميت قال عليه السلام وان كنت تصلّى على الجارية وحائت لآخرى فصل عليهما صلاة واحدة بحمى تكبيرات وان شئت متأنف على الثانية (وكأنه يدعوى) ان معنى قوله عليه السلام فصل عليهما صلاة واحدة بحمى تكبيرات أي افطع للصلاة الاولى و سأنف صلاة ثانية على المسكين جميعاً وان معنى قوله عليه السلام وان شئت استأنف على الثانية أي أتممت الصلاة على الاولى واستأنفت لثانية صلاة على حدة .

(ولكن لحوه) قد احتمل ان المراد من قوله عليه السلام وان كنت تصلّى على الجارية وحائت لآخرى الحج اي وان كنت ترند الصلاة على الجارية وحائت لآخرى فصل عليهما صلاة واحدة ويكون حينئذ من أدله جوار الصلاة على الجاريتين صلاة واحدة لامن صغريت حضور الثانية في ثمة للصلاة على الاولى (وعلى كل حال) لا ريب في صحة قول المشهور بلا حجة الى الاستدلال له بالصحيحة ولا بالرصوى و ن فرض انه تم دالة لرصوى عليه فان حرمة قطع الصلاة الاولى مما لا دليل عليه كما اشير آنفاً واستأنف صلاة واحدة على الجاريتين او أكثر أمر حايض بصحاً وفتوى كما عرفت في المسألة الاولى من هذا الفصل واتمام الصلاة على الاولى والاثنين صلاة ثانية على الميت الثاني هو من التعريق الافضل الذي عرفت في المسألة الاولى ايضاً .

(واما قول من الجيد) من الشريك فقد عرفت من الذكرى وغيره ان مدركه الصحيحة وهو كذلك قدأ ينتج المصلى بين امور ثلاثة فاما ان يرفع اليد عن الصلاة الاولى ويستأنف صلاة واحدة على الميتين

الجنارتين من حين وضع الميت الثاني مع الاول فاذا كرر على الميت الاول تكبيرتين مثلاً ثم وضع الميت الثاني مع الاول فيكبر عليهما حيثئذ ثلاث تكبيرات بنحو التشريك فيتم خمس تكبيرات للميت الاول فان شاء المصلي أشار حيثئذ الى أهل الميت الاول ليرفعوه وان شاء تركه بحاله حتى يتم التكبير على الميت الثاني حمساً (ثم ان المصلي) اذا احتار التشريك بهذا النحو فمى التكبيرات المشتركة يأتي بوظيفتين^(١) فهي الصورة المذكورة بعد التكبيرة الاولى من التكبيرات الثلاث المشتركة يدعو للمؤمنين والمؤمنات وهو وظيفة الصلاة على الميت الاول ويتشهد الشهادتين وهو وظيفة الصلاة على الميت الثاني وبعد التكبيرة الثانية من التكبيرات الثلاث المشتركة يدعو للميت الاول وهو وظيفة الصلاة على الميت الاول ويصلي على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم وهو وظيفة الصلاة على الميت الثاني ثم يكرر الثالثة بنحو التشريك وبه تتم الصلاة على الاول ثم يتم الصلاة على الثاني .

مسألة ٦ - من أدرك الامام في أثناء الصلاة على الميت كان له الدخول معه في

جميعاً ومن يتم لاواشى على الميت الاول ويصلي على الميت الثاني صلاة ثانية على حده واما يصلي عليهما بنحو التشريك في بعض التكبيرات من حين وضع الميت الثاني على المصحح لمذكور تفصيله في المتن وهو قول من لحيد (ومن هنا صرح في الجواهر) في أواخر المسألة بأن الأقوى هو التحجير بين الوجود الثلاثة وتبعه في ذلك مصباح الحنفية فراجع .

(في شيء) وهو ان في نواهد وعن المشهور جعل احد شعبى التحجير ابطال الصلاة الاولى ولكن المحكى عن حنبه من الأصحاب كالصدوق والشيخ و تداخه والشرع ان المصلي بعد حضور الجمار الثانية في أثناء الصلاة على الاولى له ان يستأنف صلاة على الجنارتين جمعاً من غير تصريح مهم بابطال الصلاة الاولى باستئان ونحوه ولعل نظر هؤلاء الى حرمة ابطال الاولى او الى انه اذا لم يطل الاولى بل استأنف لصلاة بمحرد وضع الميت الثاني بحسب الميت الاول فيصيب الاول اكثر من خمس تكبيرات وهو افضل (والله العالم) .

(١) كما صرح بذلك في الحديث على نحو ما ذكرناه في المتن (وعنه الجواهر) بقوله ضرورة صدق وصف الاولى والثانية مثلاً على التكبير الواحد بالنسبة الى الميتين أي يؤتى حيثئذ بوظيفة كل من الاولى والثانية جميعاً وهو جيد .

الصلاة^(١) ولو كان الامام مشغولاً بالدعاء بين التكبيرتين^(٢) فلا يجب على المأموم أن ينتظر حتى يكبر الامام

مسألة ٧ - من أدرك الامام في أثناء الصلاة على الميت تابعه في التكبير لافي الدعاء بل عليه أن يأتي بما هو وظيفته فاذا دخل في الصلاة بعد التكبير الثانية مثلاً والامام يصلي على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم كمر المأموم وتشهد الشهادتين واداكمر الامام الثالثة ودعا للمؤمنين والمؤمنات كمر المأموم الثانية وصلى على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الى آخر الصلاة^(٣).

(١) قال في الحواهر بلا خلاف فيه مما ين لاحصاء نفسه عليه (اقول) بل لا خلاف حتى من العادة في حوار الدخول في الاناء في الجملة وما خالف بعضهم في الدخول في الاناء والامام مشغول بالدعاء .

(٢) كما صرح بذلك في الحواهر (قال) فما عن بعض العامة من وجوب انتظار التكبير في الدخول في غير محله (ينهى) والظاهر انه يعني بعض العامة بالحيفة (قال في الخلاف) اذا درك الامام في أثناء الصلاة على المنارة فانه يكبر ويدخل في الصلاة ولا ينتظر تكبيره الامام (لى ان قال) وقال ابو حيفة اذا ادرك بعض الصلاة فلا يدخل حتى يكبر الامام ثم يدخل (انتهى) .

(وعسى كل حل) يدل على المطلوب من حوار الدخول في أثناء الصلاة ولو كان الامام مشغولاً بالدعاء بين تكبيرتين مصافاً الى اجماع العرفه على ذلك وهو حجة لنا (لنصوص) العديدة الآتية في المسألة/٨ من هذا الفصل الدالة مطوقاً على وجوب تمام ما بقي على المأموم من التكبير ومعهوماً على حوار الدخول في أثناء صلاة الامام وطلاق المصهور بشمل حتى لو كان الامام مشغولاً بالدعاء بين تكبيرتين وعنه فلا يجب لانتظار حتى يكبر الامام .

(٣) قال في الحواهر كما نص عنه الفصل في المحكي عن المنتهى (انتهى) ثم استدلل على ذلك بأمر (احدها) اطلاق دليل الأدعية بين التكبيرات الخمس (نذيرها) مرسله الدعائم لمروية في المستدرک في الباب ١٥١ من صلاة الميت عن عبي الله السلام من سبق بعض التكبير في صلاة لحدسه فيكبر وليدخل معهم ويجلس ذلك اول صلاته الخ فان مقتضى جعل ذلك اول صلاته هو انابه بما هو وظيفته من لشهادتين وان كان الامام مشغولاً بالصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وسلم مثلاً او بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات او بالدعاء للميت (ثالثها) ان صلاة الميت هي كالمكتوبة عساً فكما انه اذا دخل في الصلاة المكتوبة والامام في الركعة الثالثة او الرابعة وهو مشغول بالنسيحة الاربعة فعلى المأموم ان يأتي بما هو وظيفته من قراءة الحمد وكذلك في صلاة الميت حرفاً بحرف فعليه الايمان بما هو وظيفته لا بما هو وطيفة الامام .

مسألة ٨ - من أدرك الإمام في أثناء الصلاة على الميت وجب عليه بعد انقضاء الجماعة إتمام ما بقي عليه من التكبير ولو رفعت الحجارة^(١) وهل يتم ما بقي عليه من التكبير ولائاً متتابعاً بدون الدعاء بين التكبيرات^(٢) أو مع الدعاء^(٣) أو يفصل بين ما إذا حاف

(١) قال الشيخ في الخلاف فادفع الإمام قصى ما فاتته سواء رفعت الحجارة أم لم ترفع (قل) وبه قال أبو يوسف ومحمد والشافعي (قال) وقال الأوزاعي يأتي بما أدرك مع الإمام فإذا سلم سلم معه ولا يقصى ما فاتته (قل) وقال أبو حنيفة فإذا دفع من الصلاة نظر فإن رفعت الحجارة بطلت صلاته ولا يقصى ما فاتته وإن لم ترفع قصى ما فاتته (قال الشيخ) دليلنا إجماع الفرقة (انتهى) .

(أقول) ويدل على المطلوب من إتمام ما بقي عليه من التكبير ولو رفعت الحجارة (مضافاً) إلى إجماع الفرقة إطلاق حمله من لمصوص المروية بعصاهي الوسائل في الباب ١٧ من صلاة الميت وبعضها عن الذكري وبعضها في مستدرك في الباب ١٥ (هي صحيحة بعصاهي لقاسم) قال سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يدرك من الصلاة على الميت تكبيرة قال يتم ما بقي (وفي حرر ريد الشحام) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة على الجارية إذا دفن الرجل معها التكبيرة والثناء قال يكبر ما فاتته (وفي صحيحة لحسين) عن أبي عبد الله عليه السلام به قال إذا درك الرجل الكسرة والتكبيرتين من الصلاة على الميت فيقف ما بقي متتابعاً (وفي السوي) ما أدركتم فقصوا وما فاتكم فاقصوا (وفي رسالة الدعائم) عن علي عليه السلام فإذا صرف لم يصرف حتى يتم ما بقي عليه ثم يصرف (وفي الرضوي) قال عليه السلام فإذا فاتك مع الإمام بعض التكبير ورفعت الحجارة فكر عليها تمام الخمس وابتدأ من قبل القبة (وهذا الرضوي) كما تراه صريح في إتمام ما بقي عليه من التكبير مع رفع الحجارة فهو من حيث دلالة على المطلوب قوى من سائر الأحاديث المستفاد منها فلا تغفل (هذا وسيأتي) حرران آخران أيضاً يدلان على المطلوب من إتمام ما بقي عليه من التكبير ولو مع رفع الحجارة وهو يمشي معها .

(ثم نفي قال هذه الأحاديث كلها) حرر اسحاق بن عمار لمروى في الوسائل في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه أن علماً عليه السلام كان يقول لا يقصى ما سبق من تكبير الحجارة (وآخر ما قيل) في الجواب عن هذا الخبر هو ما احتمله مصاح الفقيه قريباً من الحمل على الفقيه وهو جيد لموافقه لفتوى الأوزاعي كما تقدم بن أبي حنيفة دارفت الحجارة بل وإن عمر وجمع من العامة كما في الجواهر .

(٢) وبه قال المحقق في الشرائع وحكي عن الصدوق والشيخ وغيرهم بل عن كشف لنظام ابنه المشهور بل في الحدائق وعن المعتمد بسنه إلى الأصحاب (والمستند في ذلك) هو صحيحة الحلبي المتقدمة آنفاً .

(٣) لم أر من الأصحاب من قل باتمام ما بقي عليه من التكبير مع الدعاء الموطئ له بسحو لإطلاق (ولكن الذي يساعد هذا الوجه) من الأحاديث هو مرسل الفلاس المروى في الوسائل في الباب ١٧ من صلاة الميت عن رجل عن أبي حمزة عليه السلام قال سمعته يقول في رجل يدرك مع الإمام في حجارة

الفوات برفع الحنزة ولاء والافع الدعاء^(١) والاطهر ان المصلي محير بين أن يتم ما بقي عليه من التكبير ولاء^(٢) في موقعه ومكانه^(٣) وهو مستقبل القبلة^(٤) وان رفعت الحنزة^(٥)

تكبيره او تكسرتين فقال يتم التكبير وهو يمشى معها فدا لم يدرك التكبير كبر عند القبر وان كان أدركهم وقد دعى كبر عسى القبر (فان لم يدرك) من التكبير هاهنا ليس لا مع ماله من دعاء الموطف والافمجرد لتكبير مما لا مؤنه له كى يحتاج الى المشى مع الحنزة او التكبير عند القبر او على القبر (قل في الجواهر) ان مرسل القلاسي مشعر بالاشتغال بالدعاء ولو والى (يعنى في التكبير) لم يبلغ الحال الى المشى (انتهى) وهو جيد وعن الذكرى لم يبلغ الحال الى الدعاء (انتهى) وهذا أحوذ (ونظير هذا المرسل) حرجاير المروى في الباب المذكور عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت ارأيت ان فاتني تكبيرة او اكثر قل نقصى ما فاتت قلت استعمل نفقة قل بلى وب تسع لحناره او لو كان المراد من قضاء ما فاتته هو التكبير فقط لا التكبير مع ماله من الدعاء الموطف لم يبلغ الحال الى منة الحنزة .

(١) هذا التعصير محكى عن علامة في بعض كتبه وعن بن هدد والذكرى والروص والروصه والرواص ويعنى عنه الناس في المدارك بل عن المحلى انه مذهب الاكثر (وعن الذكرى) الاستدلال بدعاء عند عدم خوف الفوات برفع الحنزة بعموم دلة الدعاء وعموم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في لسوي المتقدم ما در كنتم تصوموا وما فاكم فافصوا وللتكبير ولاء متتابعاً بدون الدعاء مع خوف الفوات برفع الحنزة بصحيفة الحلبي المتقدمة بدعوى ان المراد منها هو هذه الصورة فقط (وفيه) ان حمل الصحيفة على خصوص هذه الصورة فقط مما لا شاهد عليه بل الاظهر حوار التكبير ولاء حتى مع عدم خوف الفوات برفع الحنزة .

(٢) وذلك لصحيفة الحلبي المتقدمة آتياً الصريحة في قضاء ما بقي عليه من لتكبير متتابعاً .

(٣) وذلك لظاهر الروايات المتقدمة في صدر المسألة وصريح مرسل الدعائم (فاذا انصرف لم يصرف حتى يتم ما بقي عليه ثم يصرف) وعليه لما في الشرائع وعن جمع كثير من المتقدمين والمتأخرين من اتمام ما بقي عليه من لتكبير ولاء وان اد رفعت الحنزة او دعت أتم التكبير عند القبر وعلى القبر مستدلين بمرسل القلاسي وحرجاير ضعف وذلك لما عرفت من ان الحرجين ليسا في التكبير المحض بل هما في التكبير مع الدعاء والا فالتكبير المحض لا يحتاج الى المشى مع الحنزة فصلا عن اتمام عند القبر وعلى القبر وهذا واضح .

(٤) وذلك لظاهر الروايات المتقدمة في صدر المسألة وصريح الرصوي (فكر عليها تمام الخمس وانت مستقبل القبلة) .

(٥) وهو الذي يقتضيه طلاق المصوص المتقدمة في صدر المسألة ونصريح الرصوي (فاذا فاتك مع الامام بعض التكبير ورفعت الحنزة فكبر عليها تمام الخمس) .

وبين أن يتمه مع الدعاء الخفيف من قل أن ترفع الجبازة اذا امكبه ذلك^(١) وبين أن يتمه مع الدعاء الطويل وهو يمشي مع الحنازة^(٢) مع رعاية استقبال القبلة مهما امكن^(٣) والله العالم .

مسألة ٩ - اذا سق المأموم الامام في التكبيرة الاولى من صلاة الميت فلا شهة في عدم انعقاد الجماعة أصلاً كما في الصلاة اليومية عياً^(٤).

وأما اذا سقه في غير التكبيرة الاولى من سائر التكبيرات فان شاء أعاد التكبير مع الامام لدرك فضيلة الجماعة وان شاء صبر حتى يلحقه الامام^(٥) هذا اذا كان سق المأموم

(١) وذلك لحضر علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام مروى في الوسائل في الباب ١٧/ من صلاة الميت قل سأله عن الرجل يدرك تكبيرة او تكبيرتين على ميت كيف يصنع قال يتم ما بقي من تكبيره ويأدبر رقبته ويخفف (من المرد) من التكبير هاهنا هو لتكبير مع الدعاء الخفيف ولا لتكبير المحض خفيف نفسه لايحتاج الى التخفيف ولي لبادرة من قل رفع الميت .

(٢) وذلك لمروسل القلاسي وجابر المتقدمين^(٦) مع ما ذكرناه في بيان لمعاد منهما فلا تفضل .

(٣) وذلك لخصوص حر جابر المتقدم آتياً (فلن سئل القله قال بلى وانت تشع الحصرة) .

(٤) والظاهر ان ذلك مما لا خلاف فيه (واما صحبته علي بن جعفر) عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام المروية في الوسائل في الباب ١٦/ من صلاة الميت عن قرب لاسد للحميري قل سأله عن رجل يصلي به ان يكر قل الامام ول لا يكر الا مع الامام فان كر فسه أعاد الكبير (وهي بقريه) عن الرجل يصلي طاهرة في السق في الاناء بعد التمس بالصلاة لامي لتكبره الاولى (ولو سلم) طلائها فعوله عليه لسلام أعاد التكبير مما لا ينافي عدم انعقاد الجماعة بالكبيرة الاولى التي قد سق فيها المأموم الامام وهذا واضح .

(٥) هي اشترائع وعن جمع آخريين استحباب اعادة التكبير مع الامام وعن بعضهم لاستدلال لذلك بدرك فضيلة الجماعة (وعن طاهر) آخريين بل عن طاهر الاكثر وجوب اعادتها ولعل مستندهم الاحد بظاهر الصحيحة المتقدمة (فادكر قل اعاد التكبير) من الصحيحة وان لم تكن طاهرة في صلاة الميت بل لفظة الصلاة فيها طاهرة في ذات الركوع والسجود (ولكن قد ذكر الوسائل) ان حميري أورد الصحيحة في باب صلاة الحصرة من احاديثها (قل) ويظهر منه انه كان كذلك في كتاب علي بن جعفر ايضاً (انتهى) وقد كتمى بذلك مصاح لفقيه في كون الصحيحة من روايات المقام وهو في محله

(وعلى كل حال) تحقيق المسألة ان الحكم باستحباب الاعادة شتاداً لي مجرد درك فضيلة الجماعة مشكل جداً كما في المدارك وتنوع الحدائق في الاشكال فان التكبير الذي سبق به المأموم الامام قد وقع جزءاً للصلاة ومعه اذا أعاد التكبير ثانياً بعنوان الجبرية لرم الريادة المعتمدة ومقتضى القاعدة بطلان العمل بسببها فانها تشرع من المكلف فالاولى في الحكم بالاعادة هاهنا هو الاسد الى الصحيحة وطاهر صيغة

الامام سهوياً بأن تخيل ان الامام كبير فكبر ثم انكشف ان الامام لم يكبر واما اذا كان سقه عمدياً فالاطهر بطلان الجماعة بالسبق العمدي فان كان المأموم قريباً من الحنزة الامر فيها وان كان وحيداً فلهذا القول بان طاهر من لصحيحة ان اعده التكبير مع الامام ليس الا لدرء فصلة الجماعة فلهذا تكون الاعادة مستحبة لا وجبه فان لم يعد التكبير وصبر حتى لحقه الامام حار وهو الذي أفتينا به في المتن صريحاً فلا تغفل .

(١) ان في اعادة من سبق الامام عمداً اختلاف بين علمائنا الاعلام (فمن المذكري) والروض التريدي اعادة لعامة التكبير يدي سبق به الامام عمد من حيث ان التكبير ركن فرياده كتنصاه ومن انه ذكر الله تعالى فلا تطل الصلاة بتكرره (وعن المسالك) وحاشيه لمسي ان لعامة في الصلح لا يبعد لتكبير بل يستمر متأبياً حتى يلحقه الامام (وفي لمدارك) فوجب الاعادة على لعامة معذراً ان التكبير لو اوقع على هذا الوجه منهي عنه والنهي في العادة يقتضي الفساد (قال) ولو قيل بوجوب الاعادة مع العمد كان جيداً ان لم يطل الصلاة بذلك (انتهى) .

(وفي الحدائق) ان المسألة حائلة عن النص وجميع ما ذكره من التعليلات معلول لا يمكن الاعتماد عليه (بي ن قال) ومن ثم ان الفاصل الحراساني في لدخيره اقتصر على نقل لا قول (انتهى) (قول) ولا يظهر ان المأموم مع علمه بان الامام بعد لم يكبر وبه يعتبر في لجماعه مباحه المأموم للامام في لتكبيرات اد كبر قبل ان يكبر الامام فهو افراد منه قطعاً والافراد في لجماعه العي امر حابر كما عن كشف بتمام بل حابير وضماً وتكليفاً .

(ما وصفاً) فلا الامام لا يحمل فيها عن المأموم شيئاً في صلاة الحنزة سوى ان المأموم يتبع الامام في التكبيرات فاد اورد فلا وجبه لطلان صلاته من صلها الا اذا كان بعيداً عن الحنزة او غير محدد لشيء منها فتطل صلاته حينئذ من هذا لجهه لا من جهة اخرى (وما تكليفاً) فلهذا مما لا وجبه لحرمة حتى على القول بان سبق العمدي في لتكبير مما بوجب بطلان الصلاد من صلها فان حرمة بطلان الصلاة مما لا دليل عليه وقوله تعالى «ولا تظنوا عذلكم» كما بشر فلا اجسي عن المقام وأمثاله كما لا يحصى على من رجع التفسير .

(وعليه) مما عن المذكري و لممالك وغيرهما وسعهم الجواهر من ان المعتمد في السبق آثم شرعاً (خلاف الصواب) ومن جميع ذلك كله يظهر بان لتريدي في لمسألة من حيث اعادة التكبير وعدم الاعادة مما لا وجبه له وان الحكم باستمرار المعتمد وسأبه حتى يبحته الامام (ضعيف) اد لجماعة بعد الافراد (واضعف منه) الحكم بوجوب الاعادة استناداً الى ان التكبير الذي سبق به لامام عمداً مهبي عنه فان الحرمة مما لا وجبه له كما اشير آنفاً بل أقصى ما يقتضيه السبق العمدي هو الافراد لغيره .

(وأضعف من الجميع) الحكم بطلان الصلاة من أصلها مع قرب العائد من الحنزة ومجاذاته مع شيء من الحنزة فان الصلاة حينئذ مما لا وجبه لطلانها بل صحيحة واحدة للاحرار والشرائط تماماً عابتهانها

محادياً لشيء منها أتم الصلاة مبرداً والا بطلت الصلاة من أصلها (والله العالم) .
مسألة ١٠ - الأقوى ان الميت بعد ما الحد ودفع لا يحور الصلاة عليه مطلقاً حتى
لمن لم يصل عليه بل وحتى على الميت الذي لم يصل عليه أصلاً اما سياناً أو جهلاً أو
عمداً فالصلاة على القبر في جميع هذه الصور كلها غير مشروعة لا الى يوم وليلة ولا
الى ثلاثة أيام ولا الى أكثر من ذلك ولا أقل^(١).

انقلب عن الجماعة الى الامرد بمجرد السبق في التكبير عمداً فتأمل جيداً فان المسألة لا تحلو عن دفعه
(١) اختلف الاصحاب في هذه المسألة اخلافاً شديداً (فمن المشهور) ان من لم يدرك الصلاة على ميت
حار له ان يصلي على قبره لى يوم وليلة وان راد لم تحر بل في الخلاف وعن لعبة الاحماع على الحوار
لى يوم وليلة (وعن سائر) حوار الصلاة عليه لى ثلاثة ايام (وعى الخلاف) قد حددوا الصلاة على القبر
يوماً وليلة واكثره ثلاثة ايام (ولكن عن المعتز) والمنهى وفي المختلف والحدائق عدم الوقوف في هذه
التقديرات عنى مستند وان قل في الخلاف في كلام له في المصنف وقد روى الى ثلاثة أيام (اسوى) (وعن ابن
الحديد) يصلى عليه ما لم تعبر صورته (وعن بن عيسى) وان ما يويه وانسان والمسائل والروص والروضة
وحامع المقاصد وغيرهم عدم التوقف بها (وعن المعتز) عدم وجوب الصلاة بعد الدفن مطلقاً (قل) ولا أسمع
بجور (وفي المدارك) مثل ذلك عيباً لكن قال لا بعد احتصاص الحوار يوم لدفن .

(ويظهر من المختلف) التفصيل فالميت ان لم يصل عليه صلى على قبره وجوباً والا فلا يصلى على
قبره (وعى الحوار) بعد التندر في كلامه صدرأ ودبلا مثل ذلك عيباً الا انه حور الصلاة على قبر من صلى
عليه عنى كراهية شديدة من دون ان يحرمها وكل من الصلاة عنه وجوباً وعنى كراهية شديدة اما هو الى
ان لا ينعلم انه صار وميماً فاداعلم بذلك ولا صلاة عليه .

(اقول) والا أقوى كما صرحا في المتن هو عدم مشروعية الصلاة على القبر مطلقاً في جميع هذه
الصور كلها (وبدل عليه) حممه من الاحذر المروية في نوسائل في ابواب محتفة من صلاة الميت (وعى موثقة
عمار بن موسى) المروية في الباب/ ١٩ عن ابي عبد الله عليه السلام الواردة في لميت الذي صلى عليه وهو
مقلوب رحلاه الى موضع رأسه قل سوى وتعاد الصلاة عليه وان كان قد حمل ما لم يدفن فان دفعه صحت الصلاة
عليه ولا يصلى عليه وهو مدفون (وعى موثقة اخرى له) المروية في الباب/ ٣٦ عن ابي عبد الله عليه السلام الواردة
في الصلاة على العريان قل يحفر له ويوضع في تحده ويوضع لس على عورته فيتسر عورته بالس والحجر
ثم يصلى عليه ثم يدفن قلت فلا يصلى عليه اذا دفن قلت لا يصلى على الميت بعد ما يدفن الح (وفي رسالة
محمد بن اسلم) عن رجل عن ابي الحسن الرضا عليه السلام لمروية في باب المذكور قلب ولا يصلون
عنه وهو مدفون بعد ما يدفن قال لا لو جار ذلك لاحد لحار لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلى
على المدفون ولا على العريان .

(وفي موثقة ثالثة) لعمار السامطي المروية في الباب ٦/ عن أبي عبد الله عليه السلام قال لميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب وان كان قد صلى عليه (والمعنى هكذا) أي والميت وان صلى عليه يصلى عليه ما لم يوار بالتراب فإذا ووري في التراب فلا يصلى عليه (وفي موثقة يونس بن يعقوب) المروية في باب المتعدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الحبرة لم أدركها حتى بلغت القبر أصلى عليها قال ان أدركتها قبل ان تدفن فان شئت فصل عليها .

(وفي قال هذه الروايات المتبعة كلها) حيلة أخرى من الروايات المحورة المروية في الوسائل في الباب ١٨/ من صلاة الميت (في صحيحة هشام بن سالم) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يصلى لرحل على الميت بعد الدفن (وفي حرم مالك) مولى الجهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال اد فئتلك الصلاة على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلاة عليه وقد دفن (وفي حرم عمرو بن حبيب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دا وانه الصلاة على الحارثه صلى على القبر (وعن الذكري) انه روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر مسكية دفنت ليلاً (وفي الرصوى) المروى في مستدرک في الباب ١٦/ من صلاة الميت قال فان لم تلحق الصلاة على الحبرة حتى يدفن الميت فلا بأس ان يصلى بعد ما يدفن .

(و الجواب) عن الجميع ان المراد من صلاة في هذه الروايات بأجمعها كما في الحدائق وعن الشيخ رحمه الله هو الدعاء والترحم للميت لا للصلاة المعهودة على الاموات التي يعبر فيها التكبيرات الخمس واستبدال الفة وبحوهم وديث شهاده (صحيحة محمد بن مسلم او زراره) المروية في الوسائل في باب المتقدم قال صلاة على الميت بعد ما يدفن اما هو دعاء قلب فالحاشي لم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بما دعا له (وحرم جعفر بن عيسى) المروى في الباب المتقدم قال قدم ابو عبد الله عليه السلام مكة فسألني عن عبد الله بن ابي رافع فقلت نعم قال فناطق به الى قبره حتى يصلى عليه فب نعم فقال لا ولكن يصلي عليه خداه ورفع يديه له يدعو واحمد في الدعاء وترحم عليه .

(بسم) قد يظهر من رواه محمد بن ريد في الباب المتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على النجاشي الصلاة المعهودة على الاموات وذلك بعريه ما فيها (وكرر سماعاً) ولكن صحيحة محمد بن مسلم المقدمة هي صريحه في نهي كونه الصلاة المعهودة على الاموات حيث قال (قلب فالحاشي لم يصل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا اما دعا له) فعدم هي عليها هذا مضافاً الى ظهور روايه محمد بن ريد من جهة اشتغالها على قول (فخص له كل مرتفع حتى رأى حابرته وهو بالحشة) في ان صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على النجاشي كانت من قبل الدفن لا بعده .

في امور :

(احدها) ان الجواهر قد استدلل لوجوب الصلاة على القبر اذا كان الميت ممن لم يصل عليه بالاصل

مسألة ١١ - الأوقات كلها صالحة للصلاة على الميت^(١) فلا تحرم هي ولا تكره في

يعنى الاستصحاب و طلاق دليل الوجوب ويحوى روايت الجوار المقدمة آنفاً الواردة بظاهرها في الصلاة على قبر من صلى عليه ولكن كما ترى ضعيف من الأصل و لا طلاق مقطوعان بروايات المصنف واما روايات الجوار فقد عرفت بعضها مصداقاً لى ان اقصاها حوار الصلاة على قبر من لم يصل عليه بل يحوى لا وجوبها

(ثانيها) به قد يظهر من بحقائق والحوار وحكي عن كشف الثامن من مرس القلاسي العروي في الوسائل في الباب/ ١٧ من صلاة الميت عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول في الرجل يدرك مع الإمام في الجمار تكبيره أو التكبيرتين فقال بسم التكبير وهو يمشي معها فاد لم يدرك التكبير كثر عند القبر فان كان دركهم وقد دس عند القبر (دوس يدل) على حوار الصلاة الكاملة على القبر لمن لم يدرك الصلاة على الميت قبل الدس وهو من هؤلاء عجيب فانه كالضريح في ان الصلاة اسي شرع فيها ثم رفعت الجمار خارجاً ان تمتد عند القبر وان ادركهم وقد دس فيها على القبر لأعلى شاء صلاة الميت ابتداء صلاة كاملة على القبر بعدما دس .

(ثالثها) انه قد يقال انصوص المصنف لاطلاق لأصحاب على الجوار في الجملة وانها مما يحتمل الحمل على الثقة لما وقعنا لفتوى أبي حنيفة (وفيه) انصوص المصنف عمدتها موثقات اربع ولا يمكن رفع اليد عنها بعدما عرفت حال نصوص الحوار جميعاً واطلاق الأصحاب على الحوار في لحمله على تقدير تسليمه مما لا يصحح رفع اليد عن الموثقات الأربع التي لا معارض لها ولا رد ومجرد مطبقها لفتوى أحد علماء العامة مما لا يسوع حملها على الثقة بل لو كانت مطابقة لفتوى جميعهم ولم يكن لها معارض لم يمكن حملها على الثقة بل كانت مما يحب العمل بها بلا شبهة اذ فكيف بما اذا طاشت فتوى واحد منهم لا اكثهم فأمس جيداً

(١) بلا خلاف فيه كما في الحديث بل في الخلاف والمدارك وعن التذكرة الإجماع عليه (قال في الخلاف) الصلاة على الجمار يجوز في الأوقات الخمسة لمكرهة ابتداء الوقت فيها (يعنى عند طلوع الشمس وغروبها ورواها) وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر) فل وفيه قال الشافعي و ابو يوسف وأحمد (قال) وقال لاور عي لايجوز فعلها في هذه الأوقات (قال) وقال مالك وأبو حنيفة لايجوز ان يفعل في الثلاث اوقات التي هي عند الموقت (يعنى عند لظوع والغروب والروال) قول دليلنا إجماع بالفرقة (انتهى) وقريب من ذلك ما عن المعسر غير انه أسقط ذكر أبي يوسف وبذل عدم الجوار في كلام لاوراعي بالكراهة .

(اقول) وبذل على المطلوب مصداقاً لى الإجماع المتقدم وقصور ما دل على كراهة النوازل المستداه في الأوقات الخمس عس الشمول للمقام من صلاة الميت لمست بصلاة كما عرفت غير مرة ولو سلم فليست هي نوازل فصلاً عن كونها مستداه (حمله من الاحبار) المروية في الوسائل في الباب/ ٢٠ من صلاة الميت

أي وقت من الاوقات .

مسألة ١٢ إذا وحت الصلاة على المحتازة في وقت وجوب المريضة تحجير المكلف في تقديم أيهما شاء^(١) فإن شاء قدم الصلاة على المحتازة وإن شاء قدم صلاة المريضة (وإذا

(وفي صحيحه محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام قال يصلى على الحضرة في كل ساعة أيها ليست بصلاة ركوع ولا سجود وإنما تكره الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها إلى فيها التحشوع والركوع والسجود لأنها تعرب بين قري شيطان وتطلع من قري شيطان (وفي حراخر) لمحمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يسمع شيء من هدد لساعات عن الصلاة على الحضرة فقال لا (وفي صحيحه الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لأبى بالصلاة على الحضرة حين تغيب الشمس وحين تطلع ما هو ستمعار (وفي رواية حيدر) المروية في الباب ٣١ عن أبي جعفر عليه السلام ولا ينظر بالصلاة على الحضرة طلوع الشمس ولا غروبها إلى غير ذلك مما رواد الواسل في الباب ٢٠ و المستدرك في الباب ١٨ عن الدعائم والرصوى

(وفي قول هدد لرويات كنها) روي عنه أحمد بن محمد البصري المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من صلاة الميت عن أبي عبد الله عليه السلام قال تكره الصلاة على الحضرة حين تصغر الشمس وحين تطلع (وفي صحيحه الحلبي) عن جعفر) المروية في الباب ٣١ عن أبي جعفر عليه السلام قال سأله عن الصلاة على الحضرة إذا احمرت الشمس يصلح أو لا قال لا صلاة في وقت صلاة وقال إذا وحت الشمس فصل المغرب ثم صل على الحضرة (وفي الرصوى) المروية في المستدرك في الباب ١٨ عن أبيه عليه السلام أنه كان يصلى على الحضرة بعد العصر ما كان في وقت الصلاة حتى يصغار الشمس إذا صغارت لم يصل عليها حتى تعرب .

(والجواب) أن رواية أحمد بن محمد بن محمد عليه السلام على ألفية كما عن الشيخ (قل في الحقائق) لموافقة بحر مذهب العامة (انتهى) وهو كذلك لما عرفت من مصدر لأوراع في كلام الخلاف إلى عدم حورها في الأوقات الخمسة وفي كلام بعض إلى كراهتها فيها ومصدر ثالث وأبى حيفة إلى عدم حورها في الأوقات الثلاثة (وربما ماها) أن عن بعضي لأبى قدامه بسبب كراهتها في الأوقات الثلاثة إلى أحمد أيضاً وعن بن رشد لما ذكر أن قال قوم لا يصلى على الحضرة في الأوقات الثلاثة وقال قوم لا يصلى عليها في الغروب والطلوع فقط ومن قوم لا يصلى عليها في الأوقات الخمسة التي ورد النهي عن الصلاة فيها (قل) وبه قال عده وسمعني وأبو حنيفة (انتهى) ومن جمع ذلك كله يظهر لك حال لصحيحه والرصوى وإيهما محمودان أيضاً على الثقة كرواية عبد الرحمن عينا

(١) والمستد في ذلك هو سعة الوقت في المنزاحين فتجبر في تقديم أيهما على الآخر (هدامصناً) إلى مدعى الروايات الواردة في المقام بعضها يقدم الأول وبعضها يقدم الثاني ولعن مقتضاه التحجير كما عن المحقق (قال في محكي المعسر) ومع التعارض يتعين التحجير (انتهى) بل قد بسبب التحجير إلى الفاضلين والكركي بل إلى المشهور وليس بعيد (وعلى كل حال) أن الروايات المتعارضة هي مروية في الوسائل في

خفيف على الحمازة) من حدوث حادثة فيها كفتق بطن أو انفجار دم وبحو ذلك وحب تقديم الصلاة على الحمازة^(١) (وإذا خيف على الفريضة) فوات وقتها سبب الصلاة على الحمازة وحب تقديم صلاة الفريضة^(٢) (وإذا خيف على كل منهما) فالظاهر وحب تقديم الفريضة أيضاً لثلايقوت وقتها وإن حدث في الحمازة حادثة^(٣) وهكذا الأمر في مزاحمة باب ٣١/ من صلاة الميت (في رواية جابر) قال قتادة لا يصح عليه السلام إذا حضرت الصلاة على لجارة في وقت مكتوبة فأبهما بدأ فقال عرض الميت لي قرره إلا أن يحلف أن تعوب وقت لفريضة (وفي رواية دارود ابن حمزة) العموي عن أبي عبد الله عليه السلام قل إذا دخل وقت صلاة مكتوبة فبدأ بها قبل الصلاة على الميت إلا أن يكون الميت مبطوناً أو نساء أو نحو ذلك .

(وفي صحيحه على بن حمزة) عن حبه موسى بن حمزة عليهما السلام قل سأله عن الصلاة على الجنائز إذا حضر، لشمس أبصر أو لا قبل لأصلاه في وقت صلاة وقال د وحب الشمس فصل بمغرب ثم صل على الجنائز .

(ثم إن المحكي عن الذكرى) أن الأقرب بقدم المكتوبة لأفصليها وعموم أحاديث فضيلة أول الوقت (وفي الجواهر) وبما يقول به (قال) وفقاً لجماعه (ثم قل) ونقول الصادق عليه السلام وذكر حضر العموي لمقدم (انتهى) وفيه ما لا يحصى من روايات جابر الصريحة في تقديم صلاة الميت مما يقضى على عموم أحاديث فضيلة ول الوقت في الفريضة ومجرد أصلية المكتوبة في حد ذاتها مما لا يوجب تقديمها مع سعة وقتها إذ لمن تعجل الميت إلى قرره في نظر الشرع أهم من لانيان بالفريضة في ول وقتها (وللجنة) مع سعة وقت المتراحمين وتعرض لروايات الواردة في المقام هو التخيير فأبهما قدم على الآخر في الأمثال صبح وجار

(١) والمسند في ذلك بعد صيق وقت صلاة الجارة من جهة خوف حدوث الحادثة فيها دون صلاة فريضة هو قوله عليه السلام في رواية العموي المقدمة (إلا أن يكون الميت مطوباً أو نساء أو نحو ذلك) أي ولا يبدأ حيث لا يمكنه بل يبدأ بصلاة الميت (وفي الجواهر) عند تقديم المحقق في العتق صلاة الميت على المكتوبة في هذا الفرص (مالهظه) قطعاً لما عرفت يعني به رواية العموي (قال) بلا خلاف (ثم قال) وما من السرائر من أن تقديمه حيث لا يمكنه أولى وأفضل ولا يريد به ما يفي الوجوب والأهوق قد يعنى الخلاف بين المحصلين عن عدم معارضة الموسع المضيق (انتهى) .

(٢) والمسند في ذلك بعد صيق وقت الفريضة من جهة خوف فوات وقتها دون صلاة الحمازة هو قوله عليه السلام في رواية جابر إلا أن تحلف أن تعوب وقت الفريضة (قال في الجواهر) فتقدم حيث لا يمكنه بل يبدأ بصلاة الجارة (قال) وجوباً قطعاً بلا اشكال بل ولا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه ووجهه واضح (انتهى) .

(٣) هذا هو المشهور كما في الجواهر (قل) بل لا أحد فيه خلافاً إلا من المحكي عن المسوط من

دفن الميت مع العريضة فإذا خيف على العريضة فوات وقتها وخيف على الحيازة من حدوث حادثة فيها فهي هذه الصورة أيضاً تقدم العريضة على دفن الميت وإن حدث في الجنازة حادثة^(١).

مسألة ١٣ - إذا خيف على الحيازة من حدوث حادثة فيها كفتق البطن وسحبه إذا أحرأ دفنها إلى أن يصلى عليها ويظهر وحوب تأخير دفنها إلى أن يصلى عليها وإن حدث فيها حادثة^(٢).

فصل في الآداب المتقدمة على الدفن

(وهي كثيرة)

(منها) أنه يستحب إعلام المؤمنين بموت المؤمن^(٣) ليشهدوا حارته ويصلون عليه

تقديم صلاة الجنازة (سهي) وقد رد على المسوط صاحب المختلف بأن مع نصيب وقت الحاصرة تعيين ولا يحوز الأشغال بعمرها سواء خيف على الميت ولا (سهي) وهو جيد (وفي المدارك) بعدما نقل عن المسوط عليه تقديم الصلاة على الميت على العريضة من أن حرمة المسلم ميتاً كحرمة حياً (قال) ولا ريب في ضعفه (سهي) وهو كذلك فإن حفظ حرمة المسلم ميتاً وإن كان لارماً ولكن فوت العريضة أهم منها فيقدم عليها فإن العريضة مما سبى عليه الإسلام وهي عمود الدين وقد بلغت في الأهمية بحد قد روى لوسائل في الباب ٢ من مقدمة لعبادات أن تارك الصلاة عمداً كافر فراجع .

(١) وذلك لعين ما تقدم آنفاً في وجه تقديم العريضة على صلاة الجنازة من أهمية العريضة وكونها مما سبى عليه الإسلام (فما عمن المقاصد) من تحوير تقديم الدفن حيث شد على عريضة بدعوى تساوي الحرمتين وتدارك الصلاة بالقصد واستثناء المبطون والنساء في حر العموى (وهكذا ما في لجواهر) من بحكم بأن ذلك جيد (صحيح جداً) وإن ما بهوت من العريضة التي سبى عليها الإسلام بسبب فوت الوقت هو أهم في نظر شرع من سبق بطن الميت مثلاً الذي هو لا بد منه على كل حال أما من لدن وأما بعده في القبر واستثناء المبطون والنساء في حر العموى لم يكن في فرض فوات وقت العريضة بل كان في سعة وقتها وبحال لا سكر الاستثناء في هذا العرض بلا شبهة

(٢) وذلك لأهمية الصلاة على الميت من حدوث الحادثة فيه وهو مسنون بالكلية فلا بد من أن نصلى عليه أولاً ثم يدفن وإن حدث فيه حدثه قبل الدفن (وما في لجواهر) من تقديم الدفن على الصلاة عليه (قل) ويدفن حيث شد ويصلى على الصر صعب فانه مبني على مشروعية الصلاة على القبر ولو في خصوص من لم يصل عليه وقد عرفت قريباً من مجموع الأحاديث عدم مشروعية الصلاة على القبر مطلقاً فلا تعس .

(٣) قال في لجواهر بلا خلاف أحده في استحباب ذلك سوى ما عن المجعفي من أنه يكره المعنى إلا

ويستعفرون له فيكتسب لهم الاجر ويكتب للميت الاستغفار .

(ومنها) انه يستحب أن يتخذ للميت نعشاً يستر جسمه ولا يرى فيه حثته اذا حمل على الاكتاف وتأكد ذلك في المرأة ويكره تزيين العرش بالحمراء والصفراء ونحوهما .

ان يرسل صاحب المصيبة الى من يخص به (قل) ولعله عبر ما نحن فيه والا كان محجوجاً بالأجماع عن الخلاف عليه (ينتهي) (قول) هذا مضاف الى النصوص المتقدمة الواردة في علام المؤمنين المروية عنها في الوسائل في الباب ١ من صلاة الميت (في صاحبها ابي ولاد) وعبدالله بن سنان جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعنا منكم ان يؤذوا اخوان الميت بموته فيشهدون خبره ويصلون عليه ويستعفرون له فيكتسب لهم الاجر ويكتب للميت الاستغفار . وكسب هو الآخر فيهم وفيما اكتسب له من الاستغفار (وفي خبر ذريح المحاربي) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الجارية يؤذن بها الناس قل نعم (وفي مرسله القسم بن محمد) عن بعض نسبه عن ابي عبد الله عليه السلام قل ان الجارية يؤذن بها للناس .

(ثم ان اطلاق الأيدى) في هذه النصوص يشمل البداء بصاً فاداً لأناس بالبداء كما صرح في الجواهر (وما في الخلاف) من انه لا تعرف فيه بصاً فلعنه متى به بصاً بالخصوص ولا فاطلاق النصوص موحود محقق (وما في الحديث) من الذين في حوز البداء بل لمع عنه مسدلاً بأنه لم يبعد فيما مضى عنه السلف من أصحابنا من ان صدر لأول البداء بذلك ضعف (فيه اولا) يكفي عدم الجمع من البداء شرعاً (وثانياً) ان نصوص الأيدى تشمل باطلاقها البداء بلا شبهة فانه من مصاديقه وأفراده .

(١) ويظهر استحباب ذلك من صاحب الوسائل من عنوان بابه ٥٢ من البدن حيث قلنا استحباب تحاد العرش لحمل الميت وتأكد في المرأة (ينتهي) بن صرح باستحباب ذلك حملها من الاصحاب عني ما في الحديث (قل) وبأكد للنساء لسرهم (انتهى) والمسد في ذلك لأخبار الكثرة المروية في الباب المذكور ويظهر من مجموعها ان اول من جعل له العرش الذي يسر الجسم هو فاطمة سلام الله عليها بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (في رواية الجدام) عن ابي عبد الله عليه السلام قل اول من جعل العرش ابي لاسلام بن عيسى فاطمة سلام الله عليها . شكك شكاي الى مصنفها وقاب لاسماء بن جندب وذهب لحنى ألا تجعلس بي شيئاً يستريحى فقالت اسماء بنى ادكيب بأرض الحشيشة ردتهم يصعرون شت فلا أصعب لك مثله . وادكيب صعب لك قالت نعم فدعت بغير فأكنته لوحه ثم دعت جرد فشدتها على قوائم ثم جللته ثوباً فقالت هكذا رأيته يصعرون فقالت اصعوى لى مثله استريحى سررك الله من النار لى غير ذلك مما ورد بهذا المصنوع .

(ثم ان الاختيار المشار اليها) وان لم يكن مذهباً اكثر من استحباب تحاد العرش للنساء ولكن الاصحاب كما صرح في الحديث قد فهموا منها العموم للرجال والنساء (قال) وبعضهم حصه بالنساء (انتهى) (اقول) وكأنهم قد فهموا من الاخبار ان مستوربه جسم الميت بعش بشره عن الاظهار حين يحمل على الاكتاف حسن وفي المرأة أحسن أي تأكد حسناتها واستحبابها فيها وليس بعبد والله .

كما انه يكره وضع الحنوط عليه^(١).

(ومنها) انه يستحب تشييع حنارة المؤمن^(٢) والاسراع اليها^(٣) واذا دعي الى وليمة والى حنارة فالأفضل أن يحيط الحنارة^(٤) وأدنى مراتب التشييع ما صدق عليه اسمه وقال

(١) أما كراهة تزيينه بالحمرء والصعراء وبحوهما فقد حكى عن العلامة لطباطبائي الأساره ليه في منظومه (ويساعدها) ما رواه المسند في الباب/٧٩ من الدول عن دعائم الاسلام عن عبي الله السلام به نظر لسي بعض رطقت عليه حناران حمرء وصعراء رين بهما فأمر عبي الله السلام بهما فسرعا وقبل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ول عدل الأجرة العود لا يعرف عبي من فقير .

(وأما كراهة وضع الحنوط عليه) فلم رواه الوسائل في الباب/١٧ من النكبين وهو باب كراهة وضع الحنوط على العرش عن الكشي ولشع جميعاً بسندهم عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يوضع على العرش الحنوط (بمع) روى في الباب المذكور عن عبيث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه انه كان يحمر المسك بالعود فيه المسك وربما جعل على العرش الحنوط وربما لم يحمره (لحديث) (قال صاحب الوسائل) هذا محمول على الجوار

(قول) هذا مضافاً الى ما عرفت في آخر الحنوط من كون الرواية المذكورة مع جملة أخرى من الروايات المشتملة على تطبيق لمسك بغير الكافور والبربر كالمسك والعود وبحوهما محمولة على النية فراجع .

(٢) (فان في الجواهر) ان أصحاب الشيع اجماعاً ان لم يكن ضرورياً (قول) ولا حنارة مستبعدة ان لم يكن متواترة (انتهى) (اقول) بل لا بد تواترها كما لا يخفى على من راجع الوسائل الباب/٢٠ و/٣ من الدول وقت في آخر الباب ٣ ويأتي ما يدل عليه في السهر وكان مراده من (هذا) الباب/٢٤ و/٥ و/٧ و/٨ و/١٠ من الدول (وسى كل حال) ان في رواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ان اول ما يحلف المؤمن به في فريده ان يحمر لمن نزع حنارته (وفي مرسلة الصدوق) قال فان أمير المؤمنين عليه السلام صممت لسة عبي الله الحنة رجل حرج في حنارة رجل مسلم فله لحة (وفي رواية عدي الأعمال) عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث قال من شيع حنارة فله بكل خطوة حتى يرجع ما ألف حسنة ويمحى عنه ما ألف سيئة ويرفع له ما ألف درحة (حديث) الى غير ذلك من الروايات التي لا يحصى دلالة واضحة على فصل تشييع حنارة المؤمن جداً .

(٣) وذلك لرواية مسنده بن صدقة المرويه في الوسائل في الباب/٣٣ من الاختصار عن جعفر عليه السلام عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دعيت الى العرسات فاطأوا فانها تذكر الدنيا واذا دعيت الى الحنارة فأسرعوا فانها تذكر الآخرة ومثل ذلك باختلاف يسير مرسلة الصدوق في الباب المذكور .

(٤) ويدل عليه مضافاً الى ما في الحديث من انه قد ذكره الأصحاب رواية سماع بن زياد في

بعض علمائنا أن أدبى مراتبه أن يتبع الجبازة إلى المصلى فيصلى عليها ثم ينصرف^(١) بل قال بعض علمائنا أنه لا يجوز الرجوع للمشيع حتى يدفن الميت أو يأذن له أهل الميت بالصرف^(٢) ولكن الأظهر هو ما ذكرناه فأدبى مراتب التشيع هو ما صدق عليه الاسم

الذي تقدم رواه بواسطة عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن نسي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن رجل ندى لى ولعة وإلى حماره فأبعها فبذل وأبعها بحب قل بحسب الحماره فانها تذكر الاحرة وليدح الولعة فانها تذكر الدنيا .

(١) القائل بذلك هو العلامة في محكي المتهى (و استدلال بصحيحه زرره) المرويه في الوسائل في الباب ٣/ من ندى فان كتب مع أبي جعفر عليه السلام في حماره لبعض فر منه فما أن صلى على الميت قل وبه لأبى جعفر عليه السلام رجعت . يا جعفر مأجورا ولا تمنى الا لك تضعف عن المشي فقلت يا لابي جعفر عليه السلام قد دن لك في الرجوع فارجع ولي حماره اريد ان أسألك عنها فقال لى بو جعفر عليه السلام قد هو فصل وأحر فقدر ما يمشى مع الحماره يؤجر الذى يسعها فأما اذنه فليس بدنه حشا ولا ناده يرجع .

(وقد نظرت في محار المسهى صاحب الحواهر وتعجب من استدلاله بصحيحه (قال) وهى على خلافه اظهر (انتهى) وهى كذلك فان مجرد أن دن ولى الميت لأبى جعفر عليه السلام بعد أن صلى عليه في الرجوع لا يكون دليلا على أن أدبى مراتب التشيع هو ذلك (كما يقول أبى جعفر عليه السلام) في رواية بن بصير المرويه في الوسائل في الباب ٣/ من الدفن من مشى مع حماره حتى يصل على الميت ثم يرجع كان له قبر ضمن الاجر فاذا مشى معها حتى تدفن كان له قيراطان والقيراط مثل جبل احد .

(ومنها رواية جبر) في كتب المذكور لا يكون ايضاً دليلا على أن أدبى مراتب التشيع هو أن يتبع الجبازة إلى المصلى فيصلى عليها (بل قوله عليه السلام) في صحيحه زرارة لمقدمة فقدر ما يمشى مع الحماره يؤجر دليل واضح على أن التشيع ما صدق عليه اسمه فيكون هو أدبى مراتبه لا المشي إلى المصلى وان كان ذلك فصل وفصل منه المشي إلى القبر حتى تدفن كما سمعته آنفاً من رواية أبى بصير وحابر واكمل منه كما صرح في محكي المتهى ويظهر من حمله من الروايات المرويه في الوسائل في الباب ٢١/ و/ ٢٩ من الدفن هو الوقوف بعد الدفن ليستغفر للميت ويستل الله تعالى له .

(٢) القائل بذلك هو بن أحمد وثبته في ذلك صاحب الحدائق (ومستندهما) مرفوعة لرقى حماد بن عيسى عن عبد الله المرويه في الوسائل في الباب ٣/ من الدفن عن أبى عبد الله عليه السلام قال قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ميراث وليس بأمرين ليس لمن تبع حماره ان يرجع حتى تدفن ويؤذن له ورجل يحج مع امرأة فليس له ان يفر حتى تقضى سكناها (ولكن في مصباح لفقه) رد على المرفوعة إلى أهله بعد عراض

وللمشي أن يرجع مهما شاء فقدر ما يمشي مع الجارية يؤجر .

(ومنها) أنه يستحب المشي مع الحمار ويكره الركوب معها^(١) والأفضل هو المشي خلف الحمار أو إلى أحد حاسيها^(٢) دون المشي أمامها بل المشي أمام الحمار مكروه الأصحاب فيها .

(قوله) ولعل أولى حمده على كراهه من صاهر قوله عليه السلام في صحبته رتبة المتقدمة (فقدر ما يمشي مع الحمار يؤجر) أو قوله في روايه عقاب الأعمال المتقدمة من شيع حماره في بكل خطوة حتى يرجع ماد لفحسة (إلى ن قال) فإن شهد دفها وكل الله به مأه فملك يستعرون له حتى يبعث من قبره (لى ان قال) وإن اوم عليه حتى يدفعه وحش عليه من الرب يقب عن الحمار وله بكل قدم من حيث تبعها حتى يرجع إلى منزله فبراط من الأجر (ن المشيع) محار في مقدار الشيع فكلمنا مشي مع الجارية فأجـره كثر وليس ملوماً بالبقاء إلى الصلاة عليها أو دفعها بدأ وبها تن الروينس تحمـل مرفوعة الرقي على كراهه لرجوع من مال الدفن أو من قبل الدفن في لا يصر ف فإن الرجوع مما يوجب نقصان الأجر وقته الثوب لا به امر محرم شرعاً يسحق العتاب عليه كالكدب والعنة ونحوهما .

(١) ويدل عليه مصداقاً إلى ما عن بعض من الإجماع على استحباب المشي مع الجارية وما عن المنتهى من الإجماع عليه وعلى كراهه الركوب معها (صححة عدد لرحمان المصري) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في لوسائل في الباب ٦ من لدن قال مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حماره فقال له بعض أصحابه ألا تركب يا رسول الله فقال اني لا كره ان اركب والملائكة يمشون .

(وصحبه ابن أبي عمير) في الباب المذكور عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوماً خلف حماره ركباناً فقال ما استحي هؤلاء أن ينعوا صاحبهم ركباناً وقد سلموه على هذه الحال (ورواية عياض بن براهيم) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آتانه عن علي عليه السلام أنه كره أن يركب الرجل مع الجارية في بدايه لا من عذر وقال يركب إذا رجع .

(٢) ويدل عليه مصداقاً إلى ما عن المعتر واسد كره من سة ذلك إلى فقهاينا بل عن جامع المقاصد دعوى الإجماع عليه صريحاً (حملة من لروايات) المروية في الوسائل اعليها في الباب ٤ من الدفن وبعضها في الباب ٥ (في موثقة اسحاق بن عمار) عن أبي عبد الله عليه السلام قال المشي خلف الجارية أفضل من المشي بين يديها (وعن التهذيب) أنه راد وقال ولا بأس ان يمشي بين يديها (وفي حر حابر) عن أبي جعفر عليه السلام قال مشى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلف حماره فقبله رسول الله مالك تمشي خلفها فقال ان الملائكة رُبَّتْهم يمشون امامها ونحن نبع لهم (وفي حر السكوني) عن جعفر عليه السلام عن أبيه عن آتانه عن علي عليه السلام قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اتبعوا الجارية ولا تتبعكم حالقوا اهل الكتاب (وفي

لا سيما حنارة المخالف^(١) أي السبي الذي لا يعترف بخلافه علي عليه السلام من بعد السبي

مرسله (صدوق) قال روى اتبعوا الحنارة ولا تتبعكم فانه من عمل المجوس (وفي حري سدير) عن أبي جعفر عليه السلام قال من أحب أن يمشى مشى لكرام الكائن فليمش جسي السريير (هذا وفي المستدرک) في الباب ٤/ من الذين قد ذكر روایات عديدة في المشي حنارة وفي بعضها النهي عن المشي أمامها، فرجع -
(١) ان في المشي أمام الجبازة أقوالاً خمسة :

(الاول) لقول دلائحة مطلقاً وهو المحكى عن المعشر والذكرى وعن طاهر لنهاية والمسحوط (ويساعدهم) ما في ديل موثقة اسحق بن عمار المتقدمة آنفاً على رواية لتهذيب (ولا بأس أن يمشى بين يديها) (وصححه محمد بن مسلم) المروني في الوسائل في الباب ٥/ من الذين عن أحدهما قل سألته عن المشي مع الجبازة فقال بين يديها وعن يمينها وعن شمالها، وحققها (قل في المدرک) وهذه الرواية أصبحت معاً في هذا الباب (سبي) (وفي حري آخر له) في الباب المذكور عن أبي جعفر عليه السلام قال يمشى بين يدي جبازة وحدها .

(الثاني) يقول بالكرامة مطلقاً وهو المحكى عن صريح بعض وطهر آخر بن عن يكره يستنه إلى الأكثرين عن طاهر الروض وصريح المسوي لاحقاً عليه (ويساعدهم) ما تقدم في حري السكوني (تبعوا الحنارة ولا تتبعكم حالوا أهل الكتاب) وما تقدم من مرساة الصدوق قل روى اتبعوا حنارة ولا تتبعكم فانه من عمل المجوس (وفي الرضوي) المروى في المستدرک في الباب ٤/ من الذين قل اد حصرت حناره فامش حنفاً ولا يمش أمامها وما يؤخر من تبعها لاس تبعته (وقل أيضاً) اتبعوا الحنارة ولا تتبعكم فانه من عمل المجوس الخ .

(الثالث) انحصر بين حناره المؤمن فلا كراهة في المشي أمام حنارته وبين حناره المخالف فيكره وهو المحكى عن كاشف الغم (وساعده) حري آخر للسكوني عن أبي عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الباب ٥/ من الذين قال سئل كيف أصبح اذا خرجت مع الجبازة مشى أمامها أو خلفها، وعن يمينها أو عن شمالها فقال ن كان محالاً فلا يمش أمامها فان ملائكة العذاب يستقلونه بألوان العذاب (وفي حري أبي بصير) وحري على بن أبي حمزة مث ذلك (وفي حري يوسف بن طه) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال امش امام حناره للمسلم العارف ولا يمش أمام حناره الجاهل فان امام حناره المسلم ملائكة سرعون الجنة وإن امام حنارة الكافر ملائكة برعون جهنم (وفي مرسله صدوق) في الباب المذكور قل وروى اذا كان لميت مؤمناً فلا بأس أن يمش فدام حنارته في الرحمة تستغفره لكافر لا تقدم أمام حنارته فان اللعنة تستقبله .

(الرابع) التفصيل بين صاحب الحنارة فلا يكره له ان يمشي أمام حناره ومن غيره فيكره له وهو المحكى عن بن الحيد (ويساعده) حري الحسين بن عثمان المروى في الباب ٢٦/ من الاختصار قل إمامات اسماعيل بن أبي عبد الله حري أبو عبد الله عليه السلام وتقدم السريير بلا حياء ولا ردة
(الخامس) القول بحرمة التقدم على جبازة المعادي لدي القربى وهو المحكى عن ابن أبي عقيل

صلى الله عليه وآله وسلم يلا فصل .

(ومنها) انه يستحب للمشيح أن يتفكر في مثال امره^١ ويكره له التصحك في هذا الحال^٢.

(ويُساعده) ظواهر النهضة في الاحبار المتقدمة في القول الثالث .

(أقول) ان بطائفة الاولى كما تقدمت صريحة في نهى الناس عن المشي أمام حجاره والطائفة الثانية اياه عن ذلك و لطائفة الثالثة مفصلة بين حجارة المؤمن ولا كرهه في المشي أمام حجارته وبين المخالف ويكرهه ومقتضى القاعدة في الجمع بين هذه الطوائف ثلاث دو حمل لطائفة الاولى لصريحة في نهى الناس على حجارة المؤمن والثانية لصريحة في النهي على حجارة المخالف وذلك شهادة الطائفة الثالثة ولكن الطائفة الثالثة له فيه عن ذلك حيث غلب النهي عن المشي أمام الحجاره بأنه من فعل اكل الكتاب والمحموس فلا يمكن حمله على خصوص المشي أمام حجارة المخالف فقط (وعليه) فيكون مقتضى الجمع حيثشدين هذه الطوائف ثلاث (ان المشي) من الحجارة مطعاً حذر مكروه وأمام حجاره لمخالف اشذكرة (ومنه يظهر) ضعف لقول بحرمة المشي أمام حجاره لمخالف وهو القول الخامس في المسألة .

(واما نقول الرابع) الذي مشاهير لحسين بن عثمان لمشتمل على مشي الصادق عليه السلام أمام حجارة ولده اسماعيل فهذا احتمال الحدائق اجمالاً قريباً من الحذر صادر على وجه لثقة بمعنى ان الامام عليه السلام مشي أمام الحجارة معاملة مع العامة ومستند الحمل هو مانع بعض شراح صحيح مسلم من ان القول بأفضلية المشي وراء الحجرة هو قول علي بن ابي طالب عليه السلام والأوراعي وابي حنيفة و ن جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعي وجماعة من العلماء على افضلية المشي قدامها (اقول) ويؤيد ذلك كنه ما رواه المستدرک في الباب ٥٠ من لدن عن طريق العامة من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانكر وعمر كانوا يمشون أمام السري .

(١) وذلك رواية في صحيح المرويه في الوسائل في الباب ٥٩ من لدن قال لي ابو عبد الله عليه السلام يا ابا صالح اذا حملت حجارة فكن كذبت انت لمحمول وكأنك سألت ربك لرحوع الى الدنيا ففعل فانظر ماذا تستأف قال ثم قال عجب لقوم حسن اولهم عن آخرهم ثم يودى فيهم لرحيل وهم يلعبون .

(٢) كما حكى ذلك عن الذكري قال لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو علياً عليه السلام شيح حجرة فسمع رجلاً يصحك ففعل كأن الموت فيها على غير كتاب الح (وفي المستدرک) في الباب ٥٣ من لدن عن ينج لبلاعة قال قال امير المؤمنين عليه السلام وقد تبع حجاره فسمع رجلاً يصحك فقال عليه السلام كأن الموت فيها على غير ما كتب وكأن الحق فيها على غيرنا وحب وكأ لدى ترى من لاموات سمر عما قليل اليه راجعون بيوتهم^١ أحداً نهم ونأكل تراثهم كأنا محلدون بعدهم قد سب كل واعط

(ومنها) انه يكره لمن يمشي مع الجنازة أن يضع رداءه في مصيبة غيره^(١) الا اذا كان الميت عظيم الشأن جداً فلا يكره حيثنذ وضع الرداء له^(٢) بل ولا التحمي لاجله^(٣) نعم لا يكره لخصوص صاحب المصيبة أن يضع رداءه بل يستحب به ذلك حتى يعلم الناس

وواعظه الخ (ول) قل لسد يعنى الرضى ومن لباس من سبب هذا الكلام الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ذكر عن الكراحيكى عن لى صلى الله عليه وآله وسلم مثله .

(١) وذلك لرواية عبد الله بن الفضل بن يمشى عن الصادق عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤٥/ من الاختصار قل ثلاثة لا أدري ايهم اعظم حرماً الذي يمشى حلف جنازة في مصيبة غيره غير رد * والذي ضرب يده على فحده عند المصيبة والذي يقول رفقوا به وترحموا عليه رحمكم الله تعالى (وفي مرسله لصدوق) المروية في الوسائل في الباب ٢٦/ من الاختصار ملعون ملعون من وضع رداءه في مصيبة غيره .

(وهدى بن الحريش) يقيد حلاق ما في رواية السكوني المروية في الوسائل في الباب ٤٥/ من الاختصار عن الصادق عليه السلام عن آتائه قال قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة ما درى بهم عظم جرماً الذي يمشى مع الجنازة غير رداء او الذي يقول قهوا^(١) والذي يقول استمرو له عمر الله لكم والمراد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (الذي يمشى مع الجنازة غير رداء) أي في مصيبة غيره وذلك بتقريبه الحريش بل حملة من الاخبار الآتية الدالة على استحباب المشي غير رداء لصاحب المصيبة فتطر.

(٢) وذلك لمرسلة لصدوق المروية في الوسائل في الباب ٢٦/ من الاختصار قل ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رداءه في حارة سعد بن معاذ فمثل عن ذلك فقال ابي رأيت الملائكة قد وضعت ردتها فوضعت رداي (قال صاحب الوسائل) ورواه الرقى (الى ان قال) عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام نحوه (وارواية عبد الله بن مسان) في الباب المذكور عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بعض سعد بن معاذ حين مات ثم تبعه بلا حذاء ولا رداء فمثل عن ذلك فقال ان الملائكة كانت يلاحذاه ولا رداء فتأسيبت بها .

(و لمستمد) من هذين الحديثين كما يظهر من لخواهر استحباب وضع الرداء في مصيبة كل رجل عظيم الشأن جداً من غير احتصاص لذلك برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مصيبة سعد بن معاذ خاصة كما يظهر الاحتصاص من صاحب الحديث رحمه الله والله العالم .

(٣) وذلك لما سمعته آتياً في رواية عبد الله بن مسان من ابيه مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حارة سعد بن معاذ يلاحذاه ولا رداء .

(١) يظهر من الوسائل ان الصدوق رواها في الحديث وقال (ارفقوا به) فوافق رواية عبد الله بن الفضل المقدمة من لرضوى لاني وكأن من هنا حكى عن المجتبى رحمه الله ا (قوا) لعله تصحيف وهو كذلك .

١. صاحب المصيبة^(١) بن لا يبعد الحكم باستحباب مروع الحذاء له أيضاً فيمشي حافياً^(٢).

(١) وذلك لمعهوم لحريرين المتقدمين آنفاً أعني روايه عبد الله بن الفضل الهشمي ومرسبه الصدوق وان المعهوم منهما عدم كراهة وضع الرداء لصاحب المصيبة بن إسحاق من حجر الحسين بن عثمان بمقدم في كراهة المشي أمام الحماره بمشتمل على مشي الصادق عليه السلام أمام حماره ولده اسماعيل بلا حذاء ولا رداء استحباب ذلك فضلاً عن عدم الكراهة فيه وان فرض حملته على النقية من حيث المشي أمام الحماره كما تقدم ولكن لاوجه لحمله على ذلك من ناحية وضع الرداء ومروع الحذاء.

(وأظهر من الكل) في استحباب ذلك لصاحب المصيبة (صحيحه بن أبي عمير) المروية في الوسائل في باب ٢٦/ من إحصاء عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال يسعى بصاحب المصيبة أن يضع رداءه حتى يمس به صاحب المصيبة (وحري بن بصير) عن الصادق عليه السلام قال يسعى بصاحب المصيبة أن يضع رداءه وان يكون في قميص حتى يعرف (وعن الرقي) روى ذلك بحسب اختلاف يسر في سقط

(٢) وذلك لحجر الحسين بن عثمان الحمار له آنفاً المشتمل على مشي الصادق عليه السلام أمام حماره ولده اسماعيل بلا حذاء ولا رداء.

بقي في المسألة أمران :

(أحدهما) ان لأصحاب رسول الله عليهم آقوالاً عديدة بالنسبة إلى ما يسعى أن يفعله صاحب المصيبة (فمن انتهى) كراهة وضع الرداء لرواية السكوني لمقدمة آنفاً الا لصاحب المصيبة لحجر الحسين بن عثمان لمشار له آنفاً وهو جيد (وعن الشيخ في المسووط) انه يجوز لصاحب الميت ان يتمير عن غيره برسائل طرف العمامة وجمع مقرر فوقها على الآب والاح فأما على غيرها فلا يجوز (وعن ابن أبي عمير) نحو ذلك (وعن ابن إدريس) ان ذلك لايجوز وانه بدعه (وعن الفاضل) لرد على ابن إدريس بأحدديث تميم لمقدمه (ورد عليهم) الحدائق بأن الأحاديث المشار لها لأدلة فيها على ما ذكره شيخ همدان هذه الكيفية ولا الاحتصاص بالآب والاح (انتهى) وهو جيد أيضاً.

(وعن ابن حمزة) نحو بن تميم لصاحب المصيبة في غير الآب والاح (وقد رد عنه في نحو هـ) بأن ذلك واضح لتعسف (ول) ضروره ولو أنها بذلك عن غيرهما (انتهى) وهو كذلك (وعن بن أبي عمير) ان صاحب المصيبة يتحفي ويحل رداءه في حماره أبيه وحده خاصة (وفيه) ان حل الرداء مما لا دليل عليه مطلقاً والتحفي وان فعله الصادق عليه السلام لولده اسماعيل في رواية لحسن بن عثمان المشار لها آنفاً بل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد فعله لسعد بن معاذ في رواية عبد الله بن مسكان لمقدمه آنفاً ولكن شيء منهما لم يكن في حماره لآب ولجد كما لا يخفى.

(ثانيهما) انه حكى عن علي بن بابويه في كرساله انه قال ادك ان تقول ارفقوا به او يرحمو عليه و بصرف بيدك على فخذك فيحط أحرك (وعن المعتز) بعد نقل ذلك عن عبي بن بابويه ان بذلك روايه عن

(ومنها) انه يكره للمشيع ان يجلس حتى يوضع الميت في لحده^(١) فاذا وضع في

هل البيت عليهم السلام بذره لكن لأئس بمسبها نصيباً من الوقوع في لمكره (تهى) (اقول) اما على
اس بابونه في الحدائق قد نفي الرب في ان ما ذكره مأجود من الرصوى يعنى المروى في لمسرك في
الباب/ ٢٩ من الذين حيث قال عليه السلام واياك ان تقول ارفقوا به ورتحموا عليه او تعرب بسك على
فحدك فانه يحط اجرك عند المصيبة (تهى) واما المعتر فالى احتمله قوياً ان نظره الى رواية عبد
الله بن الفضل الهاشمي المتقدم في صدر المسألة او الى حديث السكوني على رونه الحصول المشددة اليها
في نهامش

(وعلى كل حال دل في الحديث) ما دل على هذه الاحبار من نهى عن القول بما تضمنته من الامر
بافرق و الامر بالاستعفاء لا يصرحى الا ان له وجه وجيه ولا وقعت فيه على كلام حد من صحاب رسول الله
عليهم لا ما ذكره شيخنا المجلسي رحمه الله في البحار (ثم ذكر عنه) ما خاصه ان وجه نهى عن قول
رفقوا به ان ذلك تحقير للميت وتوهين له وان النهى عن الامر بالاستعفاء له ليس الا لاشد ره يكون الميت
مدباً وان لعلامة في المنتهى علته يكونه خلاف مقول (انتهى) وفي الجمع ما لا يحصى ولاولى بعد الاحد
هذه الروايات هو الساء على كرهه الأقوال المدكوزة ي ارفقوا به او ترحموا عليه رحمكم الله تعالى
و سمعوا به عن الله لكم تعداً كما أشار اليه المعسر بقوله المتقدم لأئس بمسبها نصيباً من الوقوع في
المكره (انتهى) والله العالم .

(١) وهو المحكى عن جميع من الاصحاب منهم المحقق والعلامة و بن ابي عمير اس حمرة (والمستند
هو صحيحه عند الله بن سمين) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤٥/ من
الذين قال يعنى لمس شيع جنازه ان لا يجلس حتى يوضع في لحدها وقد وضعت في لحدها ولا بأس
بالجموس .

(وفي خلاف الشرح) وعن ابن الجبجد تجويز الجلوس للأصل ولروية عبده بن الصامت قل كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان في جنازة ثم يجلس حتى يوضع في اللحد فاعرض بعض اليهود
وقال اما لتفعل ذلك فجلس وقال خالفوهم .

(وقد يحتج لهما) بحسنه داود بن العمان المروية في الوسائل في الباب/ ٢٩ من الذين قال ربيت
بالحنس عليه السلام يقول ربي الله لا ماشاء الناس فلما انتهى الى القبر تمحي وحس فلما ادخل الميت لحده
قام فحنى عليه التراب ثلاث مرات بيده .

(اقول) وظاهر الشيخ وان الجبجد كما ترى هو نفي الكراهة وهما محجوجان بالصحة واما الأصل
فهو مقطوع به فلا يحتج به على الاباحة (واما رواه عبادة بن الصامت) فيها (اولاً) انها ليس من طرقنا
بن هي محكية عن لجره الرابع من مس النبي (وثانياً) انها معارضة كما في المختلف بما روه الجمهور
عن ابي سعيد وجابر من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم الجنازة تقوموا ومن تبعها فلا يقعد

لجده فلا بأس حينئذ بالجلوس .

(ومنها) انه يكره للمرأة الشابة ان تخرج الى الحارة^(١) الا اذا كانت امرأه قد دخلت

حتى توصع (وثالثاً) انه كره عن الذكرى دليل على كراهة لاعلى الجوار (قال) لان لفظة كان تدل على الدوم والجلوس لمجرد طهار المحالفة ولان الفعل لا عموم له فحار وقورع الجلوس تلك المرة خاصة (انتهى) .

(واما حسنة دود) فأقصاها بظهور في عدم الكراهة لجلوس الامام عليه السلام ولكن الصحيحة نص في الكراهة فتقدم على الحسنة بمعنى ان الحسنة تحمل على ما لا ينافي الصحيحة بان تحمل مثلاً على ما اذا صاب المشيع تبعاً وبصاً بعد المسافة وبحو ذلك (وقد قال) ان قوله عليه السلام في الصحيحة يعني لمس شيع جنازة ان لا يجلس اليه طاهر في استحباب عدم الجلوس لا كراهة الجلوس (ولكنه مما لا يرجع الى محصل) فان قوله عليه السلام (لا يجلس) يعني عن الجلوس واليهي عنه مساوق لطلب تركه وان كان اليهي تحريماً كان طلب ترك الجلوس وجوباً وان كان اليهي سربياً كما هو المعروف كان طلب تركه الجلوس استحبابياً فاذا لافرق بين كراهة الجلوس واستحباب تركه فتأمل جيداً .

(١) وتفصل المسألة به حكى عن الذكرى والمنتهى بل عن الجمهور كراهة اتباع النساء الجنائز (للهمي) عن شرح (ولقول ابي) صلى الله عليه وآله وسلم ارجعن مأجورات غير مأجورات (ولرواية ام عطية) نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعم علينا .

(اقول) اما لاسدلال بالهمي عن لشرح فبه ما لا يضحى فان السرح هو اظهار المرأة ربتها ومحاسنها للرجال ودا حرجت المرأة مع المحفظ انما على ربتها ومحاسنها فلا شرح (واما السوي) فهو مروى في الوسائل في الباب ٦٩ من ابواب عن عباد بن صهيب عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج فراهى بوه فعوداً فقال ما اعدتكم هذه فبس الحارة (لي ن قال) قال ورجعن مأجورات غير مأجورات (وعباد بن صهيب) وان كان عدياً ولكن ونقه الجاشي وعبره .

(واما رواية ام عطية) وبظاهرها رواية عامية ولم يقف الحد ثن عليها بعد التسع عنها في شيء من اصولنا وزيده بها محكية عن المعنى لابن فدمه لحمل على ٢/ وعلى كل حال تؤيد الرويتين (حبر الحسين بن زيد) المروى في الوسائل في الباب المتقدم في حديث الساجي عن الصادق عليه السلام عن آتائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن اتباع النساء الجنائز (وحبر آخر عن الصادق عليه السلام) في الباب المذكور عن آتائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وصيته لعلى عليه السلام قال ليس على النساء عبادة مريض ولا اتباع حارة الخ بل (وحديث عياض بن ابراهيم) المروي في الوسائل في الباب ٤٠/ من صلاة الجسرة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال لا صلاة على جسره معها امرأة .

(وقد حكى) عن الشيخ ان المراد بذلك هي التفضيلة (قال) لانه يجوز لهن ان يخرجن ويصلين

في السن أو خرجت في لمة من نساها^(١).

(انتهى) وهو جسد و لدليل على الجوار ما تقدم في مستحبات الصلاة على الميت في استحباب الصلوة لاصف لاصير (من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في روية السكوبي وحبر الصوف في الخبرات لمؤخر قيل يرسول الله ولم قل صار سره للساء (وقول الصدوق) ان لساء كن يحلض بالرحال في الصلاة على الخبرات فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افضل لمواضع في الصلاة على الميت الصلوة الاحير فتأخرن السى الصلوة الاحير فهي قصه على ما ذكره (من يؤيد الجوار ايضا) ماورد في صلاة الخائن على الخبارة فراجع الوسائل باب ٢٢ من صلاة الجبارة .

(ثم ان طاهر لسوى) المتقدم وروايه ام عطية وحبر الحسن بن زيد وحبر آخر عن الصادق عليه السلام بل وحدث عياث بن مرهم هو لهما عن حروح الساء مطلقاً الى الخبرات (ولكن لجميع) محمول على حروح المرأة لشدة دون من دخلت في السن وذلك بقراءة (حديث ابى بصير) مروى في الوسائل في الباب ٣٩ من صلاة الجبارة عن ابى عبد الله عليه السلام انه قل ليس يسمى للمرأة الشاة ان تخرج الى الجبارة تصلى عليها لان تكون امرأة قد دخلت في السن (كما ان طاهر انتهى) في لاجبار لمنقذه وان كان هو الحرمة ولكنه محمول على الكراهة بقراءة قول ام عطية ولم يعرف عليا بن وبيرة لفظه (يسمى) في حديث ابى بصير (وعليه) فيكون ملخص الكلام الى ه ه ه هو كراهه حروح المرأة الشاة الى الخبارة دون المرأة التي دحنت في السن وهذا هو الذي أفقاهه في لمنق ولا تفعل .

(١) وذلك لروايى يزيد بن حليمه المروتنى في الوسائل في الباب ٣٩ من صلاة الجبارة (احدهما) مشتملة على حروح فاطمة سلام الله عليها في نساها الى جبارة احبها ريب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصارت على حنث (واخرهما) مشتملة على حروحها في ساء لمؤمنين ولما حزين الى حماره روجه عثمان قصيب على الجبارة (وفي روية ابى بصير) المروى في الوسائل في الباب ٨٧ من الدعوى عن حدهما عيهما السلام قال لما ماتت رقة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحنفى سلف لصالح عثمان بن مظعون واصحابه قل وفاطمة عليها السلام عني شعير نفس تبحر دموعها في القمر

(وقد احتمل لحوه) ان وجه عدم كراهة حروح فاطمة سلام الله عليها الى الجبارة في هذه الروايات مع كونها امرأة شاة ان لميت كان امراً فلا كراهة في حروح المرأة وان كانت شاة الى حماره امرأة مثها وهو احتمال ضعيف (واحتمل ايضا) ان قد حرحب للصلاة على الجبارة والمحروح للصلاة مما لا كراهة له وهذا اصعب ملاحظه رواية ابى بصير المشتملة على وصول فاطمة سلام الله عليها الى شعير رقة تبحر دموعها في القمر من دون اقتصارها على الخروج للصلاة فقط .

(و لذي احمله قوياً) بل لا بعد الجرم به ان الذي يرفع الكراهة عن حروح المرأة الشاة الى الجبارة

(ومنها) انه يكره الاسراع بالجنازة^(١) فعلى حملة العرش السكينة والقصد في المشي

سيما اذا كان الميت من "فاربا" هو ان تخرج في لعة من سائنها فان في الرواية الاولى يريد من حمله ان يطمأ عليه السلام قد خرجت في سائنها وفي الثانية قد خرجت فاطمة عنها السلام وساء المؤمنين والمهاجرين فاضل على الحدة (واما ما في الحديث) من معنى الكراهة لخروج المرأة مطلقاً الى الحدة ولو كانت شاة نظراً الى روايتي يريد من حمله ان يطمأ من روايت عاد بن صهيب وام عطية وعباد بن ابراهيم كلها عاميات فهو ضعيف لا يؤخذ به فان روايات الهوى لم تنحصر بهذه الروايات الثلاث بل كان فيها حر الحسين بن زيد وحر آخر عن الصادق عليه السلام فحمل الهوى في الجميع على الهوى عن خروج المرأة الشاة بقربة حديث ابي بصير وانه ترهب الكراهة عن خروج الشاة اذا كانت هي في لعة من سائنها بقربة ما في روايتي يريد من حليفه فتامل جيداً .

(١) هذا ما قاله الشيخ في الخلاف واستدل عليه باجماع المعرفة وعملهم به (وعنه) في غير الخلاف الاستدلال عليه (يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عليكم بالقصد في جنازكم لما روي عن جارية تمحص مختصاً (ويقول ابن عباس) في جنازة ميمونة ارفقوا بها فانها امكم (اقول) اما السوي فقل انه في سنن البيهقي ح/٤ (ولفظه) عليكم بالقصد في المشي بجنازكم (ويحمل انه) عين ما ذكره الحديث عن المحاسن لابي الشيخ عن ثوبان بن ابي بردة عن ابيه قل مرو بجارية تمحص كما يمحص الرق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالسكينة عليكم بالقصد في المشي بجنازكم ورواه الوسائل بصاً في الباب ٦٤ من تدوين (واما قول ابن عباس) فقل بصاً به في سنن البيهقي ح/٤ عن عطية قل حصرون مع ابن عباس جنازة ميمونة روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسرف فقال ابن عباس هذه ميمونة اذا رجعتم بعشائها فلا ترعروعه ولا تزلزلوه وارفقوا .

بقي في المقام مور :

(احدهم) انه حكى عن احمد بن اسحق بن عمار فصل وعمن ابن الحبيب انه يمشي بالحصرة حباً (فان في الحديث) اسعى لعدو والحب صرب منه فوما دالان على السرعة (اقول) وكل منهما خلاف لسكينة وبقصد في المشي فهما محجوجان بما تقدم من اجماع الخلاف والسوي وقول ابن عباس (ثانيها) انه ذكر الحديث في فبان ما تقدم كنه مرساة الصدوق عن الصادق عليه السلام ان الميت اذا كان من أهل الجنة نادى عجلوا بي وان كان من أهل النار نادى رددوني (وفيه) ان المراد عني لظاهر من التعجيل بالمسح والتعجيل في تجهيزه كما تقدم استحبابه في آخر الاحتصار لا المشي به الى انقصر سريعاً عني نحو يمحص كما يمحص الرق ويزعزع ويزلزل .

(ثالثها) ان المختلف قد فصل في المسألة (قال) فان حذف على الميت يعني من حدوث حادثه فيه استحب لاسراع به عملاً بما ورد في التعجيل بالموتى وان لم يحذف عليه فالمشي على العادة لما فيه من الانعاط وكثرة الثواب بكثرة الخطوات (وفيه) ان الميت اذا حيف عليه فالاسراع جبئد واجب لا مستحب

فلا يزعر عوا الميت ولا يزله .

(ومنها) انه يكره ان يتبع الجارية بمحمرة فيها نار^١ واذا كان ليلا حاز اخذ المصاييح مع الجنائزة^٢ .

(ومنها) انه يكره حمل ميتين على سرير واحد^٣ بل الاقوى حرمة حمل الرجل مع

واما ما ورد في التعجل فهو في التحجير كما اشرنا في الامتناع بالحجارة واما اذا لم يحجب عليه فعدم الاسراع بالحجارة هو لما ذكره من الاحكام والسوى وقول ابن عباس لا لما ذكره وان كان ما ذكره ايضا لا يحدو عن تأييد (والله اعلم)

(١) قال في محكي الدكري احمداً وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سهى) (اصول) وبدل عليه مصداقاً الى ذلك حمته من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٦ من التكميل (هي رواية لسكوني) عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتبع جواره بمحمرة .

(وفي آخر صحيحه الحلبي) عن ابي عبد الله عليه السلام واكره ان يتبع محمرة (وفي آخر حريث ابن ابراهيم) عن ابي عبد الله عليه السلام وكان يكره ان يتبع الميت بمحمرة (وفي صحيحه ابي حمزة) قال قل بوجهه عليه السلام لانفروا موتاكم النار يعني الدخنة (وفي الرصوي) المروي في المستدرک في الباب ٥ من التكميل ان يكره ان يتحمر (يعني الميت) ويتبع بالمحمرة الخ .

(٢) كما حكى ذلك عن الدكري (و صحيح بمرسلة العقه) المروية في الوسائل في الباب ١٠ من تدوين قال سئل الصادق عليه السلام عن الحجارة يخرج معها النار فقال ان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخرجت بها ليلاً ومعها مصاييح (وفي الباب) روى اخرى قال فيها فيما قصت بحجها وهم في خوف الليل احد عن علي عليه السلام في جهار من ساعه وشعل النار في حرد المحل ومشي مع الحجارة دليلاً حتى صبي عليها ودفعها ليلاً (ول صاحب الحدائق) بعد ذكر هذين الحديثين (مالقطة) وحديث يكون الموت ليلاً مستثنى من الكرامة (انتهى) وهو كذلك .

(٣) هذا هو المشهور كما صرح به الحدائق بل عن بهايه الشيخ وسائر اسانيدهم عدم لجوار وهو الذي يظهر من الحديث ايضاً (وعن الشيخ) الاستدلال لعدم الخور بصحبة محمد بن الحسن الصغار المروية في الوسائل في الباب ٤٢ من تدوين قال كست الى ابي محمد عليه السلام ابحور ان يجعل ميتين على حجارة واحدة في موضع الحاجة وقلة لباس وان كان لميتان رجلاً وامراً يحملان على سرير واحد ويصلي عليهما فوقع عليه السلام لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد (وفي المحصف) وجمع من المسأخرين الرد على الشيخ بقصور الصحبة عن المطلوب وأخصتها عن المدعى وهي كذلك فان مدعى الشيخ هو عدم حور حمل مطلق لميتين على سرير واحد والصحبة تنهى عن خصوص حمل لرجل مع

المرأة على سرير واحد للنص الصحيح^(١).

(ومنها) ان المسلم اذا كان حالساً في مكان صيق ومرت به حيازة كافر فيستحب له القيام لثلاث تعلقوا الجبازة رأس المسلم كما اتفق ذلك لسيي صلى الله عليه وآله وسلم فقام لأجل ذلك^(٢).

المرأة على سرير واحد .

(ويظهر من الحديث) الاستدلال المشهور بالرصدى فل عليه السلام ولا تحمل ميسين على حماره واحد (قال صاحب الحديث) وهذه لغارده وردها الصدوق في الفقه بقلا عن أبيه في رسالته له (قال) ومنه يعلم ان مسند لأصحاب في هذا الحكم بما هو كلام الصدوقين ومسند الصدوقين بما هو لكتاب الفقه المذكور (الى ان قل) ففي الكلام في لغارده المذكورة متردداً بين المنكر والمكره وقصبة الهوى حقيقة الأول (انتهى) .

(قول) نعم صاهر بهى الرصدى عن حمل ميسين على سرير واحد هو الحرمة ولكن مفهوم الصحيحة عدم الحرمة فيما سوى حمل الرجل مع امرأة فيحمل الهوى في الرصدى على الكراهة نعم لا يمنع عن الواحد بظاهر بهى الصحيحة في لحرمة فيحرم حمل الرجل مع امرأة على سرير واحد كما قوياه في العن ويقتى حمل مطلق لميسين على سرير واحد على الكراهة .

(١) وهو صحيحه محمد بن الحسن لصار المقدمة آتياً لنهاية عن حمل الرجل مع المرأة على سرير واحد وظاهر الهوى الحرمة .

(٢) وذلك لما رواه لوسائل في الباب ١٧ من الدفن (عن الحميري في قرب الاسناد) ان الحسن بن على عليهما السلام كان حالساً ومعه صحابته فمر بحفرة فقام بعض الغوم ولم يتم الحسن عليه السلام فلما مضوا بها فقال بعضهم لا قمب عذرك الله فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للحجارة اذا مروا بها فقال الحسن عليه السلام بمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وذلك انه مر بحماره يهودى وقد كان بمكان صمد فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكره أن تعلق رأسه (وفي رواية الحافظ) في باب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان حسين بن على عليهما السلام حالساً فمرت عليه حماره فقام فمس حين طلعت الحفرة فقال لحسين عليه السلام مرت حماره يهودى وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن طريقه فكبره أن تعلق رأسه حماره يهودى فقام لذلك (قال في الحديث) وربما بهم من الحبرين استحباب تقدم لمرور حماره الكافر (لى ان قل) بالشرط المذكور في رواية الحميري (انتهى) وهو كذلك .

(ثم به حكى عن حملة من الأصحاب) أنهم لأجل الروايتين المذكورتين ورواياته ثلثة في باب المذكور لزرة مشتبهة على عدم قيام أبي جعفر عليه السلام بحجارة مرت عليه قد صرحوا بعدم استحباب

(ومنها) انه يستحب حمل جنازة المؤمن الى قبره^(١) وقد حمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع عظمه شأنه وحلالة قدره حجارة سعد بن معاذ رضوان الله عليه (ومنها) انه يستحب تريع الحنارة في حملها الى القبر ولتريع معنيان كل منهما مستحب على حدة^(٢) (الاول) أن يحمل الحجارة أربعة أشخاص لا أقل فكل شخص يأخذ بحايت واحد من الحواب الأربعة للسري^(٣) (الثاني) أن يحمل الشخص الواحد كلا من الحواب القيم لمن مرب به حجارة وهو في محله الا اذا كالت الحجرة للكافر فيستحب لقام على بشرط المذكور في رواية لحمري فلا تعمل

(١) قال في محكي الذكرى وليس فيه دونه (يعنى في حمل الحجرة) ولا سقوط مرويه من حمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجارة سعد بن معاذ ولم يزل يصحانه ولنا معون على ذلك لما فيه من لروا لآكرم لمؤمن وفيه فصل حليم

(اقول) وبديل على استحباب ذلك مصداقاً لى هذا كله (مرسدة الصدوق) المروية في لوسنل في الباب ٧/ من الدين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث من المؤمن يشر عند موته ان الله قد عمر لث وامن بحمك الى قبرك (وفي غير واحد من الاخبار) لمرويه في الباب المذكور من أحد بقائه السري عمر الله به حمساً وعشرين كبيرة ودارع حرج من الدواب وسأني بقه ما ورد في لتريع قريباً ويتضح لك معناه كما هو حقه فانتظر يسيراً .

(٢) قال في نحو مر ولا خلاف أنه من أصحاب لتريع معييه (قال) من لعله عدد مجمع عليه كما ادعاه بعضهم (انتهى) .

(٣) ويدل على استحباب التريع بهذا المعنى الاول (مصداق) لى ما تقدم آنفاً من عدم وجود لحلاف فيه (ما أفاده الجواهر) من انه أدخل في توقير لمب وسهل من الحمل من العمودين يعنى من لقائمين لمقدم السري و بين لقائمين لمؤخره (الى ن قال) ووصفا عليه من العمة المحمي والحسن المصري والثوري وابو حنيفة واحمد على محكي عنهم خلافاً للمعروف عن شافعي وحمل حجارة بين العمودين أولى من حملها من لجواب الأربعة (قال) ولارب في صفة عبداً (ينهى) وهو كذلك و يظهر ان مر د الشافعي ان حجارة اد حملها ثمان احدهما ما بين العمودين لمقدم السري والثاني ما بين العمودين لمؤخر السري هو أولى من حملها من الجواب الأربعة وهو كما ذكره الجواهر ضعيف بل لعله توهم بالنسبة الى بعض الاموات فيحرم

(هـ) وقد يستدل لاستحباب التريع بهذا المعنى الاول برواية حابر عن أنى جعفر عليه السلام لمروية في الوسائل في الباب ٧/ من الدين قال السنة ان يحمل السري من جوانبه الأربعة وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع (ولكن الاضاف) انها في التريع بالمعنى المذكور الابى اظهر (والله العالم) .

الأربعة للسرير على التدرج ولا يقتصر على حمل جانب واحد أو حاسين أو ثلاث حواس^(١) والأفضل في الترتيب بالمعنى الثاني أن يبدأ أولاً بحمل الجانب الأيمن للسرير من المقدم ثم الجانب الأيمن للسرير من المؤخر ثم الجانب الأيسر للسرير من المؤخر ثم الجانب الأيسر للسرير من المقدم فيدور الحامل حول السرير من المقدم الأيمن إلى المقدم الأيسر دوران الرحي حول القطب^(٢).

(١) ويدل على سحب الترتيب بهذا المعنى شيء مضافاً إلى ما تقدم من الحواهر من عدم وجود خلاف فيه بل في المدرك وقد اجمع الأصحاب على استحبابه أكثر كثره كنه مروية في الوسائل في باب ٧ من الدفن ويظهر من حمله معها أن من حمل حماره من ربيع حو بها غير أنه له ربيع كسرة من الكسائر (وفي بعضها) وإذا رجع خرج من الدنوب وفي بعضها خرجت من الدنوب كما ولدتك أمك .

(٢) هذا هو المشهور من لأصحاب (قل في الحدائق) على ما ذكره حمله من لمأخري (انتهى) من عن نهاية الشيع ومسوقه دعوى الإجماع عنه (وهذا القول) هو ظاهر لشرائع أيضاً حيث قل يربع الحماره ويدل بمقدمها لأن من ثم يدور من دوراتها إلى جانب الأيسر (وفي لقواعد) والبناء بعدم السرير الأيمن ثم يدور من دورتها إلى الأيسر (انتهى) (وعن الروضة) التصريح بالبناء بجانب السرير الأيسر وأنه الذي يلي يسار الميت ثم يؤخره الأيمن ثم يؤخره الأيسر ثم بمقدمه الأيسر .

(وعلى كل حال) يدل على قول المشهور مضافاً إلى هذا كنه حمله من الروايات لمروية في الوسائل في باب ٨ من الدفن (في صحاح ابن أبي يعقوب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال السنة أن تستقل الحماره من جانبها الأيمن وهو ما يلي يسارك ثم تنصير إلى مؤخره وتدور عنه حتى ترجع إلى مقدمه (وفي روضة العلماء من سببه) عن أبي عبد الله عليه السلام قل تدل في حمل السرير من الجانب الأيمن ثم تمر عليه من حمله إلى الجانب الآخر ثم تمر عليه حتى ترجع إلى المقدم كذلك دوران الرحي عنه (وفي مؤلفه الفصل من يوس) ول سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ترسج الحماره قل ذكرت في موضع فقه فابداً باليد اليمى ثم بالرجل اليمى ثم أرجع من مكانك إلى ميامين الميت لأمر حلف رجليه الشاة حتى تستقل لحماره فتأخذه بيده اليسرى ثم رجه اليسرى ثم أرجع من مكانك لأمر حلف لحماره إليه حتى تستقلها تفعل كما فعلت أولاً فإن لم تكن تنق في نفسه فإن ترتب لحماره الذي حلف به السنة أن تدل باليد اليمى ثم بالرجل اليمى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى حتى تدور حولها (انتهى) والمراد من اليد اليمى الذي يبدأ به ثم بالرجل اليمى هو يد السرير ورجله وذلك بقرينة قوله عليه السلام ثم أرجع من مكانك إلى ميامين الميت .

(وما في الحدائق) ولجوهر من أن المراد من اليد اليمى والرجل اليمى هو يد الميت ورجله صغير جداً إذا لمعنى على هذا لقوله عليه السلام ثم أرجع من مكانك إلى ميامين الميت .

(ثم إن معاد لمؤلفه) على ما ذكرنا أنه يبدأ بيد اليمى للسرير ثم برجله اليمى فإن كان في حال التقية

فيرجع الى مقدم السرير ويأخذ بيده اليسرى ثم يرحله اليسرى ولا يدور من حنف الحجارة المته وان لم يكن في حال التقه بعد رجل اليمسى للسرير ينقل الى رحته اليسرى ثم الى يده اليسرى فيدور حول السرير من لائن لى الايسر وهكذا فعل ما استطاع وهذا هو قول المشهور عي .

(ولا يباي هذا كله) صحيحة الحسين بن سعيد في كتب المتقدم به كتب الى ابي الحسن ليرصا عليه السلام يستل عن سرير الميت يحمل آله جانب يداً به في الحمل من جوانبه الاربعه او ما حنف على الرجل يحسن من ي الجواب شاء فكيف من ايها شاء (ووجه) عدم المداة ان اقتضاه بترخيص في الابتداء باي جانب من الجواب الاربعه فلا يباي افضليه الابتداء بالجانب لائن للسرير من لمقدم ثم يدور حوله على النحو لمقدم آناً مفتضى الروايت المتقدمة كلها فلا تعمل

بقي امره :

(حدهما) انه قال الشيخ في الخلاف وضعه التوسع ن يداً يبرده الحجرة وأحده بسبه ويمر كنه . على عاتقه ويرفع الحجرة ويمشي الى رحلها ويدور عليها دور لرحى الى ن يرجع الى يمه الجدارة يأخذ ميا من الحجرة بميا سره (قال) وبه قال سعيد بن حبيب والثوري وسحاق (ثم نقل) عن الشافعي وابي حنيفة الابتداء بمقدم السرير الايسر ثم مؤخره الايسر ثم يعود الى مقدمه الايمن ثم الى مؤخره الايمن ولا يدور عيه دور لرحى (ى ن قال لشيخ) دليلها حجاج الفرقة وعملهم (انتهى) وهذا القول من الخلاف كما تراه على خلاف قول المشهور وعلى عكسه .

(ومن المصحب) ان مع مخالفته لثقة قد ادعى اجماع الفرقة عليه (ه من ه حكي عن لذكرى) امكان حمل كلام الخلاف على الربيع لمشهور (قال) لان الشيخ ادعى عليه لاجماع وهو في المسووط وسهابة ودقي الاصحاب على التفسير الاول فكيف نحالف دعواه ولانه قل في الخلاف يدور دور لرحى كما في لروية وهو لا يصور الاعنى المداة بمقدم السرير الايمن والحنم بمقدمه الايسر (لى ساقاب) والروى حكي كلام النهاية والخلاف وقال معاهما لا يتم (انتهى) ولكن الانصاف ان حمل كلام لخلاف على قول المشهور مشكل جداً كما صرح به المدارك .

(ثم انه حكي عن المنتهى) عبارة عربية صدرها صدر في قول المشهور ودينها صريح في لا ابتداء بقائمة السرير التي تلى اليد اليمسى للميت ثم بقائمة التي تلى رحله ليمسى ثم بقائمة التي تلى رحله اليسرى ثم بقائمة التي تلى يده اليسرى (وهذا) هو عين قول الخلاف على خلاف قول مشهور (وعن الدروس) والدخيرة بل عن جماعة من متأخرى المتأخرين اختار هذا لقول اعنى قول الخلاف والمنتهى (ولكن عن الروص) حمل قول المنتهى موافقاً لقول المشهور وهو مشكل ايضاً كما يظهر من لحدث بل ممنوع لصراحتها في خلافه (كما ن عن شارح الدروس) وعن الدخيرة وكشف الثام تبريل قول المشهور على قول الخلاف والمنتهى وهذا اشكل بل هو كما يظهر من الحداثى عجيب جداً .

(واعجب منه) تجوير الحواهر لذلك (فقال) وظنى ان ما نقلوه عن الشيخ في المسووط والنهاية وكذا

ناقي لاصحاب راجع الى صوفه في الخلاف (ثم استدل عليه) بما حصله انه يمكن ان يقال ان يمين السرير هو لدى بني يمين الميت بأن يعتبر السرير مصحفاً مستنبطاً على قعاد كالبيت (قل) وبذلك تنطق عبارات الاصحاب (انتهى) (وفيه) ما لا يحصى اذ السرير مما يعبر كداه نمشي على قوائمها الاربع والمب مستلقي على ظهرها فيكون يمين السرير مما يلي يسار الميت ويسار السرير مما يلي يمين الميت ولا تغفل .

(نبيهما) انه قد روى الوسائل في الباب ٨ من الدفن خبر على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول انه في حمل الجارية ان تستقل جانب السرير بشفت الايمن فلو لم الايسر بكفك الايمن ثم تمر عليه الى الآخر وتدور من حقه الى الجانب الثالث من السرير ثم تمر عليه الى الجانب الرابع مما يلي يسارك (وهذه الرواية) كما ترى صريحة في قول الخلاف فقوله عليه السلام (فلو لم الايسر بكفك الايمن) اي فلو لم ايسر السرير بكفك الايمن واما الجانب الرابع مما يلي يسار الجاهل فهو مقدم السرير من الجانب لاس .

(ويعبر هذه الرواية) في موثقتها لقول الخلاف الرصوي المروي في المستدرك في الباب ٨ من الدفن ايضاً قال عليه السلام فادأرت ان ترينها فبدأت باليمن فحدد بيمينك ثم تدور الى المؤخر فأحد بيمينك ثم تدور الى المؤخر لثاني فتأخذه يسارك ثم تدور الى لعمرك الايسر فأحد بيسارك ثم تدور على الجدار كدور كهي الرحى (واظهار) ان لرد من لشي الايمن هو أسس الميت وهو يسار السرير فأحد الجاهل بيمينه ثم يسفل الى مؤخر السرير ثم الى اسن السرير مؤخره ثم الى مقدمه فأحد الجاهل بيساره فيوافق حيث حذر على بن يقطين وكلام الخلاف عيناً معطى .

(ثم ان الحدائق) قد استظهر الحبيب في مسألة بين قول المشهور وبين قول الخلاف وان به يحصل الجمع بين روايات المشهور وبين خبر علي بن يقطين والرصوي وفواد مصباح العقبة رصاً وحمله الخواهر ولكن الانصاف في الطرفين متعارضان وقد صححه ابن أبي يعقوب وهكذا موثقة الفصل بصرحان بأن السنة هي الابتداء بجانب الايمن من السرير وخبر علي بن يقطين يصرح بأن السنة خلاف ذلك فكيف يجمع بينهما (ولا يظهر) هو حمل خبر علي بن يقطين والرصوي جمعاً على نية فان لدى يظهر من محكي شرح السنة وهو على ما في الحدائق من كتب العامة المشهورة ومن محكي لمعي لاس فداه الجلسي ان العامة متفقون في ان السنة في التبريع هي الابتداء بقائمة السرير اليسرى من المقدم ثم بقائمة السرير اليسرى من المؤخر والى هما لاجلاف بينهم ثم اختلفوا فالاكثر على قول الخلاف ومن تبعه فسفل الجاهل من قائمة السرير اليسرى من المؤخر الى قائمة السرير اليمى من المقدم فيكون الجاهل حينئذ قد دار حول السرير من الايسر الى الايمن من الايمن الى الايسر واما ابو حنيفة و لشافعي فقالا يرجوع الجاهل بعد الاحد بقائمة السرير اليسرى من المؤخر الى قائمة السرير اليمى من المقدم ثم الى المؤخر فلا يدور الجاهل حول السرير من خلف الجدار ابدأ فادأ يكون خبر علي بن يقطين والرصوي مطابقين لقول اكثر العامة عساً ومحملان على النية (والله العالم)

(ومنها) الدعاء بالمأثور عند مشاهدة الحنازة أو حملها فبعد مشاهدة الجازة يقول
الله اكبر هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم ردنا ايماً وتسليماً الحمد لله
الذي تعزّر بالقدرّة وقهر اعداء بالموت^(١) وعند حمل الحنازة يقول بسم الله والله وصلى
الله على محمد وآل محمد اللهم اعصر للمؤمنين والمؤمنات^(٢)
(ومنها) ان حذرة الرحل اذا وصلت الى القمر فيستحب وضعها مما يلي رحلي

(١) وبهذا رواية غسقة من مصنف عن ابي عبد الله عليه السلام رواها الوسائل في لب/ ٩ من الذين
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من استقل حذره اورآه افاض الله اكبر (الى آخر ما ذكرناه في
لمن قال) لم يسق في السماء ملك الا بكى رحمه لصوته (وفي حصة ابي حذرة) في الباب المذكور
قال كان علي بن الحسين عليهما السلام اذا رأى حذره قد قلت قال بحمد الله الذي لم يحصى من اسود
المحترم.

(ومنها) مرفوعة بني لحسن الهندي عن بني جعفر عليه السلام في الباب المذكور (والظاهر) ان
المحترم هو الهالك (قال في لحدائق) والمعنى الشكر لله سبحانه انه لم يحسنه من لهالكين فيكون شكرياً
لعملة الحياة انتهى.

(وقد يقال) انه بما في الحمد على البقاء والشكر على نعمه لحياة مع حب لقاء الله تعالى كما في
الريدة المأثورة (مشتقة الى فرحة لقائك) (ولكن الاشكال) ظاهره واه حذراً اذ لا مادة بين الحمد
على البقاء والشكر على نعمه الحاد وهي نعمة عظيمة وبين اشتياق لقاء الله تعالى الذي هو من أعظم النعم
وُجْلهما.

(وقد قيل في دفع الاشكال) وجود احمر ايضاً عديده ولعل أوجهها ما عن الذكرى من ان المراد هو
حب لقاء الله تعالى حال الاختصار ومعينه ما يجب وذلك (لمرسته عند الصمد بن بشير) المروية في نوسان
في لب/ ١٨ من الاختصار عن بعض أصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت أصلحت لله من حسب
لقاء الله احب لقاءه ومن بعض نعم الله بعض الله لغائه قال نعم قلت فلو الله ان ليكره لموت قال ليس ذلك
حيث تذهب اما ذلك عند المعاينة اذا رأى ما يحب فليس شيء حب اليه من ان يتقدم والله تعالى يحسب
لقائه وهو يحب لقاء الله حسنة واذا رأى ما يكره فليس شيء أبغض اليه من لقاء الله والله بعض لقاءه (قال
في محكي الذكرى) ورووه في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (انتهى).

(٢) وبهذا موثقه عمارة السامطى المروية في الوسائل في لب/ ٩ من الذين عن ابي عبد الله عليه
السلام فان سأله عن الحنازة اذا حملت كيف يقول الذي يحملها قال يقول بسم الله والله (الى آخر ما ذكرناه
في المتن)

القبر وجنازة المرأة مما يلي القلة^(١).

(ومنها) ان الجارة مطلقاً سواء كانت حارة الرجل أو المرأة اذا وصلت الى القبر فيستحب ان لا تمحاً بها أي لا تنزل الى القبر دفعة بلا مهلة فان لقبر أهوالاً عظيمة بل توصع قريباً من القبر ويصير عليها هبة ثم يقدم قليلاً ويصير عليها هبة لتأخذ اهنتها ثم تقدم الى شفير القبر^(٢) ثم توصع في لحدده .

(١) هذا التفصيل بين جدره الرجل والمرأة محكي عن ابن بابويه وبهية الشيخ ومسوطه من الحدائق بسببه الى الاصحاب يسئل عن العنه وطاهر لمنتهى والذكره والنهاية لاحماع عليه (قال في المدارك) ولم يفت في ذلك على نص بالخصوص (قول) من يمكن الاستدلال بوصف حماره الرجل مما يلي رجلي القبر بخصوص عديدة (بحر امي مريم الانصاري) المروي في الوسائل في الباب ٢٤/ من لدن قل سمعت ابن جعفر عليه السلام يقول كمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لي ن قل) وأبانه ان وصع السرير فقال عند رجل القبر (ومرسلة محمد بن عطفه) في الباب ١٦/ من لدن قل اذا أتيت بأحد الى قبر فلا تدعه به صعه أسفل من القبر بدر عن او ثلاثة حتى يأخذ منه ثم صعه في لحدده (وان المراد من سف القبر) هو ما بين رجل القبر كما صرح به أحمد بن محمد بن عجلان) المروي في الباب المذكور قل قال ابو عبد الله عليه السلام لا تدع مسك يدفن ولكن صعه أسفل منه بدر عين او ثلاثة ودعه بأحداهته (وقد لفظ لميت مطلق يشمل الرجل والمرأة جميعاً) بصاً في الباب ٢٢/ من لدن عن بي عبد الله عليه السلام قل لكن شيء من باب القبر مديني لرحلين او وصعت الجارة وصمها مما يلي الرحلين (فان) لفظ الجنازة مطلق ايضاً يشمل الرجل والمرأة جميعاً .

(وقد يستدل) على المطلوب بأخبار أخر أيضاً ضعيفة الدلالة ولا حاجة الى الاستدلال بها بعد ما تقدم وعرف حد كله من أمر جدره الرجل (وأما جدره المرأة) فاستدل الحدائق بالاستصحاب وصمها مما يلي القلة (الرصوى) المروي في المسند في الباب ٢٢/ من لدن قال عليه السلام وان كانت امرأة فحدها بالعرض من قبل اللحد وتأخذ الرجل من قبل رجليه فسه سلا (قال صاحب الحدائق) فان طاهر العبارة ان جدره المرأة توصع من قبل اللحد واللحد اما يكون في القلة (لي ن قل) وقصيه الأحد من ذلك المكان كون هذا المكان لما حود منه هو الذي وصعت فيه الجدره لما وصلت الى القبر (قل) وبهذه العبارة عن الصدوق في الفقيه ايضاً (الى ان قال) وبه يدفع الأبرد على الاصحاب بعدم وجود المستند لما ذكره من التفصيل (قال) ومثل عبارة كتاب الفقه المذكور يعنى الرصوى رواه الأعمش يعنى لمروية في الوسائل في الباب ٢٢/ من لدن عن جعفر بن محمد عليهما السلام في حديث شرائع الدين قال والميت يسئل من قبل رجليه سلا والمرأة تؤخذ بالعرض من قبل اللحد الخ (قل) والتقريب فمها واحد (تنتهي) وهو كذلك .

(٢) وقد حكى ذلك عنه عن الصدوق في الفقيه والشيخ في المسوط والمحقق في المعتمد وهو طاهر لشرائع

فصل في واجبات الدفن ومستحباته

(وهي أمور عديدة)

(منها) انه يجب دفن الميت على وجه المواراة في الارض^١ فلا يحترى بغير حفر

من الوسائل أيضاً في عنوان الباب ١٦ من الدفن (والمسند) فيه هو مرسنة لصدوق لمروية في ادب المذكور قال قال الصدوق وفي حديث آخر : « ثبت بالميت القبر فلا تدح به لقبر من القبر أهوالاً عظيمة وتعود من هول المظلم ولكن صعه قرب شعير القبر واضر عليه هبته ثم قدمه قليلاً واضر عليه ليأخذ هبته ثم قدمه الى شعير القبر (وفي الرضوى) لمروى في المسند في الباب ١٦ من الدفن بغير ذلك قال واذا حمسه في قبره فلا تعاخي به من القبر أهوالاً عظيمة وتعود بالله من هول المظلم ولكن صعه دون شعير القبر واضر عليه هبته ثم قدمه قليلاً واضر عليه ليأخذ أعسه ثم قدمه الى شعير القبر

(ثم ن في الوسائل) في الباب ١٦ من الدفن حملة أخرى من الاحبار تدل على بعض المطلوب (وفي بعضها) يسعى ان يوضع الميت دون القبر هبته ثم واره (وفي بعضها) صعه رسول القبر بدر عيس و ثلاثة حتى يأخذ أهنته ثم صعه في لحدته (وفي بعضها) فأمهله ساعة فانه يأخذ هبته للسؤال الى غير ذلك واختلاف هذه الاحاد مع مرسنة لصدوق والرضوى محمول على اختلاف مراتب لفصل فامهل لميت هبته دا وصل الى القبر مستحب وتقديمه اليه شيئاً وثيقاً في ثلاث دفعات احب وأفضل .

(بقى شيء) وهو ان قوله عليه السلام في الرضوى فلا تعاخي به معناه كما في الحدائق في لائات الميت لقبر بغتة (واما قوله عنه السلام) في مرسنة لصدوق فلا تدح به القبر وفي بعض الاحبار فلا تدح به ولا تدح منك بالعراف ولا تدح به قبره (وفي الحدائق) ولعل المراد لانجعل القبر ودحوه ثقيل على ميت لا دحوه فيه بته

١) ما اصل وجوب الدفن فقد عرفت في المسألة ١ من بوي الميت انه مما اتفق عنه بمسلمون بل هو من ضروريات الدين فلا يحتاج الى آية و رواية و قد وردت فيه احاد كثيرة كما يظهر من رجة الوسائل باب ١ و ٤٠ و ٥١ من الدفن بل والباب ٣٨ من صلاة الجسرة وغير ذلك من الاواب الآخر .

(هذا مضاف) الى ما في المدارك وعن المعتمد من الاستدلال له بأن لبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك ووقف على القبر وفعه (والى ما في الجواهر) من الاستدلال له بقوله تعالى في سورة طه « منها حقناكم وفيها نعيدكم » ويقول تعالى في سورة المرسلات « ألم يجعل الارض كفاتاً احياءاً وامواتاً » ساء على ان كفاتاً مصدر من كفت لشيء فكفت كفاً وكفاتاً اذا صممه الى نفسه أي ألم يجعل الارض كفاتاً للعباد فكفتهم وتصمهم الى نفسها احياءاً وامواتاً فكفتهم احياءاً على طهرها وامواتاً في نبطها .

(واما وجوب كون الدفن بحو المواراة) في الارض بحو الجسرة فلابه المتبادر من لفظ الدفن

الحفيرة فاذا وضع الميت على وجه الارض وأهيل عليه التراب لم يكف بل يحب مضافاً الى الحفر ان تكون الحفيرة مما تستر عن الانس ريحه وعن السباع بده^(١)

الواقع في نصوص وفي معاهد الاصحاحات (مضافاً) الى جريد السيرة عليه من المصدر الاول الى هذا الحال فلا يكفى بوضع الميت على سطح الارض وتهالة لتراب عليه وان فرض صدق لدن عليه بعد تدار المواراة بحفر الحفيرة .

(ولعل من هنا) صرح في المدارك و لحدائق بأن طاهر الاصحاب تعين الحفرة (قلا) فلا يحـزى التابوت والارح^(٢) الكائن على وجه الارض فالأول قطع في الذكرى لانه محلف لما امر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لحفر ولانه صلى الله عليه وآله دفن ودفن كذلك وهو عمل الصحابة والتابعين (انتهى) (وعليه) فما في الجواهر من لا حفر يسمى الدفن ولو تغير حفر الحفرة من باهالة التراب على الميت صعب (وما في مصباح الفقيه) من حفر الاحجار لأمرد بالدفن محرى لعاده وان خصوصية لمواراة المتوقف عليها صدق الدفن ليست من مقومات الموضوع اضعف .

(١) كما حكى ذلك عن جماعة من في المدارك دعوى قطع الاصحاب وغيرهم بذلك (قال في محكي الذكرى) والوصفان في لعالب متلارمان ولو قدر وجود احدهما وحب مرعاه الآخر للاجماع على وجوب لدن ولا يتم فدلته الا بهما (انتهى) وفي لحدائق مثل ذلك تفرياً بل في المدارك ايضاً مثله باحتصار (اقول) ويمكن الاستدلال بوجوب كون الحفيرة مما يستتر عن الانس ريحه بحدوث الفصل من شذات المروى في الوسائل في باب ١ / من الدفن عن الرضا عليه السلام قال اذا امر بدفن الميت لثلا يظهر الناس على فساد جسده وفتح مقبره وتغير رائحته ولا يتأدى لأحياء بريحه وبما يدخل عليه من الآفة والفساد وليكون مستوراً عن الأولياء والاعداء فلا شمت عدوه ولا يحزن صديقه (انتهى) وهذا وحب بهذا الحديث رعاية أحد الوصفين ثبت عند الآخر ايضاً لتلارم لدى سمعته من الذكرى وغيره .

(هذا وللجواهر) مناقشات عديدة في المقام حتى انه بالآخر قد أخرى الرائة عن اعتبار الوصفين جميعاً (ولكن الجميع في غير محبة) بعد ما سمعته من قطع الاصحاب بهما ودلالة الحديث المتقدم على احدهما بل وعلى الآخر ايضاً بالملارم (هذا مضافاً) الى ما في مصباح الفقيه من دعوى اسباق الدفن بهذين الوصفين من الامر بدفن الميت لا مطلق وضعه تحت التراب وهو جيد .

بقي امران :

(احدهما) انه حكى عن الخلاف والمسوط دعوى الاجماع على كراهة دفن الميت مع تدبوت .
(ثانيهما) انه حكى عن الذكرى انه اذا بعدر الحفر للصلاة الارض وبحرها فان امكن نقله الى ما يمكن حفره وجب وان تعدد جـر الماء عليه بما يحصل به الوصفان المذكوران لانه في معنى الدفن (قال في لحدائق) وهو جيد (انتهى) وهو كذلك وفي المدارك والجواهر ما يقرب من محكي الذكرى فراجع .

(١) قال في لقنومس الارح محرقة ضرب من الامة (وقول ايضاً) وادجه تأريحا بناء وطوبه

ويستحب أن يكون الحمر إلى الترقوة وهي العظم الذي في أعلى الصدر بين ثعرة النحر والعاتق أو بقدر القامة^(١).

(١) قل في المدارك هذا مذهب الأصحاب وعن كشف الثام قطع الأصحاب به بل عن الخلاف والتذكرة وجامع المقاصد دعوى الأحمد عليه (قول) أما استحباب الحمر إلى الترقوة فبديل عليه مصافاً إلى الأجماعات المتقدمة (مرسلة ابن أبي عمير) عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام لمروية في الوسائل في الباب ١٤/ من الدعوى قل حد نحر إلى الترقوة وقال بعضهم فامة الرجل حتى يمد ثوب على رأس من في القبر وأما الحد فقدر ما يمكن فيه للجلوس قال ولما حضر علي بن الحسين عليهما السلام قل احمررو لي حتى تبلغ الرشح (قال في الوافي) الرشح الندى .

(ومرسله سهل) المروية في الوافي في باب حد القبر قال روى أصحابنا ن حد نحر إلى الترقوة وقال بعضهم إلى لئدى وقال بعضهم قامه الرجل حتى يمد ثوب على رأس من في القبر وأما الحد فقدر ما يمكن فيه للجلوس قال ولما حضر علي بن الحسين عليهما السلام لوفاد عني عنه ففي ساعة ثم رفع عنه الثوب ثم قال الحمد لله الذي أوتينا الحجة شراً منها حيث شاء فعلم أحر العملين ثم قال احمرروا لي وتلعبوا إلى الرشح قال ثم مد الثوب عليه فمات عليه السلام (ومرسلة الفقيه) لمروية في الوافي في الباب المتقدم قال قال الصادق عليه السلام حد نحر إلى الترقوة وقال بعضهم إلى قمة الرجل حتى يمد ثوب على رأس من في القبر فأما الحد فيوسع بقدر ما يمكن للجلوس فيه (وروية لسكوني) في الوسائل في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهي أن يعقب القبر فوق ثلاثة أذرع (انتهى) بدأ على أن ثلاثة أذرع متصل إلى حد الترقوة كما حرسه (قال في الحقائق) فيكون مرجع حديثي الثلاثة والترقوة إلى أمر واحد (ينتهي) وهو كذلك .

(وأما استحباب الحمر) إلى القامة ولطاهر أن عمده مدركه الأجماعات المتقدمة إذ لم يعلم أن القفن بقامة الرجل في مراسيل الثلاثة المتقدمة من هو وهل هو الإمام عليه السلام و بعض أصحابنا و بعض العامة كما لم يعلم أن القائن يئدى في لمرسه الثمانية والثلاثة من هو ولم يسمع إلى أن أحداً من أصحابنا قد اثنى بذلك (بمع لاولى) كما في الحدائق لأقصاء على ثلاثة أذرع التي تساوى الترقوة دون لتعدى إلى القامة سيما مع بهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواه المكوسى عن تعميق القبر أكثر من ثلاثة أذرع وإن كانت الرواية صعبة لا تقاوم الأجماعات المتقدمة على التحجيرين الترقوة والقامة .

بقي أمور :

(أحدها) أن الحمر إلى الرشح في مرسلتي ابن أبي عمير وسهل لم يعلم كونه أكثر من ثلاثة أذرع المساوية للترقوة (قال في محكي الذكري) لأنها قد تلعب الرشح في المبع (وقال في الجواهر) إذ ليس بلوعه ذلك يحصل بالمقدار المربور (قال) ويؤيده ما قيل أن أرض المبع كذلك (انتهى) .

(ثانيها) أن في رواية أبي الصلت الهروي عن الرضا عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٥/

(ومنها) انه يستحب ان يجعل للقبور اللحد دون الشق^(١) فان اللحد افضل من الشق

من الدفن هكذا قال سيحفر لي في هذا لموضع فتأمرهم ان يحفروا لي الى سبع مراقي^(٢) لي اسفل وان يشق لي صريحة من^(٣) والا ان يحفروا فتأمرهم ان يجعلوا اللحد ذراعين وشرأ فان الله سيوسع ما يشاء (انتهى) وحديث قد يقال ان الحفر الى سبع مراقي هو أكثر من الترقوه أو القامة ولكن الاشكال بظهوره ضعيف دلل الدراد من المرق في هو المراقى المتعارفة بعضها من بعض فلا يكون أكثر منهما (وما في مصباح الفقيه) من استبعاد عدم كونه أكثر هربة كون اللحد ذراعين وشرأ فهو اصعب ان المراد على لظاهر من الذراعين وشرأ هو في عرص مسجد لافي ارتفاعه كي يما في عمق المرق الى الترقوه أو القامة ولا في طولها لوضوح كون طول الميت أكثر من ذلك عادة

(ثالثها) انه يستحب مباشرة حجر القبر عيأ وقد عقد في الوسائل بأشهاد العلوان وهو الباب ١١/ من الدفن وذكر فيه حديثين في قصدها (قال ابو جعفر عليه السلام) في احدهما من حجر ديت قرأ كان كمن بواؤه بيتاً موثقاً الى يوم القيامة (وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في ثانيهما من احسن لمسلم قحراً محتسباً حرمه الله على النار وبوؤه ستأمن الجنة وأورده متوصلاً فيه من الأباريق عدد نجوم السماء عرصه ما بين ايله وصنعاء .

(١) قل في الجواهر بلا خلاف معتبراً هذه (أقول) بل الاجماع المحكية عن الخلاف والعبية والذكر واستتمى وانذكرى وجامع المقصد والروص والحدائق مستنبطه (ويدل على المطلوب) مضافاً الى ذلك حصار كثيرة (وهي صحيفة الحلبي) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٥/ من الدفن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحد له ابو طلحة الأنصاري .

(ويؤيدها) ان لمستدرك في الباب المذكور قد روى عن دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام عن آتائه عن عبي عليه السلام به لحد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن الرضوى انه قال روى ان علأ عليه السلام غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قميص (الى ان قل) وحدث له بو طيحه الحج (وفي حصر عبي بن عبد الله) لمروى في الوسائل في الباب ٢٥/ من الدفن قال سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام قل في حديث لما قص ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قل يا عبي انزل فالحد بنى فزل علي عليه السلام فالحد ابراهيم في لحده .

(وهي لمستدرك) في الباب ١٥/ من الدفن عن لحد عن مصباح الابور عن ابي عبد الله عليه السلام عن آتائه قال بن فاطمه سلام الله عليها لما احضر اوصت عيأ عليه السلام فقالت اذا امت قولت عيأ وحزني وصل عي وأبر لمي قري والحد بنى الحج (وهي المستدرك) ايضاً في الباب المذكور عن فرحة المعري لاس طواس بسنده عن ابي عبد الله عليه السلام قال لما أصيب امير المؤمنين عليه السلام قال للحسن والحسين عيهما السلام عيأني وكسأني وحطأني واحملأني على سريري واحملأ مؤخره نكبان مقدمه فانكما تنهيان الى قصر

محفوظ ولحد ملحود ولين محفوظ فألحدامى وأخرجنا علي اللبن الخ .

(وفي المستدرک) أيضاً في الباب المذكور عن أبي عبد الله لجداني وهو من اصحاب علي عليه السلام في حديث به حصر امر المؤمنين عيه السلام وهو بوصي الحسن عليه السلام (إلى ان قل) فدا صليت فحط حول سريري ثم أحر لي قرا في موضعه الى مسهى كذا وكذا ثم شق لي لحداً لح (وفي المستدرک) أيضاً في الباب المذكور عن الجمعيات بسند الى علي بن ابي طالب عليه السلام قل قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للحد لامتى و أصریح لاهل الكتاب (قل في المصحح) أصریح الشق في وسط القبر والحد في الجانب .

(ويؤيد هذا السوي) ما حكى عن سنن الترمذي وسنن نسائي وسنن أبي داود عن ان (للحد لنا و شق لغيرنا) وقد حكى عن المعتمر والذكرى الاحتجاج بهذا السوي (هد كند) مضافاً لي ما في لوسائل في الباب ٢٠ و ٢١ وفي المستدرک في الباب ١٩ و ٢٠ و ٢١ من الاخبار لكثرة لى يظهر من مجموعها استقرار السيرة في زمن المعصوم على وضع الميت في اللحد وفي بعضها قد امر بذلك صريحاً وفي بعضها ان السلي صلى الله عليه وآله وسلم للحد وطمة بنت اسد في قبرها وفي بعضها للحد سعد بن معاذ وسوى عليه اللبن لى غير ذلك فولا فصله للحد من الشق لما كان هذا كله في الاخبار وهذا واضح

(ثم ان في قال هذه الاخبار كنها) حمله من الاخبار لموهمة لفصله لشق من نلحد قدروها لوسائل في الباب ١٥ من الدفن (في حر الحلبي) في حديث قال قل أوعد الله عنه سلام ن نلى كتب في وصيته (الى ان قل) وشقق له الارض من أجل انه كان بادياً (ويؤيده) ن المستدرک في باب المذكور روى عن الدعائم عن جعفر بن محمد عليهما السلام به صرح لانيه محمد بن عبي عليهما السلام احتاح لى ذلك لانه كان حسيماً وروى عن الرضوى انه قل قال العلم عيه السلام كتب أبى في وصيته ان كنه في ثلاثة اثواب (الى ان قل) وشققا له شقاً القبر من أجل انه كان بادياً (وفي حر سماعيل بن همام) عن بنى لحسن الرضا عليه السلام قل قال ابو جعفر عيه السلام حين حصر اذا انا مت فاحفرو لي وشقوا لى شقاً فان قيل لكم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للحد له فقد صدقوا .

(وفي حر ابى الصلت الهروى) عن لرضا عليه السلام سيحمر لى في هذا لموضع فأمرهم أن يحفرو لى الى سبع مرابى الى اسفل وان شق لى صريحاً فان أنوا الا ان يلحدوا فأمرهم ان يجعلوا للحددر عين وشبرا فان الله سبحانه ما يشاء .

(والجواب) ادعى الروايات المشتملة على التعليل لشق بأنه كان بادياً او حسيماً او بدياً فأبها مصفاً الى عدم وصوح وجه التعليل فيها اد اللحد مما لا ينافى الدين اذا وسع له بقدر بدنه ابها لا تعرض مادل على قضية اللحد اد افضلية الشق لخصوص الدين فقط مما لا يدعى افضلية اللحد لمس سواه من ساير الناس (واما حر أبى الصلت) فمضافاً لى قصوره سداً عن مقاومة ما دل على افضلية اللحد من الاحكامات والاحبار

والمراد من اللحد انه اذا انتهى حفر القبر الى قعره حفر في حايه مكاناً يوضع فيه الميت والشق هو أن يحفر في قعر القبر شبه الهر فيوضع الميت فيه ويسقف عليه بالطين ونحوه^(١) ويستحب ان يكون اللحد واسعاً بمقدار يمكن الجلوس فيه^(٢) وان يكون عرصه بمقدار ذراعين وشبراً^(٣) واذا جعل اللحد مما يلي القيلة فهو أحوط^(٤).

(ومنها) انه يستحب أن ينزل الرجل الميت الى القبر سابقاً برأسه على المشهور بين علمائنا^(٥) وان كان اظهر من الروايات ازاله اليه من قبل رحليه وأما المرأة الميتة فتترل

جميعاً انه قصر اصلاً عن مقاومته دلالة اد لعل الامر بالشق فيه كان لاجل رحاوه ذلك الموضع لدى حفره وا فيه القبر من الشق مع السقف بالطين ونحوه في الاراضي الرخوة أعد عن حفر الانهدام (وكان من هذا) حكى عن جماعة منهم لفاصلان والشهيد استحباب الشق في الرخوة بل عن جماعة اجماع لحلاف تقييد استحباب اللحد بالصلبة والله العالم .

(١) وقد صرح به صاحب الجواهر رحمه الله في آخر مسألة فراجع

(٢) وذلك للمر سبيل الثلاثة المتقدمة كلها في استحباب حفر القبر الى الترفوة اعسى مرسله من ابي عمير ومرسله سهل ومرسله الصدوق المشتملة جميعاً على كون اللحد بقدر مايسكن فيه الجلوس - الع .

(٣) وذلك لما تقدم في حصر بن لصلت الهروي من قوله عليه السلام بأمرهم ان يحضروا اللحد ذراعين وشبراً اصح منه وان لم يكن مصرحاً بأن ذلك في عرص اللحد ولكن بعد انقطع بأن ذلك لا يكون في طول اللحد لعدم وفيه هذا المقدار بطول الميت ولا في ارتفاعه لاستبعاد كون القبر لدى عمقه الى الترفوة او الى لقائه وهي تساوي ثلاثة اذرع تحقيقاً او تقريباً مشتملاً على اللحد الذي ارتفاعه ذراعين وشبر فيبين قهراً كون هذا المقدار في عرض اللحد لا في طوله ولا في ارتفاعه .

(٤) منه وان حكى عن جماعة التصبيص على استحباب كون اللحد مما يلي القيلة بل عن جماعة المقاصد والروص بسبه الى الاصحاب (قول في الجواهر) وكفى بذلك حجة لشمه (ولكن مع ذلك) حيث ان الاستحباب حكم من الاحكام الشرعية وهو مما لا يثبت بهذا ونحوه فقد عدلنا في المتن عن الحكم باستحبابه الى جعله أحوط (والله العالم) .

(٥) بل دعى الجواهر عدم وجدان لحلاف فيه بل عن الغيبة والحلاف وطاهر التذكرة الاجماع عليه (اقول) ولكن استفادة ذلك من الاحمار مشكل جداً اد اقصى ما يمكن ان يقال في استفادته انها الصحيحة يعقوب بن يقطين المتقدمة في استحباب وضع الميت في حال العسل مستقيل القيلة قد صرحنا بأن الميت اد طهر وضع كما يوضع في قعره ومقتضى الجمع به وبين ما تقدم من استحباب وضع جارية الرجل اذا وصلت الى القبر عند رجلى القبر ان جسارة الرجل اذا وصلت الى القبر يوضع رأس الحمار عند رجلى القبر كما ان لازم ذلك بعد رعاية مرفوعة عند الصمد وحفر عمروس حالد المرويس في الوسائل في الباب

القبر عرضاً بلا ارتياب في ذلك^(١).

(ومنها) انه يستحب نزول الزوج أو المحرم في قبر المرأة دون الأجسي^(٢) وإذا

٣٨/ من الدفن المصريح بأن الرجل في القبر يسئل^(٣) سلا أن يسئل الرجل في القبر يكون من قبل رأسه لآمن قبل رجله .

(نعم يمكن الاحتجاج) للمشهور بالرصوى لمرؤى في المصدرك في الباب/ ٢٢ من الدفن قال عليه السلام وإني أتيت به القبر فسمه من قبل رأسه (وأما قوله بعد هـ) وإن كانت امرأة فخذها بالعرض من قبل اللحد وتأخذ الرجل من قبل رجله فله سلا أي وتأخذ الرجل من قبل رجله القبر في قال الأحذ من قبل اللحد فلا ينال ذلك قوله في صدر الحديث فله من قبل رأسه .

(لا أن في قبل هذا الرصوى لواحد) حملته من الأحجار المصخرة أو كادت تكون صريحة في البس من قبل رجلى الميت لأرحمى لفر وهي مروية في الوسائل بعضها في الباب/ ٢١ من الدفن والدفع في الباب/ ٢٢ (وفي حرر لأعشى) والميت يسئل من قبل رجله سلا ولمرأة تؤخذ بالعرض من قبل اللحد السج (وفي حصة العلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أتيت بالميت القبر فله من قبل رجله (وفي خبر محمد بن مسلم) قال سألت أحدهما عن الميت فقال تسله من قبل الرجلين الح (وفي حرر سماعة) وإذا سلته من قبل الرجلين الخ .

(١) إذ يدل عليه مصداقاً لى في الجواهر من دعوى عدم وجود الخلاف فيه وما عن لعبة والخلاف وظاهر المدركة من الإجماع عليه .

(مرفوعه عند لصمد بن هارون) لمروية في الوسائل في الباب/ ٣٨ من الدفن قال أبو عبد الله عليه السلام إذا دُخِلَ الميت القبر كان رجلاً يسئل سلا والمرأة تؤخذ عرضاً فانه ستر (وحرر لأعشى) المتقدم آنفاً والميت يسئل من قبل رجله سلا والمرأة تؤخذ بالعرض من قبل اللحد السج (وحرر عمرو بن خالد) لمروية في الوسائل في الباب/ ٣٨ من الدفن عن زيد بن علي عن آتائه عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام قال يسئل الرجل سلا وتسئل المرأة استقلالاً الح (والرصوى) المتقدم آنفاً قال عليه السلام وإن كانت امرأة فخذها بالعرض من قبل اللحد الخ .

(٢) (قال في الحديث) ذكر ذلك شيخنا الشهيد في الذكرى (أقول) بل عن المتن الإجماع عليه وعن التذكرة الأجاع على أولوية أولى الأرحام وعلى كل حال المستند في استحباب نزول الروح في قبر المرأة (حرر اسحاق بن عمار) المروية في الوسائل في الباب/ ٢٦ من الدفن عن أبي عبد الله عليه السلام قال الزوج أحق بأمراته حتى يضعها في قبرها (كما أن المستند) في استحباب نزول المحرم في قبر المرأة (خبر لسكوبي) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام مصب السعة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن المرأة لا بدخل قبرها إلا من كان يراها في حياتها .

(١) قال في المجمع والثلث تراعى الشيء وإحراجة يرفق (قال) ومنه حديث لسب في إدخاله القبر يسئل سلا

برل اثنان في قبرها فالدن يبال وركها حين نزولها الى القبر أو مؤخرها هو الروح او المحرم^(١).

(ومنها) انه يستحب تعظية قبر المرأة بثوب ونحوه في حال الدفن^(٢).

(١) والمستند في ذلك هو (الرصى) المروى في المستدرک في الباب/٢٢ من الدفن قل عليه السلام فاذا ادخلت المرأة (يعنى في القبر) وقف روحها من موضع نزل وركها (وفي حبر عمرو بن حال) عن ريد ابن عبي عن آدائه عن أمير المؤمنين على بن ابي طالب عنه السلام المروى في الوسائل في الباب/٣٨ من الدفن قل يسل الرجل سلا ويستقل المرأة متدلاً ويكون اولي الناس بالمرأة في مؤخرها .
بقى في المسألة امور :

(احدها) ان لموجود في كمات لاصحاب برول لروح او الارحام ولكن مردهم على الظاهر من الارحام هو المحرم بقرية حر السكوى لعدم آناً ويؤيد ما سيأتى من كلام المعبد رصوان لله عليه لا مطلق ارحم .

(ثانيها) انه لا يبعد ان يكون المراد من قوله عليه السلام في حبر عمرو بن حال ويكون اولي الناس بالمرأة في مؤخرها هو المحرم لا مطلق الولي ويؤيد ما حكى عن المعبد انه قال وببرلها القبر اثنان يجعل احدهما يديه تحت كتفها والاخر يديه تحت حقولها وسمى ان يكون الذي تنزلها من قبل وركها روحها او بعض دوى ارحمها كأنها و احبها او انها ان لم يكن لها روح (انتهى) .

(ثالثها) به حكى عن صدر الحمل و لهابة والمسوط والتمهي عدم حوار برول الاجسى في قبر المرأة ويساعدتهم ظاهر انتهى في حر السكوى المتقدم آناً ولكن احكم بعدم الجور مشكل جداً فان المشهور لم يهجر منه وجوب برول المحرم بل قوله عليه السلام في لحر المدكور (مصت نسة) مما لا يحلو عن شعار بالاسحاب دون الوجوب ولكن مع ذلك كله الاحوط كما في الجواهر ترك برول الاجسى أعنى غير المحرم الى قبر المرأة مهما امكن (قال) وان كان في تحريمه نظر وتأمل بن مع (انتهى) وهو كذلك .

(٢) كما حكى ذلك عن المعبد و من الجيد وهو الذي يظهر من المختلف ايضاً وعن المعتمد الميلى اليه وفي الحدائق مستظهره (والمستند) في ذلك روايه جعفر بن سويد^(١) عن جعفر بن كلاب المروية في الوسائل في الباب/٥٠ من الدفن قال سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام يقول يعشى قبر المرأة بالثوب ولا يعشى قبر الرجل وقد مد على قبر سعد بن معاذ ثوب والنبي صلى الله عليه وآله مشاهد فلم يكر ذلك (وعن الذكوى) الاحتجاج لذلك بما روى عن طرق العامة من ان علياً عليه السلام مر بقوم دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره الثوب فحده وقال اما يصنع هذا بالنساء

(هذا) وعن ظاهر الخلاف استحباب التعظية مطلقاً حتى في قبر الرجل مستنداً بالأجماع على الجوار

(١) في الوافي ابن جعفر بن كلاب وفي المختلف وفي الحدائق من بني جعفر بن كلاب .

(ومنها) انه يستحب ان يكون من يرل الى القبر متوضئاً حافياً مكشوف الرأس
محلول الازرار بلا رداء^(١).

وبأن الاحتياط يقتضى استعمالها وعن جمع من تأخر عنه متاعته من في الحدائق الطاهر انه المشهور (وعن
ابن ادريس) عدم استحبابها مطلقاً ون الاصل براءة لذة من وجوب او نيب

(وصعب كلا القولين) يظهر مما تقدم من النص المفصل بين المرأة والرجل فهي لمرأه يعطى وفي
الرجل لا يعطى ون فرض ان حور المعطية في الرجل مما لا كلام فيه فان حذب عني عليه السلام اثوب في
الرواية الثانية اقصاه عدم استحباب المعطية في قبر الرجل لعدم حواره سما مع عدم انكار النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ما شاهده من مد الثوب على قبر سعد بن معاذ واقه العالم .

(١) اما استحباب كون من يرل لقبر متوضئاً فلما يستحب له الوضوء من استحباب الوضوء لادخال
الميت في القبر (سبأ) التي مؤنثه الحصى والرصى المشتملين على قوله عليه السلام توصأ او أوجمت
الميت القبر أي توصأ أردت دخال الميت في القبر (قل في الحديث) وهذا التعبير شائع في الكتب العربية
والسه لنبوة كقوله تعالى «ذا قمتم الى الصلاة فاعلموا الح وقوله تعالى «فاذ فرأت نقرآن يستعبد الله من
الشيطان» بح

(واما استحباب كونه حافياً) مكشوف لرأس محلول لاررار بلا رداء (وهي لمدارك) هذا مذهب
الاصحاب وعن المعتر عند لاصحاب (والمشدد) هو جملة من الاحبار المروية في الوسائل في باب ١٨
من بدون (وهي حصر من ابي يعقوب) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يسعى لاحد ان يدخن القبر في معين
ولا حفين ولا عمامة ولا رداء ولا قلنسوة (وفي حصر لخصر مني) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يرل لقبر
وعليك العمامة ولا قلنسوة ولا رداء ولا حذاء وحل اررارك قل قنت والحف قل لا بأس بالحف في وقت
الضرورة والنفية (وفي حصر سيف بن عميرة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تدخل القبر وعليك من وقلنسوة
ولارد ولا عمامة قلت والحف قل لا بأس فان في حلق الحف شاعه^(٢) (وفي حصر علي بن يقطين) قال سمعت
اب الحسن موسى عليه السلام يقول لا يرل في قبر وعليك العمامة والقلنسوة ولا الحذاء ولا الطيلسان^(٣) وحل ردرك
وبدلت سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد حرت (وعن الصدوق) به راد في لعل قنت والحف قل
لا يرى به بأساً الح

ثم ان هاهنا امرين .

(احدهما) ان ظاهر بعض الاحبار المتقدمة هو وجوب برع الامور المذكورة ووجوب حل الارر
ايضاً ولكن كنيسة يسفي في حصر ابن ابي يعقوب كالصريحه في الاستحباب كما ان قوله عليه السلام في حصر
علي بن يقطين وبذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جرت لا يخلو عن اشعار بالاستحباب .

(١) الشعة هي القشح والاستهجان .

(٢) قال في السجد انه كساء أحضر عليه الجواص من المشايخ والطماء وهو من لباس العجم .

(ومنها) انه يستحب الدعاء بالمأثور في مواضع عديدة فعند النظر الى القبر يقول اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النيران^(١) وعند وضع الميت على القبر يقول اللهم عبدك ابن عبدك وابن امك بر لك واست خير مرول به^(٢) وعند انزاله الى القبر يقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم الى رحمتك لا الى عذابك اللهم افسح له في قبره ولقمة وثنته بالقول الثابت وقتنا واياء عذاب القبر^(٣) وبعد وضعه في القبر يقرأ الحمد والمعوذتين والاحلاص وآية الكرسي^(٤) ويلقيه ايضاً الشهادتين والاقرار بالاثمة بأسمائهم واحداً بعد واحداً^(٥) وهذا هو الثقلين الثاني

(هذا مصافاً) لى ، في المختلف وعن الذكري من الاجماع على عدم الوحوب (بل حبر اسماعيل بن ربيع) لمروي في كتب لمقدم قال رأيت ابا الحسن عليه السلام قد دخل القبر ولم يحل رزاه صريح في جور عدم حل الاررار ولا ينافي ذلك استحباب حلها الثالث بحري الحصرمى وعلى بن يقطين اد لعل عدم لحل في هذا الحركان لبيان حوار عدم الحل كما في لجواهر او لعله اخرى من خوف الاستدلال وبحوه والله لعالم

(ثانيهما) ان مقصود الجمع بين حري ابن ابي يعفور والحصرمى هو استحباب نزاع الحف الا في حال الضرورة والنفية وما في حري سيف بن عميرة من التعيل للحل بالمشاعة فهو كما يظهر من لمختلف لم يمد ان يكون للنفية كما ان في الأساس بالحف في حري على بن يقطين على رواية العلل لم يمد ايضاً ان يكون للنفية او يحل على النفية .

(وعلى كل حال) فما عن ابن الحبيب من في الأساس عن الحف من غير تقييد فيه بحال الضرورة والنفية في غير محله بعدما عرفت النهى عنه صريحاً في حري ابن ابي يعفور كما ان ما عن ابن بابويه والشيخ من في الأساس عنه عند الضرورة والنفية هو في محله وذلك لحري الحصرمى المتقدم آنفاً المصريح بذلك تصريحاً فلا تعلل .

(١) والمستند في ذلك هو الرصوي المروي في لمصدر في الباب/٢١ من الكتب .

(٢) والمستند في ذلك هو حري سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام المروي في الوسائل في الباب/٢١ من الكتب .

(٣) والمستند في ذلك هو حري سماعة ايضاً المشار اليه آنفاً .

(٤) والمستند في ذلك احار كثيرة مروية جميعاً في الوسائل أعنيها في الباب / ٢٠ وبعضها في كتب/ ٢١ .

(٥) (قال في الجواهر) دلالة الى الملقين في القبر بلا خلاف اعرف فيه من في العسة الاجماع عليه (قال) والاحد به كاذب تكون متواترة كما في الذكري (اقول) وهي كذلك كما يظهر من رجعة الوسائل لئلا

واستلقي الأول هو لمحتضر وتقدم تفصيله في المسألة السادسة من الاختصار ومما يقول أيضاً بعد وضع الميت في القبر اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمثك نزل بث وأنت خير مرسل به اللهم افسح له في قبره ولقنه حجته وألحقه بسبه وقه شرمكرو وكبر^(١) وعند تسوية التراب على القبر يقول اللهم حاف الأرض عن حسيه وصعد روحه إلى أرواح المؤمنين في عليين وألحقه بالصالحين^(٢).

(ومنها) أنه يجب اضجاع الميت في القبر على حساه الأيمن والاستقبال به إلى القبلة فيجعل وجهه وبطنه ومقاديم يديه اليها^(٣).

٢٠ / و ٢١ من لندن (في حبر ابن عباس) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما وضع فاطمة بنت أسد أم علي بن أبي طالب عليه السلام في قبرها رجع حتى صار عند رأسها ثم قال يا فاطمة إن أباك مسكر ونكير فسلك عن ربك فقل لي ربّي ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم سي والاسلام ديني والقرآن كتابي وأبي إمامي وولي ثم قل اللهم ثبت فاطمة بالقول الثابت ثم حرج من قبرها وحني عليها حنيت (وفي حبر سالم ابن مكرم) ثم تدخل يدك اليمنى تحت مكه الأيمن وتضع يدك اليسرى على مكه الأيسر وتحركه تحريكاً شديداً وتقول يا فلان بن فلان الله ربك ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم سيك والاسلام دينك وعبي عليه السلام وليك وإمامك وتسمى الأئمة واحداً واحداً إلى آخرهم اثنتي عشرة مرة ثم تعبد عليه السلفين مرة أخرى .

(وفي حبر اسحاق بن عمار) ثم تضع يدك اليسرى على عنقه الأيسر وتحركه تحريكاً شديداً ثم تقول يا فلان بن فلان الله ربك ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم سي والاسلام ديني والقرآن كتابي وعلى عليه السلام إمامي حتى تسوق الأئمة ثم تعبد عليه القول ثم تقول ألهمت يا فلان فقال عليه السلام فإنه يجيب ويقول نعم ثم تقول ثبلك الله بالقول الثابت وهذا الله الذي صراط مستقيم عرف الله بيث وبين أوليائك في مستقر من رحمته ثم تقول اللهم حاف الأرض عن حسيه واصعد بروحه إليك ولقنه منك برهناً اللهم عموك عموك (لن عبر ذلك) من الروايات الواردة في تقين لميت بعد وضعه في القبر .

(١) والمستند في ذلك حبر سالم بن مكرم المروي في الوسائل في الباب ٢١ من لندن ويظهر من هذا الباب والباب ٢٠ دعية أخرى أيضاً بعد وضع الميت في القبر فرجع .

(٢) والمستند في ذلك هو حبر سماعة المروي في الوسائل في الباب ٢١ من لندن .

(٣) وقد حكى التصريح بهذه الكيفية عن المذهب (و لظاهر) أن المسألة مما لا خلاف فيه سوى ما عن طاهر الشيب في الحمل حيث أنه حصر الواجب في واحد وهو دفعه وما عن طاهر ابن سعيد في الجامع من استحباب الاضجاع على الأيمن حيث قال الواجب دفعه مستقل القلة وأما أن يكون بجلاؤه شرقاً ورأسه غرباً على جانب الأيمن بل عن ابن حمزة التصريح باستحباب الاستقبال بالميت إلى القبلة محتجاً بالرواية الأصلية والكل

(ومنها) انه يستحب ان يجعل للميت في القبر وسادة من تراب ويجعل مدرة حلف طهره لئلا يستلقى على قماء وتحل عقد كفه كلها ويكشف عن وجهه^(١) ويلصق خده ضعيف (والحق) ما ذكرناه في المش من وجوب كل من اصحاح الميت على الامس والاستقبال به الى القبة جميعاً .

(ويدل عليه) مضاف الى ما عن لعنه من الاحماع عليه وما عن شرح الحمل للقاضي من هي الخلاف فيه وما عن المعسر والتدكره و لذكرى وحامع المقاصد وعرفها من الاستدلال عليه بعمل لصحابه والتابعين ودلتا على المحتر عسى الله عليه وآله وسلم ولائمة الاطهر حمته من لاحزار المروية في المستدرك عليها في الباب/ ١٩ من دهن وبعضها في الباب/ ٢١ (عنى مرسله الصدوق) قال قال الصادق عليه السلام اذا وضعت لميت في لحده فصعه على يمينه مستقبل القبة (وعن رشاد الممعد) في سياق وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووضع حده بين الارض موحهاً الى القبة على يمينه (وفي لرسولي) قال عليه السلام ثم صعه في لحده على يمينه مستقبل لقلته (وفي مرسله الدعائم) عن علي عليه السلام انه شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجارة رحل من بين عند المطلب فلما نزلوه في قبره قال اصجدوه في لحده على حده الايمن مستقبل القبلة ولا تكبوه لوجهه ولا تلقوه لظهره الخ .

(وفي مرسله لراويدي) عن الصادق عليه السلام «اد وضعه في قبره فصعه على يمينه مستقبل القبة . (هذا ويدل) على وجوب خصوص الاستقبال بالميت (صحيحه معاوية بن عمار) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب/ ٦١ من دهن قال كان الراء بن معمر الانصاري بالمدينة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وانه حصره الموت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمسمون يصلون الى بيت المقدس فأوصى الراء اذا دس بجعل وجهه الى القبة وانه أوصى بثنت ماله فحرت به الصفة (ينهى) و لمراد من نسه هاهنا هو في قبل العريضة وهي مائت وحويه بالكتاب العزيز فلا تافي الوجوب ولحم ولا ارام (ورواية الغلاء بن سياه) في الباب المتقدم في حديث القتل اذا قطع رأسه قال اد صرت انت الى القبر تدوله مع الحسد وأدخله اللحد ووجهته القبة (وفحوى ما سيأتي) في آخر هذا الفصل من الاحماع عنى دهن المرأة الغير المسلمة الحائمة من مسلم مستديراً بها القبة ليكون الجنس وجهه اليها .

(ومن جميع ذلك كله) يعرف ان المسألة مما لاسفي الاشكال فيها (وعليه) فما في الجواهر من ان المسألة بعد لانتحلو عن شوب الاشكال خصوصاً بالنسبة الى وجوب الحكم الاول أي الاصحاح عنى الايمن ضعيف (ومثله) ما عن الدجبره من انه بعد أن نقل الاستدلال بالتأسي بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولائمة وصحيحه معاوية بن عمار (قال) وفي الحجتين تأمل انتهى (ووجه الضعف) ان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولائمة عليهم السلام هي به مما يلائم الاسحباب يصبأ فلا يدل على الوجوب ولكن الدليل معالم ينحصر به كما تقدم تفصيله وعرفت فتأمل جيداً .

(١) والمسند في ذلك كله خبر سالم بن مكرم المروي في الوسائل في الباب/ ٢١ من دهن (يل

بالأرض^(١).

(ومنها) انه يستحب وضع شيء من تربة الحسين عليه السلام مع الميت في قبره^(٢).

بدل على حن عقد الكفن) مصافاً الى هذا، لحرر وما عن العبة والمعتز من الاجماع عليه (حرر اسحاق بن عمار) المروي في الوسائل في الباب/ ٢١ من الدفن وحرري ابي بصير وابي حمزة المرويين في الباب/ ١٩ (كما انه بدل على كشف وجه الميت) خبراً سالم وابي حمزة المشار ليهما وكل حرراً آخر قد دل على الصاق حد الميت بالأرض مما سيأتي الإشارة اليه (وفي خبر حفص بن البختري) المروي في الباب/ ١٩ يشق الكفن اذا أدخل الميت في قبره من عند رأسه (ومثله) رسالة ابن ابي عمير في الباب المذكور قل في الوسائل والمراد بالشق هنا حل عقد الكفن وهو بعيد (وفي الجوهري) وعن الذكري احتمال كون المراد من الشق هاهنا هو فتح الكفن ليندو وجه الميت وهو كما في المدارك ليس بعيد

(١) وقد ورد بذلك روایات عديدة رواها الوسائل في الباب/ ٢٠ من الدفن وفي خبر علي بن يقطين و ن قدس ان يحضر عن حده ويلصقه بالأرض فليعمل (ومثله) خبراً محمد بن عجلان (وفي حصر الاسكاف) وليكشف عن حده لايس حتى يعضى به لأرض (وفي خبر محمد بن عطية) وألصق حده بالأرض وتحضر عن وجهه الى غير ذلك مما قد يظهر عليه بالاتباع .

(٢) قل في الجواهر من غير خلاف يعرف به (قول) وبدل عليه مصافاً الى ذلك (صححة الحميري) المروية في الوسائل في الباب/ ١٢ من التكفين قال كنت الى الفقيه سئله عن طين قبر يوضع مع الميت في قبره هل يجوز ذلك ام لا فاجاب وقرأ التوقيع ومنه سمعت يوضع مع الميت في قبره ويحيط به ويطوله (وفي خبر جعفر بن عيسى) في الباب المذكور به سمع ابا الحسن عليه السلام يقول ما على احدكم ادافون الميت ووسده لراب ان يضع مقابل وجهه لثة من طين ولا يضعها تحت رأسه (قل في الحدائق) والمراد بطينين في الحسينين هو تربة الحسين عليه السلام (قل) ولعل احتياط هذه العبارة الجملة لموع من لتقية او لشيوخ هذا الاصلاق يومئذ ومعلومية المراد منه (قل) والشح قد فهم من الرواية الأخيرة ذلك فطعمها في حمله احذر تربة الحسين عليه السلام (ينتهي) وقريب من ذلك يظهر من الوسائل و الجواهر

(اقول) ويؤيد الجمع ما في المستدرک في الباب/ ١٠ من التكفين من ان حرر جعفر بن عيسى قد روه على بن طوس في مصاح لرائر وقال لثة من طين الحسين عليه السلام (وفي المستدرک) في الباب/ ١٠ من التكفين ايضاً قد ذكر الرضوي المشتمل على قوله عليه السلام ويحضر معه في اكفانه شيء من طين القبر وتربة الحسين بن عبي عبيهما السلام (وذكر مرسله السيد علي بن طوس) قل ويحضر معه شيء من تربة الحسين عليه السلام فقد روي انها امان (وذكر قصة شطيطة) اليسابورية وودتها وحضور ابي الحسن عليه السلام الى قبره وطرحه في قبرها من تراب قبر ابي عبد الله عليه السلام .

(وعن المنتهى) ما ملخصه ان امرأة كانت تزني فصنع اولادها فتحرقتهم بالنار خوفاً من ائمتهم فماتت ولم تغسلها الارض فقال الصادق عليه السلام احملوها في قبرها شيئاً من تربة الحسين عليه السلام ففعل

(ومنها) انه يستحب لمن دخل القبر ان يسد اللحد باللبن^(١) وسجوه^(٢) وهو يقول اللهم ارحم عربته وصل وحدته وآنس وحشته وآمن روعته واسكن اليه من رحمتك رحمة يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه وكلما رار قبره بعداً فيدعو له بهذا الدعاء وهو مستقبل القبلة ويداه على القبر^(٣).

(ومنها) انه يستحب لمن دخل القبر أن يخرج من قبل الرحلين^(٤) ثم اذا خرج قال ذلك فسترها الله تعالى (وحكى عن الشيخ نجيب الدين) فى درسه ان هذا يصلح ان يكون متمسكاً وهو كذلك.

بقى امران :

(أحدهما) ان فى المدارك وعن يذكرى والعلامة وغيرهما عدم الوقوف على مأخذ لوضع التربة مع الميت فى القبر وتعجب منهم المحدثون وهو فى محله .

(ثانيهما) انه حكى عن مقعة المعبد وعن جماعة وضع التربة تحت حد الميت وهو مشكل مع قوله عليه السلام فى حجر جعفر بن عيسى ولا يصعها تحت رأسه (وعن ابن ادريس) وضعها فى مقاعة وجهه وكأنه استنداً الى حجر جعفر بن عيسى (وعن اقتصاد الشيخ) وضعها فى وجهه ولم يجد له مسنداً (وعن المعتمر) فى كفحه وكأنه استنداً الى الرضوي (وعن اكثر الامارات) لاكتفاء بمطلق اسم صاحبها وكأنه خدأ بالانلاقص صحيحه الحميري (توضع مع الميت فى قبره) (وفى المحقق والخواهر) وعن غيرهما ان الكل سائر وهو كذلك لا الاول لما عرفت (وفى المحدثين) ان الاتصال مع الوضوء ثلثه وجهه لحجر جعفر بن عيسى ان يحاط بحوطه للصحيحة ويجعل فى اكفائه للرضوي وهو جيد .

(١) وفى الجواهر وعن المسهي لا يعلم فى استحبابه خلافاً (وعن المعتمر) انه مذهب علمائنا (وفى المدارك) وعن لمية والمفتي احمد عيبه (قول) وبدل على استحبابه مصداقاً لى ذلك حملته من لاجاز المرويه عن الثمنا كما يظهر بمراجعته لوسائل الباب/ ٢١ من الدفن و/ ٦٠ والمستدرک الباب/ ٢١

(٢) كما عن المسهي وغيره من انه يفوه ثم انس ما يساويه فى الجمع من تعدى التراب كالحجر والعصا ولحشمت (قل فى الجواهر) ولا بأس به (اقول) ونؤيده ما فى خبر عبد الله بن سنان المروي فى الوسائل فى الباب/ ٦٠ من الدفن من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين ما تصدى دفن سعد بن معاذ بيده المباركة ناولنى حجراً ناولنى تراباً وطياً يسد به ما بين اللبنتين .

(٣) ولستم بد فى ذلك حجر سالم بن مكرم المروي فى الوسائل فى الباب/ ٢١ من الدفن (وفى حبرى) محمد بن مسلم واسحاق بن عمار المرويين فى الباب المذكور مثل ذلك باختلاف يسير (وفى الرضوي) المروي فى الباب/ ٢١ من الدفن دعاء اخر عند وضع اللس على اللحد فراجع .

(٤) وقد صرح بذلك رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ومروعه سهل المرويين فى الوسائل

اِنَّ اللهَ وَاَنَا اِلَيْهِ رَاٰجِعُوْنَ وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ اَللّٰهُمَّ اَرْفَعْ دَرَجَتَهُ فِيْ اَعْلٰى عِلِّيِّنَ وَاحْلِفْ عَلَى اَهْلِهِ فِي الْغَابِرِيْنَ يَا رَبَّ الْعَالَمِيْنَ^(١).

(ومنها) انه يستحب لمن حضر دفن الميت ان يحثو التراب عليه بطهر كفيه ثلاث مرات ويقول اللهم ايماناً بصدق كتابك هذا ما وعدك الله ورسوله وصدق الله ورسوله وفي الحديث^(٢) ان من فعل ذلك وقال هذه الكلمات كتب الله له بكل ذرة حسنة .

مسألة ١ - اذا ماتت امرأة غير مسلمة حاملة من مسلم ومات ولدها في بطنها فالمرأة تدفن مع حملها في مقابر المسلمين ويحفل ظهرها الى القبلة^(٣) على حائنها الايسر ليكون

في الباب/٢٣ من لدن (هي الاولى) قل من دخل القبر ولا يحرج الا من قل لرجلين (وفي الثانية) قل من دخل القبر من حيث يشاء ولا يحرج الا من قل لرجليه (هذا مضاف) الى جملة من الروايات الدالة على ان لكل بيت باباً ومن باب القبر من قس لرجلين المروية جميعاً في اوسائل في الباب/٢٢ من الدفن .

(١) والمسند في ذلك خبر محمد بن مسلم المروي في اوسائل في الباب/٢١ من لدن (وفي خبر اسحاق بن عمار) في الباب المذكور مثل ما في خبر محمد بن مسلم باختلاف يسير في آخره (وما خبر سالم بن مكرم) في الباب المذكور فقد اقتصر بعد الخروج من القبر وبعض البديين من التراب على قول ما لله وانا اليه راجعون .

(٢) الحديث هو خبر سالم بن مكرم المروي في اوسائل في الباب/٢١ من الدفن وهو أجمع حديث ورد في هذا المعنى كما يظهر ذلك بالتأمل في بقية ماورد في هذا المعنى مما رواه اوسائل في الباب/٢٩ (نعم في خبر محمد بن مسلم) في هذا الباب ذكر دعاء آخر قال فحني لتراب عنقه مما يلي رأسه ثلاثاً بكفه ثم سبط كفه على القبر ثم قال اللهم جاف الارض عن حسنه وأصعد اليك روحه ولفه منك رصواً وأسكن قبره من رحمتك ما تعبته من رحمة من سواك (هذا) وقد ذكر المستدرك في الباب/٢٨ من الدفن روايات اخر ايضاً في هذا المعنى أهمها رسالة الصدوق والرصوي وهما كخبر سالم بن مكرم عياً .

(٣) فلا خلاف فيه على الظاهر بل في الخلاف وعن التذكرة الاجماع غيبه كما ن عن الشهيد عدم وجدان الخلاف في دفن في مقابر المسلمين وعن المستهمل الاجماع على جعل طهرها الى القبلة (وعن التهذيب) الاستدلال على دفنها في مقابر المسلمين بخبر يونس المروي في اوسائل في الباب/٣٩ من الدفن قل سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية اليهودية او المصرية فيواقعها فتحمل ثم يدعوها لى ان تسلم فسأني عليه فدى ولادتها فماتت وهي تطلق والولد في بطنها ومات لولد أيدي معها على المصرية او يحرج معها ويدفن على فطرة الاسلام فكيف يدفن معها (وعن المعتمد) الرد على هذا الاستدلال بضعف الخبر اولاً وبعدم دلالة على دفنها في مقابر المسلمين ثانياً وهو كذلك .

وجه الولد الى القبلة على جانبه الايمن^(١) فان وجه الولد الى ظهر الام^(٢) فاداً جعل ظهر الام الى القبلة على جانبها الايسر صار وجه الولد الى القبلة على جانبه الايمن والاحوط هو أن يفعل ذلك ولو كان الولد مما لم يلح فيه الروح^(٣) كما ان الاحوط بل الاقوى هو أن يفعل ذلك ولو كان الولد من زناء المسلم^(٤).

(ثم عن المسر) الاستدلال على دفنها في مقابر المسلمين بأن الولد ام كان محكوماً بأحكام المسلمين لم يحز دونه في مقابر اهل الدمة وحراره من بطن امه مع موتها غير حائز فتعين دفنها في مقابر المسلمين (وفيه) ان احراح الولد عن بطن امه مع موتها مما لا دليل على حرمة دفنها لحرمة لميت لكافر لما عرفه من مجموع المسألة ١/ ممن يجب تعمسه والمسألة ١/ ممن يجب الصلاة عنه من ان الكافر لا يعمل ولا يكفن ولا يصلى عنه ولا يدفن (نهم الا ان يشئت) لعدم حوار احراح الولد عن بطن امه في المقام بحر يوسف المتقدم وقد ضعفه المعشر فلا مجال له ان يتدل به لذلك .

(ثم انه لو سلم) عدم حوار احراحه عن بطن امه فمحمود كون الولد محكوماً بأحكام المسلمين مما لا يحوز دفن الام في مقابر المسلمين فكما ان المسلم لا يحوز دفنه في مقابر الكفار فكذلك الكافر لا يحوز دفنه في مقابر المسلمين بالاجماع حسب ما حكى عن المذكورة ولذكري وجامع لمقاصد والروص وبهاية الاحكام .

(ومن هنا يظهر بك) ضعف ما عن الشيخين والشهيد واساعهم من الاستدلال لدفن الام مع حملها في مقابر المسلمين بأنه كرام للولد واحرام له (وعليه) التصحيح في الاستدلال على دفنها في مقابر المسلمين بل وعلى جعل ظهرها لى انفسه هو الاكتفاء بالاصحاب المقدمة في مسند المسألة والاوى يحكم بوجوب الامرين جميعاً مع قطع النظر عن الاجماعات مشكل جداً .

(١) فان في محكي المذكورة يستدبر بها القبلة على جانبها الايسر ليكون وجه الحين انسى القبلة على جانبه الايمن وهو وفاق (انتهى) .

(٢) كما صرح بذلك صاحب المدارك رحمه الله فراجع .

(٣) طاهر قول المحقق في الشرح (لا أن يكون مراد غير مسلمة حامله من مسلم فيستدبر بها لقصة) هو عدم اعتبار كون الحمل مما ولح فيه الروح ثم مات وهو لمحكي عن طاهر العلامة ولم يعد وقد مال الى تقوية الجواهر ولكن عن طاهر الشيخ وان ادريس لثاني (اقول) ان مقتضى القاعدة وان كان عدم رعاية للحكمين على دفن الام في مقابر المسلمين وجعل ظهرها الى القبلة اذا لم يتم للحمل أربعة أشهر ولم يلح فيه الروح اد الميقن من معاقب الاجماعات بل المصروف منها لو كان لها اطلاق هو الحمل الذي قد ولح فيه الروح ثم مات مع أمها ولكن مع ذلك كله الاحوط رعاية الحكمين ولو كان الحمل مما لم يتم له أربعة أشهر ولم يلح فيه الروح والله العالم .

(٤) مقتضى اطلاق عبارة الشرائع المقدمة آنفاً وغيرها من عبارات الاصحاب عدم الفرق في الحمل

مسألة ٢ . اذا مات راكب البحر فيعمل ويحفظ ويكفن ويصلى عليه فان أمكن نقله الى البر ليدفن فيه وجب نقله اليه وان لم يمكن ذلك اما لبعده المسافة بمقدار يتغير الميت ويتأذى الاحياء بريحه أو لعدم رضاء أرباب السفينة بذلك وامتناعهم عن النقل الى البر ولو كانت المسافة قريبة فتخير حيثن بين أن نحمل الميت في خبئية وهي الحب أو في نحوها ويشد رأسها ويلقى في البحر وبين أن يثقل الميت بالحديد وشبهه ليرسب في الماء ثم يلقي فيه^(١).

من مسلمين كون الولد من حلال أو من ربه هي كليهما تدفن الحامل من مسلم في مقابر المسلمين ويجعل ظهرها الى القبة ولكن الحو حرقوى لفرق بينهما صريحاً معللاً بأنه لا تبعه في ولد الربه فلا احترام له ولكن لتعيل ضعيف فان مجرد عدم تبعه ولد الرباء لا يه المسلم في الارث أو نحوه مما لا يوجب عدم ترتيب ساير آثار الاسلام عليه (ومن هنا) تقدم في المسألة ٣ من يجب تعيله وحرقه غسل ولد الرباء وتكفنه و للصلاة عليه ودفنه صغيراً كان او كبيراً وان اعتبر بلوغه ستاً في الصغير بالنسبة الى الصلاة عليه اما على الاقوى أو على الاحوط فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المحكى عن الشيخ واكثر الاصحاب بل عن بعضهم انه المشهور بين الاصحاب من عن بعضهم بسنه الى الاصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه (قال في الحواهر) ولعله كذلك (انتهى) (قول) اما وحرق نقل الميت الى البر ليدفن فيه اذا امكن ذلك (فيدل عليه) مضافاً الى انه مقتضى اطلاقات ادلة الدفن وان النصوص لاثنية الواردة في الحية والتثقيب مصروفة الى صورة عدم امكان النقل كما هو الغالب لاحد الامرين المذكورين في المس (مرقرة سهل بن رباح) المروية في الوسائل في الباب ٤٠ من الدفن عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات الرجل في المسفة ولم يقدر على الشط فان يكفن ويحط في ثوب ويلقى في الماء فان مفهوم قوله عليه السلام ولم يقدر على الشط انه اذا قدر على الشط وجب نقل ميت اليه وهذا صحيح

(واما التحجير بين لحاية و تسقيط) اذا لم يمكن النقل الى البر فهو مقتضى الجمع بين صحيحة ايوب ابن الحر المصروفة للحاية ومن مرسله ابن ورواه بي البخري لمصريحين بالتثقيب ولطرافان جميعاً مرويين في الباب المتقدم (فهي صحيحة ايوب بن الحر) قال سئل ابو عبد الله عن رجل مات وهو في سعيه في البحر كيف يصنع به قال يوضع في حاية ويوكأ رأسها ونطرح في الماء (وفي مرسله امان) عن رجل عن بي عبد الله عليه السلام انه قال في الرجل يموت مع قوم في البحر فدل يغسل ويكفن ويصلى عليه ويثقل ويرمى به في البحر (وفي رواية ابي البخري) وهذا عن بي عبد الله عليه السلام قل قال مير المؤمنين عليه السلام اذا مات الميت في البحر عمل وكفن وحفظ ثم يصلى عليه ثم يوثق في رحليه حجر ويرمى به في الماء (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٣٧ من الدفن قال عليه السلام

فصل في الآداب المتأخرة عن الدفن

(وهي كثيرة)

(منها) انه يستحب رفع القبر فوق الارض بمقدار أربع اصابع مصمومات أو ممرجات^(١)

فان مات في السقعة وعينه وكفه وثقل راحته وثقله في المحر .

بقي أمور :

(أحدها) يحكى عن الخلاف وكشف اللثام والرياح لأقتصار على الوضوء في الحياطة (وحكى) عن السقعة والمسوط والوسلة والسرائر والقبية والهدية الأقتصار على ذكر التنفيل (ولكن الحواهر) قد سئمت من الطرفين أردهما التحصيل من لأقتصار على أحد الأمرين واحتمل انه من باب الأقتصار على ذكر أحد فردى التحيير وليس بعيد والأول طرف من محو حجاب ورود بعض في كلا الأمرين جمعاً لا في خصوص أحدهما فقط .

(ثانيهما) ان رو يد التنفيل وان كان فيها ضعف كما في المدارك وحكى عن المعتمد ولكن يصعب محير بعمل المشهور كما صرح في الحواهر (ومما يؤيد التنفيل) حران آخران مرويان في الوسائل في باب ٤١ من لدن مشتملان على توبيخ لصادق عليه السلام اصحاب عمه ربه انهم مع خوفهم من لبس لم دفنوه في الموضع لدى دفنوه فيه ولم ينقلوه بالحدود ودفنوه في الغرات مع قربهم منه وكونه فصل من الدفن في هذا الحال فراجع

(ثالثها) به حكى عن من لحيد والشهيد بل عن جماعة انه يجب الاستقبال بالمسح حين الدفن في البحر لانه دهن (ولكن في الحدائق) وعن غيره احب عدم الوضوء وهو الأقوى لخصو الاحبار لمقدمة كلها مع ورودها في مقام البيان عن ذلك رأياً وكان من شأنه لحواهر الى عدم الوجوب (لكن قال) وان كان الاحوط الأول (انتهى) وهو كذلك .

(١) ان استحب رفع القبر بمقدار أربع اصابع في الجملة مما لا خلاف به بل في المدارك وعن المعتمد لاجماع عليه (ولكن لاصحاب) قد اختلفوا في مقدار المسح على القول (فمن اس اس عقيل) أربع اصابع مصمومات (وعن المعتمد) وقصا الشيع وابن ادريس وجمع آخر من أربع اصابع ممرجات (وعن المعتمد) ولذكرى التحيير بين المصمومات والممرجات بل قد يقال ان ذلك مقتضى اطلاق كل من قال بأربع اصابع ولم يقيدها بالمصمومات او الممرجات وليس بعيد (وعن سى سراج) ورفعه التحيير بين الممرجات وبين شر (وعن جامع المقاصد) لتحيير بين المصمومات والممرجات والشر (وعن طاهر كشف اللثام) ان مطلق الرفع مستحب والمقدار الخاص مستحب في مستحب .

(ثم ان مشأ اختلاف الأقوال) كلها هو اختلاف الاحبار الواردة في ذلك المروية جمعاً في الوسائل

ورفعه أكثر من ذلك مكروه "الاحرام ولا مباح .

أُعلِنَ، في كتاب ٣١ من الدون وبعضها في الباب ٢٢، والمجموع على قسم .

(الأول) ما دل على الرفع من غير تعيين بلمقدار كحرقه فدامه من رائدته المشتمل على رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبر ولده إبراهيم .

(الثاني) ما دل على رفع أربع أصابع من غير تقدير به بالمصنوعات أو المفرجات (في خبر محمد بن مسلم) ورفع قبر فوق الأرض أربع أصابع (وفي خبر عنه بن بشير) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام وارفع قبري من الأرض أربع أصابع (وفي صحيحه حماد) قال لعلي عليه السلام لصادق عليه السلام وارفع قبري أربع أصابع (ومنه) خبر عبد الأعلى

(ثالث) ما دل على رفع أصابع مصنوعات وهو مؤلفه سماعة المصريح بذلك تصريحاً .

(الرابع) ما دل على أربع أصابع مفرجات (في خبرين لمطلي) قد أمر المأثور عنه السلام الصادق عليه السلام برفع قبره أربع أصابع مفرجات (وفي خبر عمر بن واقد) عن موسى بن جعفر عليهما السلام ولا ترفعوا قبري فوق أربع أصابع مفرجات (وفي خبر آخر لمحمد بن مسلم) وثلق القبر بالأرض الأقدار أربع أصابع مفرجات .

(الخامس) ما دل على أن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع شراً من الأرض وهو خبر إبراهيم بن علي والحسين بن علي عن جعفر عن أبيه عليهما السلام .

(السادس) ما دل على أن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع من الأرض قدر شبر وأربع أصابع وهو خبر أبي بصير .

(قول) أما القسم الأول والثاني فهما مطلقان يحملان على التقيد (و ثالث) لمصرح بأربع أصابع مصنوعات (والرابع) لمصرح بأربع أصابع مفرجات لمقتضى الجمع بينهما هو التحريم (وما سادس) لمدرسان لحرقه بن بشير لمشتمل على قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام وارفع قبري من الأرض أربع أصابع ولحرقه عمر بن واقد وحرقه لمحمد بن مسلم الدهيين عن رفع قبر أكثر من أربع أصابع مفرجات فلعلمهما مردود إلى أدله بل في لجواهر فطرحهما حيث وجد منه (انتهى) .

(١) وهو لمحكى عن المسهي والتدكرة وانهاء بن عن المنتهى بسنه إلى فتوى العلماء وظاهره الإجماع عليه (وهو وبالرصدى) المروى في المستدرک في الباب ٢٩ من لدن لمصرح بنى الناس تصريحاً قال (ولسنة ن القبر ترفع أربع أصابع مفرجة من الأرض وإن كان أكثر فلا بأس) (رفع اليد) عن ظاهر النهي في خبر عمر بن واقد وحرقه لمحمد بن مسلم ويحمل النهي فيهما على كراهة الرفع أكثر من أربع أصابع مفرجات لا الحرمه وعلى الكراهة أيضاً بحمل ما عن المعتمد وابن إدريس والاقتصاد وكافي من عدم الزيادة على أربع أصابع مفرجات (واقفه العالم) .

(ومنها) انه يستحب تربيع القبر^١ أي لا يجعل القبر مدوراً أو مستديراً^٢.

(ومنها) انه يستحب تصحيح القبر^٣ أي لا يجعل القبر مسجماً بصورة اللستين إذا تكأ

(١) قال في لخواهر للاجماع المحكى في لعبة والمعتبر والمدارك (اقول) ويدل عليه مصفاً الى ذلك (مرسمة الحسين بن الوليد) عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام المرويه في الوصائل في الباب ٣١/ من الدين قل قلت لأي غلة يربع القبر قل لعله السب لانه يربل مريعاً (وفي رواية عند الأعلى) مولى آل سام في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قد أوصى الباقر عليه السلام الى ولده الصادق عليه السلام بأشياء عديدة منها ان يربع قبره ويرفعه اربع اصبع (وفي رواية الأعمش) في الباب ٢٢/ من الدين والقبر يربع ولا تسم (وفي روايه لمؤيد) في باب وظائف لقبر عن النهديب بسند عن محمد بن يحيى بن مسلم عن حماد بن عمار القبر بالارض لا قدر اربع اصبع فراحات وتربع قبره (والكن) عن الكافي يرفع قبره والظاهر ان الاول اصح .

(٢) هذا التفسير للتربيع هو صحيح (قل) ولورد بالربيع خلاف التدوير والتدوير (الى قول) وعن بعضهم ان لورد بالتربيع خلاف التسميم (قل) وربما استظهر ذلك من تذكره ولا ريب في بعده (سهي) وهو كذلك (ويدل على التفسير الاول) قوله عليه السلام في رسالة الحسين بن الوليد المقدمة (لعله البيت لانه يربل مريعاً) نعم قوله عليه السلام في روايه الأعمش المقدمة (تربع ولا تسم) ربما يشعر بالتفسير الثاني انما يدل على ان يربع القبر ولا تسم هو تفسير لقوله يربع ويكون دليلاً على التفسير الثاني ولكن لظاهره ركونه حكماً مستقلاً برأيه عبر الاول فتربيع لقبر حكم وعدم تسميه حكم آخر ذكرهما الامام عليه السلام بهذه العسارة (وعلى كل حال) ان قوله عليه السلام في المرسمة لعله البيت لانه يربل مريعاً هو كالمص في التفسير الاول ولا يرفع اليد عنه (هذا مصاف) الى ظهور نفس لتربيع فيجب بقول للتدوير والتدوير ونحوهما لا فيما يقابل التسميم وهذا واضح .

(٣) ويدل على استحباب تسطح القبر مصافاً الى ما في الخلاف وعن التذكرة والتذكري والجامع المقصد وغيرها من لاجماع عليه (لرصى) المروى في المستدرک في الباب ٣٩/ من الدين ولستة ان القبر يربع اربع اصبع (ي ن قال) ويكون مسطحاً ولا يكون مسجماً (وفي الحديث) ن جماً من لعامة صرحوا بسنه لتسحيح الى الامامة وعدلوا عنه مراغمه لهم (قل) كما في المنتهى (انتهى) (وعن ابن أبي هريرة) ان السنة لتسطيح الا ان الشيعة ستعملته بعدك عنه الى التسميم (وعن وحيرة العراقي) ورحمة الامة لشعراي مثل ذلك باختلاف يسير في لفظ (ولكن عن المهدي لشراري) عن أبي علي الطبري ان السنة قد صححت في التسطح فلا تعير بموافقة البرقة (وعن الام الشافعي) ويسطح لقبر فان لسي صلى الله عليه وآله وسلم سطح قبره ابراهيم وكانت مقبره المهاجرين والاصحاب مسطحاً قبورها ووضع لخصاء عليها ولا تثبت انحصاء لا على قبر مسطح (وعن مسد الشافعي) وشرح المصباح لاس حجر مثل ذلك (وعن مصباح

كل واحدة منهما على الأخرى والأقوى أن تسيم القبر مكروه^(١) لأحرام ولا مباح .

(ومنها) أنه يستحب وضع الحصاء أي صغار الحصى على القبر^(٢)

(ومنها) أنه يستحب وضع لوح على القبر أو في القبر فيه اسم الميت^(٣)

(ومنها) أنه يستحب وضع حجر عند رأس القبر يكون علماً بناس يعرفون القبر

الووى) إن الصحيح أن تسطح القبر أولى من تسيمه (وعن الذكري) أنه قال وقال قاسم بن محمد^(٤) رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقبرين عنده مسطحة لا مشرفة^(٥) ولا لائنة^(٦) مطوخة^(٧) مطحاء^(٨) لعرصة الحمراء (هذا وقد بسط على المصطلح بأمور أخر أيضاً صميمه الدلالة لا حاجة لنا إلى ذكرها وفيما ذكر إلى هنا غنى وكفاية .

(١) قال في الجواهر القبر كراهة التسميم له في المذكورة من الإجماع عليه كالمعية لأبسم (قول) هذا مصداقاً لى حر الأعمش المتقدم آنفاً في تربع القبر (و تقول تربع ولا تسم) و لروى المتقدم آنفاً في المقام (ويكون مسطحاً ولا يكون مسماً) فإن حذر لم يهيئهما وإن كان هو الحرمة ولكن الإجماع على كراهة في صرفه إلى الكراهة (ومنه يظهر) ضعف ما عن جماعة من حرمة لتسيم لكونه بدعة فإن البدعة إما تكون إذا فعل التسيم بقصد الورود لا مطلقاً .

(هذا وعن المسهي) أن السطح فصل من التسيم وعليه علمنا (قال في الجواهر) وطاهره لمادة لكرهية بل والإباحة أيضاً لمكان فعل التفصيل (انتهى) قول من لا يباي لكرهية فضلاً عن الإباحة فإن الفعل التفصيل فيه يكون من قبل قول لوط عليه السلام « هؤلاء باتى من أظهر لكم » فكما لا طهارة عامه للطرف المقابل فكذلك لأفضل في المقام في التسميم المقابل للسطح وهذا واضح .

(٢) كما صرح به الحدائق (والمستند في ذلك) مرسله من عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب/٣٧ من الذين قال قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محصب حصاء حمراء (وعن الذكري) أنه روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله قبر إبراهيم ولده وتقدم آنفاً عن لام لشافعي وعن مسنده وشرح المهاج لأن حجر به كتب مقبره المهاجرين والأنصار مسطحاً مقبورها ووضع الحصاء عليها ولا تثبت الحصاء إلا على قبر مسطح (وعن العنقي) من طريق الجمهور في حديث القاسم بن محمد أن قسراً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه مطوخة مطحاء لعرصة الحمراء والمطحاء هي دقاق الحصى .

(٣) والمستند في ذلك روايتان رواهما الوسائل في الباب/٣٧ من الذين (في أحدهما) أن أم المهدي

(١) قيل أن ذلك في سنن أبي داود أيضاً

(٢) أي غابة

(٣) أي ملصقة بالأرض .

(٤) دقاق لحي

نسبه^(١).

(ومنها) انه يستحب رش القبر بالماء^(٢) والا فصل ان تستقبل القبلة وتبدأ في الرش من عند الرأس الى عند الرجل وتدور به على القبر ثم ترش على وسط القبر^(٣) ثم تضع يدك على القبر وتدعو للميت وتستعقر له^(٤) والظاهر ان استحباب الرش مما لا يختص بما

عليه السلام ماتت في حياة ابي محمد عليه السلام وعلى قبرها لوح مكتوب عليه هذا قرأه محمد عليه السلام (وفي احرازها) لما رجع ابو الحسن موسى عليه السلام من بغداد ومضى الى المدينة ماتت له ابنة بفيد فدفعها وأمر بعض مواليه ان يجصص قبرها ويكتب على لوح اسمها ويجعله في القبر .

(١) والمستند في ذلك ما روى في المستدرک في الباب/٣٥ من الذين عن دعائم لاسلام عن عبيد الله بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما دفن عثمان بن مظعون دفنا بحجر فوضعه عند رأس القبر وقال يكون عملاً ليدفن اليه قراسي^(١) (وذكر في الباب المذكور) عن يكرى انه قال ويستحب ان يوضع عند رأسه حجر وحشة علامه ليرى ويرحم عنه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث أمر رجلاً يحمل صحبه ليعلم بها قبر عثمان بن مظعون (الى ان قال) وقال اقدم بها قبر أخي وأدفن فيه من مات من أهله (وهو المنتهى) انه رواه من طريق الجمهور ودفن ادفن الله من مات من أهله .

(٢) ففي المدارك والجواهر في الخلاف فيه وعن يسنه انه قوى عاماناً (قول) وبطل عبيد مصافاً لى ذلك الاحراز الكثيره لمرويه في الوسائل في الباب/٣١ و/٣٢ من الذين (في بعضها) ورش عليه من الماء (وفي بعضها) رش القبر بالماء حسن (وفي بعضها) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر برش القبر (وفي بعضها) يحرق عنه الماء ما دام الذي في التراب الى غير ذلك من الروايات الكثيره

(٣) والمسند في ذلك (بحر موسى بن اكل) الحميرى عن ابي عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الباب/٣٢ من الذين قال الله في رش الماء على القبر ان تستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس الى عند الرجل ثم تدور على القبر من اجانب لآخر ثم برش على وسط القبر فذلك السنة (وفي بحر سالم ابن مكرم) لمروى في الباب/٢١ من الذين وتجعل القبر امامك وتستقبل القبلة وتبدأ بصب الماء عند رأسه وتدور به على قبره من أربع حواشي حتى ترجع الى الرأس من غير ان تقطع الماء فان فصل من الماء شيء فصبه على وسط القبر (وفي الرصوي) المروى في المستدرک في الباب/٣٠ مثل ذلك غير .

(٤) والمسند في ذلك بحر سالم بن مكرم المتقدم أعني قال عليه السلام بعد قوله فصبه على وسط القبر (ما لفظه) ثم صب يدك على القبر وادع للميت واستعقر له (وفي بحر محمد بن مسلم) عن ابي جعفر عليه السلام المروى في الوسائل في الباب/٢٩ من الذين ثم بسط كفه على القبر ثم قال اللهم جاف الأرض عن حبيبه وأصعد اليك روحه وقلقه منك وصواماً واسكن قبره من رحمتك ما تعنيه به عن رحمة من سواك ثم مضى .

(١) وفي بعض النسخ قر به .

(هذا وبذل) عني وصنع الد على القرجمة اخرى من الاحبار المروية في لوسنل نصه في الب

٣٢/ من الدون والباقي في الباب/ ٣٣ .

(في صحيحه زراره) تصع ككك على قبره عند رأسه وفرج أصابعك وأمر ككك عليه بعدم تصع بالماء (وفي حسنة زراره) مثل ذلك باحلاف في اللفظ (وفي جرعند الرحمان) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن وضع لرحل يده على امر ما هو ولم يصع فقال يصع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اسه بعد لصح فان وسأته كيف أضع يدي على قور للمسلمين فأشار بيده الى الارض ووضعها عليها ثم دفعها وهو مسفل نفسه (وفي صحيحه نبيه) لزرارة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصع بمن من بني هاشم خاصه شيئاً لا يصعه بأحد من المسلمين كان اد صلى على الهاشمي ويصح قبره بالماء وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ككك عني اقر حتى ترى اصابعه في الطين (وعن الذكرى) ن محصيص بني هاشم لكر متهم عليه اي لالعدم مشروعيه لعمرهم واستحوذوا الحدائق وهو كذلك في حد سيما ملاحظة حر عبد الرحمان المشتعل على قوله كيف أضع يدي على قور المسلمين لبح

(نعم في المستدرك) في باب/ ٣١ من الدون ذكر عن البخار ان سبي صلى الله عليه وآله وسلم كان د مات رحل من أهل بيته يرش على قبره ويضع يده على قبره ليعرف انه قبر العلوية وسبي هاشم من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم فصارت بدعة في لباس كلهم ولا يجوز ذلك (ولكن الحدائق) قد سطره ان كلمة فصارت بدعة الخ هي من البخار وان حكمه بعدم حوار ذلك دس عن فهمه من الحر لاحتصاص وعقلته عن باقي لاجار وهو جيد (وفي الجواهر) لا بد من طرحه او تأويله (انتهى) .

(وفي حر اسحاق بن عمار) قال قلت لابي الحسن الاول ان أصحابا يصنعون شيئاً اذا حصروا والحرارة ودون الميت لم يرحموا حتى يسيحوا أيديهم على القبر أقسمه ذلك ثم بدعة فقال ذلك واجب على من لم يحصر الصلاة عليه (وعن الذكرى) حمله على الاستحباب المؤكد لمن لم يحصر الصلاة عليه واستحوذوا الحدائق وهو كذلك فانه مما يعم به السوي فلو كان واحداً شرعاً لاشتهر وبان وليس فليس .

(وفي حر محمد بن اسحاق) قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام شيء يصعه لباس عند يصنعون أيديهم على القبر اذا دفن الميت قال بما ذلك لمن لم يدرك الصلاة عليه فأما من أدرك الصلاة عليه فلا (وفي الوسائل) والجواهر وعن الذكرى حماله على عدم تأكيد الاستحباب لمن أدرك الصلاة عنه لالعدم استحبابه له من أصله وهو أيضاً جيد لظهور الاحبار المتقدمة كلها في الاستحباب مطلقاً كصحيحة زرارة وحسنه وحر عبد الرحمان بل في الصحيحة الثانية لزراره قد جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلاة ووضع لكف على القبر فلا تعمل

(ومما يؤيد) اطلاق الاستحباب ما رواه المستدرك في الباب/ ٣١ من الدون عن الراوندي في دعواته عن الصادق عليه السلام انه قال في حديث فلما أن دفنوه تصع ككك على قبره عند رأسه وفرج أصابعك وأمر

بعد الدفن فقط بل هو ثابت في كل وقت^(١) وإن كان بعد الدفن زمان كثير .

(ومنها) أنه يستحب بعد دفن الميت وانصراف الناس عنه أن يتخلف وليه عند قبره ويضع يده على صدر رأس الميت ويبدى بأعلا صوته ويلقيه الشهادتين والاقرار باللائمة بأسمائهم واحداً بعد واحد^(٢) وهذا هو التلقين الثالث وأما التلقين الأول فهو للمحتضر وقد مضى

كأن عليه بعد نصيح بالقاء (وقال أحسن) أي الر ويدى روى به يسعى أن تضع يدك على قبره عند رأسه تفرح أصابعك عليه بعدما تصيح على قبره ويقول حميت عليك من الشيطان أن يدحكك ومن العذاب أن يسبك ثم تصرف وتستعير له (وفي الباب المذكور) روى المستدرک أيضاً حديثاً عن دعائم لاسلام موسى وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على قبر ولده إبراهيم عند رأسه وقال بسم الله حميتك من شيطان أن يدحكك .

(١) وهو يدى مال إليه الجواهر استنداً إلى ما عن الكشي في رحله ورواه الواسطي في الباب/٣٧ من تدفن من أنه روى عن عبي بن الحسن عن محمد بن الوليد أن صاحب المقبرة سأله عن قبر موسى بن يعقوب وقال من صاحب هذا قبر من أن لحسن علي بن موسى برضا عليهما السلام أوصاني وأمرني أن أرى قبره أربعين شهراً وأربعين يوماً كل يوم مرة والثالث من علي بن الحسن (قال صاحب الجواهر) وفيه دلالة على خلاف الأول (انهسى) يعنى على خلاف الاختصاص بما بعد الدفن بلا فصل من دليل على استحباب الرض ثابت في منابر الاوقات أيضاً .

(٢) إن تلقين الولي منه بعدما دفن وانصرف الناس عنه مستحب أجمعاً (قال في الجواهر) محصلاً ومفولاً مستعصاً بل كاد يكون موبناً (يعنى) وإن حكى عن القمهاء لأربعة أكره (وعنى كل جانب) يدل على استحبابه مضافاً إلى إجماع حمله من أحبار المروية في الواسطي في الباب ٣٥ من تدفن كمهاً وأمه (حز يحيى بن عبد الله) قال سمعت ابن عبد الله عليه السلام يقول ما عني أهل الميت منكم أن يدروا عن متهم بقاء مكر وكبير قل قلب كيف يصنع وباد فرد الميت فليحلف عنه أولى الناس به ويضع يده على رأسه ثم يبدى بأعلا صوته ن فلان بن فلان و ن ولاية سب فلان هل سب عني العهد يدى فرقنا عليه من شهدته ن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عنده ورسوله سيد السنين و ن خليلاً عليه السلام و ن مؤمناً وسيد الوصيين وإن ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم حق وإن لموت حق و لعنت حق و ن لله يبعث من في القبور قال يقول مكر لكبير انصرف بنا عن هذا فقد لقى حاجته (وفي حيز جابر) قد اقتصر الإمام عليه السلام على تلقين الشهادتين والاقرار باللائمة إلى آخره قال في آخره فيصرفان عنه ولا يدخلان إليه (وفي حيز علي بن إبراهيم) قد اقتصر على ذكر التلقين فقط فقال يقص على التراب بكفيه ويلعبه برفيع صوته ولقاً فعل ذلك كهي الميت لمألة في قبره (وفي المستدرک) في الباب/٣٣ من الدفن قد ذكر أحداً عديدة في هذا المعنى وفيها قصة تلقين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وطمة بنت أسد وأنه قال لها إنيك إنيك علي بن أبي طالب لاجعفر ولاعقيل .

في المسألة ٦/ من الاختصار كما ان التلقين الثاني هو بعد الوضع في القبر وقد مضى في الفصل السابق .

(ومنها) انه يستحب لمن حصر الدفن ان يعزى المصاب ويسيه^(١) فيقول له أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وربط على قلبك انه قدير وعجل الله عليك بالحيف وأرحو أن يكون الله قد فعل^(٢) وإذا عزاه بلفظ آخر صح وكفى^(٣) بل عن الصادق عليه السلام انه كفاهك من التعزية ان يراك صاحب المصيبة^(٤) والظاهر عدم اختصاص التعزية بما بعد الدفن فقط

(١) إجماعاً بل في الجواهر بلا خلاف بين المسلمين (قال) من لعنه من ضروريات الدين وقد فعلها سيد المرسلين وكذلك الأئمة الطاهرون (قال) والملائكة المقربون وموت لسي صلى الله عليه وآله وسلم (انتهى) يشير بذلك إلى الأحبار الواردة في تعزية حزنيل أهل البيت عليهم السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمروية جمعة في الروايات في باب التعزية وأسماها (مها) مروية الحسن بن محضر عن أبي عبد الله عليه السلام قال لما قص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حزنهم حزنين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم مسجى وفي الست على وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام فقال السلام عليكم يا أهل بيت لرحمة كل نفس دائمة الموت ومنافون أجوركم يوم القيامة فمن رحرح عن لذر وادخل الجنة فقد فاز وما حياة الدنيا أمتع المرور ان في الله تعالى عزاء من كل مصيبة وحلماً من كل هلاك ودركاً مما فات فانه فثقوا وإياه هرجوا فان المصاب من حرم الثواب قد آثر وطئ من الدنيا قالوا سمعنا الصوت ولم ير الشخص .

(ثم ان الأحبار الواردة) في استحباب تعزية المصاب كثيرة كما يظهر بمرجعة الوسائل باب ٤٦/ من الدفن (وفي بعضها) من عزى مصداً كان له مثل آخره من غير ان يسقص من آخر المصاب شيء (وفي بعضها) من عزى مصاباً كسى في الدفون حبة بحريها (وفي بعضها) من عزى الثكلى فله الله في كل عرشه يوم لا ظل الا ظله الى غير ذلك من الاختيار الكثيرة .

(٢) هذا ما رواه الوسائل في الباب ٤٩/ من الدفن عن علي بن مهزيار عن أبي حمزة الثمالي عليه السلام (وفي الباب) روايتان آخرتان ايضاً في كيفية التعزية وما ذكرناه في المتن هو أحسن الروايات للثلاث لفظاً فراجع .

(٣) فان الروايات الواردة في استحباب التعزية المروية في الوسائل في الباب ٤٦/ من الدفن كثيرة جداً وليس في شيء منها اعتبار لفظ خاص فيها فيعرف منها ان ما صدق عليه التعزية كاف فيها لكنها مع ذلك اذا كانت بأحد اللفظ المأثورة عن الإمام عليه السلام فهي افضل كما صرح به الحقائق وقد اشير إلى بعض الالفاظ المأثورة في المتن فيكفي .

(٤) والمستند في ذلك مرسله لصدوق لمروية في الوسائل في الباب ٤٨/ من الدفن قال قال لصادق

بل هي مستحبة مطلقاً سواء كانت هي قبل الدفن أو بعد الدفن^(١) وإن كانت هي بعد الدفن
افضل^(٢) كما أن الظاهر أنه لا أحد لزمان التعرية شرعاً^(٣) لكن لا يبعد الرجوع في تحديدها

عليه السلام التعرية الواحدة بعد الدفن وقال كذلك من التعرية أن يترك صاحب المصيبة (وقد أفتى بذلك)
صاحب الشرائع لكن في الجواهر ولولا ذلك لكان معنى النص لا يمكن المناقشة فيه لعدم صدق اسم التعرية عليه
(انتهى) وهو كذلك .

(١) قال في الجواهر جماعة محصلاً ومقولاً مستحباً ن لم يكن متواتراً (قل) بل وعن غير ما عدى لثوري
مكرهها بعد الدفن (إلى أن قل) وما حكاه في الذكرى عن طاهر ابن الراجح ما مما يقرب من المحكي عن
الثوري فلا ريب في ضعفه (انتهى) وهو كذلك فإنه مصداقاً إلى لاجتماعات الإشارة إليها على استحباب التعرية
مطلقاً قبل الدفن أو بعده وقد صرح بذلك (صحيحه هشام بن الحكم) لمرويه في الوسائل في الباب ٤٧ من
الدفن فقال رأيت موسى بن جعفر عليهما السلام يمرى قبل الدفن ويعدده .

(٢) وهو المحكي عن الشيخ والمعتبر والعلامة وغيرهم بل في المدارك أنه مذهب الأكثر وفي الحدائق
هو المشهور (والمستند) هي المراسيل لثلاث المروية عن أبي عبد الله عليه السلام روى الوسائل في
الباب ٤٨ من الدفن (هي رسالة ابن أبي عمير) التعرية لأهل المصيبة بعد ما يدفن (وفي رسالة محمد
ابن خالد) التعرية الواجبة بعد الدفن (وفي رسالة الصدوق) مثل ذلك (قل صاحب الوسائل) المراد
بالوجوب الاستحباب المؤكد (انتهى) وهو جيد وذلك للاجماع على عدم وجوب تعرية المصاب وأنها
مستحبة .

(وعنى كل حال) أن مقصود جمع من صحيحة هشام المقدمة آتياً وبس مذهب المراسيل الثلاث هو
استحباب التعرية مطلقاً سواء كانت قبل الدفن أو بعده ولكن بعد الدفن افضل وأحب (وما حصر اسحاق بن
عمار) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس التعرية إلا بعد انقضاء ثم يصرفون لا يحدث
في الميت حدث فيسمعون لصوت فليس فيه دلالة على التعرية من قبل الدفن آتياً

(٣) وهو المحكي عن الذكرى قال عملاً بالعموم يعنى به عموم ما ورد في استحباب التعرية مما اشير
ليه آتياً (وفي الجواهر) نص أيضاً على أنه لا أحد للتعرية شرعاً لإطلاق الأدلة (قال) لكن قد يقال برجوع
تحديدها إلى لعرف كما لو طالت المدة وانقضى المصائب بحيث يسكر التعرية عنه (قال) وربما اختلف
باجتلاف الميت جلالة وضعة ونحوهما (انتهى) وهو جيد .

(لكن عن الذكرى) أنه قال بعدما تقدم منه آتياً ما حصله جوار تحديد التعرية بثلاثة أيام استناداً إلى
روايت أظهرها ما دل على صبح المأتم للميت ثلاثة أيام مما رواه الوسائل في الباب ٦٧ و ٦٨ من
الدفن (وفيه) أن تحديد المأتم للميت بثلاثة أيام مما لا يستلزم تحديد تعزية المصائب بها أيضاً بحيث إذا
لقينا المصاب بعد ثلاثة أيام في طريق مثلاً أو في مجلس ونحوهما لم يحسن أن نعزيه بعد إطلاق الأدلة
وعومها .

الى العرف والتعزية حسنة راححة الى ان تطول المدة بمقدار تستكر عرفاً بعد تلك المدة
واما الجلوس للتعزية يومين أو ثلاثة أيام فالأقوى عدم كراهته^(١) بل يستعاد مشروعيته من

(وما ذكر يظهر لك) حال ما عن ابي الصلاح ايضاً من ان السنة تعزية اهل الميت ثلاثة ايام (واما
حبر اسحق بن عمار) المروي في الوسائل في الباب ٤٨ من الدين عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس
للعزية الا عند القبر ثم ينصرفون لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت فلا بد من حملته على فسيحة
للعزية عند القبر من قبيل افصلية الصلاة في المسجد في قوله عليه السلام لا صلاة لجار المسجد الا في
المسجد لاعلى هي استحباب التعزية من أصله اذا لم تكن هي عند القبر ولعل من هنا لم يسمع من أحد من
علمائنا انه حصر استحباب التعزية بعند القبر فقط والله العالم .

(١) وتفصيل لمسألة انه حكى عن الشيخ في المسوط انه يكره الجلوس للتعزية يومين او ثلاثة اجمعاً
قبل ونعمه بن حمزة في ذلك (وعن المعتمد) تأييد الشيخ وان الاحتجاج والترار من حيث هو مستحب اما
ان جعل لهذا لوحه واعتقد شرعيته فانه يعتقد السلي الدلالة والشيخ استدل بالاجماع على كراهيته اد لم
ينقل عن أحد من الصحابة والأئمة الجلوس لذلك فاتحاده مخالفة لسه الطائفة لكن لا يبلغ ان يكون حراماً
(انتهى) .

(وفي المختلف) تأييد الشيخ ايضاً وعلمه بان الجلوس للتعزية مباح للضر والرضا بقضاء الله وظهر
للجزم والمصيبة (ولكن عن ابن ادریس) انه انكر ذلك على الشيخ انكاراً شديداً وانه من فروع المخالفين
وتخرجتهم ولم يذهب اليه أحد من اصحابنا ولا وضعه في كتبه (ول) وأي كراهة في جلوس الأسن في ذره
بقضاء احواله والدعاء لهم والتسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقائه وعرضه (انتهى) وقد استحسن
لمدارك كلام ابن ادریس وهو في محله بل عن حجة من مآحري المتأخرين المبل اليه (ول في الحديث) في
بن الطاهر انه المشهور (انتهى) (وفي الجواهر) قد استظهر عدم كراهته صريحاً وقيل وانظر عدم
كراهته .

(قول) وهو كذلك اد لا دليل على كراهة الجلوس للتعزية يومين او ثلاثة من الشرع أصلاً وجماع
شيخ مني فذهراً عنی الحدس والمحجب ولما سمعت ذلك من ابن ادریس انه لم يذهب اليه أحد من اصحاب
ولا وضعه في كتابه (وفي الجواهر) لم يعرف احداً ممن تقدم نص على الكراهة ولا اشير اليه في رواية
(انتهى) .

وقول المعتمد اما او جعل لهذا الوجه واعتقد شرعيته فانه يعتقد الى الدلالة فضعيف فانه يكفياً دليلاً
على شرعيته وحواره أصل الاباحه لو شك في الحرمة او الكراهة بعد الفحص بحد اليأس (وقوله) لم ينقل
عن أحد من الصحابة والأئمة الجلوس لذلك (نعمه) ان مجرد ذلك مما لا يكون دليلاً على كراهته مصافاً الى
(ما روه الوسائل) في الباب ٤٩ من الدين من انه اتى ابو عبد الله عليه السلام قوماً قد اصابوا بمصيبة فقال
جبر الله وهكم وحسن عراكم ورحم متوفاكم (ومرواه الوافي) في باب لتعزي واسائه من ان امير المؤمنين

الاحديث الواردة في صنع المأتم للميت ثلاثة أيام وصنع الطعام لاهل المأتم ثلاثة أيام وهي كثيرة جداً قد عمل بها علماء رضوان الله عليهم وأفتوا على طيقها^(١).

عليه السلام جاء الى الاشعث بن قيس بعريه بأح له يقال له عبد الرحمان (وما رواه الوسائل) في الباب ٦٩ من الدفن عن عبد الله الكاهلي قال قلت لابي الحسن عليه السلام ان امرأتى وامراًة ماردة تخرجني في المأتم (الى ان قل) فقال ابو الحسن عليه السلام عن الحقوق تسألني كان أني يبعث مني وام فروة تفصيلاً حقوق هل المدينة لي غير ذلك مما طاعره او صريحه خلوس اهل لمصيبة للعرية بأتوهم الناس ليعروهم ولم ينة عنه الامام عليه السلام بل مشى بنفسه اليهم اوامر بالمشي اليهم .

(واما قدون المختلف) ان الخلوس للعرية مناف لتصرف فصعده أوضح من ان يحتاج الى البيان فان محدد الجلوس للعرية من دون ان يظهر من الخالص الحرج وما يسقط ارب مما لا يفي الضرر .

(بل يمكن استعداده مشروعية الجلوس للعرية) من لاحدر الواردة في صنع المأتم للميت ثلاثة ايام وصنع طعام لاهل المأتم ثلاثاً المروية جميعاً في الوسائل في الباب ٦٧ و ٦٨ من الدفن (وفي بعضها) يصنع لاهل الميت مأتم ثلاثة ايام من يوم مات (وفي بعضها) يصنع للميت الطعام للمأتم ثلاثة ايام يوم مات فيه (وفي بعضها) يصنع للميت مأتم ثلاثة ايام من يوم مات (وفي حبر العباس بن موسى بن جعفر) عن ابيه عليهما السلام انه سأل عن المأتم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انشؤا الى اهل جعفر طعاماً فحرت السنة الى يوم (وفي حبر عمر بن علي) وكان علي بن الحسين عليهما السلام يعمل لهن لطعام للمأتم (يعني لاسماء بنت هاشم) (وفي صحيح زرارة) قال أوصى ابو جعفر عليه السلام شمساه درهم للمأتم وكان يرى ذلك من السنة لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اتحدوا لاهل جعفر طعاماً فقد شعلوا (وفي صحيح هشام) امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة سلام لله عليها ان تتحد طعاماً لاسماء بنت عميس ثلاثة ايام وتأنها وتقيم عندها ثلاثاً فحرت بذلك السنة ان يصنع لاهل لمصيبة طعاماً ثلاثاً الى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى فراجع البابين بدقة .

(بعم قد يقال) ان للمأتم وان كان له لكن محتج سوا كان للرجال او للنساء كان في حرج او في فرج ولكنه قد عطف على خصوص محتج لساء للحر والدة ولباحه فلا دلالة في حرج صنع المأتم للميت ثلاثة ايام وصنع الطعام لاهل المأتم ثلاثاً على مشروعية خلوس لرجال للعرية يومين او ثلاثاً .

(ولكن الاشكال صعب) فان المأتم كما وقع التصريح به في اللغة قد عطف على محتج لباس في حرج سواء كان للرجال او للنساء (ويؤيده) اطلاق المأتم في زمانا هذا على المجلس التي تعقد لرجال للحر واللباحه على احسين عليه السلام (ويؤيده) نصاً اطلاق الروايات المتقدمة في صنع المأتم للميت ثلاثاً واستند لذكرى اليها كما تقدم أيضاً في حوار تحديد زمان التعرية الى ثلاثة ايام هو كان المأتم هو للنساء خاصة لم يجر لاستناد اليه في حوار تعرية الرجال الى ثلاثة ايام وهذا واضح .

(١) وذلك لعدم الخلاف كما صرح في الحقائق في استحباب صنع الطعام لاهل المصيبة ثلاثة ايام

(ومنها) انه يستحب للميت صلاة ليلة الدفن وهي ركعتان في الاولى الحمد وآية الكرسي وفي الثانية الحمد وسورة القدر عشر مرات فاذا سلم قال اللهم صل على محمد وآل محمد واعث ثوابها الى قبر فلان^(١) وسيأتي في آخر كتاب الصلاة في فصل الصدوات المستحبة الاشارة الى هذه الصلاة بتحو أبسط فانتظر .

(ومنها) انه يستحب زيارة قبر المؤمن فيجلس الزائر عند قبره ويستقبل القبة ويضع يده على القبر ويقرأ انا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات^(٢) ويقول في الدعاء له اللهم ارحم غربته وصل وحدته وآثر وحشته وأسكن اليه من رحمتك ما يستغنى بها عن رحمة من سواك وألحقه بمن كان يتولاه^(٣) واذا زار قبور المؤمنين عموماً فيقرأ آية الكرسي ويحعل ثواب قرائته لهم^(٤) ويقول في الدعاء لهم اللهم جاف الارض من جنوبهم وصاعد ابيك أرواحهم ولقهم منك رضواً وأسكن اليهم من رحمتك ما تصل به وحدتهم وتؤس به وحشتهم ومن انقطع عنه ليس ذلك الا لعلهم بالاحبار المسفدة آثماً فلا تفعل .

(١) والمستند في ذلك ما رواه الوسائل في الباب ٤٤/ من ابواب نفقة الصلوات المنذورة عن الكعبة في لمصباح (وذكر أيضاً) انه قال في رواية اخرى بعد الحمد التوحيد مرتين في الاولى وفي الثانية بعد الحمد ألهيكم التكاثر عشراً ثم الدعاء المذكور اللهم الخ .

(٢) كل ذلك يستفاد من الاحبار المروية في الوسائل في الباب ٥٧/ من الدفن ويظهر من مجموعها ان من فعل ذلك آمن من لعن الاكر وفي بعضها آمن يوم الفرج الاكر وفي بعضها عفر الله له ولصاحب القبريل استحباب زيارة قبر المؤمن او المؤمن بسعد من ابواب عديدة من الدفن في جميع الوسائل الباب ٣٤ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٨٥ بدقة (وليس اظهر الا ب) في اصحاب زيارة قبور المؤمنين الباب ٥٤ (في بعض احباره) رور وونا كم فابهم يعرجون يريدكم وليطلب حدكم حاجته عند قرايه وعند قرايه ما يذعروا لها (وفي بعضها) قلت لابي عبد الله عليه السلام الموتى تودهم قال نعم قلت فيعلمون بها اذا اتيسمهم فقارأى والله انهم ليعلمون بكم ويستأنسون اليكم الى غير ذلك من الاحبار (هذا كله) مصافاً الى ما عن العلامة والشهيد من الاحتماع على استحباب زيارة قبور المؤمنين والى ما عن من ابن داود وسنن ابن ماجه بل عن جمهور العامة انهم روروا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كنت بهيتكم عن زيارة القبور فوورها فانها تذكركم الموت .

(٣) قد روى في الوسائل في الباب ٣٤/ من الدفن دعائين عند زيارة قبر المؤمنين اكلمهما ما ذكرناه في المتن .

(٤) والمستند في ذلك ما ذكره الوسائل في الباب ٣٤/ من الدفن من كتاب ورام بن ابي فراس يظهر منه ان من فعل ذلك جعل الله تعالى له من كل حرف ملكاً يسبح له الى يوم القيامة فراجع .

انك على كل شيء قدير^(١) واما في السلام عليهم فيقول السلام عليكم أهل الديار من قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته انتم لنا سلف ونحن لكم تبع رحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين وانا لله وانا اليه راجعون^(٢) ويتأكد زيارة قبور المؤمنين يوم الاثنين والخميس وغداة سبت وعشية حميس^(٣) وقال حمص من علمائنا بكراهة زيارة قبور المؤمنين للنساء ولعل بعضهم الكراهة بمسافة زيارتهن القبور مع السر والصيانة^(٤).

فصل في مكروهات الدفن

(وجملة من المكروهات المتعلقة بالقبور وهي كثيرة)

(منها) انه يكره نقل الميت من قبل دفنه الى بلد آخر ليدفن فيه الا الى المشاهد المشرفة فلا يكره نقله اليها^(٥) ما لم يستلزم تعير الميت بحدوث رائحة كريهة او يفتق بطن

(١) والمستند في ذلك حر محمد بن مسلم المروي في الوسائل في باب ٥٨ من ادب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لموتى ترورهم فقال نعم (لى ان قل) قلت فأي شيء يقول اذا أسأهم قال قل اللهم جاف الارض من جنوبهم الى آخر ما ذكر في المتن .

(٢) قد روى في الوسائل في باب ٥٦ المأطأ عديدة للسلام على أهل القور اكملها ما ذكرناه في المس .

(٣) كل ذلك يستفاد من الروايت المروية في الوسائل في باب ٥٥ من ادب ولعل أطهرها ما شتمل على خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ملا من لاس من اصحابه كل عشية حميس الى نقيع المدينة فيقول سلام عليكم يا أهل الديار ثلاثاً رحمكم الله ثلاثاً لح .

(٤) قد حكى الكراهة عن المعبر والمتنهي وجمع مع تأخر عهدنا بل عن طهر المعبر او صريحه مستنها الى أهل العلم وقد عللها في محكي الاعتبار بمسافة زيارتهن القور لستر والصيانة (قال في محكي الذكرى) وهو حسن الامع الامس والنصون لعل فاطمة سلام الله عليها يشير بذلك الى ما رواه الوسائل في الباب ٥٥ من ادب في خروج فاطمة عليها السلام الى قور الشهداء في كل جمعة مرتين اثنتي والخميس وفي بعضها كل عداة سبت فتأتى قبر حمزه وتترجم عليه وتستغفر له (وفي الجواهر) بعد تعيل المعبر لذكر كراهة مسافاتهن لستر وصيانة (ما لفظه) وهو حسن مع امتزاه ذلك ومرجه الى ما تقدم عن الذكرى عياً

(٥) اما كراهة نقل الميت من قبل دفنه الى بلد آخر ليدفن فيه (فمن المعبر) والندكسة والذكرى وجامع المقصد ونهاية الاحكام وغيرها الاحماع عليها (قال في الجواهر) وكفى بذلك حجة عليها (انتهى)

وهو كذلك (هذا مصافاً) الى ما عن المعتر من الاستدلال عليها بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم عجلوا بهم لي مضاجعهم يعني به المروى في الوسائل مع حملة اخرى من الاحبار الواردة في استحباب التعجيل في لباب ٤٥ من الاختصار (قال في محكي المعتر) وانه دليل على الاقتصار على المواضع القريبة المعهودة بالدفن (انتهى) .

(هذا وقد يستدل بصفاً) على الكراهة بما عن الدعائم من الرواية المشتملة على موت رجل بالرساق محملوه الى لكونه فأنهكهم على عليه السلام عقوبة (وفيه) ان الرواية كم سيأتي تحقيقه مردود عنها النبي أهلها والأفهي كالتص في الحرمة لمكان العقوبة دون الكراهة .

(واما عدم كراهة نقل الميت) من قبل دونه الى لمشاهدة المشرفة من المعتر به مذهب علمائنا خاصة (وفيه) وعن لتذكرة و لتذكرى وحامع لمعاصد وغيره ان عليه عمل الامامة من رمس الأئمة عليهم السلام الى الآن من عبرتنا كثر (قال في محكي الذكرى) فكان اجماعاً (وفي الجواهر) قلت بل اقوى منه بمراتب وهو كاف في ثبوت الحكم المذكور (انتهى) وهو كذلك .

(هذا مصافاً) الى كفايه عدم الدليل على الكراهة والتي حملة من الروايات لو اوردت في نقل الميت من قبل دونه بسى المكان لأفضل (في خبر علي بن سليمان) المروى في الوسائل في لباب ٤٥ من مقدمات الطواف قل كنت اليه أسأله عن الميت يموت بعرفات يدهن بعرفت او يقف الى الحرم فأيهما أفضل فكتب يحسن الى الحرم ويدهن أفضل (وفي خبر سليمان) في الباب المذكور قل كنت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن الميت يموت بمعى او بعرفت (وذكر) مثل ما في خبر علي بن سليمان (وصحيح محمد بن مسلم) المروى في الوسائل في لباب ١٣ من الدفن عن م جعفر عليه السلام قال لما مات يعقوب حملة يوسف في تابوت الى ارض الشام فدفعه في بيت المقدس (وفي المستدرک) في لباب المذكور عن الر ودى عن محمد ابن مسلم مثله (ولو قيل) ان ذلك في الشريعة السابقة (فلما) انه يستصحب الحكم الى لشريعة اللاحقة فلا مانع عنه كم، حقق في محله مصافاً لى ان طاهر الامام عليه السلام الذى ينقل لفصة هو مصافاً .

(وفي المستدرک أيضاً) في لباب ١٣ من الدفن عن الديلمي في ارشاد القلوب

(بل وحكى) عن السداس طاوس ايضاً في فرجه لعمرى انه روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان اذا اراد الحلوه يمسسه اثنى طرف العرى فيهما هو ذات يوم هناك مشرف على المجف فادأ رجل قد قبل من الدربة ركناً على بافة وقدامه حجارة فحين رأى علياً عليه السلام قصده حتى وصل اليه وسلم فرد عليه السلام فقال من أين قال من الممن قل وما هذه الحجارة اثنى معك قال حجارة أبى لادونه في هذه الارض فقال له على عليه السلام لم لادونه في ارضكم قل أوصى بذلك وقال انه يدفن هناك رجل يدحجل في شعاعه مثل ربيعة ومضر فقال عليه السلام تعرف ذلك، لرحل قال لا قال أنا والله ذلك الرجل ثلاثاً فادفن فقام ودفعه .

وسيلان قيح ودم وسحو ذلك والا فيحرم النقل اليها^(١) وأما نقل الميت من بعد دفنه الى

(وفي الوسائل) في الباب/١٣ ايضاً من الدفن ذكر عن الشح في المصاح، انه قال لا ينقل الميت من بلد الى بلد ون ينقل الى المشاهد كان فيه فصل ما لم يذق وقد رويت بجوار نقله الى بعض المشاهد رواية .

(وفي الباب المذكور ايضاً) ذكر عن الشهيد في الذكرى انه قال قل المعبد في المسائل العربية وقد جاء حديث يدل على رخصة في نقل الميت الى بعض مشاهد آل الرسول اذا اوصى الميت بذلك .

(وقد يستدل ايضاً) على المطلوب بالاحار الكثيرة الواردة في فصل الدفن في المشاهد المشرفة كما عن البحار (قل في محكيه) لاسيما العربى والحائر (انتهى) وذلك بضميمة ما في الحواهر من ان الأمر بدلىء ندباً أمر بمقدمته كذلك فيستحب النقل حيث يشاء (انتهى) وهو جيد .

(ثم ان في قول جميع ما تقدم الى هنا) مما دل على عدم الكراهة النقل الى المكان الافضل ما روه المستدرک في الباب/١٣ من الدفن عن دعائم الاسلام عن علي عليه السلام انه رجع اليه ان رجلا مات بالرساق وحملاه الى الكوفة فأنهكهم عقوبة وقل دموا الاجساد في مصارعها ولا تعملوا كعمل اليهود يبقون موتاهم لى بيت المقدس وقال انه لما كان يوم احد أقمت الانصار لتحمل قتلاها الى دورها فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مادياً فدى ادوا الاجساد في مصارعها (ورواه عن الجمهور) ايضاً وقال ان رجلا مات في الرساق على رأس فرسخ من الكوفة الخ (وروى ايضاً) في الباب المذكور حديثين آخرين في أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برد قتلى احد الى مصارعهم .

(وأحسن ما قيل او يمكن ان يقال) في الجواب عن هذه الروايات هو قصورها سداً عن معارضة جميع ما تقدم من الأحكام والاحار المستعصه كلها (هذا مضافاً) الى ان دون الشهداء في مصارعهم مما لا ريب بالمقام كما لا يخفى

(١) كما عن لذكرى واس ادريس وعن المحقق والشهيد الثمين اد المحكى عنهم، فييد جوار النقل الى المشاهد بعدم خوف لهك وحشة لقساد قبل بل ربما طهر من لارويلي كون ذلك مجعماً عليه بينهم (وفي الحدائق) قد استنجد التقييد (وفي الجواهر) لم أعثر على من يص على جوار حمته في هذه الصورة (قال) الا انه كان يعتنى به الاستدالمعتر لشيوخ جعفر تغدده الله برحمته حتى ترقى (الى ان قال) انه لو توقف نقله الى تقطيعه ارباً جاز ولا هنك فيه للحرمة اذا كان بعنوان النفع له ودفع الضرر عنه كما يصنع مثله في الحي (انتهى) .

(اقول) أما نقل الميت لموقف على تقطيعه ارباً ومما يسعى القطع بعدم حواره وان تقطيع الميت حرام كتقطيع الحي عياً ومن هنا ثبت الذية في قطع رأس الميت وقطع جوارحه بل في حراحه وشحاجه وهل يرتكب الامر الحرام مقدمة للامر المستحب كلا وتقطيع بعض اعضاء الحي اذا توقف حياته عليه غير مربوط بالمقام بلا شبهة ولا يقام عليه .

ببد آخر ليدفن فيه فالأقوى حرمة ولو إلى المشاهد المشرفة^(١).

(وأما الحق المتوقف على تغير الميت وهكذا) فمما لا يحور أيضاً لما ورد في الأحاديث المستعينة من أن حرمة المسلم ميماً كحرمة حياً كما يظهر ذلك بمراجعة الوسائل الباب ٣٣ من التكفين و٥١ من الدفن و١٩ من حد السرقة لى غير ذلك من الأبواب التى يظهر عليها بالسبع (هذا كله مضافاً) إلى حديث الفصل بن شاذان المروى فى الوسائل فى الباب ١ من الدفن عن الرضا عليه السلام قال إنما من بدفن الميت لئلا يظهر له على فساد جسده وقبح مظهره وتعرر رثته ولا يأتى الأحياء بريجه وبما يدخل عليه من الآفة والفساد وليكون مستوراً عن الأولياء والأعداء فلا يشمت عدوه ولا يحزن صديقه (انتهى) فيظهر من هذا الحديث لشريفنا اطلاعنا على فساد حسد الميت وتأديبهم بتغيير رثته ما لا يرضى به الشرع (وعليه) فإذا وقف على الميت على هذا الأمر الحرام لم يجز شرعاً (وأما نقل الميت) جدره أنه قد علم به توقف على هذا الأمر الحرام ولو سلم فلم يعلم من الأمام عليه السلام رضائه به غير أنه بعد النقل قال فادفن فقام ودفنه والله العالم .

(١) أما حرمة نقل الميت من بدونه لى غير المشاهد فقد حكى الإجماع عليها من لمسانيد والرياض (وأما ما عن ابن حمزة) من كراهه تحويله من قبر إلى قبر فى الخواصر قد احتتمل تبريله على غير محل الحديث وفى مصابح الفقيه قد احتتمل إرادته نقله من قبر إلى قبر من بدونه (كما أن ما عن ابن حمزة) من تحوير تحويل الموتى لصالح يراد بالميت مما لا يهور له فى جوار النقل لى غير لمشاهد من بدنه لدون .

(وأما حرمة دفنه بعد تدفنه إلى المشاهد المشرفة) فهى المشهورة بين الأصحاب كما فى الحديث وعن الروص والمالك والكفاية بل الشهرة لعلها محصنة كما فى الخواصر (قل) قد هو معنى عدم الحور حيرة لسرر ثم ذكر جمعاً كثيراً من الأصحاب (لى أن قل) بل عن ابن إدريس الشديد فى لحرمة وانه بدعة فى شريعة الاسلام سواء كان للنقل إلى مشهد أو إلى غيره (انتهى) .

(بمع قد حكى نحور) عن جمع من الأصحاب كآبى العباس فى الموحر والمحقق وشيخ تبيين فى غير واحد من كتبهما وهو ظاهر المدارك وحبره الحدائق والرياض وإن حكى عن جامع المقاصد والروص نقيضه نحور بأن لا يسمع الميت حاله يلزم من نقله متكه ومثلته بأن يصير منقطعاً وعن المسوط والمصباح ظاهره الجواز أيضاً وإن كان عدم النقل عندهما أفضل .

(اقول) والأقوى كما ذكرنا فى المتن هو حرمة نقل الميت من بدنه لى بد آخر ولو إلى المشاهد المشرفة وذلك لموقفه على الشئ وهو حرام بالإجماع المسلمين كما سيأتى إن شاء الله تعالى تفصيله فى الفصل الآتى بل وبحديث الفصل بن شاذان المتقدم آنفاً فإنه كان صريح فى عدم رضى الشارع باطلاعنا على فساد جسد الميت وقبح مظهره وتغيير رثته ونأذى الأحياء بريجه وبما دخل عليه من الآفة والفساد (وما فى الحديث) من عدم ثبوت الإجماع على حرمة الشئ فى محل النزاع ضعف وذلك لاطلاق معقد لأجماعات كما سيأتى تفصيلها (وما فى المدارك) وعن الرضا ومجمع البرهان من أن الرع إنما هو فى نقل الميت

من حيث هو لا من جهة توقفه على الشئ صعب ايضاً فان التراع هاهنا ليس الا في النقل من بعد الدفن
لمتوقف على الشئ واما لو بشئ عمداً او خطأ او جهلاً او ظهراً الميت نفسه بسبل او يهدم ويحوها
فلا يسعى التأمل في ان نقله حيث هو كالتقل من قبل الدفن فيجوز الاداء استلزام تقطيع الميت و هتكت
حرمة فيحرم .

بقي امران :

(احدهما) انه قد يستدل على عدم حوار النقل من بعد الدفن بأمرين آخرين أيضاً (الاول) ان النقل
من بعد الدفن يستلزم لهتك وهو حرام (وفيه) ان لزوم الهتك من النقل بعد الدفن بسبب الاطلاق ممنوع كما
دا اريد نقله الى المشاهد المشرفة وحوها (الثاني) ان أوامر الدفن مما يقتضى وجوب مستورية الميت تحت
الأرض في جميع الآفات حرج منها آفات التحجير وبقي الباقي .

(ثانيهما) به استدلال القائلين بجواز نقل من بعد الدفن الى المشاهد المشرفة بأمر عديدة :
(الاول) لمرسنة المحكية عن النهاية و التوسط والمصاح ومختصره والجامع من انه روى حوار
النقل من بعد الدفن الى المشاهد المشرفة سمعها مذاكرة (وفيه) ان المرسلة قصيرة عن اثبات الحوار في
مسألة سيما مع ما حكى عن النهاية والجامع من عدم عملها بها بل لم يعلم الاعتماد عليها ممن سواها ايضاً
(الثاني) جملة من الاحبار الواردة في نقل الميت من بعد دفنه الى مكان آخر (مثل ما رواه المستدرك)
في الباب ١٣ من الدفن عن ابن قولويه في كامل البراءة عن المعصل عن ابي عبد الله عليه السلام من الحديث
المشتمل على برون روح في الماء في ايام الطوفان بعد ما طاف حول البيت اسوعاً واستحرجه تابوتاً فيه
عظم آدم عليه السلام فدفعه في العرى بعد ما رجع الى الكوفة (وما رواه) في الباب المذكور ايضاً عن
المسعودي في اثبات لوصية من انه روى مرسل في قصة آدم عليه السلام قال ودع بمكة في جبل ابي قبيس
ثم ان دوحاً حمل بعد لطوفان عظمه في تابوت دفن في ظاهر الكوفة فخره هناك مع قبر روح في العرى وتابوت
امير المؤمنين عليه السلام فوق تابوته في موضع واحد (وما رواه) لوسائل في الباب ١٣ ايضاً من الدفن
عن الصادق قال قد انصدق عليه سلاء ان الله أوحى الى موسى بن عمران عليه السلام ان أخرج عظم يوسف
عليه السلام من مصر (الى ان قل) فاستخرج من شاطئ النيل في صندوق مرمر فلما أخرج طلع الفجر
(القمر) فحمله الى لشم فذلك تحمل اهل لكتاب موافقهم الى الشام (وروى بصاً) عن يزيد الكناسي عن
ابي جعفر عليه السلام حديثاً في هذه القصة كما ان المستدرك بصاً قد روى في باب المذكور حديث عديدة
في هذه القصة .

(اقول) وفي الاستدلال بهذه الاحبار ما لا يحصى فان روح عليه السلام لم يشق قبر آدم عليه السلام
سوى انه نزل في الماء الى ركنيه في رواية ابن قولويه واستخرج تابوتاً فيه عظم آدم عليه السلام (وفي

١) وقد ذكرها الوسائل في باب ١٣ من الدفن عن الشيخ في النهاية و به قال قد دى ولا يجوز تحويله من

موضعه وقد وردت رواية بجواز نقله الى بعض مشاهد الأئمة سمعها مذاكرة « منه » .

(ومنها) انه يكره نزول الوالد في قبر ولده^(١) وان لم يكره العكس أي نزول الولد

روية المسعودي) وان قال ان آدم عليه السلام دفن بمكة في جبل أبي قيس وان نوحاً عليه السلام حمل بعد لطوفان عظامه في ديبوت ولكن لم يعلم ان نوحاً بش قبر آدم بل الماء لعله اخرج الترابوت فحملة نوح الى الغري .

(واما استحراح موسى عظام يوسف عليه السلام) فليس فيه دلالة على جوار البشر للنقل فانه استحراح صدوقاً مرمر واستحراح الصدوق مما لا يصدق عليه مش القبر مصفاً الى انه قصية في وقفة ذم المحتمل ان السب في جوار استحراح عظام يوسف عليه السلام ان قبره كان في معرض العرق والروال لكونه في شطىء الليل فأمر الله تعالى موسى عليه السلام باستحراح عظامه ونقلها الى الشام ولعله يقول بجور النقل في هذه الصورة .

(الثالث) ما نقل عن حملة من علمائنا انهم قد دفنوا ثم نقلوا الى مكان أفضل كالمعبد من دهر الى دواق الكاظمين عليهم السلام والمرتبى من داره الى حوار أبي عبد الله عليه السلام والبهائي من اصفهان الى المشهد الرضوي (وفيه) ان المنتصدي لنقل تلك الاحياء الطاهرة من بعد الدفن في هذه القضايا الثلاث لم يكن هو المصنوع كي يستدل بفعله مصفاً الى ان اجسادهم لعلها قد ظهرت بهدم وبحوره فقلت الى المكان الاصل لا ان قبورهم قد نبشت لاجل النقل .

(الرابع) ان في ذلك صلاحاً للبيت (وقد أحاط به الحواهر) وأحاديث والعلم بأن ذلك صلاح لنسبت أو فساد مختص بعلام الغيوب .

(لخامس) لاحرار كثيرة لو اردت في فصل الدفن في المشاهد المشرفة كما حكى عن المحارو شير اليها في عدم كراهة النقل من قبل الدفن الى المشاهد المشرفة (وفيه) مصفاً الى ما في الجواهر من انها صريحة أو كالصريحة في غير المدفون لافى المدفون كي يشأ بها او سيم شمولها لمدفون ولا يذم من تخصيص عمومها بما تقدم من الدليل على حرمة المشي وهل يرتكب المحرم لقطعي لاجل العمل بأمر استحبابي ندي كلاً .

(١) بالاحلاف فيه يحكى من أحد (وبدل عليه) مصفاً الى ذلك الاحار المسبب فيه المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من الدفن (في صحيفه حمص) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي ابرل فأاحد اسي برل علي عليه السلام فأاحد ابراهم في لحدته (الى ان قال) وتال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ايها الناس انه ليس عليكم بحرام أن ترثوا في قور أولادكم ولكي لست آمن دا حل احدكم الكفن عن ولده ان يلعب به الشيطان فيدخله عند ذلك من الجرع ما يحيط اجره (وفي خبر عبد الله بن محمد) ابوالد لايرل في قبر ولده والولد يرل في قبر والده (وفي خبر عبد الله بن راشد) ان الرجل يرل في قبر والده ولا ينزل في قبر ولده الى غير ذلك من الاخبار .

في قبر والده بل لا يكره نزول مطلق الرحم في قبر رحمه^١ الا الوالد في قبر ولده كما ذكرنا .

(ومنها) انه يكره على المشهور بين علمائنا فرش القبر بالساج بلا ضرورة اليه^٢

(١) وان حكيت الكراهة عن المسوط والوسيط و لمعتر والتدكرة و لمتهى وغيرها (بل عن بعضهم) ستة لكراهة الى الاصحاب (بل في الحدائق) ان طاهر الاصحاب الاتفاق على الحكم المذكور ولكن قد صرح بأن الروايات مما لا تصح عليه (الى ان قال) فمدته لحكم لى عبر الاب مشكل (انتهى) وهو كذلك سيما مع تصريح غير واحد من الاخبار المتقدمة بنزول الولد في قبر والده

(ولعل من هنا) حكى عن بن سعيد اسنئه الولد من الارحام وعن المنهى المبل اليه (وفي بعضها) كما تقدم آنفاً تصريح بنزل علي عليه السلام في قبر ابيه في قبر ابيه صلى الله عليه وآله وسلم وهو من أرحامه وفي الوسائل في لب/ ٢٤ من الدفن رواه تصرّح بأن عياً عليه السلام هو الذي وصي لى صلى الله عليه وآله وسلم في قبره بل بنزل علي عليه السلام في قبر لى صلى الله عليه وآله وسلم مما جمع عليه المسلمون عنه وهو من أرحامه واقرب الناس اليه (وفي الساب / ٢٠) من الدفن حممة من الروايات المصرحة بنزل الولي الى القبر ومن المعلوم ان الولي هو رحم الا في مثل الروح والروحة (ولعل من هنا) قد حكى عن المسوط و لمتهى اصحاب بنزل اولي في القبر بل عن المنهى والتدكرة لاجتماع عيه (قل في الجواهر) مع بعضهم هاهنا على كراهة وهو كالمسافع (انتهى) وهو كذلك (وم نقل) في الجمع بينهما من ان المستحب هو بنزل الولي في القبر والمكروه هو ابرال الولي ميتة فيه (فلا يحلوا عن بعد) كما في مصباح الفقيه بل هو دعوى بلا شاهد كما لا يخفى .

(وبالحقيقة) لحكم بكراهة بنزل الرحم في قبر رحمه مع ما عرفته من الاحاد مشكل جداً (واشكل منه) ما عن المسوط و لمعتر والتدكرة و نهائين من تعليل الكراهة بأنه مما يورث المساواة الذي يورث لقساوة هو طرح التراب على الرحم كما صرح به مؤلفه عبيد بن رزاة المروية في الوسائل في لب/ ٣٠ من الدفن لا يراد لرحم رحمه في قبر فان الرحم ارق بالميت وأشفق عليه كما صرح في نحو هو .

(واشكل من الجميع) حمل ما دل على لى لئاس عن بنزل الولد في قبر والده على حصة الكراهة لا على عدم الكراهة من أصلها (قل في المدارك) وهو انما يتم مع ثبوت المعارض (انتهى) وهو جيد (وفي الجواهر) وهو حسن لو وجد لمعارض قل ولم يقع عليه فيما وصل اليها من الاحاد (انتهى) وهو أيضاً جيد (ولعن من هنا) قد حكى عن النجاشي لميل الى عدم كراهة بنزل لرحم في قبر رحمه كما عرفت المبل اليه من الحدائق بل حثاه صريحاً (وعليه) فما يظهر من الجواهر في اواخر لمسألة من تسليم الكراهة حتى به صرح بأن يوقف مع الاصحاب لعله الاقرب الى الصواب ضعف ويعد عن الصواب جداً فلا تعقل .

(٢) بل في الجواهر بلا خلاف أحده (قل في الذكرى) ومجمع لرهن وعن جامع المقاصد وروى النجاشي الى الاصحاب مشعرين بدعوى الاجماع عنه (انتهى) (وفي المدارك) عل الكراهة مع نقاء

مثل كون الأرض ندية أو سبخة وقال بعض علمائنا إن الأولى أن لا يفرش القبر بقطيفة ونحوها^(١) ولكن الأقوى عدم الكراهة في شيء من الموضعين فلا يكره فرش القبر بالساح ولا بقطيفة ونحوها ولو مع عدم الضرورة اليهما^(٢).

الضرورة بأنه اتلاف مال غير مأدون فيه شرعاً فيكون مرحوحاً وعلل ابتغاء الكراهة مع الضرورة (بمكانة علي بن بلال) المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من الدفء إلى أبي الحسن عليه السلام أنه ربما مات الميت عندما تكون الأرض ندية فيفرش القبر بالساح أو يطبق عليه^(٣) فهل يجوز ذلك فكذلك جاز.

(١) قد حكى ذلك عن الذكوى وجامع المقاصد مع نصريح الأول بأنه روى ابن عباس عن طريق العامة أنه جعل في قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطيفة حمراء (ومع ذلك) قال والترك أولى لأنه اتلاف للمال فيتوقف على إذن الشارع ولم يثبت.

(٢) أما عدم الكراهة في فرش القبر بالساح ولو مع عدم الضرورة له فعدم الدليل عليه، ولأصل الأدلة (وأما الإجماع على الكراهة) على نحو يستكشف منه رأى المصنوع غير معلوم وتعليلها بأنه اتلاف للمال ضعيف فإنه مال يصرف في عرس عفلاني ولو كان ذلك اتلاًفاً لاقتضى كما في لجواهر الحرمة لا الكراهة.

(ومما يؤيد) نفي الكراهة مطلقاً جملة من الأحبار المروية في المستدرک في الباب ٢٧ من الدفء (في خبر أبي عبد الله الحدادی) في حديث طويل أنه قال أمير المؤمنين عليه السلام للحسن عليه السلام لما حصرته الروم ثم شق لي لحداً هناك تقع على ساحه مقورة ادحرها لي أي نوح وصعبي في لسانجة الخ (وفي خبر آخر) فأنكم ستجدان فيها سجة فادعوني فيها (إلى أن قال) فاحتفروا فاداً ساحة مكتوب عليها هذا ما ادحر نوح لعلي بن أبي طالب عليه السلام فدماه بها الخ (وفي خبر عبي بن أحمد) قال دخلت على أبي جعفر محمد بن عثمان يعنى وكيل مولانا المهدي عليه السلام يوماً لاسلم عليه فوجدت بين يديه ساحة وقش يقش عليها ويكتب عليها آيات من القرآن وأسماء الأئمة عليهم السلام على حوائطها فقلت له يا سيدي ما هذه لسانجة فقال لي هذه لقري تكون فيه اوضع عليها أو قال اسد اليها الخ.

(ومما عدم الكراهة) في فرش القبر بالقطيفة فلعين ما تقدم في نفي الكراهة في فرش القبر بالساح حرفاً يعرف.

(ومما يؤيد نفي الكراهة هاهنا) ما رواه الوسائل من طرق غير ما ذكره الذكوى من طرق العامة وقد

(١) الظاهر أن سر ذلك أن يطبق على الساح بالاجر ونحوه فاداً فرش القبر بالساح يحسن الميت على الله بلا وسطة وذا طيق على الساح بالاجر ونحوه فيحصل الميت على ما طيق على الساح (وقد يقال) أن المراد من قوله عليه السلام أو يطبق عليه أي يطبق الساح على الميت وهو بعيد جداً (كمرسة الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من الدفء قال وقد روى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام إطلاق في أن يفرش القبر بالساح ويطبق على الميت بالساح وكأنه رحمه الله قد نقل الحديث بالمعنى وفهم من قوله عليه السلام أو يطبق عليه أي يطبق الساح على الميت وهو كما ذكرنا بعيد جداً والأقرب هو ما ذكرناه فلا تغفل (منه).

(ومنها) انه يكره دفن ميتين أو أكثر في قبر واحد من غير ضرورة اليه^(١) بل لا يعد القول بحرمة دفن الرجل مع المرأة وذلك لما سبق ما في الآداب المتقدمة على الدفن حرمة حمل الرجل مع المرأة على سرير واحد للنص الصحيح^(٢) قدسهما في قبر واحد حرام بطريق أولى نعم عند الضرورة لأحرمة ولا كراهة في دفن ميتين أو أكثر في قبر

رواه في الباب/ ٢٧ من الذين قال القى شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبره لقطعية (قال في الحقائق) وبذلك يظهر انها غير محتصة برواهم كما ذكره يعنى الذكري (انتهى).

(ويؤيده أيضاً) ما رواه في الوسائل في الباب/ ١٤ من التكفين من حديث طاهره او صريحه جعل نصف الرد تحت حد الميت وحسبه ونصه الآخر بطرح على الميت (قال في الحقائق) وهو مؤيد لحديث القطعية (انتهى) وهو كذلك .

(نعم في رواية الدعائم) المروية في المستدرک في الباب/ ٢٧ من الذين انه فرش في لحده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبية لأن الموضع كان بدياً سحاً (ولكن) هذا التعليل اقضاء رجحان فرش القبر بالقطعية اذا كانت الارض بدياً او سحاً لا كراهة اذا لم تكن بدياً ولا سحاً (ولعل من هنا) قدحكي عن ابن الحبيد انه لا بأس بلوطاء في القبر يعنى الفراش فيه (قال) وحقائق اللحد بالبحر يعنى فرش اللحد بالساح (والله العالم) .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح في الحقائق بل لم يحك لحلاف في ذلك من أحد لا من ابن سعيد في الجامع معى عنه وطاهره لأحرمة (وعلى كل حال) عمدة المستند في كراهة دفن ميتين في قبر واحد هو كراهة حمل ميتين على سرير واحد كما تقدم في الآداب المتقدمة على الدفن فانه اذا كره ذلك كره دهما في قبر واحد بطريق أولى .

(وقد يستدل أيضاً) بما ارسله الشيخ في محكي المسموط عنهم عليهم السلام من انه لا بد من دفن ميت واحد انسان (وحكى عنه) انه احتج أيضاً بأن لى صلى الله عليه وآله وسلم أفرد كل واحد بقبر (ولكن) لمرسلة ضعيفة) كتب في الجوهر (وفي الحقائق) لم اقب عليه في كتب الاحبار الواصلة اليه (واما افراد) السى صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد بقبر كما عن المهدب للشيرازى الشافعى فعلى تقدير تسليمه مما لا يشت به الارحاح افراد كل واحد بقبر لا كراهة دفن ميتين في قبر واحد (فالعمدة) في الكراهة بعد الشهرة لنى كادت ان تكون اجماعاً هي ما ذكرناه فلا تغفل .

(٢) وهو صحيح محمد بن الحسن الصغير المروى في الوسائل في الباب/ ٤٢ من الذين قال كتبت الى بنى محمد عليه السلام أيجوز أن يجعل الميتين على حجارة واحدة في موضع الحاجة وقلة الناس وان كان الميتان رجلاً وامراً يحملان على سرير واحد ويصلى عليهما فوقع عليه السلام لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد .

واحد ولو كان احد الميتين رجلاً والاخر امرأة^(١) هذا كله في دفن ميتين او اكثر في قبر واحد ابتداءً بأن يحفر قبر واسع ويدفن فيه ميتان أو اكثر واما تدريجاً بأن يدفن في القبر ميت ثم ينش بعد مدة ويدفن فيه ميت آخر وهكذا فهذا حرام شرعاً^(٢) بلا شبهة لما ستعرفه في الفصل الثاني من حرمة نش قبر المسلم باتفاق المسلمين (نعم) اذا حفر سرداب كبير وكان فيه لحود عديدة لكل لحود حاحز يسر الميت عن النظر اليه والاطلاع عليه فلا مانع من دفن ميتين او اكثر فيه ابتداءً او تدريجاً لاجرمه ولا كراهة^(٣).

(ومنها) انه يكره في حال الدفن طرح التراب من الرحم على الرحم^(٤) فانه مما يورث

(١) فان الضرورة مما تبيح الميقات سواء كانت مكروهات او محرمات (وقد يستدل اروال الهوى) حرمة او كراهة عند ضرورة ما حكى عن سب بن داود من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يصدر يوم حصد احفروا ووسعوا وعمقوا واجعلوا الاثني وثلثه في القبر الواحد وقدموا اكثرهم قرآناً (وعن المعتز) والندكره وبهانة لاحكام تقدم لفصل (ولس) مدر كهم هو هذه الرواية بدعوى ان اكثرهم قرآناً في ذلك اليوم هو افضلهم

(٢) وان حكى عن المسوط واسهية الكراهة في هذه الصورة ولكن في الحدائق نسبة المحرمة ذهب الى صدر الاصحاح بل عن الذكرى وعلى التحريم جماع المسلمين (و لظاهر) ان مستند جماعهم عنى المحرمة هاها هو اجماعهم على حرمة الشئ فعمدة المستند في حرمة دفن ميتين في قبر واحد عنى التدريج هو حرمة ما يتوقف عليه من النيش .

(ومما يشهد المدارك) هاها بأن الكلام هو في اناحة الدفن نفسه لا في الشئ في غير محلها بل الكلام انه هو في دفن الثاني من حيث توقفه على الشئ والا فو بشن بقبر عمداً او خطأ او جهلاً بعد نشن لوجه لحرمة دفن الثاني فيه سوى انه يكره كدفن ميتين في قبر واحد اسد كما صرح بذلك في لخواهر بل ومصباح العقبة ايضاً (هذا وقد يستدل) على حرمة دفن الثاني مع الاول على التدريج بأن القبر صار حقاً للاول فلا محل لدفن الثاني ولكنه صعب جداً اذ لا دليل على اختصاص تمام القبر بالاول بمحرد دفنه فيه ادا كان مما يسع اثنين او اكثر وهذا واضح .

(٣) وذلك لعدم صدق الشئ حينئذ في الدفن الثاني وما بعده كي يحرم ولا دفن ميتين في قبر واحد كي يكره (ولعل من هب) قل في المدارك هذا كله في غير السرداب اما فيه ويحور مطلقاً اي دفن ميتين او اكثر فيه اسداء او تدريجاً كما هو المتعارف انصاراً به خالف لاصل عنى موضع لوافق (انتهى) .

(٤) قال في محكي لمعشر وعليه فتوى الاصحاب وعن الذكرى بسنه الى الاصحاب وكلاهما مشعران بالاجماع عليه .

القسوة في القلب كما في الحديث^(١)

(ومنها) انه يكره ان يجعل على القبر من غير تراب القبر او يطير غير طيبه^(٢) واما تطيينه بطيبه فلا بأس .

(ومنها) انه يكره ان يجصص القبر^(٣) أي يبنى بالجص .

(١) ان الحديث هو موثقة عبيد بن رزاه المروية في الوسائل في الباب/٣٠ من الدفن قال مات لمص أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولد محضر ابو عبد الله عليه السلام فلما اُخذ تقدم ابوه فطرح عليه التراب فأخذ ابو عبد الله عليه السلام بكفيه وقال لا تطرح عليه التراب ومن كان منه دارحم فلا يطرح عليه التراب فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهي ان يطرح الوالد او دورحم عن ميتة ان تراب فقلديان رسول الله ﷺ انها عن هذا وحده فقال أباكم ان تطرحوا لراب على دوى أرحامكم فان ذلك يورث القسوة في القلب ومن فساقله بعد من ربه .

(قول) والظاهر ان المراد من قولهم أنها عن هذا وحده أي أنها عن خصوص طرح لراب على الرحم او عن سائر ما يتعلق بتجهيزه . بصاً وأحاط عليه السلام بالنهي عن خصوص طرح التراب سببه لأن سائر ما يتعلق بتجهيزه .

(٢) والمستند في ذلك (مرسلة الفقيه) بمروية في الوسائل في الباب/٣٦ من الدفن قال قال الصادق عليه السلام كلما جمد على القبر من غير تراب القبر فهو مثل عصى الميت (وفي خبر السكوني) يمدى في اناب يمدكور عن أبي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهي أن يرد عن القبر تراب لم يحرح منه (قال صاحب الوسائل) ويهد لاسد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يطير القبر من غير صبه (وعليه) يحمل ما سألني في موثقة على من جهر من النهي عن نطق القبر أي عن تطيينه من غير طيبه وذلك جمعاً بين الخبرين .

(واما ما روه المسند) في الباب/٣٩ من الدفن عن (راوسى) في دعواته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يراد الميت يسمح إلا ان مالم يطير فره فلا يدل على كراهة تطيين لقبر شرعاً سوى به لا يسمع الميت حينئذ أدب الدنيا وليس بهم اد يكيفه سماح اصوات الاحرة هذا مصداقاً في احتمال احتصاص ذلك بما اذا طين القبر بغير طيبه لا مطلقاً .

(٣) قال في الحواهر للاجماع المحكي في صريح المبسوط واسد كرهه وعن به به الاحكام والمصنح وظاهر المنهى عليه (اقول) هذا مصداقاً الى جملة من لروايات المروية في الوسائل في الباب/٤٤ من الدفن (وفي خبر الحسين بن زيد) عن الصادق عليه السلام عن أماته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث لمدهي انه بهي ان يجصص القبر (وفي مرفوعة القاسم) بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بهي عن تقصيص القبور (قال) وهو التحصيص (وفي موثقة على بن جعفر) قال سألت ان الحسن موسى عليه السلام عن ساء على القبر والجلوس عليه هل يصلح قال لا يصلح البناء ولا الجلوس ولا تحصيصه ولا

وهكذا يكره البناء على القبر^(١) . . .

تطبيقه (وفي المستدرک) فی الباب / ٣٩ من الدفن ذکر عن بهایة العلامة الحلی مرسلًا عن النبی صلی الله علیه وآله وسلم انه یهی ان یخصص القبر او یتسب علیه او یتکب علیه لانه من ربة الدنیا فلا حاجة بالنبی الیه .

(ثم انه حکى عن الشیخ) بل وعن جماعة انه لا بأس بتخصیص القبر ابتداء وان المکروه هو إعادة التخصیص بعد الانداس وذلك جمعا بین الاحبار المتقدمة الناهية عن التخصیص و بین رواية یوس بن یعقوب الامرة بالتخصیص وكأن أمرها به فی ابتداء الدفن والرواية هی فی الوسائل فی الباب / ٣٧ من الدفن قال لما رجع ابو الحسن موسی عبید السلام من بغداد ومضى الی المدینة ماتت له بنت بعد قدومها وامر بعض موالیه ان یخصص قبرها ویکتب علی لسوح اسمها ویحمله فی القبر (وفيه) ان الجمع المذکور مما لا شاهد قوی علیه .

(وقد قبل) فی الجمع بین الطرفين وحده احر ابصاراً (مثل کون المراد) من التخصیص المسمی عنه فی الاحبار المتقدمة هو تخصیص باطن القبر والمراد من التخصیص فی رواية یوس هو تخصیص طهره (او حمل الاحبار المتقدمة) الذممة عن التخصیص علی الکراهة وحمل رواية یوس الامر به علی بیان الحدور (او ان المراد من رواية یوس) هو تطییس القبر بطیبه لا تخصیصه بالحصص او ان الامر بالتخصیص فی رواية یوس انما هو لمخافة نشر الحيوانات القبر الی غیر ذلك من الوجوه والکل بیدکم لا یجوز .

(والغریب) هو ما فی الحدائی قال ویسک ان یقال باحتصاصهم علیهم لسلام وأولادهم بجوار التخصیص والساء علی القور كما قال المدارک (انتهی) والیه يرجع ما فی مصباح الفقیه من انه یحتمل قویاً احتصاص الکراهة بما عسدى قور ارباب الشرف والعصبلة فی الدفن ممن أحب الله فقاء رسمه کی یفور المسلمون بزيارته والشرك بقره (انتهی) وهو حید حدأ .

(١) كما عن جملة من الاصحاب بل عن المسووط والتذکرة الاحماع علیه (هذا مصافاً) الی جمعة من اروایات الناحیه عن ذلك المرویه کلها فی الوسائل فی باب / ٤٤ من الدفن (کموثقة علی بن جعفر) المتقدمة المشتملة علی قوله عبید السلام لا یصلح الساء علیه (وفي حبر الجراح) لا تمسوا علی القصور (الی ان قال) قال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم کره ذلك (وفي حبر یوس بن طیب) نهی رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ان یتسب علی قبر او یفعد علیه او یتسب علیه (وفي حبر ابی الداح) قال امیر المؤمنین علیه السلام بعثنی رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم فی هدم القور وکسر الصور (وفي حبر السکونی) فی الباب / ٤٣ من الدفن لا تدع صوره الا محونها ولا قبرا الا سوبته (وفي المستدرک) فی الباب / ٣٩ من الدفن من اکل المسحب سبعة (الی ان قال) والذین یسبون السبان علی القور الح (وفي الباب المذکور) ما تقدم آتفاً من الحلی مرسلًا عن النبی صلی الله علیه وآله وسلم انه یهی ان یخصص القبر او یتسب علیه الح ومن جمیع ذلك کله یظهر لک ضعف ما عن ابن الجبید من تعنی البأس عن الساء علی القور مع تصریحه بکراهة التخصیص معللاً بأنه زیة .

.. كبناء عرقه عليه او قبة ونحوهما^(١) وان لم يكره ضرب القسطاط عليه^(٢) وهكذا يكره تجديد القبر بعد الانداس^(٣) .

(١) وهو المحكى عن المصنف ايضاً وان بدل العرقه بالبيت والمقصود واحد .
(٢) وذلك لعدم الدليل على كراهته فما عن ابن الجبير من معنى الناس عن ضرب القسطاط على قبر لصونه وصون من يروره هو في محله (نعم عن نهاية الشيخ) كراهة تخصيص بقور وتظليلها و بظاهر ان مراده من تظليلها هو تظليلها بالساء لامتلاء ولو بالقسطاط وبحره والا فهو مطالب بالدليل على كراهة مطلق التظليل (بقي في المسألة شيء) وهو انه حكى عن المصنف تغليل كراهة لساء على لقبر بأنه تصيب على لسان ومع لهم من لدن وان كراهة الساء على لقبر محتصة بالمواضع المباحة المسببه واما الاملاك فلا بأس بالساء على لقبر فيها فلا تصيب فيها ولا مع وعن المسوط ما يقرب من ذلك (وهو كما ترى) في عابسة لصعب من العلم في الكراهة اما هي التصوص وهي مطلقة عبر محتصة بالمواضع المباحة المسببه (واليه يشير الجواهر) بقوله الأقوى خلافهما لاطلاق الأدلة من غير معارض (المصنف) .
(اقول) هذا كله مصفاً الى ان الاراضي المباحة لمسله هي واسعة جداً فلا تصيب فيها على الناس وان بنى على القبور بيت او قبة ونحوهما وهذا واضح .

(٣) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما صرح به الحدائق (والمستند) في ذلك امران :
(حدهما) ما روه الوسائل في الباب ٤٣/ من لدن عن الشيخ بسنده عن الأصعب بن نانة قال قال امير المؤمنين عليه السلام من حدد قبراً او مثل مثلاً فقد حرج عن الاسلام (قال) ورواه لصدوق مرسل ورواه لرقى في المحاسن يعني مسنداً
(ثانيهما) جميع ما دل على كراهة تخصيص بقور من الاحبار لمنفذة آناً فابهاكم تشمل التخصيص الابتدئي وكذلك تشمل التخصيص بعد الانداس فيكون من تجديد القبر وبكره .

(ثم ان الاصحاب) رضوان الله عليهم قد حثلوا في من حديث الاصعب بن نانة احكاماً شديداً (فمن محمد بن الحسن بن اصفار) ان حدد بالجيم وان تجديد القبر لا يجوز الا لترميم من غير تجديد (وعن سعد ابن عبد الله) انه «الحاء لم يمهله يعني من سم قرأ فقد حرج عن الاسلام» (وعن احمد بن ابي عبد الله) لرقى انه «لئذ المسئلة من لحدث وهو القبر (ول) في محكى الفقيه وتفسير الحديث هو القبر فلا يدري ما عني به (ولكن) عن التهذيب انه يمكن ان يكون معنى من حدث قرأ اي من جعل القبر قرأ لاسد آخر (وعن لميد) انه بالحاء مأخوذ من قوله تعالى «قتل اصحاب الاحدود» والحد هو لشق وللهي يساول شق القبر مطلقاً ما ليدن فيه ثانياً او لمجرد الشق (وعن الصدوق) ان حدد بالجيم ولكن معنى من حدد قرأ اي مشق قبراً فان من نبش قبراً فقد جددّه وأحوجه الى التجديد .

(وراد في الجواهر) احتمالات أخر ايضاً (مها) ان من حدد قرأ اي قتل مؤمناً عدواناً لان من قتله فقد حدد قرأ محدداً بن القور (قال) وهو المناسب للمعالجة بالحروح عن الاسلام (ومها) ان المراد ان

بل لعله أشد كراهة من الجميع^(١) ويستثنى من كراهة تجصيص القبر والسوء عليه وتحديدده بعد الأندراس قبور الأنبياء والأئمة الأطهار بل وكل من كان تعظيم قبره تعظيماً لشعائر الدين^(٢) فلا كراهة في تجصيص قبر هؤلاء ولا السوء عليه ولا تجديده بعد الأندراس .

من جدد قبراً من قبور التي أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام إلى هدمها في خبري أبي القداح والسكوني المتقدمين آنفاً فقد خرج عن الإسلام وحالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ومنها) أن المراد أن من سب على امرئ ساءاً من قلة وبحوها فقد خرج عن الإسلام .

(هذا وعن المعسر) أن روايه الأصم قد رواها محمد بن سنان وأبو الحارود وكلاهما ضعيفان ولرويه ساقطة فلا ضرورة إلى التشاغل بتحقيق متنها (وفي المدارك) تحسين ذلك (وعن الشهيد في الذكرى) الاعتراض على المعسر بأن اشتغال هؤلاء بتحقيق متنها مؤذن بصحة سندها (وعن الدخيرة) الاعتراض على الذكرى بأن مجرد تشاغل بتحقيق متنها مالا يؤذن بصحتها (وفي الحديث) الاعتراض على الدخيرة بأن تصحيح الخبر مما حدث من عصر المحقق ومن تأخر عنه مصافاً إلى أن اشتغال هؤلاء بتحقيق متنها أن لم يؤذن بصحة سندها لكان ذلك من العبث الذي لا فائدة فيه (قال) وبالجملة وكلام شيخنا الشهيد « قد » هو الأقرب .

(قول) ولا يضاف أن اشتغال هؤلاء الأساطين بتحقيق من الرواية مما لا يحبو عن دلاله على قول لسند عدهم والأل لكان عنا كما ذكره الحديث هذا من ناحية السند وأما الدلالة فالأظهر ما عليه لمشهور من أن جدد بالحجيم وإن مضاء هو تحديد القبر بعد الأندراس لا لسبب الذي تقدم من الصدوق ولا قتل مؤمن الذي تقدم احتماله من الجواهر .

(وما الخروح عن الإسلام) بسبب ذلك من الذكرى أنه على طريقه المذنب رجراً عن الانحسام على ذلك (وفي الحديث) أنهم كثيراً ما يردون المكروهات بما كان يلحقها بالمحرمات تأكيداً في الرجز عنها (وفي الجواهر) ما يقرب من ذلك (فيكون نتيجة الكلام) إلى ما هنا هو كراهة تحديد القبر بعد الأندراس لحديث الأصم ولو يوفى فيه بالمستند هو ما دل على كراهة تجصيص القبر بالتأريب المتقدم آنفاً « لا تعمل

(١) وذلك لما عرفت من التشديد المتقدم في حر الأصم بقوله عليه السلام خرج عن الإسلام .

(٢) وقد حكى عن الذكرى أنه بعدد كرجلة من أحوار كراهة السوء على القبر ولقعود عليه، وتجصيصها والصلاة عنها (قال ما ملخصه) أن الإمامية مطلقه على السوء والصلاة في المشاهد المقدسة فأما أن يقدم في هذه الأحبار بأنها آحاد وبعضها ضعيف السند وقد عارضها أحوار آخر أشهر منها وتخصص عموماتها بإجماعهم في عهود كآلة الأئمة عليهم السلام طهارة فيهم من غير تكبر وبالأحوار الدالة على تعظيم قبورهم وعباراتها وأفضلية الصلاة عندها وهي كثيرة (قال في الحديث) ثم ساق بعض الأحبار الدالة على ذلك (نتهى) .

(وفي المدارك) وعن المسالك ومجمع البرهان والمفاتيح ما محصله أنه يستثنى من كراهة تجصيص

القصور قبور الانبياء والائمة الاطهار بل العلماء والصلحاء أيضاً لأطلاق الناس على الساء على قبورهم من غير تكبر واستعصاه الروايت بالترعب في ذلك واستصعافاً لحبر المسع والتفاتاً على ان في ذلك تعظيماً لشعائر الاسلام (قال في الحقائق) وهو جيد (انتهى) وهو كذلك .

(وعن جامع المقاصد) انه استثنى من كراهه التجصيص والتجديد قبور الانبياء والائمة لأطلاق بسف والحلف على فعل ذلك به (انتهى) (وفي الحقائق) واما ما يدل على حوار الساء بل استحبابه على قبور لائمة وجور الصلاة بل استحبابه عند قبورهم فهي كثيرة مذكورة في كتاب المراز من كتاب المحار (ينتهي) (وفي الحواهر) قد يقال ان قبور الانبياء والائمة عليهم السلام لا تدرج في تلك الاحلاقات حتى تحتاج الى استثناء (الى ان قل) ان استحباب ذلك فيها كاستحباب المقام عند جاورياتها وتعامدها كاد يكون من ضروريات لمذهب ان لم يكن الدين فلا حاجة للاستدلال على ذلك (انتهى) (وفي مصباح العقبة) ان ضروره لمذهب قاصية بر حجب تعبيره مشهدهم وحفظها عن الاندراش وتعدد عمارتها وكونها من أعظم الشعائر التي يجب تعظيمها فضلاً عن شهادة الاحبار بذلك (انتهى) .

(اقول) وأحسن هذه الكلمات كلها وأمسها جميعاً في نظري هو ما أفاده الحواهر من عدم اندراج قبور الانبياء والائمة تحت احلاقات احذر لمع كي يحذر الى الاستثناء (ونوصيح المقام) هو ان يقال اما ما ورد في بحث النبي صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام في هدم لقصور وتوسيتها من حربي اسي الفداح و لسكوس المتقدمين في كراهة الساء على القصر فالظاهر ان القصور التي هدمها امير المؤمنين عليه السلام في ذلك ليوم وسواها هو قبور المشركين لا المسلمين (واما ما ورد) في كراهه تجصيص القصور و الساء عليها أو تجديدها بعد لاندراش سحر الاطلاق فهو مصرف الى قبور الاناس العاديين على اختلاف مصافهم من قال اوحد او حمام او حائل وبحد ذلك واما قبر الانبياء والائمة الاطهار بل والشهداء و العلماء وكل من جرى محرابهم من كان تعظيم قبره واقفاً أثره تعظيماً للشعائر وتأيداً للدين الحنيف فهو خارج بسفه عن الاطلاق لا يحتاج الى ما يخرج عنه .

(هذا كله) مصداقاً الى ما سمعته من الذكرى والمدارك والحقائق ومصباح العقبة وغيرهم من ورود لاحبار الكثيره في تعبير قبورهم وتعظيم مشهدهم وحفظ آثارهم في مراز الحار وغيره (وقد روى الوسائل) في الحج في الباب / ٢٦ من المراز (و لمستدرك) في الباب / ١٧ منه من كتاب فرحة العربي (و ليحار) في الباب / ٢ من المزار حديث ابي عمر واعط اهل الحجار عن أبي عبد الله عليه السلام وهو حديث طويل مشتمل على قول امير المؤمنين عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله ما لمن رار قبورنا وعمرها وتعامدها قل لي يا انا احسن ان الله قد جعل قرك وقبر ولدك بقعاً من بقاع الجنة وعرة من عرصاتها و ان الله جعل قلوب نجاة من خلقه وصهوة من عباده نحن اليكم وتحتل الأذى و لمدة فيكم فيعمرون قبوركم ويكثرن ريارتها تقرباً منهم الى الله ومودة منهم لرسوله اولئك يا علي المحصوصون بشفاعتي والواردون حوضي وهم زواري غداً في الجنة الخ .

(ومنها) انه يكره الجلوس على القبر والمشي عليه والاستناد اليه^(١).

(ومنها) انه تكره الصلاة على القبر^(٢) بل الاقوى عدم حواز السجود على قبر النبي

(١) قال في الجواهر عند علمائنا اجمع واكثر هل العلم كما في التذكرة وقول العلماء كفي المعتبر (انتهى).
(قول) ما الجلوس على القبر فيدل على كراهته مضافاً الى الاجماع وما استدلل به الخلاف من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان يجلس أحدكم على حجر فيحرق ثيابه وتصل النار الى يديه احب الي من أن يجلس على قبر (موثقة علي بن جعفر) المتقدمة في كراهة تجسس القبر المشتملة على قول أبي الحسن موسى عليه السلام لا يصلح الماء عليه ولا الجلوس اليه (وحرر يوسف بن طبيان) المتقدم في كراهة لساء على ثمر المشتمل على بهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي على قبر أو يقعد عليه اليه (وأما المشي) على القبر والاستناد اليه فيدل على كراهتهما مانع من اجماعي التذكرة والمعتبر وما في المدارك هاهنا من أنه مذهب الأصحاب لا يعلم فيه مخالفاً (هذا مضافاً) الى الرواية المحكية عن المنتهى وكشف اللثام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لان مشي على حمرة أو سيف حب الي من ان اطأ على قبر مسلم (بعم ذكر في الوسائل) في الباب ٦٢ من الدرر مرسله لصدوق رخص في المشي على القبور قال قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام اذا دحيت لغيرك قطاً انصرف من كان مؤمناً استراح الى ذلك ومن كان منافقاً وجد ألهه .

(ولكن عن الذكرى) حملها على القصد لربارتهم واستجوده الجواهر وان كان طاهر المدارك هو العمل بها مطلقاً حيث لم يثبت بكرهه المشي على القبور سنداً الى هذه المرسلة مدعياً ان حمل الذكرى لها على خصوص القصد لربارتهم مما يتوقف على المعارض والمعارض لها (اقول) بل لمعارض لها وجود غير مفقود وهو جماع الاصحاب على الكراهة والسوى المتقدم عن المنتهى وكشف اللثام واما ما تقدم من لذكرى من الحمل فمما لا شاهد عليه بل متحج حيث هو ماعيه لاصحاب من كراهة المشي على القبور مطلقاً ورد عم المرسلة الى أهله (بعم لا يضاف) انه لولا الاجماع على الكراهة لكان المتعين هو لاحد مرسله الصدوق وطرح الثنوي رأياً لانه ليس من طرقها .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به الحداثق في مكان المصنعي والمستند في ذلك (حرر يوسف بن طبيان) المروي في الوسائل في الباب ٤٤ من الدرر عن أبي عبد الله عليه السلام قال بهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يصلي على قبره او يقعد عليه او يسي عليه (وفي حيز الموفلي) المروي في الوسائل في الباب ١ من مكان المصلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الارض كلها مسجد الا لحمام والقبر . (وفي حيز عبيد بن رزاه) المروي في الباب ١١ ايضاً من مكان المصلي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الارض كلها مسجد الا يثر عائط او مقبرة او حمام .

(وطاهر هذه الاحبار) كلها وان كان هو الحرمه حتى انه حكى عن ابن بابويه جواز عدم الصلاة على القبر ولكن

(١) قيل روه ابو داود و بن ماجه في سنيهما و لم يفي في كراهتهما .

(٢) قيل ان الرواية في كراهتهما .

صلى الله عليه وآله وسلم أو الامام عليه السلام^(١).

(ومنها) انه تكراه الصلاة خلف القبر مطلقاً ولو كان قبر الامام عليه السلام^(٢).

الحكم بعدم الجوار بمجرد ذلك مشكل مع عدم فهم الاصحاب للحرمة سيما مع اقتران هذه الاخبار بما
نقطع بكرهه دون حرمة كانهود على القبر او الصلاة في الحميم وبحر ذلك .

(١) وذلك (لمرسلة الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من مكان المصلي قال قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لا تتحدوا قري قبة ولا مسجداً فان الله عروحل لمن اليهود حيث اتحدوا قبور ابيهم
مساجد (وصحيفة زرارة) في الباب المذكور عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له الصلاة بين القبر والقبور
بين حديها ولا تتحدوا شيئاً منها قلت فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ذلك وقال لا تتحدوا قري قبة
ولا مسجداً فان الله عروحل لمن الدين تحدوا قبور ابيائهم مساجد (وصحيفة الحميري) المروية في الوسائل
في الباب ٢٦ من مكان لمصلي فان كنت لي الفقه سأله عن الرجل يزور قبر الانثى هل يجوز ان يسجد
على القبر ام لا (الى ان قل) فأجاب وقرئت التوقيع ومنه سحب واما السجود على المبر فلا يجوز في ماواه
ولا فريضة ولا زيارة بل يضع يده الايمن على القبر الخ .

(ثم اناس يابونه) في تحريمه الصلاة على القبر كما اشرنا على ان كان استنده لى الصائفة لاولى من الاحبار
مستندة لحرمة منها مشكل كما تقدم وان كان لى هذه الطائفة فاستفاده الحرمة منها في محلها ولكن التعدي
من قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامام عليه السلام الى سائر القبر مشكل ايضاً والله العالم

(٢) هذا هو المشهور من الاصحاب كما صرح به لحدائق ايضا في مكان لمصلي فقال الموضع الثالث
في حكمه اما حلف القبر والمشهور بين الاصحاب الجوار حتى كرهه قبر الامام كان وغيره (انتهى) (ولكن
عن اسفيد) والفقه وبي الصلاح وسلاح وطاهر المعسر لحرمة (وفي الحدائق) قد احتار بمصلي فالصلاة
حلف قبر الامام عليه السلام مكروه وحلف سائر القبر حرام (والحق) هو ما ذهب اليه المشهور من كراهة
الصلاة حلف القبر مطلقاً سواء كان بالامام وغيره (والمسند في ذلك) هو الجمع بين مقتضى من الاحبار
وطائفة منها طائفة في الحرمة وطائفة اخرى صريحة في الجوار ومقتضى الجمع بينهما هو الجوار في الكل
على كراهية بمعنى فيه ثواب

(فالصائفة لاولى) هي مرسله الصدوق المتقدمة المشتملة على قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا
تتحدوا قري قبة .

(وصحيفة زرارة) المتقدمة المشتملة على قول ابي جعفر عليه السلام ولا تتحدوا شيئاً منها قبة الخ
(وصحيفة معمر بن خلاد) المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من مكان المصلي عن الرضا عليه السلام قال
لا بأس بالصلاة بين المقابر ما لم يتحد القبر القبة (وخبر ابي اليسع) المروى في الوسائل في الباب ٦٩ من
مرار الحج قال سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام واما اسمع قال اذا أتيت قبر الحسين عليه السلام أجعله
قبة اذا صليت قال تنح هكذا ناحية .

ولا كراهة فيما اذا كان بين المصلي وبين القبر حائل من جدار وبحوه أو بعد عشرة ادرع^(١).

(و سها) انه تكره الصلاة بين القبور^(٢) الا اذا كان بين المصلي وبين القبور من كل

(والطائفة لثنيه) هي صحبة الحميري المتقدمة وفيها هل يحور لمن صلى عند قبورهم ان يقوم وراء القبر ويحمل المرقله (الى ان قال) واما الصلاة فانها حمله ويجعله الامام ولا يحور من يصلي بين يديه لان الامام لا تتقدم ويصلي عن يمينه وشماله (وروايه لصري) المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من مكان مصلي عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث زيارة الحسن عليه السلام قال من صلى حبه صلاة واحدة يريد بها الله تعالى لقي الله تعالى يوم يلقاه وعليه من المور ما يعشى له كل شيء يراه الحق (ورواية هشام بن سالم) في اواب المذكور عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال انه رجل قال له يابن رسول الله هل يرار ولدك قال نعم وتصلي عنده وقال تصلي حبه ولا يقدم عنده (وحرر الحسن بن عطية) المروى في الوسائل في الباب ٦٩ من مرار الحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فرغت من السلام على الشهداء فأت قبر ابي عبد الله عليه السلام فاحمله بين يديك ثم صل ما بدا لك (وفي حرر ابي حمزة الثمالي) عن الصادق عليه السلام المحكي عن البحار ثم تدور من حمله الى عند رأس الحسن عليه السلام وصل عند رأسه ركعتين (الى ان قال) وان شئت صليت خلف القبر وعند رأسه أفضل .

(هذا وقد عقد في حجب الوسائل) في المرار باناً خاصاً لاستحباب كثرة الصلاة عند قبر الحسين عليه السلام فوضاً ونعلاً عند رأسه وخلفه فراجع .

(١) ما ارتفع لكرهه بالحوائل فقد حكى التصريح به عن جمع كثير من الاصحاب بل عن الممدارك بسببه الى قطع الاصحاب بل عن طاهر المستهى الاجماع عليه وهو في محله فان مع وجود الحائل من جدار وبحوه لا يصدق الصلاة الى القبر كي تكره كما ان مع وجوده من الجهات الاربع لا يصدق الصلاة بين القبور كي تكره ايضاً كما ستعرف (واليه بشر الجواهر) بقوله اد معه تحرج عن مفاهيم الفاظ المتخصصين والفتاوى (قال) والا لزمتم الكراهة وان حالت جدران (انتهى) .

نعم قد يقال بكفاية مطلق الحائل ولو كان عرة وهو ضعيف جداً اد لا دليل من الشرع على كفايته ولا يساعده العرف في عدم صدق الصلاة الى القبر او بين القبور مع وجود هذا المحر من الحائل وهذا وصح (وما ارتفع الكراهة) بعد عشرة ادرع فهو بعد عدم الخلاف فيه من أحد لموثقة عمار لائسة آتياً و سطر

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح في الحقائق ايضاً في مكان المصلي بل عن الغيبة وطاهر المستهى الاجماع عليه وعن سائر فساد الصلاة في المقابر (قال في الجواهر) في مكان المصلي بل حكاة الشيخ في الخلاف فولا لبعض الاصحاب انتهى (و مستند المشهور) هو الجمع بين طائفتين من الاحاد قطنة منها طاهرة في الحرمة بل كاد ان يكون بعضها صريحاً فيها اذا لم يكن بين المصلي وبين القبور من

جهة حائل أو عشرة أذرع فلا كراهة حيثئذ . نعم الصلاة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام مما لا يعتبر فيها الحائل أو التباعد عن القبر بعشرة أذرع أو أقل أو أكثر بل تصح الصلاة عنده ولو كان المصلي ملصقاً بالقبر الشريف

كل جانب عشرة أذرع وصدئة أخرى صريحة في الحوار ومقتضى الجمع بينهما هو الحوار على كراهية لا مع لتباعد عشرة أذرع من كل جانب فلا كراهة حيثئذ (والطائفتان) كلتاها في الوسائل في الباب ٢٥ من مكان المصلي

(والصدئة الأولى) هي حجر الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن آبائه في حديث المصلي قال وبهي (يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن يصلي الرجل في المقبر ويطرق الح (وفي حجر عبد الله بن الفضل) عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام قال عشرة موصع لا يصلي فيها فهو (وفي موثقة عمير) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال سألت عن الرجل يصلي بين القبور قال لا يجوز ذلك لا أن يحسن بينه وبين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه وعشرة أذرع من خلفه وعشرة أذرع عن يمينه وعشرة أذرع عن يساره ثم يصلي أن شاء وفي الباب ١٠ من مكان المصلي حران آخر ناسان الطائفة الأولى (حدهما) حجر الدوقلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأرض كلها مسجد إلا الحمام والقبر (ثانيهما) حجر عبيد بن رزارة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول الأرض كلها مسجد إلا أثر غائط أو مقبرة أو حمام .

(والطائفة الثانية) هي صحيح معمر بن خلاد عن الرضا عليه السلام قال لأبأس دأخله بين المقبر الح (وصحيح زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قال قلب له الصلاة بين القبور قال بين حصنها الح (وصحيح عبيد بن جعفر) أنه سأل أحمد موسى بن جعفر عليهما السلام عن الصلاة بين القبور فقال لأبأس به (وصحيح عبيد بن يقطين) قال سألت أبا الحسن إمامي عنه السلام عن الصلاة بين القبور هل تصلح قال لأبأس (والطائفة الأولى) كما أشرنا هي طاهره في الحرمة ولو سمع أن الموثقة من سنها صريحة في الحرمة والطائفة الثانية هي صريح مهدي الجوار فيحمل الصريح على الأصح فتكون النتيجة حور الصلاة بين القبور على كراهية إلا مع التباعد من كل جانب عشرة أذرع فلا تكره .

(نعم قد قيل) أن الطائفة الثانية قد نعت الناس وأطلقت والموثقة في الطائفة الأولى قد نعت الناس مع التباعد من كل جانب عشرة أذرع فيحمل المطلق على المقيد فتكون النتيجة عدم حوار الصلاة بين القبور إلا مع التباعد من كل جانب عشرة أذرع فتجوز حيثئذ (ولكن الأضاف) أن حسن الطائفة الثانية كلها وهي الصحيح الأربعة المتقدمة على صورته التباعد من كل جانب عشرة أذرع مشكل جداً بل لعله من الحمل على الفرد النادر فيبقى حيثئذ طلاقها محمولاً على حاله وبه يرفع اليد عن ظهور الطائفة الأولى في الحرمة وتحمل على الكراهية جمعاً بين الأحار فتكون النتيجة كما ذكرنا هي كراهة الصلاة بين القبور إلا مع التباعد عشرة أذرع فلا كراهة حيثئذ أصلاً .

بلا كراهة فيها أصلاً^(١)

(ومنها) انه يكره بناء المساجد في القبور^(٢) نعم اذا صلى في المسجد وكان بينه وبين القبور من كل جهة عشرة أذرع فالظاهر عدم كراهة الصلاة حيث^(٣) بل اذا كان للمسجد جدار فالظاهر كهاية الحدار الحائل بين المصلي وبين القبور في رفع الكراهة^(٤).
(ومنها) انه يكره الضحك بين القبور كراهة شديدة بل كاد أن يكون حراماً^(٥).

(١) وذلك لحسن الحسن بن عيسى بن فضال يروى في الوسائل في الباب/٢٦ من مكان المصلي قبل رأيت اباً لحسن عليه السلام وهو يريد أن يودع للجروح الى العمرة فأتى من موضع رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الى ان قال) ثم انصرف حتى أتى القبر فقام الى حاسه يصلي فألقى منكبه الأيمن بالقبر الح .

(٢) وذلك لما في الوسائل في الباب/٦٥ من الدفن عن الصدوق بأسنده عن سماعة بن مهران انه سأل ما عبد الله عليه السلام عن بناء القبور وساء المساجد فيها اما زيادة القبور ولا بأس بها ولا يسيئ عندها مساجد (هذا) ولكن يظهر من الحديث في الآداب المتأخرة عن الدفن وفي مكان المصلي ايضاً حرمة بناء المساجد عند القبور وذلك لأمرين للرواية المتقدمة ولعدم لحلاف بين الأصحاب في ان لأراضي المحوسة على المسامع لعامة كالشوارع والمشارع والطرق والمقابر ولاسواق لايجوز لتصرف فيها على وجه يمنع الانتفاع بها ايضاً هي معدة له

(اقول) اما الأمر الثاني للحرمة فصعب اد يمكن فرض المقابر كما هو الغلب في الارضى لموات المساحة للباس دون المحوسة على الدفن ولم يكن ساء المساجد مبدءاً عن انتفاع لباس بالدفن فيها لاعتبارها وما لرواية فالظاهر ان المراد من قوله عليه السلام ولا يسيئ عندها مساجد هو عدم ساءها في القبور بقريسة وقوع المؤول عن ذلك لاجراً عنها محض كما ان الظاهر ان حكمه لهنى عن ساء المساجد في القبور هو كراهة الصلاة على قبر وحلف العسر وبين القبور كما عرفت الجميع^(٦) وهذا كله يكون لهنى طاهراً في الكراهة دون الحرمة (وعليه) فلا تنهى حيث وجه للمنع عن ساء المساجد عند القبور أصلاً بل ولا في القبور لا سوا الكراهة والمرحوخية دون الحرمة والآرام بالترك (والله اعلم) .

(٣) وذلك لمؤتة عمر المتقدمة آنفاً لمسئلة على قوله عليه السلام الا ان يحسن بينه وبين القبور د صلى عشرة درع ليج فانه دأ لم تكره الصلاة بين قبور اذا كان بين المصلي وبين القبور من كل جهة عشرة اذرع فالصلاة في المسجد المسمى عند القبور اد كان بينه وبينها هذه المسافة اولى بعدم لكراهة .

(٤) فان مع لجدار الحائل بين المصلي وبين القبور لا يكاد يصدق الصلاة في قبور فلا تكره كمث يظهر ذلك من الحديث ايضاً في الصلاة الى القبر قراجع .

(٥) وذلك لحسنه من الروايات المروية في الوسائل في الباب/٦٣ من الدفن (في بعضها) قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام ان الله تبارك وتعالى كره لأمنى الضحك بين القبور والتطلع في

(ومنها) انه يكره الطواف بالقرى^{١١} والظاهر ان ذلك في غير قبور المعصومين عليهم السلام لحريين سيرة السلف والخلف على الطواف بقبورهم والترك بضرائحهم .

فصل في المسائل المتفرقة المربوطة بالميت

(وهي مسائل عديدة)

مسألة ١ - لا يجوز شئ قبر المسلم باتفاق علمائنا بل باتفاق تمام المسمين^{١٢}

الدور (وفي بعضها) قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى كره لى سب حصل (الى ان قال) وانقطع في دور والصحك من القصور (وفي بعضها) من صحك في لمقرة رجع وعليه من الدور مثل جبل احد .

١) وذلك لصحيحه محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من احكام الحوة عن احمد . انه قل لا تشرب واست قائم ولا تل في ماء بيع ولا تطف بقبر ولا تحل في بيت وحدك ولا تنش سعل واحدة من لشبتن أسرع ما يكون الى المد اذا كان على بعض هذه الاحوال وقل انه م صاحب أحد أشيء على هذا الحال فكان يمارقه لا ان يشاء الله عز وجل (وفي الباب) رواية اخرى تفرب من هذه لصحيحة مضمونا فراجع .

٢) قل في الجواهر هو مجمع عليه بساكن في الدكرة وموضع من الذكرى وحامع المقاصد ومجمع الزمان وعن كشف الاناس بل وبين المسمين كما في المعشر وعن نهاية الاحكام وموضع آخر من الذكرى .

(قول) ويدل على حرمة الشئ مصفا الى هذا كله (حديث الفصل بن شاذان) لمروى في الوسائل في الباب ١ من الدفن عن الرضا عليه السلام قال ما مر بدفن الميت لثلا يظهر الناس على فساد حسده وقبح مسدده وتغير رثته ولا يتأذى الاحياء بريجه وبما يدخل عليه من الافة وفساد ويكون مستورا عن الاولياء والاعداء فلا يشمت عدوه ولا يحزن صديقه (من المستفاد من هذا الحديث الشرعي) ان الشارع لا يرصى بطلان لاس على فساد حسد الميت وقبح مظرة وبغير رائحته وسأدى الاحياء بريجه وان ذلك امر حرم معوض شرعاً (وعليه) فليس الموحب لهذا الحرام حرام بلا شبهة .
(هذا وقد يسدل) لحرمة الشئ بأمور اخر ايضا .

(منها) ما يظهر من الوسائل من الاستدلال بأحجار قطع بد لشئ فانه في عون الدب ٤٣ من الدفن قال باب عدم جوار نش القصور ولا تسميها وقال في آخر الباب ويأتى ما يدل على تحريم الشئ في حد السرقة وغير ذلك وبظنه هو الى الاحبار المروية في الباب ١٩ من حد السرقة .

ولاحل ذلك تقدم في الفصل السابق حرمة نقل الميت بعد دمه الى بلد آحر ولو الى المشاهد المشرفة فانه مما يوقف على النيش والنش حرام كما ذكرنا نعم يستثنى من عدم جواز النيش موارد خاصة :
(منها) ما لو بلى الميت وصار زميماً^(١) . . .

(وفي الاستدلال بها ما لا يخفى) فان بعض تلك الاحار وان كان مما يوهم ان يقع به لباش امدهو لبشه مثل قوله عليه السلام يقطع بمسه للشي او يقطع الناس والطار او تقطع بدنه لبشه وسلبه الثياب ولكن بقي لآحار صريح في ان القطع بما هو لسرقته بعد النش لاللسش بما هو من قوله عليه السلام يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الاحياء او اما لقطع لامواتنا كما يقطع لآحيائنا و حد ساش حد السارق الى غير ذلك من الاحار .

(نعم في الباب المذكور) جملة من الروايات التي يمكن الاستدلال بها لمطلوب كالآحار له لدعلى ان مير المؤمنين عليه السلام قد اتى برحن باش فأحد امر المؤمنين عليه السلام شعره فصر به الارض ثم مر الناس أن تطاره بأرجلهم فوطأوه حتى مات (ووجه دلالتها) على المطلوب واصح فان الوطى بالارجل حتى يموت ليس حداً للرقه بلا شبهة بل ادما هو للشي فيعرف به ان بعض النش حرام شرعاً بل هو من المحرمات المعصية التي يقبل لآحلها ولو في خصوص ما اذا تكرر النش وفات السطن ولم يعم به كما يأتي تحقيق ذلك في محله انشاء الله تعالى .

(ومنها) ما استدلل به لمدارك من ان النش مثله بالميت وهك له (وفيه) ان النش مما لا يستلزم المشة بل ولا لهتك ذا كان بعض الدواعي العلانية لمستحسنة عند العرف كالمهل الى المشاهد المشرفة وبحوها وبحن وان ام يحور المهل الى المشاهد بعد الدفن ولكنه لا لهتك بل لآحاص ع على حرمة النش ولحديث الفصل .

(ومنها) حديث الاصع بن سانه المتقدم في كرامة تحديد القبر بعد لآدراس قال قال امير المؤمنين عليه السلام من حدد قراً او مثل مثلاً فقد حرج عن لآسلام به على ما تقدم من تفسير الصدوق له من بش قراً فقد حرج عن لآسلام او من المعيد من ان حدد بالحاء وهو الشق وان لآهى يتناول شق قصر مطلقاً ما لآدى فيه ثانياً و لمحدد النش (وجه) ان لآظهر كما تقدم هناك ان حدد بالجسم ومعناه تحديد القبر بعد لآدراس لا النيش ولا الشق فلا ربط له بالمقام اصلاً .

(ومنها) ان لو مر الدفن مما يقضى وحوب مستورية الميت تحت الارض في جميع لانات حرج منها آانات لنجهير وفي الدفن فاذا بش القبر وظهر الميت فهو عصبان لوجوب مستورتيته في تلك لانات بلا رخصة ودليل .

(١) (قال في الحواهر) كما نص عليه جماعة (الى ان قال) بل لعله اتفق كما صرح به في جامع المقاصد (قال) ويقرب منه ما في كشف اللثام من القطع به (ثم قال) قلت ولعله كذلك لانه لا يدحض تحت

. بحيث لم يبق له لحم ولا عظم^(١) فعند ذلك يحوز نبش القبر الآفور الآسياء وأوصياء الآسياء^(٢) بل وكل من جرى مجراهم كالشهداء والعلماء ونحوهم ممن كان نبش قبره هنكاً وتوهيماً للدين ولو بعد ان صار الميت رميماً لم يبق منه أثر ولا عيب .

(ومنها) ما لو دفن الميت في أرض معصوبة فالمشهور بين علمائنا ان للمالك حيث نبش القبر واخراج الميت عنه^(٣) ولكن الاقوى التفصيل فان كان الدفن مصرأً بحال مسمى بش القبر (اقول) بل نبش القبر صدق في حد الحد ولكن بش قبر الميت مما لا يصدق بعدمى الميت وصار رميماً ومن المعلوم ان المحرم هو بش قبر الميت لا لقبر الحالى عنه .

(١) (قال في الجمع) وفي حديث الصدوق عليه السلام وقد سئل عن الميت سئل جسده قال نعم حتى لا يبقى له لحم ولا عظم الخ .

(٢) (قال في الجواهر) وبسعى استثناء قبور الآسياء والأئمة المعصومين من ذلك (الى ان قال) لضافته للتعظيم وما فيه من الهتك بالنسبة الى امثالهم مع عدم معلومية ادراس احاديثهم عليهم السلام (قال) بل لا يبعد لحاق قبور العلماء والصلحاء والشهداء (انتهى) وهو جدد الظاهر ان مراده من لفظه يسعى هو الوجوب بقرينة قوله وما فيه من الهتك الخ لا الاستحباب فلا تغفل .

(٣) بل في الجواهر لا اعرف فيه خلافاً (قال) بل قد يظهر من كشف الغطاء وغيره انه مقطوع به للمالك حيث نبشه وقبعه ان لم يرص سقائه (قال) كما انه لا يجب عليه قول القيمة لو بدلت له (الى ان قال) ولو لا ظهور اتفاق من تعرض لذلك عليه ان لم يكن اتفاقاً مطلقاً لا يمكن المدافعة في صلاح هذا الحكم من حيث عدم ذكر دليل له سوى انه مراعاة حرمة الخ وحفظه الذي هو مسعى على التصيب وفيه انه معرض بحرمة الميت التي هي كحرمة (الى ان قال) والمنع حيث بعد مراعاة الميراث وفرض النسب وفيهما الجمع بين لحظي بدل قيمة ولو من تركة الميت ومن ثمة يستلزم مال ولا تتعبد على الدبيب (انتهى) وسيأتى من لذكرى يصب في تكفين الميت كفن معصوم احكاماً تحريم الشش في كل من الارض والكفن المعصيين ذا ادى الى هتك الميت فانتظر .

(اقول) ولا قوى كما ذكرنا في لمس هو التفصيل فان كان الدفن مصرأً بحال الميت ولا يدفع عنه ضرر الا بالشش حاز له الشش فان الضرر مما يرفع حرمة الشش كما يرفع سائر الاحكام ايضاً وان كان ضرر مما يدفع بأحد فينه لارض وحب عليه احد القيمة ولا يجوز له الشش هاهنا لما فيه من هتك الميت وهو حرم واما ذا لم يكن الدفن مصرأً بحال المالك اصلاً لظاهر حرمة الشش عليه وان لم يدفع اليه القيمة فان الشش هاهنا وان فرض به لا حرج على حرمة بل ولا يشمله حديث بعض يصب الذي استدلت به على حرمة الشش مضافاً الى الاجماع اذا فرض ان الميت حديث عهد بالدفن بان مصى من الدفن ساعه او ساعتين مثلاً فلم يفسد جسده ولم يفسد منظره ولم يتغير رائحته ولكن الهتك مما يلزم من نبش قبره لا محالة

المالك ولا يدفع عنه الضرر الا بالنش جاز له النش وان كان يدفع عنه الضرر بأخذ قيمة الارض وجب عليه اخذ القيمة ولم يحز له النش واما اذا لم يكن دفن الميت في أرضه مصرأ بحاله أصلاً فلا يحوز له النش بعد الدفن غصباً وان لم يدفع اليه القيمة والله اعلم (هذا) اذا دفن الميت في ملك المالك غصباً واما اذا دفن فيه بادر المالك وبترخيص منه فليس له الرجوع بعد الدفن أبداً ولم يحز له نش قبره واحراجه عنه بلا شبهة^(١) وهكذا اذا دفن الميت في أرض ثم بيعت فليس للمشتري نش القبر ونقل الميت الى مكان آخر على الأقوى^(٢).

(ومنها) ما لو كفن الميت بكفن مغصوب فالمشهور بين علمائنا ان للمالك حيث

ولا محوز له والعصب اي المني دفن الميت في العصب وان كان ثماً محرماً ولكن مجرد ذلك لا يحوز للمالك أن يهتك حبه المؤمن بشئ قبره واحراجه عنه مالم يكن دفنه ضرراً عليه وسطه بذكره على ماله وان كانت حقاً ولكنها ما لا يرخصه الا في احواء التصرفات لمحلله دون المحرمه .

(ودعوى) ان الدفن في المعصوب ليس شرعي فلا حرمة للنش هاهنا صعبه جداً فان حبه لمكان ليس شرطاً للدفن وهو توصل الى بل العرض منه مما يحصل ولو مع تخلفه بسوء محرم كما في السر المي المحج ولو مع الدابة المعصومة بل حلية المكان ليست شرطاً وقيماً في العادات نصاً كالصلاة وبحود فصلاً عن التوصل ولذا يصح الصلاة في العصب بعباداً و جهلاً على المشهور بين الأصحاب وان كانت الحلية شرطاً ذكرياً لها لمادة الامتثال في العصب مع تمشي قصد الغربة من المصلي فأمل جداً .

(١) لم أحد في ذلك خلافاً من أحد غير ان مصاح الفقيه غلله بما لا يحلو عن ضعف وهو ان الميت يصير ذا حق بعدما دفنه لمالك في ملكه بطيب نفسه (ووجه الضعف) ان دن المالك في دفن الميت ليس من قبيل الهبة بدي رحم بعد نقص كى لا يمكن الرجوع فيها ولا من قبيل اسكان الحي في ملكه ما دام حياً فلا يمكن الرجوع فيه بعد الغرض على الاشهر بل لعدمه في عدم حوز الرجوع عن الدفن والنش هو الهتك المحرم شرعاً فلا يجوز للمالك ابراده على الميت .

(٢) ون حكي عن الشيخ في المسوط حوار بل الميت للمشتري ولكن عن المصيبين والشهيدو لمحقق الثاني بل ومن تأخر عنهم رده وأحسن من رد عليه صاحب الحواهر (فقال) وفيه مع واصح دلالة للمشتري الا لسطه التي كانت لتأنيع دون غيرها اذ هو فرعه ولم يكن ذلك حائراً له (وعن الدخيرة) به انتصر للمسوط بأن مدرك حرمة النش هو الاجماع ولا اجماع هاهنا (وفي) انه لو سلم ان مخالفة الشيخ مما يحل بالاجماع ولم يتمسك باطلاق معقد الاجماع فمدرك حرمة النش لم يكن محصوراً بالاجماع فقط هدامصافاً الى ان استصحب حرمة النش من قبل شراء المشتري الى ما بعده جار بلا مراجع .

بش القبر وبيع الكفن من الميت^١ ولكن الأقوى التفصيل المتقدم آمناً في دفن الميت في أرض مفضوطة فإن كان ذهاب الكفن من المالك مضرراً بحاله ولا يدفع عنه الضرر إلا برد عين الكفن إليه حار له البش وإن كان يدفع عنه الضرر بأحد القيمة وحب عيه أحد القيمة ولم يجوز له البش وأما إذا لم يكن ذهاب الكفن عنه مضرراً بحاله أصلاً فلم يجوز للمالك البش ولو لم يدفع إليه القيمة (هذا) إذا كفن الميت بكفن معصوب وأما إذا كفن بادن المالك فليس للمالك الرجوع إلى كفنه بعد دفعه أبداً^٢

(ومنها) ما لو وقع في القبر شيء له قيمة ومالية ولم يعرف وقوعه فيه إلا بعد الدفن فالمشهور بين علمائنا أن للمالك حبس البش القبر وأخذ ما وقع منه^٣

(١) يدل في الجواهر من غير خلاف أحده (قال) بل قد يظهر من كشف النام كونه مقطوعاً به أيضاً (ينهي) نعم عن المنتهى الفرق بين الأرض والكفن المخصص هي الأرض العصى يجوز البش وفي الكفن لا يجوز والمارق في نظره تعدد تقويم موضع الدفن بخلاف الكفن وهو صنف (واضعف منه) الفرق بينهما بإشراف الكفن على الهلاك بالتكفين فلا مش لأجله (والحقيق) هو ما شر إليه في المتن (ووجهه) يظهر مما حفناه في دفن الميت في أرض معصوبة ولا بعيد

(٢) ووجهه يظهر أيضاً مما تقدم آمناً في دفن الميت في ملك المالك باده وبترخيص منه فكما أنه ليس له الرجوع هناك ولم يجوز له البش لأجله فكذلك في تمام حرفاً بحرف .

(٣) من في الجواهر بلا خلاف حده فيه أيضاً (التي ن قال) من غير فرق بين القليل والكثير ولا بين ما د بدن قيمته ولا كما نص عليه بعضهم (ينهي) ولكن التحقيق ما حفناه في دفن الميت في أرض معصوبة (ومنه يظهر لك) حكم المقام أيضاً فإن كان ذهاب ما وقع من المالك مضرراً بحال المالك ولا يدفع الضرر عنه لا يستجراح عين ما وقع بسفه حار له البش لأن الضرر رافع لحرمة البش كما يرفع سائر الأحكام أيضاً وإن كان الضرر مما يدفع بأحد القيمة وجب عليه أحد القيمة ولم يجوز له البش لأنه هناك للميت وهو حرام وأما إذا لم يكن ذهاب ما وقع منه مضرراً بحاله لم يجوز له البش وإن لم يدفع إليه القيمة فإنه هناك يورده على الميت بلامجور هذا منحص التحقيق وقد تقدم التفصيل بسحو أسط في الدفن في أرض المعصوبة كما شره .

(هذا وقد يستدل) على جوار البش في المقام بما عن الذكرى من أنه روى أن المغيرة بن شعبة قد طرح حاسه في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم طلبه ففتح موضع منه فأحده وكان يقول أنا آخركم عهداً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وفيه) أن الرواية عامة فلا عبره بها ولو سلم فطلب المغيرة حاتم كان من بعد تشريح اللس على أحد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما يظهر ذلك من قوله ففتح موضع

ولكن الأقوى أيضاً هو التفصيل المتقدم أنما في دفن الميت في أرض معصوبة فإن كان ذهب ما وقع من المالك مصرأً بحاله ولا يدفع عنه الضرر إلا بالنش واستخراج عين ما وقع منه جار له النش وإن كان يدفع عنه الضرر بأخذ القيمة وحسب عليه أخذ القيمة ولا ينش القبر وأما إذا لم يكن ذهبه مصرأً بحاله أصلاً فلا يجوز له النش ولو لم يدفع إليه القيمة

(ومنها) ما لو توقف على النش شهادة الشهود بموت الميت لأبواب الأمور المترتبة على وفاته كاعتداد روحته وقسمته تركته وحلول ديونه التي كانت عليه مؤجلة وقد صارت معجزة بموته فإن الدين المؤجل يصير معجلاً بموت المدين إلى غير ذلك من الآثار المهمة المترتبة على موته فبعد ذلك قال بعض علمائنا^(١) يجوز النش لمشاهدة الميت بعينه وترتيب الآثار المترتبة على موته وهو الأقوى^(٢).

(ومنها) ما لو دفن الميت بعبر غسل أما عمدأً أو سيارأً أو جهلاً فلا ظهر وجوب نش القبر حينئذ^(٣) فإن كان الميت قابلاً للتعميل غسل وإن خيف عليه أن يتأثر جلده أو منه فأحده لأم بعد الدفن والأمن المستحب أن ينش قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأجل حاتم المغيرة عليه وعلى خاتمه لعنة الله .

(هذا مصافاً) إلى ما في الحديث من أنه ورد في بعض الأحبار عن علي عليه السلام تكذيبه في دعواه (قل) وهو الصواب فإن المعبر من شعة وماله من مصافين كانوا في السقبة يومئذ وابن هم من حضور دفنه صلى الله عليه وآله وسلم (قول) وبإلى به رأيت في بعض حار العمة أن للمغيرة لما طلب خاتمه قال علي عليه السلام للحسن عليه السلام ادخل إلى نصر وأخرج خاتمه فدخل الحسن عليه السلام وأخرج الحاتم ولم يدع المغيرة ينزل إلى القبر ولعله الأصح من الجميع والله العالم .

(١) الغائل بذلك هو الشهيد رحمه الله في محكي الذكرى بل وحكى ذلك عن غيره أيضاً

(٢) فإن النش وإن كان محرماً للإجماع ولحديث الفصل بن شاذان بل والهلك لدى يرد على الميت بالنش والهلك حرام شرعاً وعقلاً ولكن إذا راحم حرمه النش أحكام آخر مهمة ولأنه من تقديمها عليها سيما إذا توقف حفظ الدماء أو الأعراض على النش فيجوز ذلك بلا شبهة .

(٣) كما حكى ذلك عن المنتهى وحكى عن الذكر والدخيرة لم يل إليه وهو في محله فإن لنش وإن كان محرماً بالإجماع أو سلم شمول معقده لمقام بل وحديث الفصل بن شاذان نصاً ولكن وجوب غسل الميت وتطهيره من الحاسة ثلاثاً يبقى محضاً إلى يوم القيامة أهم من حرمة النش ويعدم عليها سيما مع كون النش دائماً هتكاً لميت فإن لنش لا حل التعميل هو تحليل للميت واحترام له لا هتك وتوهين به .

لحمه يعم كما في المحدور والمحترق على ما تقدم التفصيل في آخر كيفية غسل الميت
ومر جميع ذلك كله يظهر بث حال ما اذا دفن الميت بلا كف أو مع كف غير شرعي
كالحرير أو دفن غير مستعمل القبلة ففي الجميع ينش القبر ويؤتى بما هو الواجب
الشرعي^(١) نعم اذا دفن الميت بلا صلاة عليه أصلاً أو عمداً أو سبياً أو جهلاً فلا ينش
القبر بصلاة عليه^(٢) بل ولا يصلى على القبر أيضاً لما عرفت في المسألة ١٠ من المسائل
المربوطة بصلاة الميت ان الأقوى عدم مشروعية الصلاة على القبر مطلقاً

(ثم ان في الخلاف) وعن المعتز والذكرى وجامع المقاصد وغيرهم عدم حورر الشئ هاهنا (وقد
يستدل) لذلك بكون الشئ مثلاً وباتفاق النوازي وعموم كل حور دل على حرمة الشئ (وفي الجميع ما لا
يحتج) من الشئ مع لا يسلّم المثلة وطلاق الفتوى او عموم كل حور دل على حرمة شئ لو سلم وجود
مثل هذا لحرمانه حرمة الشئ ولكن وجوب العمل كما ذكرنا اهم منها فيتم عليها (ثم ان في المدارك)
وعن السدرة ولفظ عدم حورر الشئ مع حنية فاد الميت (وعن المنتهى) عدم حورر الشئ مع تقطع
الميت في القبر .

(وفي الجميع ما لا يحتج) أصلاً بل ينش القبر على كل حال فان امكن تدنيل الميت غسل وان حذف
من تدنيل حله او لحمه يعم و قد كان عظماً مجرداً على وكفن وصلى عليه ودفن كأكل المسح والطير على
ما تقدم التفصيل في المسألة ١٦ من بحث تعييله فتذكر (هذا وفي الجواهر) التفصيل بين ما اذا كان لا حلال
للعسل بعد شرعي كماء الماء ووجوده ولا شئ وان كان عن عصاة فيش وهو جيد اذا كان الميت في
صورة فقد الماء قد يعم والا فلا بد من النش .

(١) والسر في ذلك هو اهمه وحجب الميت كالكفن او المكفن فيما يصح الصلاة فيه او دفنه مستحسن
نفسه ووجود ذلك على حرمة الشئ (لكن المشهور) هو عدم النش لأجل كفن بل في الجواهر لا أحد فيه
خلافاً الا من ابيد والمدارك (بل في الحدائق) مدعهم الاتفاق على عدم اشئ في الكفن لان الدفن أعنى
عمه لحصول الشئ به وهو دليل عجيب (وفي الجواهر) قوى صدوره الكفن مع العسل وهو جيد كما انه
قوى ايضاً ان المكفن في الحرير كانه قون بلا كف وهو ايضاً جيد (وعن الشهيد) ولحقق لثني وغيرهم
عدم حوار الشئ لتدليل الحرير بما يصح المكفن به (وعن كشف الغطاء) ان فيه وجهين .

(و ما في الدفن غير مستقل القبر) من السان انه ينش له وعن التذكرة والخبرة الميل ليه (وفي الجواهر)

قد تأمل في الشئ هاهنا والصحيح في الجميع هو ما ذكرناه في المن واثير الى وجهه آتياً فلا تعمل .

(٢) ويدل على عدم حوار نشر القبر هاهنا مضافاً الى ما في الحدائق من ان طاهرهم الاتفاق على عدم
النش للصلاة (الاحبار) الواردة في عدم مشروعية الصلاة على القبر المتعدّد تفصيلها في المسألة ١٠ من
المسائل المتفرقة المربوطة بصلاة الميت ومن المستفاد من مجموعها ان الميت اذا دفن بلا صلاة فقد مضت
الصلاة عليه فلا يصلى على القبر ولا ينش القبر لأجل الصلاة عليه فراجع الاخبار هناك بدقة .

مسألة ٢ - اذا وجدت جرة من أجزاء الميت بعد دفنه لم ينش القبر لأجل دفنه معه^١ وان كان المناسب له ان يدفن بحافته أو ينش شيء من القبر قبل ان يظهر حسد الميت فيدفن فيه واذا امكن فتح بعض اللحد ووضع ذلك الجزء فيه بدون ان يظهر حسد الميت فلا بأس به بل لعله أحوط .

مسألة ٣ - يجوز المكاء على الميت باتفاق علمائنا^٢ بل يجوز النوح ايضاً على

(١) كما صرح بذلك في الجواهر والمستند في ذلك عدم الدليل على لزوم كون الاحراء في مكان واحد عند تقطعها (سوى مرسله اس ابى عمير) للمروية في الوسائل في لب/ ١١ من لعل قال لا يمس عن الميت شعر ولا عظم وان سقط منه شيء وجعله في كفنه (ولكن المرسله) هي من قبل دفن والفتوى بالنسب من أجلها اد وحده بعض احراء الميت من بعد الدفن في عاية الاشكال نعم المناسب للمقام كما ذكرنا في المتن هو احد الامور المذكورة فيه فالاول محكى عن المعتمد والذكرى والثاني عن خصوص المعتمد والثالث عن خصوص الذكرى .

(٢) قال في لحوه رصاً وفتوى للاصل والاحبار (نهي) وهو كذلك ، اما الفتوى فلم بحث الخلاف في المسألة من حد واما الاصل فمقتضاه الجواز واما المخصوص فهي مستيصة بل لا يبعد توثرها كما لا يخفى على من رجع الوسائل الباب/ ٧٠ و ٨٧ و ٨٨ من الدفن من غير حاجة الى مراجعة المستدرك لب/ ٥٨ و ٧٤ و ٧٥ من الدفن .

(والمستند من مجموع احبار الوسائل) في المسألة ان ابراهيم الحليل قد سأل ربه ان يرزقه اسنة تكفيه بعد موته وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر بالكاء على حمرة وانه قد بكى على جعفر ورين بن حارثة حسن حائه وقاتهما وبكى على ابيه ابراهيم لما مات وقال تدمع لعين ويحزن القلب ولا تقول يا سخط الرب وان طمته سلام الله عليها بكب على احتها رقية وبكت على أبيها حتى تأدى بها اهل المدينة وبن على من لحسين عليهما السلام بكى على أبيه الحسين عليه السلام عشرين سنة وفي بعضها اربعين سنة صائماً بهاره ونماً ليله الى غير ذلك من الروايات الكثيرة (قل صاحب الوسائل) في آخر الباب/ ٨٧ من الدفن ويأتي ما يدل عليه هنا وفي الزيارات وغير ذلك .

(اقول) ولعمدة هي ما يأتي في الباب/ ٦٦ من مرار الحج ومن فيه الاحبار المنوثة الوردية في وصل الكاء على الحسين عليه السلام فراجع (نعم قد يظهر من حسنه معبوده بن وهب) المروية في الوسائل في الباب/ ٨٧ من الدفن عن ربي عبد الله عليه السلام في حديث قال كل الجرع والكاء مكروه ما سوى الجزع والكاء لقتل الحسين عليه السلام ان الكاء على غير الحسين عليه السلام مكروه بل حرام لان المراد من الكراهة هاهنا بعبارة ما ستعرفه من حرمة الجرع هو الحرمة لا الكراهة المصطلحة .

الميت اذا لم يكن يباطل^١...

(ولكن مقتضى الجمع) بين الحسنة وبين جميع ما تقدم آنفاً هو ان البكاء المكروه بل المحرم هو البكاء للمفرون ، لصراح والعيول ونحوهما مما يعد عند العرف جزءاً لا مجرد سيلان الدمع لاحتراق القلب (ويؤيده) ان يدل عليه حران ابن ابي مليكة في كتاب المذكور عن عائشة قالت لما مات ابراهيم بكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى جرت دموعه على لحيته فقبل با رسول الله تعالى عن البكاء انت وتكى فقال ليس هذا بكاء وانما هي رحمة ومن لا يرحم لا يرحم .

(ثم انه حكى عن الحارثي) ومسلم بهما روياً عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لميت يعذب بكاء أهله ولكن الرواية مضافاً الى كبرها على خلاف العقل لعدم تحويره التعذيب بفعل لغير بل وعلى خلاف الكتب ايضاً حيث يقول ولا تروا وارده ورر اخرى (بردها) ما في صحيفة مسلم من انه روى عن هشام بن عروة عن ابيه انه ذكر لعائشة قول ابن عمر ان الميت يعذب بكاء أهله بعدت رحم الله ان عبد الرحمان سمع شيئاً فلم يحفظ انما مرت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جارية يهودى وهم سيكون عليه فقال انتم تكون عليه وانه ليعذب .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما في الحديث والجواهر بل عن المنتهى الاجماع عليه ولكن مع ذلك قد حكى عن لمسوط وان حمرة الحريم بل عن الشبح لاجماع عليه وهو عجيب الا اذا كان مراده هو الدوح بالناطل فانه لمجمع على حرمة لامطلق الدوح (وعلى كل حال) يدل على جوار النوح اذ لم يكن ناطل طائفة من الاحبار وهي كثيرة بل متواترة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٦٧/ و ٦٨/ و ٦٩/ و ٧٠/ و ٧١/ و ٨٨/ من الدرر واللب ١٧/ من ابواب ما يكتسب به في التجارة من غير حاجة الى مراجعة بواب المستدرک ويستفاد من مجمل ما في الوسائل من احبار المسألة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسم بعد وقعة احد قال اكس حمرة لابواكى عليه قالى اهل المدينة ان لا يوحوا على ميت ولا يكون حتى يبدأ بحمرة فيوحوا عليه ويكوهون ام سلمة لما مات ابن عمها الوليد بن المغيرة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حضور المصاحبة التي قامها آل المغيرة عليه فدن لها وان فاطمة سلام الله عليها راحت على أبيها وان ابا عبد الله عليه السلام راح سنة على اسة له ماتت وسه اخرى على ولد لعامت ثم مات اسماعيل فحز على جرة شديداً (وفي بعضها) انما تحتاج المرأة الى النوح لتسبل دمعها ولا يستغنى لها ان تقول هجراً (وفي بعضها) قال عليه السلام مروا اهلاليكم بالقول الحسن عند موتكم (وفي جملة من الاحبار) اني الناس عن آخر لدنحة (وفي بعضها) لانس يكسب الناحية اذا قلت صدقاً (وفي بعضها) شرط عليه السلام ان لا تشارط وتقتل ما اعطيت (وفي بعضها) اوصى ابو جعفر عليه السلام بشاة درهم لعائمه (وفي بعضها) اوصى ان يبدد في المواسم عشر سنين (وفي بعضها) اوقف مالا لخواص تدببه عشر سنين الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

(هذا كله) مضافاً الى ما عن المنتهى من الجمهور قد ان رووا عن فاطمة سلام الله عليها انها راحت

وان كره بالليل^(١) نعم لا يجوز الجزع عند المصيبة الا على الحسين عليه السلام فيجوز ذلك شرعاً^(٢).

على ابها فقالت يا بُنَاهُ من ربه ما أدناه يا اَبْنَهُ الى حرئيل فعاد بها انتاه احب رباً دعاه وابهم رويوا ايضاً
عن فاطمة سلام الله عليها قد أحدث قصة من تراب قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعتها على عيها
فقالت شعراً :

(ما دا على من شم تربه احمد) (ان لا يشم ممدى لرمي عوليا)

(صبت علي مصائب لو انها) (صبت على الأيام صون لياليا)

وقيل ان الروایتين هما في المعنى لأن قدامة (أقول) وسألي بي رأيت الابواب في بعض الصحاح
السنة ولا يحرص بي لأن ان ربه كان هو والله العالم .

(ثم ان في قال جميع ما تقدم الى هاهنا) مما دل على حوار النوح على الميت دا ام يكس ساطن
(طائفة اخرى) من الاحاديث الظاهرة في حرمة النوح مطلقاً بعضها في الباب ٨٣/ من لدن وبعضها في الباب
١٧/ من ابواب ما يكتسب به في التحارة (وفي حديث حابر) ومن قام النوحه فقد ترك الصبر وحد في
غير طريقه (وفي مرساة الصدوق) لباحة من عمل لحاميه (وفي حديث المسهي) ونهى عن الباحة
والاستماع اليها (وفي حديث عمرو بن ابي المقدام) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعطمة سلام
الله عليها ولا تقيمن علي دثحة (وفي بعضها) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الدثحة دا لم تنب
قل موته يقوم يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من حرب الى غير ذلك من الروايات الظاهرة
في حرمة الباحة وفي بعضها كرهه او يكره ولكن المراد من تكرهه هاهنا بقرنه سائر اخبار التحريم هو
الحسرة .

(همد وفي الوسائل) في آخر الباب ١٧/ من ابواب ما يكتسب به في التحارة وهكذا في محكي
الذكرى بعد نقل القول بالتحريم عن الشح واس حمره واستظهار انها قد اراد النوح بالمائل حمل هذه
الطائفة الثانية من الاحاديث على نوح بالمائل وفي الجواهر احتماله (أقول) بل المعين هو همد بحمل بلا
شبهة ويشهد له ما تقدم في لطائفة الاولى من قول ولا يسمى لها ان تقول حجراً أو مرو هاليكم بالقول الحسن
عدم موتكم او لا بأس بكس النائحة اذا قالت صدقاً (وعليه) فما في لدائق وفي الجواهر احتماله من
حمل هذه الطائفة الثانية على الثقة نظراً الى ما في المعتر من نقل لقول بالتحريم عن كثير من اصحاب
الحديث من الجمهور بعيد والتقريب بل المتعين هو ما ذكرناه فلا تغفل .

(١) كما صرح به الجواهر بل الوسائل ايضاً في عنوان الباب ٧١/ من الدفن وقد روى في حديث
خديجة قلت سمعت عمي محمد بن علي يعنى الباقر عليه السلام وهو يقول اما تحياح لمرأة الى النوح
لتسبل دمعها ولا يسمى لها ان تقول حجراً فاذا حثتها السبل فلا تؤذي الملائكة بالنوح .

(٢) اما عدم جواز الجزع عند المصيبة فللأخبار المروية في الوسائل في الباب ٨٠/ من الدفن عنوانه

ومن أفراد الجزع المنهى عنه صرب المصاب يده على فخذ^(١).

باب عدم حوار الجرع عند المصيبة (في رسالة الهيثم بن واقد) عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أن ملث الموت قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا محمد اني اقض روح بي دم فيجرع أهله فأقوم في ناحية من دارهم فأقول ما هذا الجرع (لئى أنقل) فانحنسوا وتصبروا وتوجروا وان تجزعوا تأثموا وتوزروا.

(وفي حصر فصل من ميسر) قال كنا عند أبي عبد الله عليه السلام فحاثه رجل فشكى اليه مصيبة صيب بها فقال له ابو عبد الله عليه السلام أما انت ان تصبر توحر وان لاتصبر يمضى عليك قدر الله لدى قدر عليك و انت مأرور (وفي مرفوع صالح) بن ابي حماد قال جاء امير المؤمنين عليه السلام الى الاشعث بن قيس يبرئه فأج له فقال له ان حرعت بحق الرحم انت وان صربت بحق الله ادبت على انك ان صبرت حرى عليك انقصاء وانت محمود و حرع حرى عييت نقصاء وانت مذموم الخ .

(وفي حديث روى عن عبد الله) المروي في الوسائل في الباب ٧٦ من الدعوى عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان الضرر و اللأ يستنقذ الى المؤمن فيأبته للآ وهو ضرر و ان الضرر و اللأ يستنقذ الى الكافر فيأبته للآ وهو ضرر (هذا وفي المستدرک) في الباب ٦٨ من الدعوى احذر عذبة تدل على حرمة الجزع عند المصيبة فراجع .

(وام حوار الجرع على الحسين عليه السلام) فلحصة معاوية بن وهب المروية في الوسائل في الباب ٨٧ من الدعوى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال كل الجزع والنكاه مكروه سوى الجرع والنكاه لقيل الحسين عليه السلام (والمراد) من لكرهة هاهنا بقربة ما تقدم من حوار الجرع هو الحرمة واستعمال مادة كرد في الحرمة في الاحار المروية عن ثمتاعينهم السلام عن عرير كما لا يخفى على المستبح كما ان المراد من نكاه هاهنا كما تقدم في حوار النكاه على الحب هو النكاه المعروف بالصراح والعوين ونحوهما مما يعد عند المعروف حرعاً لا مجرد سيلاب لدمع على الوجه او النحة فيكون معنى الحديث هكند كل الجرع والنكاه مع صراح والعوين ونحوهما حرام على الميت الاعلى الحسين عليه السلام .

(١) وبدل على لهنى عنه بالخصوص مصافاً الى كونه من افراد الجرع والجرع حرام كما عرفت (مرواه الوسائل) في الباب ٤٥ من الاحتصار عن الصدوق في لحصل بسنده عن عبد الله بن اصيل الهشعي عن لصادق عليه السلام قال ثلاثة لا أدري بهم اعظم جرماً الذى يمشى خلف جارية في مصبة غيره ميسر رده والذى يصرب يده على فخذ عبد المصيبة والذى يقول ارفقوا به وترحموا عليه رحمكم الله

(هذا مصافاً) الى حمله من الاحار المروية في الوسائل في الباب ٨١ من الدعوى والرصوى لمروى في المستدرک في الباب ٦٩ من الدعوى الدالة جميعاً على ان صرب المصاب يده على فخذ مما يوجب حظ لاجر فلولم يكن ذلك من الجرع المنهى عنه شرعاً لم يكن مما يوجب حظ لاجر وهذا واضح (بن ويظهر مما رواه المستدرک) في الباب ٧١ من الدعوى عن الشهيد الثاني في مسكن القواد عن يحيى بن خالدان تصديق

والريرة عند المصيبة^(١) ومن الافراد الواضحة الجلية للجزع الصراخ بالويل والعويل ولطم الوجه والصدر او خمسهما او ارخاء الشعر وبشره او حزه او تنقه من النواصي أو الرأس^(٢)

الرجل يمينه على شماله يصام ما يوجب حفظ الاجر قال ن رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما يحبط الاجر في المصيبة قال تصفيق الرجل يمينه على شماله .

(١) ويدل على النهي عنه بالخصوص ايضاً مضافاً الى كونه من فرائد المحرم والحرام كما عرفت (ما رواه الوسائل) في الباب ٨٣ من الدعوى في حديث المسامى فلينهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الريرة عند المصيبة الح (وفي او حر بهج البلاغة) قال الرضى وروى انه عليه السلام لما ورد الكوفة قادماً من صفين مر بالشاميين^(١) فسمع بكاء النساء على قتلى صفين وحرح اليه شرحبيل الشامي وكان من وجوه قومه فقال له عليه السلام اتدلكم بساتكم على ما أسمع ألا تهوون عن هذا الرئيس الح .

(وفي المستدرک) في الباب ٧٢ من الدعوى روى عن نصر بن مراحم في كتاب صفين مثله بخلاف يسير (وفي المستدرک ايضاً) في الباب ٧١ و ٧٢ من الدعوى روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطرق عديدة انه قال في حديث ولكي يهت عن صوتين أحمرين فاجري صوت عند نعمة لهو ولعب ومرايمير الشيطان وصوت عند مصيبة حمش وجوه وشق جيوب ورنة شيطان الح .

(٢) ويدل على حرمة الامور المذكورة كلها (مضافاً) الى كونها من الافراد الواضحة الجلية للجزع كما ذكرنا في المش محرم لما عرفت من حرمة المحرم للصوص (حمنة من الاحار) الواردة في النهي عن تلك الامور بالخصوص (في خبر حابر) عن ابي جعفر عليه السلام المروى في الوسائل في الباب ٨٣ من الدعوى قال قلت له ما الجزع قال أشد المحرم للصراخ بالويل والعويل ولطم الوجه والصدر وجر الشعر من الوصى الح .

(وفي خبر عمرو بن ابي لمقدم) عن ابي الحسن وابي جعفر عليهما السلام في الباب المذكور قبل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعاطمة سلام الله عليها ادا نامت فلا تمحشى على وجهها ولا تترجي على شعراً ولا تنادي بالويل الح (وفي خبر خالد بن سندر) عن ابي عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الايلاء في الباب ٣١ من الكفارات فاذا حدثت المرأة وجهها او جرت شعرها او تنقه في حر الشعر عتق رقبة او صام شهرين متتابعين او اطعم مسكيناً وفي الحديث ادا دميت وفي التنف كفارة حمت يمين^(٢) ولا شيء في اللطم على الحدود سوى الاستعمار والتوبة الح (وفي المستدرک) في الباب ٧١ من الدعوى ذكر احباراً كثيرة في حرمة الامور المذكورة وغيرها فراجع .

(نعم في خبر الجراح المدابى) عن ابي عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الباب ٤٨ من الدعوى قال لا يصلح الصباح على الميت ولا ينبغي ولكن الناس لا يعرفونه والنصر حبر (وفي خبر امرأة

(١) شيام قبيلة من قبائل العرب .

(٢) هي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كفوتهم فان عجز صام ثلاثة ايام (مه)

ومن أظهر أفراد الجزع شق الثوب على الميت فلا يحوز^(١) إلا على الأب والاح والروح

الحسن الصبيل (عن أبي عبد الله عليه السلام في انساب المذكور قال لا يسقى الصباح على الميت ولا تشق الثياب .

(وطاهر) لفظة « لا يسقى » بهما هو الكراهة كما قال به المدارك ولكن المراد منها في المقام بقربة ما تقدم في حرمة الأمور المذكورة هو الحرمة (قال في الحقائق) ان استعمال هذا اللفظ في التحريم شائع في الأحبار كما عرفت في غير موضع من هذا الكتاب (وقال أيضاً) ان الظاهر من الأحبار وكلام الأصحاب ان الصراح محرم وإنما الجائر الموح بالصوت المعتدل والقول بحق (انتهى) .

(١) ويدل على حرمة الميت أيضاً بالخصوص مضافاً إلى كونه من أظهر أفراد الجزع كما ذكرنا في المتن فيحرم لما عرفت من حرمة الحرج بالأحبار المتقدمة تفصيلها بحر أمره الحسن الصبيل المتقدم آنفاً (لا يسمى الصباح على الميت ولا تشق الثياب) ولو يوقش في دلاله يسقى على الحرمة بقوله عليه السلام ولا تشق الثياب هو نهى مستقل كما في الجواهر والهي ظاهر في الحرمة .

(بمع عن الكافي) به روى لرواه المذكورة عن الحسن الصبيل لأن أمره وقال فيها ولا تشق الثياب فيكون عطفاً على كونه عليه السلام لا يسمى الصباح على الميت إلا أنك قد عرفت ان لفظة لا يسمى في المقام هي للحرمة فلا تنفل .

(هذا كله) مضافاً إلى جملة من لأحبار الواردة في النهي عن شق الثوب في المستدرك في الباب/ ٧١ و/ ٧٢ من الدرر (وفي بعضها) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحكم بقتل الحارث بن عبد المطلب لا تحمض وجهاً ولا يطمس حداً ولا تسفن شعراً ولا تفرس حباً ولا تسود ثوباً الخ (وفي بعضها) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة سلام الله عليها لا تشقي علي الجيب ولا تحمضي علي لوجه ولا تدعي علي بالويل الخ (وفي بعضها) قال الحسين عليه السلام لا تشقه زيب يا اختاه اني اقسمت عليك فأبري قسمي لا تشقي علي حباً ولا تحمضي علي وجهاً (وفي بعضها) قال أبو عبد الله عليه السلام المعروف أن لا يشقق حباً ولا يطمس وجهاً ولا يدعوى ويلا ولا يقم عند قبر الخ (وفي بعضها) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس من صرب لحدود وشق لجيوب (وفي بعضها) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الحامشة وجهها والشاقة جيبها والداعية بالويل والثبور (وفي بعضها) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكي يهت عن صوتين حمقين فاجرين صوب عند نعمة لهو ولعب ومرامير الشيطان وصوت عند مصيبة حمش وجوه وشق جيوب وربة شيطان الخ (وفي بعضها) أوصى جعفر بن محمد عليهما السلام عند ما احتضر فقال لا يطمس عني حد ولا يشق علي جيب فما من امرأة تشق جيبها الا صدع لها في جهنم صدع كلما رادت ريدت (وفي بعضها) صرخت أم أحمد في وفاة الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام ولطمت وشقت ثيابها وقالت مات والله سيدي فكفها أبو الحسن الرضا عليه السلام (وفي كل من تفسير الرها) والنيان ومجمع البيان في دبل قوله تعالى «ولا يعصيتك في معروف» في سورة الممتحنة قد روي ما يدل على حرمة شق الثوب وعبره راجع .

وعلى الحسين عليه السلام^(١).

(١) اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في مشيئ شق الثوب على الميت اختلافاً شديداً (فمن بن إدريس) حرمة شق الثوب على الميت مطلقاً بلا استثناء (وفي الشرائع) وعن الوسيلة و المنهى و الارشاد استثناء الشق على الأب والاح والروح (وعن المسووط) بسنة ذلك الى رواية بل في لمدارك وعلى ذلك فتوى الأصحاب (وفي الحديث) استثناء الشق على الأب والاح والروح (وعن طاهر قواعد العلية) وصريح بهائنه استثناء الشق على الأب والاح لرحل واما المرأة فيحور بها شق الثوب مطلقاً (وعن الذكرى) أمل الى ذلك (وعن فوائد لمحقق لنابى) اختياره صريحاً (وعن المعد) وبهاية الشرح حوار شق الثوب على الميت مطلقاً لا الأب على الأب والروح على الروح فلا يحور وتمعهما المختلف في الكليات استناداً الى رواية خالد بن سدير ح خالد بن سدير المرويه في الوسائل في الايلاء في الباب / ٣١ من الكفارات قد سألت اما عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على بيه و على امه أو على أخيه أو على قريب له فقال لا بأس بشق لجيوب قد شق موسى بن عمران على أخيه هارون ولا يشق لوالده على ولده ولا روح على امرأته و شق المرأة على زوجها الخ ويظهر من مصباح الفقيه الميل الى ذلك .

(ويظهر من لمدرك) حوار شق الثوب مطلقاً على كراهية (ول) وفي رواية لحسن الصيقل يعنى بها المقدمة آتياً على رويته الكافي (لا يسعى الصراخ على الميت ولا شق الثياب) وهو ظاهر في الكراهية والاصل الجوار ان لم يشت لدهى عن صاعة المال على وجه لعموم (انتهى) .

(وعن كفارات الحامض) هو الحرار مطلقاً ايضاً بن طاهر ما حكى عنه هو لحوار بلا كراهية

(قول و الحق) من بين هذه الأقوال كلها هو ما احتراه في المس فلا يحور شق الثوب على الميت الا على الأب والاح والروح وعلى الحسين عليه السلام (ام عدم حوار شق الثوب على الميت) فلم يعرفه من الآخر لوارده في المسع عن لخرج عموماً وفي المسع عن شق الثوب بالخصوص واما رواية خالد بن سدير فهي وان كانت صادرة في نحور شق الثوب على الميت الا على الأب والروح ولكنها مما لا تقاوم الاخبار الباهية عن شق الثوب الآية جميعاً عن الحمل على خصوص شق الثوب على الأب والروح فله من تخصيص لاكثر وهو مستهجن جداً فلا يؤخذ بالرواية الا بالنسبة الى لدهى عن الشق على الأب والروح لموافقته لثلث الاخبار والا بالنسبة الى استثناء شق المرأة على زوجها فله من تخصيص الأقل وليس بمستهجن .

(وما حوار الشق على الأب والاح) فيدل عليه مصداقاً الى رواية خالد بن سدير المقدمة آتياً بالنسبة على بعض لملطوب لاشتغالها على شق موسى بن عمران على أخيه هارون (حملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب / ٨٤ من الدين المشتملة على شق ابى محمد الحسن بن على العسكري عليهما السلام ثوبه على أخيه السيد محمد مرة وعلى أبيه اخرى وفي عبر واحد منها تصريح بشق موسى على هارون (وفي المستدرک) في الباب / ٧١ من الدين حديث طويل عن المسعودي في اثبات الوصية مشتمل على شق ابى محمد

مسألة ٤ - إذا مات الولد في بطن أمه والام لم تمت ولم يمكن إحراح الولد صحيحاً قطع الولد وأخرج^(١).

ثوبه على أبيه أبي الحسن الهادي عليه السلام فراجع وأما ما تقدم في حمار المسع عن شق ثوب من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة سلام الله عليها لا تشقي عبي الحبيب وقول الحسين عليه السلام لأخيه ربيب لا تشقي علي حياً فهو إما محمول على الأرفق بفاطمة وريب سلام الله عيهما لا يحرمه الشق أو كراهته عيهما أو على الاختصاص بمورده فقط ولا يشمل النبي غير فاطمة وريب سلام الله عليهما (وما جوار شق لمرأة علي زوجها) فله تغد من رواه خالد بن سدير وقد اتفق بذلك صاحب الحديث أسدداً إليها وهي في محلها (وأما ما تقدم من كف أبي الحسن إرضاعه السلام) أم أحمد في وفاة موسى بن جعفر عيهما السلام فله من كان عن صرح ولطمه لا عن شق ثيابها أو أن الكف كان أرفقاً بها لألحرمه شقها لثوب علي زوجها وكراهته لها وبه العالم (وما جوار شق ثوب علي الحسين عليه السلام) فيدل عليه مصداقاً إلى ما تقدم من قول أبي عبد الله عليه السلام في حصه معدوبة بن وهب كن الجرع والبكاء مكروه ما سوى الجرع والبكاء لعن الحسين عليه السلام (ما في ذلك رواية خالد بن سدير) وقد تقدم أيضاً موضع الحاجة من صدرها قال عليه السلام في آخرها ولدت شعشع الحبوب وطمس حدود المصليات على الحسين بن علي عيهما السلام (قال) وعلى مثله تنظم الحدود وشق الحبوب (انتهى) وفي رواية المعروفة بالساجية المقدسة فلما رأى ابن السام جواركه محرباً (إلى أن قال) برز من حدودنا شراب الشعور على الحدود لأطعم الخ وفي الجوهري أن ما يحركى من فعل المصميت ربما قيل به متواتر (انتهى)

(١) وفي المذهب هذا مذهب الأصحاب وعن الخلاف الاستدلال عليه باجماع الفرقة (وبدل عليه) مصداقاً إلى ذلك ما رواه لوسنل في الباب ٤٢ من الاختصار عن الكافي بسند عن وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا ماتت المرأة وهي بطنها ولد يتحرك بشق بطنها ويحرج لولد وفان في المرأة يموت في بطنها لولد فيتخوف عليها قل لأأس نأ يدخل لرجل يده يقطع ويحرجه (قال) ورواه الكافي في موضع آخر وراد في آخره إذا لم ترق به النساء (وفي الرصوى) المروي في المسند في الباب ٣٥ من الاختصار قال عليه السلام وإن مات الولد في حوقها ولم يحرج أدخله إسن يده في فرجها وقطع الولد بيده وأخرجه .

(هد وعن المعتز) كلام في المقام محصله تضعيف وهب بن وهب وفرض الرواية كأن لم تكن واعتبار قبور أربعة في المسألة (الأول) عدم إمكان إحراح الولد صحيحاً (الثاني) أنه بعد تغذر الإحراح صحيحاً يحرج لولد بالأرفق فالأرفق فإذا أمكن مثلاً إحراحه بنقطيعه فطعن لم يقطع ثلاثاً وهكذا (الثالث) أن يعتذر النساء للإحراح (الرابع) أن يعتذر الرجال المحارم أيضاً بعد تغذر النساء وإذا تعدد القيد الأول والثالث والرابع فبعد ذلك يدخل لرجل الأجنبي يده ويحرج الولد بالأرفق فالأرفق .

مسألة ٥ - اذا ماتت الام والولد حي في بطنها شق بطن الام واخرج الولد^(١) والاحوط ان يكون الشق من الجانب الايسر^(٢) كما ان الاقوى أن يحاط موضع الشق بعد اخراج الولد^(٣).

(ثم ان في المدارك) تحسب هذا الكلام (وعن التنقيح) وكشف اللثام استوحاهما (ولكن صرح المدارك) والشهيد في محكي الذكرى بأن الرواية مما لا تنافي ذلك اي القود الاربعة (وعن كشف اللثام) ان ذلك لعله مرد الاصحاب وان لم يصرحوا به (وفي الجواهر) ان لتعبد بذلك من المعصوم الواضح لدى تقتضيه اصول المذهب (قل) وفي الريادة السابقة في الخبر يعنى بها قوله عليه السلام اذا لم ترقق به النساء شارة لى بعضه (قال) سيما ساء على ما روى في بعض كتب الفروع دا لم تنقق لد النساء (انتهى) (وقال في مصباح الفقيه) واما ما ذكره من تقبوه فهي مما لا بد منه ولا ينافيها لروية لخبرها محرى العادة من مراعاة لارفق بالارفق وعدم مباشرة الرجال لمثل هذه الامور لا عند الضرورة (قل) وفي الزبدة السابقة في الخبر ايضاً دلالة عليه (انتهى) والكل جيد متين .

(١) وقد سبه المدارك الى المشهور والحدائق لى الاصحاب وعن ذكره الى علمائ وفي الجوهر بلا خلاف أجدد فيه عندما (قل) كما اعترف به في الخلاف (اقول) وبندل عليه مصداقاً الى هذا كله والى صدر روية وهب بن وهب المتقدمة آنفاً في المسألة السابقة (حملة اخرى) من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٤٤ من الاختصار (في رسالة ابن بن عمير) المروية بطرق عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تموت ويتحرك لولده في بطنها أبشق بطنها ويخرج الولد قل فقل نعم ويحاط بطنها (وعن عيسى بن ابي حمزة) عن ابي عبد الله عليه السلام مثلها باختلاف يسير في القبط (وعن على بن يقطين) بطريقين عن ابي الحسن موسى عليه السلام مثلها يصبأ باختلاف يسير في القبط (وعن الكشي) بسنده عن محمد بن مسلم في حديث قل سن محمد بن علي الباقر عليه السلام عن مثل ذلك فقال يشق بطن لميت ويستخرج الولد .

(٢) وذلك لان المحكي عن جمع كثير من المتقدمين والمتأخرين تعيين موضع الشق من بطن الميت فقالوا يشق الجانب الايسر (قال في المدارك) ولا اعرف وجهه (وقال في الحدائق) وجهه قول الرضا عليه السلام في كتاب الفقه يعنى به الرضوى المروى في المستدرک في الباب ٣٥ من الاختصار حيث قال واذا ماتت المرأة وهي حامله وولدها يتحرك في بطنها شق بطنها من الجانب الايسر واخرج الولد (قال) وبهذه لصارة يعنى عبر الصدوق في الفقيه (انتهى) (وقال في الجواهر) فالقول به حيث لا يحاد من قوة (قول) ان لم يكن ذلك اقوى فهو لامحالة احوط كما ذكرنا في المتن والله العالم .

(٣) كما حكى ذلك عن جمع كثير بل عن المذكورة نسبته الى علمائنا (والمستند فيه) رسالة ابن ابي عمير المتقدمة المروية بطرق عديدة فالشيخ يرويها عن ابن ابي عمير عن ابن اديبة والكليني يرويها تارده بعد

مسألة ٦ - اذا كان كل من الولد والام حياً وتعسرت الولادة حتى خيف على الام فهل يجوز حيشد تقطيع الولد الحي واخراجه من بطن امه شيئاً فشيئاً حتى تسلم الام أم لا يجوز ذلك ؟ الاقوى هو الصبر الى ان يقضى الله تعالى ما يريد^(١).

مسألة ٧ - اذابيع الحي حوهر أ ثمياً يملكه العير ومات فهل يحوز شق بطن الميت لاستخراجه أم لا^(٢) الاقوى التفصيل فان كان دهاب الحوهر عن المالك مصراً بحاله ولا

رواية على بن بي حمزة واخرى في موضع آخر سند صحيح او حسن عن اس ابى عمير عن بعض اصحابه عن ابى عبد الله عليه السلام وفي الجميع ويخاط بطنها .

(ولكن عن المعسر) ان رواية بن ابى عمير هي عن اس ادية وهي موفقة فلا يكون حجة ولا حجة الى الجبسة لان مصيرها بي الملى (وفي المدارك) وهو حسن (ورد عنهما الحدائق) بما حاصله ان الدليل لم ينحصر بمقطوعة بن ادية فان ما رووه الكافي عن اس ابى عمير عن بعض اصحابه عن بي عبد الله عليه السلام صحيح او حسن وكألهما لم ينفذ عليه (وفي الجواهر) نحو ذلك حتى انه قال في لآخر فظهر لك من ذلك كله ان نقول بالوجوب بمعنى وجوب حياطة موضع الشق كما ذكره الاصحاب هو الاقوى (نهي) وهو كذلك .
(١) كما يظهر ذلك من الجواهر (قل) ولا اثر حجب شرعاً والامور الاعتبارية من غير دليل شرعي لا يلزم فيها (نهي) وهو حيد وما قد يحظر في الدفن من ن حياه الام هي اهم فيجب رعايتها لا رعية حياة لولد صعب اذ كل منهما نفس محترمة ولم يعمد ان ايها اهم عند الله بل لعل الولد اهم لانه اول عمره والام قد مضى كثير من عمرها والله العالم .

(٢) ان في امسأله قولاً عديده (هي بخلاف) عدم شق جوفه مطلقاً نظراً الى ان حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً (وعن المذكورة) التفصيل بين كون المال ملكاً له او للعير فيشق في الشئ وفاقاً لمشاهدي لما فيه من دفع الضرر عن المالك اذ مال له ابيه وعن الميت بابراء دمنه وعن الورثة بحفظ التركة لهم (وعن المنتهى) انه اذا كان بعير وان كان الملح باده فهو كماله والا فهو كالعاصب فيمكن القول فيه بعدم لشق والاحد من تركه احراماً للميت ويمكن القول بالشق لان فيه حفظاً للمال (وفي الجواهر) التوقف في المسألة (قل) كما هو ظاهر المعتبر وغيره .

(اقول) والحق هو ما فصلناه في المتن فان كان دهاب الحوهر عن المالك مصراً بحاله ولا يدفع انصره عنه الا برد العين يه نفسها حار له الشق والا وح عليه قبول القيمة ولم يحز له الشق لاحترام الميت واما اذا لم يكن مصراً بحاله فلا يجوز له الشق ولو لم يدفع اليه لقيمة لعدم المجور لهتك الميت في هذا الحال (هذا) اذا كان الحوهر للعير واما اذا كان للميت بنفسه فالوارث ان كان دهاب الحوهر عنه مدياً بحاله جاز له الشق والا فلا (ثم انه) قد تقدم ما في دفن الميت في ارض معصومة في المسألة ٩ من هذا الفصل مالمعه يتضح به لك حال المقام بنحو أبسط فراجع .

يدفع عنه الضرر الا يرد عين الجوهر اليه حار له الشق وأخذ جوهره بعينه وان كان يدفع عنه الضرر بأحد القيمة وحب عليه أخذ القيمة ولا يجوز له انشقق واما اذا لم يكن ذهابه عنه مضرأ بحاله اصلاً لم يجر له الشق مطلقاً ولولم يدفع اليه القيمة هذا اذا كان الجوهر للغير واما اذا كان للميت نفسه وبلغه في حياته فان كان ذهابه عن الوارث مضرأ بحاله جاز له الشق والا فلا والله العالم .

فصل في الاغسال المندوبة لاوقات مخصوصة

(والمشهورة منها ستة عشر غسلاً)

(الاول) غسل الجمعة والمشهور بين علمائنا أنه مستحب^(١) وقال جمع من علمائنا انه واجب^(٢) ولكن الحق مع المشهور من علمائنا فهو مستحب لا واجب^(٣) نعم هو مستحب

(١) شهره كادت تكون اجماعاً بل عن طاهر جماعه وصريح الغية الاجماع عليه بل عن اختلاف لتصريح بالاجماع في موضعين قبل الحيض مرة وفي صلاة الجمعة اخرى فراجع .
(٢) وهم لكلبي والصدوقان رضوان الله عليهم فقالوا جيباً بوجوب غسل الجمعة ويظهر من الحديث ان الى هذه القول قد مال شيخنا الهائي في الرجل المنين وانه احار به بعض علماء بحرین بصاً وصنف فيه رسالة .

(٣) ويدل على استحباب غسل الجمعة دون وجوبه (مضافاً) الى ما استدلل به لجواهر من الاجماع المحكي (قال) بل لمحصل والسيره لمستقيمه في سائر لاعصار ولاعصار (قل) كيف ولو وجب لا شهره اشتها الشمس في رابعة نهار لعموم اللوى به حيث اذ هو اعظم من عمل الجمعة والحيض وغيرهما لملازمه ادراك الجمعة لكل احد دونهما (انتهى) (جملة من الاحبار) المروية في الوسائل اعلمها في الباب/٦ من الاعمال المسبوبة وبعضها في الباب/٧ (هي حرة على) والظاهر انه ابن ابي حمزة كما في الحديث قل سألت ابن عبد الله عليه السلام عن غسل العبدتين أو واجب هو قال هو سنة قلت والجمعة فان هو سنة (ووجه دلالة على المطلوب) واصح فان لفظ السنة اذا وقع في قبال لفظ الواجب فهو كالصريح في الاستحباب دون الوجوب كذا انه اذا استعمل وحده او وقع في قبال لفظ الفريضة الذي اراد منه معناه الحقيقي اي الواجب فهو ايضاً ظاهر في الاستحباب .

(نعم) اذا وقع في قبال لفظ الفريضة الذي اراد منه ما ثبت تشريعه بالكتاب العزيز فعند ذلك لا يكون لفظ السنة ظهراً في الاستحباب بل فيما ثبت تشريعه بالاحبار سواء كان واجباً أو مستحباً (ومنه يظهر) سقوط الاستدلال على المطلوب برواية الفصل بن شاذان المروية في الوسائل في الباب/١ من الاعمال المندوبة

المشتملة على قوله عليه السلام وعمل الجمعة سنة (الى أن قال) وغسل الجنابة فريضة يعنى به انه ثبت تشريعه بالكتاب العربي حيث يقول «وان كسم جساً فاطهروا» (ويظهر أيضاً) ضعف ما عن الهاتني من حمل لفظ السنة مطلقاً لواقع في الاحبار عني ما ثبت تشريعه بالاحبار و لفريضة على ما ثبت تشريعه بالكتاب العربي مستشهداً (بقول الصدوق) العمل كله سنة ما خلا عمل الجنابة (وبما روه التهذيب) عن ابي بصير عليه السلام المروي في الوسائل في الباب ١٨/ من التيمم ان لعمل من الجنابة فريضة وعمل الميت سنة (وبما رواه سعد بن أبي حلف) المروي في الوسائل في الباب ١/ من الجنابة قل سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول العمل في أربعة عشر موطئاً واحداً فريضة والباقي سنة .

(وبوجه الضعف) ان لفظ السنة دا وقع في قال لفظ الفريضة بمعنى ما ثبت تشريعه ، لكتاب العربي وان كان طاهراً فيما ثبت تشريعه بالاحبار سواء كان وجباً أو مستحباً لكس دا وقع في قال لفظ الواجب واستعمل وحده أو وقع في قال لفظ لفريضة وقد اريد منه معناه الحقيقي اي الواجب فهو طاهر في الاستحباب بلا شبهة (وفي صحيحه علي بن يقطين) قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن العمل في الجمعة والاصحى و لفظ قال سنة وليس فريضة (ون لفظ الفريضة) ماها طاهر في معناه الحقيقي وهو الواجب لا فيما ثبت تشريعه بالكتاب العربي ظهراً بكون لفظ السنة الواقع في قوله طاهراً في الاستحباب لا بما ثبت تشريعه بالاحبار وهذا طاهر واضح .

(وفي صحيحه زرارة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألتني عن عمل يوم الجمعة فقال هو سنة في الحضر والسفر الا ان يحذف المسافر الصلوة (ون لفظ السنة) كما شير آتياً ذا استعمل وحده فهو طاهر في الاستحباب والصحيح من هذا القبيل (وفي مرسنه المعبود) في المقنع قال روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال عمل الجمعة والصلوة سنة في السفر والحضر (وتقريب الاستدلال بها) يعرف مما ذكر في صحيحه (وفي حبر الحسين بن خالد) قال سألت ابا الحسن لأول كيف صدر عمل الجمعة واحداً فقال ان الله تعالى أتم صلاة الفريضة بصلاته النافذة وأنتم صيام الفريضة بصيام النافذة وأنتم وضوء النافذة بعمل يوم الجمعة ما كان في ذلك من سهو أو تقصير أو سب أو نقصان (وعن الرقي) في المحاسن وأنتم وضوء الفريضة بعمل يوم الجمعة (وهو الاصح) (وعن لقيه والعلل) وأنتم الوضوء بعمل يوم الجمعة (وفي المستدرک) في باب ٣/ من الاعمال المسنونة وتتم الوضوء بعمل يوم الجمعة (وفي الرصوى) المروي في الباب المذكور اما من عمل يوم الجمعة تيمماً لما يحق لظهور في سائر الايام من نقصان .

(وتقريب الاستدلال) بحبر الحسين المؤيد بالرصوى واضح طاهر فبه تعالى قد تم الصلاة والصيام وهما واجبان بأمرين مستحبين وطاهر الحبر أن اتمام الوضوء بعمل الجمعة هو من هذا القبيل أيضاً أي يكون بأمر مستحب فهذا كالفريضة لقطعية على ان المراد من الواجب في صدر هذا الخبر هو معناه المعنوي كما في الحديث أي التام الغير المضاف للاستحباب لا معناه الاصطلاحي .

(وفي حمر محمد بن سنان) عن الرضا عليه السلام انه كتب اليه في جواب مسئلة عنه غسل العيد والجمعة وغير ذلك (الى ان قال) فحعل فيه الغسل تعظيماً لذلك اليوم وتفصيلاً له على سائر الايام وورده في الوقل والعادة (وفي موثق سهل) قبل هو ابن اليسع قال سألت با الحسن عليه السلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسياً او غير ذلك قل ان كان ناسياً فقد تمت صلاته وان كان متعمداً فانه يلحقه حب اليه فان هو فعل فليستعذر الله ولا يعود (فان لفظة أحب) هي كالصريحة في الاستحباب وبها يرفع اليد عن ظهور فليستعذر الله في الوجوب بل تحمل على الاستحباب الاكيد (وعليه) ايضاً بحسن رواية ابي بصير المروية في الوسائل في الباب ٨ من الاعمال المسبوبة انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسياً أو متعمداً فقال اذا كان ناسياً فقد تمت صلاته وان كان متعمداً فليستعذر الله ولا يعد .

(هذا ويؤيد قول المشهور) جملة أخرى من الاخبار المروية في المستدرک بعضها في الباب ١٦ من الاعمال المسبوبة والماضي في الباب ٣ (وفي بعضها) ان الغسل ربعة عشر وجهاً ثلاث منها غسل وجه وحب مفروض (الى ان قال) واحدى عشر غسلاً سه غسل العيدين والجمعة وغسل الاحرام لى آخره (ووجه تأييده واضح) فان لفظة السه كما تقدم آنفاً دا وقع في قال لفظ الواجب فهو كالصريح في الاستحباب ولفظ المبروص هاهنا ليس لا بمعنى الواجب لا بمعنى ما ثبت تشريعه بالكتاب اذ الثالث تشريعه بالكتاب هو غسل الجمعة فقط او غسل لجبانة والحبص لقوله تعالى «فادا نظهرون فانهم» لا أعمال ثلاثة (وفي بعضها) كان علي عليه السلام يقول ما أحب لاحد أن يدع الغسل يوم الجمعة الا من عذر او لعة مائة (ولفظه) ما أحب كما يشير آتاهي كالصريحة في الاستحباب (وفي بعضها) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام يا علي على الناس في كل سبعة أيام الغسل فاعتزل يوم الجمعة ولو انك تشتري الماء بقوت يومك وتطويه فانه ليس شيء من تطوع اعظم منه (قال بعض اللغويين) المتطوع المتعل الذي يأتي من الاعمال الصالحة زيادة على الفرائض والوجبات (وعن عوالي اللئلى) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل من جاء منكم الجمعة فليغتسل (لى ان قال) عن سمره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نوحاً لها ونعمت (يعنى في يوم الجمعة) ومن اعتزل مهر افصل .

(ثم ان صاحب الحدائق رحمه الله) قد ذكر مؤيدى آخرين لقول المشهور .

(احدهما) ذكر غسل الجمعة في عداد المستحبات في جملة من الاخبار (في صحيحة هشام) المروية في الوسائل في الباب ٤٧ من صلاة الجمعة ليرتب احكام يوم الجمعة يعتزل ويتطيب ويسرح لجبته ويلبس أنظف ثيابه (وفي صحيحة زرارة) في الباب المذكور لا يدع الغسل يوم الجمعة فانه سه وشم الطيب ونس صالح ثيابك (وفي الرصوى) وعليكم بالمش يوم الجمعة وهي سبعة اتيان لفساء وغسل الرأس واللحية بالخطمي واحد الشارب وتقليم الاظافر وتغيير الثياب ومس الطيب فمن اتى بواحدة من هذه المثلث ثابت عنهن وهي الغسل الخ .

(ثانيهما) ما دل على لرحضة في تركه للنساء في السفر بل في السفر والحضر (هي صحيحة منصور ابن حازم) المروية في الوسائل في الباب ٦ من الاعمال المسبوبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء في الحضر وعلى الرجل في السفر وليس على النساء في السفر (وفي رواية لاصحاب) عن المأثور عليه السلام وقد ذكرها المستدرک في الباب ٣ من الاعمال المسبوبة قال ليس على المرأة غسل الجمعة في السفر ويجوز لها تركه في الحضر (قال في الحديث) في ذيل الصحيحة اد لاشيء من الاعمال بل الاعمال الواحدة كذلك أي يسقط عن النساء في السفر (وقال) في ذيل رواية الحاصل وهو أظهر طهر في الاستحباب (نتهى) وهو كذلك

(ثم ان ما يمكن الاستدلال به) نقول لكليبى والصدوقين ومن مال الى قولهم من وجوب غسل الجمعة (طائفتان من الاحبار) طائفة مشتملة على لفظه واجب وصدقة اخرى طاهرة في الوجوب من غير اشتمالها على لفظه واجب والكل مروى في الوسائل كما يظهر من مراجعة الباب ١٠ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ من الاعمال المسبوبة والباب ٤٧ من صلاة الجمعة :

(اما الطائفة الاولى) هي رأسها صحيحة عند الله بن المعبر عن بن الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن الغسل يوم الجمعة فقال واجب على كل ذكر أو أنشئ عند اخر (ومثلها) روى محمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام (وقرب منها) مرسله الممدود عن العبد الصالح (وفي خبر زرارة) عن ابي جعفر عليه السلام في حديث الجمعة قال و الغسل فيها واجب (وفي صحيحة زرارة) عن ابي جعفر عليه السلام الغسل واجب يوم الجمعة (وفي مرقعة احمد بن يحيى) قال غسل الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر الا انه رخص للنساء في السفر لفة الماء (ومثلها) موثقة سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام باختلاف يسير في اللفظ

(واما طائفة الثانية) هي رأسها صحيحة حريز عن بعض أصحابنا عن ابي جعفر عليه السلام قال لابد من الغسل يوم الجمعة في السفر والحضر ومن سبي قلعة من الغد (وفي صحيحة منصور بن حازم) عن بن عبد الله عليه السلام قال الغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء في الحضر وعلى الرجل في السفر وليس على النساء في السفر (وفي صحيحة علي بن يقطين) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن النساء أعينهن غسل الجمعة فقال نعم (وفي صحيحة محمد بن مسلم) عن احدهما عليهما السلام قال اغتسل يوم الجمعة لا أن تكون مريضا أو تحاف على نفسك (وفي موثقة عمار الشاذلي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسي الغسل يوم الجمعة حتى صلى قبل ان كان وقت فعله في الغسل ويعد الصلاة وان مضى لوقت فقد جازت صلاته الى غير ذلك من الروايات الطاهرة في وجوب غسل الجمعة .

(راجعوا طائفة الاولى) فان لفظ الواجب او يجب وان كان طاهراً فيما يقبل المستحب حتى في لسان الاحبار وعصر الأئمة وليس من الانصاف انكار ذلك كما يظهر من المدارك والحديث ومحكي

مؤكد عاية التأكيد^(١).

لمتنقى لصاحب المعالم واليه يشير الجواهر بعولته وقد تجاوز بعض المتأخرين فأبكر كون لفظ الوضوء حقيقة فيما عدنا في المأوى ولا ريب في صفة سيما بالنسبة إلى زمن الأئمة (عليهم السلام) ولكن الجواب الصحيح عنها أن الوضوء في خصوص الأعمال المدونة مستعمل في المعنى للعبارة أي الشؤ الغير المأوى للاستحباب وذلك لشواهد عديدة (سها) موثقة سماعة التي تشير إليها أيضاً في الطائفة الأولى فإنها كما لا يخفى على من راجع منها بطولها، قد أطلقت لفظ الوضوء على كل من غسل الجنابة وغسل الحيض وغسل الاستحابة وغسل النساء وغسل الموالود وغسل الميت وغسل من مس الميت وغسل المحرم وغسل يوم عرفة وغسل الريرة وغسل دخول البيت وغسل المسحاة وغسل الاستسقاء (ومن المقتطوع) أنه ليس جميع ما أطلق عليه الموثقة لفظ الوضوء واحداً وخلفه فيكون لمرد من الواضوء فيها بمعنى للعبارة (ومنها) روية القاسم ابن بوليد المروية في الوسائل في الباب ١٦ من الأعمال المسبوبة قال سألت عن غسل الأصحى فقال واحب الأسمى ولم يسمع لي لأن أحداً من علمائنا قال بوضوء غسل الأصحى فقهاً يكون لوضوء فيها بمعنى الشؤ (ومنها) خبر الحسين بن خالد المتقدمة في إحصاء أداته على استحباب غسل الجمعة لمستعمل على قول الراوى سألت أبا الحسن الأول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واحداً الخ وقد عرفت هناك بالقربية القطعية أن المراد من الواضوء فيه هو معناه العبارة لا الاصطلاحية المقابله للمستحب وذكر.

(وما الجواب عن الدفعة الثانية) فملخصه أنها وإن كانت هي طهره في لوضوء ولكن لا حجة بالدفعه على مذهب المشهور المشتملة على قوله أو احب هو قال سنة أو قل سه وليس بفرصة أو قل فالغسل احب الي لي غير ذلك مما تقدم تفصيله هي في استحباب اظهار منها في لوضوء فيحمل بظاهر على الاظهر حرياً على تقاعده المشعة بين السماء بل عامة الغلاء ولا مجال لما عن بعضهم من حمل إحصاء الاستحباب على البقية بظراً لي مؤلفها لمذهب أكثر الجمهور فإن لحمل على ثمة بما هو فرع لمدرسة وفي المقام إذا كان أحد الطرفين أظهر من الآخر فلا معارضة بينهم كي يؤخذ بمرجحاته الجهة فأمس جيداً

(١) وذلك لما عرفت من اطلاق لفظ الوضوء عليه في حمله من الاحار (وكان في بعضها) على كل ذكر أو أنثى عند وحر (وكان في بعضها) على الرجال والنساء في السفر والحضر (بل تقدم في بعضها) أن الإمام عليه السلام قد أمر ترك غسل الجمعة معتمداً أن يستغفر الله ولا يعود (بل في الجواهر) قد يظهر من هذه الاحار وغيرها أن تركه مكروه (بل) بل كراهه شديدة وإن لم ينص عليه في كتب الفروع فيما اجد .

(اقول) بل الوسائل أيضاً في عنوان الباب ٧ من الأعمال المسبوبة قد نص على كراهة ترك غسل الجمعة تصريحاً واستدل عليها (بصحيحة زرارة) قال قال ابو جعفر عليه السلام لا تدع الغسل يوم الجمعة لح (وبحسب الأصح) قال كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول والله لا أت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة لح (وموثقة سهل) المشتملة على أمر الإمام عليه السلام من ترك غسل الجمعة معتمداً أن يستغفر الله ولا يعود .

ووقته من طلوع الفجر الى الزوال^{١١} وكلما قرب الغسل الى الزوال كان ..

(هذا) وتقدم في رواية ابي بصير ايضا قوله عليه السلام وان كان متعمدا فليستعمر الله ولا يعد (بل في المستدرک) في الباب/٤ من الاعمال المسبوبة قال ابو عبد الله عليه السلام لا يترك غسل الجمعة الا فاسق (ولولا ضعف) سند هذا الحديث لقلنا بحرمة ترك غسل الجمعة قطعاً لا كراهته .

١) ويدل على كون المبدأ لوقت غسل الجمعة هو الفجر (مضافاً) الى ان الجمعة اسم ليوم ومبدأ اليوم هو الفجر كما صرح في طهارة الخلاف (قال) روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال غسل يوم الجمعة واجب على كل بالغ من يومه (انتهى) وقريب من ذلك في المدارك والخواهر .

(ومضافاً) الى الاجماع الذي ادعاه الشيخ على كون المبدء هو الفجر في طهارة الخلاف تارة وفي صلاة جمعة اخرى وادعاه العلامة في محكي التذكرة وغيره في غيرها (حملة من الاحبار) المروية في الوسائل اعني في الباب/١١ من الاعمال المسبوبة ومضاهيها في الباب/٣١ (في صحيحة زرارة) والفصيل قال قل له أيجزى اذا غسلت بعد الفجر لجمعة فقال نعم (وفي حري ابن بكير) عن ابيه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النبالي لبي يغسل فيها من شهر رمضان (الى ان قال) والغسل اول الليل قلت فان نام بعد الغسل قال هو مثل غسل يوم الجمعة اذا غسلت بعد الفجر أجزأك (وفي حريه الآخر) اليس هو مثل غسل الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر كفاك .

(وفي حريه زرارة) قال اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للحاجة والجمعة وعرفة الحج (وفي الرضوي) لم يروى في المستدرک في الباب/٧ من الاعمال المسبوبة ويحريث اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكذا قرب من الزوال فهو فصل (وقال) وافصل اوقانه قبل الزوال .

(كما انه يدل على كون المنتهى لوقت غسل الجمعة هو الزوال (مضافاً) الى ما في الخلاف في طهارته تارة وفي صلاة جمعة اخرى من الاجماع على ذلك (وعن التذكرة) و لذكرى والمصابيح مثل ذلك (حملة من الاحبار) (في صحيحة زرارة) المروية في الوسائل في الباب/٤٧ من صلاة الجمعة قال قال ابو جعفر عليه السلام لا بدع الغسل يوم الجمعة (الى ان قال) فسكن فراعك من الغسل قبل الزوال (وفي موثقة سماعة) ان مهران لم يروى في الوسائل في الباب/١٠ من الاعمال المسبوبة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل لا يغتسل يوم الجمعة في اول النهار قل يقصه آخر النهار فان لم يجد فليقصه يوم السبت (فان المراد) من اول النهار و آخر النهار بقربة المقابلة هو النصف الاول والثاني فاذا كان الغسل في النصف الثاني قصاه ثبت كون منتهى النصف الاول هو منتهى وقت الاداء وهو المطلوب (وفي موثقة عبد الله بن بكير) المروية في الباب المذكور عن ابي عبد الله عليه السلام قل سألت عن رجل فانه الغسل يوم الجمعة قل يغتسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت (فان المراد) من فوات الغسل يوم الجمعة بقربة قوله عليه السلام يغتسل ما بينه وبين الليل اي ما بين يوم الجمعة والليل هو فواته في النصف الاول من نهار الجمعة فيثبت

المطلوب وهو كون آخر وقت الأداء آخر النصف الأول أي الروال (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٦ من الأعمال لمسوقة وإن سبب العسل ثم ذكرت وقت العصر أو من العبد فاعتمل (وفي المصنف المذكور) عن دعائم الإسلام عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال لا بدع العسل يوم الجمعة فإنه من المسئلة ولكن عسلك قبل الروال .

بقي أمور ينبغي التنبيه عليها :

(أحدها) أنه قد وقع التحديد في كلمات بعض الأصحاب وفي بعض أحوار المتقدمة بما قبل الزوال و لظاهر أن المراد من الروال أو ما قبل الروال هو شيء واحد والمقصود وقوع العسل من قبل أن يتحقق الزوال والافكون قضاء .

(ثانيها) أن الشرح في صلاة جمعة الخلاف قد جعل منتهى وقت العسل لى أن يصلى الجمعة ولكن المراد منه كما صرح في الجواهر هو التحديد بأول وقت صلاة الجمعة بمعنى الروال وفي الحديث أن لو أحب حمل كلام الشيخ على ما يوافق المشهور جعل صلاة الجمعة كتابة عن وقتها وهو الروال .

(ثالثها) أنه حكى عن الصدوق ووالده الاختصاص بالعسل للروح ومسندهما على الظاهر (صحيح البرقي) لمروى في الوسائل في الباب ١١ من الأعمال المسبوبة عن الرضا عليه السلام قال كان أبي يعتزل يوم الجمعة عند أرواح (والمراد) من الروح في الموضع هو أرواح إلى صلاة الجمعة كما صرح به الجواهر فيكون مساوفاً لقبل الروال (وعليه) فما عن المجلس من أن أرواح هو بمعنى العشي أو ما بين الروال إلى الليل محتجاً بما ذكره القاموس في معناه ضعيف بعيد وفي الحديث هو مشكل وهو كذلك .

(رابعها) أنه قال في محكي الفقيه ويجرى العسل للجمعة كما يكون للروح (والظاهر) أن مقصوده من ذلك هو إرد على ذلك حيث حكى عنه به قال ن المنزل أن روح عقيب الأعسال يسمى إلى الصلاة أرواح ولا فلا يقول الفقيه في رده ويجرى العسل للجمعة أي وإن لم يرح إلى الصلاة كما أنه يكون العسل للروح أي للروح إلى صلاة الجمعة هي لأول مستحب يسمى وفي الثاني مستحب عبري لصلاة الجمعة كما سيأتي ما يدل على ذلك من موثقة عمار وغيرها (والعجب) من جمع من الأعظم الدين صطورا أرواح بالزء والجيم أي كما يكون للروح بمعنى الجبانة واعتقدوا به الصواب (وقد أطل الكلام) في الحديث حول ذلك واعتقد أيضاً أن ذلك هو الصحيح (ولعمري) أنه من قبل ما هو المعروف من تصحيح (شغشبا) في سورة الفتح بـ (شدرسا) احتجاجاً بأنه لأعلت في القرآن ورعماً بأن علن بالناء هو الغلط بالطاء وهو كما ترى غلط في غلط .

(خامسها) أنه حكى عن جماعه من مآخري المتأخرين احتمال استمرار وقت غسل الجمعة إلى لغروب عملاً باطلاق أكثر الأدلة وحملها لما دل على التحديد بالروال على الأقضية وهو كما ترى بلا موجب .

(نعم قد يدعى) ان المستعاد من موثقه عمار السناطى المرويه فى الوسائل فى الباب/ ٨ من الاعمال المسبوبة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسي ليعمل يوم الجمعة حتى صلى قال ان كان وقت عليه ان يعتزل ويعيد الصلاة^(١) (ن غسل الجمعة) وقته مستد الى آخر وقت صلاة الجمعة بل الحواهر قد حرم بذلك لأجل هذه لموثقة (ولكن الدعوى ضعيفة) لعدم التصريح فى الموثقة بأن العمل من بعد الروال هو اداء او قضاء بن اقتضاها الدلالة على مشروعيتها من بعده ولا كلام لها فيها بل يقتضى الاخبار المتقدمة لدالة على كون لمنتهى هو لروال ان يعمل من بعده قضاء لاداء .

(نعم قد يظهر من الموثقة) ان غسل يوم الجمعة مما له دخل فى كمال صلاة الجمعة بحيث تعاد الصلاة لأجله فيكون العمل مستحباً غيرناً لأجلها كما يكون مستحباً نفسياً فى حد ذاته بحيث من اعتزل بعد الفجر للجمعة لا لأجل صلاة الجمعة ثم نام وتوضأ بعداً لصلاة الجمعة فقد أتى بالمستحب (بل لا يبعد) استعادة استحباب العبرى من موثقه سهل يصبأ وروايه بن بصير المتقدمين فى اخبار المشهور (بل يمكن) استعادة استحبابه العبرى من جمعة اخرى من الاخبار (فى السوى) المتقدم فى مؤيدات المشهور قال صلى الله عليه وآله وسلم من جاء مكتم الجمعة فليعتزل (وفى رواية ابن عمر) المروية فى الوسائل فى الباب/ ٦ من الاعمال المسبوبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جاء الى الجمعة فليعتزل (وفى رسالة لصادوق) فى الباب المذكور قال وقال الصادق عليه السلام فى علة غسل يوم الجمعة ان الانصار كانت تعمل فى نواضحها وأموانها ودا كان يوم الجمعة حضروا لمسجد فتأدى الناس بأرياح آناطهم واحسادهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمل فجرت بذلك السنة (وفى صحيحة هشام) فى الباب/ ٤٧ من صلاة الجمعة قال قال ابو عبد الله عليه السلام ليربى احدكم يوم الجمعة يعتسل وينظف ويرح لحبته ويسن انظف ثيابه وليتهيأ للجمعة الح الى عبر ذلك مما يستقدمه او يستشمر رائحته الاستحباب العبرى لعمل لجمعة بمعنى مدحيتها فى كمال صلاة الجمعة بعد وضوح عدم اشتراطها به وكعدة لوصوه لها بالضرورة .

(وبجملة) ان ظاهر أغلب روايات غسل الجمعة هو الاستحباب النفسى لا العبرى سيما الاخبار لدالة على ان من اغسل بعد الفجر للجمعة قد أحراه بعد وضوح عدم بقائه عالماً الى الظهر لصلاة الجمعة بل الاخبار الدالة على استحبابه فى الحضر و لسر هي كالتصريح فى استحبابه النفسى بعد وضوح عدم مشروعية صلاة لجمعة فى لسر كى يكون مسحاً لأجلها نعم طاهر لروايات المتقدمة آتياً من موثقه عمار وما بعدها هو الاستحباب العبرى ولا منافاة بينهما فمن اغسل للجمعة فقد أتى بالمستحب النفسى ولو لم يبق المسبل لصلاة اصلاً ومن اغسل قريب الروال للروح الى صلاة الجمعة وصلى مع العمل قد أتى بالنفسى والعبرى جميعاً فتأمل جيداً فان المقام لا يحلو عن دقة .

(١) من المحتمل قوياً ان يكون المراد من اعادة الصلاة اعادة ظهرها لاجمة او اعادة لجمعة مما لا يتيسر عادة

.. أفضل^(١) وأداته العسل قبل الزوال قضاه بعد الزوال أو يوم السبت^(٢) بل لا بأس

(١) كما حكى ذلك عن والد الصدوق والشيخين وأكثر الأصحاب بل ظاهر صهاره الخلاف ومحكي لذكره أن ذلك داخل في معناه إجماعهما (ولكن) عن الفقيه و لذكرى أن أفضل أوقاته القريب إلى الزوال والظاهر أن مرجعه إلى ما عليه الأصحاب وأن استعده الجواهر وليس بعيد (وعلى كل حال) يدل على إفضلية الأقرب فالأقرب إلى الزوال الرصوى المتقدم في بيان وقت العسل (ويحريكم إذ اعتست بعد طلوع الفجر وكلما قرب من الزوال فهو أفضل (قال) وأفضل أوقاته قبل الزوال) وعليه فما عني جمعه من الإفاصل من عدم الوقوف على مستند لذلك ليس في محله (قال في الحقائق) والظاهر أن المستند فيه هو لكتاب المذکور يعني الرصوى (قال) ولكن حتى ذلك على المتأخرين لعدم وصول الكتاب إليهم انتهى (هذا مصافاً) إلى ما تقدم من صحبته زيارة المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام فليكن فرغك من غسل الزوال (وصحيح الربطى) المشتمل على قول الرضا عليه السلام كان أبي يغتسل يوم الجمعة عند الرواح .

(في شيء) وهو أنه قد ورد في جملة من الأحاديث المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من صلاة الجمعة استحباب السقي إلى المسجد والماكرة إليه يوم الجمعة وظهرها بل صريح جملة من الأخبار المروية في المستدرک في الباب ٢١ من صلاة الجمعة هو استحباب التكبير إلى المسجد من بعد العسل بحيث يدعى أنه كيف يجمع بين استحباب تأخير العسل إلى الزوال وبين استحباب التكبير إلى المسجد بعد العسل (وأحسن ما قيل) أو يمكن في حل هذه لمشكلة أنهما مستحبان مترادفان لا يمكن الجمع بينهما في المحارح وكم لهما من نظير ولعل الأعمال المأثورة في ليلة القدر هي من هذا القبيل فلا يمكن الجمع بينهما بدليل لجميع لعدم اتساع الدليل لكنها يتماها على كثرتها فظهر أن يقع التراحم بينهما فيؤتى بالأهم والأهم والأفضل والأفضل (قال في الجواهر) ولا عصة في مشروعية مثل ذلك (إلى أن قال) ولعل كثيراً من المستحبات من هذا القبيل (سوى) وهو جيد

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحقائق بل في الجواهر بلا خلاف أحده فيه في صل القضاء (قال) بل حكى الإجماع مكرراً في المصباح بصاً عليه وظهره في غيره (وقول) ويدل على القضاء بعد الزوال جملة من الأحاديث المتقدمة (فكان في موثقة سماعة بن مهران) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار قال يغتسله آخر النهار فإن لم يجد فليغتسله يوم السبت (وكان في موثقة عبد الله بن بكير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل فاتته العسل يوم الجمعة قال يغتسل ما بين وبين الليل فإن فاتته اغتسل يوم السبت (وكان في الرصوى) وأن سببت العسل ثم ذكرت وقت العصر أو من العداغتسل (وفي رسالة الصدوق) عن الصادق عليه السلام المحكية عن الهداية قال إن نسيت العسل أوقاتك لعلك اغتسل بعد العصر أو يوم السبت .

(والمعجب) أن مع هذه النصوص قد حكى عن بعض متأخري المتأخرين الإقتصار في العسل من بعد الزوال على بية القرية من دون تعرض للاداء والقضاء ويظهر من الجواهر ومصاح الفقيه الميل إلى ذلك وهو

تقضائه في سائر الايام ايضاً احتياطاً^(١) والظاهر انه لا فرق في استحباب القضاء بين كون القوت عن نسيان أو عن عمد لعذر أو لعذر عذر^(٢) وهل يحوز القضاء في ليلة الست كما

كما ذكرنا عجيب مع نصريح موثقة ساعة بالقضاء تصريحاً وظهور ما بعده من الاحار بل وكلمة دل على كون منتهى الوقت هو الروال في القضاء ايضاً .

(و ما قضاء العمل يوم السبت) يدل عليه مصافأني اعلم الاحار المدكورة (مرسلة حرير) عن بعض صحاب عن ابي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب / ١٠ من الاعمال المسبوبة قال لابد من العمل يوم الجمعة في السحر والحضر ومن سقى فليعد من العذ (وفي الرضوي) المروى في المستدرك في الباب / ٦ من الاعمال المسبوبة قال فان ذلك العمل يوم الجمعة قضيت يوم السبت او ما بعده من أيام الجمعة (وفي الباب المذكور) رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ومن فاته عمل يوم الجمعة فليقضه يوم السبت .

(ثم ن في هذا جميع هذه الاحار) كلها خبر درج المروى في الوسائل في الباب / ١٠ من الاعمال المسبوبة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل هل يقضى عمل الجمعة قال لا (المؤيد الرضوي) لمروى في المستدرك في الباب / ١ من الاعمال المسبوبة قال عليه السلام وقد روى ان الحسن ربعة عشر وجهاً ثلاثة منها عمل معروف حتى سبه ثم ذكره بعد الوقت اعسل (الي ان قال) واحدى عشر عملاً سنة عمل العبيدين والجمعة وعمل الاحرام (الي ان قال) ومسى مسمى بعضها او اضطر و به عنة ثمانية من غسل ولا إعادة (ولاجل) خبر درج قد ناقش لمدارك في مشروعية القضاء في عمل يوم الجمعة ولكن لمناقشة في غير محلها سيما مع مناقشة الحدائق الذي ليس من شأنه المناقشة في الروايات في خبر درج لكونه غير موثق ويظهر من مجموع الوسائل والحدائق والخواهر وما عن البحار محامل عديدة لهذا الخبر اقربها في النظر هو لحمل على لفتة لما في الخواهر من ان اثبات القضاء لهذا العمل مما احتضنه أصحابنا لامة (قال) كما في المصابيح (انتهى) .

(١) وذلك لمرصوى لثاني المتقدم آنفاً فان ذلك لعمل يوم الجمعة قضيت يوم السبت او ما بعده من يوم الجمعة (قال) في الحدائق فان المراد بالجمعة هذا الاسبوع كما وقع الاطلاق بذلك في جملة من لاحار (قال) ولم أقف على من قال بذلك ولا على حريه بل عليه (انتهى) وعن البحار بخود ذلك (وفي الخواهر) ولأولى عدم العمل به بظهور الاعراض عنه (أقول) نعم قد أعرض الاصحاب عنه ولكن مع ذلك لا بأس بالعمل به احتياطاً سيما مع أحاد (من بلغه شيء من الثواب) وهي مستقبضة وقد عقد لها باباً في الوسائل في أبواب مقدمة العبادات فراجع .

(٢) وهو المحكى عن ظاهر الاكثر بل في الحدائق وعن الكفاية والذخيرة به المشهور (ولكن مع ذلك) حكى عن الشيخ والصدوقين اشتراط القضاء بالقوت لنسيان او لعذر (وعن موجز ابي العباس) لضرورة وعن التحرير الاشكال في قضاء يوم السبت اذا كان اترك تهاوياً (وعن النهاية) اشتراط القضاء في يوم السبت بتعدد الغسل بعد

جار بعد الروال من يوم الجمعة وفي يوم السبت أيضاً أم لا الحكم بالحوار مشكل^١ والاحوط التأخير الى نهار السبت .

(بقي في غسل الجمعة أمور) يسعى السبيح عليها (منها) انه يحوز تعجيل غسل الجمعة في يوم الخميس اذا خفف عوز الماء في يوم الجمعة^٢ وهل يحوز التعجيل في بيعة الجمعة الروال استناداً الى موثقة سماعة بن مهران المقدمة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل لا يقتسل يوم الجمعة في اول نهار قال يقصيه آخر نهار فان لم يجد فليقصه يوم السبت .

(اقول) والحق مع المشهور من مشروعية القضاء مع القوت مطلقاً سواء كان لسيان أو لعدم لعدو أو لغير عدو كان القضاء بعد الروال و كان في يوم السبت وذلك لترك قضاء في جملة من الروايات المتقدمة على القوت والقوت نعم من الترك لسياناً أو عمداً لعدو و لغير عدو (واما الاشتراط) بالسيان او القوت لعل أول عدم وجد الماء في حمته اخرى منها مما لا مفهوم له فان ترك في المصدر الاول كان مستنداً غداً الى هذه الأمور وكان من البادر ان يترك أحدهم غسل عن عمد فلا عدركما هو المتعارف في زمانه هذا (وعليه) فلا عبرة بمفهوم الشرط التالي وهذا واضح .

(١) وتفصيل الممانعة انه حكى عن جمع كثير من أصحابنا الحكم بمشروعية القضاء في ليلة السبت أيضاً بل عن البحار بسنه الى حدائق الأكثر بل عن جماعة يستدلون الى الأصحاب وحكى عن جمع آخرين عدم مشروعيته بل عن المعاصيح ان القولين مكافئان في الاشهار ولكن الاضافان الحكم بمشروعيته فيها مشكل جداً لقصور النصوص عن الدلالة عليها كما صرح به الحدائق وحكى عن البحار و لدخيرة بل حكى التصريح بذلك عن حمته من الأصحاب فصرحوا بعدم وجود نص على القضاء فيها بل طهر قوله عليه السلام يقصيه آخر النهار فان لم يجد فليقصه يوم السبت أو يغتسل ما بينه وبين الليل وان فاته غسل يوم السبت أو ان سبت غسل أو ذلك لعل فاعمل بعد العصر أو يوم السبت الى غير ذلك مما تقدم تفصيله هو عدم مشروعية القضاء في ليلة السبت .

(واما أولوية الليل) من النهار الآتي ومموعة كما عن البحار (قال) لاحتمال اشتراط الممانعة (انتهى) يعنى الممانعة في النهار وهو جيد (واما استحباب مشروعية) القضاء من بعد روال الجمعة الى ليلة السبت فغير حار لعدم وحدة الموضوع ولو سلم فالاستصحاب مقطوع بظاهر لاجار المتقدمة في عدم مشروعية القضاء في ليلة السبت (نعم) لا بأس بالاعتسال فيها رجاء واحتياطاً وأحوط منه هو التأخير الى نهار السبت كما ذكرنا في المتن والله العالم .

(٢) وهذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الجواهر بل قال لا أعرف فيه خلافاً (انتهى) (والمستند فيه) صحيحة لحسين بن موسى بن جعفر عليهما السلام المروية في الوسائل في الباب ٩/ من الاعمال المسنونة عن امه وام احمد بن موسى بن جعفر عليهما السلام قالتا كما مع ابي الحسن عليه السلام

بالبادية ونحن نريد بعدد فدان لما يوم الخميس اعتسلا ليوم لعد يوم الجمعة فان الماء عداً بها قبل وغتسلا يوم الخميس ليوم الجمعة (وصححه محمد بن الحسن) في كتاب المذكور عن بعض أصحابه مرسل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لاصحابه بكم تأتون عداً مرلاً ليس فيه ماء فاعتسلوا اليوم لقد فاعتسلنا يوم الخميس للجمعة (وفي الرضوي) المروى في المصدر في ل ٥ / ٥ من لاعمال المسونة قال عليه السلام وان كنت مسافراً وتخوفت عدم الماء يوم الجمعة اغتسل يوم الخميس .

(ثم ان هاتين جهات من الكلام) ينبغي الاشارة اليها :

(الاولى) ان السمر مما لا خصوصية له على الظاهر كما هو المشهور على ما حكى عن المصابيح هذا كان في الحصر ومع ذلك اتفق احياناً انه حاف عور الماء عداً استحب له التعجيل في يوم الخميس فان الصحيحتين وان كان موردهما الدهر ولكن المورد مما لا يخص بعم السمر في الرضوي شرط ولكنه شرط قد سبق لبيان تحقق لموضوع من قبل انزوت ولذا فاحسه ولا مفهوم له فانه اذا لم يكن مسافراً لا يتخوف عادة عدم الماء في الغد الا نادراً وهذا واضح .

(الثانية) ان عور الماء مما لا خصوصية له على الظاهر كما هو ظاهر كل من على الحكم على الصوت لا على العور وان كان ظاهر كل من على الحكم على العور ان العور خصوصية ولكن من المحتمل ان تعليقه الحكم عليه مما هو من باب تبعه مضمون لموضوع لا مفهوم (وعلى كل حال) الظاهر انه اذا عم ان عداً يسمعه مابع من غسل وهو من قبل ما اداعم ان عداً لا يحصل الماء فيجوز له تعجيل غسل .

(ثالثة) ان مجرد خوف العور أو الصوت كاف ظاهراً في جوار التعجيل كما فواه الجواهر (ول) من قبل انه المشهور شهره كاذب يكون حملاً (سهي) وذلك اسناداً الى ما في الرضوي المتقدم المشتمل على قوله عليه السلام (وتخوفت عدم الماء) بل ولعل ذلك يستند من الصحيحه الاولى ايضاً لشمثله على قوله شبهه لسلام (ون الماء عداً بها فليس) ون مع قلة الماء عادة يخاف العور لا انه يحصل العلم بالعور قطعاً (وعلى كل حال) فما عن ظاهر شيخ في صلاة جمعة بخلاف من اعسار اليأس في جوار التعجيل ضعيف .

(الرابعة) انه يكفي على الظاهر في جوار التعجيل في يوم الخميس صوت غسل في وقت الاداء أي من فجر الجمعة الى رواها كما احماره لجواهر وحكى عن النبي والسروص بل عن بعض المحققين بسنه الى الاكثر ولا يعتبر فيه الصوت في تمام بهار الجمعة كما قد يلوح ذلك من قوله عليه السلام في الصحيحه الاولى (وان الماء عداً بها قليل) او من قوله عليه السلام في الصحيحه الثانية (انكم تأتون عداً مرلاً ليس فيه ماء) فان لماء في المتزليين وان كان قليلاً أو معدوماً في تمام النهار ولكن ذلك مما لا يدل على اعتباره شرعاً في تمام اليوم وما قوله عليه السلام في الرضوي (وتخوفت عدم الماء يوم الجمعة) فهو على الظاهر جار مجرى العادة فان الغالب في اسعار ذلك العصر ان اليوم الذي يخاف فيه عدم الماء لا يتفاوت فيه بين أوله وآخره .

كما حاز في يوم الحميس أم لا الحكم بالجواز مشكل^(١) والاحوط هو التعجيل فيهرجاء واحتياطاً لابية الاستحباب شرعاً (ومنها) انه اذا عجل الغسل في يوم الحميس لخوف عور الماء في يوم الجمعة ثم حصل له الماء احياناً في يوم الجمعة فهل يستحب حينئذ إعادة الغسل أم لا الاظهر إعادة الغسل^(٢) (ومنها) انه اذا أراد أن يغتسل غسل الجمعة فيقول

(الجمعة) ن التعجيل في يوم الحميس على الظاهر هو الفصل من القضاء بعد الرواد او في يوم السبت كما صرح بذلك في الجواهر محجاً باطلاق الامر بالتعجيل الشمل لصورة التمكن من القضاء ايضاً وهو جيد وأخود منه تصريحه بأن احتمال فصليه القضاء من التعجيل كما في صلاة الليل لشاب صعب لا دليل عليه (قل) والقياس مما لا نقول به (انتهى) وهو في محله .

(١) ويعرف وجه الاشكال في المقدم مما تقدم آنفاً في وجه اشكال قضاء في ليلة السبت فان بخصوص التعجيل قاصرة عن الشمول ليلة الجمعة وليلة الجمعة من نهار يوم الحميس لأقربيتها الى يوم الجمعة منسوخة لاحتمال اشتراط الممانلة اعنى في النهار او سبحة جوار التعجيل من نهار الحميس الى ليلة الجمعة غير جار لعدد الموضوع (بعم يمكن دعوى) ان التعجيل المذكور في الصحيحة الاولى (فان الماء عدلاً بها فليس) او في الصحيحة الثانية (انكم تأتون عدلاً من لا ليس فيه ماء) هو مما يوجب تسرية الحكم الى دليل ايضاً من قوله عليه السلام في الرضوى (وتحصفت عدم الماء يوم الجمعة) هو بمنزلة لتعجيل بصلاً

(ولكن الدعوى صعبة) فان التعجيل المذكور هو حره العلة لتعجيل لاتمام العلة والا لجار التعجيل في سائر الايام ايضاً من غير اختصاص بالحميس فقط وهو باطل بلا خلاف بل بالاجماع كما عن المصاييح (وعليه) فاذا كان عور الماء عدلاً حره لتعجيل وكان لجره الآخر هو مدحلية يوم لخميس فلا مجال حينئذ لتسرية الحكم منه الى ليلة الجمعة ولعله لهذه الجهات كلا او بعضاً قد حكى عن ظاهر المعظم عدم جوار التعجيل في ليلة الجمعة وان كان ظاهراً المدارك من صريحه كظاهر ما عن الموضح وما عن الشيخ ايضاً في صلاة الجمعة الخلاف هو الجواز فراجع .

(٢) كما في المدارك وعن الفقيه واعلم كتب العلامة و تذكرى والمعالن وكشف اللثام وجمع آخريين (واستدل لهم بأمرين) احدهما سقوط حكم البذل بالتمكن من البذل ثانيهما اطلاق الادلة الدالة على استحباب غسل لجمعه (وفي كلا الامرين ما لا يحصى) فان حكم البذل اما يسقط بالتمكن من البذل اذا لم يؤت بالبذل على وجهه والا فمقتضى اطلاق دليل الاضطراب كما حقق في محله هو الاجراء وعدم الحاجة الى إعادة الاحيارى بعد ارتداد الاضطراب أبداً واما اطلاق ادلة غسل الجمعة فيما لا يشمل المقام من الامر مما يسقط بالامثال فهراً سواء كان بالاثبات به بنفسه او بدله في المقام اذا أتى بالبذل فلا امر بالبذل كي يتمسك باطلاقه .

(بعم يمكن التمسك) في المقام بحسن إعادة عقلاً نظراً الى ان الاضطراب مما لا يشمل على تمام

أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عبده
ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين^(١).
(الثاني) من الاعمال المشهورة المندوبة لافاق مخصصة غسل أول ليلة من
شهر رمضان^(٢).

(الثالث) غسل ليلة النصف من شهر رمضان^(٣).

مصلحة الاختياري ولا لكان في عرصه لافي طوله (واحتمال كون الاطراري) في حال لاضطرار مشتملا على
تمام مصلحة الاختياري في حال لاختيار (صحيح) لا يعني به اء هو مجرد حرص وبغفل في علم الثبوت لا وقوع
له في مقام الاثبات (وأضعف منه) احتمال كون المصلحة مما لا يتدارك بالاحباري بعد الاثبات بالاضطراري
في حال لاضطرار وبلمصلحة لا سبل لما من النقل الى ثبات استحباب الاعداء شرعاً ولكن لحكم بحسنها
عقلاً يدرك تمام لمصلحة انكانه في الاختياري مما لما الىه سبل فتأمل جيداً .

(١) قد رواه الوسائل في الباب/١٢ من الاعمال المسبوبة عن ابي ولاد الحناط عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من اعتسل يوم الجمعة للجمعة فقال اشهد ان لا اله الا الله الى آخر ما ذكر في المس كان طهراً له من
الجمعة الى الجمعة ورد في المستدرک في الباب/٨ في آخر الدعاء والحمد لله رب العالمين .
(٢) ويدل على صحابه مضافاً الى ما عن المعتمر من به مستحب عند الاصحاب بل عن العيقوالروص
لاحماع عليه (حملة من الروايات) المروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب/١ و/١٤ من الاعمال
المسبوبة بل ويظهر من بعضه استحباب العمل في هذه الليلة في بهر جار وب يصب على رأسه ثلاثين كماً
من الماء وان ذلك مظهر الى شهر رمضان من قبل ويظهر من بعضه ان العمل في هذه الليلة آمن من الحكمة
لى شهر رمضان قابل فراجع .

(٣) به مستحب على المشهور بين الاصحاب بل في الجواهر وعن الوسيلة في الخلاف به وعس
لعبة لاجماع عليه (والمستند بعد هذا كله) ما رواه الوسائل في الباب/١٤ من الاعمال المسبوبة عن اقبال
السيد ابن طاووس عن ابن قرة في كتاب عمل شهر رمضان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يستحب العمل
في اول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه (قال) قال ابن طاووس وقد ذكره جماعة من اصحابنا الماصين
(وما رواه في الباب المذكور ايضاً) عن اقبال السيد ابن طاووس عن مفعة المفيد في رويته عن لصادق عليه
السلام انه يستحب العمل ليلة النصف من شهر رمضان .

(قول) ويظهر من اقبال السيد ابن طاووس ايضاً في الباب/٧ مما ذكره من زيادات دعوت في الليلة
الثالثة ويومها ان هناك رواية تضمنت ان كل ليلة مفردة من جميع الشهر يستحب العمل فيها ومن الوصح
ان ليلة النصف هي من الليالي المفردة فيستحب العمل فيها (وعليه) فما في المدارك وعن حملة من المتأخرين
من التصريح بعدم الوقوف على مستند لاستحباب هذا العمل عجيب بل ويظهر ذلك من محكي المعتمرايضاً
وهو من مثله أعجب .

(الرابع) غسل ليلة سبع عشرة من شهر رمضان^(١).

(الخامس والسادس والسابع) غسل ليلة تسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين من شهر رمضان^(٢) بل في الليلة الثالثة والعشرين يستحب الغسل مرتين في أول الليل وفي آخره^(٣) وفي سائر الليالي المتقدمة من شهر رمضان يستحب الغسل في أول الليل أو قبيل المغرب^(٤) والظاهر أنه لا قضاء في هذه الاعمال اذا فاتت في أوقاتها^(٥).

(الثامن) غسل ليلة الفطر^(٦) واذا اعتسل قبل المغرب جاز^(٧)

(١) ويدل على استحبابه مضافاً الى ما عن المعتز من انه مستحب عند الاصحاب وعن الوسيلة يعني الخلاف فيه وعن العتبة و لروى الاحماع عليه (حملة من الروايات) المروية في الوسائل عنها في الباب ١ من الاعمال المسبوبة ونعنها في الباب ١٤

(٢) ويدل على استحباب الغسل في هذه الليالي الثلاث مضافاً الى ما عن العتبة و لدروس والمصباح من لاجماع عليه (لاحار المستنبضة) المروية في الوسائل كما يظهر بمراجعته الباب ١ و ٤ و ١٤ من الاعمال المسبوبة

(٣) وذلك لمصممة يريد المروية في الوسائل في الباب ٥ من الاعمال المسبوبة (ولكن يظهر) من صحيحة العيص المروية في الباب ١٣ انه تنجيز في الليلة التي يطلب فيها ما يطلب يعني الليلة الثالثة والعشرين بين الاغتسال في اول الليل او آخره فراجع .

(٤) كما يظهر ذلك من جملة الوسائل الباب ١١ و ١٤ من الاعمال المسبوبة في حريق لاس بكير وصحيحة محمد بن مسلم تصريح بالغسل في اول الليل من شهر رمضان وفي حريق الجوهري بين العاشين وفي صحيحة زرارة والفصيل عند وجوب لشمس قبله ثم يصلى ويبطر .

(٥) قال في الجواهر ان ظاهر المصنف وغيره من الاصحاب ممن يص على القضاء في غسل الجمعة وتركه في غيره عدم مشروعية لقضاء فيما عداه وهو كذلك للاصل واحتج القضاء الى امر حديد مع اما لا يعرف فيه خلافاً فيما نحن من الاعمال الرمائية سوى ما يحكى عن المعيد من قضاء غسل يوم عرفة (لى ان قال) والشهيد من قضاء غسل ليلي الافراد الثلاثة (انتهى) .

(٦) ويدل على استحبابه مضافاً الى ما عن العتبة من الاجماع عليه (حبر الحسن بن راشد) لمروى في الوسائل في الباب ١٥ من الاعمال المسبوبة وفي آخره قلت جعلت فداك فما يسعى لنا ان نعمل فيها (يعنى في ليلة عيد الفطر) فقال اذا غربت الشمس فاغتسل .

(٧) وذلك لمرسله السيد ابن طاووس في الاقال في آداب ليلة الفطر قال روى انه يفتسل قبل المغرب اذا علم انها ليلة العيد .

(التاسع والعاشر) غسل يوم المطر وغسل يوم الاضحى^(١) والظاهر ان وقتها ممتد من طلوع الفجر الى الزوال^(٢) واذا فاته الغسل قبل الزوال اغتسل بعده الى الغروب

(١) وبديل على استحبابهما مصداً الى الاحكامات المستفيضة على ما في الجواهر (الاحبار المستفيضة) المروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب ٦/ و ٣/ و ٦/ و ١٥/ و ١٦/ و ١٧ من الاغسال المسبوبة (وطاهر بعض الاحبار) مثل قوله عليه السلام اغسل يوم الاضحى والعطر والجمعة او سألته عن امرأه غيبها غسل يوم الجمعة وعطر ولاضحى ويوم عرفة قال نعم عليها لعل كلة و سألته عن غسل الاضحى فقال واجب لايسى (وان كان هو الوجوب) بمعنى عدم حور الترك شرعاً (ولكن قوله عليه السلام) في موثقة سماعة سنة لا احب تركها او سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل العيدين أو احب هو قال هو سنة كالصريح في الاستحباب لشرعى دون الوجوب لعدم على الظهور (كما ان طاهر قوله عليه السلام) في موثقة عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسى ان يغتسل يوم العيد حتى يصلى قال ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويبعد الصلاة لح (وان كان هو دحالة الغسل) في كمال الصلاة بعد وضوح عدم اشتراطها بالضرورة فيكون الغسل مستحباً غيراً لها .

(ولكن طاهر مثل قوله عليه السلام) وغسل يوم الفطر وغسل يوم الاضحى او غسل العيدين او غسل الجمعة والعيدين وبحو ذلك مما اضيف فيه لغسل الى اليوم او وان اغتسل بعد طلوع الفجر أجراه (ان غسل العيدين) هو من الاغسال الزمانية لمستحبة نسباً لاوقبات مخصوصة مع قطع النظر عن صلاة العيد رؤساً ولا مساواة بين استحبابه النفسى والعبرى جميعاً كما تقدم بطريق ذلك بحو أبسط في غسل الجمعة في دين التعليل على بيان وقته من طلوع الفجر الى الزوال في التسهل الخامس فراجع .

(٢) لا خلاف بين الاصحاب في ان اول وقت غسل العيدين هو طلوع الفجر لانه مبدأ لنهاية شرعاً (هو مصداً) لى حشر على بن جعفر المروى في الوسائل في الباب ١٧ من الاغسال المسبوبة عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت هل يحريه ان يغتسل بعد طلوع الفجر هل يحريه ذلك من غسل العيدين قال ان اغسل يوم الفطر والاضحى قبل الفجر لم يحريه وان اغتسل بعد طلوع الفجر أجراه (وفى الرصوى) لمروى في المستدرک في الباب ١١ من الاغسال المسبوبة قال عليه السلام ان طلع الفجر من يوم العيد فاغتسل وهو اول اوقات الغسل ثم الى وقت الزوال .

(واما آخر وقت غسل العيدين بهيه خلاف) (فمن ابن ادریس) انه الى ما قبل الحروح الى المصلى (واليه يرجع) ما عن العلامة في احد قوليه من تصبيقه عند الصلاة لموثقة عمار المتقدمه آناً (وعن لمتهى) اختيار ذلك معلاً بأن المتصود منه التطيب للاحتماء والصلاة (وعن الرياض) الميل الى امتداد الوقت الى آخر وقت صلاة العيد اى الزوال استناداً الى مساواة العيد للجمعة في كثر من الاحكام والى الرصوى المتقدم آناً المصرح بذلك تصريحاً (وفى الحدائق) قد احتار هذا القول صريحاً استناداً الى ان المستند من موثقة عمار هو ان غسل العيد استحبابه للصلاة والصلاة وقتها الى الزوال فيكون هو كغسل الجمعة عباً .

احتياطاً^(١) لا بنية الاداء والقضاء .

(الحادي عشر) غسل يوم عرفة^(٢) .

(وعن الذكرى) نسبة هذا القول اعنى الى الروال الى طاهر الاصحاب (قال) في محكيها وتحرح من تعليل الجمعة انه الى الصلاة أو الى الروال الذى هو وقت صلاة العيد وهو طهر الاصحاب (انتهى) ويعنى من تعليل الجمعة كما يظهر من الجواهر رواية الملل والعيون المروية في الوسائل في الباب ٦ من الاعمال المسبوبة الواردة في غل العيد والجمعة المشتملة على قول الرضا عليه السلام فجعل فيه العمل تعظيماً بذلك اليوم وتعصيلاً له على سائر الايام وريادة في النوافل والعبادة الح وفي الجواهر تدبيل لفظ لعادة بالصلاة (وفي المدارك) والجواهر وعن الذكرى بل عن جماعة امتداد الوقت الى آخر النهار استناداً الى اطلاق لفظ ليوم الواقع في النصوص العديدة الشامل من الفجر الى الليل .

(اقول) والاطهر كما صرحنا في المتن ان وقت غسل العيدين ممتد الى الروال استناداً الى الرصوى لمصرح بذلك نصريحاً المؤيد بما سمعته من الرياض من مساواة العيد للجمعة في كثير من الاحكام ومما سمعته من الذكرى من نسبة هذا القول الى طاهر الاصحاب بل وبما سمعته من الحدائق من استعادة ذلك من موثقة عماد وان لم نقل نحن بما يحد من استحباب غسل العيدين بالعبادة كما عرفت لتعصين آتياً ولكن مع ذلك ن الموثقة مما لا تحلو عن تأييد للقول بامتداد الوقت الى الروال .

(ولعل اظهر) منها في التأييد حر اس سان عن ابي عبد الله عليه السلام المروى في الوسائل في الباب ١ من الاعمال المسبوبة قال غسل من الحاة ويوم الجمعة ويوم لفظ ويوم الاصحى ويوم عرفة عند روال الشمس الح وبهذا كما يظهر لك ضعف بقية الاوال كلها والله العالم .

(١) وذلك لعدم انقطع بعد القول بامتداد الوقت الى آخر النهار (وعليه) فالاحتياط من بعد الروال الى الغروب مما له مجال واسع عقلاً .

(٢) ويدل على استحبابه مصافاً الى ما في المدارك وعن الغيبة من لاجماع عليه (لاحار المستنبضة) لمروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب ١ و ٣ و ٣١٦ من الاعمال المسبوبة (وطاهر) بعض تلك الاخبار وان كان هو الوجوب الشرعى مثل قوله عليه السلام في موثقة سماعة وغسل يوم العرفة واجب ولكن لابد من حمته على الوجوب الملغى بمعنى الثبوت الملازم مع الاستحباب ايضاً بعد لاجماع على عدم وجوبه شرعاً (مصافاً) الى ان مثل هذا الامر الذى يعم به البلوى لو كان واجباً لاشتهر بين المسلمين وبان في جميع اعصار والامصار للرجال والنساء جميعاً ولم يسمع الى الان ان أحداً من المسلمين قل بوجوبه (بل ومصافاً) الى ما تقدم في الجواب عن الطائفة الاولى مما استدل به لوجوب غسل الجمعة من الشواهد القطعية لارادة المعنى الملغى من الوجوب في الاعمال العندوية فتذكر .

(ثم ان لمحكى عن ابن بابويه) انه قال واغتسل يوم عرفة قل روال الشمس كانه لخير ابن سان المتقدم آنفاً غسل من الحاة ويوم الجمعة ويوم الفطر ويوم الاصحى ويوم عرفة عند زول الشمس ولكن

(الثاني عشر والثالث عشر) غسل ليلة النصف من رجب وغسل يوم السابع والعشرين منه^(١).

(الرابع عشر) غسل ليلة النصف من شعبان^(٢).

(الخامس عشر) غسل يوم الغدير^(٣).

لا بد من حملها على الافضية اذ لا يمكن تفيد جميع الاحار الواردة في استحباب غسل يوم عرفة على كثرتها لاجل حر واحد بحمل الجميع على مقام الاهمال والاجمال سيما مع ما اشتهر على اللسن من عدم لحمل والتقيد في باب المستحبات (هذا) اذا كان عند زوال الشمس في الحر راجعاً الى خصوص يوم عرفة ولا فكونه للافضية اوضح بلا شبهة لما عرفت من ان وقت غسل الجمعة والعيد هو من طلوع فجر الى الروال من دون تعب عند نزول فقط

(١) ان استحباب هذين العملين هو مما اشتهر بين الاصحاب بل عن الوسيلة هي الخلاف فيه بل عن لعبة الاجماع عليه وعن العلامة والضمري نسبه الى الرواية وان حكى عن الذكرى انه قال لم يصل اليه حر فيهما (انتهى) ولكن هذا المقدار لعله كاف في ثبوت الاستحباب اشاء الله تعالى فلا يسمى بمضافة فيه .

(هذا مضافاً) الى ما عن ابن الحبيب من استحباب العمل لكل رمان شريف ومكان شريف واليه يشير المحقق في محكي المعتر من انه ربما كان لشرف الوقتين والعمل مستحب مطلقاً (انتهى) (ومضافاً) الى ما في الوسائل في الباب ٢٢ من الاعمال المسبوبة عن اقبال السيد ابن طاووس قال وجدت في كتب العبادات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من أدرك شهر رجب فاعسل في أوله ووسطه وآخره حشرح من دونه كيوم ولدته امه (ولكن الظاهر) ان هذه الاعمال الثلاثة بهارية لا يربط له ليلة النصف من رجب والله العليم .

(٢) ويدل على استحبابه (مضافاً) الى ما في الحواهر وعن ابن حمزة من هي الخلاف فيه وعن ابن رهره الاجماع عليه (حرابي بصير) المروي في الوسائل في الباب ٢٣ من الاعمال المسبوبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال صوموا شعبان واعسلوا ليلة النصف منه وذلك تحفيف من ريكهم ورحمة (قل صاحب الوسائل) ويأتي ما يدل عليه (قول) وكأنه يعنى بذلك ما رواه في الباب ٨ من بقية الصلوات المندوبة عن سالم مولى ابي حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تطهر ليلة النصف من شعبان فاحسن الطهر وليس ثوبين نظيفين (الى ان قال) قضى الله له ثلاث حوائج .

(٣) ويدل على استحبابه مضافاً الى ما في المدارك وعن غير واحد من نسبه الى الاصحاب وما في الحدائق وعن التهذيب والعبية والروض الاحماع عليه (رواية العبدى) المروية في الوسائل في الباب ٣ من بقية الصلوات المندوبة المشتملة على قول ابي عبد الله عليه السلام ومن صلى فيه (يعنى في يوم غدير) ركعتين يمثل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة (الى ان قال) عدلت عند الله عز وجل مائة الف حجة

(السادس عشر) غسل يوم المباهلة^(١).

ومائة ألف عمرة الحج (وذكر السيد ابن طاووس) في الأقال في فصل عمل عيد العديرواية طويلة في فضل يوم العديروفيها قول أبي عبد الله عليه السلام فإذا كان صبحه ذلك اليوم وحل الغسل في صدر بهاره (إلى أن قل) فإذا كان وقت الروال وأحدث مجلسك بهدوء وسكون (إلى أن قال) ثم تقوم وتصلّي شكرًا لله تعالى ركعتين الحج (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ١ من الأعسال المسووة والغسل ثلاثة وعشرون (إلى أن قال) وغسل يوم غدیر نعم .

(ثم إن مقتضى) إطلاق كلمات الأصحاب وإطلاق معاهد الأجماعات والرصوى هو امتداد وقت هذا الغسل من الفجر إلى الليل (ولكن مقتضى) رواية العدي أن وقته قبل الروال بصف ساعة ومقتضى رواية ابن طاووس أن وقته صدر النهار .

(وبعض) من هنا حكى عن ابن الجبيل أن وقت هذا الغسل من طلوع الفجر إلى قبل صلاة العدي يعني بها صلاة عيد العدي وهي الركعتان المذكورتان في الروايتين (كما إن مقتضى) إطلاق كلمات الأصحاب ومعاهد الأجماعات والرصوى هو استحباب هذا الغسل تعبيراً ومقتضى الروايتين استحبابه عيرياً للصلاة المذكورة في الروايتين وقد عرفت عبرة أنه لا منافاة بين استحباب الغسل تعبيراً في حد ذاته واستحبابه عيرياً لأجل الصلاة وبحرفه فذكر .

(١) وبديل على استحبابه مصافاً إلى ما عن ظاهر الوسيلة من معنى الخلاف فيه بل عن أهمية الأجماع عليه (موثقة سماعة) المروية في الوسائل في الباب ١ من الأعسال المسووة لشملة على قوله عليه السلام وغسل المسألة واجب (وقد عرفت) في دليل الجواب عن الطائفة الأولى مما استدلل به لوجوب غسل الجمعة أن المراد من الوجوب هاها هو معناه اسموي أي الثبوت العبر لسامى للاستحباب وذلك لشواهد قطعية فراجع .

(هذا مصافاً) إلى ما تقدم آنفاً في غسل يوم عرفة فذكر (وفي رواية محمد بن صدقة) المروية في الوسائل في الباب ٤٧ من بغية الصلوات المسدودة قال يوم المسألة اليوم الرابع والعشرون من ذي الحجة تصلّي في ذلك اليوم ما أردت (إلى أن قال) وتقول وأنت على غسل الحمد لله رب العالمين الحج (وقد روى السيد ابن طاووس) في الأقال في عمل يوم ناهل الله فيه بأهل لسعادة رواية مشتملة على قول إذا أردت ذلك فبذل بصوم ذلك اليوم شكرًا لله تعالى واعتسل والمس انظف ثيابك الحج

(هذا وعن المجلسي الأول) بل عن جماعة أن المستحب هو لغسل المسألة الحصى في أي وقت كان لا الغسل في ذلك اليوم الممهود أي الرابع والعشرين من ذي الحجة (وذلك لصحيفة أبي مسروق) المروية عن أصول الكافي في باب المسألة عن الصادق عليه السلام الواردة في كيفية المسألة مع الحصى المشتملة على الأمر بالغسل والبروز إلى الجان وتشبيك الأصابع اليمى في أصابع الحصى إلى آخره (وقد مال إلى ذلك) صاحب الحقائق حيث لم يذكر مستنداً للغسل هاها سوى موثقة سماعة وأدعى ظهورها في غسل المباهلة مع الحصى كالصحية لا غسل يوم المباهلة وذلك لأحيائه إلى تدبير لفظة يوم في الموثقة وهو خلاف

فصل في الاغسال المندوبة لأفعال مخصوصة

(والمشهورة منها سبعة أغسال)

(الاول) غسل الاحرام والمشهور بين علمائنا انه مستحب^(١) وقال جمع من علمائنا انه واجب^(٢) ولكن الحق مع المشهور من علمائنا فهو مستحب لا واجب^(٣).

الاصل (قل) وفيهم الاصحاب منه ذلك بمعنى يوم ماحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس بحجة (أقول) والاطهر هو استحباب كلا بعين جميعاً غسل يوم المباحلة لما تقدم وعمل المباحلة مع المحصم للصحيحة والله العالم.

(١) شهرة كادت تكون اجماعاً بل عن جملة من الاصحاب في الخلاف فيه وعن جملة أخرى الاجماع عليه وعن طاهر المحاليس بسندته الى دين الامامة وعن ابن السدر اجمع أهل العلم ان الاحرام حايز بعين غنسل.

(٢) اذ المحكى عن ابن عتيق لقول موحوب غسل الاحرام وهو الذي قواه الحدائق صريحاً بل عن المرتضى عنه عن كثير من الاصحاب وفي الخواهر وربما نسب الى طاهر الصدوق وغيره بل قد يحكى ذلك عن ابن الجبير ايضاً وان عدده المختلف من المشهور القائل بالاستحباب.

(٣) اما استحبابه بمعنى مشروعيته ورجحانه فلا حارار الكثيرة المستبعدة التي كادت تكون متواترة كما صرح به الخو هرويه يظهر بمرجه لو سائل لدب/١ من لحيته والباب/٢ و/٢٦ من الاعمال المسبوبة من ابواب الاحرام (واما عدم وجوبه) فلصحيحة عيسى بن لقاسم لمرويه في الوسائل في الباب/١ من الاحرام قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتزل الاحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم قل لبس عليه غسل (وتقريب لاسدلال بها) ان العمل لمشروع مقدمة لفعل خاص كالاحرام والريضة ونحوهما لاند وان يبقى هو في حال الاتيان بذلك الفعل بحيث لو انتقص يوم ونحوه قبل الاتيان لفعل فلا بد من اعدته من قبيل اعادة الوضوء اذ انتقص قبل الصلاة في المقام او كان غسل الاحرام واجباً بحيث لا يعقد الاحرام بذونه لامر الامم عليه السلام باعادة الغسل بعد ما ينقص باليوم قبل الاتيان بالاحرام وهذا واضح.

(ويؤيد قول المشهور) من استحباب غسل الاحرام دون وجوبه حران آحران :

(احدهما) صحيحة معاوية بن عمار المرويه في الوسائل في الباب/٦ من الاحرام عن ابي عبد الله عليه السلام قل اذا انتهت الى العتق من قل العراق او الى الوقت من المواقيت وانت تريد الاحرام انشاء الله تعالى فانزع ابطيك وقلم اطعارك واطل عانتك وحد من شاربك (الى ان قال) ثم اسنك واعتزل واليس ثوبيك الح (فان الصحيحة) قد جعلت غسل الاحرام في عداد المستحبات من تنع الاطمين ونحوه وهو مما لا يحلوا عن اشعار باستحباب الغسل دون وجوبه بل المدارك قد جعل ذلك دليلاً برأسه على الاستحباب.

(ثانيهما) مرسله الرضا عليه السلام المروية في المستدرک في الباب ١/ من الاعمال لمسئولة قل وقد روى ان العسل اربعة عشر وجهاً ثلاث منها غسل واجب معروض (الى ان قال) واحدى عشر غسل سنة غسل العيدين والجمعة وغسل الاحرام ويوم عرفة الح (ووجه تأييده) للاستحباب هو ما تقدم شرحه في غسل الجمعة في مؤيدات قول المشهور من ان لفظ السنة اذا وقع في لفظ الواجب فهو كالصريح في الاستحباب ولفظ المعروض هاهنا ليس الابعاض الحقيقي اى الواجب لاسمعى ما ثبت تشريعه بالكتاب كى يكون المراد من لفظ السنة الواقع في قتاله هو ما ثبت تشريعه بالاحار فلا ينافى الوجوب فان العمل الثالث بالكتاب هو الحباة فقط ، والحباة والحبس لا ثلاثة اعمال ولولا ان هذه المرسله صعيه السد لكانت هى كصحيحة عيص دليلاً مستقلاً على مذهب المشهور لا مؤيدة له .

(هذا وقد يستدل على مذهب المشهور) من استحباب غسل الاحرام دون وجوبه بأمور اخر بصاً (مها) اصل البرئة (ومها) صحيح سعد بن ابى حلف المروى في الوسائل في الباب ١/ من لجمعة قال سمعت ابن عبد الله عليه السلام يقول العسل في اربعة عشر موطاً واحد فريضة والباقي سنة (ومها) صحيحة مدوية بن عمار المتقدمة (ومنها) الميرة الفاطمة (ومها) حكم الامام عليه السلام بأنه سنة في قتال الواجب المعروض (ومها) حمر الفصل من شاذان المروى في الوسائل في الباب ١/ من الاعمال المدوية بمشتملة صدرها على ذكر جملة من الاعمال احدها غسل الاحرام (الى ان قل) وهذه الاعمال سنة وغسل الحباة فريضة .

(وفي الجميع ، الا يحق) فان الاصل مما لامرّح له في مسأله كانت في طريقها احبار مأثورة والمقام من هذا القيل فان المشهور كما ان لهم احبار تقدم ذكرها فكذلك القائلون بوجوب غسل الاحرام بصاً لهم احبار سنعرفهم (واما صحيحة سعد) فالمراد فيها من الواحد الفريضة هو غسل الحباة لدى ثبت تشريعه بالكتاب فقهرأ يكون المراد من قوله والباقي سنة اى ثبت تشريعه بالاحار فلا ينافى الوجوب كما في غسل الميت او غسل من الميت وبحوهما من الاعمال الواحة الثالثة وجوبها بالاحار لا بالكتاب وليس المراد من السنة فيها هو المستحب كى يدل على مذهب المشهور .

(ومنه يظهر لك) حال حمر الفصل ايضاً (واما صحيحة معاوية) فليس فيها اكثر من الاشعار بالاستحباب كما ذكرنا لا دلالة (وما السيرة) فكان الاولى الاستدلال بها للوجوب لا للاستحباب لانها جارية على الاعتصام للاحرار لا على تركها ، نعم مجرد جريانها على الاعتصام مما لا يدل على الوجوب لان السيرة الجارية عليهما يلائم لاستحباب ايضاً (واما حكم الامام عليه السلام) بأنه سنة في قتال الواجب لمعروض فليس ذلك الا في مرسله الرضا عليه السلام ، للمتقدمة آنفاً وقد اشرنا الى انها مما لا يصلح الاستدلال بها لنصعب السد وان جعلناها نحن مما يؤيد قول المشهور فلا تفعل .

(ثم ان ما يمكن الاستدلال به لقول ابن ابى عقيل) ومن تبعه ممن قال بوجوب غسل الاحرام بالاستحبابه هو جملة من الاحبار المروية في الوسائل (هى موقفة سماعة) في الباب ١/ من الاعمال المسئولة (وغسل

(الثاني والثالث) غسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمل زيارة الأئمة عليهم السلام^١.

المحرم واجب (وفي مرسه يوس) في الباب ١/ من الجبابة عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قل الغسل في سعة عشر موطأ منها الفرض ثلاثة فقلت فذلك ما تعرض منها قل غسل الجبابة وغسل من من ميتاً وغسل الاحرام (وفي الباب ١٠/ و ١١/ و ١٣/ من الاحرام طائفة من الروايات الامرة باعادة الغسل اذا اعتل للاحرام ونام او لمس القميص او ثوباً لا ينسئ للمحرم لسه او اكل طعاماً لا ينسئ للمحرم اكله او تفقع او تطيب ككل ذلك من قل ان يلى ويحرم (وفي رواية الحسين بن سعيد) في الباب ٢٠/ من الاحرام قال كتبت الى العبد الصالح ابي الحسن عليه السلام رجل احرم بغير صلاة او بغير غسل جاهلاً او عالماً ما عليه في ذلك وكيف ينبغي له ان يصنع فكتب يعيده .

(وفي الرضوى) المروى في المستدرك في الباب ١/ من الاعمال المسبوبة قل والغسل ثلاثة وعشرون (لى ان قال) الفرض من ذلك غسل الجبابة والواجب غسل الميت وغسل الاحرام و لدق سة .
(والجواب اما عن موثقة سماعة) فقد عرفت حال لفظ الواجب فيها في دليل الجواب عن الطائفة الاولى مما استدلل به لوجوب غسل الجمعة فلا تعيد (واما مرسلة يوس) فمن المعتمد ان محمد بن عيسى الذي روى هذه المرسلة عن يوس ضعيف لا يعتمد عليه (قال) وما يرويه عن يوس لا يعمل به بن الوليد كما ذكره بن بابويه (واما الطائفة الامرة باعادة الغسل) اذا اعتل للاحرام ونام او اكل طعاماً لا ينسئ للمحرم كلبس المحبب وبخوه من قل ان يلى ويحرم فمحمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين صحبة عيص بن القاسم المقدمة التي لم تأمر باعادة الغسل اذا نام بعد الغسل قل الاحرام المؤبد (بحسب جميل بن دراج) المروية في الوسائل في الباب ١٢/ من الاحرام عن بعض اصحابه عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اعتل للاحرام ثم قلم اظفاره قال يمسحها بالماء ولا يعيد (واحتمال الفرق) بين النوم وتقليم الاظفار وبين سائر محرمات الاحرام ضعيف لا يلتفت اليه .

(واما الامر بالاعادة) في رواية الحسين بن سعيد فهو بقربة الاشتغال على الاحرام بغير صلاة ليس الا للاستحباب بعد وضوح عدم وجوب الصلاة حين عقد الاحرام بلا شبهة (واما الرضوى) فالانصاف ان له طهوراً قوياً بل هو كالصريح في وجوب غسل الاحرام الواجب الشرعي الاصطلاحي (ولكنه مصافاً) الى ضعف سنده وعدم مكان الاحد به في قبيل ما تقدم مما دل على استحباب غسل الاحرام دون وجوبه معارض برضوى آخر قد رواه المستدرك في الباب ١٨/ من الاعمال المسبوبة قال عليه السلام فاذا بلغت الميتات واعتل او توصاً فانه كالصريح بل صريح في عدم وجوب الغسل وعدم تعينه شرعاً .

(١) ويبدل على استحبابهما مصافاً الى ما عن كشف اللثام والمصابيح من بسبته التي قطع الاصحاب وعن الوميلة نفى الخلاف فيه بل عن العبة الاجماع عليه (قال في الجواهر) وهو المحجة (انتهى) وهو كذلك وما عن نهاية الاحكام والروص من بسنه الى الرواية وعن شرح الدروس الى الاحار الكثيرة .

(جمعة من الروايات) المروية في الوسائل في مرار الحج (فذكر في الباب/٩٨) مرسله الشيخ في لمصاح قال روى عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال من اراد ان يزور قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبر امير المؤمنين وطلعه والحسن والحسين عليهم السلام وقبور الحجج وهو في بلده فيبغض في يوم الجمعة الحج (وفي الباب/٩٧) مرسله ابن ابي عمير عن رواه قال قال ابو عبيد الله عليه السلام اذا عدت بأحدكم الشقة وأنت به الدار فليجسل على مرله وليصل ركعتين وليؤم بالسلام الى قبورنا مسح ودلالة امرسلين على لمطلوب واصحة فانه اذا استحب العمل لزيارتهم من بعيد فمن قريب بطريق أولى (وفي الباب ٢٩) روى العلاء بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عروجل «حدو ريتكم عند كل مسجد» قل العمل عند لقاء كل مأم (قل في الجواهر) وطهورها في الاحياء لو سلم غير قاذح لتساوى حرمتهما (انتهى) وهو جيد .

(هذا كله) مضافاً الى ما ورد في الاعتسال لزيارة الجامعة وما ورد من العمل في خصوص زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامير المؤمنين وابي عداقه الحسين والكاظمين والرضا والعسكريين عليهم السلام كما يظهر بمرجعة مزار الوسائل وكامل الزيارات لابن قولويه وسائر الكتب المرادية للمجلسي رحمه الله (قل في نحو هر) ولعل عدم ورود ذلك في خصوص ائمة الفبع هو للاكتفاء بعمل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللتنادل (نهي) وهو جيد (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب/١ من الاعمال لمسونة قد نص على غسل زيارة البيت وعسل دخول البيت وعسل الزيارات والمراد من الاحير ليس الاعس زيارات المعصومين عليهم السلام .

(نعم قد ورد في لسان جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب/١ من الاعمال المسونة غسل الزيارة (والمراد منه) كما صرح في الحدائق في الموضع الثالث من الكلام حول لاعمال المسونة هو غسل زيارة البيت لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا الائمة عليهم السلام (في موثقة سماعة) وعسل الزيارة واجب الا من عله وعسل دخول البيت واجب (وفي حبر الفصل) وعسل دخول مكة والمدينة وعسل الزيارة (وفي حبر عند الله) وعسل الاحرام ودحول الكعبة ودحول لمدينة ودحول الحرم والزيارة (وفي حديث شرائع الدين) وعسل دخول مكة وعسل دخول المدينة وعسل الزيارة (وفي حبر ابن سنان) وعند دخول مكة والمدينة ودحول الكعبة وعسل الزيارة (وفي صحيحة محمد بن مسلم) ويوم تحرم ويوم الزيارة ويوم تدحل البيت (وفي مرسله الصدوق) مثلاً .

(وعليه) فما في المدارك من الاستدلال لامتنعاب غسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام بما في موثقة سماعة وصحيحة محمد بن مسلم من غسل الزيارة أو يوم الزيارة هو مسامحة واصحة (كما ان المراد من غسل زيارة البيت) كما يظهر من الجواهر هو غسل الطواف لا غسل دخول المسجد ولا غسل دخول البيت اى الكعبة نعم قد ناقش الجواهر في استعادة امتنحاب العمل من الاحبار المذكورة لكل طواف ولو

(الرابع) غسل قضاء الكسوف اذا احترق القرص كله وأفرط المكلف في الاداء^١

لم يكن طواف لريادة أي طواف الحج كطواف العمرة والنساء والوداع وغيرها ولكنه أحيراً سلم استحب
العمل لكل طواف (وعلى كل حال) وما يظهر من موضع من الحدائق من أن غسل ريدرة البيت هو غسل
دحول البيت الكعبة ومن موضع آخر منهم أن غسل ريدارة البيت هو غسل دخول المسجد مسامحة
وإصحاحاً أيضاً .

(ومما بذلك) على معايرة غسل ريدارة البيت مع غسل دخول البيت الرصوى المتقدم أسأ الذي جمع
بين العملين كليهما بل وصححه معاونة بن عمار أيضاً المروية في الوسائل في الباب ١ من الأعمال المسبوبة
حيث أنها جمعت أيضاً بين غسل ريدارة البيت وغسل دخول الكعبة فراجع .

١) لمشهور من الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً هو اعتبار القيد في غسل قضاء الكسوف
(قال في الخوهر) من الإجماع أن لم يكن محصلاً مسقوفاً (لأنه ذكر) في الخلاف في اعتبارهما غسل
صريح صلاة السرور وقدر انتهى والمختلف والمذكورة ثم ذكر جمعاً آخر من إكن مع ذلك قد حكى
عن بعض الأصحاب الإقتصار على القيد الأول فقط وعن بعضهم الإقتصار على القيد الثاني فقط وعن بعضهم
أنه أطلق في الأعمال لقضاء الكسوف ولم يذكر شيئاً من القيدين أصلاً .

(وعلى كل حال) الحق مع المشهور في اعتبار القيدين جميعاً في غسل قضاء الكسوف ودانك
(لمرسلة الفقيه) المروية في الوسائل في الباب ١ من الأعمال المسبوبة قال أبو جعفر عليه السلام للعمل
في سبعة عشر موضعاً (ألى أن قال) وغسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاستيقظت ولم تصل عليك أن تغتسل
وتفصى الصلاة الح (ويظهر من الوسائل) أن الصدوق قد رواها في الحصال مسداً عن محمد بن مسلم عن
أبي جعفر عليه السلام مثله (ويظهر) من الخواهر أن رواية الحصال حسنة ومن الحدائق أنها صحيحة

(وعلى كل حال) أن المرسله هي صريحة كما في الحدائق في اعتبار كلا القيدين جميعاً (وفي مرسله
خرر) المروية في الوسائل في الباب ١٠ من صلاة الكسوف عن أحمره عن أبي عبد الله عليه السلام قال
إذا بكسف القمر فاستيقظ الرجل فكل من يصلي فليغسل من غد وليقص الصلاة وإن لم يستيقظ ولم يعلم
ببكساف القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل .

(وهذه المرسله) وإن اقتصر على القيد الثاني فقط أي لأفراط في الاداء حيث قال ويستيقظ لرجل
فكل من يصلي أي سامح في الصلاة ولكن لابد من حملها على صورته احتراق القرص كله بقرينة أمره عليه
السلام بالقضاء مع عدم العلم بالكسوف أو بالقضاء مع عدم العلم به إلا في صورة احتراق القرص كله بمقتضى
تصريح حمله من الأحبار المروية في الباب المذكور وإن كان في الأحبار ما أمر بالقضاء وأطلق كما ن فيها
ما في القضاء وأطلق ولكن يحمل لمطلقاً على المفيد ما أمر بالقضاء فهو في صورة احتراق القرص كله
وما نفى القضاء فهو في صورة عدم احتراق القرص كله .

(وأظهر من الجميع) في اعتبار القيدين جميعاً في غسل قضاء الكسوف (الرصوى) المروى في

بمعنى أنه اذا انكسفت الشمس أو القمر^(١) واحترق القرص كله وترك المكلف الصلاة متعمداً فيعتسل حينئذ ويقضى الصلاة والمشهور بين علمائنا هو استحباب هذا العسل^(٢)

المستدرك في الباب/ ٩ من صلاة الكسوف قال عليه السلام وان انكسفت الشمس او القمر ولم نعم به فعليك أن تصيبها اذا علمت فان تركها متعمداً حتى تصبح فاعتسل وصل وان لم تحترق القرص فاقصها ولا تعتسل (وهو كالصريح) في ان من ترك صلاة الكسوف متعمداً فان احترق القرص فعليه العسل والقضاء جميعاً والا فعليه القضاء فقط بلا غسل .

(١) فان المراد من الكسوف في كلمات الاصحاب هو ما يعم الشمس والقمر جميعاً وقد سبب التصريح بذلك الى كثير من كتب الاصحاب بل عن طاهر بعضهم الاجماع عليه وعن المصاييح انه محسوس وفي (هذا مصافاً) الى تصريح الرضوي المتقدم آنفاً بكل من الشمس والقمر جميعاً فيكفي بعد اعتصاده بالاجماع المنقول عن المصاييح .

(٢) وتفصيله ان المحكي عن غاية المرام سنة استحبابه الى المتأخرين وعن المنهوى انه مذهب الأكثر وعن كشف الالتباس وغير واحد ان ذلك هو المشهور (قال في الحواهر) خلافاً لصلاة المقعدة والمسوط والجمل والوسيلة وعن المصاحح والاقتصاد والنهاية والمراسم والمهذب والكافي وشرح الجمل بنقاسي وجوبه بصاً وطاهراً (قال) وهو المحكي عن طاهر الرسالة والفقيه والهداية والمجالس (قال) بل عن الاحبر بسنة الى دين الاممية كما في صلاة الخلاف وعن شرح الجمل للقاضي الاحمد اع عليه (انتهى) ولكن عن المصاييح ان اكثر من قل بالوجوب من القدماء كالشيخين والمرقسي وسلاز وابن الراج وابن حمزة فقد حذف نفسه في موضع آخر من كتابه او كتاب آخر له فذهب الى البدل او تردد بينه وبين الوجوب (قال) فلم ينمحص للقول بالوجوب الا الصدوق والحلي بل الحلي وحده (قال) لعدم صراحة كلام غيره فيه (انتهى) (اقول) ومن المشهور القائلين باستحباب هذا العسل دون وجوبه هو المختلف والحواهر (كما ان) من القائلين بوجوب هذا العسل هو صاحب الحدائق .

(واستدل المختلف) لعدم وجوبه بأمور :

(مها) الأصل (وبه) انه لا مخرج له مع الاحار العديدة الواردة في المسألة الامر كله بالعسل .
(ومها) قوله عليه السلام (يقضى ما فاتك كما فاتك) فكما لا يجب العسل في الاداء فكذلك لا يجب في القضاء (وبه) ان القول المذكور انما هو ناظر الى كيمية الصلاة بمعنى ان القضاء يكون على الكيفية التي كانت عليها الاداء من قصر او اتمام لا الى ما هو خارج عن حقيقة الصلاة كالنفل في المقام على القول بوجوبه .
(ومها) صحيحة سعد بن أبي خلف المروي في الوسائل في الباب ١ من الجبابة قال سمعت باعده الله عليه السلام يقول النفل في اربعة عشر موطاً واحداً فريضة والناقي سنة (وبه) ان المراد من الفريضة هاها هو غسل الجبابة الذي ثبت تشريعه بالكتاب العزيز فهوراً يكون المراد من السنة هاها هو مانت تشريعه بالاحار فلا يتأني الوجوب .

ولكن الاحوط عدم تركه^(١) كما ان الاحوط انه اذا احترق القرص كله أن يغتسل المكلف للاداء^(٢) أيضاً وأحوط منه أن يغتسل لمجرد احتراق القرص أيضاً بمعنى انه اذا صلى بمحرد

(واستدل الجواهر) لعدم الوجوب بأمور أهمها حصر الواجب من الاعمال في غيره (وفيه) به ليس

لنا دليل يحصر الاعمال الواجبة بالحلة المعروفة كي يعرف من ذلك ان هذا الغسل مستحب لا واجب

(واستدل لحدائق) لوجوب هذا الغسل بظواهر الاحار المتقدمة (وفيه) انك قد عرفت ان لفظ

الواجب في الاعمال المستحبة كما تقدم شرحه في غسل الجمعة وغسل يوم عرفة وغيرها هو ما لم يستعمل

في الواجب الاصطلاحي الشرعي اي الذي لا يجوز تركه ويستحق العقاب على عصابه فكيف يصحبه

الامر في الاحار المتقدمة وان فرض ظهور الصيغة في الوجوب في ساير المقامات لو خليت عن كل قرينة

على الخلاف .

(١) كما في المدارك ومصباح الفقيه وحكى عن المنتهى الميل اليه ومسأ الاحتياط هو ما عرفته آنفاً

من ضعف دلة الطرفين جميعاً فيكون الاحتياط حينئذ أسلم وآمن والله العالم .

(٢) وذلك لصحيفة محمد بن مسلم عن احدهما المروية في الوسائل في الباب ١٠ من الاعمال المسبوبة

عن طريق الشيخ قال لغسل في سبعة عشر موطأ (الي ان قال) وغسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاعتسل

(قال في المدارك) والمستفاد من ظاهرها ان الغسل للاداء (وقال) في الاحار اما الغسل للاداء مع استيعاب

الاحتراق والاولى ان لا يترك بحال لصحة مستنده وتخصسه الامر بالغسل مع انتهاء ما يقضى بالحمل على

الاستحباب (انتهى) وعن (لدخيره) مثل ذلك الا انه عدل عنه بعداً لانه غير معمول عليه بين الاصحاب (قال)

فيسعى حمله على الاستحباب (انتهى) .

(وفي المحافل) قد صرح باستحباب الغسل للاداء مع احتراق القرص كله (والظاهر) ان مستنده هو

هذه الصحيفة بعد حملها على الاستحباب (ولكن صاحب الحدائق) جزم بأن هذه الصحيفة هو عين رسالة

الصدوق التي رواها في الحصول مسددة بل وفي الهداية ايضاً كذلك وان الشيخ قد سقط منها سهواً قوله

عليه السلام فاسقطت ولم تصل عليك ان تعتل وتقضى الصلاة الخ وانه قد راد بدل ذلك كلمة (فاغتسل)

(وفي الجواهر) قد ايد ذلك بل نقله عن جماعة من المحققين .

(اقول) من المستبعد جداً ان يصدر من الشيخ مثل هذا السهو العجيب بأن يسقط من لصحيفة جملة

صوية وان يزيد فيها بدل ما أسقط كلمة (فاغتسل) بل الظاهر انها رواه اخرى مستقلة (ويؤيدها) لرصوى

المروى في المستدرک في الباب ٩ من صلاة الكسوف قال عليه السلام واذا احترق القرص كله فاعتسل الخ

بمع حيث انه لا يعتمد على ظهور صيغة الامر في الوجوب في باب الاعمال المسبوبة كما اشرب والعتوى

بوجوب لغسل ماها صريحاً مشكلاً بل يؤتى بالفصل احتياطاً وحيث انه لا يحصل الجزم بأن الغسل فيها هل

هو للصلاة او لغسل احترق القرص بما هو هو فالاحوط كما ذكرنا في المتن هو الاعتسل لكلا الامرين

جميعاً بمعنى انه اذا احترق القرص كله فالاحوط ان يعتل ويصلي صلاة الكسوف واذا صلى بعد الشروع

الشروع في الكسوف قبل أن يحترق القرص كله و فرغت دمه من صلاة الكسوف ثم احترق القرص كله فالأحوط حينئذ أن يعتسل لهذا الاحتراق أيضاً الذي حصل بعد الصلاة (الخامس) غسل التوبة سواء كانت عن فسق أو عن كفر^(١) فيغتسل التائب ويتوب إلى

في الكسوف قبل أن يحترق القرص كله و فرغت دمه من الصلاة ثم احترق القرص كله فالأحوط حينئذ أن يعتسل لهذا الاحتراق أيضاً والله العالم

(١) المشهور بين علمائنا هو استحباب هذين الغسلين أعنى غسل التوبة عن فسق وغسل التوبة عن كفر بل في الجواهر خلافاً أحدهما (قال) بل في المنتهى الإجماع على ذلك (قال) بل وكذا العمية والمصباح وعن ظاهر التذكرة (انتهى) .

(اقول) ويدل على استحباب غسل التوبة عن فسق مضافاً إلى الإجماعات المتقدمة (رواية مسعدة بن صدقة) المروية في الوسائل في الباب ١٨ من الأعمال المسبوبة عن الكلبي مسداً وعن الصدوق والشيخ مرسل قال كتب عبد الله بن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل بأبي أنت وأمي أرى أدخل كنيفاً ولى جيران وعندهم حوار يتعيبون ويصربون بالعود وربما طفت الجلوس استماعاً مني لهم فقال عليه السلام لا تفعل فقال الرجل والله ما أتيتهم لسماع ما سمعته بأبي فقال الله أنت أما سمعت الله يقول «ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً» فقال بلى والله كأني لم أسمع بهذه الآية من كتاب الله من عرسى ولا عجمى لا حرم مني لا أعود أشاء الله وأبي استعمر الله فقال له قم واعتسل وصل ما بدالك فمالك كتب مقيماً على امر عظيم ما كان أسوأ حالاً لو مت على ذلك حمد الله وسله التوبة من كل ما بكره فانه لا بكره الاكل فيجوع ونفسه دعه لاهله من لكل أهلاً (اقول) ورواه المسند أيضاً في الباب ١٢ من الأعمال المسبوبة عن ثقة برصوى بخلاف يسير وروى أيضاً في الباب المذكور روايتين آخرتين في هذا المعنى .

(ثم نلاحظ على المعسر) ان الاعتماد في المسألة بما هو على فتوى الأصحاب دون الرواية فإنها مرسنة ولا تتناول الصورة معينة وليست هي سطر عام أو مطلق كشيء يشمل غسل التوبة عن أي ذنب كان (ونظير من المدارك) موافقته ولكن الظاهر ان المناقشة ضعيفة فان لزومه على طريق الكلبي هي مسندة لا مرسله صحيحة كما في الجواهر بل في أعلى مرتبة الصحة كما في الحدائق وأما عدم تناولها الصورة معينة فمجموعة بعد احتمالها على تعليل عام يشمل كل ذنب عظيم وهو قوله عليه السلام ذلك كتب مقيماً على امر عظيم وهذا واضح .

(وأما استحباب غسل التوبة عن الكفر) فيدل عليه مضافاً إلى الإجماعات المتقدمة (تعليلان قويان) محكيان عن المنتهى (أحدهما) ان الكفر أعظم من الفسق فإذا ثبت استحباب الغسل عن الفسق فمن الكفر بطريق أولى (ثانيهما) ان تعليله عليه السلام للاعتسال في رواية مسعدة بأنك كتب مقيماً على امر عظيم مما يدل على استحباب الغسل عن الكفر أيضاً فانه امر عظيم وأي ذنب أعظم من الكفر (وما في الحدائق) من

ان التعليل لا يخرج عن التماس ضعف مشأه عدم اتفاق الفرق من القياس والاولوية القطعه او العهه
المقصوده .

(هذا مصافاً) الى ما عن الحجر ومسند احمد وغيره من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر قيس
ابن عاصم لما أسلم بالاعتسال بماء وسدر (وفي المستدرک) في الباب ١٢/ من الأغسال المسبوبة قد ذكر
حديثين آخرين مشتملين على الاعتسال عند الاسلام واحتمال كون هذا العمل هو للحجامة ضعيف فان العرب
كما في الوسائل في الباب ١/ من الحجامة كانت تعمل من الحجامة في الحاملية بحلاب المجوس (مصافاً) الى
انه لو كان ذلك عين الحجامة لكان واحداً لامتنعاً وهذا ايضاً واضح .

بقي امران :

(احدهما) انه هل يختص استحباب عمل التوبة عن الفسق بالمعصية الكبيرة كما عن المعصية والعصية بل
كل من قول بالتوبة عن الفسق كالشرع وعن الفواعل اذ الصغيره ليس بفسق الا مع الاصرار عليها والاصرار
عليها كبيرة لاصعرة كما يشهد لذلك (بحر عبد الله بن سنان) المروى في الوسائل في الباب ٤٧/ من جهده
النفس عن النبي عليه السلام قال لا صعرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستعفار (ام لا يختص) بل
يستحب غسل التوبة من اي معصية كانت ولو صغيرة كما عن جماعة بل في الحدائق بسنه الى طهر الاكثر
بل عن المصانيع انه لمشهور قال بل المجمع عليه لدرة المخالف بل عن المنهى الاجماع عليه صريحاً .
(لاظهر هو الاول) للاصل وان لصغيره مكروه لقوله تعالى في سورة النساء « ان تحنوا كائناً ما
يهون عنه بكم عنكم سينكمم » وفي سورة الاحقاف « الذين يحسبون كائناً ما يكفر بالاثم والفرح لا يلمن »
وبك واسع المعصية « و اللهم صغائر الذنوب (وعليه) وصغيرة مما لا يحاج الى التوبة كي تحتاج لتوبه
بي العمل (هذا مصافاً) الى قوله عليه السلام في رواية مسنده فانك كنت مقبلاً على امر عظيم فانه كالصريح
في ان الذنب العظيم هو الذي يحتاج الى القتل والثوبة دون غيره .

(وقد يستدل لذي) باجماع المصنف واشعار استدلاله عليه السلام في رواية مسنده بقوله تعالى « ان اسمع
والنصر والغفران » الخ وقوله في آخر الرواية وسله التوبة من كل ما يكره ويظهر كون الذنب في الرواية
صعراً لا كبيراً (وفي الجميع ما لا يحصى) فان الاجماع موهون بمخالفة من عرفت وبقيّة الوجوه موهونة بما
تقدم من التعليل بأنك كنت على امر عظيم .

(ثانيهما) انه هل يختص استحباب عمل التوبة من الكفر بالكفر الاصل كما في توبة قيس بن عاصم
المتقدم أم يشمل التوبة من الكفر الارتدادى ايضاً بقسميه من الفطرى والملى جميعاً (الاطهر هو الثاني) وبذلك
عليه مصافاً الى ما في الحدائق من تصريح الاصحاب بعدم الفرق بين الكفرين في المقام قوله عليه السلام في
رواية مسنده « انك كنت مقبلاً على امر عظيم فانه مما يشمل الكفر بقسميه جميعاً وأي أمر أعظم من الكفر سواء
كان اصلياً او ارتدادياً عن فطرة او ملة .

الله تعالى من كل ما يكره .

(السادس) غسل صلاة الحاجة فيغتسل ويصلي ركعتين بإحدى الكيفيات الواردة عن أئمتنا المعصومين عليهم السلام المروية في كتاب وسائل الشيعة في الباب الثامن والعشرين من أبواب بقية الصلوات المندوبة ثم يطلب حاجته .

(السابع) غسل الاستحارة فيغتسل ويستخير الله تعالى بإحدى الكيفيات الواردة عن أئمتنا الطاهرين عليهم السلام^(١) المروية في كتاب وسائل الشيعة في الباب الأول والثاني من أبواب صلاة الاستحارة .

فصل في الاغسال المندوبة لاماكن مخصوصة

(والمشهورة منها خمسة)

(الأول) الغسل لدخول الحرم بل ولدخول مكة أيضاً^(٢)

(١) المشهور بين علمائنا هو استحباب هذين العليين أعني غسل صلاة الحاجة وغسل الاستحارة (بل في الجواهر) بلا خلاف أحده فيهما (قال) بل في العمية الإجماع عليهما وفي الوسيلة من المندوبات بلا خلاف وفي المعتمد مذهب الأصحاب والروص انه عمل الأصحاب وعن التذكرة عند علمائنا (انتهى) (قول) ويدل على استحباب الغسل الأول مضافاً الى هذه الإجماعات (جملة من الروايات) المروية في الوسائل أكثرها في الباب / ٢٨ من بقية الصلوات المندوبة وبعضها في الباب / ٣٠ فراجع (وأما استحباب الغسل الثاني) فيدل عليه بعد الإجماعات المتقدمة (موثقة سماعة) المروية في لوسائل في الباب / ١ من الاغسال المسبوبة المشتبهة على قول أبي عبد الله عليه السلام وغسل لاستحارة مستحب (وفي الرصوى) المروي في المستدرک في الباب المذكور والغسل ثلاثة وعشرون (الى أن قال) وغسل الاستحارة الخ .

(و لى يظهر) من كلمات الأصحاب ويؤيده التسع التام انه لم يرد في غسل الاستحارة حديث سوى هذين الخبرين وظاهرهما كما ترى هو استحباب الغسل لنفس الاستحارة لا لصلاة الاستحارة بل قد يحكى ذلك عن المدركة أيضاً ناساً له الى علمائنا وقد يعنى عنه العبد في الجواهر (ولكن المشهور) بين الأصحاب هو استحبابه لصلاة الاستحارة بل الإجماعات المتقدمة في كلام الجواهر كما يظهر بمراعاته هي كلها على استحبابه لصلاة الاستحارة لا للاستحارة فعلى المشهور تكون الصلوات المخصوصة الواردة في الاستحارة قد ثبتت هي بأخبار خاصة قد عقد لها في صلاة الوسائل أبواباً عديدة واستحباب الغسل لها يكون بهذين الخبرين وقد احتمل الحدائق والجواهر ذلك عيباً ولكنه بعيد انصافاً والله العالم .

(٢) ويدل على استحباب الغسل لدخول الحرم بل ولدخول مكة أيضاً مضافاً الى ما عن العمية من الإجماع

(الثاني) الغسل لدخول مسجد الحرام^(١).

(الثالث) الغسل لدخول الكعبة^(٢).

على الأول وما عن الخلاف من الإجماع على الثاني وعن الوسيلة نفي الخلاف في كليهما (لاحار الكثيرة) المروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب ١/ من الاعمال المسنونة والباب ١/ و ٢/ و ٥/ و ٦/ من مقدمات لطواف المصرفة جملة منها بالغسل لدخول الحرم وجملة أخرى بالغسل لدخول مكة (وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب ١/ من الاعمال المسنونة قد صرح بكليهما جميعاً ولعل من هنا قد جعل الحد ثق في الاعمال المتعلقة بالحج الغسل لدخول مكة عدلاً آخر غير الغسل لدخول الحرم (وقال في مصباح الفقيه) فالظاهر كون كل منهما غاية مستقلة كما هو ظاهر الاصحاب المصريح به في عاثر كثير منهم (انتهى).

(١) ويدل على استحبابه مضافاً الى ما عن الوسيلة من نفي الخلاف فيه وما عن الخلاف والعبية من الإجماع عليه (فحوى) ما دل على استحباب الغسل لدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو خير محمد بن مسلم الاتى من مسجد الحرام الفصل من مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا شبهة نادا استحباب الغسل لدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم استحباب لدخول مسجد الحرم بطريق أولى (ولعل وجه) عدم التخصيص في الاحار على الغسل لدخول مسجد الحرم هو الاكتفاء بغسل الريارة في ريادة البيت وهو غسل لطواف كما تقدم تفصيل ذلك في الفصل السابق في دليل استحباب غسل ريادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغسل ريادة الأنمة.

(واما في الحدائق) في المسألة الثالثة من حتام الاعمال المسنونة من ان غسل ريادة البيت هو غسل دخول المسجد فهو مسامحة واضحة كما ان ما يظهر منه في الاعمال المتعلقة بالحج من ان غسل ريادة البيت هو غسل دخول البيت أي الكعبة فهو مسامحة أخرى (وبالجملة) لا يسفى الارتباب في استحباب الغسل لدخول مسجد الحرام بما هو هو ولولم يكن قاصداً للطواف اصلاً وذلك للإجماع ولفحوى ما سمعت من عن الجمعي القول بوجوبه ولكن في الجواهر شاذ لا يلتفت اليه وهو كذلك.

(٢) ويدل على استحبابه مضافاً الى ما عن الوسيلة من نفي الخلاف والعبية الإجماع عليه (جملة من الاحار) لمروية في الوسائل كما يظهر بمراجعة الباب ١/ من الاعمال المسنونة والباب ٣٧/ و ٤٠/ من مقدمات الطواف وفي بعضها ته ربح بدخول الكعبة وفي بعضها تعبير بدخول البيت او البيت الحرام والمراد منهما هو الكعبة من البيت والبيت الحرام والبيت العتيق كما يظهر بمراجعة اللغة والتعابير هو الكعبة (ثم ان موثقة سماعة) في الباب ١/ من الاعمال المسنونة (وعسل دخول البيت واحب) ولكنك قد عرفت في دليل غسل الجمعة وغيره ان المراد من الواجب في الاعمال المسنونة هو الوجوب اللغوي أي الثبوت لا الوجوب الاصطلاحي.

(الرابع) الغسل لدخول المدينة^(١) بل ولدخول حرم المدينة أيضاً^(٢) فكما انه يستحب الغسل لدخول حرم الله فكذلك يستحب لدخول حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يريد في يريد أي أربعة فراسخ في أربعة فراسخ

(الخامس) الغسل لدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(٣).

(خاتمة) قد عرفت في الفصول الثلاثة الأخيرة أقساماً ثلاثة من الاعمال المندوبة وهي المندوبة لا وفات مخصوصة والمندوبة لأفعال مخصوصة والمندوبة لأمكان مخصوصة وإذا عرفت هذا كما هو حقها فيسعى لنا التنبه هاهنا على أمور .

(أحدها) انه لا شبهة في عدم جوار تقديم غسل الوقت على الوقت^(٤) إلا إذا ثبت الترخيص من الشرع كما تقدم في غسل الجمعة وغسل ليالي شهر رمضان وغسل ليلة الفطر وإذا اعتسل في الوقت ثم أحدث ولم يبق الغسل إلى آخر الوقت فلا يعاد الغسل^(٥).

(١) ويدل على استحبابه مضافاً إلى ما عن الوسيلة من بني الحلاف فيه وعن العبة الإجماع عليه جملة من الأحبار المروية في الوسائل في الباب ١ من الأعمال المسونة فراجع .

(٢) وذلك لصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام المروية في الوسائل في الباب ١ من الأعمال المسونة قل لغسل في سبعة عشر موطأ (إلى أن قال) وإذا دخلت الحرمين الحج وطاهره، هو حرم مكة وحرم المدينة وقد عقد في الوسائل في مرار الحج باباً خاصاً لتعيين حدود حرم المدينة وهو الباب ١٧ عنوانه حرم المدينة من عابر إلى وغيره لا يعضد شجره وفي بعض رواياته وهو يريد وفي بعضها يريد في يريد (ومن هنا) قل الجواهر في دبل التعليق على قول المحقق (وحمله للمكان وهي غسل دخول الحرم الحج) ما لفظه فكان على المصنف أن يشبه أي بقول وغسل دخول الحرمين (قال) لصحيح بن مسلم عن أحدهما (إلى أن قال) واحتمال أراد نفس البلدين منه تكلف لا داعي إليه ولا شاهد عليه (انتهى) وهو كذلك

(٣) ويدل على استحبابه مضافاً إلى ما عن الوسيلة من بني الحلاف فيه وعن العبة الإجماع عليه (عن محمد بن مسلم) المروية في الوسائل في الباب ١ من الأعمال المسونة عن أبي حمزة عليه السلام قال الغسل من الحباة وغسل الجمعة (إلى أن قال) وإذا أردت دخول مسجد الرسول الحج

(٤) إذا لو اعتسل قبل دخول الوقت فلا يضاف الغسل إلى ذلك الوقت فلا يقال مثلاً انه غسل يوم الجمعة أو غسل أول ليلة من شهر رمضان نعم إذا ورد الدليل على جوار التقديم فلا بأس حينئذ .

(٥) وذلك لحصول الامتثال كما صرح به الحذاق (قل) فمضى أتى به فيه فقد حلت المهلة من الخطب باستحبابه وإن أحدث أو نام بعده (انتهى) وقد صرح الجواهر أيضاً في دليل أعمال شهر رمضان بأن مقتضى الأصح وحصول الامتثال عدم استحباب الإعادة يوم أو يحدث آخر صغير أو كبير (قال) وفي المصباح

(ثانيها) انه لا شبهة في وجوب تقديم غسل الفعل والمكان على الفعل والمكان^(١) فغسل الاحرام مثلاً هو من قبل الاحرام وغسل دخول الحرم هو من قبل دخول الحرم وهكذا وإذا اغتسل ثم احدث من قبل ان يأتي بالفعل الذي اغتسل لاجله او من قبل ان يدخل المكان الذي اغتسل لاجل الدخول فيه اعاد الغسل^(٢).

(ثالثها) ان ما ذكرناها من الاغسال المسدونة في مجموع الفصول الثلاثة لا يبعد شيء منها بالحدث اجمالاً .

(قول) هذا كله مصفاً الى ما رواه الوسائل في الباب ١١/ من الاغسال المسدونة عن ابن بكير عن ابيه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اللبائي التي يغتسل فيها من شهر رمضان (الى ان قال) والغسل أول الليل قلت فان دم بعد الغسل قال هو مثل غسل يوم الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر آخره (وفي الباب المذكور) حر آخر لاس بغير مثل ذلك باختلاف يسر في اللفظ (وفي صحيحة محمد بن مسلم) لمروية في الوسائل في الباب ١٣/ من الاغسال المسدونة تصريح بأن الغسل هو من أول الليل وانه يحرى الى آخر الليل ومن المعلوم ان الغسل عادة لا يبقى من أول الليل الى آخره بل ينتقض بأحد الاحداث المعلومه فلو كان احدث مما يوجب لاعادة لما كان الغسل من أول الليل يحرى الى آخره .

(١) وذلك لان الفعل والمكان عاينان للعمل ولغاية مؤخره عن ذي الدية ودوام المقدمة مؤخره عن المقدمة (ومن هنا) سبب التصريح بوجوب تقديم الغسل على الفعل والمكان الى الاصحاب بل يظهر التقديم من جملة من روايات غسل الفعل والمكان ايضاً كما سنعرف (واما ما تقدم) في غسل التوبة من ان السبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر قيس بن عاصم لما أسلم بالاعمال بماء وسدر فعماء انه لما أراد ان يسلم لا أنه أسلم ثم اغتسل بماء وسدر .

(واما حر دريغ) المروي في الوسائل في الباب ٢/ من مقدمات الطوائف قال سأله عن الغسل في الحرم قبل دخوله أو بعد دخوله قل لا يصرك أي ذلك فعلت وان اغتسلت بمكة فلا بأس وان اغتسلت في بيتك حين تزل بمكة فلا بأس (فهو دليل) على عدم وجوب غسل دخول الحرم أو دخول مكة وجواز الاكتفاء بالغسل في غير مكة لريادة البيت لانه دليل على جواز تأخير غسل دخول الحرم أو مكة عن دخولهما .

(نعم قد يقال) ان من الاغسال المسدونة هو غسل قتل الوزع وغسل من الميت المفسول وغسل السعي الى المصلوب والمطر اليه وهذه الاعمال الثلاثة كلها متأخرة عن الاعمال الثلاثة (ولكنه توهم ضعيف) فان الاعمال المذكورة اعنى قتل الوزع ومن الميت المفسول والسعي الى المصلوب هي اسبب للغسل ولو استحباً والميت مقدم قهراً لا انها عاينات له كي يحب تأخيرها عنه وهذا واضح

(٢) من غسل الفعل او المكان استحبابه غيري مقدمي فاذا بطلت المقدمة من قبل الاثبات يدي المقدمة وجب اعادتها من قبيل اعادة الوضوء اذا انتقص من قبل الاثبات بالصلاة ولو كانت دالة مصفاً الى تصريح طائفة من الروايات بذلك (في موقئ اسحاق بن عمار) المروي في الوسائل في الباب ٣/ من ريادة البيت

عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن غسل الريزة يغسل بالتهار وبرور دليل يغسل واحد قل يجزئ
ان لم يحدث فان أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله (وفي خبر عبد الرحمان بن الحجاج) المروي في
الباب المذكور قال سألت أنا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل للريزة ثم ينام أينوضاً قس أن يرور
قل بعيد غسله لانه انما دخل بوضوء (وفي صحيفة النصر بن مويذ) عن ابي الحسن عليه السلام المروية
في الوسائل في الباب / ١٠ من الاحرام قال سألت عن الرجل يغتسل للاحرام ثم ينام قل أن يحرم قال عبيد
اعادة الغسل (وفي خبر علي بن ابي حمزة) في الباب المذكور نحو ذلك عبيد بل في الباب / ١١ و / ١٣ من
الاحرام جملة من الروايات الامرة باعادة الغسل اذا اغتسل للاحرام ثم لس قميصاً أو ثوباً لا يبعث للمحرم
لبسه أو أكل طعاماً لا يبعث للمحرم أكله أو تقنع أو تطيب كل ذلك من قل ان يلبى ويحرم (وفي صحيفة
عبد الرحمان بن الحجاج) المروية في الوسائل في الباب / ٦ من مقدمات الطواف قل سألت عن ابراهيم
عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل ان يدخل أيحريمه ذلك أو بعيد قل لا يجزئ لانه
انما دخل بوضوء .

(واما صحيفة البص بن لقاسم) المتقدمة في صدر غسل الاحرام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يغتسل للاحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قل ان يحرم قل لس عليه غسل (وفي دليل) عني
عدم وجوب غسل الاحرام من أصله لا على عدم انتفاضه بالحدث وان استحب اعادته جمعاً بين الاحكام كما
يظهر من الجواهر (لانه ضعيف جداً) لان الروايات المتقدمة كالتصريح في انتفاضه به (بل خبر علي بن ابي
حمزة) في الباب / ١١ من الاحرام يصرح بانتفاض غسل الاحرام اذا لس قميصاً قل أن يحرم ومن لمعلوم
انه اذا انتقض الغسل بلس القميص بالحدث بطريق أولى (وأضعف منه) ما عن ابن ادريس بل عن المشهور
من عدم اعادة الغسل اذا أحدث قبل الاتيان بالفعل أو دخول المكاء مع اعتراهم على الظاهر بالانتفاض
بالحدث .

(وأضعف من الجميع) لاقتصار على الانتفاض باليوم فقط لاثنين (الاول) الاصل (الثاني) طاهر طائفة
اخرى من الاحبار المروية في الوسائل بعضها في الباب / ٢٤ من الحاشية والباقي في الباب / ٩ من الاحرام
(وفي رسالة حميل بن دراج) اذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر آخرأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه
في ذلك اليوم (وفي خبر عثمان بن يزيد) من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل في كل موضع
يجب فيه الغسل ومن غسل ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر (وفي صحيح عمر بن يزيد) غسل يومك
ليومك وغسل ليلتك ليلتك (وفي خبر علي بن ابي حمزة) ما يقرب من ذلك (وفي صحيح حميل) غسل يومك
بحريك ليلتك وغسل ليلتك بحريك ليومك (وفي وثيقة ابي بصير وسماعة) من اغتسل قبل طلوع الفجر
وقد استنجم قبل ذلك ثم احرم من يومه أجزاءه غسله .

(وفي كلا الامرين ما لا يخفى) اما الاصل فلا مجال له مع اطلاق خبر اسحاق فان معنى قوله عليه

الآخيرة هي الأغسال المندوبة المشهورة وهي ثمانية وعشرون غسلاً والآخر الأغسال المندوبة الغير المشهورة كثيرة حتى أنه قال بعض علمائنا أن الأغسال المندوبة تبلغ أربعة وأربعين غسلاً^(١) وحكى عن بعضهم أنها تبلغ خمسين غسلاً بل عن بعضهم أنها تقرب من مائة. ثم

السلام فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله هو انتفاص الغسل بأي حدث كان من غير اختصاص بحدث النوم فقط (وأما ظاهر لطائفة الثانية) فمما لا محال له مع تصريح الطائفة الأولى بالأعادة مع الحدث بل لابد من حمل الأحراء في الفتنة الثانية أما على الإجراء من الأغسال الموقفة في ذلك اليوم أو في تلك الليلة بمعنى أن من اغتسل بعد الفجر مثلاً أو في أول الليل فهو مجزئ عن كل غسل لذلك اليوم كغسل يوم الجمعة أو لتلك الليلة كغسل أول ليلة من شهر رمضان أو على صورة بقاء الغسل وعدم انتفاصه بحدث أي من اغتسل قبل طلوع الفجر مثلاً ثم أحرم من يومه أخره غسله أن لم ينقص بأحد الأحداث من يوم أو نول وبحوكم . (وبالجملة) إذ أحدث بعد غسل الفعل أو المكان سوم أو بغير يوم من قبل أن يأتي بالفعل أو يدخل المكان فيعاد الغسل لا محالة كما صرح في الحدائق وحكا عن الشهيد أيضاً .

(ومن تمام ما ذكر بظهر لك) سقوط ما يظهر من الجواهر من البحث الطويل في اعتبار عدم تقدم الغسل على الفعل أو المكان يزمن طويل كالومين والثلاث بل يعتبر اتصال عرفي وإن لم يعتبر الدقي (قال) نعم ربما يقارن بالاعتناء مع الفصل باليوم كالليل فيحتري بالغسل للزيارة بعد الفجر أو وقعت الزيارة قريب المغرب وكذا الليل كما عن جماعة التصريح به منهم الشيخ وابن إدريس ويحيى بن سعيد وغيرهم (إلى أن ذكر) عدم الخلاف في حوار التقديم بهذا المقدار (قال) إلا أنه يسعى الاقتصار حيثشذ على هذا المقدار من دون زيادة (انتهى) .

ووجه سقوط هذا البحث الطويل هو ما اتضح لك من أن المعيار هو انتفاص الغسل وعدمه فإن انتقص الغسل بحدث ولابد من أعدته ولو كان متصلاً عرفاً بالفعل أو بدخول المكان وإن لم ينقص فهو مما يكفى ولو بعد مضي عشر سنين إذا فرض نقاؤه في هذه المدة .

(والى ذلك يرجع) ما افاده شيخنا الانصاري من أن فعل الغسل لأجل فعل لا يعتبر فيه لغة ولا عرفاً إلا اتصال العرفي بينهما بل المفهوم عرفاً هو اعتبار بقاء الأثر المقصود من الغسل إلى وقت الفعل بطير قول الأمر تنظف لفعل كذا (ينهى) بل وهكذا ما افاده الحدائق من قبله (قال) إن المقصود من الغسل هو الاتيان بالأفعال المذكورة أو دخول تلك الأمكنة الراجع إلى الأفعال في الحقيقة بظهوره الغسل وإن يكون متطهراً لمريد احترامها وفصلها ومقتضاه حيثشذ أنه لو أحدث أو نام بعد الفصل و قبل تلك العاية فإنه يستحب له الأعادة (ينهى) .

(١) لغائن هو صاحب الحدائق رحمه الله (وعن الفتية) أنه يستحب الغسل لخمسين (وعن المصباح) أنها تقرب من مائة .

ان المهم من بين الاعمال الغير المشهورة هو غسلان لأناس بذكرهما :
(الاول) غسل من قصد الى مصلوب فمطر اليه والمشهورين علمائنا ان هذا الغسل
مستحب^(١) وقال بعض علمائنا انه واجب والاحوط عدم تركه^(٢).

(١) بل عن ظاهر السرائر عدم الخلاف في استحبابه بل عن العمية الاجماع عليه (ولكن مع ذلك)
حكى عن ابي الصلاح وحوه وهو ظاهر الصدوق أيضاً فانه قال في الفقيه على ما يظهر من لوائح في
الكتاب/ ١٩ من الاعمال المسونة بل في الهداية أيضاً على ما صرح به المستدرک في الباب/ ١٣ من الاعمال
المسونة (مالفظه) وروى ان من قصد الى مصلوب فمطر اليه وجب عليه الغسل عقوبة فانه رصوا ان الله عليه
وان لم يصرح بالوجوب ولكن طاهره العمل بهذه المرسلة المصرحة بالوجوب تصريحاً لتعده بالعمل بما
يرويه في الفقيه .

(٢) وتوضيح المقام ان صاحب المدارك ضعف المرسلة لارسالها وجهالة الراوى (وقال) لأناس بالمصير
لدى الاستحباب تمسكاً بمقتضى الرأية الاصلية وموافقة لغوى فصولاً لاصحاب (وعن المعسر) مثل ذلك
(وقد رد عليهما الحدائق) بما حاصله ان المرسلة ان كانت ضعيفة فهي قاصرة عن اثبات الاستحباب ايضاً لانه حكم
شرعى يتوقف على دليل معتبر وان كانت قوية فطاهرها الوجوب ولا وجه لحملها على الاستحباب وهو جيد
(وفي الجواهر) ما ملخصه ان المرسلة مع حلو اكثر كتب الحديث عنها وقلة العامل بطاهاها من الوجوب
لانقطع لاصل خصوصاً مع شهرة الدب (الى ان قال) وكفى بذلك دليلاً على الدب وعلى تبريل الرواية
عليه (انتهى) وضعفه يظهر مما عرفته من الحدائق .

(اقول) ان المرسلة وان كانت هي ضعيفة سداً فهي قاصرة في الحقيقة عن اثبات الاستحباب فصلاً
عن الوجوب ولكن المرسل لها حيث انه الصدوق وقد تعهد في اول الفقيه بالعمل بما يرويه وصدقه المرسلة
بل صريحها هو الوجوب فالاحوط كما ذكرنا في المتن هو عدم ترك الغسل مهما امكن والله اعلم .

بقي في المسألة امور ينبغي التنبيه عليها :

(مها) به قال في المدارك في دليل التعليق على قول الشرائع من سعى الى مصوب ليراه عامداً
بعد ثلاثة ايام (مالفظه) واطاهر ان مجرد السعى الى الرؤية لا يكفي في الوجوب او الاستحباب كما توهمه
العبارة بل السعى مع الرؤية (انتهى) وهو جيد فان صريح المرسلة هو اعتبار القصد والبطر جميعاً (وفي
الجواهر) قد صرح ايضاً باعتبار الامر بنظر حلا النظر عن السعى اليه بان كان الناظر حاصراً هناك (قال)
او السعى من النظر لم يثبت القس (انتهى) .

(ومها) انه حكى عن ابي الصلاح ومعتقد اجماع العمية تقييد المصلوب بكونه من المسلمين وقد
يشعر به تعليل الغسل في النص بقوله عقوبة اد الكافر ممن لا احترام له كى يعاقب المسلم لاجله (قال في
الجواهر) فلا عقوبة لسعى اليه (انتهى) ولكن مع ذلك روي اليد عن اطلاق النص مشكلاً وقد استطهر
مصباح الفقيه شموله للكافر ايضاً وهو في محله .

(الثاني) غسل المولود بمعنى ان المولود بعدما ولد يغسل كغسل الحياه والجمعة وحوهما والمشهور بين علمائنا ان هذا الغسل مستحب^(١) وقال بعض علمائنا انه واجب (ومها) انه حكى عن الصيمري تخصيص المصلوب بمن صلب بحق فالمصلوب ظمناً وعدواناً لا غسل في السعي اليه وهو صيف لاطلاق النص بل عن جملة من كتب الاصحاب التصريح بعموم المصلوب. (ومها) ان الشرائع وجمعاً من الاصحاب قيدوا السعي الى المصلوب بكونه بعد ثلاثة ايام (بل عن المصبيح) بسنة الى الاصحاب عدى الصدوق والمفيد (بل عن الغيبة) التقييد به في معتد اجماعه (قال في الجواهر) ولعل ذلك في تنفيذ النص (اقول) بل الظاهر عدم كفايته فان اجماع بعد مخالفة الصدوق والمفيد غير محقق ولص مطلق واليه يشير الحدائق بقوله وفيه جملة من الاصحاب بكونه بعد الثلاثة من صلبه وموته والخير كما ترى مطلق (انتهى) وهو كذلك .

(ومها) ان مقتضى تعليل العمل في النص بالمعقوبة انه اذا قصد الى المصلوب وبطر اليه لغرض شرعي كالشهادة على عيه وحوها فلا يجب العمل عليه (وفي الجواهر) ولا يثبت العمل حينئذ (اسه) وهو كذلك ولكن مع ذلك الاحوط عدم ترك الغسل والله العالم .

(١) بل عن طاهر المراتبي لخلاف فيه بل عن الغيبة الاجماع عليه ولكن مع ذلك قد حكى عن ان حدة انه قال بالوجوب بل قبل انه طاهر الصدوق بقاء (وعلى كل حال) المستند هو موثقة سماعة المروية في الوسائل في الباب ١ من الاعمال المسنونة قال سألنا عن الله عليه السلام عن غسل الجمعة فقال واجب في السفر والحضر (الى ان قال) وغسل المولود واجب .

(ولكنك قد عرفت) في دبل الحواب عن الطائفة الاولى مما استدل به لوجوب غسل الجمعة ان هذه لموثقة مصرحة بوجوب كل من غسل الجنابة والحجص والاستحاضة وغسل النساء وغسل المولود وغسل الميت وغسل من مس الميت وغسل المحرم وغسل يوم عرفة وغسل الريارة وغسل دخول الميت وغسل المسنونة وغسل الاستسقاء (ومن المأطوع) انه ليس جميع هذه الاعمال واحداً شرعاً فلا بد من حمل مائة الوجوب فيها على المعنى اللغوي اي الشوب (مضافاً) الى ان مثل هذا الامر الذي يعم به الملوي لو كان واحداً شرعاً لا شهره وان يمس المسلمين عموماً كالشمس في رابعة النهار وليس فليس (هد وقد استدلل) انحو هر على الاستصحاب تبادل على الاخبار على حصر الواجب في غيره (وفيه) كما اشير فلا ليس لاحر فضلاً عن احذر عديدة يحصر الواجب من العمل بالاعمال المسنونة المعروفة كي يعرف منه استحباب هذا العمل دون وحوه

بقي امور :

(مها) ان الوسائل عقد في الاعمال المسنونة بانياً لاستحباب غسل المولود وهو الباب ٢٧ وذكر فيه بعد الموثقة المتقدمة حراً آخر عن الرضا عليه السلام عن آياته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اغسلوا صبيانكم من العمر فان الشيطان يشم الفم فيخرج الصبي في رقاده ويتأذى به الكتان (واعترض عليه

ولكن الاظهر هو استحبابه دون وجوبه والاحوط ان لا يتأخر هذا الغسل عن الولادة بكثير والله العالم.

فصل في وجوب التيمم وغاياته

(وفيه مسائل ثلاث)

مسألة - ١ يجب التيمم^(١) بالكتاب والسنة واجماع المسلمين كافة^(٢) بل لا يبعد كونه

الحدث (قال بأن مورد الحر هو غسل الدسومة عن الصبي اذا كان شيئاً فيه دسومه (قال) وكذا الرجل يصبأ بقربة قوله يتأذى به الكائن وأن هذا من المولود (انتهى) وهو جيد وقريب منه في الجواهر بل وفي المستدرک ايضاً في الباب/١٩ من الاضمال المسنونة .

(ومنها) ان طاهر كلمات لأصحاب بل صريحها وهكذا طاهر الموثقة بقربة وحدة السياق هو لغسل .. لهم لا لغسل بالفتح (قال في الحدائق) وليس المراد به غسل المحاسة كما توهمه بعض الاصحاب (انتهى) وقريب من ذلك في الجواهر فراجع .

(ومنها) به صرح المدارك بأن وقت هذا الغسل هو حين الولادة وتبعه الحدائق في ذلك بل قد يقال ان ذلك طاهر عبارات الاصحاب ايضاً ولكن عن المعتر ان لم يستعد ساعة الوقت لى ليوم السابع (قال في الجواهر) كما لعله يشعر به اطلاق النص ولكنه مع ذلك قد حمل الغسل حين الولادة احوط وهو كذلك والمراد من حين الولادة كما شرر في المتن ان لا يتأخر الغسل عن الولادة بكثير (والله اعلم) .

(١) التيمم لغة هو المقصد قل لله تعالى «ولا يسموا الحيث منه تعفون» اي ولا تقصدوا الردى من الحال منه تعفون (واما شرعاً) فهي لمدارك هو الصرب على الارض ولمسح بالوجه واليدين عني وجهه اقرية (وفي الحدائق) هو قصد الصعب لمسح الوجه واليدين على الكعبية الواردة في النصوص (وفي الجواهر) هو مباشرة الارض على وجه خاص (والطاهر) ان مقصود الجميع واحد .

عبارتنا شتى وحسنك واحد وكل الى ذلك الجمال يشير

(٢) اما وجوبه بالكتاب فو صبح ، قال الله تعالى في سورة النساء «يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جساً الا عابري سبل حتى تغسلوا وان كنتم مرضى او عني سفر او جاء احد منكم من الماء فليمسحوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم ان الله كان عفواً غفوراً» وقال ايضاً في اوائل المائدة «يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم حساً فاطهروا وان كنتم مرضى او عني سفر او جاء احد منكم من الماء فليمسحوا صعيداً طيباً

من ضروريات الدين فلا نحتاج الى اثبات وجوبه بآية او رواية .

مسألة ٢ - يجب التيمم لكل ما يجب له الوضوء من صلاة واجبة وطواف واجب واذا اضطر الى مسح كتابه القرآن او اسم الله تعالى وهو محدث بالاصغر ولا يتمكن من الوضوء تيمم ومس الكتابة (وهكذا يجب التيمم) لكل ما يجب له الغسل من صلاة واجبة فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون .

(ومن العجيب) ان مع وجود هاتين الآيتين في القرآن المحمد قد نسي التيمم عمر بن الخطاب قد روى العامة في كتب احاديثهم من الصحاح الستة وغيرها بطرق عديدة متباعدة بل لعلها متواترة ما ملخصه ان عمر سأل السائل ذات يوم عن رجل اجب ولم يجد الماء فكيف يصنع بالصلاة قال لا يصلي فذكره عمار وحبوب التيمم على المحجب اذا لم يجد الماء وان الشئ صلى الله عليه وآله وسلم علمهما كيفيه في يوم حياته فساء عمر ذلك فقال له عمار ان شئت لا احدث به بعد ذلك .

(واما وجوب التيمم بالاحجار) فاوضح من وجوبه بالكتاب كما يظهر ذلك بمراجعة الوسائل في ابواب التيمم (واوضح من الكل وجوبه بالاجماع) اذ لم يحك الخلاف في وجوبه في الحلة من احد من المسلمين (حتى قال في الجواهر) بل لعله في الحلة من ضروريات الدين التي يدخل من تكرها في سبيل الكافرين (انتهى) وهو كذلك .

(ثم ان في المقام اشكالا مشهوراً) على ظاهر آيتي التيمم (وحاصله) ان الله تعالى رب وجوب التيمم على احد لامور الاربع اما الموضع واما السفر واما المعنى من العائظ وما لمس النساء مع ان الامرين الاخيرين ليسا من مسوغات التيمم للمحدث بل هما من موانع اصل الطهارة سواء كانت مائية او ترابية . (واحسن ما قيل او يمكن ان يقال) في دفع الاشكال هو ما ذكره المذاكر عن جمع من المفسرين وطاهره وظاهر الحدائق في اول التيمم وهكذا طاهر الطرسي في مجمع البيان الاعتراف به وهو ان لفظة (و) في قوله تعالى «واحياء أحد منكم من العائظ» هي بمعنى الواو كما في قوله تعالى «ورسلنا الى امة الف او يريدون» والمعنى هكذا فان كنتم مرضى وعلى سفر وقد جاء أحد منكم من العائظ فكان محدثاً بالاصغر يحتاج الى الوضوء او لامستم النساء فكنتم محدثين بالاكثر محتاجين الى الغسل فلم تجدوا ماء فيمسوا بادل الوضوء او الغسل .

(هذا وقد حكى عن البصاوي) والكشاف ما لا ينحسم به الاشكال (وفي الجواهر) قد تصدى تحقيق لاية في اول الكتاب في دليل كون الغسل واجباً غريباً لانفسياً واطال الكلام فيها وذكر في المقدم اشكالات عديدة ثم فسّر الآية بما لا ينحسم به الاشكالات كلها (ولو سلم) فتفسيره مما يقع الاية الثانية فقط «بايها الدين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة» الح ولا يقع الاية الاولى ابداً فلاحظ .

وطواف واحب وصوم واجب واذا اضطر الى مس كتابة القرآن او اسم الله تعالى وعليه غسل ولم يتمكن منه او اضطر الى قرائة احدى سور العرائم الاربع التي مر تفصيلها فيما يحرم على الحنب او الى الجلوس في المساحد او الى احتياز احد المسجدين أعنى مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم او الى وضع شيء في المساجد وهو جنب او حائض او نساء ولم يتمكن من الغسل فيقيم ويأتى بأحد هذه الامور^١

(١) كل ذلك لاطلاق ادلة التيمم اد المستفاد منها بدلية التراب عن الماء مطلقاً وصوء كان او غسل كما يظهر ذلك من جملة تيمم لوسائل (في الباب/٣) لان رب الماء هو رب الارض (وفي الباب/١٤) فان رب الماء هو رب التراب (وفيه ايضاً) ان رب الماء رب الصعيد (وفي الباب/٢٠) هو بمنزلة الماء (وفي الباب/٢١) ان التيمم احد الطهورين (وفي الباب/٢٣) ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً (وفيه ايضاً) يا انا در يكعبك الصعيد عشر ميسر .

(نعم قد اقتصر المحقق في الشرائع) عند بيان تيمم الواحد على ذكر ما كان لصلاة واحدة او لحروح الحب عن احد المسجدين وهو مشعر بعدم وجوب التيمم لما سواهما من طواف واحب او صوم واجب وبحوهما (وعن العلامة) انه لا يرى التيمم بدلا عن الغسل في الطواف ولعله في غير القواعد والارشاد والتحرير اد المحكي عنه في هذه الكتب الثلاثة اطلاقه وجوب التيمم للصلاة والطواف (وعن صريح العلامة) في المنتهى وعن ظاهره في غيره عدم وجوب التيمم للصوم الواجب (وهو صريح المدارك ايضاً) وفي فصل في المبادى بين ما توقف على مطلق الطهارة فوجب التيمم له وبين ما توقف على نوع خاص من الطهارة كالغسل في صوم لجنب مثلاً فلا يجب التيمم له (قال) ولا يظهر عدم وجوب التيمم له مع تعدده اد لا لملامعة بينهما فتأمل (انتهى) .

وفي الجميع ما لا يخفى لعموم ادلة التيمم وبدليته عن الماء مطلقاً حينما تعدد وانه بمنزلة في هذا الحال وصوء وغسلا (وقد أحاد الحواهر) في الرد على المدارك حيث قال ومن العجيب ذكره لبك الاحبار التي منها انه بمنزلة الماء مع صدور هذا التفصيل منه .

(قول) ولعل الى ذلك اشار المدارك في آخر كلامه بقوله فتأمل (كما ان المحكي عن المحقق في المعتبر) هو لتصريح بحوار تيمم لكل من وجب عليه الغسل اذا عدم الماء وكذا كل من وجب عليه الوضوء (قال) وهو اجماع أهل الاسلام الا ما حكى عن عمر وابن مسعود من انهما مع الجنب من التيمم (انتهى) ولعل ذلك قرينة على عدم ارادته التحصيل في الشرائع بالصلاة والحروح عن المسجدين فقط وان اقتصر على ذكرهما عند بيان ما يجب له التيمم .

(وعلى كل حال) الحق ما ذكرناه في المس من وجوب التيمم لكل ما يجب له الوضوء ولكل ما يجب له الغسل ولحروح المحتلم عن المسجدين كل ذلك لعموم ادلة التيمم وبدلية التراب عن الماء مطلقاً وصوءاً كان او غسل (والله العالم)

(ويجب التيمم أيضاً) للخروج من أحد المسجدين إذا احتلم فيهما وقد مضى التفصيل في المسألة/٩ مما يحرم على الجنب فتذكر .

مسألة - ٣ يستحب التيمم لكل ما يستحب له الوضوء أو الغسل^(١) فهو بدله في حال الاضطراب بلا شبهة ويقوم مقام الماء في حال عدم التمكن من الوضوء أو الغسل بلاريب.

فصل في مجوزات التيمم

وهي ثلاثة عدم وجدان الماء وعدم الوصلة اليه والخوف^(٢) وقال بعض علمائنا إنها

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به الحقائق في آخر التيمم في المسألة/٩ وهو الذي قواه الجواهر (قال) احداً بما دل من تبريل التراب مرة الماء وأنه يكفيك عشر سبعين وغير ذلك (انتهى) وهو جيد (ولكن عن الشهيد في الدروس) تخصيص بدلية التيمم عن الوضوء المستحب بما اذا كان الوضوء رافعاً لا مطلقاً (وعن المحقق الحوساري في شرح لندروس) النظر في اطلاق بدلية التيمم عن الوضوء المستحب وان كان رافعاً (قال في محكيه) من استحباب التيمم اما يكون فيما فيه نص أو اجماع او شهرة وليس كذلك كلما استحسنت فيه الوضوء لرافع كما هو الطاهر (انتهى) (وفي المدارك) قد استظهر عدم استحباب التيمم بدلاً عن الغسل المستحب (قال) وقد قلنا انه رافع للحدث لعدم النص (قال) وحرم جدى يعني به الشهيد الثاني بالاستحباب على هذا وهو مشكل (انتهى) .

(وعن جامع المقاصد) الاشكال في بدلية التيمم عن الوضوء أو الغسل اذا لم يكن رافعاً ولا مباحاً (قال في محكيه) والغسل يستحب التيمم في كل موضع يستحب فيه الوضوء والغسل لا اشكال في استحبابه اذا كان المبدل رافعاً (يعني) كالوضوء وغسل الحائض اذا كانا من قبل الوقت فانهما حينئذ مستحبان رافعان (قال) او مباحاً (يعني) كوضوء او غسل مستمر للحدث كالمستحاضة والمسح والمطون اذا كان من قبل الوقت لعمل مندوب مشروط بالطهارة فانه مستحب مباح لا رافع (قال) واما الاشكال فيما سوى ذلك (يعني) كالأعمال المسبوبة على المشهور فانها لارافة ولا مباحة (قال) والحق ان ما ورد النص به او ذكره من يوثق به من الاصحاب كالتييمم بدلاً من وضوء الحائض للذكر يصار اليه وما عداه على المصحح حتى يشك بدليل . انتهى .

(وفي الجميع مما لا يحصى) وضعه يظهر لك مما افاده الجواهر آتياً (وبالجملة) المستفاد من ادلة التيمم هو بدلية التراب عن الماء مطلقاً في كل موضع تندر ولم ينبر الماء وضوءاً كان او غسلاً واجباً كان او مستحباً رافعاً كان او مباحاً اولاً كان رافعاً ولا مباحاً كوضوء الحائض للذكر او غسلها للاحرام فتأمل جيداً .

(٢) وتفصيل المسألة ان الشرائع قد ذكر هذه المجوزات الثلاثة وتمهه كثير من الاصحاب ولكن عن

ثمائية وقال بعضهم انها اكثر ومرجع الجميع الى الثلاثة المذكورة والكلام في الكل يقع في طي مسائل .

مسألة ١ اذا لم يجد الماء للوضوء او العسل فعليه التيمم^(١) سواء كان ذلك في السفر او في الحصر وان كان عدم وجدان الماء في الحصر نادراً جداً^(٢) وعلى كل حال ان التيمم انما يجوز اذا طلب الماء ولم يجده لامطلقاً^(٣).

المنتهى انه انها الى ثمائية او تسعة فقد الماء والحوث من اللص وحوه والاحباح له للعطش والمرص والحرج وفقد الاله ثنى يتوصل بها الى الماء كالدلو وحوه والصعب عن الحركة وحوث الرحام يوم الجمعة وعرفة وصيق الوقت بل عن الوسيلة ان شرط التيمم فقد الماء و حكمه وانه ادرج في الثاني اثنى عشر شيئاً (قال في الحواهر) والكل يرجع الى ما ذكرنا ايضاً يعنى الى الثلاثة المتقدمة (ن في الحواهر) وعن الذكرى ان مرجع الثلاثة ايضاً الى واحد وهو المحر عن استعمال الماء عقلاً او شرعاً وهو جيد وسيأتي منا في المسألة ٩ توضيح كون المحر للتيمم امراً واحداً وهو عدم التمكن من استعمال ماء اما حقيقة او شرعاً فانتظر .

(١) قل في الحواهر كتاباً وسنة واحماً محصلاً ومغلولاً (انتهى) وهو كذلك (ما كتاباً) فلما تقدم في ول الفصل السابق من الابيين الشريفين (واما سنة) فلما يظهر بمراجعة ابواب مختلفة من تيمم الوسائل من الاحبار الكثيرة اظهرها (م رواه في الباب ٤) عن الحلبي انه مثل اما عند الله عليه السلام عن الرجل اذا أحب ولم يجد الماء قل يتيمم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغسل ولا يبعد الصلاة (واما احصاءاً) فعدم الخلاف فيه من احد من اصحابنا .

(٢) اذ المحكى عن الخلاف والمنتهى الاجماع على انه لا فرق في عدم وجدان الماء من السفر والحصر وعن الاحير ولا في السفر بين الطويل والقصير (واما ما عن السيد) في شرح الرسالة من وحوث الاعداء في الحصر (ن في الحواهر) مع انه لم يعرف هذا النقل عنه هنا ليس خلافاً فيما نحن فيه (قل) اذ لا يكر وجوب التيمم والصلاة معه وان اوجب الاعادة بعد ذلك (انتهى) وهو كذلك .

(نعم يظهر من المدارك) انه قال بعض العامة ان الصحيح الحاصر اذا عدم الماء كالمحبوس ومن انقطع عنه الماء يترك التيمم والصلاة لان التيمم مشروط بالسمر كما يدل عليه قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفره الح ولكن رد عليه لمدارك بقوله وبطلانه ظاهر لان ذكر السفر في الآية حرج محرج الدلب لان عدم الماء في الحضر نادر واذا حرج الوصف مخرج الغالب انتفت دلالة على نفي الحكم عما عدى محل الوصف كما حقق في محله (انتهى) وهو جيد .

(٣) ويدل على ذلك (مضافاً) الى ما من الخلاف والغية والمعتبر والمنتهى والتذكيرة وحامع المقاصد والتنقيح من الاجماع عليه (والى ما في المدارك) والحدائق من ظاهر قوله تعالى « فلم تجدوا ماء فتيمموا »

مسألة ٢ يحجب طلب الماء لموصوء أو العسل بشروط ثلاثة والا فلا يجب الطلب (الاول) رجاء الاصابة (الثاني) سعة الوقت (الثالث) عدم الخوف من سبع أو لص ونحوهما^(١)

يدعوى ان عدم الوجدان مما لا بحرر الا بطلب (والى ما في الحواشر) من وجوب تحصيل شرط الواجب لمطلق بمعنى الماء ون مجرد عدم احرار القدره عليه مما لا يسقطه عقلا ما لم يطله حتى يحرز عجزه عنه . (وان شئت قلت) انه يعلم احمالا بوجوب احدي الظهارتين عليه فان كان واحداً فالمائة وان كان قدراً ولراية فماله نتحصن ويطلب الماء لا يعرف انه تحت اي العنوانين كى يأتي ما هو وطبقته شرعاً (حسنة ررارة) المرويه في الوسائل في الباب ١ من التيمم عن احدهما قال اد لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم (ورواية السكوني) في الباب المذكور عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السلام قال يطلب الماء في السفر ان كان المحروقة فعلة وان كانت سهولة فموتين لا يطلب اكثر من ذلك (وعليه) ما عن الاردبيلي من الحكم يستحب الطلب ضعيف جداً (مضافاً) الى ما في الجواهر من عدم ثبوت ذلك عنه (قل) كما لا يخفى على من لاحظ كلامه (انتهى) .

(بعض يدل على خلاف المطلوب) جملة من الاحار المرويه في الوسائل في الباب ٢ من تيمم (في خبر دود الرقي) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اكون في السفر فتحصر الصلاة وليس معي ماء ويقول ان الماء قريب فأطلب الماء وأنا في وقت يمياً وشمالاً قال لا يطلب الماء ولكن تيمم فاني أخاف عليك لحلف عن أصحابك فتصل وبأكلك السبع (وفي خبر يعقوب بن سالم) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء و نماء عن يمين الطريق ويساره علوتس او نحو ذلك قال لا امره أن يمرر بنفسه فيعرض له لص او سبع .

(ووجه دلالة هذين الخبرين) على خلاف المطلوب ان مع وجود الماء في يمين الطريق ويساره اد لم يجب الطلب فمع الشك فيه بطريق أولى (وفي خبر علي بن سالم) عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال فيه فقال له دود الرقي فأطلب الماء يمياً وشمالاً فقال لا تطلب الماء يمياً ولا شمالاً ولا في بشر ان وجدته على الطريق فتوضاً منه وان لم تجده فامض .

(ولكن الجواب عن الجميع) هو ان الخبرين الاولين هما في مورد الخوف لا مطلقاً وعليه يحمل الخبر كذلك انما وان أثبت عن جملة عليه مقتضى الجمع بينه وبين جميع ما دل على وجوب الطلب هو جملة على ذلك (وما في الحواشر) من تضعيف هذه الاحار الثلاثة ضعيف وما في المدارك من تضعيفها وتضعيف ما قلها من حسنة ررارة ورواية السكوني اصعب (والله العالم) .

(١) ما الشرط الاول فبدل عليه مضافاً الى ما في المدارك من اجماع علمائنا واكثر العامة على ان من كان عذره عدم لماء لا يسوع له التيمم الا بعد الطلب اذا أمل الاصابة وكان في الوقت سعة قال حكى ذلك لمصنف في لمعتبر والعلامة في المنتهى (انتهى) ان وجوب الطلب غيرى مقدمي لاجل الظاهر على الماء فاذا

(ثم انه اذا ظن) عدم الماء فلا يسقط معه الطلب^(١) وذلك لحواز خطأ الظن وعدم مطابقتها مع الواقع (وهكذا) اذا ظن عدم سعة الوقت فلا يسقط معه الطلب^(٢) بل يجب الطلب الى ان يحصل العلم او الاطمينان بعدم سعة الوقت فيتيمم حيثئذ ويصلى (كما انه اذا خاف) من السبع او اللص ولكن وجد من لا يخاف سعيًا ولا لصًا ولا غيرهما فالظاهر وجوب استنابته لطلب الماء^(٣) اذا امكنت استنابة بل الظاهر جواز استنابة الغير لطلب الماء مطلقاً حتى في صورة عدم الخوف اذا كان الغير ثقة يعتمد على كلامه^(٤).

علم انه لاماء تسقط المقدمة (وما عن بعض العامة) من وجوب الطلب ولو مع القطع بعدم الماء فهو أبطل باطل جداً (وفي المدارك) انه عت لا يقع الامر به من الشارع (قال في الحقائق) وهو جيد (التمهي) وهو كذلك.

(واما بشرط التيمم) فيدل عليه مصافاً الى ما عرفت من لاجتماع عليه وفي الحقائق سقط الطلب قولاً واحداً لعدم لفائدة والى ان الوقت ان كان صيقاً لأسعة فيه فلا أمر حيثئذ بالطهارة المائية كي يجب الطلب لا حلها (ما في حصة ردارة) المتقدمة آنفاً في المسألة السابقة (فادحاف ان يفوته الوقت فليتيمم).

(واما بشرط الثالث) وهو عدم الخوف فيدل عليه خبراً داود الرقي ويعقوب بن سادم المتقدمين يضاف في المسألة السابقة بل وجبر على من سألهم المتقدمة هناك ايضاً (هذا مصافاً) الى ان مع الخوف يسقط ما هو هم من الطهارة المائية كالصوم او الحج وبحوثهما فكيف بالطهارة المائية وهذا واضح.

(١) اد لا عرة بالظن بعدم يبقى الطلب على حاله لاطلاق أدلته كما عن التمهيد والتحريم وغيرهما واختاره المدارك معلا بحوار كذب الظن واستجوده الجواهر (وعليه) فما عن ابن الجبيل وبعض متأخري المتأخرين من سقوط الطلب مع الظن بعدم ساقط لا بدت اليه ودعوى قيام الظن مقام العلم في الشرعيات ممسوعة الا فيما قام عليه الدليل الخاص وليس المقام به (وأشد منها معاً) دعوى عدم شمول دليل الطلب لصورة الظن بعدم فانها بلا شاهد.

(٢) وذلك لاستصحاب سعة الوقت فيرتب عليه وجوب الطلب فيطلب الى ان يعلم ان يطمئن بصيق الوقت فيتيمم حيثئذ ويصلى كما ذكرنا في المتن.

(٣) وان ملاك وجوب الطلب عند عدم الخوف ليس الا تشخيص الموضوع ومعرفة حال نفسه من انه واحد ليتظهر بالماء او فاقد ليتيمم وهذا الملاك بعينه موجود في المقام بلا شبهة فتجب الاستنابة اذا امكنت كما هو ظاهر الحقائق ايضاً.

(٤) اد المقصود من الطلب كما اشير آنفاً ليس الا تشخيص الموضوع ومعرفة حال نفسه وانه واحد او فاقد وهو كما يحصل بمباشرة الطلب فكذلك يحصل باستنابة الغير او استيجاره اذا كان ثقة مأموراً من

مسألة ٣ - يجب على من لم يجد الماء أن يطلبه في كل جهة من الجهات الأربع أعنى يمينه وشماله وأمامه وخلفه بمقدار علوة سهم ان كانت الأرض حرة أى مشتملة على الاحجار والاشجار والعلو والهوط والصعود والتزول او بمقدار غلوتين ان كانت الأرض سهلة غير خزانة (١) . . .

الكذب (وعنه) فما عني المنتهى وتبعه الحدائق من عدم جوار الاستجابة وان كان النائب عادلاً معللاً بأن الخطأ بالطلب متوجه الى نفسه فلا يجوز للعير ان يطلب له كما لا يجوز له ان يتعمد ضعيف لا يصح اليه (وقد رد) عليه الجواهر بما حاصله ان مجرد تكليفه وخطابه بالطلب مع عدم الظهور في ارادة المباشرة مما لا يعارض عموم الوكالة (قال) وقياسه على التيمم مع الفارق (انتهى) وهو كذلك فان التيمم عبادة يراد فيها مباشرة المكلف بنفسه وأين هذا من الطلب المقصود به تحصيل العلم بكونه واجداً او فقداً وهذا واضح .

(١) هذا كله هو المشهور بين الاصحاب بل عن العدة الاجماع عليه وعن التذكرة بسنة ابي علمائنا (وعن السعيد) والحنفي ذكر الامام واليمين واليسار ولعل عدم ذكر الحلف للمسير فيه فلا يحتاج الى الطلب (وعن مسوط الشيخ) وبهائنه وجوب الطلب رمية سهم او سهمين من غير فرق بين الحرية والسهولة ولعل الرد يد هو بدخاط الفرق بين الحرية والسهولة (وعن الوسيلة) لاقتصار على ذكر اليمين واليسار فقط (وعن جميل السيد) وخلاف الشيخ وجامع ابن سعيد وجوب الطلب من غير تحديد .

(والاظهر) هو ما عليه المشهور (ويبدل عليه) مضافاً الى اجماع العدة والتذكرة بل عن ارشاد الجعفرية الاجماع ايضاً لكن من غير تصريح بالجهات الأربع (رواية السكوي) متقدمة في المسألة ١/ المصروفة بالطلب بمقدار العلوة في الحرية والعلوتين في السهلة وهي وان لم تصرح بالجهات الأربع ولكن الطلب فيها مصرف اليها بل اذا لم يطلب الماء في جميع الجهات الأربع بالمقدار المذكور لم يصدق عليه انه طلب الماء علوة سهم او غلوتين .

(وتوهم) ان المراد هو العلوة او العلوتين في مجموع الجهات الأربع لافى كل جهة بهذا المقدار ضعيف لا يلتزم اليه (وأضعف منه) تضعيف الرواية فان ضعفها مجبور بعمل الاصحاب (واما قوله عليه السلام) في حصة رزاة المتقدمة في المسألة ١/ (فلطلب ما دام في الوقت) فهو محمول على الاستحباب كما نفى عنه الناس في الجواهر حملاً بينها وبين رواية السكوي (واما حمل الحصة) على صورة رجاء الحصول ورواية السكوي على عدم الرجاء كما في الحدائق فهو مما لا شاهد عليه بل الجواهر رده مضافاً الى ذلك بأنه مسمى على وجوب الطلب زائداً على النصاب المذكور مع رجاء الحصول وظن الماء وهو ممنوع وان كان يظهر ذلك من المدارك تبعاً للمعتمد لتضعيفها رواية السكوي فيتبين العمل قهراً بالحصة فيطلب الماء مادام في الوقت حتى يحشى القوت فيتيمم ولكك قد عرفت حال تضعيف الرواية بعد انجاسها بعمل الاصحاب .

.. والغلوة هي مقدار رمية سهم^(١) مع الاعتدال في الرامي بحسب القوة هذا اذا لم يعلم بوجود الماء واما اذا علم بوجوده فيجب السعى اليه مادام الوقت باقياً وان كان اكثر من غلوتين^(٢).

مسألة - ٤ اذا طلب الماء من قبل الوقت ولم يجده فالاقوى عدم وحسب اعادة الطلب من بعد الوقت سواء علم باستمرار عدم الماء الى هذا الحال او شك^(٣) واذا طلب الماء مرة فلا يعاد الطلب للمسلمات الاتية ما لم يتقل من مكانه في السفر الى مرل آخر^(٤).
مسألة ٥ - اذا أخل بطلب الماء غلوة او غلوتين وتيمم وصلى جهلاً بوجوب الطلب او سياتاً له ثم انكشف بعداً ان الماء لم يكن في الغلوة او الغلوتين فالاقوى صحة التيمم والصلاة جميعاً^(٥).

(١) كتب في المجمع وقد حكى عن حمله من اللعويين ان الفرسح خمس وعشرون غلوة (وعن ابي شعاع) في حراجه انها قدر ثلاثمائة ذراع الى اربعمأة (وقال بعضهم) انها مائة باع والميل عشرة علاء (قال في الجواهر) والمعتمد الاول لكن مع الاعتدال في الرامي بحسب لقوة وفي السهم والفرس وسكون الهواء على ما صرح به بعضهم (قل) بل في كشف الثم انه المعروف (ينتهي).

(٢) كما صرح بذلك المدارك والحدائق والجواهر فان رواية السكوبي المحددة للطلب بالغلوة او لغلوتين هي مصروفة الى الغالب وهو صورة عدم العلم بالماء بل نفس تعبيره عليه السلام في الرواية بالطلب مما له ظهور في عدم العلم يقال يسعى الى الماء ولا يقال يطلب الماء فاذا كانت الرواية مصروفة الى الغلب فهي صورة العلم بالماء يجب العمل بمقتضى القاعدة ومقتضاها السعى اليه بلع ما بلغ مادام الوقت باقياً ولا يجد ضرراً في ذلك ولا حرجاً.

(٣) ولكن للمحكي عن المعتمد والمنتهى والذكرى وجوب اعادة الطلب بعد لوقت لا ان يعلم استمرار العدم الاول (وفيه مالا يحى) اذ كما ان مع العلم باستمرار العدم الاول لا يعاد الطلب فكذلك مع الشك في الاستمرار للاستصحاب (وما في الجواهر) من معارضة الاستصحاب مع ظهور أدلة لطلب في كونه بعد الوقت (ضعيف) فان رواية السكوبي المشتملة على قوله عليه السلام يطلب الماء في السفر مطلقة (واما حسبه رداً) المشتملة على قوله عليه السلام فليطلب مادام في الوقت فهي وان كان طاهرها وجوب الطلب الى آخر لوقت ولكل قد عرفت انها محمولة على الاستصحاب وقد بقي عنه اللأس في الجواهر.

(٤) وهو المحكي عن الذكرى وحامع المقاصد والتحرير ولكن عن الاولين اناطة الحكم بالطن بالعدم (وهو ضعيف) اذ لا عرة بالطن بل الحجة هو استصحاب العدم الاول (وأضعف منه) احتياط الجوهر بعادة الطلب لكل صلاة حتى في مثل الظهرين او العشائين وان جمع بينهما.

(٥) خلافاً لجواهر فافتنى سلطان التيمم والصلاة جميعاً وادعى الاجماع المنقول عليه واستند في

مسألة ٦ - اذا أحل عمدًا بطلب الماء غلوة او غلوتين حتى ضاق الوقت عن طله وتيمم وصلى فالأقوى انه آثم ولكن كل من تيممه وصلاته صحيح^(١) وان انكشف بعد أن الماء كان موجوداً في الغلوة او الغلوتين^(٢).

المطلان في ادله اشتراط التيمم بالطلب (قال) ولا فرق في ذلك بين ان يصادف عدم الماء بعد لطلب وعدمه كما به لأهريق فيه بين العالم و لجاهل و لئاسى وغيرهم قضاء للشرطية السابقة ولا بين وقوع بية التقرب ان تصور ذلك وعدمه (انتهى) وهو كما ترى صعب فانه في صورته الجهل بوجوب الطلب او نسيه لا وجهه للمطلان من قصد القرعة متمش مع الجهل والسبب وشرطية الطلب للتيمم ليست هي على حد شرطية الستر والفسه وبحوهمما للصلاة بل الطلب كما اشير فلا ليس الا لشخص حال المكلف وانه من هو واحد لينتظر بالماء او قد قد لتيمم فادا انكشف بعدا انه كان نافداً وقد اتى بما هو وطبعته من التيمم متقرباً به الى الله تعالى فلا يبقى وجه للفساد أبداً وهذا واضح .

(١) كما هو المشهور على ما في المدارك والحدائق بل عن الروص بسببه الى الاصحاب (و لمر) في كل من الاثم والصحة واصبح طاهر من الاثم لعصيانه وعدم قيامه بالطلب واما الصحة فبانه بعد الصبغ يسقط الامر بطلب ويتوجه الامر بالتيمم والصلاة وقد امتثله واتى به (ولكن عن الشيخ) في الخلاف والمسوط انه لو أحل بالطلب لم يصح تيممه (واستشكله المحقق) في محكي المعتر بأنه مع صبق الوقت يسقط الطلب وينحتم التيمم فيكون محرمًا وان أحل بالطلب وقت السعة لانه يكون مؤدياً فرسه بطهاره صحيحة وصلاة مأمور بها واستحسنه المدارك بقوله وهو حسن (انتهى) وهو كذلك .

(ومن هذا) يظهر لك ان ما حكى عن الشهيد في الدروس واللسان من التصريح باعادة لصلاة صعب (ومثله) ما عن المسهى من به لو كان يقرب الماء وتمكن من استعماله وأعمل حتى ضاق الوقت بصارلومشى اليه حرج الوقت فانه يتيمم وفي الاعادة وجهان افرهما لوجوب (ينهى) ووجه الصعاب ما تقدم آتياً في كلام المعتر من انه يكون مؤدياً فرسه بطهارة صحيحة الخ فلا يبقى وجه للاعادة وان كان آتياً باعماله في استعمال الماء حتى ضاق الوقت .

(٢) بمعنى ان التيمم و لصلاة صحيحان حتى فيما اذا انكشف بعدا وجود الماء في الغلوة والغلوتين كما هو مختار المدارك و لحد ثق والخواهر وحكى عن الارديلى وهو طاهر الشرائع انصاً (فما عن الذكرى) وجمع المقاصد والمسانك من وجوب الاعادة في هذه الصورة بل عن الثانى بسببه الى الاكثر بل في الحدائق بسببه الى المشهور (صعب) ادلا موجب للاعادة مع اداء الصلاة بطهارة صحيحة كما عرفت من المعتر . واضعف من ذلك الاسناد في بطلان التيمم والصلاة في هذه الصورة (الى رواية ابى بصير) المروية في الوسائل في الباب/ ١٤ من التيمم قال سألت عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فسيه تيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قبل أن يحرج الوقت قال عليه أن يتوضأ ويبعد الصلاة الخ فان الرواية اجنبية عن

مسألة - ٧ إذا نسي الماء في رحله وتيمم وصلى فالأقوى بطلان التيمم والصلاة مطلقاً سواء طلب الماء في الغلوة أو العلوتين أم لا وسواء تذكر الماء في سعة الوقت أو في ضيقه^(١) فإن تذكر في سعة الوقت تطهر بالماء وأعاد الصلاة وإن تذكر في ضيق الوقت المقام واردة فيمن نسي الماء وتيمم وصلى ثم تذكر في سعة الوقت لا فيمن أحل بطلب الماء حتى صافى الوقت فتيمم وصلى .

(١) وتفصيل المسألة به حكى عن المعتر أنه إذا نسي الماء في رحله وتيمم وصلى فكل من التيمم والصلاة صحيح بطراً إلى أن السبيل لا طريق إلى إزالته فهو كعدم الوصله إلى الماء نظير من كان على شتر لا يمكنه النزول إلى قعرها ولا دلو له ولا رشاء ليستفي منها (وأما رواية أبي بصير) المتقدمة آنفاً المصروفة بالاعادة في هذه الصورة فهي ضعيفة بعثمان بن عيسى فهي ساقطة (وعن السيد) الحكم بالصحة أيضاً لعموم حديث الرفع (وعن الشيخ) التفصيل فإن كان مع سببه الماء في رحله قام بما هو وطيعته من طلب الماء علوة أو علوتين صح التيمم والصلاة والأقوى الجواهر وعن ذكرى احتجار هذا التفصيل (وعن الحداثي) فصل سحر آخر فإن تذكر الماء في سعة الوقت فيعيد الصلاة لرواية أبي بصير الأمرة بالاعادة وضعفها محبور بالشهرة (قل) كما ذكره الذكرى وإن تذكر في ضيق الوقت يسعى عدم سعته لاستعمال الماء وإعادة الصلاة فلا إعادة .

(والأقوى كما ذكرنا في المتن) هو بطلان التيمم والصلاة مطلقاً فإن نسي الماء في رحله هو واحد للماء حقيقة والواحد فرصه الصلاة مع الماء ولم يأت به عاينه أن السبيل هو عذر له فلا يعذب على عدم قيامه بما هو وطيعته وسبب الماء في رحله وإن كان هو حقيقة كعدم الوصلة إليه نظير من كان على شتر لا يمكنه النزول إلى قعرها ولا دلو له ولا رشاء ولكن العرف يرى الفرق بينهما فيصدق على الأول به واحد عاين والثاني غير واحد حقيقة .

(هذا مصافاً) إلى رواية أبي بصير المجنونة ضعفها بالشهرة كما سمعت من ذكرى القاصبة بالاعادة مطلقاً فإن قوله (ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يجرح الوقت قال عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة) مطلق يشمل كلا من الذكر في سعة الوقت وضيقه وهذا واضح .

(وأما استند السيد) في الصحة إلى حديث الرفع فضعيف جداً إذ السبيل مما لا يرفع إلا للحكم لتكليفه وهو المؤاحدة والعقاب لالجزئية والشرطية ونحوهما في حال السبيل ومن جميع ذلك يظهر لك ضعف تفصيلي الشرح والحداثي أيضاً كما أنه يظهر لك حال من جهل الماء في رحله وتيمم وصلى ثم علم به فإن كلا من تيممه وصلاته باطل فإن ارتفع الجهل في سعة الوقت تطهر بالماء وصلى وإن ارتفع في ضيق الوقت تيمم ثانياً وصلى وإذا ارتفع بعد الوقت تطهر بالماء وقضى الصلاة بتأمل جيداً فإن المقام لا يخلو عن دقة .

تيمم ثانياً وصلى .

مسألة ٨ - اذا اراق الماء قبل الوقت أو امر بنهر قبل الوقت ولم يتطهر به ثم دخل الوقت ولا ماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه^(١) بل الاقوى عدم الاعادة حتى لو اراق الماء

(١) قال في المدارك اجماعاً (قال) قاله في المنتهى انتهى وقرب منه ما في الحديث (اقول) نعم لا إعادة عليه اذ لا موجب لها فانه في الوقت فاقد للماء والفاقد يتيمم ويصلى وقد فعل (ولكن الكلام) في انه مع علمه بعدم الماء في الوقت او احتماله احتمالاً معني به هل هو آثم في اراقته الماء قبل الوقت او في عدم تطهيره بماء النهر الذي مر عليه قبل الوقت ام لا (ظاهر المدارك) والحديث وما تقدم عن المنتهى وصريح الحواهر عدم الاثم .

(ولارم ما عدا الواحد للهامي) من حرمة اراقه الماء قبل الوقت اذا احتمل بعده بعد الوقت فكيف بما اذا علم به استنداً في الحرمة الى استصحاب بقاء المكلف الى وقت الصلاة وان لصلاة من الواجبات المطلقة للارادة الصدور من المكلف على أي تقدير وقياساً للمقام على مقدمات الحج التي يجب الاثبات بها من قبل الوقت كالسبر الى مكة ونحوه هو الاثم .

(اقول) ان الصلاة من قبل الوقت ليست من لواحيات لمصلحة كي يجب حفظ مقدماتها وقياسها على الحج في غير محله فانه بعد الاستطاعة مطلق غير مسجل فيجب مقدماته من قبل وقت الواجب بل الصلاة من قبل الوقت مشروطة بما لم يحصل بعد فلاوجه لوجوب مقدماتها من الان .

(نعم يمكن ان يقال) ان الوضوء أو الغسل واجب احتياري والتيمم واجب اضطراري لا يشتمل على تمام مصلحة الاحتيازي والا لكان في عرضه لا في طوله (وعليه) اراقه الماء من قبل الوقت عمداً بلا ملزم له تعويت لمقدار ملزم من مصلحة المولى وهو فيح حرام عقلا وبه لا بعد الحكم باستحقاق العقاب شرعاً .

(وبؤيد ذلك) حملة من لروى المرويه في لوسائل في الباب/ ٢٨ من لتيمم (هي بعضها) سئل عن لرجل يقيم دليلاً لأشهر ليس فيها ماء من احسن المراعى وصلاحي لابل قبل لا (وهي بعضها) رجس احسن في سفر ولم يجد الا الشح او ماء حامداً فقال هو بمرلة الضرورة يتيمم ولا أرى ان يعود الى هذه الارض لني توفق دبه الى غير ذلك .

(ولكن هذا كله) في اراقه الماء قبل الوقت مع علمه او احتمالاً معني به بعدم حصول الماء بعد الوقت فقلنا انه آثم من جهة تعويته مقدراً ملزماً من مصلحة المولى بلا ملزم فان المقدار الذي فوته لو كان غير مبرم لكان الاضطراري في عرض الاحياري دائماً عاينه انه كان الاحتيازي احب الفردين الى المولى وافضلها اليه ولم يكن هو متعيناً ما لم يضطر الى الاضطراري .

(وما بالنسبة الى التطهر بالماء قبل الوقت) ولو علم بعدم حصول الماء في الوقت وجوبه عقلا غير

في الوقت^(١) نعم هو آثم في هذه الصورة اذا علم او احتمل احتمالاً معني به انه لا يحصل الماء الى آخر الوقت^(٢).

مسألة - ٩ ادا كان عنده الماء وأخل باستعماله في الوضوء او الغسل اما عمداً او لغدر كنوم او سبان ونحوهما حتى صاق الوقت عن استعماله فالأقوى انه يتيمم ويصلي

معلوم فان حفظ القدرة وتحصيل مقدمة الواجب المشروط او الوقت اذا علم بعدم حصولها بعد الشرط او الوقت وان عرص انه واجب عقلاً لئلا يفوت الواجب في محله ولكن هذا في المقدمة التي لا يبدل لها كالتيتم بحيث اذا لم يحصلها فات الواجب في محله رأساً لا في المقدمة التي لها بدل كالوضوء او الغسل فانه اذا لم يحصلها فعلاً لم يمت الواجب في محله رأساً .

(وبالجملة) فرق بين ان يعلم او يحتمل احتمالاً معني به انه لا يحصل الماء بعد الوقت لتطهير به وبين ان يعلم أو يحتمل احتمالاً معني به انه لا يحصل التراب ونحوه بعد الوقت للتيتم به هي الاول لم يعلم استقلال العقل بوجود التطهير بالماء فعلاً لانه ان لم يتطهر به لم يمت الواجب في محله بل أقصاه الزول من الاحتيازي الى الاضطراري وفي الثاني يستقل العقل بوجود التيمم حفظاً للقدرة فانه ان لم يتيمم فانت الطهارة في محلها رأساً وهو قبيح حرام عقلاً فتأمل جيداً .

(١) فان التكليف بعد الاراقة قد انقلب عن الاحتيازي الى الاضطراري وقد اتى به ولا موجب للاعادة (ولعل من هنا) حكى عدم الاعاده في المقام عن المشهور بل عن المعتر أنه لم يفل الحلاف في ذلك الامن بعض العامة وهو مشعر باجماع أصحابنا عليه (ولكن مع ذلك) قد حكى عن القواعد والدروس والبيان الاعادة للتعميط (وعن التذكرة) احتمال الاعادة والكل ضعيف فان الاعادة كما ذكرنا بلا موجب والتعميط واستحقاق العقاب مما لا ربط له بوجود الاعادة بعد انقلاب التكليف الى الاضطراري واتيانه به .

(٢) بل عرفت ما انه آثم بآراقه الماء قبل الوقت أيضاً اذا علم او احتمل احتمالاً معني به انه لا يحصل الماء في الوقت فكيف ياراقه في نفس الوقت (ولعل) من هنا صرح الحواهر بالآثم في هذه الصورة (قال) لوجوب الحفظ عليه من باب المقدمة (الى أن قال) فما عساه يظهر من المعتر من حوار الاراقة ضعيف جداً كصريح جامع المقاصد فيما لو ظن ادراك الماء (قال) بل لعل الاجماع على خلافه كما عساه يشعر به بسببه الى الاصحاب في الحقائق (انتهى) .

قول نعم تجوز الاراقة ضعيف جداً حتى مع ظن ادراك الماء اذا احتمل احتمالاً معني به عدم ادراكه و لملاك في حوار الاراقة هو العلم أو الاطمينان بادراكه في الوقت (وقياس لمقام ساق القصر والاتمام) بتحليل ان الحاصر كما ان له بعد الوقت ان يجعل نفسه مسافراً فيقصر وكذلك الواجد بعد الوقت له ان يجعل نفسه واقفاً ويتيمم فاسد جداً وان القصر واجب احتيازي في عرص الاتمام و تيمم واجب اضطراري في طول الاحيازي لا يشمل على تمام مصلحه الواجب فلا يجوز تعويت مقدار ملزم من مصلحه المولى بالملزم

اداء^(١) الا انه يتطهر بالماء ويصلي قضاء

مسألة ١٠ اذا وجد من الماء بمقدار لا يكفي لوضوئه او لغسله تيمم وصلى ولا يبعث بأن يغسل بعض الاعضاء بالماء ويترك الباقي ولا يلحق بأن يغسل بعض الاعضاء بالماء ويتيمم عن الباقي^(٢).

(١) كما في المختلف وعن المنهى والتذكرة والروضة وغيرها واحتاره الحدائق والخواهر بل عن الرياض انه لا شهر بل لعله لمشهور (ولكن عن المعتر) وجامع المقاصد وكشف اللثام وفي المدارك انه يتطهر بالماء ويصلي قضاء (والاقوى) كما ذكرنا في المتن هو الاول (وأحسن ما قبل) او يمكن ان يقال في وجهه امران :

(حدهما) ان المجوز للتيمم مما لا ينحصر بفقد الماء فقط كي يقال ان المكلف اذا واجد لافا قديلا المحوز هو عدم التمكن من استعماله اما حقيقة لفقهه او لعدم الوصله اليه واما شرعاً كما اذا كان مريضاً يتضرر باستعماله او يحاف من الضرر وبحو ذلك (وبذلك) على ذلك تعريض قوله تعالى «فلم تجدوا ماء» في آيتي التيمم على كل من لمرض ولضرر جميعاً فان المسافر وان كان يتفق كثيراً خصوصاً في الصدر الاول في راضي الحجاز وما أشبهه به لا يجد الماء حقيقة لفقهه او لعدم الوصله اليه ولكن المريض غالباً ممن يجد الماء عابثاً انه يصبره استعماله او يحاف من الضرر فلا يكون متمكناً منه شرعاً فمن تعريض عدم الوجدان على كل منهما في الآيتين يعرف ان لمرء من عدم الوجدان فيهما هو عدم التمكن من استعمال الماء اما حقيقة او شرعاً لا خصوص فقد الماء فقط (وعلى هذا) هي المقام حيث لا يتمكن المكلف من استعمال الماء شرعاً للروم فوت الصلاة بخروج وقتها فلا بد له من ان يتيمم ويصلي .

(ثانيهما) ان علة تشريع التيمم والتول الى من الطهارة المائية هو المحافظة على الوقت ولا امر الشارع دأباً عند الاضطرار بتأخير الصلاة الى خارج الوقت والاثبات بها مع الماء قضاء لا في الوقت مع التيمم ادء وهذه العلة بعينها هي المقتضية في المقام للتيمم والصلاة اداء لا التطهير بالماء والصلاة قضاء . (ومن جميع ذلك يظهر لك) ضعف ما عن المعتر وجامع المقاصد وفي المدارك من الاستدلال بقول الثاني بأن المكلف ماها واحد للماء لا فاقد ومنه ما في خصوص المدارك من عدم ثبوت كون الضيق مسوغاً للتيمم .

(وضعف منهما) ما عن جامع المقاصد من الفرق بين المقاميين ما لو كان الماء بعيداً لو سعى اليه لخرج لوقت هي الاول واحد لا يجوز التيمم وفي الثاني فقد يجوز معه التيمم (واعترض عيسى) في محكي الروض بأن المكلف في كليهما واحد عابث به في الاول واحد فعلي وفي الثاني واحد بالقوة ولو قلنا في الاول بوجوب التطهير بالماء والصلاة قضاء وجب ذلك في الثاني ايضاً (قال في لحدائق) وهو جدي وجيه (انتهى) وهو كذلك .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل عن المنهى والتذكرة بسنه الى علمائنا وعن المعتر عدم

فن الخلاف فيه من أحد وهو مؤذن باجماع الاصحاب عليه بل عن كشف للثم دعوى الاتفاق عليه صريحاً (نعم عن بعض العامة) في خصوص الجنب اذا وجد من الماء ما لا تكفيه لغسله سعمل الماء ويضم (وعن بعض لشافعية) مثل ذلك في لحدث الأصغر (وعن نهاية العلامة) انه حمل في الجنب وجوب صرف الماء في غسل بعض أعضائه لجواز ان يجد بعداً ما يكمل به الطهارة والسؤاله غير معصرة في الغسل (وعن النهائي) مثل ذلك في الحبل الممين (وعن الروص) انه نقل عن الشيخ في بعض اقواله النعيس وان هذا هو قول بعض العامة ايضاً .

(و استدلال المشهور) بأمور :

(منها) ان الطهارة عادة تعدية ولم يرد من الشرع التعيس فيها الا في طهارة الكبير ونحوه اذا أصره ابصال الماء الى موضع الكسر وشبهه كما انه لم يرد منه التليق من الماء والراب ايضاً (ومنها) ان المتدبر من قوله تعالى «فلنم تحذوا ماء» هكذا اهل علم تحذوا بقدر ما يكفي الطهارة ولو وجدتم اقل منه بطير قوله تعالى في كفارة ليمين «فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام» اي فمن لم يجد اطعام عشرة مساكين فخرضه الصيام ولو وجد اقل من اطعام عشرة مساكين .

(ومنها) ان الطهارة مركبة من اجزاء وشرائط وذا بعد جزم او شرط فمقتضى دعه الميسور وان كان هو الاثيان بالثاني لكن فيما اذا لم يكن للواجب بدل اضطراري كالتيتم ولا فشر له به مجرد تعدد جزم او شرط ولا يجب الاثيان بالباقي .

(ومنها) جملة من لاحار المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من التيمم لو رده في خصوص الجنب الذي يجد ماء بقدر الوضوء لا كثر الامرة كلها بالتيمم لا غسل بعض الاعضاء باسماء (في بعضها) انه سأل ان عبد الله عليه السلام عن لرحل يجب ومعه قدر ما يكفه من الماء او وضوء للصلاة اينوضاً بالماء او يتيمم قال لا بل يتيمم ألا يرى به اسما جعل عليه نصف الوضوء (وفي بعضها) نصف الطهور (وفي بعضها) يتيمم الجنب ويصلى بهم فان الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً (وفي بعضها) يتيمم ولا ينوضاً .

(اقول) والعمدة في ادله المشهور هو هذا الدليل الاحير والا لفسا في خصوص الجنب بل في مطلق المحدث بالأكبر بصرف الماء الموحود عده في غسل بعض الاعضاء ويتيمم عن الباقي اذا غسل لس مثل الوضوء فلا يعتبر فيه السؤال ولا هو مركب ارتباطي بل كلما جرى عليه الماء في الغسل فقد ظهر كما يظهر ذلك بمرجعة الوسائل الباب ٢٦ من الحناية به قوله عليه السلام وكل شيء أمسسته الماء فقد بقيته او ما جرى عليه الماء فقد ظهر او فقد أجزاءه فراجع .

(بقي شيء) وهو انه على المشهور من احتياج ساير الاغسال عر غسل الحناية الى الوضوء اذا لم يجد للمحدث بالأكبر ماء كالحائض او النساء او المستحاضة المتوسطة او الكبرى او ماس لميت الا بقدر

مسألة ١١ إذا مرض عضو من أعضاء طهارته وضوءاً أو غسلاً بحيث يضره الماء فهو كمن وجد الماء بمقدار لا يكفيه لوضوئه أو لغسله فتيمم ويصلي^(١) ولا يعرض ولا يلفق كما في المسألة السابقة عياً وهكذا الأمر إذا مرض بعض عضو من أعضاء وضوئه أو غسله كعيه أو ركبته بحيث يضره الماء فتيمم ويصلي^(٢) ولا يعامل مع عينه مثلاً أو

الوضوء فقط وجب عليه التوضأ كما عن جماعة التصريح بذلك تعذر إحدى الطهارتين المائيس مما لا يوجب سقوط الأخرى وإذا وجد بقدر ما يكفي إحدى الطهارتين أم الوضوء وأما الغسل وجب صرف الماء في الغسل وتيمم عن الوضوء فإن الغسل أهم من الوضوء ورفع الحدث الأكبر أو حب من رفع الحدث الأصغر ولا أقل من احتمال الأهمية في حاسبه دون جانب الوضوء فتعس الغسل لدورن الأمر فيه بين التعيين والتحجير فيجب الاحتياط باتيانيه (ومن هنا يظهر لك) ضعف ما في الحدائق والجواهر من احتمال التحجير هاهنا وكأنه يدعوى عدم أهمية الأكبر من الأصغر ولا حمالها وهي مجموعة جداً فتأمل جيداً.

(١) وهو المحكى عن الخلاف والمسوط والمعتبر والشرائع والمنتهى والقواعد بل لحوهر في التاسع من أحكام التيمم قد ادعى عدم وجدان الخلاف فيه (قال) بل طدر اندكره كاشعار غيره الإجماع عليه (نهى) (نعم عن الشافعى) الملقب فيعمل الأعضاء السالمة وتيمم عن العضو المريض (وعن لمسوط) والخلاف الاحتياط بالتميق والظاهر أنه استبحاى لكونه مسوقاً لدعوى (و) حسن ما قيل أو يمكن أن يقال (في وجه التيمم هاهنا دون التعيص أو التليق من الماء والتراب وضوءه).

(ومها) ب الطهارة عادة توفيقه ولم يرد من الشرع التعيص فيها إلا في الكبير وبحوه واحجارهمامما لاتشمل التيمم.

(ومها) ب لجامع من المحجرات الثلاثة للتيمم كما اشير في المسألة ٩ هو عدم التمكن من استعمال الماء وهما لا يمكن المكلف من استعمال الماء في الطهارة الكاملة فتيمم (ومها) ب ان المركب إذا تعذر جزء أو شرط منه فالميسور وان كان قاصداً باتيان الباقي ولكن الواجب الذى له البدل الاضطرارى كما في المقام إذا تعذر جزء أو شرط منه فتصل التوجه الى الاضطرارى لا الى الباقي من الاختيارى.

(ومها) ب يعرف من الاحجار المتقدمة في المسألة السابعة الواردة في الجنب الذى يجد الماء بقدر الوضوء الأمرة كله ب التيمم لا بغسل بعض الأعضاء بالماء ان التعيص في الغسل ليس مشروعاً والا لمر به الامام عليه السلام فاذا لم يكن في الغسل مشروعاً في الوضوء بطريق اولى وذلك لا اعتبار الموالاة فيه وكونه ارتباطياً لا يحصل فيه الطهارة للأعضاء الا في الآخر لاشتباه شيئاً بحيث كلما جرى عليه الماء فقد ظهر كما في الغسل.

(٢) فان جميع ما تقدم آنفاً في مرض عضو كامل من أعضاء الطهارة وضوءاً أو غسلاً يجرى بعينه في

ركنته معاملة الجرح أو القرع بأن يتوضأ أو يعتسل ويكتفى بغسل ما حوله أو يوضع عليه خرقة طاهرة ويمسح عليها .

مسألة ١٢ - إذا وجد من الماء بمقدار لا يكفي لوضوئه أو غسله ولكن أمكنه أن يمزجه بماء مضاف كماء الورد وشبهه على نحو لا يخرج الماء عن الإطلاق بل يصدق عليه بعد المزج أنه ماء مطلق فهل يجب عليه فعل ذلك والتطهير به بعد المزج أم لا يجب عليه ذلك بل يتيمم الاظهر هو الاول^(١).

مرص بعض عضو من أعضاء طهارته وصوء أو غسلًا وتيمم ويصلى ولا يجري فيه أحار الجيرة وبحوه بدأ (وما افاده الجواهر) قبيل خوف الشيب من أن الحاق العين التي تنصرف باستعمال الماء بالقرع قياس لا يقول به هو في محله (وما في الحدائق) قبيل خوف العطش من أن العين إذا لم تنصرف يغسل ما حولهها بحكمها حكم القروح والجروح وأن ذكر القروح والجروح في بعض الأحار إنما وقع في كلام السائلين فالاعتبار بمعوم الجواب (قال) وفي بعض يحمل على مجرد التمثيل هو في غير محله فلا تعص .

(١) وهو المحكى عن العلامة واتباعه وجمع من المناحرين (ولكن عن الشيخ واتباعه) وجمع من المتقدمين التيمم وإن حارته مزج الماء بالمضاف والتطهير به (واستدل العلامة) لوجوب المرح في المحتضف في الماء المستعمل بأن الطهارة بالماء المطلق واجبة مع المكه وما لا ينتم الواجب إلا به واجب (واستدل عليه) المدارك في الماء المضاف بذلك عيباً (وأجاب عن الاستدلال بغير المحققين) ولد العلامة بأن وجوب الطهارة المائية مشروط بوجود الماء ولا يجب إيجاد شرط الوجوب (وفي المدارك) وعن جامع لمقاصد الانتصار للعلامة بما حاصله أن وجوب الطهارة مشروط بالتمكن من الماء ولو لم يكن الماء موجوداً فعلاً في الخارج (وعن المحقق الحوساري) الانتصار للعلامة بنحو آخر وهو أن وحدان الماء في المقام صادق عرفاً بعد تمكنه من المرح كما أنه صادق ايضاً مع التمكن من حصر الشر بل المدارك ايضاً قد صرح بوجوب حصر الشر إذا تمكن منه وظاهرهما أن ذلك أمر مفروغ عنه لا كلام فيه من أحد (وفي الحدائق) قد تنصرت لغير ما حاصره أن وجوب الطهارة مشروط بوجود الماء خارجاً لقوله تعالى « فم تحذوا ماء تيمموا » وإذا انتهى الوجود الخارجي ولو كان تحت القدرة انتفى الوجوب شرعاً .

(قول) بل المراد من قوله تعالى « فلم تحذوا ماء » كما تقدم تحقيقه في المسألة ٩ هو عدم التمكن من استعماله إما حقيقة أو شرعاً وفي المقام حيث أنه يتمكن من استعماله شرعاً بلا عسر عليه ولا ضرر فيجب استعماله ولا يتيمم .

(وان ما في مصباح الفقيه) من أن هذا النحو من التمكن الحاصل بالمعالجات العبر المتعارفة غير معني به عند العرف والعقلاء فهو صعب لا يأخذ به بعد اشتراط الطهارة المائية بالتمكن منها بلا عسر ولا ضرر وهو حاصل في المقام .

مسألة ١٣ - إذا كان بدن المصلي أو ثوبه نجساً وهو مع هذا الحال كان محدثاً أيضاً ولم يكن معه من الماء الا بمقدار أحد الأمرين اما ازالة النجاسة أو رفع الحدث بالوضوء أو الغسل فاللازم حينئذ صرف الماء في ازالة النجاسة عن بدنه أو ثوبه ويتيمم عن الوضوء أو الغسل ويصلي^(١).

مسألة ١٤ - إذا وجد الماء بضمن لا يجده فهو كمن لا يجد الماء اصلاً فيتيمم ويصلي^(٢) وإذا وجد الماء بضمن يجده وجب عليه شراؤه للوضوء أو الغسل ولو بأضعاف ثمنه^(٣) الا

(١) قال في الحقائق والظاهر ان المحكم بذلك اتفق عدهم كما صرح به في المعتمد والمتنهي والتذكرة (قال) وعلى أن الطهارة المائية لها بدل وهو التيمم بخلاف ازالة النجاسة فيجب صرفه اليها والتيمم جمعاً بين الحقيقتين (ثم انه رحمه الله) قد ناقش في هذا الحكم بما حاصله ان التيمم مشروط بعدم وجدان الماء والماء هاهنا موحود (الى ان قال) ولا أعلم لهم دليلاً وراء الاجماع المدعى والاعتماد عليه لا يخلو من مجازفة (الى ان قال) والاحتياط فيها واجب عندى على كل حال بأن يتطهر بالماء ويصلي بالنجاسة ثم يعيد في الوقت او يحارجه بعد التمكن من الماء لارالة النجاسة (انتهى).

(اقول) ان التيمم وان كان مشروطاً بعدم وجدان الماء ولكك قد عرفت في المسألة ٩ كما اشير آتياً ان المراد من عدم وجدان الماء في الآيتين هو عدم التمكن من استعماله اما حقيقة او شرعاً وهاهنا لا يتمكّن من استعماله في الطهارة المائية شرعاً فان ازالة النجاسة حيث انها مما لا بد له اهم من الطهارة المائية التي جعل الله التراب بدلاً عنها حتى انه ورد ان الله جعل التراب أحد الطهورين او انه بمزلة الماء الى غير ذلك مما تقدم تفصيله في المسألة ٢ من الفصل السابق ومن المعلوم ان مع أهمية أحد المتراحمين يستقل العقل بمراعاة لأهم دون المهم والشرع ممن لا يفارق حكم العقل فيجب صرف الماء شرعاً في ازالة النجاسة دون الطهارة المائية فيتيمم ويصلي .

(ومن العجيب) انه جعل الحقائق الاحتياط في التطهير بالماء والصلاة من النجاسة مع كون النجاسة أهم ولا اقل من احتمال أهميتها لكونها مما لا بد له ومع هذا الاحتمال كيف يكون الاحتياط في الصلاة مع لنجاسة والقضاء بعداً في حارج الوقت بعد ازالة النجاسة .

(٢) قال في الجواهر اجماعاً كما في المذكور (انتهى) (اقول) وبدل عليه مصداقاً الى ذلك ما اشير اليه غير مرة من ان المراد من عدم الوجدان في الآيتين هو عدم التمكن من استعماله اما حقيقة او شرعاً لا حصراً فقد الماء حقيقة .

(٣) هذا هو المشهور كما صرح في المدارك بل عن المهدب النازع انه فتوى فقهاءنا وعن الخلاف دعوى الاجماع عليه (ولكن مع ذلك) قد حكى عن ابن الجبلة انه اذا كان الثمن غالياً تيمم وصلى واذا وجد الماء أعاد الصلاة وهو ضعيف جداً .

إذا كان ذلك مضراً بحاله فلا يشتري الماء حينئذ بل يتيمم ويصلي^(١).

(والحق مع المشهور) ويدل عليه مضافاً إلى أن من وجد الماء شمس عال موحود عنده ولا يصبره دفعه لكونه من أهل اليسار والجدة هو واجد للماء عرفاً (صحيحة صموان) المروية في الوسائل في الباب/ ٢٦ من التيمم قال سألت ابن الحنفى عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء فوجد يقدر ما يتوضأ به بماء درهم أو بألف درهم وهو واحد لها أشتري ويوضأ أو يتيمم قل لا يشتري قد أصابى مثل ذلك فاشترت وتوضأت وما يشتري بذلك مال كثير (ورواية الحسين بن أبى طححة) في الباب المتقدم قل سألت عدداً صالحاً عن قول الله عز وجل «أولاستم الماء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً» ما حدث ذلك قال فإن لم تجدوا شراءً وبغير شراء قلت إن وجد قدر وضوء بماء ألف أو بألف وكم بيع قال ذلك على قدر حديثه (وعن حجر الإسلام) في شرح الإرشاد «رسلاً أن الصادق عليه السلام اشترى وضوءه بماء دينار (رقى المستدرك) في الباب/ ٢٠ من التيمم عن دعائم الإسلام قال وقالوا عبيهم السلام في ما هو يبعد الماء بثمان غال أن يشربه إذا كان واحداً لثمة فقد وجدته إلا أن يكون في دفعه لثمن ما يحاط على نفسه التلغ إن عدمه والطيب فلا يشتره ويتيمم بالصعيد ويصلي .

(وأما ما احتج به ابن الجنيث) أو احتج له فهو أمور :

(ومها) أن شراء الماء بثمان غال ضرر وهو معنى (وبه) به عن أهل اليسار والجدة ليس بضرر والبه يشير قوله عليه السلام في صحيحة صموان وما يشتري بذلك مال كثير .

(ومها) أن خوف هوان المال اليسير بالسعى إلى الماء مجور للتيمم فكيف بدل المال الكثير في شرائه (وبه) أن هوان المال اليسير ليس بمجور كما سيأتي تفصيله وخوف هوان المال الكثير بالسرقة وبحواها مجور ولكنه ليس مربوطاً بالمقام سيما مع النصوص المتقدمة .

(ومها) أنه لا فرق في حرمة تصبغ المال بين قلته وكثيره فاد اشترى الماء بأكثر من ثمة ولو تفاوتت يسير فقد صبح ماله (وبه) أن شراء الماء للوضوء أو الغسل ولو بأصعاف ثمة ليس تصبغاً للمال سيما مع لنصوص فصلها عما إذا كان التفاوت بين ثمن المثل والمسمى قليلاً لا كثيراً .

(ومن العجيب) ما تقدم من ابن الجنيث من حكمه بأعادة الصلاة إذا وجد الماء فإن التيمم إن كان صحيحاً فلم يعيد الصلاة وإن كان باطلاً فلم لا يشتري الماء بمحرد كونه أعلى من ثمة

(١) قال في الحواهر والظاهر اتفاق الأصحاب عليه كما في شرح المعاني (انتهى) (وعن المنتهى) أنه لو كان محتاجاً للثمن للثقة لم يجب عليه الشراء قولاً واحداً (انتهى) (وأما ما عن السيد وابن سعيد) من أنه إذا لم يوجد الماء إلا ابتاعاً وحب مع قدره وإن كثر الثمن فقد قطع لجواهر بأنه ليس حلالاً في المسألة وهو في محله وذلك للغة مع قدره أي مع اليسار والجدة فإنها كالصريحة في أن الابتاع إذا كان مضراً بحاله لم يجب وما يلوح من محكي المعشر من أن كلام السيد رحمه الله هو خلاف في المسألة ليس في محله .

مسألة ١٥ - اذا وجد الماء بثمن مؤجل يستطيع وفائه عند حلول الاجل وحب عليه شرائه للوضوء أو الغسل^(١) واذا وجد الماء بهبة من يهه الماء أو بهبة من يهه الثمن وجب عليه قبول الهبة^(٢) اذا لم يكن ذلك هتكاً لحرمته ومافياً لشأنه والا فلا يجب عليه القبول بل يتيمم ويصلي .

مسألة ١٦ - اذا وجد الماء ولم يجد الالة التي يتوصل بها اليه كما اذا كان على شفير بئر ولم يكن معه دلو ولا رشاء ويخاف على نفسه من أن ينزل الشر تيمم وصلي

(وعلى كل حال) لا يسمى لارتباب في ان شراء الماء بأصعاف ثمة اذا كان مصراً بحال المشتري لم يجب عليه شراؤه للوضوء أو الغسل بل يتيمم (وبدل عليه) مضافاً الى قاعده الضرر قوله عليه السلام في رواية الحسين بن ابي طلحة المتقدمة (ذلك على قدر حدته) فانه كالصريح في ان شراء ماء الوضوء بأصعاف ثمة اما هو على اهل الحدة واليسار واما على غير اهل الجدة من يقع في الصيق والخرج او في الضرر و التلف فلا (ويؤيده) ما تقدم من دعائم الاسلام الا ان يكون في دفعه ثمن ما يخاف على نفسه لتلف ان عدمه والعطب فلا يشتره ويتيمم بالصعيد ويصلي .

(١) وهو المحكى العلامة وجماعة بل عن المعتر والمتهى بسنة الخلاف فيه الى خصوص الشافعي وهو كما في الجواهر مشعر بعدم الخلاف فيه بيسا (وعلى كل حال) بدل على وجوب الشراء هاهنا ان مثل هذا الشخص صدق عليه عرفاً به واحد للماء فلا يحور له التيمم (واما ما عن بعض مشايخ ابن فهد) من لقول بعدم وهكذا في الحدائق من الموقف في المسألة لعدم النص فيها فهو مما لا يلتزم اليه بعد صدق وجدان الماء بلا شهة .

(٢) اما قول هبة من يهه الماء (هي الجواهر) لا اشكال بل ولا خلاف (قال) بل في الحدائق بسننه ابي طاهر لاصحاب (الى ان قل) لا يتناء ذلك على المسامحة فلا ممة ولا ضرر (انتهى) واما قول هبة من يهه ثمن فالمشهور كما صرح في الحدائق عدم وجوب قولها لاشتمالها على الممة عادة وفي المدارك والحدائق وعن المسوط والمتهى وجوب القول (وعلة المدارك) بجوار انتفاء الممة ومع عدم وجوب تحملها اذ توقف الواجب عليه واستحوده الحدائق بقوله وهو جيد (وابده) نصريحهم في المحج بعدم حصول الاستطاعة بهه من يهه المال لعدم وجوب قبول الهبة لمافيتها من الممة مع ان طواهر الاحدر تدل على وجوب القول (وما لجواهر) هي كل من هبة الماء أو هبة الثمن قد صرح باختلاف الاشخاص رفة وضعة والارمة والامكنة وهو جيد متين (وعيه) فحيثما كان قبول الهبة ممة وذلة وهتكاً وتوهيباً فلا يجب عليه القول بل يحرم سواء كان هبة ماء أو هبة ثمة وحيث لامة فيه ولا دله ولا هتك ولا توهيب فلا بد من القول والتطهير بالماء لانه واجد ولا يحور للواجد التيمم وهذا واضح .

ولم يتزل البثر^(١) وإذا أمكنه استقاء الماء بشق ثوب نفيس وجعله رشاءً يستقى به الماء لم يجب عليه ذلك^(٢).

مسألة ١٧ - إذا معه الرحام يوم الجمعة عن الخروج من المسجد للتوضأ تيمم وصلى مع أساس صلاة الجمعة^(٣) ولكن الأقوى إعادة الصلاة بعداً بمعنى إعادتها ظهراً

(١) وذلك باجماع علمائنا كما عن المنتهى (ويدل عليه) مصافاً إلى الإجماع واستقلال العقل بدفع الضرر المحتمل إذا كان مهتماً كهلاك النفس وغيره (صحيحه الحلبي) المروية في الوسائل في الباب ٣ من التيمم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو فدل عليه أن يدخل لركبة لأن رب الماء هو رب الأرض فيتيمم (وحسنه الحسين بن أبي العلاء) في الباب المذكور قل سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو فالجواب ليس عليه أن يمر بالركبة إن شاء الله هو رب الأرض فيتيمم (وفي الروايتين) وإن لم يكن تصريح بالخوف على النفس من بزل الشر ولكن من الواضح أن عدم النزول فيهما إلى البثر لبس الأللحوف كما هو العال في الأشخاص والآبار

(وقد يستدل المطلوب) بصحيفة ابن أبي عمير وعنه بن مصعب في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قل إذا أثبت الشر وأنت حبس فلم تجد دلو ولا شيئاً تعرف به فتمضمض بماء فأن رب الماء هو رب الصعيد ولا تقع في الشر ولا تفسد على القوم ما نهم (ولكن الظاهر) أن الشبهاء عن وقوع في الشر إنما هو لأجل الأرفاق بالقوم وأنه لا يفسد عليهم ما نهم بالوقوع فيه لأجل بحرف سمي من يقع في البثر.

(٢) كما صرح بذلك في مصباح لقعه فإن شق الثوب النفس تصيبع للمال وإتلاف له وإسراف فيحرم ولا يقاس ذلك على شره الماء بأصعاف منه فإنه ليس تصيبعاً ولا إتلافاً (وما في الحديثين) في الفائدة الثالثة من أن القدرة على شد الثياب بعضها بعض والتوصل إلى الماء به ولو بشق بعضها، وإن نقصت ثيابها، متمكن مع عدم التصبر بذلك فمحتمل على الثياب لعادته التي لا يهتم بنقص ثيابها إذا شق بعضها لأعلى الثياب النفيسة التي كان شقها تصيبعاً للمال وإتلافاً له والاف هو كلام ضعيف مردود على صاحبه والله أعلم

(٣) إلى ما عدا الخلاف بين الأصحاب كما يظهر من الحديثين والجواهر (ولكن الخلاف) إنما هو في إعادة الصلاة بعد انصراف الناس وتمكن المصلي من الخروج والتطهير بالماء (ومن المفصلين) والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم من متأخري المتأخرين عدم وجوب إعادة (واستدل) له الجواهر بالأصل وقاعده الأجزاء والتعليق المذكور في صحيفة محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ١٤ من التيمم قل سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجس قنيم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء قل لا يعيد لأن رب الماء رب الصعيد فقد قبل أحد الطهورين.

(وعن الشيخ) في المسوط والنهاية وعن ابن الجيد والوسيلة والجامع والمقنع والمهذب إعادة

قبل غروب الشمس بل الأقوى هو ذلك إذا منعه الرحام يوم عرفة ايضاً^(١) فيتيمم ويصلي الظهر معهم لكن استحباباً ثم يعيدها بعداً وحباً مع الوضوء قبل غروب الشمس .

مسألة ١٨ - إذا كان بينه وبين الماء مسافة وخاف من السعي اليه على نفسه أو ماله

من سعى أو لص فيتيمم ويصلي ولا يسعى إلى الماء^(٢) وهكذا إذا خاف على عرضه بل

(لمؤتفة ساعة) المروية في الوسائل في الباب ١٥/ من التيمم عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام انه سئل عن الرجل يكون في وسط الرحام يوم الجمعة ويوم عرفة فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء ولا يستطيع الخروج من كثرة الرحام قال يتيمم ويصلي معهم ويعيد إذا هو انصرف (وحسب السكوني) في الباب المذكور عن جعفر بن محمد عليهما السلام عن أبيه عن علي عليه السلام به سئل عن رجل يكون في وسط الرحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا يستطيع الخروج عن المسجد من كثرة الناس قال يتيمم ويصلي معهم ويعيد إذا انصرف .

(وفي لمحيب والمدارك) قد انقصر على ذكر رواية السكوني فقط ثم صعدا (وعن) تصعيف كلا الحريين جميعاً وتسهيل التيمم و الصلاة بصيق وقت صلاة الجمعة وعدم التمكن من الخروج والتطهير بالماء فيجب التيمم فهراً والصلاة معه كما انه علل عدم الاعادة بأنه صلى صلاة مأموراً بها فتكون مجزية .
(أقول) اما وجوب التيمم والاتبان بصلاة الجمعة فالامر فيه كما ذكره المعنر لآن وقت صلاة الجمعة صيق ينتهي بصيرورة طل كل شيء مثله بل ينتهي قبل ذلك حين يفرع لامام من الصلاة اد لا يتمكن المصلي من عقد صلاة الجمعة ثانياً بعده فلا بد من ان يتيمم ويصلي معهم بعد فرص عدم التمكن من الخروج والتطهير بالماء (واما الاعادة) فلا مقتضى انقاعده وان كان هو ما ذكره المعنر ايضاً من اجراء الامر الاصطوري ولكن الروايتين في المقام مما لا يمكن طرحهما لان سماعه ثقة والسكوني ممن يعمل لاصحاب بروايته بل عن عده لشيخ لاجماع على العمل بما يرويه وكفى بعملهم جازاً له (وعليه) فالأقوى كما ذكرنا في المتن هو الاعادة للحريين المذكورين وحيث لا يمكن اعادة الصلاة الجمعة فلا بد من اعادتها طهراً قبل غروب الشمس والله العالم .

(١) ان مقتضى القاعدة في سعي الرحام يوم عرفة عن الخروج والتطهير بالماء هو عدم حوار التيمم وانصلاهم معهم لان الوقت موسع والوصول إلى الماء بعد ساعة أمر ميسور أي بعد فراع الناس عن الصلاة ويعرفهم عنها ولكن الحريين قد صرحا بالتيمم والصلاة معهم ثم بالاعادة (والظاهر) ان التيمم والصلاة معهم يوم عرفة مستحب بعد القطع بعدم وجوب الصلاة في يوم واحد مرتين والقطع ايضاً بأن العرض على المكلف هو الثاني لانه مع الماء دون الاول (وانه يتضح لك) صعب ما في الوسائل وعن غيره من حمل الاعادة في الخبرين على الاستحباب .

(٢) اجماعاً كما في المدارك وحكي عن العية والمعتبر والمنتهى وكشف الشام (ويدل عليه) بعد

وهكذا اذا خاف على نفس الغير أو مال الغير أو عرض الغير فيتيمم أيضاً ويصلي ولا يسعى الى الماء^(١).

الاجماعات وحكم العقل يدفع الضرر المحتمل اذا كان مهماً (رواية داود الرقي) المروية في الوسائل في الباب ٢/ من التيمم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام أكون في السفر فتحصر الصلاة وليس معي ماء ويقال ان الماء قريب مما أفاظت الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً قال لا تطلب الماء ولكن تيمم فاني احاف عليك التحصيف عن اصحابك فتصل وبأكلك المسح (ورواية يعقوب بن سالم) المروية في الباب المذكور قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره علونين أو نحو ذلك قل لا أمره ان يغور بنفسه فيعرض له لص أو سبع .

(ومن العجيب) ما في الحديث ومصاح الفقيه من عدم دلالة الاحار على الخوف على المال مع اشتداد رواية يعقوب على اللص فانه كالصريح في الخوف على المال فان اللص وان كان قد يحاف منه على النفس ولكن الغالب فيه هو الخوف على المال من في مورد الخوف على النفس يحاف منه على المال أيضاً لا على النفس فقط بل خطر النفس منه ليس الا لأجل المال كما لا يخفى .

(وقد يستدل على المطلوب) بأدلة الحرج تدعى ان السعي الى الماء مع الخوف على النفس أو المال عسر وحرج فيسقط وجوبه (ولكنه صعب) لجوار امكان الخوف عن الحرج فيكون خوف ولا حرج (وُصِفَ منه) رد الحديث عليه بأن دليل الحرج معارض بما دل على تطهير بالماء والذي اصح وأصرح فيقدم (ولو سلم) فالسبب بينهما عموم من وجه ولا وجه لتقدم الاول في مادة الاجتماع وهو كما ذكرنا أضعف لان اداة الحرج كما حقق في محله حاكمة على التكاليف باطرة ائبها رافعة لها لامارضة بأدلتها ولا تكاد تلاحظ المسبة بينهما أدلاً .

ففي أمران يجب التنبيه عليهما :

(احدهما) انه حكى عن المعتمد والعلامة في بعض كتبه والشهيد وغيرهم دل عن المشهور عدم الفرق في الخوف بين أن يكون لسبب عقلاني أو لمجرد الجبن وهو في محله لا إطلاق النص كما في المدارك ولكن عن المنتهى التوقف في ذلك بل عن التحرير الفرق بينهما صريحاً وان الخوف لمجرد لحن بحال اعرة به وهو صعب كما يظهر من الجواهر ووجهه ما اشير اليه من إطلاق النص .

(ثانيهما) انه حكى التصريح عن جماعة بعدم الفرق في الخوف على المال بين القليل والكثير ويظهر من المدارك والجواهر الاستدلال له بإطلاق النص والفتوى وبأن في تعريف المال للصوم حرج عظيم وان كان قليلاً (وفي كلا الأمرين ما لا يخفى) فان النص والفتوى منصرفان عن المال القليل وكون تعريف المال القليل للنص حرجاً عظيماً ممنوع سيما اذا كان ذلك في سبيل تحصيل الماء للصلاة التي يبي عليها الاسلام .

(١) اما الحاق الخوف على العرض بالخوف على النفس والمال فقد نسه الحديث الى الاصحاب وهو في محله بل العرض أهم من النفس والمال جميعاً (ومن هنا) يبذل في حفظه النفوس والأموال الطائلة (واما

مسألة ١٩ - إذا خاف من استعمال الماء أن يحدث فيه مرض لبرد ونحوه فيتيمم ويصلي ولا يستعمل الماء^(١) وهكذا إذا خاف المريض أن يزداد مرضه باستعمال الماء فيتيمم ويصلي^(٢) وأوضح من هذين المرضين أن يتيقن بحدوث المرض أو بازدياده إذا استعمل الماء فيتيمم أيضاً ويصلي ولا يستعمل الماء^(٣) نعم إذا خاف من حدوث مرض

الحاق (الخوف) على نفس الغير أو ماله أو عرضه بالخوف على نفسه أو ماله أو عرضه فهو مما لا يسنى الأرتباب فيه إذا كان الغير ممن كان دمه وماله وعرضه محترماً شرعاً .

(ولعل من هنا) حكى عن صريح الروض وجامع المقاصد وظاهر غيرهما عدم الفرق في الخوف على المال بين ماله ومال غيره فدا كان الخوف على مال الغير مجوراً للتيمم بالخوف على نفسه أو عرضه الذي هو أهم من ماله بطريق أولى (وما في الجواهر) من عدم مجوزية الخوف على مال الغير مشكل جداً (وشكل منه) ما في مصباح الفقيه من المناقشة في مجوزية الخوف على نفس الغير (وأشكل من الجميع) ما في كل من الجواهر ومصباح الفقيه جميعاً من المناقشة في مجوزية الخوف على عرض الغير وهو لم يرد منهما غريب عجيب .

(١) قل في الجواهر بلاحلاف أحده فيه بل هو إجماع سيما مع خوف التلف منه (انتهى) بن عن المنتهى الإجماع عليه صريحاً (أقول) ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع وحكم العقل بدفع الضرر المحتمل إذا كان مهماً (صحيحة الرطبي) المروية في الوسائل في الباب ٥/ من التيمم عن الرضا عليه السلام في الرجل نصيبه لجسدة وبه قروح أو حروح أو يحاف على نفسه من الرد فقال لا يغتسل ويتيمم (ومثلها) في الباب المذكور صحيحة داود بن سرحان عياً (وفي صحيحة عبد الله بن سنان) المروية بطرق في الباب ١٦/ من التيمم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل نصيبه الجسادة في الليلة الباردة يحضاف على نفسه التلف أن اغتسل فقال يتيمم ويصلي الخ .

(٢) بلاحلاف فيه على الظاهر ادع المعنر أنه قل أن مدهسا التيمم عند خوف البرودة في العلة وبطنها (أقول) ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ما اشير إليه آنفاً من حكم العقل بدفع الضرر المحتمل إذا كان مهماً .

(٣) أما وجوب التيمم أن يتيقن بحدوث المرض إذا استعمل الماء فلا إجماع وقعدة يعني الضرر وأولوية اليقين بالمرض من حوفه التي جعلته الصحاح الثلاثة المتقدمة مجوراً للتيمم (وأما وجوب التيمم) إذا تيقن المريض بزيادة مرضه إذا استعمل الماء فبقوله تعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر » إلى قوله تعالى « فم تجدوا ماء فتيمموا » وللاحار الكثيره المروية في الوسائل في الباب ٥/ من التيمم الواردة في المجذور أو الكسير أو المظنون أو من به القرح والجراحة وتصيبه الجسادة الأمره كلها بالتيمم (وفي بعضها) أن فلاناً أصابته جسادة وهو مجذور ففسلوه فمات فقال قتلوه (وفي بعضها) قتلوه قتلهم الله إنما كان دواء العي السؤال .

يسير أو من أن يرداد مرضه زيادة يسيرة أو يثقن بأحدهما فلا عبرة به فيتطهر بالماء ويصلى^(١).

مسألة ٢٠ - إذا كان استعمال الماء حرجاً بأمر كان يتألم منه تألماً شديداً لا يتحمل عادة جاز له التيمم^(٢) وإن لم يخف على نفسه المرض أو التلف

مسألة ٢١ - لا فرق في وجوب التيمم إذا خاف على نفسه من الرد بين أن يكون متعمداً لجنبه أم لا^(٣) ففي كلتا الصورتين يتيمم ويصلى.

(١) فإن المتيقن من الإجماع على التيمم هو غير المريض باليسير أو الريددة اليسيرة والعقل بما يحكم بدفع الضرر المحتمل إذا كان مهماً لا يسيراً وأما الأحبار المتقدمة في العرص الأول والثالث فكلها منصرفة عن المرض اليسير كما أن قاعدة بني الضرر وقوله تعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر » إلخ هما منصرفان عنه أيضاً (ولعل) من هنا حكى عن المعتز أنه لا يستباح التيمم مع خوف المرض اليسير وعن صريح المسووط والعلامة في جملة من كنهه عدم الاعتداد بالمرض اليسير وهو طاهر الشرع أيضاً بل صريحه حيث قيد لمرض بالشديد وهو المحكى عن طاهر التحرير بن عن المسووط بني الخلاف في عدم الاعتداد بالمرض اليسير.

(ولكن) مع ذلك كله حكى عن الذكري وحامع المقاصد لاستشكل فيما افاده الفاصلان من عدم الاعتبار بالمرض اليسير وذلك لأدلة الحرج والضرر وأنه أشد من ضرر الشين الذي سوغوا له التيمم (وفيه) أنه لا حرج كما في الحدائق والخواهر في تحمل المرض اليسير وأدلة الضرر كما أشرنا منصرفة عن المرض اليسير الذي يطبقه الإنسان بلا حرج عليه والمعبّر في المرض هو أن لا يطبقه الإنسان كما يظهر من موثقة درارة المروية في الوسائل في الباب ٦/ من أبواب القيام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حد الذي يقطع فيه الصائم ويدع الصلاة من قيام فقال بل الإنسان على نفسه بصيرة هو أعلم بما يطبقه وقريب من ذلك رويات أخرى في الباب المذكور فراجع (وأما ضرر الشين) فالتحقيق فيه كما سأتى أن المصوغ منه للتيمم هو لشديد الفاحش الذي يعسر تحمله لا مطلقاً فانتظر يسراً.

(٢) كما عن الأكثر بل عن طاهر الغيبة الإجماع عليه (ويدل عليه) مضافاً إلى ذلك قاعدة بني الحرج وأما ما عن القواعد والذكري وغيرهما من خلاف ذلك فصحيح (قال في الخواهر) مع احتمال إرادة التألم الذي يتحمل عادة فلا خلاف حينئذ (انتهى).

(٣) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحدائق وقال في الخواهر نقلاً وتحصيلاً (انتهى) بل طاهر ما عن المسهي من أنه (لو احب محتاراً وحشى الرد تيمم عدد) الإجماع عليه (ولكن مع ذلك) عن صريح المعيد وظاهر ابن الجيد والصدوق أن من أجب متعمداً وجب عليه النسل وإن خاف على نفسه من الرد بل الشيخ في الخلاف قد ادعى الإجماع عليه (فقال) من أجب نفسه محتاراً اغتسل على كل

حال وان حاف التلف او الريادة في المرض (قال) وحالف جميع المفهاء (يعنى العامة) في ذلك قال دليلنا اجماع القرقة المحقة .

(اقول) ومن اعجب قوله رحمه الله (وان حاف التلف) واعجب منه دعوى الاجماع عنه مع نصير المشهور الى خلافه (وعلى كل حال) قد حكى هذا القول عن المسند ايضاً ولكن مع تصريحه بأنه مالم يحف على نفسه التلف .

(ثم ان ما استدلل به لوجوب الغسل على من تعمد الجنابة) ولو مع الخوف على نفسه حمله من الاخبار المروية في الوسائل في الباب ١٧ من التيمم (في رواية سلى بن حمد) رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن محدود اصابته جنابة قال ان كان احب هو فليغتسل وان كان اختم فليستيمم (وفي رواية على بن ابراهيم) عن ابيه رفعه قال ان احب عليه ان يغتسل على ما كان منه وان اختم تيمم .

(وفي صحيحه سليمان بن خالد) وابي نصير وعند الله بن سليمان جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل كان في ارض بارده يتخوف ان هو اغتسل ان تصيبه عت من الغسل كيف يصنع قال يغتسل وان اصابه ما اصابه قال وذكر انه كان وجعاً شديداً الوجع فاصابته جنابة وهو في مكان بارد وكانت ليلة شديدة الربيع فدعوت العامة ففتت لهم احمولوني فاعلموني فقالوا انما يخاف عليك قلت ليس بدعولوني ووصولوني على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلوني .

(وفي صحيحه محمد بن مسلم) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في ارض ارده ولا يجد ماء وعسى ان يكون الماء حامداً فهل يغتسل على ما كان وحديثه رجل به فعل ذلك فمرص شهراً من الرد فقال غسل على ما كان فانه لا بد من الغسل وذكر ابو عبد الله عليه السلام انه اضطر اليه وهو مريض فأثوا به مسحاً فاعتسل وقال لا بد من الغسل .

(قول) ، صحيحه سليمان بن خالد في مضافة ليس بظاهرة في معتمد الجنابة واقصاها ، لا مرد للغسل مع العت والمشفة ومقتضى الجمع بينهما وبين ادلة رفع الخرج مثل قوله تعالى «ما ارد الله ليحمل عليكم من حرج» او «ما جعل عليكم في الدين من حرج» او «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» هو حمل العت فيها عنى ما دون المشقة التي لا تتحمل عادة وعليه يحمل اعتدل ابي عبد الله عليه السلام فيها ، واما قولهم (اما بحاف سلبك) فهو مما لا عبره به اد العره بحوفه على السلام لا بخوفهم (واما صحيحه محمد بن مسلم) فهي ظاهرة في خصوص المحتمل بعربة (عن رجل تصيبه الجنابة) ولا اقل مطلقة عبر بظاهرة في خصوص متعمد الجنابة وهي وان صرحت بالغسل ولو مرض شهراً ولكنها معارضة بما تقدم في المسألة ١٩ من صحيحه البرنطلي وصحيحه داود وصحيحه عبد الله الامره كلها بالتيمم دون الغسل عند الخوف من الرد فيرد علمها حيث تد الى أهله (واما لمرور عتان) فهما وان كانتا مفصلتين بين المتعمد والمحتمل ولكن مقتضى اطلاقهما ان المتعمد للجنابة ولو كانت من خلال يجب عليه الغسل وان مات بذلك وهو مخالف لصريح حكم العقل بوجوب دفع الضرر

مسألة ٢٢ - اذا تيقن ان استعمال الماء مما يضره أو خاف أن يضره ومع ذلك توضأ أو اغتسل فالأقوى بطلان الوضوء أو العسل وان انكشف بعداً ان الماء لا يضره نعم اذا كان استعمال الماء حرجاً عليه ومع ذلك تحمل الحرج وتوضأ أو اغتسل فالأقوى صحة الوضوء أو العسل^(١) بل اذا توضأ أو اعتسل ثم انكشف بعداً ان استعمال الماء كان يضره المحتمل دا كان مهماً فصلاً عن المظنون أو المقطوع فبرد علمهما ايضاً الى الله .

(هذا مصافاً) الى معارضتهما (صحيحة هشام بن سالم) عن الصادق عليه السلام المحكية عن المحاسن ص/٢٩٦ قال ان الله تعالى اكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون (وقريب منها) صحيحة اخرى لمحكية عن نصيحة المدكورة (ومرسلة الصدوق) عن الصادق عليه السلام المحكية عن الاعتقادات في لب/٣ والله ما كلف الله تعالى العباد الا دون ما يطيقون (ومؤنه لحلي) عن الصادق عليه السلام المحكية عن كتب التوحيد في الباب/٥٥ قال ما أمر العباد الا بدون سمعتهم (لى ان قال) وما لا يتسعون له فهو موضوع عنهم (ومثلها) خبر حمزة لطيبار عن الصادق عليه السلام المحكية عن الكافي في باب حجب الله على خلقه فراجع .

(واما ما عني لبعض) من جوار حمل الصحيحتين اعني صحيحة سليمان وصحيحة محمد بن مسلم على استحباب العسل في كل من المنعم وغيره فضعيف وذلك لما في الثانية من قول (فانه لا بد من العسل) فكيف تحمل هي على الاستحباب (مصافاً) الى انه لا معنى للامر بالعسل مع حدوث المرض شهراً لا وجهاً ولا استحباباً بل ولا جواراً كما لا يخفى فالمتمين كما اشرنا هو رد علمها الى أهله (ومثله ما عني كشف اللثام) من جواز حملها على استحباب تحمل المشقة لامع خوف المرض او التلف (وهكذا ما في مصابح الفقيه) من جوار حملها على ما هو الغالب من كون احتمال المرض او التلف موهوماً صعباً لا يعتنى به (فان صحيحة الثانية) كما اشرنا قد صرحت هي بالعسل ولو مرض شهراً فكيف يجوز حملها على استحباب تحمل المشقة دون خوف المرض او التلف كما ان الراوى قد مرض فيها كون الأرض باردة جداً حتى قل وعسى ان يكون الماء جامداً ومعه كيف يكون احتمال المرض او التلف موهوماً صعباً لا يعتنى به .

(وأضعف من الجميع) ما يظهر من الوسائل من حمل جميع الروايات الأربعة المتقدمة أعني لمروغتين والصحيحتين على وجوب تحمل المشقة الشديدة لحصول من تعمد الحداثة فان حمل الصحيحتين على حصول من تعمد الحداثة بلا شاهد ولو سلم بقربة ما فهما من حباية الامام عليه السلام وهو مره عن الاحتلام ليس المحكى عن الكافي في كتاب الحجة في باب مواليده الائمة عليهم السلام فحملها على تحمل المشقة دون خوف المرض او التلف مع تصريح الثانية بالعسل ولو مرض شهراً مما لا يمكن (وعليه) فالأظهر في الروايات الأربعة المتقدمة هو ما قلناه وبيناه والله العالم .

(١) والفرق بين الضرر والحرج بعد كون كل منهما رافعاً للتكليف ان ايقاع النفس في الضرر حرام وفي الحرج ليس بحرام فرفع التكليف في الأول عزيمة وفي الثاني ارفاق وتسهيل على العباد فاذا

فالأقوى أيضاً الصحة^(١).

مسألة ٢٣ - إذا كان الرجل في أرض لا يجد فيها الماء بقدر الغسل فهل يجوز له أن يجامع أهله ويحنب أم لا؟ الأقوى الحواز على كراهية^(٢) نعم إذا دخل الوقت وهو يحد

توصاً أو غسل وهو ما يصره فقد فعل حراماً ولا يقع الحرام عباده فيبطل وهكذا مع خوف الضرر لعدم تمشي قصد القرية معه فيبطل أيضاً وإن انكشف بعداً أن الماء ما لا يصره وهذا بخلاف ما إذا كان الوضوء أو الغسل حرجياً فيصح لوجود المقتضى وفقد المانع أما وجود المقتضى فلو حوّل الملاك فيه بعد فرض كون الرفع فيه رفع أرفاق وأشفاق لا لعقد الملاك والمصلحة وأما فقد المانع فلهذا الحرمة ولا احتمالها فلا مانع عن تمشي قصد القرية وتحقق العبادة.

(١) فإن حال الوضوء أو الغسل هاهنا هو عيباً كحال الصلاة في العصب مع الجهل بالعصية وقد قلنا في الأصول في مسألة الاحتناع بصحتها كالمشهور لوجود المقتضى وفقد المانع أما لعقبي فهو الملاك الموقوف فيها سواء على كون المجمع من باب التزام كما هو التحقيق لا لتعارض وأما فقد المانع فلأن الذي يسمع الصحة هو الهوى المسجر ولا يهوى كذلك ومجرد الحرمة والمبغوضة الواقعية مما لا ينافي تمشي قصد القرية والحسن الصدوري فلا وجه للطلان وهذا واضح.

(٢) ما الجوار فيدل عليه مضافاً إلى الأصل بل عموم قوله تعالى «فأتوا حرثكم أنى شئتم» سواء على كونه بمعنى متى شئتم وإلى ما عن المعتبر من الإجماع عليه.

(رواية السكوي) عن جعفر بن محمد عن آثانه عليهم السلام عن أبي ذرارة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «بارسول الله هلكت جامعة على غير ماء قال فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمحمل فاستترى به وبماء فاعتسست بها وهي ثم قال يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين» (فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حيث لم يبه أنادر عن العود لشمه فالرواية ظاهرة في الجوار سيما مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الآخر يكفيك الصعيد عشر سنين.

(وأما الكراهة) فيدل عليه (مؤتقة إسحاق بن عمار) المروية في الوسائل في الباب/ ٢٧ من التيمم قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون مع أهله في السفر فلا يجد الماء يأتي أهله فقال ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون شقاً أو يخاف على نفسه (قال) ورواه ابن إدريس في آخر لسرائر (أي أن قال) وراد قلت يطيب بذلك والله قال له هو جلال قلت فانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أبا ذر سأله عن هذا فقال أيت اهلك توجر فقال يا رسول الله وأوجر قال نعم الحج.

(ونظر ذلك مؤتقة أخرى) لإسحاق بن عمار باختلاف يسير في اللفظ عن أبي عبد الله عليه السلام ذكرها الوسائل في الباب/ ٥٠ من مقدمات الكاح وفيها ما أحب أن يفعل إلا أن يخاف على نفسه الحج فقوله عليه السلام في المؤتقتين (وما أحب أن يفعل) هو كالصريح في الجوار على كراهية وهذا أيضاً واضح.

الماء بقدر الوضوء دون الغسل فالأقوى حينئذ عدم جواز الحمام^(١) ما لم يتوضأ ويصلي
مسألة ٢٤ - إذا خاف من استعمال الماء أن يحدث فيه الشين جاز له التيمم^(٢) والشين
هو ما يحدث في ظاهر الجلد من الخشونة يحصل بها تشويه الخلقة^(٣) (قال بعض عمداً)
الماشية يعنى الخشونة من استعمال الماء في البرد الشديد (ثم قال) وربما تشقق الجلد
وخرج الدم (انتهى) لكن يعتبر في الشين أن يكون شديداً فحشاً حداً بحيث يعسر تحمله
عادة^(٤) والا فلا يتيمم بل يتوضأ أو يغتسل .

مسألة ٢٥ - إذا خاف من استعمال الماء في الغسل أو الوضوء أن يعطش لقلة مأمعه
من الماء تيمم وصلى ولم يستعمل الماء في أحدهما^(٥) وهكذا إذا خاف على غيره العطش

(١) كما حكى ذلك عن المنتهى وهو في محله من الصلاة مع الوضوء واجب اختياري ومع التيمم
واجب اضطراري وليس الاضطراري كالاختياري إذ لا يشمل هو على تمام مصلحه والا لكان في عرصه كما في
القصر والائتم لا في تأوله (وعليه) إذا دخل الوقت وهو متمكن من الاختياري ولم يأت به وجامع أهله
وصطر الى الأتيان بالاضطراري فقد فوت مقدراً من مصحة المولى بلا مفرم له وهو قبيح عقلاً وبه حار
القول باستحقاق العقاب شرعاً .

(٢) بلا خلاف يعرف به كما في نحو هر بل في المدرك سسه الى قطع لأصحب بل عن المنتهى
وجامع المقاصد اجماعهم عليه .

(٣) هذا التعريف هو لصاحب المجمع وله يرجع ما في المدارك من أنه ما يعسر لشده من الخشونة
المشوهة للخلقة الماشية من استعمال الماء في البرد الشديد (ول) وربما تشقق الجلد وخرج دم (انتهى)
(٤) من الشين ان كان بهذه المثابة كان ذلك مرضاً عروفاً وقد عرفت في المسألة ١٩ أنه إذا خاف
حدوث المرض يتيمم لتحكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل إذ كان مهماً ولا بد منه في صحاحه
لبرطى وداود بن سرحان الواردتين فيمن خاف على نفسه من البرد الأمرين كسبهما بالتيمم وإن لم يسرح
في صحاحه عهد الله بن سنان الوارده فيمن خاف على نفسه التلف .

(ولعل من هنا) حكى عن المنتهى وجمع ممن تأخر عنه كالمحقق والشهيد الثائيبين وكشف اللثام أنهم
اعتبروا في الشين أن يكون فحشاً ويعنى به البأس في المدرك وفي الحدائق قد عثرنا أن يكون مرضاً لا يتحمل
مثله عادة وفي الجواهر قوى الاقتصار على الشديد منه الذي يعسر تحمله عدة بل عن الخلاف والكفاية عدم
الخلاف في أنه لا عسرة بالقليل منه ومن جميع ذلك كله يظهر لك ضعف ما عن نهاية العلامة والروص من
التصريح بعدم الفرق بين شديد الشين وضعيفه (وفي الحدائق) صرح بأن عدم الفرق بين شدته وضعفه
مع عدم وجود النص عليه بخصوصه لأعرف له وحياً (انتهى) وفي الجواهر وهو مشكك جداً وهو كذلك.
(٥) اجماعاً قال في الجواهر محصلاً ومنقولاً عن علمائنا بل وعن كل من يحفظ عنه العلم مستقيماً

ان كان الغير مسلماً^(١) بل وان كان كافراً^(٢) بل وهكذا اذا خاف العطش على دوابه او دواب غيره^(٣) نعم اذا فرض ان الدابة مما لا يتصرر هو أو صاحبه بذبحه والانتفاع بلحمه

(انتهى) (أقول) هذا مصافاً الى حكم لعقل بوجوب دفع الضرر المحتمل اذا كان مهماً كما في المقام فصلاً عما اذا كان مطلوباً او مقطوعاً (والى جملة من الاحبار) الواردة في المسألة المروية كلها في الوسائل في الباب ٢٥/ من اسباب التيمم (في صحيحة الحلبي) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام النجس يكون معه الماء انقبيل فان هو اعتسل به خاف العطش أعتسل به او يتيمم فقال بل يتيمم وكذلك اذا اراد الوضوء (وفي موثقة سماعة) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيحذف قلت قل يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء فان الله عز وجل جعلهما طهوراً الماء والصعيد .

(وفي صحيحة عبد الله بن سنان) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل اصابته حسنة في السفر وليس معه لاء ماء قليل ويخاف ان هو اعتسل ان يعطش قال ان خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة ولا يتيمم بالصعيد فان الصعيد أحب الي (وفي حسنة ابن ابي عمير) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجيب ومعه من الماء قدر ما يكفيه لشربه أيتيمم او يتوضأ به فقال يتيمم افضل ألا ترى انه اما جعل عليه نصف الطهور . (ثم ان قوله عليه السلام) في صحيحة عبد الله فان الصعيد أحب الي وفي الحسنة يتيمم افضل قد يشعر بعدم وجوب التيمم هاهنا وان كان هو أحب وافضل من التطهير بالماء ومن هنا قد التجأ الحدائق الى الدعوى ان لو أحب حب له عليه السلام وانه الذي فيه الفصل (ولكن الذي احتمله أن) ان لعطش الذي خافه السائل في هاتين الروايتين هو كان بعد الحرح فكان التيمم حيث أحب وافضل والتطهير بالماء جازي الجوار تحمّل الحرح كما اشير اليه في المسألة ٢٢/ لانه اذا كان يهلك او الضرر كي يجب التيمم حيث ولا يجوز التطهير بالماء اصلاً والله العالم .

(١) واستدل عليه في محكي المعتمد بأن حرمة أحيه المسلم كحرمة وبأن حرمة المسلم أكد من حرمة لصلاة واستجوده المداك بقوله وهو جيد (قل) لان حفظ المسلم أرجح في نظر لشرع من الصلاة بدليل انها تقطع لحفظ المسلم من العرق والحرق وان صاق وقتها (انتهى) وقرب من ذلك ما في الحدائق ونحوه من في الجواهر هي لحلاف فيه .

(٢) ومن هنا قال في الجواهر ربما ظهر من اطلاق كثير من الاصحاب تقديم حال الربيق المحسرم النفس ولو ذمياً أو معاهداً (انتهى) (أقول) بل ولو كان كافراً مهدور الدم وذلك لنقطع بأن الشارع لا يرصى بقتله عطشاً ومعامة أمير المؤمنين عليه السلام مع أهل الشام في صعب لما ملك المشرع بعكس معاملة أهل الشام معه لما ملكوها مشهورة معروفة بل معاملته عليه السلام مع ابن ملجم اللعين بعد صرخته المشؤمة وتوصيته عليه السلام بطعامه وشرابه مشهورة معروفة أيضاً (وعليه) فماعن الذكرى وتبعه الجواهر من عدم مراعاة كل من كان غير محترم النفس كالحرابي والمرتد والزاني المحصن وغيرهم صعب لا يصار اليه .

(٣) وقد حكى عن المعتمد الاستدلال لوجوب التيمم عند الخوف على دوابه بأن الخوف عليها خوف

أو بتدكيته والاستفاح بجلده أو وره فلا يعد وجوب دبحه في هذه الصورة وصرف الماء في الوضوء أو العسل لانه متمكن من الطهارة المائية عقلاً وشرعاً^(١).

مسألة ٢٦ إذا كان معه مائتان أحدهما طاهر والآخر نجس وهو يخاف العطش استقى الماء الطاهر لشربه وتيمم وصلى ولا يشرب الماء النجس ولا يتوضأ به ولا يعتسل^(٢).

على المال ومعه يجوز التيمم (وقد ناقش فيه) المدارك وتبعه الحقائق بل عن جماعة من متأخري متأخريين الماشقة فيه بأن مطلق ديب المال غير مسوع للتيمم (قال) في المدارك ولهذا وجب صرف المال الكثير الذي لا يصرفوته في شراء الماء ومنه الدواب لو توقف الشراء عليه .

(أقول) والتحقيق انه ليس الملاك في التيمم عند الخوف على دوانه هو الخوف على المال كي يجري فيه هذه المسألة بل هو القطع بعدم رضاء الشارع بموت الدابة عطشاً ولو كان كلاً عقوراً (ومن هنا) يجري هذا الحكم في الخوف على دواب غيره أيضاً كما عن المسالك بل مطلق الدابة ولو لم تكن ملكاً لأحد (ولو سلم) = بملاك هو الخوف على المال لا يقاس المقام على وجوب صرف المال الكثير في شراء الماء فان لمقدم من تلاف المال فلا يجوز وصرف المال الكثير في شراء الماء ليس من اتلافه وجوز بل يجب ان لم يكن مضراً بحاله كما تقدم تفصيله في المسألة/ ١٤ .

(١) والله يرجع الى المدارك وتبعه الحقائق من امكان القول بوجوب دبح لدابة أو تلافها واستعمال الماء في الوضوء أو العسل لانه واحد له غير مضطر الى التراب فلا يسوع له التيمم (انتهى) .

(٢) هذا الحكم محكي عن المعترض وغيره بل قد يدعى انه مما قطع به لأصحاب وهو في محله فان المقام من تراجم وجوب الطهارة المائية للصلاة وحرمة شرب النجس فيه اذا حضر وقت الصلاة ومعه مائتان أحدهما طاهر والآخر نجس وهو يخاف العطش فان ترك الماء لنجس لشربه وبطهر بالماء الطاهر وصلى فقد راعى الطهارة المائية وان ترك الماء الطاهر لشربه وتيمم وصلى فقد راعى حرمة شرب النجس والثاني أولى بالمراعاة لأن الطهارة لمائية مما له الدل الشرعي وهو التيمم والذي مما لا يدل له .

(و لعجب) من صاحب المدارك قدس سره انه بعد ما ادعى قطع الأصحاب بما تقدم من استبقاء الماء الطاهر لشربه وتيمم للصلاة واستحوده بقوله وهو جيد (قال) ان ثبت تحريم شرب النجس مطلقاً (انتهى) وهو كاشف عن تردده في حرمة شرب النجس في هذا الحال وهو مما لا وجه له مع اطلاق ادلتها بل قد رعم الحقائق ان ذلك تردد منه في أصل حرمة المأكولات والمشروبات النجسة فاصطر أعنى الحقائق الى ذكر جملة من أدلة حرمتها ولكنه في غير محله فان تردد المدارك ليس الا في حرمة شرب النجس في هذا الحال لأن أصل حرمة ولو في غير هذا الحال .

فصل فيما يجوز التيمم به

(وفيه مسائل عديدة)

مسألة ١ - لا يجوز التيمم بغير ما يقع عليه اسم الأرض بلا شبهة^١ وهل يجوز التيمم بكل ما يقع عليه اسم الأرض من تراب أو حجر أو مدر أو غير ذلك من أقسام الأرض وأنواعه أم لا يجوز إلا بالتراب خاصة أم يجوز بالحجر في حال الاضطرار فقط أي في حال فقد التراب لا مطلقاً أقوال ثلاثة أقواها الثاني^٢ فلا يجوز التيمم إلا بالتراب

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن الرراثر والمنتهى وكشف اللثام الإجماع عليه (وأما ما عن ابن أبي عقيل) من حوار التيمم بالأرض وبكل ما كان من حشها كالكلحل والرنينج ونحوهما لأنه يجرح من لأرض فهو على الظاهر ليس خلافاً منه في الكرى وإنما هو خلاف منه في الصعري بدعوى أن الكلحل والرنينج ونحوهما هي من أجزاء الأرض وما يقع عليه اسمها .

(نعم سيأتي) من السيد في مصاحبه واصباحه ومن المراسم وابن الجبيل وغيرهم نجوز التيمم بشئ إذا لم يجد غيره وهو خلاف صريح من هؤلاء في المسألة بل عن مالك نجوز به بالنخ وطاهرة الحور مطهرة ولو احتياراً وهو عجيب لو صحت المسألة إليه (وعلى كل حال) الحق مع المشهور فلا يجوز التيمم بغير ما يقع عليه اسم الأرض مطلقاً لا اختياراً ولا اضطراراً .

(وبدل عليه) بعد لأصل وإطلاق جملة من معانيد الإجماعات وإن حكى عن مجمع لرهان وعن المنتهى الإجماع في خصوص حال الأحبار فقط لا مطلقاً (حدث ابن نصر) المروى في الوسائل في كتاب ١/ من المتصرف عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل معه اللس أيوصاً منها للصلاة قال لا إنما هو الماء والنصعد (بن وحسنه من الأحبار) المروية في الوسائل في كتاب ٧/ من التيمم المشتملة على قوله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أو قوله عليه السلام جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فإن هذه الأحبار كلها في مقام الامتنان ولو كان شيء آخر غير الأرض مما يجوز التيمم به شرعاً لذكر فيها أيضاً ولم يذكر .

(٢) وتفصيل المسألة أن المشهور بين الأصحاب هو حوار التيمم بكل ما يقع عليه اسم الأرض من غير اختصاص له بالتراب فقط بل يظهر من مجمع البيان في سورة النساء وعن كبر العرفان أن حوار التيمم بالحجر هو مذهب أصحابنا وعن الأردبيلي أنه لا ينبغي التراجع فيه (ولكن عن العينية) والسيد في شرح الرسالة والمناصريات وعن التقي أبي الصلاح وابن الجبيل عدم جواز التيمم بغير التراب وظاهرهم عدم الجواز مطلقاً حتى في حال الاضطرار (وعن المقنعة) والوسيلة والسرائر والجامع والمراسم والشبح في النهاية تجوز التيمم بالحجر في حال الاضطرار فقط لا مطلقاً بل عن الوحيد الههاسي في حاشية المصدر أنفق الأصحاب إلا من شذ على ذلك وعن المحقق والروص والروضة الإجماع على بطلان القول بعدم جواز

التيتم بالحجر مطلقاً حتى في حال الاضطراب فهذه اقوال ثلاثة في المسألة ويعبر عن الثالث بالتفصيل بين الاختيار والاضطرار هي حال الاحبار لا يجوز التيمم بالحجر وفي حال الاضطراب وعدم وحدن التراب بجور .

(واستدل للمشهور) بأمور كثيرة عمدتها عشرة :

(الاول) ان الصعيد في آبي التيمم «منموا صعداً طياً» كما حكى عن ائمة اللغة والتفسير هو مطلق وجه الأرض فيشمل التراب وغيره .

(الثاني) قوله تعالى «فصبح صعيداً رلقاً» ون المراد من الصعيد ما بقربة (رلقاً) هو لارض لا تراب فان الارض هي التي تقل الانصاف بالرفق احباً لملاسنها لا التراب .

(الثالث) الاحبار الدالة على التيمم بالارض او الدالة على ان الارض قد جعلت للشي صلى الله عليه وآله وسلم ظهوراً وهي كثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل ، الباب ٣/ و ٧/ و ١١/ و ١٢/ و ٢٢/ مثل قوله عليه السلام لان رب الماء هو رب الارض فلتيمم او تصرب بكعبك على الارض او من فائك الماء لم تفك الارض أو جعلت لي لارض مسجداً وظهوراً الى غير ذلك من الاحبار الكثيرة

(رابع) التعليل المذكور في رواية السكوني عن حماد بن محمد عن أبيه عن عبي عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٨/ من التيمم قال بعد ما سئل عن التيمم بالرماد لا انه ليس يخرج من الارض انما يخرج من لشجر (وهو دليل ظاهر) على التيمم بكل ما يخرج من الارض تراباً كان أو غيره (وفي المستدرك) في الباب ٦/ من التيمم حديثان مشتملان على هذا التعليل .

(الخامس) الاحبار الدالة على حوار التيمم بالحصص والنورة المروية بعضها في الباب ٨/ من تيمم الوسائل وبعضها في الباب ٦/ من تيمم المستدرك يدعوى ان الحصص والنورة هما غير التراب فلو لم يحرم التيمم الا بالتراب لم يجز التيمم بهما .

(السادس) موثقة سماعة المروية في الوسائل في الباب ٢١/ من صلاة الجساة الدالة على التيمم بحائط اللس للصلاة على الحجارة فلو لم يجز التيمم الا بالتراب لم يحز التيمم بحائط اللس بلا شبهة .

(السابع) الاحبار الدالة على حوار التيمم بالطين المروية كلها في الباب ٩/ من تيمم لوسائل وفي بعضها تصريح بأن الطين صعيد طيب وماء ظهور وفي بعضها رحل دخل الأجمة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصح فان يتيمم فانه الصعيد انتهى فلو لم يحز التيمم الا بالتراب خاصة لم يحز التيمم بالطين مطلقاً ولو في حال الاضطراب وهذا واضح .

(ثامن) ما تقدم من مجمع البيان وكثر العرفان من ان حوار التيمم بالحجر هو مذهب اصحابنا وعن المنتهى بسنه الى الاصحاب ويؤيده روايتان في الباب ٦/ من تيمم المستدرك تصرحن بحوار لتيمم بالصفاء المائنة او النائية على وجه الارض .

(التاسع) ما عن المعتر والتذكرة من الاحماع على حوار التيمم بالرمس على كرامة وعن المنتهى بسنه الى لاصحاب فلو لم يجز التيمم الا بالتراب خاصة لم يجز التيمم بالرمل .

(عاشر) استصحاب حوار التيمم بالحجر وبحوه من قل تماسك أحرائه واصوق بعضها ببعض واما

رواى عن ابن التراب عنها وتمدله بعدوان الحجر مما لا يضر بعد كون ذلك في نظر العرف من الحالات المتبادلة كالصبر والتكرار والسم والهرال لا الفيود المقومة للموضوع كما في قولك قلد الرجل المجتهد او صل حلف الرجل العادل .

(واستدل القائلون بالتراب خاصة) بأمور سبعة :

(الاول) ان الصعيد في آيتي التيمم «فتيمموا صعيدا طيبا» هو التراب خاصه كما عن الصحاح والمقنة والجمال واللمعصل والمعابيس والديوان وشمس العلوم ويطعم الغريب والزينة لابن حاتم وغيرهم بل عن المرتضى بقوله عن ابن اللغة وفي مجمع البحرين قل ومذهب اكثر العلماء ان الصعيد في قوله تعالى «فتيمموا صعيدا طيبا» هو التراب الطاهر الذي على وجه الارض او حرج من باطنها .

(لثاني) الاحبار اذالة على السمع بالتراب او ان التراب قد جعل ظهورا كالماء كما يظهر بمرحمة الباب ٩ و ١٤ و ٢٤ من تيمم الوسائل (في بعضها) ان رب الماء هو رب التراب (وفي صحيحة رفاعه) اذا كان الارض منه ليس فيها تراب ولا ماء فانظر احف موضع تحده تيمم منه (وقريب من ذلك) صحيحة عند الله بن العمرة (وفي صحيحة جميل) فان الله عز وجل جعل التراب ظهورا كما جعل الماء ظهورا .

(الثالث) السوى الذي احتج به السيد المرتضى رحمه الله على ما حكاه عنه غير واحد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حلف لي الارض مسجدا وبرايا ظهورا (قال) ولو كانت الارض ظهورا وان لم تكن ترايا كان لفظ ترايا لغوا (ينهى) وهو جيد (وعن المعتمر) الرد على الاحتجاج بان التمسك بالسوى تمسك بدلالة الخطأ وهي متروكة في معرض النص اجماعا .

(واجب عن الرد) ان حاصله ان السوى هو في مقام الامتنان والتوسعة على العباد فلو كان مطلقا وجه الارض ظهورا كان ذكر التراب خاصه خلاف ما يقصده الحال وهو من السوى صلى الله عليه وآله وسلم بعيد بل ممتنع فالسوى من هذه الجهة هو كالمص في حصر الظهور بالتراب فقط دون ساير أحوال الارض (ينهى) وهو جيد جدا .

(ثم ان السوى) وان رواه الوسائل في الباب ٧ من التيمم بطرق عديدة وليس في شيء منها لفظة (ترايا) وعن الذكرى ان الرواية موجودة حذف (ترايا) وفي الحدائق ان متن الحديث في كتب الاحبار حال من هذه الرواية (الا ان المستدرک) في الباب ٥ من التيمم قد ذكر السوى عن عوالي اللثالي عن حجر المحققين عن السوى صلى الله عليه وآله وسلم بمثل ما احتج به السيد عيا (ويؤيده) ما ذكره في الباب المذكور عن حصال الصدوق وعنه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله عز وجل جعلت لك ولا ملك الارض كلها مسجدا وترايا ظهورا (وذكر ايضا) عن مجالس ابن الشيخ عن ابي جعفر عليه السلام حديثا قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لثمان وابي در جعل لي الارض مسجدا

وطهوراً إنما كنت أتيهم من تربتها وأصلى عليها (وذكر) عن عماد الدين الطرسى فى إشارة المصطفى مثل ذلك عياً

(أقول) وقوى دليل على صحة سد السوى هو عدم طعن المعتر في سنده عند مرد عى حجاج السيد به مع ان من دأب المعتر المتقنة في سد الروايات بأدنى ضعف في سندها فهو كان في سد السوى شىء لضعفه قطعاً ولم يضعف (وعنه) فمناقشة المدارك في سند النبوى بعد هذا كله في غير محله (لرابع) الاحذر الدالة على نقص اليدين الظاهرة في كون التيمم به هو التراب دون لحجر أو شبهه مما لا يعلق باليد وهى مروية في الوسائل فحملة مها في لب/ ١١ من التيمم وبعضها في الباب/ ١٢ .

(الحامس) قوله تعالى في سورة المائدة « فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم منه » (بتقريب) ان لفظة (منه) طاهرة في التيمم فيكون المسح ببعض ما يتيمم منه وهذا لا يكون الا في التراب لافى الحجر وشبهه مما لا يعلق باليد وبطير الآية (صحيحه ابن سنان) المروية في الوسائل في الباب/ ١٤ من تيمم المشتعلة عى قوله عليه السلام فليمسح من الارض وليصل (وصحيحه الحلبي) في الباب المذكور المشتعلة عى قوله عليه السلام فليمسح من لارض وليصل (وأصرح) من الجميع في التيمم وكون المسح ببعض ما يعلق باليد (صحيحه زرارة) المروية في الباب/ ١٣ المشتعلة عى قول ابى جعفر عليه السلام فلما ان وضع الوضوء عمن لم يجد الماء اثبت بعض العمل مسحاً لانه قل بوجوهكم ثم وصل بهاو يديكم منه اى من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك أجمع لم يجر عى الوحى لانه يعلق من ذلك الصعيد بعض الكف ولا يعلق ببعضها الح

(السادس) ما تقدم في ادلة المشهور مما دل على ان الطين صعيد طيب وماء ظهور فان الطين وان كان هو طبيعة مخصوصة وقسماً خاصاً من الارض يطلق اللفظ عى اليابس منها والمقنع بالماء لتطيين السطوح او صبح اللى وبحو ذلك ولكن التراب اذا امتزج بالماء يقال له ايضاً انه طين ومعه طين المطر الذى ورد في الاخبار انه لا بأس به ان يصيب الثوب لثلاثة ايام او ان يطين المطر لا يجس ومعه ايضاً قولك طين الطريق أصابى والمراد من الطين الذى دل الدليل عى انه صعيد طيب وماء ظهور هو الطين بهذا المعنى اى لمركب من التراب والماء والتراب صعيد والماء ظهور فادأ يكون المراد من الصعيد في آيتى التيمم هو التراب دون غيره

(السابع) فاعده الاشتغال فاننا اذا امرنا بالتيمم بالصعيد ولم ندر انه هل هو مطلق وجه الارض او خصوص التراب فالامر في التراب دائر بين التعيين والتحجير وقد حقق في محله انه كلما دار الامر فيه بين التعيين والتحجير فاللازم هو الاحتياط فيه هى المقام وجوب التيمم بالتراب معلوم بلا شبهة اما تعييناً واما تحجييراً بينه وبين ساير احراء الارض واما وجوب التيمم بما سوى التراب من ساير اجزاء الارض تحجييراً فمشكوك فتجرى المراتة عنه ويتعين التراب خاصة (ومعه يظهر لك) ضعف اجراء المراتة عى وجوب التراب

تعييناً بعد تحليل العلم لاجتماعي المردد بين مطلق وجه الأرض او خصوص التراب الى العلم لقصى
بوجوب التراب لامحالة اما تعييناً او تخيراً فتأمل جيداً .

(اقول) والآن ان الاعتماد في المسألة على افعال اللغويين في لفظ الصعيد مشكل جداً لمعارضة
بعضها مع بعض كما عرفت بل حكى عن جمع منهم كمصاح المسير والتحليل وان الاعرابي اشتراكه لفظاً
بين التراب ومطلق وجه الأرض وهو الذي يظهر من القاموس ومجمع البحرين والمجدد

(ومنه يظهر لك حال الدليل الثاني) للمشهور « فتصح صعيداً رلقاً » فان استعمال الصعيد في الأرض
احتمالاً دون لثراب بعد اشتراكه لفظاً بينهما مما يجوز (واما الدليل الرابع لهم) فيه ان اقصى ما يستعاد من
رويه السكوبي ان « يميم به يجب ان يكون شيئاً يخرج من الأرض وليس فيها دلالة على الاحتراء بكل ما
يخرج من الأرض .

(واما للدليل الخامس لهم) فيه ان مقتضى الجمع من ما دل على جوار التيمم بالخص والصورة
وما دل على وجوب التيمم بالثراب هو ان المراد من الخص والصورة هو مسحوقهما لاجزئهما فيدرج
حيث في الثراب ان المراد من الثراب هاهنا هو ما نعم من احراء الأرض في قال الاجراء الصلة المتعاسكة
كالعجر وشبهه .

(واما الدليل السادس لهم) فيه ان حوار التيمم بحائط اللين لصلاه لحارة العير المشروطة بالظاهرة
اصلاً مما لا يدل على جواره للصلاه اليومية ايضاً وبحوها مما يشترط بالظاهرة بل هو نظير تيمم من آوى الى
فراشه من دناره وثيابه اذا ذكر به على غير ظاهر كما يظهر ذلك بمراجعة الوسائل الباب ٩ من التيمم وكتاب
٩/ من الموضوع .

(واما الدليل السابع لهم) فيه ان المراد من الطين في الاحبار الدالة على جوار التيمم به هو الثراب
المنترح بالماء كما تقدم آنفاً لا الطينة المحصورة وقسم الخاص من الأرض ولو سلم فمقتضى الجمع بينه
وبين ما دل على التيمم بالثراب هو ما نعم من الطين فيشمله لفظ الثراب لما عرفت آنفاً من ان المراد منه
هو ما نعم من اجراء الأرض في قال الاجزاء المتعاسكة .

(واما الدليل الثامن لهم) فيه ان الاجماع على جوار التيمم بالعجر غير معلوم بل المعلوم خلافه لما
عرفت في صدر المسألة من ان جمعاً من الاصحاب قالوا بعدم جوار التيمم الا بالثراب خاصة وظاهرهم
عدم الحوار مطلقاً وكان صريح جمع آخرين منهم بعدم جوار التيمم بعير الثراب في حال الاحتيار وما
حبرا المستدرك الدالين على التيمم بالصفاء لثابتة او الباتية على وجه الأرض فهما محمولان على الصفاء التي
عليها التراب كما هو الغالب ولو بوقش في غلبه فلا بد من حملهما على ذلك جمعاً بينهما وبين ما دل على
التراب خاصة .

(واما الدليل التاسع لهم) فيه ما اشير اليه من ان المراد من الثراب هاهنا هو ما نعم من الأرض فيدرج

فيه الرمل وشبهه وعليه ولاجماع على جوار التيمم بالرمل مما لا يفي بالقول باعتبار التراب خاصة (واما الدليل العاشر لهم) فيه ان استصحاب حوار التيمم بالحجر من قبل تماسك اجزائه مما لا مجال له في قتال ما تقدم من الاخبار الدالة على التيمم بالتراب خاصة .

(بقي من ادله المشهور) ما هو عمدتها وهو الدليل الثالث لهم اي الاحذر الدالة على التيمم بالارض او ان الارض قد جعلت لى صلى الله عليه وآله وسلم طهوراً مثل قوله عليه السلام لان رب الماء هو رب الارض او قوله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً لى غير ذلك مما تقدم (وفيه) ان الاحار المذكورة معارضة بما دل على التيمم بالتراب وان التراب قد جعل للى صلى الله عليه وآله وسلم طهوراً وتقدم نصيبها فى الدليل الثانى والثالث للقائس بالتراب خاصة مثل قوله عليه السلام ان رب الماء هو رب التراب او ان الله عز وجل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً او قوله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت لى الارض مسجداً وترابها طهوراً فيحمل العام حيث عني الخاص وان شئت قلت يحتمل امطلق على لمقيد فكما به لو قال مثلاً ان كان ليلة الجمعة فاطعم رجلاً وقال ان كان ليلة الجمعة فأصم مسلماً فيحمل الرجل على ارادة المسلم فكذلك لو قل مثلاً ان ففدت الماء فيمى بالارض وقال اذ ففدت الماء فتيمم بالتراب فيحمل الارض على ارادة التراب (وبالحيلة) ان اقوى ادله لمشهور وعمدتها هي لاجار لمشاره اليها وهي معارضة بالاحار المتقدمة آنفاً ولترجيح للى لانه اطهر واحص فيحمل عليه الظاهر الاعم الاوسع .

(ومم يؤيد قول بالتراب خاصة) بل يدل عليه ما تقدم فى الدليل الرابع بهذا القول من احذر بعض اليدى او قوله تعالى فى الدليل الخامس « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » او صحيفة ررارة المصروفة بالعلوق تصريحاً وشبهه ما تقدم فى الدليل السادس مما صرح بأن الطين صعيد طيب وماء طهور بالتقريب المتقدم هناك

(نعم الدليل السابع لهم) اي الاشتغال مما لا محال له مع وجود الاحار فى طرفى المسألة والافاستصحاب المشهور حاكم على الاشغال رافع لموضوعه وهو الشك ولو رفعاً تعدياً (ومن جميع ذلك كله) يظهر لك ضعف ما تقدم من التفصيل فى المسألة من حوار التيمم بالحجر فى حال الاضطراب فقط دون الاحيار (ومن هنا) قد شكك عليه المدارك والخواهر بل عن حملة من الاصحاب الاشكال عليه بما حصله ان الصعيد ان كان هو مطلق وجه الارض فيجوز التيمم بالحجر مطلقاً اى فى حالتى للاحيار والاضطراب جميعاً وان كان هو التراب خاصة فلا يجوز التيمم بالحجر مطلقاً اى لافى حالة الاحيار ولا فى حالة الاضطراب (واحسن ما قيل) او يمكن ان يقال فى وجه هذا الفصل ان الصعيد هو لمطلق وجه الارض ولكن العلوق كما سيأتى مما يعتبر فى التيمم بدليل خاص وهو قوله تعالى فى سورة المائدة « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » وصحيفة زرارة المشاره اليها آنفاً .

خاصة وان كان الاحوط في حال الاضطراب أي فيما اذا لم يجد شيئاً سوى الحجر أن يتيمم بالحجر ويصلي ثم يقضى الصلاة بعد وحدثان الماء والله العالم .
مسألة ٢ . لا يجوز التيمم بالخزف^(١) ولا بالمعادن كالكحل والزرنيخ والملح وبحو ذلك مما يصدق عليه اسم الارض^(٢) . . .

(وعليه) وقد تمدر العلوق لتعدد التراب لم يفظ التيمم من أصله بل يجب الاتين بالاقى لقاعدة لميسور وهو وجه وجهه ولكن الشأن في اثبات كون لصعيد هو لمطلق وجه الارض اد لو كان للتراب خاصة وتعدد ولم يتيسر لا لحجر فقط لم بجرقاعه المسور أصلاً لان الحجر مما لا يعد ميسوراً للتراب بل ياتيه من قبل ما اذا امر بماء الرمان مثلاً فتيسر ماء الفراح وهذا واضح .

(١) وذلك لما فريده في المسألة السابقة من عدم جواز التيمم الا بالتراب خاصة (واما المشهور) القشون بجوار التيمم بكل ما يقع عليه اسم الارض فهم مختلفون في الحرف (فمن المعسر) عدم جواز التيمم به لخروجه بالطح عن اسم الارض (قال) ولا يعارض بجوار السجود عنه لانه قد يجوز السجود على ما ليس بأرض كالنكد (انتهى) (وعن الرياض) عدم الحوار ابصاراً للشك في الخروج عن اسم الارض وتعارض استصحاب يجوز باستصحاب لشغل صفى الدمة مشغولة بها الاوامر السلمة عما يصلح للمعارضه (وعن المنتهى) انه استشكل في الجوار (وعن الدروس) التوقف وهو الذي صرح به الحدائق ايضاً لعدم نص وانك في الخروج وعدمه فتدخل المسألة في الشبهات فحجب الاحتياط فيها (وعن المعانيخ) جواز التيمم بالحرف بعد التراب والحصى والورده والطين والحجر مثلاً بالترتيب بين هذه الامور وهو عجيب (وقيل بالجوار مطلقاً) لشك في الخروج عن اسم الارض وكان الحوار حينئذ لاستصحاب عدم الخروج .

(وعن لندكره) والذكرى وحامع المقاصد بل عن المشهور الجوار مطلقاً من غير ان يذكر لهم دليل وكأنه يدعوى عدم الخروج عن اسم الارض وهو الذي قواه الجواهر وهو في محله بناء على جواز التيمم بكل ما يقع عليه اسم الارض وذلك لما اشير اليه في المسألة ٦ من الاستحالة من ان الطين بمجرد طبعه بالبار وصبرورته جراً او حرقاً لا يخرج عن حقيقته وماهية بل هو بعد من اجزاء الارض فاذا شك في جواز التيمم به بعد الطبع دللر استصحاب الحوار ولا يصرفه تبدل عنوان الطين او اللس بالآخر او الحرف منه في نظر العرف من الحالات المتبادلة كالعسبة والريسية والصعر والكروبحو ذلك لامن تبدل الموضوع ومع حريان استصحاب الحوار لا يبقى محال لاستصحاب لشغل أصلاً وذلك لحكومة لاول على الثاني وارتفاع موضوع تدعى الشك لاول وتكون المسألة حينئذ مما لا شبهة فيه فلا يجب الاحتياط فيها .

(هذا كله) مصافاً الى ما سياتى من التصوص الدالة على جواز التيمم بالحصى والورده مع كونهما مطلوبين دللر بالحرف مثلها ودعوى ان ذلك قياس باطل ضعيف جداً فان ذلك من باب القطع بوحدة المناط لامن باب القياس ليكون باطلاً محرماً شرعاً .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل عن الخلاف والغنية والمنتهى الاجماع عليه (قال في الجواهر) للخروج عن اسم الارض قطعاً (انتهى) وهو كذلك ولكن مع ذلك قد حكى عن ابن ابي عقيل جواز التيمم

... ولا بالرماد ...

بالأرض وبكل ما كان من جسها كاللحم والربيع والطلع ونحو ذلك ولكنه على الظاهر كما تقدم في المسألة الأولى ليس هو مخالفاً مع الأصحاب في الكبرى أي في عدم جوار التيمم بما لا يقع عليه اسم الأرض وإنما هو مخالف لهم في الصغرى بدعوى أن الأمور المذكورة هي مما يقع عليه اسم الأرض ومن اجزئها

(وعسى كل حال) أن العرف كما في الجواهر هو عدل شاهد على العدم لا يرى العرف الأمور المذكورة من اجزاء الأرض ومما يقع عليه اسمها من قبل الحجر والمدر والطين ونحو ذلك وإن فرض أنها قد حرحت من خوف الأرض وأما ما ستعرفه في جملة من الأحبار الآتية من السؤال عن التيمم بالرماد والمحوات بالمسح عنه مطلقاً لأنه لا يخرج من الأرض فهو مما لا يدل على الاجتزاء بكل ما حرح منها والمراد من الحروح هنا في تلك الأحبار ولو بصيغة ما تقدم في المسألة ١ من حديث أبي بصير الذي حصر الطهور بالماء والصعيد هو الحروح مع صدق اسم الصعيد عليه لأطلاقاً ولو لم يصدق عليه الاسم كما في القبر والزفت ونحوهما .

(بقى شيء) وهو أنه قد صرح الجواهر بما ملخصه أنه إذا فرض أن معدناً من المعادن قد صدق عليه اسم الأرض فالمتجه حينئذ جوار التيمم به كأرض الجص والورق ونحوهما وهو جيد متين إذ المساط في عدم جوار التيمم بالمعادن بما هو خروجه عن اسم الأرض إذا فرض بقاء لاسم في بعض أفرادها على حاله فلا مانع عن التيمم به بلا شبهة .

١) إجماعاً كما عن المنتهى (وبدل عليه) مصافاً إلى ذلك وما تقدم في المسألة الأولى من دلة مع التيمم بما لا يقع عليه اسم الأرض من الأصل والاحتمالات وحديث أبي بصير الذي حصر لظهور بالماء والصعيد بل وحلو الأحبار المشتملة على جعل الأرض طهوراً وهي في مقام الامتنان كنها عن ذكر الرماد فلو كان غير الأرض شيء آخر طهوراً أيضاً لذكر فيها ولم يذكر (رواية السكوني) المروية في الوسائل في الباب ٨/ من تيمم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم الصلاة والسلام أنه سئل عن التيمم بالجص فقال نعم فليل بالورق فقال نعم فليل بالرماد فقال لا أنه ليس يحرح من الأرض إنما يحرح من الشجر (ويطير) ذلك عياً حديثان آخران رواهما المستدرک في الباب ٦/ من التيمم أحدهما عن الراودي والآخر عن الجعفریات .

(بقى الكلام) في رماد الأرض بمعنى التراب إذا احترق بال نار حتى صار رماداً فهل يجوز التيمم به أم لا (حكى عن نهاية العلامة) والحاوي لابن فهد جوار التيمم به وعن عنه البعد في مصباح الفقيه مدعياً عدم خروجه عن معنى الأرض ولا أقل من الشك الموجب لجريان الاستصحاب مصافاً إلى شهادة جبر السكوني بجوار التيمم بكل ما حرح من الأرض (وعن التذكرة) عدم الجوار إذا حرح عن معنى الأرض وهو الذي قرره الرياض وجعله المذاك أولى .

(ويطير من الحقائق والجواهر) أن الأرض متى احترقت حتى صارت رماداً فقد حرحت عن معنى

... ولا بالنباتات المسحقة كالطحين وسحق الاشنان ونحوهما^(١).

مسألة ٣ - الاقوى جواز التيمم بأرض الجص والنورة^(٢) بل الاقوى جواز التيمم بنفس الجص والنورة أيضاً بعد طبعهما بالنار^(٣).

الأرض ولا وجه لجواز التيمم برمادها ولا لتطبيق الحكم فيها على الحروح وعدمه وهو حيد جداً وعدمه لا يبقى مجال للاستصحاب بل ولا التمسك برواية الكوفي لما عرفت آنفاً من عدم كفاية مجرد الخروج من الأرض ما لم يصدق عليه انه صعيد .

(١) قال في الجواهر جماعاً محصلاً ومعمولاً مستفيضاً (اقول) ويدل عليه مصداقاً الى ذلك تمام ما تقدم في المسألة الاولى في وجه عدم جواز التيمم بمير ما يقع عليه اسم الأرض مما اشير اليه آنفاً فلا تعقل .
(واما ما حكى عن بعض الدمامة) من جواز التيمم بالشجر والساقات فما لا عبرة به (كما ان حمر عبيد بن رزرة) المروى في الوسائل في الباب ٧ من التيمم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الدقيق يتوصاً به قال لا بأس ان يتوصاً به وينتمع به محمول كف عن التهذيب على التطف بالدقيق والتطهر به من الدس وذلك شهادة (صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج) المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من آداب الحمام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطفى بالنورة فيجعل الدقيق بالريث يثله به فيمسح به بعد النورة ليقطع ريحها عنه قال لا بأس والروايات في هذا المعنى في الباب المذكور كثيرة (وعنه) فالتوصاً في حمر عبيد هو التطف المعمول كما في حمر علي بن جعفر في الباب ١٤ من المصنف والمستعمل قال سأله عن الرجل يتوصاً في الكعبين يدخل يده فيه الخ لا تيمم فان استعمال لتوصاً في التيمم عبر مأوس كما عن المجلسي رحمه الله وان حمر استعماله فيه حاشاكما في حمر عبيد المروى في الباب ٦ من تيمم الوسائل (لاوضوء من موطأ)

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) نقلاً وتحصلاً (وعن مجمع الزهراء) انه لا يسمى لراع فيه وغلل الحوار في المدارك بصدق اسم الأرض عليها حقيقة وهو كذلك .
(ولكن مع ذلك) عن ابن ادریس في السرائر المسع عن التيمم بها لانها معدن وان قال في الجواهر اني لم أجد ذلك فيها (وعن الشيخ في النهاية) المسع عن التيمم بها اذا وجد غيرها (اما ابن ادریس) فقد رده الأصحاب بمسح المعدنية وان كان الاولى تسليم المعدنية والمسح عن حروحها عن اسم الأرض بمجرد كونه معدناً (واما الشيخ) فقد رده عبر واحد بأن أرض الجص والنورة ان صدق عليها اسم الأرض جاز التيمم بها ولو مع وجود غيرها والا لم يجز ليم بها ولو مع عدم وجود غيرها وهو حيد .

(٣) لمشهور كما بظهر من الحديث هو عدم جواز التيمم بالجص والنورة بعد طبعهما بالنار (والكن عن السيد المرتضى) في المصباح وعن المعتمد وسائر الجواروه الذي احتاره الحدائق والمصاح الفقيه وبعض المعاصرين ويظهر من الجواهر المين اليه وهو في محله (اذا يدل على الجوار) مضافاً الى عدم حروح الجص والنورة بعد طبعهما بالنار عن مسمى الأرض ولو سلم الشك في الخروج فقضى الاستصحاب

مسألة ٤ - يحوز التيمم بتراب القبر سواء كان منوشاً أو غير مبوش إلا أن يعلم فيه نجاسة^(١) وهكذا يحوز التيمم بالتراب المستعمل في التيمم باتفاق علمائنا^(٢)

عدمه (رواية السكوي) لمقدمة آتت في عدم حواري التيمم بالرماد لمصرحه بجوار التيمم بالحصى ولوره تصريحاً المشعره بل لظاهرة في أن الحصى والدرة هما يخرجان من الأرض وإيهما داخلان في مصاهب المؤيدة بما تقدم هناك من حديثين آخرين من المستدرك .

(واما لسكوي) فهو من حكي عن الشيخ في العدة وغيره ادعوى اجماع الشعة على لعمل بروايته (مضاف) لى ان لمعتر وان حكى عنه تصحيح السكوي في المقام ولكن حكى عنه ثوبقه في غير المقام بل حكى عنه في المقام الاعتراف بكون روايته حسة .

(هذا وقد استدلل العدة ث) بصحيح الحسن بن محبوب بهذا لمرور في الوسائل في الباب ٨١ من لجاسات قال سألت اما الحسن عليه السلام عن الحصى يوقد عليه بالدرة وعظام الموتى ثم يخصص به المسجد أيسجد عليه فكتب لي يحطه ان الماء والبار قد طهره (قال) في لحدائق وهو كما ترى طاهرة في قوله عنه السلام بجوار السجود على الحصى بعد الاحراق (قال) ومشتنا السجود والتيمم من باب واحد لاشرط لارضية بهما وان كانت دائره السجود أوسع بالنسة الى الكاعد وما استت الأرض (نتهى) وهو جيد .

١ (قد صرح المدارك بأن ذلك مذهب الاصحاب وعلمه الجواهر بصدق سم الصعيد عليه (قال) بل لطيف بلطهارة شرعاً (وفي الحدائق) لاعرف لخصوصية ذكر هذا الفرد وجهاً يوجب ذكره دون غيره من انواع التراب .

(اقول) ولعل وجه ذكره بالخصوص هو الرد على الشافعى اد حكى عنه ن بمقرة اذا تكرر شها لا يجوز التيمم بترابها لاحتلاطه بصديد الموتى وان لم يتكرر جار (او لصعيب) ما عس لذكرى من به لو علم احتلاطه بالصديد اجنب (قال في الجواهر) ولعله يريد الاختلاط بدون لاستحالة فيكون من مسائل الامتزاج ويأتى لكلام بهما انشاء لله تعالى (سهي) وهو حدود بالجملة ان تراب افراد استهلك فيه صديد الميت او استحبل فيه الصديد الى التراب ولم يعم نجاسته ولم يوجوه بالاقوى جواز لتيمم به وان كان الاحوط مع ذلك الاحتباب عنه مهما امكن فان ارض الله واسعة .

٢) فان المدارك صرح باجماع الاصحاب عليه وعلمه بعدم خروجه بالاستعمال عن اسم لصعيد وهو كذلك (ولكن عن الشافعى) المنع عن التيمم به ثاباً قياساً على المنع عن الماء المستعمل في رفع الحدث (وقد رد عليه الجواهر) بطلان القياس اولا وكونه في المقام مع الفارق ثاباً فان الماء رافع للحدث والتيمم كما سيأتى تحيقه في البية هو مبيع لارافع وبطلان القياس عليه على الاصح عندنا ثالثاً اد الماء المستعمل في رفع الحدث الاصفر كما تقدم تحيقه في محله مما يجوز استعماله في رفع الحدث ثاباً اجماعاً وكذلك المستعمل في رفع الحدث الاكبر على الاصح الاقوى فتذكر .

مسألة ٥ - لا يصح التيمم بالتراب المغصوب^(١) الا اذا كان مع الجهل بالغصب أو السيسان فيصح^(٢) واذا حسه الظالم في ارض غصبي فالاقوى عدم حوار التيمم بتلك الارض^(٣) فيكون هو كفاقد الطهورين وسيأتي حكم فاقدهما في الفصل الاخير من التيمم انشاء الله تعالى واذا كان التراب مكأله وتيمم به في الفضاء الغصبي فالاقوى بطلان التيمم شرعاً^(٤) والله العالم .

(١) قال في الجواهر اجماعاً محكماً في التذكرو لم يمتنع ان لم يكن محصلاً (الى ان قال) للهوى لمقتضى الفساد عقلاً وشرعاً (قال) وهو واضح بناء على جريته الصرب من التيمم (انتهى) (افول) ويسمى القطع بان الصرب على الارض ليس من تيمم وانما هو مقدمة للمسح باطن لكف المصرويين على الارض من قبيل الاعتراف الذي هو مقدمة لغسل الوجه واليدين في الوضوء ومن المعلوم ان المقدمة هي من التوصليات والتوصلي مما يحصل به العرص ولو اتى به على نحو محرم (ولكن الصحيح) في وجه بطلان التيمم بتراب المعصوب ان يقال انه يعتبر في التيمم لعلوق كما سيأتي في الفصل لاني انشاء الله تعالى وان قصد التيمم بالمعصوب يكون من هذه الجهة اي من جهة المسح بما علق باليد من التراب الغصبي لامن جهة اخرى

(٢) فيكون حال التيمم بالمعصوب حينئذ كحال الصلاة في العصب جهلاً بالموضوع او سبأاً وقد ذهب المشهور الى صحتها وهو في محله فان المقصود للصحة وهو الاملاك موجود بناء على التراحم في مسألة لاحتماع كما هو التحقيق لا التعارض والمابع عنها وهو الهوى المجرى موقوف لمقوله بسبب الجهل والسيان عن تسحر ومجرد الاشتمال على المفسد العالي والمعوضية الواقعية لا يوجب البطلان وعدم التقرب به الى الله تعالى بل يتقرب به اليه لحسنه الصدوري .

(٣) وان حكى عن جامع المقاصد وغيره الجوار لان الاكراه قد حرجه عن الهوى فصارت الاكراه مباحة لامتناع التكليف بما لا يطاق ولكن الانصاف ان التيمم بالارض الغصبي تصرف رثد فيحرم فيكون كفاقد الطهورين لاماء له ولا تراب وسيأتي حكم وقد الطهورين معصلاً انشاء الله تعالى فانظر .

(٤) وان حكم المدارك بالصحة نظراً الى ان يكون الهوى عنه ليس من تعال التيمم فلم يتخذ شي من افعال التيمم مع الغصب كي بطل (وقه) ان المسح على الجهة وعلى طهر لكفبين حركة في فضاء العسر فيحرم ويبطل بظير القيام والركوع والسجود في فضاء الغير (ومن ها) قال في الجواهر لاقوى الفساد (قال) كما هو خبره كشف اللثام (ثم قل) لكن علله بان الاعتماد جزء التيمم فهو كاعتماد المصبي على ملكه الموضوع في ارض معصونه (انتهى) وفي التعليق ما لا يحصى فان الصرب على الارض الذي عبر عنه بالاعتماد ليس هو من افعال التيمم كما تقدم آنفاً بل هو مقدمة للعمل والصحيح في وجه البطلان هو ما ذكرناه وبناه فلا تفعل .

مسألة ٦ - لا يصح التيمم بالتراب النجس بلا شبهة^١ نعم إذا استهلك أجزاء بعض الأعيان النجسة أو المتنجسة في التراب الطاهر على نحو كان التراب في طر العرف حالصاً لمحتلطاً بشيء ولم تكن هي ليس رطوبة مسرية كي تسرى النجاسة من الأجزاء إلى التراب فالأقوى صحة التيمم بتلك التراب شرعاً^٢ كما أن الأقوى في صورة العلم

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل المدارك والحدائق سواء إلى الأصحاب (وفي الجواهر) وعن المنتهى عدم وجدان الخلاف فيه (بل عن جامع المقاصد) وكشف الغامع عليه صريحاً (أقول) ويدل عليه مصداقاً إلى الإجماع ما عن المنتهى من الاستدلال بقوله تعالى «تيمموا صعيداً طيباً» (قال) والطيب لطاهر (انتهى) وفي الجواهر فسر به عبر واحد وهو خلى الطاهر كذلك إذ يشهد له في التيمم وجميع لبيد من تفسير الطيب بالطاهر بل في الحدائق في صدر التيمم بسنه إلى معسرى أصحابنا بل عن جامع المقاصد بسنه إلى المعسرين وإن حكى عن بعض العامة تفسيره بالحلال وعن بعضهم تفسيره بما يست من الأرض دون ما لا يست كالصحة (ويؤيده) قوله تعالى «و للذ الطيب يحرح مائه نادى ربه» .

(ولكن المعتمد) ما عليه معسرى أصحابنا (ولا ينافيه) ما عن معاني الآثار للصدوق وما في الرضوي المروى في المستدرک في الباب ٥ من البسم من أن الصعيد هو الموضع المرتفع والطيب هو الموضع الذي يسحر عنه الماء فلهما كما في الحدائق محمولاً على بيان الفرد الأكمل (قال) ولهذا صرح أصحابنا باستصحاب التيمم من الرى والعوالى (انتهى) بل في مصباح الفقيه حصص المعسرين مؤيدتين لكون الطيب بمعنى الطاهر وهو جيد .

(هذا وقد استدلل الحدائق) على المطلوب بالأخبار المروية في الباب ٧ من تيمم الوسائل (جعلت إلى الأرض مسجداً وطهوراً) قال والقريب فيها أن الطهور لمع كما حقه في صدر باب المياه هو الطاهر لمظهر (انتهى) .

(أقول) أن هذا المعنى للظهور وإن كان هو لأشهر دل عن النهي بسنه إلى اللغة ولكن قد ذكر له معيار آخران أيضاً أحدهما أن يكون مألوف في الطاهر كالرسول والأكول وبحوهما ثانيهما أن يكون سماً لما يظهر به كالوقود لما يتوقد به والسحور لما يتسحر به وهكذا ولفظ الطهور على المعنى الأول وإن كان دليلاً على التيمم بالأرض وعلى اعتبار طهرتها فيه ولكنه على المعنى الثاني أجس عن التيمم وعلى المعنى الثالث لا يدل على اعتبار طهارة الأرض في التيمم فإن ما يظهر به من الحدث لا يجب عملاً أن يكون طاهراً من الحدث (ولعل من هنا) قد جعل مصباح الفقيه الأخبار المذكورة مؤيدة للمطلوب لا أدلة فاطعة عليه كما أنه يؤيد المطلوب أيضاً ما دل على تبريل التيمم مرة الماء كما يظهر بمراجعة الباب ٢٠ من تيمم الوسائل فكما أنه يعتبر الطهارة في الماء فكذلك يعتبر في التراب .

(٢) ووجه الصحة أنه تيمم تراب طاهر إما كونه تراً فواضح إذ المفروض استهلاك الأجزاء النجسة أو المتنجسة فيه على نحو كان التراب في نظر العرف حالصاً لمحتلطاً بشيء وكان التيمم به تيمماً بالتراب

بجاسة أحد الترابين جواز الاحتياط بالتيمم بكليهما جميعاً حتى مع التمكن من تراب ثالث طاهر^(١).

مسألة ٧ إذا اختلط بالتراب ما لا يتيمم به كالمعادن الخارجة عن مسمى الارض كالكلحل والزرنيخ والملح ونحو ذلك أو شيء من النباتات المنسحقة كالطحين وسحق عرقاً بالتراب وغيره وما كونه طاهراً وكذلك إذا تعرض عدم رطوبه مسربة في لبس كي نسرى المجاسة من الاجراء المستهلكة الى التراب (وما في الجواهر) من عدم نقل استهلاك الأخرى ههنا صعب (وما في مصباح الفقهاء) من تعليل السع بقاء أثرها الترعية كوجوب الاجتناب عن ملاقيها والاحتباب عنها في المأكول والمشروب منه فإن الاحتباب عما لاقي تلك الأجزاء المستهلكة برطوبه مسربة حق ولكنه مما لا يصح كما أن الاحتباب عن تلك الأجزاء المستهلكة في المأكول والمشروب أيضاً حق ولا يصح بل يمكن دعوى الفرق فيما حرم الله إكله وأنه يختلف في نظر العرف بحسب ما في أذهابهم من المرتكبات وما يفهمونه من المستسكت فهي بعض المحرمات يرون الحرمة حكماً للعنوان فإذا زال العنوان بالاستهلاك لم يبق مانع عن أكل المغمون المستهلك في شيء آخر وفي بعضها يرون الحرمة حكماً للمغمون نفسه أي ليس تلك الاجراء المستهلكة فإذا زال عنوانها بالاستهلاك وبقيت هي نفسها استهلك في لم يجر أكلها والطين مثلاً قد حرم الله أكله فإذا استهلك شيء منه في الحنطة بالطحين والسحق لم يبق مانع عن أكل المجموع لأن الحرمة في نظر لعرف حكم لعنوان وقد زال وأما حرمة الغار الذي حرم الله أكله إذا فرض استهلاكه في الحنطة بالطحين والسحق لم يجر أكل ذلك لطحين لأن الحرمة في نظر العرف هاهنا من أحكام نفس تلك الاجراء وهي باقية في الطحين على حالتها موجودة بعينها فيه لأمس أحكام المغمون كي نزول برؤاله وترفع صفاته فتدبر جدياً فإن المقام لا يخلو عن دقة وقد دل فيه بعض الاعلام لعدم مبره بين الأحكام فأفتى صريحاً بخوار أكل الطحين المستهلك فيه حرمة الغار كجوار أكل لطحين المستهلك فيه الطين عياً والله العاصم.

(١) وذلك لعدم غتار الميبر في العبادات كما حقق في محله ولا يجب تشخيص الأمور به بعينه فإذا علم احتمالاً أن الواجب هو أحد هذين الأمرين وتي بها جميعاً صح ولو مع التمكن من رآله الجهل وتحصيل العلم التمهيلي بالأمور به بعينه (وما في الجواهر) من وجوب الاحتباب عن الترابين صعب وقيسهما على المائتين إذا علم احتمالاً بجاسه أحدهما فهريقهما ويتيمم أصعب فإن الأراقفة في المائتين هي لنص وهو موثقاً سماعاً وعمار لمرويتين في الوسائل في الباب ٨ من الماء لمطلق وأصعب من لجميع دعوى عدم مشروعة الاحتياط هما بتوهم حرمة التيمم بالتراب المجس فإن حرمة التيمم به هي كحرمة التوضأ أو الاعتسال بالماء المجس ليس إلا تشريعياً غيراً كما تقدم في شرائط الوضوء كاشفاً عن شرائط الطهارة فيما يتيمم به أو فيما يتوضأ أو يعتسل به لا ذاتياً نصياً كحرمة شرب الحمر والقدار والكذب والعينه ونحو ذلك من المحرمات وهذا واضح.

الاشنان ونحوهما خلطاً لا يتميز احدهما عن الآخر فان كان الخليط مستهلكاً في التراب حاز التيمم به^(١) وان كان التراب مستهلكاً في الخليط لم يحز التيمم به^(٢) وهكذا اذا لم يستهلك احدهما الاخر فلا يحوز التيمم به أيضاً^(٣) هذا اذا اختلط بالتراب ما لا يتيمم به خلطاً لا يتميز احدهما عن الآخر واما اذا اختلط به خلطاً يتميز احدهما عن الآخر فان كان الخليط مما يسمع عن وصول التراب الى تمام باطن الكف كالتس ونحوه فهذا مملاً يحوز التيمم به^(٤) واما اذا كان مما لا يمنع عن وصول التراب الى تمام باطن الكف كالشعر

(١) وعلة المدارك بصدق التيمم بالصعيد والحداث بصدق التراب عرفاً ولفظاً وشرعاً والجواهر بصدق اسم لثراب بل التراب، (الحاصل (قال) ولا عرة تتعقب الظور وتدقيقه (انتهى) وهو كذلك (وما عن تعبئة) وخلاف لشيخ من السمع من ذلك صعب متفقاً الى ما في الجواهر من اني لم احذه في الثاني يعني في الخلاف (قل) ويمكن سريل الاول يعني العسة على غير المستهلك سيما بعد دعواه لاجماع على الميع اذا ما بحث فيه مطقة حصوله على العكس (انتهى) (قول) ويمكن سريل لثاني عليه ايضاً فان المحكى عنه هكذا لا يحوز التيمم به سواء غلب يعني لثراب على الخلط و لم يغلب (انتهى) فان مجرد عسة التراب على المحيط مما لا يكون استهلاكاً له (ويؤيد) هذا السريل ما عن الشيخ نفسه في لمسوط من التصريح بالجوار اذا استهلك التراب المحيط .

(٢) قال في الجواهر اجماعاً بقسميه لاصالة الشغل مع عدم صدق الامثال بصرف الصعيد والارض (انتهى) وهو جيد لا ان عدم الامثال هاهنا قطعي لا يحتاج الى اصل الشغل فان الاصل انما هو في مورد الشك لا مطلقاً .

(٣) (قل في الجواهر) وكذا ان لم يهلك احدهما لاخر كما هو ظاهر المتن و صريحه كالمسوط والمنتهى والذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام وغيرها (قال) بل في العية لاجماع على عدم حوز التيمم بتراب خلطه شيء من ذلك (قال) وهو لحجة بعد الاصل في وجهه وصحة سلب التراب عنه (انتهى) (قول) والعمدة هو هذا الوجه لا خبر من عدم صدق التراب عليه ولو لم يستهلكه المحيط الا اذا استهلك التراب الخليط كما في الصورة الاولى .

(٤) وقد علله الجواهر بأن المعتز في التيمم مما ساء تمام باطن الكف للتراب حال احضر (قال) كما صرح به في كشف اللثام وهو ظاهر غيره او صريحه (قال) ولا ريب في عدم حصول ذلك في محل العرض وان صدق ضرب لثراب في الجملة (انتهى) وهو جيد واما ما عن جملة من كتب الاصحاب من حوز التيمم بالمتخلط فهو محمول ظاهراً على الصورة الاولى من صور المسألة اي التراب المستهلك للحائط لا مطلقاً كما ان ما يظهر من الجواهر في اواخر المسألة من تقوية الاكتفاء بالاستيعاب العرفي المسمحي وعدم وجوب استيعاب تمام باطن الكف واقعاً فصيف فان مسامحة العرف في تطبيق المعاهيم على اقردها غير متبعة وان

لانه يندفع في التراب بمجرد الصرب عليه فهذا مما لا يجوز التيمم به^(١).

مسألة ٨ - اذا لم يجد التراب الجاف حاز التيمم بالتراب المتبل واما مع وجود

الجاف فالاقوى عدم جواز التيمم بالمبتل^(٢).

كان نظره متبهاً في تعيين اصل المفهوم منظره في تعيين مفهوم المتقال مثلاً وانته اربعة وعشرون حصصاً مشع ومبذحة في تطلق مفهوم المتقال على اربعة وعشرين حصصاً الا نصف شعره بمعنى صدقه عليها في نظره مسامحة غير مشعة بل الحكم اما يرتب شرعاً على المتقال الواقعى التام التام لا لدقص ولو سبياً مسامحة .

(١) ومن هنا قد حكى عن المسهى انه لو احتلط التراب بما لا يعلق باليد كالشعر حاز التيمم منه (قال) لان التراب موجود والحائل لا يمنع من التصاق اليد به (انتهى) وقد احاد كشف اللثام فيما حكى عنه في توجيه كلام المسهى من ان لشعر يندفع في لثاب بمجرد الصرب عليه او ان الكف تماس التراب داخل كرت فلا يبقى وجه للمسح .

(وعنه) فما عن جمع المقاصد من الردد في المقام الناشئ من عدم كون الحليط تراباً وهكذا ما في المدارك من الاشكال في المقام (قال) د لمعسر مسألة باطن الكفين بأسرها للصعيد وما اصاب الحليط من اليد لم يماس التراب (صحيح) فان الحليط وان لم يكن تراباً وان المعتز في التيمم هو ماسة تمام بطن الكفين بأسرها ولكن الشعر مما لا يمنع عن وصول التراب الى تمام بطن الكفين فان انتهى قد صرح في كلامه المتقدم بأنه لا يمنع من التصاق اليد بالتراب والصرف فيه هو ما عرفته من كشف اللثام من احد الوجهين اما لدفع الشعر في التراب بمجرد الصرب عليه او لماسة الكف مع التراب اذا حركت .

(ومثله) في الصنف ٣ في الجوز ٣ هامد من تفويده الاكتفاء بالاستيعاب العرفي الماسحي ايضاً (ووجه الصنف) ما عرفته آنفاً من حال الاستيعاب العرفي الماسحي فلا بعيد (واضعف منه) تبريل كلام المنهى عنه اى عني الاستيعاب العرفي الماسحي مع تصريحه بأن الحائل مما لا يمنع من التصاق اليد بالتراب وهو تبريل عجيب كما لا يخفى .

(٢) مشهور بين الاصحاب هو جواز التيمم بالتراب المتبل مطلقاً ولو مع وجود لثاب الجاف (بل عن المذكورة) انه لا يشترط في التراب اليوسنة فلو كان يدياً لا يعلق باليد منه عار جاز لتيمم به عند عمدته (انتهى) (وعن المعتز) استدلال لذلك بصدق الصعيد عليه (وصحيفة رفاعه) يعنى المروية في الوسائل في الباب ٩ من التيمم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان الارض مثله ليس فيها تراب ولا ماء فطر "حرف موضع تحده تيمم منه قال ذلك توسيع من الله عز وجل قال فان كان في تلج فيبظر لند سرجه فليتيمم من عارده او شيء مفر وان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس أن يتيمم منه .

(اقول) ومن العجيب استدلال المعتز بهذه الصحيحة على كون التراب المتبل في حرص التراب الجاف مع ان قوله عليه السلام (اذا كان الارض مثله ليس فيها تراب ولا ماء) هو كالصريح في طولبة

مسألة ٩ إذا لم يجد التراب لا جافه ولا متله وحب التيمم من غبار شيء مغبر كاللبد أو سرج الدابة ونحوهما مما له غبار^(١) وهل يجب بغض الشيء المعبر أي الذي

المسل وإن التيمم به مشروط بعقد الحاف بل يستعد من قوله عليه السلام (ونظر أحف موصح تجده فتييم منه) وجوب رعاية الأحف فالأحف بل الحدائق قد استعد الطولية حتى من قوله عليه السلام (دلت توسيع من لله عروجل) فقال ويمكن أن يستدسه أنه مع وجود الجاف لايجوز الانتقال منه إلى الرطب وإن ذلك مخصوص بحال الضرورة (انتهى).

وبالحملة الأقوى كما صرحنا في المس هو عدم حوار التيمم بالتراب لمتل مع وجود الحاف وذلك استناداً إلى صحيحة روضة وإلى ما اشير إليه قبلًا وسيأتي مفصلاً في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى من اعتبار العلوق في التيمم بمقتضى صحيحة زرارة وعبرها وحيث لا علوق في التراب المتل فلا يتيمم به اختياراً إلا إذا لم يجد لتراب الجاف فتييم حيثئذ بالتراب المتل لصحيحة رفاعه فأمل جيداً

(١) المشهور بين الأصحاب أن التيمم بالعدس هو في طول التيمم بالتراب بمعنى أنه إذا فقد التراب وحب التيمم حيثئذ بغبار شيء معبر (ولكن عن السيد المرتضى) رحمه الله به حمل الغار في عرص لتراب (كما ان عن المهدب) جعل الغار بعد الوحل وقد مال إليه المدارك كل الميل (والأقوى ما عليه المشهور) من كون العدس في طول لتراب لا في عرصه ولا بعد الوحل وروايت المسألة هي مروية في الباب ٩ من تيمم الوسائل (كصحيحة زرارة) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أ رأيت المواقف أن لم يكن عبي وصوء كيف يصنع ولا يقدر على البرول قل يتيمم من لده أو سرحه أو معرفة دابته فإن فيها غاراً ويصلى

(قال في الوافي) المواقف المجارب ورأى ومعنى (قال) والد ما تحت السرح والمعرفة كمرحلة موصح العرف من لرس والعرف بالصم شعر عقه (انتهى) (قول) والبد بيان أوسع هو بساط من صوف يصنع لاسحو الحياكة مثل بعش الصوف ويل ثم يصفط عليه ويكس حتى يلصق ببعضه بعض وهو مما يجتمع فيه العار عدلاً ويقال له بالفارسية (بمد) وقد يجعل قطعة منه على ظهر العرس تحت السرح (وصحيحة أخرى لزرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قل أن كان أصابه الثلج فليطر لده سرحه فليتييم من عماره أو من شيء معه وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا يأمن أن يتيمم منه (وصحيحة رفاعه المتقدمة آنفاً) في لمسألة السابقة (وصحيحة عبد الله بن المغيرة) قال أن كانت الأرض متلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أحف موصح تجده فتييم من عماره أو شيء معبر وإن كان في حال لا يجد إلا الطين فلا يأمن أن يتيمم به (وحرر أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كنت في حال لا تقدر إلا على الطين فتييم به فإن الله أولى بالعدس إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر أن تنصه وتتييم به .

بقي أمور :

(أحدها) أنه قد يقال أن بين صحيحة رفاعه المتقدمة في المسألة السابقة وبين صحيحة عبد الله بن المغيرة المتقدمة آنفاً تناقض طاهر فإن الأولى تنزلت من بعد التراب الجاف إلى التراب المتل والثانية إلى العار (ولكن

الظاهر) ان الصحيحة الثانية هي عين الصحيحة الاولى عاينه انه سقط منها ما بين قوله فيمم وقوله من غاربه بعد السقط صار هكذا فيمم من غاربه فحصل التافى بين الصحيحتين (ومما يؤيد السقط) من الثانية انها بعد فرض الراوى ان الارض متلة ليس فيها تراب ولا ماء لامعى للامر بالتيمم من غارها (كما انه يؤيد) وحدة الصحيحتين ان الراوى لهما واحد كما يظهر بملاحظة السند وهو عند الله بن المغيرة عاينه انه تارة يروى الحديث عن رفاعه ابي عبد الله عليه السلام واخرى يروى من الحديث بنفسه بلا واسطة .

(ثانيها) ان ما تقدم من لسيد رحمه الله من جعل العار في عرض التراب يظهر لك ضعفه من الاحبار المتقدمة كلها فانها كالصريحة في تأخر العار عن التراب وفي اشتراط التيمم به بعدم التمكن من التراب اما لتعذر الزول من العرس من جهة المحاربة او لانه قد أصابه الثلج او لغير ذلك .

(هذا مضافاً) الى ما في الجواهر من عدم وجدانه الخلاف في ذلك (قل) بل ظاهر المعنى والمحرر وكشف اللثام والتذكيرة الاحماع عليه (انتهى) (ومضافاً) الى ان عار شيء معر مما لا يستوعب غالباً تمام بطن تكف كاستيعاب التراب له والا فلا اشكال حيث في مساواته للتراب كما صرح به الجواهر بل كان هو التراب نفسه بل قد احتمل الجواهر ان مراد السيد رحمه الله من العار الذي جعله في عرض التراب هو العار المنعوص الذي هو تراب حقيقة فلا عيب حيث اذا جعله السيد في عرض التراب فانه من احد مصاديقه وافراده .

(كما ان ما تقدم عن المذهب) من جعل العار بعد الوحل ومن المدارك من الجبل اليه (هو ضعيف ايضاً) فانه مضافاً الى ما عن المعنى من سنة تقدم العار على الوحل الى فقهاءنا وعن المعنى الى علمائنا ولى ما في المدارك من الاعتراف بأن طهرهم الاتفاق عليه وفي الحدائق مثله (حبراني بصير) المتقدم الصريح في اشتراط التيمم بالطين بعد شيء معر (قال في الجواهر) وانحاره بما سمعت يعنى الاجماعيات يدفع المدقشة في سده او سلمت (انتهى) وبه يظهر لك ضعف مناقشة المدارك في سده سيما مع تعبير الحدائق عنه ,, لصحيحة وعن حاشية المدارك التصريح بصحتها (بل ويستفاد ايضاً) تأخر الطين عن العار من الصحيحة الثانية لزراعة بل وصحيحة رفاعه ايضاً بل وصحيحة عند الله بن المغيرة ايضاً ان كانت هي صحيحة اخرى غير صحيحة رفاعه فان الامام عليه السلام في هذه الصحاح الثلاثة قد أمر بالالتيمم من عار شيء معر فان لم يجد فيمم من الطين (بل ويمكن) استعانة المطلوب من صحيحة ثالثة لزراعة مروية ايضاً في الباب المتقدم في صدر المسألة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت في حال لا تجد الا الطين فلا بأس ان يتيمم به .

(ثم ان من جميع ذلك كله) يظهر لك ضعف مناقشة المدارك في تقدم العار على الطين باحتصاص الصحيحة الاولى لزراعة بالمواقف اى المحارب الذى لا يمكن من الزول الى الارض واختصاص صحيحة رفاعه بحال الثلج المانع من الوصول الى الارض (ووجه الضعف) هو ما ظهر لك من ان الاستدلال لتقدم

على ظاهره عبار حتى يخرج العبار الذي في باطنه أيضاً الى ظاهره فيقيم بمجموع غبار
الظاهر والباطن أم لا يجب النقص بل يكتفى بغبار الظاهر فالأقوى عدم وجوب النقص
وان استحب^(١) نعم اذا كان الغبار في باطن الشيء ولم يكن على ظاهره غبار فلا كتمان

المدر عنى الطين بعد الأحماض اما هو بحر ان يصير الصريح في المطلوب بل وبكل من لصحبة الثانية
لرارة وصحبة رافة وصحبة عند الله بن المغيرة المصرحة جميعاً بالتيتم بل طين ان كان في حال لا يحد
غيره من العار ونحوه

(نعم قد يقال) ان لنا روايتين في الباب المتقدم في صدر المسألة فتاوى بظاهرهما ما عيه المشهور
من تقدم العار على الطين (احد هما) رواه علي بن مطر عن بعض اصحابنا قال سألت الرضا عليه
السلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب أتيتم بالطين قال نعم صعيد طيب وماء ظهور (وحرهما) رواية
ردارة عن احدهما قل قلت رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصنع قال يقيم فانه الصعيد فقت
وده راكب ولا يمكنه الخروج من خوف وليس هو على وضوء قال ان خاف على نفسه من سبع او غيره وخاف
فوات الوقت فليقيم يصرب بيده على اللبد او البردعة^(٢) و يقيم ويصلى .

(ولكن الجواب) عنهما ان ظاهر الروايتين ان الرجل ممن لا يحد عبر الطين شيئاً وفي هذا العرص
لا بد من التيمم بالطين بلا كلام فيه من احد واما قول ردارة في الرواية الثانية قلت دعه راكب ولا يمكنه
الخروج من خوف الح فهو سؤال آخر لا يربط له بالرجل الذي دخل الأجمة كي يقال انه مع التمكن من عدم
اللبد او البردعة قد أمره الامام عليه السلام بالتيمم بالطين وهذا واضح (وعليه) فما في الحديث من مباداة
الروايتين لبقية الروايات حتى انه قال ولا يحصرني الا وجه للجمع بينهما وبين الاحبار المتقدمة هو في
غير محله .

(ثاني) ان المشهور به لارتبب بين ماله العار بل لم يحك الخلاف فيه الا عن نهاية الشيخ فرتب
بين عرف الدابة ولند سرحها وبين الثوب وعن ابن ادريس عكس ذلك (قال في الجواهر) وهما صعيهان
(انتهى) وهو كذلك لظهور الاحبار في التحير بين افراد ماله العبار مثل قوله عليه السلام من لده او سرحه
او ممره دابته او قوله عيه السلام اذا لم يكن معك ثوب خاف او لبد او قوله عيه السلام يصرب بيده
على لبد او الردعة كظهور الاحبار في عدم اختصاص ما فيه العار بالامور المذكورة فيها وذلك لما فيها
من التعليل بأن فيه عاراً او فليقيم من عباره او من شيء معه او فقيم من عبار او شيء معه .

(رابعها) انه حكى عن جماعة تحرى الأكثر عاراً فالأكثر وقواه الجواهر (ولكنه ضعيف) فان تحرى
الأكثر فالأكثر وان كان حساً جداً لم يحاط كونه اقرب الى التراب ولكن الفتوى بوجوبه صريحاً مع اطلاق
لاحبار مما لا يسفى .

(١) وتفصل المسألة انه حكى عن سلاز انه اذا وجد الثلج والوحل و لحجر نقص ثوبه وسرحه

(٢) البردعة هي القمار بمنزلة السرج للفرس .

بالصرب على ظاهره مشكل^(١) وان فرض ان عبار الباطن ، لضرب على الظاهر مما يهيج
ويصل الى باطن الكفين بل لابد حيثئذ من النفص أولاً ليخرج الغبار من الباطن الى
الظاهر ثم يتيمم به والله العالم .

مسألة ١٠ - اذا لم يجد التراب ولا الغبار تيمم بالوحد اعنى بالطين الرقيق باتفاق

ورحله فان حرج منه تراب تيمم منه (وعن المفضة) والهاء والمسوط والمستهى به بعض فيتيمم بعمرته
(وعن الدكرى) وجامع المقاصد والروض وغيرها به بعض ثوبه ويستخرج المار حتى يملوه .

(وعن ابن الجبيل) ان كل عبار علا حساً من الاحسام (الى ان قال) او كان ذلك كاملاً فيه فاستخرج
منه عند عدم وجوده مفرداً حار التيمم منه (وتقدم) في آخر حراى بصير اذا لم يكن معك ثوب جاف او
لبد تفرد ان تنفضه وتيمم به .

(قول) ان كان المراد من بعض في كلمات الاصحاب وحراى بصير هو بعض ذى المار على نحو
بعضل عنه الغبار وبجميع في مكان وتيمم به كما هو محتمل كلام سلازل لعله يجري احتماله في كلام
المفضة والهاء والمسوط والمستهى ايضاً فهذا مما يجب القطع بوجوبه اذا امكن ذلك لسكن المكلف حيثئذ
من المأمور به الاحتراز اى التراب فان المار المتصل ببعض المجتمع في مكان هو تراب قطعاً ولكن
الظاهر عدم وجود المار في الباطن عالياً بهذا المقدار بحيث لو بعض واجتمع في مكان لكان تراباً بل وعدم
تيسر هذا لنحو من بعض في الحال المسئول عنها في الاحبار من كون المكلف محارباً او اصابه الثلج او
راكباً لا يمكنه النزول من خوف او نحو ذلك .

(ولعل من هنا) ليس من بعض بهذا النحو في الاحبار عين ولا اثر (وان كان المراد) هو بعض ذى
انشار على نحو يحرج المار الذى في بطنه الى ظاهره كما هو ظاهر او صريح ما تقدم عن الدكرى وجامع
المقاصد والروض وغيرها فهذا مما يجب القطع بعدم وجوبه لاطلاق اكثر النصوص المتقدمة الواردة في
مقام البيان من الصحاح الاربعة المتقدمة وروايه دراره بل رواية زرارة حيث انها آمرة بالصرب على اليد او
الردعة من دون مقدمة هي كالصريحة في عدم وجوب بعض قبل الصرب (واما حراى بصير) فلا بد من حملها على
الاستحباب مقتضى الجمع بينه وبين اطلاقات اكثر النصوص البيانية كاطلاقات كلمات اكثر الاصحاب وصواب
الله عليهم .

(١) وعليه فما قواه الجواهر من الاجترار بالصرب على ذى المار الكامل فيه اذا كان الصرب مما يهيج
الغبار الى الكفين استناداً الى ان قول ابي جعفر عليه السلام في الصحيحة الاولى لردارة يتيمم من لده او
سرحه او معرفة دانه فان فيها غاراً مما يرمى الى ذلك ضعيف فان اللد والسرح وعرف الدابة ونحو ذلك
هو مما يكون على ظاهره عبار عالياً بل طاهر قوله عليه السلام في صحيحتي رفاعة وعند الله (او شيء مضر)
هو الشيء الذى على ظاهره عبار والا فلا يقال له معبر بمجرد وجود الغبار في الباطن الداخل .

علمائنا^(١) وإذا أمكنه تحفيف الوحل بحيث يصير تراباً ثم يتيمم به وحب ذلك^(٢) والظاهر ان التيمم بالوحد هو كالتيمم بالتراب بعينه^(٣) نعم بعد وضع اليدين على الوحد لم يعد

(ومن هـ) حكى عن حاشية المدارك اعتبار محسوسة العار على طاهر دى العبار واحتاره مصاح العقبة ايضاً بل في الاحير قد ادعى عدم صدق التيمم بالعبار بدون كونه محسوساً على طاهر الشيء فإذا كان العذر كاملاً فلا بد من بعضه ليعلو الطاهر ويغى الصرب على العبار سمعه وهو كلام منين جداً .

(١) قال في الحواهر اجماعاً محصلاً ومقولا مستفيضاً صريحاً وطاهراً (انتهى) (اقول) ما اصل التيمم بالوحد اعنى الطين لبذل عليه مصافاً الى الاجماع نعم الرويات المتقدمة في المسألة السابقة لا لصحبة الاولى لرداره لسكته عنه (واما كون التيمم به) بعد فقد العار فقد عرفت تفصيل الكلام فيه وفي المسألة السابقة ايضاً وان الدليل عليه بعد اتقاء فقهائنا جميعاً الا ما عرفت من المهدب والمدارك هو تصريح حري بصير به بل قد استفيد ذلك من حملة اخرى من الاحبار المتقدمة هناك ايضاً وهي الصحاح الاربعة .

(٢) كما حكى ذلك عن العلامة ومن تأخر عنه بل عن الرياص يعى الخلاف عنه وفي المدارك وحب ذلك وقدم على العار قطعاً (قال في الحواهر) وهو من مثله كالاجماع (انتهى) ولعله كذلك (ثم ان الحواهر) عمل وجوب التجفيف اذا امكن بمقدمته للواجب المطلق يعى التيمم بالتراب وصحبة رفاة المتقدمة في المسألة السابقة المشتملة على قوله عليه السلام فانظر اجف موضع تحده فتممه المشعة بمطلوبة الجفاف مهما امكن وان لم يصل الى حد اليومة .

(واما ما في الحدائق) من المناقشة في وجوب التجفيف لاطلاق الاحبار وترك الاستعمال فضعيف فان قوله عليه السلام وان كان في حال لا يجد الا الطين او ادا كنت في حال لا تقدر لا على الطين او قول الراوي رجل دخل الاجمة ليس فيها ماء وفيها طين كل ذلك منصرف الى صورة عدم امكان التجفيف ام لصيق الوقت او لعدم تهيأ وسائله او لنحو ذلك من الاسباب وافقه العالم .

(٣) وتفصيل المسألة انه حكى عن المعبد في المقنعة انه قال في كيفية التيمم بالوحد فليصع يديه على الوحد ثم يرفعهما ويمسح احدهما بالآخرى حتى لا يبقى بينهما ندوة ويمسح بهما وجهه وطاهر كفيه (وعن الشيخ في المسوط) والخلاف والنهاية وعن المعتر انه يصع يديه في الطين ثم يركه ويتيمم به (وعن الوسيلة) وتحرير انه يلزم ان يصرب يديه على الوحد قليلاً ويركه عليهما حتى ييس ثم يرفعه عن اليد ويتيمم به (وعن التذكرة) احتياط ذلك ان لم يحف فوف الوقت والا عمل بقول الشيخ (وعن صريح السرائر) وغيره وطاهر كتاب الشرائع وغيره ان التيمم بالوحد هو كالتيمم بالتراب بعينه (ول في الحواهر) وهو الذي يقتضيه طاهر اطلاق الاحبار سيما في مقام السان (انتهى) وهو كذلك اذ لو وجب شيء مما ذكره هؤلاء الاعلام لذكره الامام عليه السلام ولم يذكره .

الحكم باستحباب ازالته عنهما بفرك احدى اليدين بالاحرى^١ كما يستحب نقص اليدين من التراب بعد الضرب عليه على ما سيأتى فى محله .

مسألة ١١ - اذا لم يجد غير التلح ولم يمكنه الوضأ او الاعتسال به الا كالدهن بفتح الدال أي كالدهن يدور حصول مسح العسل بفتح العين أي يدور جريان الماء على انشرة وجب التوضأ او الاعتسال به سحو الدهن^٢ ما لم يكن ذلك حرماً أو ضرراً

(١) وذلك اقتباساً من استحباب نقص اليدين من التراب بعد الضرب عليه كما سيأتى شرحه فى محله (وكأن من هذا) قال فى الحواشر فى تيمم بالوحل الا انه يعنى ازالته عن اليد كنقص التراب (انتهى) بل قد يقال ان التراب مع حفته يستحب نقصه من اليدين قبل ان يمسح بهما وجهه وطهر كفيه بفرك يديهما من الطين بطريق أولى .

(٢) وهو المحكى عن الشيخين وابن حجره وابن سعيد والمنهى والمذكورة ونهاية الاحكام ولنحرير وكشف اللثام واحترره المحقق وصاحب الحقائق (ولكن عن ابن ادریس) تأخير الصلاة لى ان يحد الماء او التراب وقد بسب هذا القول الى معتبر واحد مع المناقض وغيره بل الى الأكثر وهو عجيب مع وجود الاحذر على خلافه كما ستعرف (واعجب منه) ما عن السيد فى المصباح والاصحاح وعن سائر وابن الجبيل والقواعد والموجز الحاوى والبيان من القول بالتيمم بالثلج^٣ .

(ولا قوى) هو ما حذرناه فى المتن من الوضأ أو الاعتسال بالثلج ولو سحو الدهن (ويدل عليه) مصابفاً لى ما تقدم فى المسألة / ٢٠ من افعال الوضوء من الاحذر الدالة على الاحتزاء بمثل الدهن ولو اختياراً مثل قوله عليه السلام اما بكمه مثل الدهن اراسا بكميك مثل الدهن أو يحريه ما احراً من الدهن لى بل الجسد لى غير ذلك مما تقدم بمصيلة هناك (حجة من الاخبار الواردة فى المقام) فى حصول الدهن بالثلج لمرويه جميعاً فى الباب / ١٠ من تيمم الوسائل (فى خبر معدوية بن شريح) قال سئل رجل ان عبد الله عليه السلام اذا غده فقال يصبى الدمق^٤ والثلج ويريد ان يوضأ ولا يجد الا ماء حامداً فكيف أنوضأ أدلك به جلدى قال نعم .

(وفى صحيحه علي بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن الرجل الحجب أو عى غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصب ثلجاً وصعباً ايهما افضل أتيمم أم يمسح بالثلج وجهه قال الثلج د بل رأسه وحده فصل فان لم يقدر على ان يغسل به فليتمم (وفى خبر آخر لعلي بن جعفر) عن أخيه عليه السلام قال قلت ايهما افضل أتيمم أم يمسح بالثلج وجهه وجده ورأسه قال الثلج ان بل رأسه

(١) ماء اذ جدد فى الله من رن وهو يشبه القطن فهو ثلج وان نزل وهو يشبه المحصى فهو برد بالتحريك واذا

تجمد فى الارض فهو جمى بالتحريك (منه) .

(٢) الدمق الريح الشديدة يصحبها تلح والكلمة قارسية (منه) .

عليه والا فهو فاقد الطهورين وسيأتي حكم فاقدهما في أواخر التيمم . وإذا وجد الثلج والتراب جميعاً فالأقوى وجوب التوضوء أو الاغتسال بالثلج ولو بنحو الدهن لا التيمم بالتراب^(١)

وجسده فصل وان لم يقدر على ان يعتل يتيمم (وفي صحيحة محمد بن مسلم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحس في السهر لا يجد الا الثلج قال يغسل بالثلج أو ماء السهر .
(والظاهر) ان المراد من الاعتال بالثلج هنا كما يظهر من صحيحة علي بن جعفر وجره الاحرار المتقدمين آنفاً هو مسح جسده به حتى يبل كما ان ظاهر هذه الصحيحة هو لتخيير بين الاعتسال بالثلج بهذه الكيفية وبين الاعتسال بالسهر أي الجاري الذي لا يجمد غالباً وهو في تحفته دليل آخر على ما احتراه في افعال الوضوء من جواز الاحتراء بالدهن حتى في حال الاحتيار .

(ثم ان بهذه الاحار كلها) يظهر لك ضعف ما عني اس ادريس من الاحتجاج لقول ثنائي وهو تأخير الصلاة الى ان يجد الماء أو التراب بأن الله تعالى منع الحب من الدخول في صلاة حتى يعتل ولا يطلق النفس الا مع جريان الماء على الشرة لا مع تدهنها به (ووجه الضعف) ان الدهن وان لم يكن هو غسلاً ولكن احسار الدهن حاكمة على ما دل على العمل فهو يأمر بالمعسر وهي تصرح بأن الدهن يصبأ يجزي كالغسل (بل يظهر لك) ضعف القول الثالث ايضاً وهو التيمم بالثلج فان مع تنصيص هذه الاخبار بتدهين الجسد بالثلج لا يبقى مجال للتيمم بالتراب فصلاً عن التيمم بالثلج (هذا مضافاً) الى ما عرفته في المسألة ١/ من عدم جواز التيمم بغير ما يقع عليه اسم الارض بلا شبهة .

(واما ما حكى عن سائر) من الاحتجاج للتيمم بالثلج (بصحيحة ثابتة لمحمد بن مسلم) لمروية في الباب ٩/ من تيمم الوسائل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل احس في سهر ولم يجد الا الثلج او ماء حامداً فقال هو بمنزلة الضرورة يتيمم الح (فهو صعب ايضاً) فان الصحيحة طهرها بغيره وان عدم وجدان الماء الا الثلج والجمد هو بمنزلة الضرورة أي بمنزلة هذا الماء رأساً فيتيمم بالتراب لانه يتيمم بالثلج واما عدم أمره عليه السلام في هذه الصحيحة بالاعتسال بالثلج او الجمد ولو بنحو التدهين فلهذا لاجل الحرج او لضرر كما هو الغالب في الاعتسال به (وبالحقيقة) ملخص الكلام الى هناك من لم يجد الا الثلج او الجمد فعليه التوضؤ او الاعتسال به ولو بنحو لدهن اذا لم يكن ذلك حرجاً عليه ولا ضرراً لتأخير الصلاة لى ان يجد الماء او التراب ولا التيمم بالثلج او الجمد والله العالم .

(١) وهو المحكى عن الشيخ في كتابي الاحار واختاره الحقائق ايضاً (ويدل عليه) مضافاً الى الاحار المتقدمة في افعال الوضوء الدالة على الاجراء بمثل الدهن الظاهره في حال الاحتيار فصلاً عن الاضطراب بل ولو سلم كون الدهن هو في حال الاضطراب فقط فمع ذلك مقدم على التراب (صحيحة عبي بن جعفر) وجره الاحرار المتقدمين آنفاً المصرحان بأفضلية الدهن بالثلج من التيمم بالصعيد وأفضلية الدهن هاهنا هو من باب أفضلية الواحد من غير الواجب ويحتمل ان يكون الدهن بالثلج لكونه حرجياً غالباً غير متعين

مسألة ١٢ - يكره التيمم بالأرض السخنة أي المالححة التي لا تثبت الزرع^١ وهكذا يكره

على المكلف فيجوز له التيمم أيضاً عبر أن الأول أفضل لكونه أكمل وأتم .

(هذا ومن الجواب) الاستدلال للمطلوب بحر معاوية بن شريح أيضاً المتقدم آنفاً فانه اذا حذر التوضأ بالثلج أو الحمد سحر ذلك الجلده فقهاً يكون مقدماً على التيمم بالتراب فان الطهارة لمائية حتى الاضطرابية منها اي ما كانت بسحر ذلك والتدهين هي مقدمة على الترابية لامحالة .

(نعم قد يدل) انه لو كان التدهين بالثلج مقدماً على التيمم بالتراب فصحيحه روعه المقدمة في المسألة ٨/ المشتملة على قوله عليه السلام فان كان في ثلج فليظفر ليد سرجه فليتيمم من غباره لم لم تأمر بالتدهين بالثلج بل امرت بالتيمم من غبار ليد السرج .

(ولكن الجواب عن الاشكال) ان هذه الصحيحة هي كالصحيحة الثانية لمحمد بن مسلم لتقدمه آنفاً محموده على الغالب الشايع من الحرج أو الضرر في تدهين الجسم بالثلج سيما في غسل فتييمم (وبالحيلة) لا يسعى الارتباب في نكلا من الظاهر بالثلج سحر التدهين والتيمم بالتراب اذا كان يسيراً لمكلف والتدهين بالثلج مقدم على التيمم بالتراب ان لم يكن حرجاً ولا ضرراً عليه .

(وعلى هذا) وما في المختلف وعن المصنف وبه الشرح من تقديم التراب على الدهن بالثلج صعب جداً الا ان كان مردهم من ذلك تقديمه عليه في صورة الحرج أو الضرر كما هو الغالب لا مطلقاً (ولعل من هنا) حكى عن صدر الاكثر عدم جواز استعمال الثلج مع وجود العار فصلا عن التراب وعدم تحويلهم له يكون من هذه الجهة أي جهة الحرج والضرر والله العالم .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب (قال في الجواهر) فلا ونحصيلاً (انتهى) (بن عن المنهوي) عدم نقل الخلاف فيه الا عن بعض الجمهور (وعن المعتمر) والمختلف الاجماع عليه الا من ابن الجعيد فسمع عنه (بن عن النذكرة) الاجماع عليه ولم يستثن أحداً من الاصحاب أبداً (والحق مع المشهور) فيجوز التيمم بالأرض السبخة على كراهة .

(اما الجواب) لما استدلل به من صدق عنوان لأرض عليها وهو حق فان السخنة وان كانت هي الأرض التي يعلو كثيراً من مواضعها اليابس والملوحة ولكن مقصود الاصحاب من التيمم بها هو التيمم بمواضعها التي لا يعلوها الملح والا لكان التيمم بها باطلاً جداً لكونه من التيمم بالمعدن الخارج عن حقيقة لأرض .

(واما الكراهة) فيكفيها لاجتماع ولا بصراً مخالفة ابن الحنبل من المحتمل ان مراد ابن الجعيد هو المانع عن التيمم بما يعلو لأرض السخنة من الملح (قال في الجواهر) فلا خلاف حينئذ كما يشهد له عدم استثنائه من اجماع النذكرة وتخصيص الخلاف ببعض الجمهور في المنهوي (انتهى) (هذا مصافاً) الى ما حمله لمذاكر في وجه لكراهة وان كان هو صعباً لا يعتمد عليه في اثباتها وهو التعصبي من احتمال خروج الأرض لسخنة عن الحقيقة الارضية او الخروج عن خلاف ابن الجعيد في المسألة

التيمم بالرمل^(١) . . .

(هـ) وقد يستدل لمدح ابن الجبيل من المصح من التيمم بالأرض المسحة بأمر ثلاثة :

(الاول) استحالة المسحة وحرجها عن الحقيقة الأرضية (وفيه) ان مقصود الاصحاب كما ذكرنا آنفاً ليس هو التيمم بالمواضع التي يعلوها الملح الخارج عن الحقيقة الأرضية بل بأرض مالحه لا تمت أي بالمواضع التي لا يعلوها الملح وهي دحله في مسمى الأرض بلاشبهه .

(الثاني) ما عن ابن دريد في الجمهوره عن ابي عبيدة من ان الصعيد هو التراب الذي لا يحل لطله سح ولا رمل (وفيه) مضافاً الى عدم الحجة لكلام ابي عبيدة ان ذلك مما لا ينافي كلام المشهور فان التراب المحلول بالمسح هو من المحلول بالمعادن الخارجة عن مسمى الأرض وقد مضى في المسألة ١٠/ عدم جواز التيمم به الا اذا كان الخليط مستهلكاً في التراب .

(الثالث) حبر محمد بن الحسن المروى في الوسائل في الباب ١٢ من ابواب ما يسجد عليه قال ن بعض اصحاب كتب لى ابي الحسن الماصي عليه السلام يسأله عن الصلاة على الزجاج قال فلهما بعد كتابي به تكبرت وقلت هو مما است الأرض وما كان لي ان اسأل عنه قال فكيف الي لا تصل على الزجاج وان حدثك نفسك انه مما است الأرض ولكنه من الملح والرمل وهما ممسوحان (وفيه) ما أحاط به الجواهر عنه من انه لا تعرض به للمسحة ولا كلام في المصح من الملح (انتهى) وهو جيد .

(١) لا خلاف على الظاهر بين الاصحاب في جواز التيمم بالرمل على كراهة بل طاهر ما عن المنتهى وتذكره وجامع المقاصد وصريح ما عن المعتمد هو لاجماع عليه (قال في الجواهر) ومبرر الجميع بجوار احتشاً مع وجود التراب كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم (قال) فما في اشارة السق يعني للحسين وتبعه الاستاذ في كشف لغطاء من التيمم به عند فقد التراب ضعيف بحجج بما سمعت يعني بالاجماع (قال) وشاؤل اسم الصعيد وارض له قطعاً (الى ان قال) وما عن الجمهوره عن ابي عبيدة من ان الصعيد هو لترات الذي لا يحل لطله سح ولا رمل لا يلتفت اليه (انتهى) وهو كذلك بعد اطلاق كلمات ساير اللغويين وحلوه عن هذا القيد ودحول الرمل في مسمى الأرض بلاشبهه (قال) على أنه لو كان كذلك فلا دليل على جوازه في الاضطراب ايضاً (انتهى) وهو جيد .

(واما حبر محمد بن الحسين) المتقدم آنفاً الذي مع عن السجود على الرمل ولارمه المصح عن التيمم به ايضاً فقد أجاب عنه الجواهر بأنه مع قصوره عن معارضة الاجماع على الجوار (قال) بل لعل الاجماع على خلافه حتى من الحلبي في اثاره لتجويزه التيمم به في حال الضرورة محتمل لارادة ان الملح والرمل قد مسحاً بصورتهم رجاء أي انها عبراً عن حقيقتهم (قال) الا انه لا بأس بتأييد الكراهة في لزل به يعني بحبر محمد بن الحسين (قال) وبما سمعته عن ابي عبيدة وان كان في عية عن اثنائها فيه وفي المسحة بما تقدم يعني بالاجماع (قال) بعد التسامح فيها (انتهى) وهو ايضاً جيد .

.. وبتراب الطريق^١ ويستحب التيمم من ربي الارض وعواليها أي مما ارتفع من الارض^٢

فصل فى كيفية التيمم

(وفيه مسائل كثيرة)

مسألة ١ - يحب فى التيمم النية كغيره من العبادات^٣ وقد مضى تفصيل الكلام فى كيفية

(١) لا خلاف فى الكراهة على الطاهر (بل عن التذكرة) بسببها الى علمائنا (بل عن الخلاف) والمعتبر وجمع لمقاصد الاحماع عندها صريحاً (أقول) يدل عليها مصاف الى ذلك (رواية عياث بن ابراهيم) المروية فى الوسائل فى الباب ٦٦ من التيمم عن ابي عبد الله عليه السلام قال نهى أمير المؤمنين عليه السلام التيمم الرجى بتراب من أثر الطريق (وفى الباب المذكور) رواية أخرى لعياث بن ابي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا وضوء من موطأ (قال صاحب الوسائل) قال الموفلى يعنى ما نطأ عليه برحلك (انتهى) والموفلى هو الذى روى الرواية الثانية عن عياث كما يظهر بملاحظة السند والمراد من الوضوء فيه هو التيمم (ثم نطاهر) الروايين وان كان هو الحرمه ولكنهما بقربة فهم الاصحاب محمولان على الكراهة والله العالم .

(٢) لا خلاف فيه على الطاهر بل عن التذكرة بسببها الى علمائنا (بل عن الخلاف) والمعتبر وجمع لمقاصد الاحماع عليه صريحاً ويرى جمع الرتبة والدعوى جمع العاية وهماء له معنى ما ارتفع من الارض (وقد علل الاستحباب) فى المدارك بأنها أبعد من ملاقات الحاسة (وفيه) انه استحبابى وقد نسب الحدائق اليهم الاستدلال بحرى عياث بن ابراهيم المتقدمين آنفاً (وفيه) ان كراهة التيمم من تراب الطريق مما لا يستلزم استحباب التيمم مما ارتفع من الارض .

(والاولى) الاستدلال له بعد الاحماع المتقدمة بما استدل به الحدائق من روايه معالى الاحبار عن الصادق عليه السلام والوضوء المروى فى الباب ٥٥ من تيمم المستدرك المصرحين بأن الصعيد هو المرتفع من الارض ولطيف هو ما ينحدر عنه الماء المحمولين جميعاً على بيان الفرد الاكمل من الصعيد الطيب كما صرح به الحدائق فى صدر التيمم (قال) ولهذا صرح أصحابنا باستحباب التيمم من الرى والعلوى (انتهى) وهو جيد

(٣) قال فى الجواهر اجماعاً محصلاً ومقولاً مستفيضاً حد الاستفاضة اذا لم يكن متواتراً منا ومن جميع علماء الاسلام الا من شذ (انتهى) .

النية وما يعتبر فيها وما لا يعتبر في المسألة الاولى من افعال الوضوء فلا يعيد والا قوى عدم جوارنية رفع الحدث في التيمم^(١) وان جاز هذه النية في الوضوء ولم تجب على ما تقدم شرحه في المسألة الخامسة من افعال الوضوء كما ان الاقوى عدم وجوب نية البدلية في

(١) هذا هو المشهور كما صرح في الحدائق بل يظهر من مجموع ما حكى عن الخلاف والمعتسر والمتنهي ان الاصحاب مجمعون على ان التيمم مما لا يرفع الحدث بل يظهر من الجواهر ان الاحكامات لمحكية غير محصورة بما حكى عن هؤلاء (ولكن مع ذلك) عن قواعد الشهد تحويرية الرفع في التيمم (وعن الشهيد الثاني) في شرح الالفة المثل الى ذلك (وفي المدرك) تحميمه بل عس جمع من متأخري المتأخريين احببته وهو الذي اختاره الحدائق في تدوير الامر ولكنه رجع أحراراً الى قول المشهور (وهو الحق والصواب) .

وأحسن ما قيل أو يمكن أن يقال في وجه قول المشهور هو ما عس المعتسر مما ملخصه ان المحدث سواء كان بالأصغر أو بالأكبر اذا تيمم وصلى ثم وجد الماء من قبل أن يحدث وجب عليه الطهارة المائية للمستويات الآتية فلو كان الحدث مرتفعاً بالتيمم لم يجب عليه الطهارة بالماء فعلاً لارتفاع الحدث بالنسبة (ودعوى) ان وجد الماء حدث جديد باطله جماعاً (مضافاً) الى أنه أوضح ذلك لزم استواء التيممين في الطهارة المائية التي يجب عليهم تحصيلها فعلاً بعد وجدان الماء أي وجب عليهم ان يتوضأوا مثلاً أو يغتسلوا وليس كذلك اذا التيمم من الأصغر يتوضأ ومن الأكبر يغتسل (بل عس المعتسر) انه أورد مضافاً الى ذلك كله حراً من طريق العامة قبل انه في مسند احمد ج ٢ / ص ٢٥٠ ينقص قصة احتلام عمرو بن العاص في عروه ذات اللباس وانه تيمم من جهة الرد وصلى بأصحابه وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعداً يا عمرو صليت بأصحابك وأنت حبس فلو كان التيمم رافعاً للحدث لم يصح إطلاق الحبس عليه مع كونه تيمماً

(ونظير ذلك) ما أورده الجواهر من حبر ابن بكير المروى في الوسائل في الباب ١٧ من الجماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت رجل أم قوماً وهو حبس وقد تيمم وهم عسى ظهور قتل لأناس فلو كانت الجسدة مما ترتفع بالتيمم لم يصح إطلاق الحبس عليه بعد ما تيمم .

(ثم انه حكى عن الشهيد) الاحتجاج لجوارنية رفع الحدث في التيمم بما ملخصه انه لا معنى للمحدث لا الحالة التي لا يمكن معها الدخول في الصلاة ومحوها مما يتوقف على الطهارة وبنى محور الشارع الدخول في الصلاة بوجه من الوجوه ونسب من الأسباب فقد ارتفع الحدث به عابته ان الرفع يحتسب في المائية يرتفع مطلقاً وفي الترابية الى غاية معينة وهي وجدان الماء (وقد حسنه المدارك) بقوله وهو حسن .

(وبه) ان لحدث لو كان مرتفعاً فلا معنى لعوده بوجدان الماء وذلك لما عرفت من بطلان كون وجدان الماء حدثاً جديداً ناقصاً للطهارة اجماعاً وارتفاعاً لظهوره الى غاية معينة مرجعه الى كون وجدان الماء

التيمم عن الوضوء أو الغسل^١ بمعنى أنه لا يجب على التيمم أن يوى ويقول انى اتيتم حدثاً جديداً كما لا يحصى وكون تيمم أحد الطهورين فى لسان الاحار كما يظهر بمراجعة الباب/٢٣ من تيمم الوسائل وان كان حقاً ولكك قد عرفت الجواب عنه فى المسألة/٢ من عمل من الميت من ان التيمم مما لا يعطى طهاره كاملة كالماء والا لكان التراب فى عرض الماء لافى طوله بل يعطى طهارة ناقصة يكتفى بها الشارع فى حال الاضطراب وقد أطلق لادم عليه السلام على التيمم فى حمله من الروابات المرويه بعضها فى الباب/٢٤ من تيمم ونصها فى الباب/٢٣ نصف الطهور او نصف الوضوء فراجع الباين من الوسائل بدقه (وعليه) فالحدث باق على حاله ام يرتفع من أصله فلا يجوز به رفع الحدث بالتيمم وان جار بيه تخفيف الحدث به والله العالم .

١) وتفصيل المسألة به حكى عن الوسيله والجامع واللمعة وجامع المقاصد وجمله اخرى من كتب الاصحاب عسار بيه البدلية فى التيمم وانه بدل عن الوضوء أو الغسل (وعن كشف النام) وفى المدرك والحدائق ونحوه عدم عساره (وعن صريح الذكرى) وظاهر المعسر والمسهى لتفصيل من قبل باختلاف التيممين فى الصربة والصربين بمعنى انه دكى فى التيمم بدل الوضوء صربة واحدة وفى التيمم بدل لغسل لابد من ضربتين ليعتبر حيث نية البدلية والا فلا يعتبر .

(والحق هو عدم اعتبار بيه البدلية مطلقاً) سواء قلنا باختلاف التيممين فى الصربة والصربين م لم ين (اما على الثانى فواضح) لعدم اختلاف حيث فى حقتهمما لحجاج الى التيمم بينهما بيه البدلية ومجرد كون السدلين محضين حقيقه لا يوجب كون الدلين كذلك ولو شك مع ذلك فى اعتبار نية البدلية فى التيمم ولاصل عدمه والامثال صدق مع الاتيان بالتيمم مرة الى الله تعالى بدون بيه البدلية (واما على الاول) اى لقول باختلاف التيممين فى الصربة والصربين وكذلك وصح اد اختلافهما حيث ليس من قبيل الاختلاف فى تحميمه ولما فيه كالظهور والنصر او القضاء والاداء ونحو ذلك لحجاج الى التيمم بينهما فى الية بل هو من قبيل اختلاف فردى واحب واحد فى القله والكثرة كصلاه الظهر فى الحصر والسعر فكما ان المصلى فى حل انشروع فى الصلاة اذا عمل عن السعر والحصر والفصر والانمام ويوى صلاة الظهر مرة الى الله تعالى ثم التفت فى اثناء الصلاة انه حاصر فأتىها اربعاً او مسافر فسلم بعد ركعتين احراً وكفى فكذلك المحدث العاقد للماء اذا عمل فى حال الشروع فى التيمم به محدث بالاكبر او الاصغر وصرب بيديه على الارض بيه التيمم مرة الى الله تعالى ومسح بهما وجهه ثم التفت انه مجب فصر به اخرى لظهور الكفين وانه محدث بالاصغر فاكفى بالصربة الاولى لظهور الكفين ايضاً احراً وكفى .

(ومن هنا) يظهر لك ضعف ما عن الذكرى من الاستدلال لتفصيل باختلاف حقيقة التيممين اذا قلنا باختلافهما فى الصربة والصربين فيتميزان بالية (ووجه الضعف) ما اشير اليه من عدم كون المقام من اختلاف الحقيقة بل هو من اختلاف فردى واحب واحد فى القله والكثرة (بل لا يبعد القول) بعدم اعتبار نية البدلية حتى فيما وجب على المكلف تيممان احدهما عن الوضوء والاخر عن الغسل كما فى الحائض

بدلاً عن الوضوء أو الغسل بل يكفيه نية التيمم قرينة إلى الله تعالى وهل يجب أن تكون نية التيمم من عند ضرب اليدين على الأرض أم يكفي نيته من عند مسح الجبهة؟ الأقوى هو الثاني^(١).

لتي حصل لها الماء ولم تجد الماء بناء على عدم كفاية ما سوى غسل الحافة عن الوضوء كما هو المشهور وقد قسنا باختلاف التيممين في الصربة والصرتين فإنها إذا أثبت تيممين قرينة إلى الله تعالى حدهما صربة واحدة وثانيهما بصرتين كفتاها عن الوضوء والغسل جميعاً.

(وعليه) لما عرفت أن الرصاص من أعشار به البدلية عند تعدد ما في الدمة ضعف كما في الجواهر سيما على القول بعدم اختلافهما في الصربة والصرتين (ومثله) في الضعف ما عرفت كشف لنظام من التخصيص عند تعدد ما في الدمة فإن قسنا باختلافهما في الصربة والصرتين فبعدم البدلية ولا فلا (ووجه الضعف) أشير إليه من أن اختلاف التيمم في الصربة والصرتين ليس من قبيل خلاف الواحدين في تحقيقه والماهية كالظهور والعصر بل من قبيل اختلاف فردى واجب واحد في القلة والكثرة كالظهور في السهر والحصر فلا يجب التمييز بينهما في النية فتأمل جيداً.

(١) وتفصيل المسألة أن المشهور كما صرح في الحدائق قد ذهبوا إلى ما محل النية في التيمم هو من عند ضرب اليدين على الأرض استناداً إلى أن الصرب أول فعال التيمم كما هو ظاهر الأحاديث لماية المروية في الباب ١١/ من تيمم الوسائل لمشتمله على قوله فصررت بيده على الأرض أو فصررت بيده على الأرض ووضعت يديه على الأرض لى عبر ذلك (وعن العلامة) في النهاية حور تأخير النية إلى مسح الجبهة استناداً إلى أن الصرب على الأرض هو سرلة الاعتراف من الأدلة للظواهر المأثورة فيكون مقدمة لها لأول جزم للوضوء والغسل كي يجب مقدمته عليه بل عن الجمع وحب تأخير النية إلى مسح الجبهة وعن لمفتيح أن أول جزء التيمم مسح الجبهة.

(وعن الذكوى) لأعراض على ترس العلامة الصرب على الأرض سرلة الاعتراف من الأدلة من وجهين (أول) أن الاعتراف مقدمة للغسل الواحد فو غسل وجهه أو يديه غير الاعتراف بل بالنفس في الماء وصب الماء عليه من طريق وجوده صح بخلاف الصرب على الأرض فإنه بنفسه واجب من واجبات التيمم فهو مسح جهته بالأرض أو وضعها عليها لم يصح (الثاني) أن هذا التبريل باطل من جهة أخرى أيضاً فإنه إذا أحدث بعد الاعتراف قبل غسل الوجه لم يصح ذلك بالوضوء قطعاً بخلاف ما إذا أحدث بعد صرب اليدين على الأرض قبل مسح الجبهة بهما فإنه مما يصح بالتيمم ولا بد من إعادة للصرب ثانياً.

(قول) لا يسعى التأمل في أن صرب اليدين على الأرض مقدمة لمسح الوجه وليس هو من الأجزاء التي يتركب منها التيمم قطعاً حتى أن قوله عليه السلام في الباب ١٢/ من تيمم الوسائل التيمم صربة للوجه وصربه لكفين هو أيضاً مما يشهد للمقدمة من جهة اللام للكونه جزء من أجزاء التيمم (وعليه) فتبريل الصرب سرلة الاعتراف صحيح في محله غير أن الاعتراف مقدمة لمحصلة لا خصوصية لها في نظر الشرع فإذا غسل

مسألة ٢ - يجب في التيمم ضرب اليدين على الأرض^١ وإذا وضعهما على الأرض

وجهه بعبر الاعراف بل بالعفس في الماء أو نضب الماء عليه من الرقيق ونحوه صح بخلاف الصرب على الأرض فإنه مقدمة خاصة له خصوصية ملحوظة عند الشرع فإذا مسح جهته بغير وسيلة صرب اليدين على الأرض لم يصح ولكن مع ذلك لا ينافي هذا مقدمة الصرب للمسح وعدم كونه حراً من أجراء التيمم فاد كان واحداً مقدمياً كان قهراً واجباً توصلياً و توصلياً مما لا يجب وقوعه مع الية وإن كانت لية مما له دخل في ترتب الثواب عليه ووقوعه عبادة مقرية (وعليه) فإذا صرب يديه على الأرض لا يقصد التيمم بل يقصد تعليم الغير أو لعرض آخر ثم بد له أن يتيمم وبمسح بهذا لصرب وجهه وكفيه صح .

(ودعوى) أن يحدث بعد صرب اليدين على الأرض قبل مسح الوجه بهما مما يوجب بطلان التيمم فيجب إعادة الصرب ثانياً ممسوعه حداً فلا احتجاج بها لا عقلاً ولا شرعاً (ومما يؤيد) كون أول جزء من أجراء التيمم هو المسح دون الصرب قوله تعالى «فيمسحوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم» إلخ فإنه تعالى عند بيان التيمم بدأ أولاً بمسح الوجه لا بالصرب على الأرض بل بقوله عليه السلام في الباب ٩ من نيمم الوسائل بصرب يديه على اللد أو لردغة وينمم وبصلى مؤيد آخر للمطلوب فإنه كالص في خروج الصرب عن حقيقة التيمم .

بقي في المقام أمور :

(أحدها) أنه حكى عن العلامة في النهاية الاعتراف بأن أول أفعال التيمم هو الصرب على الأرض وقد رعم المدارك والحدائق أن هذا مما ينافي تحويزه تأجير لية إلى مسح الجهة (وفيه ما لا يخفى) فإنه وإن اعترف أن الصرب أول أفعال التيمم ولكنه لم يعترف بأنه حراً له بل مقدمة والمقدمة مما لا يعتبر فيه الية إلا بدليل .

(ثانيها) أن ما تقدم آنفاً عن الجامع من وجوب تأجير الية إلى مسح الجهة مما لا رجه له على الظاهر وإن صرب على الأرض وإن لم يصبر فيه الية لكونه مقدمياً توصلياً ولكنه إذا وقع مع الية فترتب الثواب عليه بل يقع عبادة مقرية (وعليه) ولا ينعى سبب لوجوب تأجير الية إلى المسح إلا جوازه دون وجوبه .

(ثالثها) أن ثمرة في كون الصرب على الأرض مقدمة أو جزء للتيمم مصداقاً إلى أنها تظهر في اعتبار الية فيه وعدمه تظهر في صحة التيمم بالأرض العصى وعدمه إذا لم يعتبر فيه العلوق فعلى القول بكونه مقدمة يصح التيمم به وإن كان التيمم أثماً يستحق العفوة عليه وعلى القول بكونه جزء للتيمم لا يصح الجمع الجهل بالنقصية أو نسيانها فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في الجواهر ملاحظ خلاف أحده فيه بل في المدارك والحدائق وعن ظاهر الذكرى وصريح جامع المقاصد الإجماع عليه (وبمساعده) مضافاً إلى الإجماع جملة من النصوص لبيته المروية في الباب ١١ / و ١٢ من نيمم الوسائل المشتملة على الصرب صريحاً (ولكن مع ذلك) قد حكى عن نهاية العلامة أنه لو استقبل العواصف بيديه ومسح بهما وجهه وكفيه فالأقرب الإجراء (وفيه)

بدل الضرب عليها صح وكفى على الأقوى^(١) ويحب أيضاً ان يكون الضرب بكلمة

انه كما في الجواهر مضاف لظاهر الاحار اه صريحها (قال) سيما بعد الاعتقاد بما عرفت يعنى بالاجتماعات (قال) بل عن المقاصد لعلية الاتفاق على عدم صحة التيمم لو تعرض لمهب الريح (انتهى) .

(١) ان كلمات الاصحاب رضوان الله عليهم بالنسبة الى الضرب والوضع مختلفة (ولمحكى عن لمشهور) التعبير بالضرب وظاهرهم كصريح جمع آخرين والمدارك والحدائق والجواهر ومصاح فقهاء وجوب ضرب تعبيراً وعدم كفاية الوضع عنه (وفي الشرائع) وعن المسوط والفوائد التعبير بالوضع وظاهرهم كصريح ما عن الذكرى والمندروس وجامع المقاصد حوار الاكثراء بالوضع بدل الضرب وهو الأقوى كما ذكره في المتن فان مقتضى اطلاق آيتي التيمم واشتمال لاحار البيابة المروية في الباب/ ١١ و/ ١٢ من تيمم الوسائل على كل من الضرب والوضع جميعاً بمعنى اشتمال بعضها على الاول وبعضها على الثاني هو ذلك في المحيّر بين الأمرين شرعاً فان شاء ضرب يديه على الارض وان شاء وضعهما عليه .

(هذا وقد يقال) ان صحيحة زرارة المروية في الباب / ١١ من تيمم الوسائل المشتملة على حكاية نبي حمير عليه السلام فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أهوى يديه الى الارض فوضعهما على الصعيد) لا تنافي ما دل على الضرب (قال في المدارك) لان لغس المني (يعنى أهوى يديه) لا عموم له كما حقق في محله (وعن شرح المعاني) انه حكاية فعل ولا عموم فيه (وفيه) ان الاستدلال ليس بعموم الفعل كى يقال انه عالم بكفى في حيز المعنى لا عموم له بل الاستدلال انما هو بقوله عليه السلام فوضعهما على الصعيد بل في الباب المذكور حملة اخرى من الروايات لمصرحة بالوضع نصريحاً (وفي صحيحة الحرار) فوضع يده على المسح (وفي صحيحة داود) فوضع يده على الارض (وفي صحيحة اخرى لزراعة) فوضع ابوجعفر عليه السلام كفيه على الارض .

(ثم انه استدل المدارك) والحدائق والجواهر ومصاح فقهاء لتعين الضرب ووجوب تعبيره بالوضع بالضرب حملاً للمطلق على المفيد (وفيه) ان الوضع مقابل للضرب وليس هو بأعم كى يفيد ما دل على الضرب ويحمل عليه حمل المطلق على المفيد (واستدل الحدائق) خاصة بألفية الضرب للاحتياط وفيه انه لا مجال للاحتياط بعد قيام الدليل على الوضع كما عرفت (واستدل الجواهر) خاصة بأن الضرب هو المتيق فيقتصر عليه (وفيه) ان مرجعه الى احتياط الحدائق وقد عرفت حاله .

(بقى شيء) وهو انه لو قبل بتعين الضرب وقد تعدد الضرب باطن الكفين لوجع وبحوه فهل تنتقل حيث دل على الضرب بظاهر الكفين او الى وضع باطن الكفين على الارض الطاهر هو الثاني فان وضع باطن على الارض هو لميسور لضربه عليها وليس بميسور الضرب بظاهر الكفين الا اذا تعدد وضع باطن ايضاً فانتقل حيث دل على الضرب بالظاهر وقد اخار الجواهر ذلك صريحاً وان استدل له بما لا يحلو عن ضعف والأقوى ما ذكرناه فلا تغفل.

اليدين جميعاً لا بإحدهما^(١) وان يكون الصرب دفعة واحدة لاعلى التعاقب^(٢) وان يكون الصرب ساطن الكفين لا بظاهرهما^(٣) نعم اذا تعذر الصرب بباطن الكفين وتعذرايضاً وضع باطن الكفين على الارض تعين حيثنذ الصرب بظاهرهما^(٤)

(١) قال في الجواهر اجماعاً محصلاً ومقولاومخصوصاً فلوصرب بإحدهما لم يجز انتهى (اقول) اما قوله اجماعاً فهو حق اد لم يحك الخلاف في المسئلة عن احد (نعم يأتي) عن ابن الجبير جوار الاختصاص في مسح لوجه باليمنى فقط وعن نهاية الاحكام والتدكره احتماله وعن الاردبيلي والحوشري استظهاره ولكن كل ذلك ليس حلالاً في هذه المسئلة فان الاكتفاء في مسح الوجه باليمنى فقط مما لا يذمى وحيث صرب كلتا اليدين جميعاً لمسح ظهر كل كف بباطن الاخرى .

(واما قوله بصحاً) وكذلك كما يظهر بمراجعته لاحبار البيابة المروية في الباب ١١/و ١٢/و ١٣/ من تيمم الوسائل فيها: تصرب بكفيك لارض او تصرب بيده على الارض او تصرب بكفيك على الارض الى غير ذلك (نعم في بعضها) فوضع يده على المسح و تصرب بيده على الارض او فوضع يده على الارض ولكن فقط ليد جس مطلق يشمل الواحدة واكثر فاليد في هذه الاحار تحمل على اليدين في تلك الاحار. (٢) وقد حكى الصريح بذلك عن جامع المقاصد بل لحدائق بسه الى طاهر الاحبار وكلام الاصحاب (قول) اما بسنه الى طاهر الاحبار فهو حق فان طاهر الاحبار الى قد اشير الى حملة منها آتياً مثل قوله عليه السلام تصرب بكفيك الارض او بيده على الارض او بكفيك على الارض هو ذلك (نعم في صحيحة محمد بن مسلم) المروية في لب ١٢/ من تيمم الوسائل قال ثم صرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه لى طراف الاصابع واحده على ظهرها وواحدة على ظهرها ثم صرب بيمينه الارض ثم صرع شماله كما صرع بيمينه الح وهي كالصريحة في تعاقب لا للصرب دفعة واحدة ولكنها مضافاً الى كون التعاقب فيها وللمسح اليدين لا لمسح الوجه سيأتي في مسح الكفين ان هذه لصحيحة من جهة اشتمالها على مسح المرفقين الى الاصابع مردود علمها الى اهله او محمولة على التفة فانتظر .

(واما بسنه لى طاهر كلام الاصحاب) فهو ايضاً حق بل طاهر قول المدارك (الواجب الثالث وضع اليدين معاً على الارض وقد اجمع الاصحاب على وجوبه وشرطينه في التيمم) ان المعية ايضاً امر مجمع عليه وان ناقش الجوهر في ظهوره في ذلك ولكنها ضعيفة واصعب منها مناقشة مصاح الفقيه في استمادة شرطية لمعية من الاحبار بعد الاعتراف بظهورها في الصرب دفعة واحدة لاعلى التعاقب .

(٣) قال في المدارك لانه المعهود من الصرب والوضع (وفي الحدائق) فيصرف اليه الاطلاق كما في سائر الاحكام (وفي الجواهر) لانه المقول والمعهود والمتبادر بل المقطوع به من كيفية التيمم في النصوص والفتوى (وفي مصاح الفقه) هو المتبادر من الامر بصرب البد على الارض ومسح الجبهة بها خصوصاً مثل قوله ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الاخرى (انتهى) وهو جيد .

(٤) وهو المحكى عن الذكرى وجامع المقاصد وارشاد الجعفرية والمقاصد العلية واستظهره الحدائق

مسألة ٣ - الاحوط اشتراط طهارة الماسح في التيمم اعنى طهارة باطن الكفين وهكذا طهارة الممسوح وهو الحبهة والجبينان وظاهر الكفين كما ستعرف^(١)
مسألة ٤ - اذا تمسح باطن الكفين وتعذر ازالة المجاسة عنه فاللارم في هذا الحال

(وفد يستدل لذلك) باطلاق ادله الصرب باليدين واحتصاص اصراف المايط بحال الاختيار فقط دون الاضطراب (وفيه) ان الادلة وان كانت مطلقة ولكن احتصاص اصراف المايط بحال الاختيار فقط دون غيرها ضعيف كما في الجواهر بل ممنوع ومن هنا قد انتجا الجواهر بالآخره الى الاحتياط بالجمع بين الصرب بظاهر الكفين وبين الاتيان بكل ما احتمل مدخلته (قال) حتى حكم فاقد الطهورين اذا لم يكن معيماً للرأية اليقينية (انتهى).
اقول والاصناف ان الاحتياط هنا مما لا ملزم له من الادلة وان كانت منصرفة الى الصرب بطن الكفين من غير احتصاص له بحال الاحتياط فقط ولكن اذا تعذر الصرب بطن الكفين وتعذر اصصاً وصع باطن الكفين فتاعدة لميسور حينئذ تقضى بالصرب بظاهرهما اذ هو الميسور له في هذا الحال وهي تكفى دليلاً على الصرب بالظاهر في هذا الحال بلا شبهة .

(١) وتمتصبل المسئلة انه (حكى عن طائفة) من الاصحاب اشتراط طهارة محل التيمم صريحاً بل عن جامع المقاصد دعوى القطع به (قال في الجواهر) وهي من مثله ممن لا يعمل بالطيبات كالاخصاع انتهى (وحكى عن طائفة اخرى) تعبير آخر وهو اعتبار الطهارة في محل المسح بل عن الكمانه انه لمشهور بين المتأخرين (وحكى عن طائفة ثالثة) تعبير ثالث وهو اعتبار الطهارة في الماسح والممسوح (قال في الجواهر) بل في شرح المعانيح بسنه الى الفقهاء (قال) كما عن الشهيد الاول في حاشيته على القواعد لاجماع على اشتراط طهارة اعضاء التيمم ولعله الحجة (انتهى) .

هذا كله اقوال لقائمين باشتراط الطهارة على احوال تعبيراتهم (واما القائلون) بعدم اشتراطها (فمن طائفة منهم) بهم قد صرحوا بعدم الاشتراط نصريحاً (وعن كشف اللكم) لا اعرف دليلاً عليه (وفي المدارك) مقتضى الاصل عدم الاشتراط (قل) والمصرح باعتبار ذلك قليل من الاصحاب الا ان الاحتياط يقتضى المصير الى ما ذكره (وفي الحدائق) بعد نقل ذلك من المدارك (قال) وهو جيد (ثم قال) وبؤيده عموم الادلة واطلاقها لعدم التصريح او الاشارة في شيء منها الى هذا الشرط (ثم وافق المدارك فيما ذكره من الاحتياط .
(وفي الجواهر) لم اعثر على مصرح بشيء من قدماء الاصحاب كما لم اعثر على ما يدل عليه بالخصوص من الاحبار (ثم ذكر) ان مقتضى الاصل والاطلاق عدم اشتراطها (ثم ذكر) في اواسط المسئلة ما ملخصه انه لولا اجماع الشهيد الاول في حاشيته على القواعد المعتصدة بما تقدم من جامع المقاصد من دعوى القطع بالاشتراط لكان القول بعدم الاشتراط متجهاً (وقال) في آخر المسئلة ولولا ان الشهيد في سد الاجماع المناق لا يمكن متعه على مدعيه (انتهى) وظاهر هاتين العبارتين كما ترى هو الميل الى الاشتراط وهو في محله وان لم يمكن الصوى به صريحاً (وعليه) فالاحتياط في المسئلة كما عرفته من المدارك والحدائق جميعاً مما لا يمكن رفع اليد عنه والله العالم .

أيضاً هو الضرب بباطن الكفين والمسح به لا بظاهرهما^(١) وهكذا الحال اذا تنجس الممسوح وتعدر ازالة النجاسة عنه فاللارم أيضاً هو المسح عليه وهو بهذا الحال^(٢).

مسألة ٥ - اذا كان على باطن الكفين حاجب يحول بينه وبين التراب ويحول أيضاً بينه وبين الممسوح وتعدر ازالته فالاقوى في هذا الحال أيضاً هو الضرب بباطن الكفين والمسح به لا بظاهرهما^(٣) وهكذا اذا كان على الممسوح حاجب وتعدر ازالته

(ثم به حكى عن الدكرى) الاسدلال لاشراط الطهارة بأن اسراب نجس بملافاه المحس فلا يكون طيباً وبمسواته اعضاء الطهارة المائية (وقد رد عليه المدارك) بأن الدليل الاول أحص وهو كذلك لحور كون نجاسة اليد ماسة غير مسربة الى التراب وبأن الدليل الثاني قدس وهو كذلك ايضاً لعدم لقطع بوحدة الملاك في المقام (واما احتمال) كون المراد من مساواته اعضاء الطهارة لمائية ان دليل سربل التراب مرله الماء هو الذي يقتضى بذلك فقد صرحه الجواهر بأن لمحت ماها في طهارة الاعضاء لا في طهارة التراب وهو كذلك .

(١) (قل في الجواهر) بلا خلاف أجده بين الأصحاب (بى ن قال) لعدم الدليل على اعتبار الطهارة بها وان فسا به في حال الاحتير (انتهى) وهو جيد فان العدة في اشراط الطهارة على القول به هو اجماع الشهيد وهو دليل لى لا طلاق له ولا يشمل حال الاصططرار بمعنى احتلاق دليل المسح بباطن الكفين في هذا الحال سالماً محفوظاً على حاله بلا حرجه الى قاعدة الميسور في اثبات وجوب المسح بباطن الكفين بهذه الحالة .

(٢) (فان في الحديث) والظاهر انه لا خلاف فيه فيما اعلم (انتهى) بقول هذا مصافاً لى انه يحرى في المقام ما تقدم ما آتياً في نجاسة الماسح اعنى باطن الكفين عساً ولا تعقل

(٣) وهو محكى عن جامع المقاصد وظاهر الروض واحضاره المدارك والجواهر (ولكن) عن صريح الروض وظاهر الدكرى هو الضرب حيث بظاهر الكفين (واسدل لجواهر) الاول بالاحبار السوارده في تيمم دى الجروح وانفروح ونحوهما المروية في الباب ٥/ من تيمم الوسائل مثل قوله عليه السلام يتيمم المجدور والكبير بالتراب اذا أصابته جباية او يؤم المجدور والكبير اذا أصابتهما الجباية الى غير ذلك .

(وبالاحبار) لو اورد في المسح على الحرقه او الجوائر او الدواء المطلى المروية كدها في الباب ٣٩/ من وصوة الوسائل مثل قوله عليه السلام طيمسح على الحرقه او طيمسح على جوائر او نعم يمسح عليه ويحزبه يعنى على الدواء المطلى او امسح عليه يعنى على المرارة التى جعلت على الاصبع عند ما عثر الراوى وانقطع ظفره الى غير ذلك من الروايات التى يفهم منها تنزيل الحائل مرة لعدم دا تعدر ازالته .

فيمسح عليه وهو بهذا الحال^(١).

مسألة ٦ - اذ انجس الماسح أعنى باطن الكفين أو الممسوح أعنى الجهة والجبين وطهر الكفين أو كلا من الماسح والممسوح جميعاً نجاسة مسرية وتعدّر ازالتهما وجب تجفيفهما^(٢) وإذا تعدر التجفيف فالأقوى حيث هو التيمم بهذه الحالة^(٣).

(ول في الحواهر) ولذا كان الحكم عندهم في الحائل على الأجزاء الممسوحة من الجهة وظاهر اليدين المسح عليه (قال) والفرق بين الماسح والممسوح في ذلك تحكم (انتهى) (اقول) هذا كله مضافاً إلى أن مقتضى قاعدة الميسور هو ذلك أيضاً أي المسح بباطن الكفين مع ما عليه من الحاجب فانه أقرب عرفاً إلى المطلوب الواقع من المسح بظاهر الكفين فيكون هو الميسور حيث لا المسح بظاهر الكفين .

(١) فان حكم المسح على الحاجب يعرف مما تقدم آنفاً في المسح بما عليه الحاجب بل لأول هو الذي ورد فيه الأحبار المتقدمة وأن المسح بما عليه الحاجب قد استبعد حكمه من تلك الأحبار بصيغة ما عرفت من الحواهر من أن الفرق بين الماسح والممسوح في ذلك تحكم فلا تغل عنه

(٢) وجوب التجفيف إذا كانت النجاسة المسرية في الماسح فثلاً تسرى النجاسة إلى التراب وقد عرفت في المسألة ٦ من الفصل السابق عدم صحة التيمم بالتراب النجس بل وثلاً تسرى النجاسة إلى الممسوح أيضاً لما عرفت في المسألة ٣ من هذا الفصل أن الأحوط اشتراط طهارته (وأما وجوب التجفيف) إذا كانت النجاسة المسرية في الممسوح فثلاً تسرى النجاسة إلى الماسح وقد عرفت في المسألة المذكورة أن الأحوط اشتراط طهارة كل من الماسح والممسوح جميعاً .

(٣) وذلك بمقتضى قاعدة الميسور فان الميسور لا يسقط بالمعسور (وقد يقال) في صورة تحسن الماسح بنجاسة مسرية مع تعدر ازالتهما وتجفيفهما بوجوب المسح بظاهر الكفين كما عن جامع لمقاصد والروص والروضة ولكن في المدارك وعن الكفاية لضرب باطن الكفين وأن تجس التراب (وهو الأقوى) لأن الميسور قاض بالمسح بباطن الكفين بأي نحو ينسب لانه أقرب عرفاً إلى المطلوب الواقع من المسح بظاهر الكفين فيكون هو ميسوره لا المسح بظاهر الكفين .

(كما انه قد يقال) في صورة تحسن الماسح بظاهره وباطنه جميعاً نجاسة مسرية يتعدر ازالتهما وتجفيفهما بوجوب لتولية بأن يمسح العبر بكفيه الطاهرين فيمسح بهما جهته خاصة أو أن حكمه حكم الاقطع أي من قطعت كفاه وحكم الاقطع كما سيأتي في هذا الفصل هو مسح الجهة والجبين خاصة بالتراب ولكن كل منهما بعد إلى العاية ضعيف إلى النهاية إذ لوجه لسقوط المسح حيث عني الكفين رأساً بل يمسح على طهرهما على النحو الميسور .

(وقد يقال) في صورة تحسن الماسح وهكذا الممسوح أي الجهة والجبين وطهر الكفين بنجاسة مسرية بجريدين حكم فاقد الطهورين حيث قد تأمل فيه الجواهر وهو في محله فانه واحد للتراب بلاشبهة

مسألة ٧ - الأقوى أنه يشترط في التيمم أن يعلق بإطراف الكفين شيء من التراب ليمسح به على الوجه وظهر الكفين^(١).

عابته أنه يتعذر عن سرعة طهارته وطهارة الماسح والممسوح جميعاً فيسقط عن رعابتهما ويجب عليه الاتيان بالباقي وهذا واضح .

(١) وتفصيل المسألة أن المشهور هو عدم اشتراط العلوق في التيمم بل من جماعة دعوى الإجماع على عدم اشتراطه (ولكن مع ذلك) قد حكى عن ابن الحبيب واللوامع وجمعة من متأجري المتأخرين اشتراطه (ول في الحواهر) كالكاشاني في مفتيحه والامتداد الأعظم في شرحه، يعني الواحد بينهما (ول) وتفصيل لمجرباني في حديثه حاكياً له فيها عن الهائي وولده والشيع سبمان لمجرباني (قال) ومال إليه في الكفاية (اسمى) (اقول) وقد بسب ذلك إلى السيد أيضاً وجماعة وإن ادعى الحواهر أنه وهم بشأ من مذهبه في الصعيد من أنه التراب خاصة فتحرر الموهوم السلام (ول) وهو واضح الفساد (ينهي) (وعلى كل حال) الأقوى كما ذكرنا في المتن هو اشتراط العلوق في التيمم .

(وبدل عليه صحيفة ررارة) المروية في الرسائل في الباب/ ١٣ من التيمم المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام ثم قال (يعني سبحانه وتعالى في سورة المائدة) «ولم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم» فلما ن وضع الوضوء عن لم يجد الماء ثبت بعض العمل مسحاً لأنه ول بوجوهكم ثم وصل بها وأيديكم ثم دل منه أي من ذلك السهم لأنه علم أن ذلك جمع لم يجر على الوجه لأنه يعني من ذلك الصعيد بعض الكف ولا يعني بعضها الخ (قال في الوافي) في باب صفة الوضوء ويستعاد منه أن لفظة من في (منه) للتبعية وأنه يشترط علوق التراب بالكف وأنه لا يجوز التيمم بالمحجر المصير (اسمى) .

ثم أن تقرّب الاستدلال بالصحيفة لأشراط الدعوى في التيمم أن الإمام عليه السلام قبل أن ياتيه تعالى بعض العمل مسحاً لاكن غسل مسحاً بأنه حل وعلا فدل أن ذلك التيمم أي التيمم به وهو التراب الذي علق بالكفين مما لا يجري على الوجه كنه لأنه يعني بعض الكف دون بعض فلو كان يعلق بهما ما يجري على لوجه كله لأن كل العمل مسحاً لا بعض العمل مسحاً وهذا صريح صماً في أن علوق الصعيد باليدين في الحملة مما يشترط في التيمم بلا شبهة .

(وعن المشهور) الثاني بعدم اشتراط العلوق في التيمم أن لفظة (من) في الآية الشريفة هي لانتداء العتبة ولا أقل من احتماله والوجه للاحتجاج بها (وفي) أن تدل الإمام عليه السلام في الصحيفة صريحاً في أنها للتبعية لا لانتداء بل نفس الآية مع قطع الطعن بالصحيفة هي نفسها طاهرة في التبعية كصحتها من إسناد والحلي المرويتين في الباب/ ١٤ من تمام الوسائل هي الأولى فليمسح من الأرض وليصل وفي ثمانية فليمسح من الأرض وليصل بل معنى الآية مما لا يستقيم على القول بكون لفظة (من) لانتداء العتبة .

(ولعل من هنا) حكى عن الكشاف مع كونه حنبلياً وأبو حنيفة ممن لا يقول بالعلوق في التيمم أنه قال في تفسير الآية أن لفظة (من) في الآية للتبعية وأنه لا يهم أحد من العرب من قول القائل مسح برأسي من الدهن

مسألة ٨ - يجب في التيمم بعد صرب اليدين على الأرض أن يمسح بهما وجهه وأن يكون المسح بكلتا اليدين جميعاً لا بإحدهما^(١) وأن يكون المسح بهما دفعة واحدة

أو من الماء أو من التراب إلا معنى التعيص وأن القول بكونها لا ابتداء العاية تعسف وهو كذلك .

(ثم إن المشهور) الذين لم يشترطوا العلوق في التيمم قد استدلوأ بأمور :

(منها) الأصل (وفيه) أنه مقطوع بما تقدم من الدليل .

(ومنها) إطلاق الأدلة (وفيه) أن حل الإطلاق كحل الأصل فهو مقطوع أيضاً بما تقدم من الدليل .

(ومنها) الإجماعات (وفيه) أنها موهونة بمخالفة من عرفت .

(ومنها) الأحبار المستنبضة الدالة على استحباب بعض اليدين بعد الصرب على الأرض كما يظهر بمراجعة

الباب ١١ / و ١٢ من تيمم الوسائل (قال في المدرك) ولو كان العلوق معتبراً لما أمر الشارع بفعل ما كان عرضة لرواه (وفيه) ما عن والد لهائى رحمهما الله مما حاصله أن استحباب البعض مما لا ينافى اشتراط العلوق باليدين إذ لفص ليس لا لسقوط الأحراء الخشة التي لاتصلح لمسح الوجه والكفين بها فتبقى الأجزاء المائعة نظيفة عذقة باليدين وليس في إحدا البعض ما دل على المبالغة بحيث لا يبقى في اليدين أثر من تلك الأجزاء صلاً (ولو قيل) أن إطلاقها مما يشمل البعض كذلك (قلت) لا بد من تقييد الإطلاق بما تقدم من صحيحة زرارة التي هي صريحة في اعتبار العلوق في التيمم (وبالجملة) أن أحبار البعض مما لا يدل على عدم اعتبار العلوق في التيمم بل عن الوحيد الدهبائى أنها تدل على اعتباره فيه (قال) إذ لفص ، دونه وقد عرفت عدم إذهاب البعض أثره بالمرة (انتهى) وهو جيد .

(ومنها) أن الضرورة الواحدة كما سيأتى تحفيها كافي لمسح الوجه والكفين جميعاً سواء كان لتيمم بدلا عن وضوء أو عن غسل فهو كان العلوق مما يفسر في التيمم لم يكف صربة واحدة للوجه والكفين جميعاً وذلك لعدم بقاء الغبار عالياً بالكفين بعد مسح الوجه بهما كفى مسح به على ظهر الكفين أيضاً (وفيه) أولاً ما أورده الحدائق من مسح ذلك وبقاء الأثر ولو قليلاً لظهر الكفين وثانياً ما عن المحدث الكاشاني من الاكتفاء بالعلوق الأسدي وأن لم يبق لظهر الكفين أبداً وهو أيضاً جيد .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب وفي الجواهر بل لعله مجمع عليه (انتهى) ولكن مع ذلك حكى عن ابن الجبيل الاجترار بالمسح باليمين فقط وعن بهايه الأحكام والذكرة حتماله وعن لأردبيني ولحونسارى استظهاره (ولأقوى) ما عليه المشهور لما في الأحبار الشياخ المروية في الباب ١١ / و ١٢ من تيمم الوسائل من التصريح بالمسح باليدين مثل قوله عليه السلام ومسح بهما وجهه أو تمسح بهما وجهه أو ثم مسح بهما وجهه إلى غير ذلك (نعم في صحيحة الحرار) فوضع يده على المسح ثم رفعها ومسح وجهه (وفي صحيحة زرارة) فصر ببيده على الأرض ثم رفعها فتعصها ثم مسح بها حبيبها (وفي موثقة سماعة) في لباب ١٣ / فوضع يده على الأرض ومسح بها وجهه ولكن اليد في هذه الأحبار محمولة على اليدين في تلك الأحبار حمل لمطلق على العقيد كما تقدم ذلك عياً في الصرب بكلتا اليدين جميعاً فتذكر (وأما ما عن ابن

لا على التعاقب^(١) وان يكون المسح بباطن الكفين لبطاها^(٢) نعم لا يجب أن يكون المسح بتمام باطن الكفين بل يكفي المسح ببعض الباطن^(٣).

مسألة ٩ - المراد من الوجه الذي يجب مسحه في التيمم هو بعضه لأكله^(٤) كما أن

الجبس من أن الوضوء يعمل باليمين فكذا التيمم بمسح بها فهو قياس محض لا نقول به سيما مع قيام الدليل هنا بل الأدلة كما عرفت على خلافه .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحقائق واستند الجواهر إلى إساقه إلى لدهن من المص و لفتوى (قال) خصوصاً ممن عر بالمعية (انتهى) أي قل بالكفين معاً (واما ما في مصاح الفقيه) من كون الإساق بدوياً يرول بالتأمل فهو ضعيف لا نصير إليه ولا يعتمد عليه .

(٢) بلا خلاف في ذلك على الظاهر (وبدل عليه) مضافاً إلى ذلك جميع ما دل على الصرب بالباطن أو من المستحيل عادة . يجب الصرب بباطن الكفين على الأرض وبمسح بظاهرها على وجهه وعلى ظهر كفيه نعم إذا تعدد الصرب بالباطن وهكذا وضعه على الأرض ووجب الصرب بظاهر الكفين فعد ذلك يجب المسح بالظاهر أيضاً .

(٣) كما صرح به الحقائق وحكى عن جامع المقاصد والروض استناداً إلى صحيحة زرارة المروية في الباب ١١ من تيمم الوسائل المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام الحاكي لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم مسح جبينه بأصابعه الخ (ولكن المدارك) قد جعل المسح بمجموع الكفين أولى عملاً بجميع الأحاديث وفي الجواهر جعله أحوط (ألا أن الحقائق) قد اعترض على ذلك بعدم إمكان المسح بتمام الكفين كي يكون أولى من الواجب مسحه من الوجه كما ستعرف هو الجهة والجيبان ومن المعلوم أن تمام باطن الكفين أكثر منها فكيف تمسح من تمام الكفين اللهم إلا إذا كان مراد المدارك هو المسح بتمام الكفين تدريجاً فيجعل منتهى الكفين أي الردين في أعلى الجهة والجبين وبمسح بهما الجهة والجيبان وينزل الماسح شيئاً فشيئاً إلى رنوس لأصابعه فيحصل المسح حيثش بتمام باطن الكفين كله .

(٤) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل من حملة من كتبهم دعوى الإجماع عليه (وفي الجواهر) بل هو محصل (انتهى) (ولكن مع ذلك) قد حكى عن علي بن بابويه في الرسالة وعن ولده الصدوق في المحاليس وحبوب مسح الوجه كله وهو ضعيف (والأقوى) ما عليه المشهور وذلك لأمور .

(منها) ظاهر قوله تعالى في آية التيمم في النساء والمائدة « فامسحوا بوجوهكم » فإن الماء طاهره التبعيض وبه يمتار عن قوله تعالى في الوضوء « فاعسلوا وجوهكم » .

(ومنها) صحيحة زرارة المروية في الوسائل بعضها في الباب ٢٣ من الوضوء وبعضها في الباب ١٣ من التيمم قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ألا تحزنني من أين علمت وقلت إن المسح ببعض الرأس وبعض الرحلين فصحك وقال يا زرارة قاله رسول الله وبرأيه الكتاب من الله عز وجل لأن الله عز وجل قال وفاضلوا

المراد من البعض الذي يحب مسحه هو الجبهة والحسين^{١١} والجهة هي ما بين الحجبين ووجهكم» فعرفنا ان الوجه كله يسمى ان يعمل (الى ان قال) فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء أتت بعض غسل مسحاً لانه قال ووجهكم الح .

(ومنها) الأحبار البائية المروية في الباب/ ١١ و ١٢ و ١٣ من تيمم لوسائل فانها وان كان اكثرها مشتملة على مسح لوجه مثل قوله فمسح وجهه او ثم مسح وجهه او مسح بهما وجهه الى غير ذلك والوجه جس مطلق يشمل الكل والبعض جميعاً (ولكن في صحيحه زرارة) ثم مسح جبينه (وفي حسنة عمرو بن بي المقدم) ثم مسح على خيبيه (وفي صحيحه السرائر) ثم مسح بخيبيه (وفي موثقة زرارة) ثم مسح بهما جبينه وفي أحد طريقى الشيخ اليه حديثه بذل جبينه ومن لمعلوم ان الحنين هما بعض الوجه لانه لا يحمل المطلق على المفيد والعام على الخاص وهذا واضح .

(١) اختلاف الأصحاب رضوان الله عليهم في البعض من الوجه الذي يجب مسحه في التيمم على قوال (دلمشهور) ومنهم لحدائق انه الجهة من فصاص شعر الرأس الى طرف الألف الأعلى (وعن الدكري) و لروى ان هذا القدر متفق عليه بين الأصحاب بل في الحواهر اجماعاً محصلاً ومنقولاً مستقيماً بل متواتراً (انتهى) (وعن جمع كثير) من القدماء والمأخوذين وقد صرح الحواهر بأسمائهم واحداً بعد واحد ان الواجب هو مسح الجهة والحسين وهو محصار المدارك والحواهر بصاً (وعن الصدوق في لقيه) مسح الجهة والحسين والحجبين (وعن لمعنى) التحجير بين مسح لجهة فقط او مسح الوجه كله (وفي المختلف) عن ابن ابي عقيل ما مرجعه لدى التدبر والدقة الى ذلك هيأ .

(ولاقوى من بين هذه الأقوال كلها) هو القول لثاني وهو وجوب مسح الجهة والحسين جميعاً (١٢) مسح الجهة) لما عرفت من كونه اجماعياً مصافاً الى ما تقدم من موثقة زرارة على أحد طريقى الشيخ اليه (واما مسح الجبين) فلروايات المتقدمة آنفاً (والجهة) كما عن الأصمعي في موضع لسجود وفي المصحح وعن الحليل هي ما بين الحاجسين الى الناصية وفي القاموس ذكر المعيين حمياً ويظهر من مجموع كلمات الأصحاب والأخبار المروية في الباب/ ٩ من سجود الوسائل ان حد الجهة من الأعلى هو قصاص لشعر ومن طرف الأسفل هو الحاجبان او طرف الألف أى الأعلى (واما الحسينان) فيظهر من المجمع انهما عن يمين الجهة وشمالها بتضاعفان من طرفى الحاجسين اعنى مساهما الى قصاص الشعر فتكون الجهة بين الجبين (وقريب من ذلك) في القاموس والحدائق وعن الروض (هذا كله) بناء على معايرة كل من الجهة والجبين مع الآخر .

(واما بناء على شيوع اطلاق كل منهما على الآخر) كما في مصباح الفقيه (قل) بل قد يقال ان المتأثر عرفاً من اطلاق الجهة وكذا الجبين مفرداً كما في بعض الأخبار هو المعنى اعم (نتهى) ويؤيده بل يدل عليه صحة اطلاق الجهة واردة ما يعم الجبين ايضاً من غير اختصاص بموضع لسجود فقط أي بما بين الحاجسين وهكذا صحة اطلاق الجبين واردة ما يعم الجهة ايضاً من غير اختصاص بما اكسف الجهة فقط من جانبيها

الى الناصية أي الى قصاص الشعر من مقدم رأسه وهو أول منت الشعر للأغلب لالأصلع الذي لا شعر في مقدم رأسه والحيتان هما عن يمين الجهة وشمالها يتصاعدان من طرفي الحاجبين اعنى منهاهما الى قصاص الشعر .

مسألة ١٠ يجب أن يكون مسح الوجه من الاعلى أي من قصاص الشعر الى

(والدليل حيثه) على وجوب مسح الجهة هو الاحار ايضاً لمصرحة بمسح الحبين من غير حاجة الى الشك بالاجماع او موثقة زوارة على احد طريقتي الشيخ اليه أصلاً .

(ومن جميع ذلك كله) يظهر لك ضعف القول الاول لمشهور من الاقتصار على ذكر مسح الجهة فقط ، لا ن يدل ن ساء على شيوع طلاق كل من الجهة والحسن على ما يعم الآخر لا بعد ان يكون مراد المشهور من المسح على الجهة هو ما يعم الحسن ايضاً (ومن هذا) حكى عن كنف الثام انه يمكن دخول الحبين في مر د الاكثر بل عن مجمع المراه ان المشهور بل عن شرح المفاتيح لعله لا يراع فيه بين الفقهاء من عن مابى الصدوق بسبه السى دين الاممة (وفي الحواضر) قد يعطى التدبر والأأمل لجيد في عبارة المعتر ولتذكره والمختلف والمنهى والذكرى وغيرها عدم الخلاف في ذلك من الاصحاب وان المراد من لجهه عندهم ما يشمل الحسن ثم ذكر لذلك اسامياً عديدة يحصل من مجموعها القطع بعدم الخلاف في وجوب مسح الجهة والحبين جميعاً .

(بقى الكلام) في القول الثالث اى المسح على الحاحسن مضافاً الى الجهة والحبين والقول الرابع وهو التحجير من مسح الجهة والوجه كله (فقول) اما لقول الثالث فهو كما تقدم آنفاً محكى عن الصدوق في الفقيه ويردك هاهنا ان عن الشهيد في الذكرى بقى الأس عه وعن جامع المقاصد احتجاره وعن المنهى وجوب مسح ظاهر شعر الحاحسين دون تحت الشعر (قال في المدارك) ولم أقف على مستنده (اقول) ونحن مستنده دخول الحاحسن في الجهة والحسين (أو مرسله الرضا عليه السلام) لمروية في الباب / ١١ من تبسم المستدرك قل عليه السلام وقد روى انه يمسح الرجل على جنبه وحاحيه ويمسح على ظهر كعبه .

(واما لقول الرابع) اى التحجير من مسح الجهة والوجه كله فهو كما تقدم محكى عن المعشور ويردك هاهنا ان عن المنهى النبل اليه وانه استحسبه المدارك بقوله وهو حسن واحتمل قل ذلك يسير ن وجهه هو حمل احار مسح الوجه على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما دل على مسح الحبين (وبه) ن مقتضى الجمع بينهما كما تقدم آنفاً هو حمل الوجه على الحبين حمل المطلق على المقيد والعم على الخاص لا الوجه على الاستحباب كى يكون فصل فردي الواجب تحجير بيه وبين فرده الآخر وهو مسح الحبين بل بعد ظهور آتى التيمم في تنعص وصراحة صحيحه زواره المتقدمة في صدر المسألة في ذلك لا يكاد يعنى مجال لمسح الوجه كله أصلاً لا استحباباً ولا وجوباً لا تعييناً ولا تحجييراً فتأمل جيداً .

طرف الأنف الأعلى^(١) وإذا مسح على حاجبيه أيضاً فهو أحوط^(٢) وأحوط منه أن يمسح إلى

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به الحداثق وحكى عن غيره (وعن الصنهاجى) بسنه إلى طاهر عاره المذبح بل عن شرع المعتابح بسنه إلى طاهر الأصحاب (ولكن مع ذلك) قد حكى عن مجمع الرهان عدم الوجوب وهو طاهر المدارك بل صرحه (حيث قال) ويسعى الداء في مسح الجهة والوجه بالأعلى احتياطاً (قال) وقيل بالوجوب (انتهى) .

(اقول) وهو الحق أعنى القول بوجوب مسح الوجه من الأعلى (ويدل عليه) مضافاً إلى استقرار السيرة عليه (صحيحه زرارة) المرويه في الباب ٣ من نيمم الوسائل في حديث قل فيه ابو جعفر عليه السلام فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء أتت بعض العسل مسحاً لأنه قال بوجوبكم (إلى ان قل) ثم قال منه أي من ذلك التيمم لأنه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه لأنه يعلق من ذلك الصعيد بعض الكف ولا يعلق ببعضها لح فان اثباته تعالى بعض العسل مسحاً طاهره ان المسح هو على كيفية العسل عياً فيكون من الأعلى لأم لا سهل بل نفس قوله لأنه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه له ظهور أيضاً في كون المسح واجباً من الأعلى من الأعلى (وفي الرصوى) المروى في الباب ٩ من نيمم المستدرک قال عليه السلام ثم تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر إلى طرف الأنف .

(هذا وقد يستدل على المطلوب) بوجوه آخر ايضاً ضعيفة :

(مها) ما عن الذكرى من مساواة التيمم للوضوء (وفيه) ما ذكره الحداثق من ان ذلك لا يجرح عن القياس .

(ومها) ان المسح من الأعلى هو للتيمم الباني (وفيه) ما ذكره الحداثق بضاً من انه لا وجود له في شيء من الاحبار البيهية وكأه يعنى به عبر الرصوى والا فقد عرفت انه صرح بأن للمسح من مقدم شعر إلى طرف الأنف .

(ومها) قاعده الاحتياط (وفيه) ان الذى حققاه في محله هو حرمان الرثة عند الشك في الحدوث او الشرط حتى في الشك في محصل .

(ومها) عبر ذلك مما لا يلىق بالذكر (ثم انه روى المستدرک) في الباب ١١ من التيمم عن العياشى في تفسيره حديثاً عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال فيه ثم وضع يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه جميعاً على الصعيد ثم مسح من بين عبيه إلى اسفل حاجبيه وذكر في الباب ١٠ عن المقنع انه قال فاذا تيممت فاصرب يديك على الأرض واضعها وأمسح بهما بين عبيك إلى أسفل حاجبك (انتهى) ولكنى لم أجد أحداً من الأصحاب قد أفنى على طمعهما بحيث كان المسح من بين العيين إلى آخر الحاجبين وعليه فقلهما مردود إلى اهله واقفه العالم .

(٢) وذلك لما تقدم ما من احتمال دخول الحاجبين في الجهة والجيبين وما تقدم ايضاً من مرسله الرضا عليه السلام قال وقد روى انه يمسح الرجل على جبينه وحاجبيه ويمسح على ظهر كفيه .

طرف الالف الاسفل^(١) والله العالم .

مسألة ١١ - يجب في التيمم بعدم مسح الوجه أن يمسح على الكفين أيضاً لا أكثر منهما ولا أقل^(٢) .

(١) وذلك لأن الجهة وإن حددت في طائفة من الأحبار المروية في الباب / ٩ من سجد الوضوء من طرف لاسفل بالحاجبين وفي طائفة ثابته بطرف الالف كما في الرصوى المتقدم آنفاً والمراد من طرف الالف فيها بقية الحاجبين في الطائفة الأولى هو الطرف الأعلى من الالف كما حكى التصريح به من شئ حمزه وإدريس وسعيد ومن العلامة والشهيد وغيرهم بل الحقائق بسب مسح الجهة من فصوص شعر الرأس إلى طرف الالف الأعلى إلى المشهور كما تقدم بل عن المرائر الأراء على من طن أن المراد من طرف لالف هو الطرف الاسفل (ولكن مع ذلك كله) حكى عن الأمامي والجعفرية وحاشية الإرشاد أن لمسح إلى الطرف الاسفل من الالف أولى وهو يكفي لحسن الاحتياط فعلاً والله العالم .

(٢) أما أصل وجوب مسح اليدين في الحمة (في الحوامر) عدة من ضرورات المذهب (قال) إن لم يكن من الدين (انتهى) (وأما وجوب مسح الكفين) لا أكثر ولا أقل فهو المشهور كما صرح في الحقائق (ولكن عن علي بن بابويه) وولده الصدوق في المجالس مسح اليدين من المرفق إلى رتوس الأصابع (وعن ابن إدريس) أنه نقل عن بعض أصحابنا المسح من أصول الأصابع إلى رتوسها وعن كشف الغم بسببه إلى القليل .

(و لاحق ما عليه لمشهور) وبذلك عليه مصافاً إلى ظهور قوله تعالى في آية التيمم «امسحوا بوجوهكم وبأيديكم» في السبب إمكان الماء في الوجه وعطف الأيدي على الوجه بخلاف آية الوضوء «وعملوا بوجوهكم وأيديكم» (طائفة مهمة) من الأحبار البياضية المروية في الباب / ١١ و / ١٢ و / ١٣ من تيمم الوضوء المصرحة كلها بالكف أو الكفين (وفي صحيحه زرارة) ولم يمسح الدراعين شيئاً (وفي صحيحه ثبته له) فها إن وضع الوضوء عمن لم يجد الماء أثبت بعض غسل مسحاً لأنه قال بوجوهكم ثم وصل بها وأيديكم اتح فلو كان مسح اليدين في التيمم من المرفق إلى رتوس الأصابع كالوضوء عبثاً لم يكن حينئذ بعض الغسل مسحاً بل كان كل الغسل مسحاً وهذا واضح .

(هذا وقد استدلل المدرك) على المطلوب بأن اليد هي الكف إلى الرسع أي مصل الكف والدراع استناداً إلى قوله تعالى «السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (قال) والأجماع منا ومن العامة معتمد على أنها لا تقطع من فوق الرسع ومادلك لا لعدم تناول اليد (انتهى) وقد رد عليه الحقائق بأن اليد لها إطلاقاً بيد السارق وهي من أصول الأصابع عند الحاشية ويد التيمم وهي من الرند على الأشهر رواية وهنوي ويد المتوصى وهي من المرفق واليد العرفي وهي من الكف (انتهى) وهو جيد .

(وأما قول علي بن بابويه) وولده الصدوق من وجوب مسح اليدين من المرفق إلى رتوس الأصابع (في سنده إطلاق طائفة ثابته) من الأحبار البياضية المروية في الأبواب المشار إليها آنفاً مثل قوله عليه السلام

... وان يكون المسح بباطن الكفين لا بظاهرهما^(١) نعم لا يجب أن يكون المسح تمام

وتمسح بهما وجهك وبذلك أو مرتين مرتين للوجه واليدين أو مرة لليدين (وتصريح طائفة ثالثة) مه بالدرعين أو بالمرق أو المرفقين (مثل قوله عليه السلام) في حرك لبت وتمسح بهما وجهك ودر عيك (وفي صحيحة محمد بن مسلم) فمسح بها مرفعه الى اطراف الأصابع واحدة على ظهرها وواحدة على بطنها (وفي موقفة سماعة) فمسح بها وجهه وذراعيه الى المرفقين .

(ولكن اطلاق الطائفة الثانية) محمول على الاولى حمل المطلق على المقيد (والطائفة الثالثة) مطروحة عندما كتب صرح في الحديث مردود علمها الى أهلها بعد محاضرتها للكتاب ولغة اعنى لايتى التيمم ولطائفة الاولى من الاحبار البانية المصروفة جميعاً بالكف أو الكف (وعن الشيخ) وهكذا في الوسائل و نحو هر حمل الطائفة الثالثة على التنية لموافقتها للعلم وهو أيضاً جيد (وما عن المعتز) من تحوير مسح الدرعين عملاً بالأخبار كلها ضعيف (وما في المدارك) وعن المنتهى من احتمال حمل الطائفة الثالثة على الاستصحاب من عن كشف الرموز لحكم به صريحاً حاكياً له عن الحسن بن عيسى^(٢) (وأضعف من الجميع) ما في الحديث من مسحة حملها على الحبير أو الاستصحاب الى الاصحاب (قال في الحوهر) ولم تحقق من احد منهم (النتهى) .

(واما القول ثالث في المسئلة) اى المسح من اصول الأصابع الى رؤوسها (فقد استدل له بصحيحة محمد بن عيسى) لمروية في الباب / ١٣ من تيمم الوسائل عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن تيمم فتلا هذه الآية «والمسح بالباطن» وقال «واعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق» قال فامسح على كعبك من حيث موضع القطع وقال «وما كان يدك سبياً» (وتقرئ الاستدلال بها) من موضع القطع عندما هو من اصول الأصابع فيكون التيمم أيضاً من هذا الموضع والال لم يعمل بقوله عليه السلام من حيث موضع القطع .

(وبؤيد الصحيحة) مرسلتان للرصاص عليه السلام مرويتان في المستدرک في الباب / ٩ من التيمم قال في احدهما بعد قوله عليه السلام ثم نصرت بهما اخرى فمسح بهما الى حد الريد (ما لقطه) وروى من الأصابع بع وقال في احدهما ثم تصع اصابعك اليسرى على اصابعك اليمى من اصل الأصابع من فوق الكف ثم تمرها على مقدمها على ظهر الكف ثم تصع اصابعك اليمى على اصابعك اليسرى فتصع بيدك ما صنعت بيدك اليسرى .

(وفي الجميع ما لا يحصى) اما المرسلتان فلتصعهما ومن هنا لم يعت عليه السلام على طبقهما بل ابنى محمد الريد كما تقدم (واما صحيحة حماد) فلان المقصود منها كما يظهر من الوسائل هو الاستدلال على العامة الدائنين بالمسح الى الدرعين بما يوافق مذهبه في المرفقين من الريد فيمثل بذلك مذهبهم في التيمم .
(١) بلا خلاف فيه على الظاهر كما تقدم في مسح الوجه عياً (هذا مضافاً) الى جميع ما دل على الصرب على الارض سطل الكفين اذ هو دليل على المسح به ايضاً اذ لا معنى للصرب بالباطن والمسح بالظاهر نعم

باطل الكفير^(١) كما تقدم ذلك في مسح الوجه عيناً (ويجب أيضاً) أن يكون المسح على ظهر الكفين لا على باطنهما^(٢) وان يكون المسح من الزندين الى رؤس الاصابع لا بالعكس^(٣).

مسألة ١٢ يجب في التيمم استيعاب الممسوح من الحبهة والحسين وظهر الكفين جميعاً^(٤) فاذا بقي شيء من هذه المواضع لم يمسح عليه بطل التيمم سواء كان

د تعدد لصرب باطن الكفين وهكذا تعدد وضع الباطن على الارض ووجب الصرب بظهر الكفين وحب حبشيد لمسح بظهر الكفين أيضاً .

(١) كما حكى التصريح بذلك عن جماعة وصرح به الحداثق والجواهر ايضاً معنيين له بصدق الامتثال وهو كذلك (ولكن عن مجمع لرهان) وجوب المسح شام الكفين وكأنه يجعل منتهى احدى الكفين الى الرب على منتهى الكف الاخرى فيمسح باطن الاولى ظهر الثانية الى رؤوس الاصابع فيكون الماسح حبشيد تمام الباطن غير ان الجواهر مسح عن وجوب ذلك وهو في محله لعدم الدليل عليه ولحصول الامتثال بجعل عرض احدى الكفين على طول الاخرى فيكون الماسح حبشيد اغلب الكف لا كلها .

(٢) هذا هو المشهور بل في المدارك والحداثق ان طاهر العائنين باحتصاص المسح بالكفين لا اكثر دو الاحماع على كون المسح على ظهر الكفين (اقول) هذا مضافاً الى ما في الباب ١١ من تيمم الوسائل ثم مسح كفيه احدهما على ظهر الاخرى او ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الاخرى او ثم مسح فوق الكف قليلاً او فمسح وجهه وبذيه فوق الكف قليلاً وتقدم آتياً في صحيحة حماد فامسح على كفيك وفي المرسله لثبية للرضا عليه السلام (على ظهر الكف) وفي الباب ١١ من تيمم المستدرک وشمسح على ظهر كفيه او على ظهر الكف بدأ بالمعنى .

(٣) هذا هو المشهور ايضاً بين الاصحاب بل عن طاهر الانتصار وصرح العتبة والناصريات الاحماع عليه بل عن الامالي انه من دين الامامية (ولكن مع ذلك) في الحداثق بعد تصريحه بأنه لو عكس بطل (قل) ولم اقف لهم على دليل الا ما ذكره بعضهم من المساواة للرصوء وهي لا تنهض بالدلالة (نتهى) وهي كذلك الا ان الاحماع المتحكية مع السيرة العملية كافية في المسألة انشاء الله تعالى (هذا مضافاً) الى ما تقدم في المرسله الثانية للرضا عليه السلام من اصل الاصابع من فوق الكف ثم تمره على مقدمها على ظهر الكف .

(٤) بلا خلاف يعرف فيه كما في الحداثق والجواهر بل عن المسهوى بسنه الى علمائنا وعن الروص الاحماع عليه وعن الرباعي دعوى الاحماع في الكف والظاهر عدم الفرق بينهما وبس الحبهة والحسين (وعنى كل حال) قد علل وجوب الاستيعاب في كل من الحداثق والجواهر ومصاح الفقيه بأن المتأدر من الاحصر وهو كذلك فاذا أحل بمسح شيء من المواضع المذكورة في المتن عمداً او سهواً كان قليلاً او كثيراً بطل التيمم كما عن المعتر ويتفضيه اطلاق كلام غيره ايضاً (وعلل الطلان) في الحداثق بصدق الاحلال

اشيء قليلاً أو كثير آكان ذلك على وجه العمدة أو على وجه السهو والنسيان .

مسألة ١٣ - اذا كان على بعض أعضاء تيممه جباثر لكسر ونحوه ولم يتمكن من حبسها مسح على الجباثر كما في الوضوء عيناً^(١) وقد أشير الى ذلك في المسألة ٥/ من هذا الفصل فلا تغفل .

مسألة ١٤ - الأقوى انه يكفي في التيمم ضرب اليدين على الأرض مرة واحدة لمسح الوجه والكفين جميعاً مطلقاً سواء كان التيمم بدلاً عن الوضوء أو كان بدلاً عن الغسل^(٢) نعم الاحوط في التيمم الذي هو بدل عن الغسل ضرب اليدين على الأرض مرتين بالكيفية الشرعية (في الجواهر) بعدم صدق الامثال الا اذا اعد عليه مراعاة للترتيب والموااة والافيعبد التيمم من اصله وهو جيد .

(١) قال في الحقائق والنصوص وان كانت حالية من خصوص هذا الفرع الا ان المفهوم من عمومها دلالة على الجبرة قائمة مقام الجسد عند تعدد حلها (الى ان قال) والظاهر انه لاحلاف فيه (قال) ولو كانت مكشوفة مسح عليها (وفي الجواهر) في آحر مسح الوجه (قال) بلاحلاف أعرفه فيه وفي آحر مسح اليدين (قال) لم أهرق خلافاً فيه هنا .

(ثم ذكر ما ملخصه) ان قد ذكرنا في حكم الجباثر ان مطلق الحاجب وان لم يكن من لجباثر ينقل اية حكم المحجوب مع تعذر ازالته أو تعسره وهو جيد سيما بملاحظة (رواية عبد الأعلى) المروية في السب ٣٩/ من وضوء الوسائل قل قلت لأبي عبد الله عليه السلام عن ثمر بن قنطع طفرى فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصبع بالوضوء قال يعرف هذا وأشاعه من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى « ما جعل عليكم في الدين من حرج » مسح عليه (فان المستفاد من هذه الرواية) هو عدم الفرق في الحاجب بين الجباثر وغيره مما يتعدّر أو يتعسر ازالته ولا في الطهارة بين الوضوء او العمل او التيمم اصلاً وان المالك في الجميع هو لزوم الحرج اذا اريد رفع الحاجب والمسح على الشرة نفسها .

(٢) هذا احد الأقوال في المسألة وهو المحكى عن جمع كثير من المتقدمين منهم السيد في شرح لرسالة والجمال والمفيد في المسائل العزبة والصدوق في الهداية والمنع وابن زهرة في العبة وغيرهم في غيرها وعن جمع من متأخري المتأخرين ايضاً منهم الاردبيلي والكاشاني والمجلسي والمدارك والحدائق والرياض

(والقول لثاني) هو وجوب الصرب مرتين مطلقاً سواء كان التيمم بدلاً عن الوضوء او كان بدلاً عن العمل وهو المحكى عن المفيد في الاركان وعس علي بن بابويه والمتقى والوسائل وقد يحكى ذلك عن جماعة من القدماء

(والقول الثالث) هو التفصيل فان كان التيمم بدلاً عن الوضوء فيكفيه الضرب مرة واحدة للوجه

والكفين جميعاً وان كان بدلا من الغسل فلا بد فيه من الضرب مرتين مرة للوجه ومرة للكفين وهذا هو المشهور بين الاصحاب (قال فى الجواهر) فلا وتحصيلا بين المتقدمين والمتأخرين شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً .

(وقد يحكى فى المسألة) عن علي بن بابويه فى الرسالة قولاً رابعاً حيث امر فيها بضرب اليدين مرة للوجه ثم مر بضرب اليسار لمسح اليمين من المرفق الى اطراف الأصابع ثم امر بضرب اليمين لمسح اليسار من المرفق الى اطراف الأصابع (بل عن المعتز) حكاية الضربات الثلاث عن قوم من الاصحاب (ولكن الظاهر) ان مرجح هذا القول هو الى القول الثانى عابته ان اليدين فى الضربة الثانية تضربان دفعة واحدة على القول الثانى وعلى هذا القول تضربان على التعاقب .

(وعلى كل حال) ان مشأ اختلاف الأقوال هو اختلاف الاحار على ثلاثة اقسام المروية جميعاً فى الباب/ ١١ و ١٢ و ١٣ من تيمم الوسائل .

(فالقسم الاول) ما هو صريح او كالصريح فى الضرب مرة واحدة للوجه والكفين جميعاً (وفى صحبة ابوب) فوضع يده على المسح ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلا (وقرب منه) صحبة داود ابن النعمان (وفى صحبة زرارة) فوضع ابو جعفر عليه السلام كفيه على الارض ثم مسح وجهه وكفيه (وفى حصة لكاهلي) فضرب على الساط فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه احدهما على ظهر الاخرى (وفى مؤنفة زرارة) فضرب بكفيك الارض ثم نصفهما ونمسح بهما وجهك وبذلك (وفى صحبة ثالثة لزرارة) فوضعهما على الصبيد ثم مسح حبيبه بأصابعه وكفيه احدهما بالاخرى ثم لم بعد ذلك (أى لم بعد الوضع على الصبيد) (وفى مؤنفة ثنية لزرارة) فضرب يده على الارض ثم رفعها فمسح بها حبيبه وكفيه مرة واحدة .

(و لظاهر) ان قوله مرة واحدة كما فى حصة عمرو بن ابى المقدام الآتية راجع الى الضرب لا الى المسح (قل فى الجواهر) اد حمل المرة على المسح دون الضرب بعيد لعدم كونه محل توهم او مناقشة من عامة او خاصة ثقة خصوصاً من مثل زرارة حال عن العائده بخلاف حمله على ذلك يعنى على الضرب لما فيه من براع كثير من العامة وقولهم بالعدد ومنه احتاج الرواة الى سؤال ائمتهم (انتهى) وهو جيد (وفى حصة عمرو بن ابى المقدام) فضرب يديه على الارض ثم رفعهما فمسح بهما ثم مسح على حبيبه وكفيه مرة واحدة الى غير ذلك من الروايات

(و لقسم الثانى) ما هو صريح فى المرنس (وفى صحبة الكندى) لتيمم ضربة للوجه وضربة للكفين (وفى صحبة محمد) يعنى ان مسلم مرتين للوجه واليدين (وفى صحبة ثالثة لزرارة) فتله كف التيمم فقال هو ضرب واحد للصوء والغسل من الجماعة فضررب يديك مرتين ثم نصفهما الخ (وفى رواية ليث) فضررب بكفيك على الارض مرتين ثم نصفهما الخ (وفى الرصوى) المروى فى الباب/ ٩ من تيمم المستدرک (ملاحظة)

وصفة التيمم للوصوء والحناء وسائر ابواب الغسل واحد وهو ان تصرب يديك الارض صربة واحدة ثم مسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الالف ثم تصرب بهما اخرى فتمسح بهما الى حد الرد .

(والقسم الثالث) ما هو صريح في صربات ثلاث (وهو صحيحة محمد بن مسلم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فصرب بكفيه الارض ثم مسح بهما وجهه ثم صرب شماله لارض فمسح بهما مرفقه الى اطراف الاصابع واحدة على ظهرها وواحدة على نبطها ثم صرب بيمينه لارض ثم مسح بشماله كعبه مسح بيمينه ثم قل هذا التيمم على ما كان فيه الغسل وفي الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين وأبقى ما كان عليه مسح الرأس والتقدمين فلا يؤم بالصعيد .

(ثم انك اذا عرفت خلاف الاحبار على ثلاثة أقسام) فقول اما القسم الثالث وهو صحيحة محمد بن مسلم التي هي المستند على الظاهر لما تقدم من علي بن بابويه في الرسالة فقد عرفت في المسألة / ١١١١هـ وحرر ليث لمصرح ، المسح على الذراعين بل وموتفة سماعة أيضاً المذكورة هناك المصرحة بالمسح على الذراعين الى المرفقين كلها مطروح عندنا ومحمول على النية لموتفة للامة .

(واما القسم الاول والثاني) من الاحبار فمقتضى الجمع بينهما هو حمل الثاني على الاستصحاب كما عن السيد والمحقق في المعنى فان الاول صريح او كالصريح في كفاية صربة واحدة للوجه ولكفيين جميعاً والثاني ظاهري وحبوب صريتين وعدم كفاية صربة واحدة فيحمل الظاهر على الاظهر ويسى على استصحاب لصريتين دون وجوبهما (وما في الحدائق) من تضعيف هذا الحمل فهو ضعيف ناش من عدم تقايه رحمه الله فعدة حمل الظاهر على الاظهر (ويحتمل) ان يصاح حمل الثاني على النية كما عن المجلسي واحتاره الحدائق نظراً الى المشهور بين المحالفين الصريتين وان الصربة الواحدة مشهورة عندهم من مذهب علي عليه السلام وعمار وابن عباس وجمع من التابعين .

(وما الجمع بينهما) بحمل القسم الاول على التيمم الذي يدل عن الوضوء والثاني على التيمم الذي يدل عن الغسل فيما لا شاهد عليه وان أطال الكلام في الجواهر حول ثبوت ذلك بما لا يعنى ولا يسمى (وما عن الشيخ في الكافي) من الاحتجاج لهذا لتفصيل بالصحيحة الثالثة لرداره المتقدمة في القسم الثاني من الاحبار فضعيف ايضاً وذلك لتوقفه على كون (هو صرب واحد للوضوء) حملة مستقلة وان يكون (و لعمل من بعده تصرب بذلك مرتين) جملة اخرى وهذا خلاف الظاهر جداً بل الظاهر منها ان التيمم صرب واحد أي نوع واحد للوضوء والغسل حملاً وكيفية ان تصرب يديك مرتين ثم تنفضهما بفضة الح .

(ومثله في الضعيف) ما عن الشيخ في الكافي ايضاً من الاحتجاج لتفصيل المذكور بتدليل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (هذا التيمم على ما كان فيه الغسل وفي الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين) فانه كما في المدارك مما لا دلالة له على التفصيل المذكور بوجه اصلا (قال) بل الظاهر منها اعتبار الثلاث في

الجميع كما احتاره بن بابويه (انتهى) (اقول) نعم طاهرها التفصيل من تيمم الغسل فيكون المسح فيه من المرفق الى رتوس الاصابع وبين يمين الوضوء فيكون المسح فيه بالعكس أي الى المرفقين وهذا مما لم يقل به احد .

بقي امران :

(احدهما) به حكى عن منتهى العلامة وعن الشهيدين الاستدلال لتفصيل أي القول الثالث في المسئلة (بحديث محمد بن مسلم) عن أبي عبد الله عليه السلام ان التيمم من الوضوء مرة واحدة ومن الجبابة مرتان (ولكن في الوسائل) ما ملخصه ان الحديث المذكور لا وجود له وانه وهم نشأ من عبارة الشرح في التهذيب (وقال في المدارك) ما ملخصه وهم نشأ من عبارة الشيخ في الاستبصار (وقال في الحقائق) هو وهم محض كتب به عليه المحققون السيد السد في المدارك والشيخ حسن في المنتقى (انتهى) (وحكى عن حمل السيد المرتضى) انه أرسل وقال وقدرى ان تيممه ان كان عن جنبه او ما اشبهها شي ما ذكرناه في المصرية (انتهى) ولكن الرسالة لو كانت صحيحة لعمل بها هو رحمه الله ولم يعمل بها د لسقول عنه في شرح لرسالة الحمل كما تقدم في صدر المسئلة هو القول بالمرّة مطلقاً (وحكى عن ابن رهرة في المية) انه اجترى في اول كلامه بالمرّة ولكنه قل بعد ذلك قد روى اصحابنا ان الحب يصرب صربتين احدهما للوجه والاخرى لليدين وطريقة الاحتياط تقتضى ذلك (انتهى) الا ان الظاهر ان مرسلته كمرسلة السيد لو كانت صحيحة لعمل بها باقلها ولم يعمل بها فهو ان حمل المرتضى احوط ولكن الظاهر انه استحبابي لا جرائه في اول كلامه بالمرّة لا وحيي (وعن السرائر) ان التفصيل هو الاظهر في الروايات (وعن الصيمري) في شرح الشرائع سنة التفصيل الى الروايات (وقد يدعى) ان المفهوم من المعنى تعدد الرواية بالتفصيل .

(وفي الجميع ما يحكى) ان من لم يجد الى الا روية واحدة بالتفصيل فصلا عن الروايات (ان موثقة عماد) المروية في الباب / ١٢ من تيمم الوسائل عن أبي عبد الله عليه السلام مما يرد هذا التفصيل جداً قل سألته عن التيمم من الوضوء والجبابة ومن الحيض للنساء سواء فقال نعم

(نفسهما) ان في الوسائل وعن المنتقى في مقام الجمع بين القسم الاول والثاني من الاحار المتقدمه حمل القسم الاول ندال على الصرب مرة على ارادة بيان مجرد كيفية المسح دفعاً لتوهم وحوط مسح تمام اعضاء لطهارة أي تمام لوجه وتمام اليدين من المرفعين لا بيان عدد الصربات ايضاً (ومن هنا) ان الامام عليه السلام في حصة كاهلي قد صرب على الساط ولو كان في مقام البيان من تمام الجهات لصرب على التراب (وفيه) ما افاده الحقائق بقوله والظاهر بعده لكثرة الاحار الواردة بذلك وتعددها (الى ان قال) والمتنادر منها انما هو قصد التعليم واردة بيان كيفية التيمم (انتهى) .

(اقول) وأبعد من ذلك ما احتض به الوسائل من احتمال كون القسم الاول من الاحار مسوحاً ومن المسح في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شاذ نادر لا يصار اليه الا بدليل فكيف يرمون الائمة عليهم السلام لو قيل بجوازه في عصرهم ببعض التأويلات (والله العالم) .

مرة لمسح الوجه ومرة لمسح الكفين^(١) وأحوط منه الضرب مرتين في مطلق التيمم ولو كان بدلاً عن الوضوء (والظاهر) أن ضرب اليدين على الأرض في المرة الثانية هو على نحو ضربهما في المرة الأولى فيكون بكلتا اليدين دفعة واحدة لأعلى التعاقب^(٢) بأن يضرب باليسرى لمسح اليمنى ثم يضرب باليمنى لمسح اليسرى (كما أن ظاهر) أن ضرب اليدين على الأرض في المرة الثانية هو من بعد مسح الوجه بالمرة الأولى^(٣) لا

(١) وذلك رغبة لقول المشهور المتقدم في صدر المسئلة (وأحوط منه) كما ذكرنا في المنى الصرب مرتين مطلقاً سواء كان التيمم بدلاً عن الوضوء أو بدلاً عن الغسل وذلك رعاية للقول الثاني المتقدم في صدر المسئلة (وفي الجواهر) جعل الأحوط من هذا كله أن يتيمم تيممين مطلقاً أي في كل من بدل الوضوء أو الغسل أحدهما بصرية واحدة والآخر بصريتين وذلك رعاية للمواالة إذ لو كان الواجب واقعاً بصرية واحدة وقد تيممنا تيمماً واحداً بصريتين صارت البصرية الثانية فاصلة بين مسح الوجه وبين مسح الكفين ولكن احتمال احتلال المواالة بذلك ضعيف جداً كما في المدارك اللهم إلا إذا كان هذا النحو من الاحتياط لأجل أن لا يبرم مسح الكفين شرط اجتناباً لو كان الواجب واقعاً بصرية واحدة بمعنى وجوب مسح الكفين بعين البصرية التي مسح بها الوجه وقد صرح هو للكفين بصرية أخرى كان مسحهما حيثما يتراب عبر لثبات الذي علق باليد لمسح الوجه ولكن مع ذلك كله لا يحتاج في رعاية هذه الجهة إلى تكرار التيمم من أصله بل بضرب مرة ومسح بها الوجه والكفين جميعاً ومرة أخرى نمسح بهما الكفين فقط (وكان من هنا) قال في مصباح الفقهاء ويكفي في التكرار مسح اليدين بالبصرية الأولى ثم الصرب لهما ثانياً (انتهى)

(٢) هذا هو ظاهر كل من قال بالبصرية الثانية وحيثاً أو استنجاباً في مطلق التيمم أو في خصوص بدل الغسل وهو الذي يظهر من القسم الثاني من الأحكام البانية المشار إليها مثل قوله عليه السلام بصرية للوجه وبصرية للكفين أو تضرب بيدك مرتين أو تضرب بكفك على الأرض مرتين إلى غير ذلك مما تقدم تفصيله (ولكن) صاهر ما تقدم في صدر المسئلة من على بن بابويه هو وجوب الصرب في المرة الثانية على التعاقب فيضرب اليسرى لمسح اليمنى ثم يضرب اليمنى لمسح اليسرى (كما أن صريح الوسائل) في عنوان الباب ١٢ من التيمم هو التحجير في البصرية الثانية بين الجمع أي صربها دفعة واحدة وبين التفريق أي الصرب على التعاقب وهو المحكى عن الاستنصار والمعتبر وقواه الجواهر صريحاً وكأنه جمعاً بين ظاهر القسم الثاني من الأحكام وبين تصريح صحيحة محمد بن مسلم التي جعلناها نحن القسم الثالث من الأحكام المصرحة في البصرية الثانية بالتفريق تصريحاً ولكنك قد عرفت غير مره أنها من جهة الاشتغال على مسح المرفق إلى رؤوس الأصابع مطروحة أو محمولة على التقية فلا حيرة بها والله العالم .

(٣) إذ الظاهر من صحيحة الكندي المتقدمه في صدر القسم الثاني من الأحكام (التيمم بصرية للوجه وبصرية للكفين) هو ذلك نعم قد يلوح من بقية أحكام القسم الثاني أن الصريتين هما متصلتان أحدهما

انه يضرب بيديه على الارض مرتين من قل مسح الوجه فلا تشتبه

مسألة ١٥ - لافرق بين تيمم الجنب والحائض والتفساء وكل محدث بالاكبر من حيث الكيفية فالتيمم في الجميع على نحو واحد باتفاق علمائنا^(١) كما ان الاقوى عدم الفرق فيه من حيث العدد أيضاً ففي الجميع يكفى تيمم واحد^(٢) فكما ان الجنب اذا لم بالاحرى اى واقتنا في اول التيمم من قل مسح الوجه ولكن ظهور صحيحة الكندى في التعريق اقوى واشد بل الرصوى المذكور في آخر القسم الثاني هو اصرح من الكل فانه يصرح بكون الصربة الثابتة هي من بعد مسح الوجه تصريحا .

(١) (دل في لجواهر) قولا واحداً (اقول) وبدل عليه مصافاً الى ذلك (صحيحة ابى بصير) المروية في الوسائل في الباب / ١٢ من التيمم في حديث قال سألت عن تيمم الحائض والجنب سواء اذا لم يجد ماء قال نعم (وموثقة عمار) في الباب المذكور عن ابى عبد الله عليه السلام قال سألت عن التيمم من الوضوء والجنابة ومن العييض للنساء سواء فقال نعم .

(٢) ولكن عن جمع من الاصحاب كالعلامة في جملة من كره وجامع المقاصد وكشف اللثام الفرق بين تيمم الحب وغيره من المحدث بالاكبر (فالحب تيمم مرة واحدة) لان المندل عنه وهو غسل الجنابة مما يجرى عن الوضوء بلا كلام فيه لا نصاً ولا فتوى فدلله كذلك للدلالة والاطلاق قوله تعالى في آيتي التيمم «اولامستم الماء فلم تجدوا ماء فتيمموا» (واما غير الحب) ممن هو محدث بالاكبر كالحائض بعد المقاء فيتيمم مرتين ماء على وجوب الوضوء هناك مع العمل كما هو المشهور فتيمم مره عن الغسل واخرى عن الوضوء (وهن الذكوى) نفى البأس عن ذلك .

(اقول) بل هو لا يحلو عن بأس لما عرفت في المسئلة / ٢ من المسائل المربوطة بعمل الحائض ان كل غسل يجرى عن الوضوء من غير اختصاص له بعمل الجنابة فقط (وعليه) فلا يحتاج عبر الحب ايضاً ممن هو محدث بالاكبر الى تيمم واحد اذا لم يجد الماء .

(هذا مصافاً) الى ما حققه المدارك في المقام مما حاصله ان ماء على عدم الفرق بين التيمم عن الوضوء وس التيمم عن الغسل في عدد الصربات وعدم اعتبار نية الدلية في التيمم من انه بدل عن الوضوء او الغسل يكفى ماها تيمم واحد ولو قيل بعدم احراء ما سوى غسل الجنابة عن الوضوء فالمندل وان كان طهارتين وضوء وغسل والوضوء لرفع الحدث الاصغر والغسل لرفع الحدث الاكبر ولكن كل منهما عند فقد الماء سب لوجوب التيمم والاصل التداخل أى في المسسات فيجتمع وجوبان في تيمم واحد فيذلك احدهما في الآخر ويتقوى احدهما بالآخر فيكون هناك وجوب واحد اكد متعلق بتيمم واحد (واما ما اعترضه الحدائق) اعترافاً طويلاً في لمقام فهو مسمى على عقلته عن مسمى المدارك في تعدد الاسباب وان مخاره فيه هو تداخل المسببات وهو الحق الحقيق كما حققناه في محله .

يحد الماء تيمم وصلى بلا حاجة الى تيمم آخر بدلا عن الوضوء فكذلك الحائض أو
المسأة مثلا اذا لم تجد الماء بعد البقاء تيممت وصات بلا حاجة الى تيمم آخر أبدا .
مسألة ١٦ - اذا اجتمعت أعسال متعددة كفصل الحباية وغسل الحيص أو الاستحاضة
أو النفاس وغسل من الميت أو غسل الميت فكما انه تقدم في المسألة ١٨ من سب
الجنابة انه يكفي غسل واحد عن الجميع فكذلك نقول هاهنا انه اذا لم يجد الماء فيكفي
تيمم واحد عن الجميع^(١) وكما تقدم هناك انه ان نوى الجميع أو نوى الجنابة أو نوى غير
الجنابة أو لم ينو شيئا من عاوين الاغسال أصلا سوى الغسل قرابة الى الله تعالى صح وأجرأ
عن الكل على الاقوى فكذلك نقول هاهنا في التيمم حرفاً بحرف^(٢).

مسألة ١٧ - من قطعت كفاه فلاشبهة في سقوط المسح عنه بكفيه وهكذا سقوط
المسح على ظهر كفيه كما لا شبهة في انه يجب عليه مسح الحبة والحبيبين بالتراب
وعدم سقوط التيمم عنه من أصله^(٣) ولكن هل يقوم الذراع من مقام الكفين فيصرب باطن

(١) فان التداخل المستفاد هناك من الاحار المستبضة كما يحرى في العمل فكذلك يحرى في بداهه
عياً (واحتمال عدم جريده هاهنا) للاصل وكون التيمم مباحاً لا رفعاً واشك في تناول الدلية لمثل ذلك
صعيف (قال في الجواهر) لوصوح مسح الجميع بظهور تناول الدلية وعدم الفرق بين الاناحة والرفع ههنا
(قال) ولذا ثبت التداخل في اعمال المستحاضة ونحوها مما هو مسح لا رفع (قال) ولاقوى حيثند جريان
التداخل في التيمم على حسب ما تقدم في العمل (انتهى) وهو جيد جداً .

(٢) وذلك مقتضى بدلية التيمم عن العمل فيحرى فيه تمام مايجرى في العمل عياً (وعليه) فمع طاهر الشيخ
من اعتبار تعيين الحدث هاهنا بمعنى انه لا يوى الجميع أحزاً عن الجميع وان يوى البعض اجراً عن البعض وان
لم يوشيتأمن الاحداث لم يحر عن شيء اصلاصعف كما صرح في الجواهر (ومثله في الصعيف) ما عن جمع
المقاصد من احتمال سائر التعيين هاهنا لان التيمم طهارة صعبة مع استثناء النص في المقام وعدم تصريح الاصحاب
بتعيين الوقوف على التعيين (ووجه الصعيف) ان القوة والصعيف في الطهارة مما لا دخل له في عدم وما دل
من خصوص على بدلية التيمم يكفي في جريان ما جرى في العمل فيه وعدم تصريح الاصحاب مما لا يضر بنا
ولا ملزم حيثند للاحتياط بتعيين الحدث في التيمم وان كان ذلك حساً عقلاً حتى في العمل والله العالم

(٣) بلا خلاف فيه كما في الجواهر (قال) بل لعله اجماعاً ان لم يكن ضرورياً (انتهى) وهو كذلك فمع
بعضهم من سقوط تيمم حيثند لتعذر صعب لا يصحى اليه (وما عن المبسوط) من انه اذا كان مقطوع اليدين
من الدراعين سقط عنه فرض التيمم ويستحب ان يمسح ما بقى (ومرده) كما في الجواهر وصرح به في
الحلاف هو سقوط التيمم عن اليدين في قبال الشافعي القائل بتيمم ما بقي الى المرفقين (قال في الحلاف)

دراعيه على الارض ويمسح به جبهته وجنبه ثم يمسح باطن كل منهما ظاهر الاخر
الاحوط هو ذلك^١ ومن هنا يظهر لك حكم من قطعت احدى كفيه فيكون ذراعه بمسرة

مسألة من قطعت يده من الدراعين (يعنى من اول الدراعين) سقط عنه فرض التيمم فيهما وقل الشافعي يتمم
فيما بقي الى المرفقين (قال) دليلنا انما قد بسا ان الفرض يتعلق بمسح ظاهر الكفين فاذا لم يكونا فيجانب
غيرهما (يعنى الدراعين) يحتاج الى دليل (انتهى).

وبالحملة لا يسعى للارتياح في عدم سقوط التيمم من أصله بمجرد قطع الكفين وذلك للميسور وأسه
لايسقط بالمعسور وقد استقصى الكلام فيه سداً ودلالة في علم الاصول في الاول والاكثر الارتباطيين وهو
مما لا يرتاب فيه العلماء بل قال شيخنا الانصاري به يعرفه العوام بل السوان والاطفال .

(وعليه) بمسألة لحدائق ماهما في سنده في غير محلها والاستفطت الطهارة حيث مطلقاً ما فيها وترتيبها
بمجرد قطع بعض اعضاء لطهارة طول لعمرو وهو مما يقطع فساد بل الضرورة بخلافه كما في الجواهر
بل لسقط لصلاحة سقوط الطهارة وهو معلوم بالتطال كما في المدارك .

(هذا وقد اسدل) كل من المختلف والمدارك والجواهر لعدم سقوط التيمم من أصله بوجوه احمر
ايضاً غير قاعدة المعسور ولكنها ضعيفة حملاً واهية بأسرها لاجابة الى ذكرها والصحيح هو الافتصار على
قاعدة لميسور فقط .

١) وذلك لاحتمال كون الدراعين لدى العرف مسور الكفين اذا قطعنا (ولعل من هنا) تقدم من لشافعي
في من قطعت يده من الدراعين اي من اول الدراعين انه يتمم فيما بقي الى المرفقين (هذا مضافاً) الى جوار
اساس حكم المقدم من صحيحه على من جعفر المتقدمه في المسألة ١٢ من افعال الوضوء قبل سألته عن رجل
قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ قال يصل ما بقي من عضده (يعرب) ان الذراع في التيمم هو مسرلة
العصه في الوضوء .

(وما تقدم من المسوطة) من استصحاب مسح ما بقي من الدراعين لعله مفسر ايضاً من هذه الصحيحة
بدعوى ان الصحيحة كما تقدمت هناك هي محمولة على الاستصحاب فاذا استحب في الوضوء عمل ما بقي
من العصه عند قطع اليد من المرفق استحب في التيمم ايضاً مسح ما بقي من الذراع عند قطع اليد من المرفق
أي من اول الذراع وبكر ذلك كنه مما يحتاج الى تفريح المساط على وجه القطع واليقين ولم يفتح كذلك
(وعليه) فانه ترى صريحاً باستصحاب مسح الذراع عند قطع الكف مشكل وان كان الاحوط هو ذلك كما
ذكره في المتن .

(ثم ان من جميع ما ذكر الى هنا) مناً وشرحاً يظهر لك ضعف احتمالات اخر عديدة في كيفية مسح
الوجه ولجيبين من تيممها بالتراب او التولية بأن يولى الغير فيمسه باطن كفيه او التحجير بين التيمم
وصرب الدراعين او التحجر من صرب الدراعين او سائر الاعضاء (قال في الجواهر) وجوه واحتمالات
قد ذكرت معرفة في الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام (انتهى) بل الأقوى من جميع هذه الاحتمالات

كفه المقطوعة كما ان من قطع بعض كفه وبقي بعضه فالباقي من كفه هو بمنزلة الكف التام التمام .

مسألة ١٨ - يجب في التيمم الترتيب^(١) بأن يضرب أولاً بباطن كفيه على الارض

كلها وما ذكرناه في المتن على سبيل الاحتياط وضرب بباطن ذراعيه على الارض وبمسح به جهة وجهه وحسينه ثم يمسح بباطن كل منهما ظاهر الآخر (وقد أجاد في مصباح الفقيه) حيث قال الاحوط ان يعمل مع الدراعين في حد ذاتهما معاملة الكفين بضرب باطنهما على الارض ومسح ظاهرها كل منهما بباطن لآخر كالكفين لا مكان ان يدعى كونه بشهادة المرفع ميسور المتعذر (انتهى) .

(١) بلا خلاف فيه كما في الحقائق (بل عن المسهي والتذكرة) بسنه الى علمائنا وظاهرهما الاجماع عليه (بل في المدارك) وعن المصنف وشرح الحميري الاجماع عليه صريحاً (نعم) عن جملة من كتب الاصحاب خلوها عن الترتيب وعن جملة اخرى خلوها عن الترتيب بين الكفين (ولكن يظهر من الجواهر) ان التأمل في اغلب الحديثين (بني الحديثين من الكتب) يعطي الترتيب حتى بين لكفين (وبالجملة) لا يسعى الارتباب في وجوب الترتيب في التيمم على النحو المذكور في المتن بعد الاجماع المتقدمة كلها بل وجملة من الاحبار البياضية المروية في الباب ١١ من تيمم الوسائل (في صحيحة زرارة) عن ابي جعفر عليه السلام وضرب يديه على الارض ثم ضرب احدهما بالآخرى ثم مسح بيمينه ثم مسح كفه كل واحدة على ظهر الاخرى فمسح اليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى .

(وفي صحيحة الحرار) عن ابي عبد الله عليه السلام فوضع يده على المسح ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق لكف قليلاً (وفي حصة الكاظمي) فصرّب على الساط فمسح بها وجهه ثم مسح كفه احدهما على ظهر الاخرى (وفي الرضوي) المروي في الباب ٩ من تيمم المستدرک بصرح بيدك الارض صرصة واحدة ثم امسح بهما وجهك (لئ ان قال) ثم تصرب بهما اخرى فتمسح بهما لئ حد الرد

(ثم ان باقي الروايات البياضية المذكورة في الباب المتقدم وان عطف الكفين على الوجه دلوا على فلا يكون دليلاً على تقدم الوجه على الكفين ولكن اطلاقه محمول على الروايات المتقدمة كما صرح في الحقائق

(هذا مضافاً) لئ ان الواو عند الفراء للترتيب فيكون دليلاً على الروايات ايضاً على هذا دليلاً على تقدم الوجه على الكفين (قال في الجواهر) بل تكون الآية حجة دليلاً على ذلك ايضاً بمعنى به قوله تعالى «فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم» (بل ويدل ايضاً) على تقدم الوجه على الكفين ما رواه الوسائل في الباب ٣٤ من الوصوه عن زرارة قال قال ابو جعفر عليه السلام تابع بين الوصوه كما قال الله عروجاً ابدأ بالوجه ثم باليدين (الى ان قال) ابدأ بما بدأ الله عروجاً به (ووجه الدلالة) ان الله جل وعلا حيث بدأ في آيتي التيمم بالوجه ثم باليدين فيجب على حسب هذه الرواية الانتداء في التيمم ايضاً بالوجه كما في الوصوه عياً (نعم ليس على

فيمسح به جبهته وجبينه ثم يمسح بباطن كفه اليسرى ظهر كفه اليمنى ثم يمسح بباطن كفه اليمنى ظهر كفه اليسرى فإذا خالف هذا الترتيب بطل التيمم .

مسألة ٩ - يجب في التيمم الموالاة^(١) بأن لا يقع بين أفعاله فصل طويل على نحو

الظاهر في الروايات البينة) ما دلّ بظاهره على الترتيب بين اليمى واليسرى سوى الصحيحة الأولى المتقدمة (وما في الباب/١٢ من تيمم الوسائل) من صحيحة محمد بن مسلم المشتملة على قوله ثم مسح بهما وجهه ثم صرب شماله الأرض ومسح بهما مرفقه إلى أطراف الأصابع (إلى أن قال) ثم صرب يمينه الأرض ثم صاع شماله كما صاع يمينه الح (وما في الباب/٩) من تيمم المستدرك من المرسلتين (قال في أحدهما) وروى من أصول لأصابع تمسح باليسرى اليمى وباليمنى اليسرى (وقال في أحدهما) ثم تمسح بأطراف أصابعك وحيث (إلى أن قال) ثم تصنع أصابعك اليسرى على أصابعك اليمى من أصل الأصابع من فوق الكف ثم تمرها على مقدمها على ظهر الكف ثم تصنع أصابعك اليمى على أصابعك اليسرى فتصنع بذلك اليمى ما صنعتت بذلك اليسرى على اليمى الح وهذه الصحيحة والمرسلتان وإن اشتملتا على ما لا يقول به من لمسح من المرفقين إلى أطراف الأصابع أو من أصول الأصابع إلى أطرافها ولكن لا بأس بالأخذ بهما من جهة الترتيب بين الكفين (وقد شاع إلى هذا كله) في المقام صاحب الحواهر رحمه الله فراجع .

(هذا وعن النذكرة) الاستدلال بوجوه أخرى لا اعتبار الترتيب في التيمم ولكن كلها كما صرح في المدارك والحدائق ضعيفة لأحاجة إلى نقلها (بعم لا بأس) بما عني السيد المرتضى رحمه الله وإن ضعفه الحدائق أيضاً ولكنه ليس بضعيف (وحاصله) أن كل من أوجب الترتيب في الوضوء أوجبه في التيمم ولتفرقة مفية بالاجماع المركب وقد ثبت وجوب الترتيب هناك فيثبت هاهنا .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن المنتهى نسبة وجوبها إلى علماء وفي الحدائق وعن الذكري إلى الأصحاب وفي المدارك إلى قطعهم به (قال في الحواهر) مؤسس بدعوى لاجماع عليه (قال) كظاهر العبارة وصريحها واشعار الخلاف (قال) بل في جامع المعاصد و مرجع فيها لاجماع والروص الأولى الاستناد إلى لاجماع ومجمع المرحان يفهم كونها واحدة بالاجماع عند علمائنا (انتهى) (وعليه) وما عن بهية الأحكام من احتمال عدم وجوبها في التيمم انتهى يدل على العمل لعدم اعتبارها في المبدل ضعيف بعد إطلاق معاقلة لاجتماعات (وأضعف منه) ما عني الدروس من الحزم بذلك (ومثله في الضعف) ما لو استندنا في ذلك إلى دليل تبريل الرب مرة الماء وأنه لا يعسر في السدل أى العسل فلا يعسر في المبدل أيضاً (ووجه الضعف) أن دليل التبريل باطر إلى قيام التيمم مقام العسل في إباحة الصلاة به ووجوبها مما يشترط بالطهارة لا إلى كيفية التيمم وما يعسر فيه حرناً أو شرطاً (ومنه يظهر) ضعف ما لو استدل بذلك لاعتبارها في التيمم الذي يدل عن الوضوء بدعوى أنه يعتبر في المبدل فيعتبر في المبدل أيضاً .

(هذا وعن الذكري) الاستدلال للموالاة هو بأن التيمم البينى الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله

ينبغي المتابعة العرفية ويحل بهيئة التيمم وصورته^(١) وقد أُنْخِلَ بالموالاة بالمعنى المذكور بطل التيمم^(٢).

مسألة ٢٠ - يجب على المكلف ان يباشر التيمم بنفسه كغيره من العبادات^(٣) فاذا

وسم أو أهل بيته قد موع قد يجب مراعاته للناسي (وفيه) ان لمناعة وان كانت موحدة في التيممات البايه ولكن مجرد وجودها فيها مما لا يدل على وجوبها اد لعل وجودها كان حارياً مجرى الددة فان المعتد في كل عمل يراد به قولاً أو فعلاً هو التنازع فيه لا لتأخير والنواني ولا لكان من تصحيح لوقت بلا فائدة (ولعل من هنا) قال في الجواهر فالانصاف ان العدة في الدليل الاحصاء السابق (انتهى).

(وأضعف من هذا الاستدلال) ما عن المشي من التمسك بقوله تعالى في سورة المائدة «وإذا قمتم الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم» الى ان قال «وان كنتم جساً فاطهروا» الى ان قال «فلم تجدوا ماء فتيمموا» والله سبحانه وتعالى أمر العباد عقيب القيام الى الصلاة بالوضوء وان كانوا جساً فبالعسل وان لم يجدوا ماء فبالتيمم ولا يتحقق نفي التيمم له لا لمجموع احرائه أي كان جميع أحرته عقيب القيام الى الصلاة وهو عاراه اخرى عن المتابعة بين اجزائه.

(وفيه) ان انفسى ما يستند من لايه الشريعة هو كون التيمم عقيب القيام الى الصلاة بلا فصل مقتضى الفاء في قوله تعالى فتيمموا وهو محقق بالشروع فيه بلا فصل واما كون كل جزء من اجزاء التيمم عقيب الآخر بلا فصل ايضاً فلا يستند منها (بلهم الا ان يستدل) كما فعل الجواهر بالفاء في قوله تعالى «ومسحوا بوجوهكم» فاذا وجب كونه المسح بالوجه عقيب صرب اليدين على الارض بلا فصل مقتضى لفظة (وم) وجب كون مسح الابدن ايضاً بعد مسح الوجه بلا فصل لعدم القول بالفصل.

(١) قد حكى عن جامع المقاصد والروض ان المراد من لمولاه في التيمم هي لمناعة العرفية (ودهب نحوهم) لى كون المراد منها ما هو أوسع من ذلك وهو عدم لتعريق لمحل بهيئة التيمم وصورته ولكنه تأمل حبراً في انعكاس احدهما عن الآخر وهو في محله فيه دأذهب لمناعة لعرفه ولا يبقى للتيمم هيئة ولا صورته

(٢) كما هو ظاهر معاهد الاجماع المتقدمة فان ظاهرها الوجوب الشرطى الغيرى لا النفسى التعبدى بأن تكون الموالاة في التيمم بما هي هي واجبة في حد ذاتها من دون كونها شرطاً في صحة التيمم فانه خلاف الظاهر جداً (وعليه) فما عن مجمع الزهراء من التوقف في بطلان التيمم بالأحوال بالموالاة ضعيف ومثله ما عن غيره من حتمل وجوب الموالاة تعدياً لشرطاً وهو الذى يظهر من لمدارك ايضاً حيث احتمل صحة التيمم مع لفصل الطويل بين الافعال لصدق التيمم بالمأمور به واحتمل المطلاق ايضاً (قال) لغوات الواجب (انتهى).

(٣) بلا ترتيب فيه كما في المدارك وسه الجواهر الى ظاهر الاصحاب وعن المنتهى نفي الخلاف فيه وعن كشف اللثام الاجماع عليه ظاهراً بل الحدائق قد ادعى الاجماع عليه صريحاً (اقول) ويدل عليه

يتمه العير مع القدرة لم يصح^(١) نعم يحور ذلك مع العجز عن المباشرة بنفسه فيتمه الغير^(٢) ولكن النية حيثئذ هي بعهدة العاجز لا بعهدة الغير الذي يتمه^(٣) كما ان اليد التي تضرب على الارض هي يد العاجز لا يد العير الذي يتمه^(٤).

مضافاً الى هذا كله ما تقدم في المسألة ١١ من شرائط الوضوء من ان طاهر الامر المتوجه الى المحاطب سواء كان تعدياً او توصلياً هو المباشرة بنفسه الا ما ثبت فيه جواز الاستئانة .

(١) كما صرح به الجواهر وهو في محله فان طاهر ما أجمع عليه الاصحاب من وجوب المباشرة هو شرطيتها في التيمم لا وجوبها نفسياً تعدياً من غير دخل لها في صحة التيمم

(٢) كما صرح به الجواهر ايضاً وهو في محله لما تقدم في المسألة ١١ من شرائط الوضوء (من حبر عبد الله بن سليمان) لمصرح بأمر امي عبد الله عليه السلام علمه ان يسلوه عند ما اصابته الجبابه وهو كان شديد الوحج وهو وان كان ورداً في العسل ولكن لافرق بينه وبين التيمم من هذه الجهة (بل وحملة من الاخبار) الواردة في تولية المحدور وعبره في التيمم مثل قوله عليه السلام ألا يتموه او يؤمم المحدور و لكسير و المظون و لكسير يؤممان ولا يقتلن (هذا مضافاً) الى ان المباشرة شرط من شروط لعادت واداءات هي حرجية سقطت كغير الشروط وبني الباقي ولو ثبت في بقاء الباقي وبوقش في الاستصحاب لندل الموضوع كما في قاعدة الميسور في هذا الحال .

(٣) بالاختلاف فيه على القدر من طاهر المدارك ان ذلك امر متسالم عليه عند علمائنا (قل) ويجب لاستئانة عند الضرورة في الافعال دون الية عند علمائنا (سهي) ولكن مع ذلك عن جامع المقاصد انه لو بوى كس من المباشر والعاجز كان أولى (وفي الجواهر) احوط (انتهى) ولكن الاحتياط على الطاهر مما لا وحده فان العجز عجز عن مباشرة الافعال لا عن ليه وفيه امر قلبي سهل واذا فرض عجزه حتى عن لية لاعمه وبحوه فالتكليف حيثئذ ساقط عنه رأساً صلاة وطهارة بلا شبهة .

(٤) وهو الذي صرح به المدارك وحكى عن الذكرى وجامع المقاصد (وعلمه الجواهر) بعدم سقوط الميسور بالمعسور وهو جيد بل ذكر انه لم يجد قالاً بصرف يد المباشر سوى ما عن الكاتب يعني ابن نجيد من انه يصرف الصحيح يده ثم يصرف يده ليعيل وهو عجيب لعدم الدليل على لجمع بعد تيمم صرف يد العاجز بنفسه (وما في الحدائق) من جعل لصراف يد العاجز أولى وطاهره جوار الصراف يد المباشر ايضاً ضعيف . (وأضعف منه) ما في الحواجر بعداً في تعين لصراف يد العاجز بعدما احتار ذلك أولاً بمقتضى ما تقدم من قاعدة الميسور وما الى جوار الصراف يد المباشر لاصالة الرثة و طلاق الامر بالتولية بل مال الى عدم الاجترار بيد لعل العجز لان المسح هو فعل من افعال العامل فاد مسح يد لعل فهو كالمسح بآلة أحسنه بل قد أمر الصادق عليه السلام في حبر عبد الله بن سليمان المشار اليه آنفاً علمانه ان يسلوه و يسلوه ويظهره تمن يد العير لا يد العاجز (لى ان قل) في الآخر فالأحوط حيثئذ بقاع لكيفيين ان لم يكن متعيناً لتوقف البرائة اليقينية عليه (انتهى) .

نعم اذا عجز المكلف حتى عن ذلك فلم يمكن ان يضرب الغير بيد العاجز على الارض وييممه بها ضرب الغير بيد نفسه على الارض وييممه بها كما في الميت عياً^(١).

مسألة ٢١ - يستحب في التيمم بفض اليدين بعد صرهما على الارض^(٢) قبل مسح

والكل ضعيف جداً بل من مثل الجواهر عرب قطعاً فان الرأفة واطلاق الامر بالنولية مما لا يصح اليه في قال قاعدة لميسور القاصية تعين يد العاجز بخصوصه اذا تسر الصرب بها ولو كان الضارب هو الغير والمسح وان كان هو فعل من افعال المأثر ولكن مقتضى قاعدة الميسور هو المسح بيد العجز اذا تسر لا بيد الماسح وان يد الماسح مع تسر يد العاجز هي التي آله أحسية لا يد العاجز .

(واما حرر عند قه بن سليمان) فالمتيقن منه ان صب الماء كان من فعل العلة لعجز الامم عليه لسلام عن ذلك لامباشرة ايديهم (مضافاً) الى ان مباشرة اليد في المسح هي غير مباشرتها في الغسل فان لليد مريد دخل في المسح لا يعدل عنها اختياراً بحالاتها في الغسل فانها فيه صرف آلة فاذا امكن اتصال الماء الى لشرة بغير وسيلة اليد مسح وكفى بلا شبهة .

(١) وقد صرح بذلك كل من صاحب المدارك والحدائق والجواهر وغيرهم وبقتضيه قاعدة لميسور بالكلام فيه .

(٢) قال في المدارك هذا مذهب الاصحاب لا يعلم فيه مخالفاً (انتهى) (وعن المنتهى) انه يستحب عند علمه ان خلافاً للجمهور (انتهى) ولكن مع ذلك عن اس الجبذ وجوب المسح بالرب لارتفاع على اليدين وطاهره عدم استحباب بفض اليدين وان حكى عن جماعة من متأخري السأخريين ان وجوب ذلك مبدلاً بما في استحباب الغص او بالغص سيما اذا لم يبالغ فيه لا يبرول تمام الرب الذي ارتفع على اليدين وهو كذلك (وعلى كل حال) يدل على استحباب الغص مضافاً الى عدم الخلاف فيه على الطاهر (لاحار المستهضة) المروية في الوسائل في الباب ١١ / و ١٢ من التيمم (في بعضها) فصرح بيده على الارض ثم رفعها فبعضها ثم مسح بها جيبه الح (وفي بعضها) فصرح بيده على الارض ثم رفعها فبعضها ثم مسح على جيبه (وفي بعضها) فصرح بكعبك الارض ثم تبعضها وتمسح بهما وجهك ويديك الى غير ذلك من الروايات لكثيرة (وطاهر هذه الاحار) وان كان وجوب الغص لاستحبابه ولكن عن التذكرة الاجماع على عدم وجوبه وهو كاف في رفع اليد عن ظواهر الاخبار .

(ثم انه حكى عن الذكرى) استحباب امور اخر ايضاً في التيمم عبر بفض اليدين كالسواك للبديسة والتسمية للبدية وعموم الدأه باسم الله قبل كل امر ذي مال وتبريح الاصابع عند الصرب لتبعض الاصحاب وعلة المدارك بأنه لبتمكن من الصعد وان لا يرفع يده عن العصو حتى يكمل مسحه لما فيه من المصلحة في الموالاة فاذا مسح بعض العصو ثم رفع يده عنه ثم وضع يده عليه ومسح الدقى لم يبالغ في الموالاة وان لا يكرر المسح لما فيه من التشويه (قل في الجواهر) بعد نقل هذا كله ولا بأس به للتسامح وان كان في الغص نوع بأمل (انتهى) (اقول) بل في الجميع كمال التأمل الا في التسمية لعموم الدأه باسم الله قبل كل امر ذي بال فان

الوجه والكميس من غير فرق بين كون النفض بمسح احدهما بالآخرى^(١) أو بصرب احدهما على الاخرى^(٢).

فصل فى احكام التيمم

(وفيه مسائل كثيرة)

مسألة ١ - لا يصح التيمم للفريضة من قبل دخول الوقت باتفاق علمائنا^(٣) نعم اذا علم أنه لا يتمكن من التيمم بعد دخول الوقت لتقد التراب ونحوه مما تيمم به لم يعد الاستحباب حكم شرعى ولا يكاد يثبت بهذا وامثاله من الامور الاستحبابية .

(١) لكن عن الشيخ فى نهايته وظاهر مسوطة الجمع بين النفض ومسح احدى اليدين بالآخرى غير انه حكى عن المحقق ابي لا اعرف الجمع بين الامرين (وفى المدارك) ولا يعلم مستنده (قال فى الجواهر) ولعله للاستظهار فى تطييف اليد (الى ان قال) او انه يريد النفض بمسح احدهما بالآخرى (انتهى) .
(٢) كما فى بعض الروايات المشاره الى بابيهما (فبه قال) الراوى بدل التمسر بالنفض ثم ضرب احدهما على الاخرى ثم مسح بيمينه الخ .

(٣) وفى الجواهر اجماعاً محصلاً ومقبولاً (الى ان قال) بل لعله متواتراً (اقول) وهو الذى يقتضيه لقاعده فان الفريضة من قبل الوقت لم تجب فكيف يترشح منها الوجوب المبرى الى التيمم نعم يقبل ان يجب التيمم من قبل الوقت غيراً بصلاته بعد الوقت ولكن بحطاب مستقبل وليس لنا حطاب كذلك الا بعد الوقت وهو قوله تعالى «اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم» (الى ان قال) فلم تجدوا ماء فتيمموا «لح (و ما صحة الوضوء للفريضة) من قبل دخول الوقت نهياً فبهى كما تقدم فى المسئلة / ١ مما يستحب له الوضوء ليست لا لمرسلة الشهيد (ما وقر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت) وبها يحصل الفرق بين الطهارة المائية والترابية فالمائية يصح من قبل الوقت نهياً والبراسة مما لا تصح وهو المحكى عن جماهير المعسر والمنتهى او صريحهما .

(الهم الا ان يقال) ان الطهارة فى المرسلة مطلقة واطلاقها مما يقضى بصحة التيمم ايضاً قبل الوقت نهياً (بل واطلاق) دليل تبريل التراب مرة الماء ايضاً مما يقضى بذلك (كما ان ما استدلل به) ايضاً هناك لاستحباب الوضوء نهياً من انه تستحب الصلاة فى اول الوقت وانه لا يمكن ذلك الا بتقديم الوضوء من قبل الوقت يجرى فى التيمم ايضاً حرفاً محرف ولكن كل ذلك مما يسعى تفكيده بالاجماع المحكية هاهنا على المسح ولا اجماع هناك على المسح ان لم يكن اجماع على استحباب التقديم ورجحانه

الحكم بصحة التيمم من قبل دخول الوقت بل الحكم بوجوبه وتعيينه^(١) والله العالم .
مسألة ٢ - يصح التيمم للفريضة في آخر الوقت باتفاق علمائنا^(٢) وهل يصح في
سعة الوقت ايضاً ام لا يصح الا في ضيق الوقت الاقوى صحته في سعة الوقت حتى مع
رجاء حصول الماء في آخر الوقت بل ومع العلم بحصوله فيه^(٣) وان استحب شرعاً تأخير

(١) حكى عن الوحيد البهبهاني في شرح المفاتيح وحاشية المدرك وحوب التيمم من قبل الوقت في
المرض المذكور (سناداً) ان كونه ليتم مقدّمه للصلاة ولا مانع من وجوب المقدّم من قبل الوقت كمقدّمات
الحج على كثرتها (والى عموم) دليل تبريل التراب مرة الماء فكما به يجب الطهارة السنية من قبل الوقت
اذا علم بعدم التمكن منها بعد الوقت فكذلك التراب عيماً (والى شدة الاهتمام) بأمر الصلاة شرعاً (والى
كون لعدم) عاصياً عرفاً اذ لم يتيمم من الوقت وهو يعلم به لا يتمكن منه بعد الوقت ولا استحباب مما
ينقض ببقائه الى وقت الواجب .

(ولا معارض لهذه الامور كلها) سوى اطلاق معتد الاجماع على عدم صحة التيمم قبل الوقت للفريضة
(ومفهوم قوله تعالى) اذا تمت الى الصلاة (الى ان قال) فتيمموا حيث نهم منه قبل القيام الى الصلاة لا
تيمم للفريضة بل ولا وضوء ولا غسل لها (ومفهوم صحبته رآه) عن ابي جعفر عليه السلام المروية في
المطبوع / ٤ من وضوء الوسائل قال اذ دخل الوقت وجب الطهور والصلاة (ولكن لكل مصرف) عن
مثل لمقام من الفرد المأذون الذي قد يتفق طول العمر مرة او مرتين وقد لا يتفق صلاة كونه من أمر الوحيد .
(وما الجواهر) يظهر منه عدم صحة التيمم قبل الوقت لاطلاق معتد الاجماع لمتقدم في صدر المسئلة
على المنع وقد تنظر في ادلة الوحيد على الصحة كلها سوى الاهتمام بأمر الصلاة (ثم قال) ما منحه انه لو
سبب هذا كنه فلم لا يجب عليه التيمم لعناية من العايات لئلا يشرع لها التيمم فعلا قبل الوقت كصلاة مستحبة
ونحوها ثم يحفظ التيمم للفريضة (قال) ولا ينافي حيث قد مدّ الاجماع من عدم مشروعيته لذات الوقت
من قبل الوقت (انتهى) .

هذا كله من أمر الوحيد والجواهر (واما مالنا من التحقيق) المربوط بمقام فقد تقدم تفصيله في
المسئلة / ٨ من مجوزات التيمم وقد صرحنا بذلك بوجوب التيمم من قبل الوقت و علم انه لا يحصل تراب
وبحوه للتيمم بعد الوقت وان لم يحكم بوجوب الطهارة لمائية من قبل الوقت اذا علم بعدم حصول الماء بعد
لوقت طراً الى عدم فوات الطهارة حيث من اصلها بل ينتقل من الماء الى تراب بخلاف ما اذ علم بعدم
حصول تراب ايضاً بعد الوقت فانه تعوت الطهارة حيث من اصلها كما لا يخفى .

(٢) وفي الجواهر اجماعاً محصلاً ومقولا (اقول) بل لا يحتاج صحة التيمم في آخر الوقت الى اجماع
أصلاً بعد وضوح مشروعية صل التيمم كتاباً وسنة بل هي من ضروريات الدين كما لا يخفى وكون المتيقن
من الأدلة كلها هو آخر الوقت بلا شبهة .

(٣) وتفصيل المسئلة ان المشهور على ما في المختلف وعن المسالك وغيره المنع مطلقاً أعني عدم

صححة التيمم في سعة الوقت على اي حال بل عن جميع من الاصحاب دعوى الاجماع عليه (وعن لصدوق) والمنتهى والمحبر والبيان ومجمع الدرمان والمفاتيح والكمالية ومنظومة الطباطبائي والرياض وحاشية الارشاد وكشف الزمور وغيرهم وفي المدرك والجواهر ومصباح الفقيه الجوار مطلقاً بمعنى صححة التيمم في سعة الوقت على اي حال بل عن المذهب السارح انه قول مشهور (وعن ابن الحبيد) وان ابي عقيل والمعتز والمختلف بل عن اكثر كتب العلامة وجماعه من المتأخرين بل عن اكثرهم التعجيل بين رجاء حصول الماء في آخر الوقت فلا يصح التيمم حينئذ في سعة الوقت وبين اليأس من حصوله فيه فيصح وعن الروضة انه الاشهر بين المتأخرين وهو مختار الحدائق ايضاً .

(و لا قوى) كما ذكرنا في المس هو صححة التيمم في سعة الوقت مطلقاً حتى مع رجاء حصول الماء في آخر الوقت بل وحتى مع لعلم بحصوله فيه فان مقتضى القاعدة الاولى وان كان هو عدم صححة التيمم في سعة الوقت مع رجاء حصول الماء في آخر الوقت فصلاً عما اذا علم بحصوله فيه وان مع التمكن من بأمور به الواقعي ولو من فرد من افراده لطولية في آخر الوقت لا تصل الدونة الى المأمور به الاضطراري وهكذا مع رجاء التمكن منه د لا بحرر الامر بالاضطراري فعلاً فلا بد من التأخير الى آخر الوقت ليعلم الحائز وان قد قامت الأدلة العديدة على خلاف القاعدة الاولى وسى حوار الدر بالتيمم والاثبات به في سعة الوقت حتى مع لعلم بحصول الماء في آخر الوقت فصلاً عن حمله ورحائه .

(مهما) عموم أدلة سريل الرباء مرله الماء مثل قوله عليه السلام لان رب الماء هو رب الارض اورب التراب او رب الصعيد وهو بمرله الماء او ان التيمم احد الطهورين وان لله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً الى غير ذلك مما تقدم تفصيله في المسئلة ٢ من وجوب التيمم وعيانه فان مقتضى عموم السريل ان التراب هو كالماء بعينه حتى في حور لا يابن به في سعة الوقت

(ومهما) اطلاق قوله تعالى في سورة المائدة وادا قمتم الى الصلاة فغسلوا وجوهكم (الى ان قال) نعم تجدوا ماء فيممسوا صعباً لبح (وهكذا) صلاق السوي المروي في الباب / ٧ من تيمم الوسائل عن الحصول بسده عن ابي امامة قل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصت بأربع جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً واما رجل من امتي اراد الصلاة ولم يجد ماء ووجد الارض فقد جعلت له الارض مسجداً وطهوراً لبح (وفي الباب / ٥) من تيمم المستدرك جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً ايما ادركتني الصلاة تيممت وحصلت فان اطلاق الابن والسويين مما شمل التيمم في سعة الوقت بلا شبهة بل السوي الاحير هو كالبص في تيمم في اول الوقت لمكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم اينما ادركتني الصلاة (ان قلت) ان من علم بحصول الماء في آخر الوقت فليس هو ممن لم يجد الماء وادا احتمل حصول الماء فيه فلم يحزر كونه غير واجد للماء فلا بد له من التأخير الى آخر الوقت (قلت) كلا ان من لم يكن الماء حاصله له فعلاً فهو الا ان غير واحد له فشعله الآية والتسوي الاول نعم من علم بوجود الماء في مكان بعيد يصل اليه ادا سر

بحره من قل انقضاء الوقت فلا ضرر عليه ولا حرج فهو الآن واجد له لا انه غير محل للكلام لمحوث عنه
 ها هنا وهو من لم يجد الماء فعلا اصلا لا في مكان قريب ولا بعيد و ن علم انه سيحصل الماء له بعدا في آخر
 الوقت قل انقضائه وانتهائه فتأمل جيدا .

(ومنها) اطلاق مدثة من الروايات الواردة في بيان حكم الحبس الامرة كلها بالتيمم اذ لم يجد
 الماء من غير تقييد فيها بالتأخير الى آخر الوقت او اليأس من حصول الماء فيه المروية جميعا في الباب
 ١٤/ من تيمم الوسائل (في صحيحه عبد الله بن علي الحلبي) انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 اذا أحسب ولم يجد الماء هل يتيمم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلاة (وفي حصة الحمي) قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهورا وكان حسا فليتمسح من الارض وليصل فاذا
 وجد ماء فليغتسل وقد أجرته صلاته التي صلى (وفي صحيحه ابن سنان) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول اذا لم يجد الرجل طهورا وكان حسا فليتمسح من الارض وليصل فاذا وجد ماء فليغتسل فقد حُرِّثَتْ صلاته
 التي صلى .

(ومنها) وهو المدة طائفة ثابتة من الروايات الواردة في تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت
 الحاكمة كلها بعدم عادة الصلاة بعد الوحدان من غير استعصال فيها من الامام عليه السلام بين يأس من
 حصول الماء في آخر الوقت وبين رحائه الكاشف ذلك عن حوار التيمم في سعة الوقت مطلقا ولو مع
 رجاء حصول الماء في آخر الوقت فصلا عما اذا يأس من حصوله فيه المروية جميعا في الباب ١٤/ من تيمم
 الوسائل (في موثقة ابي بصير) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم وصلى ثم سح الماء
 قل ن يحرج الوقت قل ليس عليه اعاده الصلاة (وفي موثقة يعقوب بن سالم) عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء وهو في وقت قل قدمست صلاته وليتظاهر (وفي رواية علي بن سالم)
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له تيمم وصلى ثم أحد الماء وقد بقي علي وقت فقال لاتعد الصلاة
 فان رب الماء هو رب الصعيد (وفي رواية معاوية بن ميسرة) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل في
 السفر لا يجد الماء وتيمم وصلى ثم أتى الماء وعنه شيء من الوقت انمضى عنى صلاته أم يتوصأ ويعيد
 لصلاة قل بمضى عنى صلاته فان رب الماء هو رب التراب (وفي صحيحة زرارة) قال قلت لابي جعفر عليه
 السلام ان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو في وقت قال تمت صلاته ولا اعادة عليه (وفي رواية
 ابي ايوب) المروية في الباب ١٩/ من تيمم الوسائل عن ابي عبد الله عليه السلام قل قلت فان اصاب الماء
 وهو في آخر الوقت قل فقال قد مضت صلاته الح (وفي رواية المصنف) المروية في الباب ٢١/ قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام رجل تيمم ثم قام بصلّى فمر به نهر وقد صلى ركعة قل فليغتسل وليستقل الصلاة
 قلت انه قد صلى صلاته كلها قل لا يعيد الى غير ذلك من الروايات .

(واما عن الشيخ) من الحوارات عن صحيحة زرارة برجوع قوله (وهو في وقت) الى الصلاة بتيمم

ي وقد صلى تيمم وهو في وقت لآلى اصابة الماء في الوقت فبعد كما في المدارك والحدائق (ولو سم) فاقى الروايات المصرحة باصابة الماء في الوقت الكاشفة عن وقوع الصلاة في السعة مما يكفى (كما ان ما في المختلف) وعن الروص من حمل هذه الطائفة كلها على ما اذا طى الصيق تيمم وصلى ثم انكشف لحلاف وأصاب الماء في الوقت بعيد ابصاً عاية العد كما في الحدائق وهو خروج عن الظاهر كما في لمدارك بل يظهر من الجواهر امتناعه وليس ببعيد .

(نعم يعارض هذه الطائفة بطولها) رواية واحدة مروية في الباب/ ١٤ من تيمم الوسائل وهي (صحيحة يعقوب بن يقطين) الأمرة بالاعادة اذا وجد الماء في الوقت قال سألت ابا المحسن عليه السلام عن رجل تيمم فمضى فأصاب بعد صلاته ماء أتوصاً ويميد الصلاة ام تجوز صلاته قال اذا وجد الماء قل ان يمضي لوقت توصاً واعاد فادا مضى الوقت فلا اعادة عليه (واكن مقتضى الجمع) بينها وبين جميع ما تقدم الى هنا هو حملها على الاستحباب والله العالم .

(بقي في المسألة امور) عديدة يجب التنبيه عليها :

(الاول) ان الجواهر قد استدلت على صحة التيمم في سعة الوقت مطلقاً مضافاً الى ما تقدم مسا وعرفت بوجوه احمر صعبة الدلالة لا حاجة لنا الى التثبت بها بعد تلك الأدلة المتقنة التي استدلت بها واعتمدنا عليها .

(الثاني) ان ما استدلت به ارباب القول بالجمع مطلقاً او امكن الاستدلال به لهم امور :

(ومنها) لاجماع (وفيه) انه موهون بمصير من عرفت من القدماء والمتأخرين الى الجواز مطلقاً او الى التفصيل بين رجاء حصول الماء وعدمه .

(ومنها) لشهرة في الفتوى وقد حكى الاستدلال بها عن الروص (وفيه) ان الذي حقق في محله هو عدم حجيتها سيما في قبال ما تقدم من الأدلة على الجواز مطلقاً .

(ومنها) الاحتياط وقد حكى الاستدلال به عن الروص ابصاً (وفيه) ان الاحتياط مما لا ملزم له بتقديم الدليل بل الأدلة على الجواز مطلقاً كما عرفت .

(ومنها) صحيحة يعقوب بن يقطين المتقدمة آنفاً (وفيه) انك قد عرفت انها محمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين الاخبار الكثيرة المصرحة بعدم الاعادة .

(ومنها) ان لتيمم طهارة اضطرارية ولا اضطرار اليه ما لم يتصيق الوقت (وفيه) ان مقتضى القاعدة الأولية كما أشرنا وان كان هو ذلك الا ان الدليل بل الأدلة قد قامت على خلافه كما عرفت (مضافاً) الى ان مقتضى لقاعدة الأولية هو التأخير في صورة العلم بحصول الماء في آخر الوقت او رجاء حصوله فيه لامطلقاً ولو مع اليأس .

(ومنها) ما افاده لمختلف مما ملخصه انه يجب تأخير التيمم في اول الوقت لطلب الماء فادا وجب

تأخير في أوله وجب التأخير الى آخره لعدم القول بالفصل اد وحبو التأخير في أوله لا الى آخره قول ثالث معنى بالاجماع المركب (وفي) ان كل من قال بحوار التيمم في سعة الوقت قال بتأخير في أول الوقت لطلب الماء ولم يقل بتأخير في آخر الوقت وليس هو قولاً ثالثاً كما ينبغي بالاجماع المركب .

(ومنها) وهو العمدة طائفة ثالثة من الروايات الأمر بتأخير التيمم الى آخر الوقت المروية جميعاً في الباب/ ٢٢ من تيمم الوسائل (في صحيحة محمد بن مسلم) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول اذا لم تجد ماء وأردت التيمم فأحر التيمم الى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفك الأرض (وفي حصة زرارة) عن احدهما عليهما السلام قال اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتييم وليصل في آخر الوقت .

(وفي موثقة عبد الله بن بكير) قال تيمم الرجل فيكون ذلك في آخر الوقت وان فاته الماء فلن يفوته الأرض (وفي موثقة اخرى له) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أحب فلم يجد ماء يتيمم ويصلي قال لا حتى آخر الوقت انه ان فاته الماء لم تفك الأرض (وفي صحيحة محمد بن حمران) عن ابي عبد الله عليه السلام قال واعلم انه ليس ينبغي لاحد أن يتيمم الا في آخر الوقت (وفي حرر زرارة) عن احدهما عليهما السلام المروي في الباب/ ٩ من تيمم الوسائل قلت فانه راكع ولا يمكنه لرول من خوف وليس هو عني وصوره قال ان خاف على نفسه من سح او من غيره وخاف فوات الوقت فليتييم بصبر بيده على اللد او برعدة ويتيمم ويصلي .

(وفي الباب/ ١٧ من تيمم المستدرك) عن الرضوي وليس للتيمم أن يتيمم الا في آخر الوقت (وفي الباب المذكور) عن دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام انه قال لا ينبغي ان يتيمم من لم يجد الماء الا في آخر الوقت .

(وفي) ان مقتضى الجمع بين هذه الطائفة الثالثة وبين الطائفة الثانية المتقدمة الواردة فيمن تيمم وصلى ثم وجد الماء في الوقت الحاكمة كلها بعدم الاعادة من غير استئصال فيها بين اليأس من حصول الماء في آخر الوقت وبين رحائه هو حوار التيمم في سعة الوقت مطلقاً حتى مع رجاء حصول الماء في آخر الوقت وحمل هذه الطائفة الثالثة بأسرها على استحباب تأخير التيمم الى آخر الوقت لاجوبه مبنياً بقراءة ما في صحيحة محمد بن حمران وما في رواية الدعائم من لفظة (ينبغي) التي هي صريحة او كالصريحة في الاستحباب بل وبقرينة ما في حصة زرارة من قول (فليطلب ما دام في الوقت) وذلك لما عرفت في المسألة / ٣ من مجورات التيمم انه محمول على الاستحباب جمعاً بينه وبين رواية السكوني المصروفة بالطلب بمقدار العدة او العلوين لا اكثر .

(ثم ان الظاهر) ان استحباب تأخير التيمم الى آخر الوقت انما هو مع رجاء حصول الماء في آخر الوقت كما يظهر ذلك من قوله عليه السلام فليطلب ما دام في الوقت او فان فاتك الماء لم تفك الأرض او فان

فانه لا رص فلى نعوته الارض او نحد ذلك والا فمع اليأس عن حصول الماء لافائدة فى تأخير التيمم والصلاة الى آخر الوقت سوى فوات فضيلة اول الوقت وانه العالم .

(الثالث) ان ما استدل به او أمكن الاستدلال به للقول بالتفصيل بين رجاء حصول الماء فى آخر الوقت فلا يصح التيمم فى سعة الوقت وبين اليأس من حصوله فيه فيصح امران :

(احدهما) فلهو حمة من احبار الطائفة الثالثة فى التأخير لرجاء حصول الماء مثل قوله عليه السلام فليطلب مداً فى الوقت او فن فذلك الماء لم تمتلك الارض او نحو ذلك مما اشير اليه آناً وبها تقيدهم اطلاق الطائفة الاولى الأمرة كلها بالتيمم اذا لم يجد الماء وبها أيضاً تحمل الطائفة الثانية الواردة فمن تيمم وصلى ثم وجد الماء فى الوقت الحاكمة كلها بعدم لاعادة على صورة اليأس من حصول الماء فى آخر الوقت (وابنه بشير لحدائق) بقوله وبه يجمع بين احبار القولين المتقدمين يعنى الحوار مطلقاً والجمع مطلقاً (الى ن قال) وبه ذكرنا يظهر ان هذا القول (يعنى التفصيل) هو الاظهر فى المسألة (سوى) (وفيه) ان مقتضى الجمع كما تقدم آناً بين الطائفة الثالثة الأمرة بتأخير التيمم الى آخر الوقت وبين الطائفة الثانية الساردة فمن تيمم وصلى ثم وجد الماء الحاكمة كلها بعدم الاعاده من غير استفعال فيها بين رجاء صابة الماء وعدمه هو حسن الطائفة الثالثة على استحباب تأخير التيمم الى آخر الوقت عند رجاء الاصابة سيما بقرينة ما فيها من لفظة (يعنى) لا وجوب التأخير عند رجائها على سبيل الحتم والالزام .

(ثانيهما) ما يظهر من المختلف مما محصله ان مرجع التفصيل هو الى حوار التيمم فى اول الوقت مع اليأس عن حصول الماء فى آخر الوقت وعدم جواره مع رجاء حصوله فيه (وبدل على الاول) وجود المقتضى اى الامر بالصلاة فى اول الوقت وقد المانع وهو رجاء حصول الماء فى آخر الوقت (وبدل على الثانى) انه لا يحرر موضوع التيمم وهو عدم وجدان الماء عند رجاء حصوله فى الآخر الا بتأخير الى آخر الوقت (وفيه) ما تقدم وعرفت من ان من لم يكن الماء حاصلًا له فعلاً فهو الا غير واجد للماء وموضوع التيمم محذور محقق وان علم انه سيوجد له الماء بعداً فى آخر الوقت فصلاً عما اذا رجاه ولم يعلم به سيوجد له . (اربع) اذا ما بعدم صحة التيمم الا فى صيق الوقت دون السعة فهل يجب احرار الصيق بالعلم او بالنظر او يكفى خوف الفوت (قال) فى الحوار لا بعد الآخر (انتهى) وهو جيد لما تقدم فى لطائفة الثالثة من الروايات فى حسنة رارة من قول (فدا حاف ان يعوته الوقت فليتمم وليصل) وكان فى حره الآخر (وحاف فوات وقت فليتمم) هذا مضافاً الى ما فى الجواهر من ان فى التكلف بالاولى يعنى العلم بالصيق او الظن به من التعرير بفوات الواجب (قال) بل قد نتعد او يتعمر حصولها لكثير من الاشخاص فى كثير من الاوقات (انتهى) وهو جيد ايضاً .

(الخامس) اذا قلنا بعدم صحة التيمم الا فى صيق الوقت دون السعة وأحرار الصيق وتيمم وصلى ثم يكشف لحلاف فهل تجب الاعادة حيث أم لا (حكى الاول) عن التهذيبين (والثانى) عن المعسر والشهيد

الاول وهو لا يظهر على هذا لقول لما عرفت آنفاً من كفايه خوف لقوت في صحة التيمم من جهة التعليق عليه في الروايتين وصدورهما من لحوق ماله موضوعية فهو المجبور للتيمم وان انكشف بعداً سعة الوقت (والله لعالم) (سادس) اذا قلنا بعدم صحة التيمم الا في ضيق الوقت دون السعة فهل هو مختص بالمحدث فقط بحيث جاز للتيمم من السابق ان يصلى في اول الوقت ام لا فرق بين المحدث والتيمم من السابق فكل منهما لا يجوز له داء لفريضة الا في آخر الوقت (حكى الاول) عن المسوط والمعتبرين عن جماعة من متأخري المتأخرين اختياره وهو الذي اختاره المدارك والحدائق ايضاً (وحكى الثاني) عن مصاح بسند وبعض متأخرين منهم الشهيد في البيان وهو الذي اختاره الجواهر صريحاً وهو الاظهر على هذا القول .

(واستدل الاول) بأمرين (احدهما) ان الطائفة الثالثة من الروايات الامرة بتأخير لتيمم الى آخر الوقت ظاهرة في المحدث لا في لتيمم السابق بل التيمم من السابق يبقى على العمومات لدلة على حوار الصلاة في اول الوقت وافصلينها فيه (وبه) ان صدر جملة من احوار الطائفة الثالثة كما تقدم آنفاً كان هو التأخير لرجاء حصول الماء في آخر الوقت وهذا الملاك يعينه موجد في كل من المحدث و لتيمم من السابق بلا فرق بينهما اصلاً (ثانيهما) الروايات الدالة على جواز ان يصلى الرجل صلاة الليل والمهركله او اكثر تيمم واحد فلم يحدث او يصب ماء المروية جميعاً في الباب / ٢٠ من تيمم الوسائل .

(ومقتضى اطلاق) هذه الروايات انه اذا تيمم لظهور من مثلاً في ضيق الوقت وصلاهما ثم دخل وقت العشائين حار له ان يصلى مع العشائين ايضاً ولو في اول الوقت (واما صحيح ابى همام) في كتاب المذكور عن لرصا عليه السلام قال يقيم لكل صلاة حتى يوحد الماء فالظاهر انه محمول على المتدبر في ذلك لعصر من لتريق بين الطهريين والعشائين ومن المعلوم ان العالب مع المريق هو تحيل المحدث فيصح للصلاة الثانية الى تيمم جديد (واما حر السكوبي) في الباب المذكور عن حمزة بن محمد عن ابيه عن آبائه عليهم السلام قال لا يمتنع بالتيمم الا صلاة واحدة وبالفناء (في الحدائق) انه محمول على التوبة لموافقته لمذهب العامة وكون الراوى منهم (وبه) ان الروايات المذكورة ليست الا في مقام بيان حوار ايقاع الصلوات العديدة تيمم واحد في الجملة اذا لم يتحبها حدث فلا يباي وحوب تأخير الصلاة الى آخر وقت عند رجاء حصول الماء فيه كما يستفاد ذلك من جملة من احوار الطائفة الثالثة على ما اشير ليه آنفاً فلا تعجل .

(لسابع) اذا قلنا بعدم صحة التيمم الا في ضيق الوقت دون السعة فهل هو مختص بالفريضة ليومية فقط ام لا (صريح الجواهر) ان مقتضى الطائفة الثالثة من الروايات الامرة بتأخير لتيمم الى آخر الوقت هو الاختصاص بالفريضة واما سائر الصلوات الواجبة من الايات والحديث والجمعة والسر فلا كما صرح به الحدائق (قال) فانه يقيم لكل منها في حال ايقاعها ويأني بها (قال) والظاهر انه ليس محل خلاف ولا اشكال (انتهى) (كما انه بالنسبة) الى قضاء الفائتة قد حكى التصريح من جمع من فضلاء الاصحاب بأن الاوقات كلها صالحة للتيمم له (قل في الحدائق) لعموم قوله عليه السلام ومتى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها (انتهى) يعني به

المروى في الباب / ٦٣ من اوقات صلاة الوسائل .

(واما بالنسبة الى المأفلة المراته كصلاه الليل وبحوها فقد حكى عن جملة من الاصحاب مهم لمعتر والدكرى حوار التيمم لها بدحول وقتها (قال في الحدائق) وكذا المستدأ عند اراده فعلها غير انه (قال) وتردد المعتر في حوار التيمم للمأفلة المستدأ (قال) ثم قال والحوار أشبه (انتهى) .

وعلى الجواهر الجواز في الجميع بعموم ما دل على تزيل التراب مرة الماء (وعن الذكرى) التيمم للآيات كالكموف وبحوها بحصولها وللجذرة بحصولها لانه وقت الخطأ واحتمل دخول وقتها بتعميل الميت بل بموته لانه الموحب للصلاة وغيرها من احكام الميت وللإستسقاء باجتماع الناس في المصلى بل عند الحروح الى الصحراء بل بطاوع الشمس في اليوم الثالث (وفي المدارك) والحدائق الاولى ابقاءه عند ارادة الصلاة .

(ويظهر من الحوار) ان الملاك في الجميع فعليه الامر بالمعيات (اقول) بل المعيار في الجميع على القول بعدم صحة التيمم الا في الصبي دون السعة هو ملاحظه المعيات فان كانت هي مما لا وقت له كصلاة لريلة وقضاء العائنة والوافل المستدأ فلا معنى لتأخير التيمم فيها بل بمجرد ان تعوق التكليف بالمعابة صحح التيمم لها وامثال امرها وان كانت هي مما له وقت معين بالطاهر من جملة من احار الطائفة الثالثة كما اشير غير مرة ان ملاك التأخير فيها هو رجاء حصول الماء في آخر الوقت وهذا الملاك بعينه موحود في كل من اليومية وغيرها مما له وقت معين فلا وجه لاختصاص التأخير باليومية فقط (والله العالم) .

(الثامن) اذا قلنا بعدم صحة التيمم الا في صبي الوقت دون السعة فهل هو محتص بما قد الماء او يشمل كل دى عذر كالمريض اذى يصره استعمال الماء او الذي لا وصله الى الماء لفقد البدلو والرشء وبحوها الى غير ذلك من دوى الأعداد طاهر الحدائق وصريح الجواهر هو الاول بطراً الى ن احار الطائفة الثالثة الامر تأخير التيمم الى آخر الوقت هو في حصول فاق الماء ببقى ما سواه على عموم ادلة تزيل التراب مرله الماء او عموم ما دل على افضلية اول الوقت .

(ولكن طاهر لقائلين) بعدم حوار التيمم الا في الصبي كما اعترف به الحدائق هو الثاني بل عن الروص الاجماع عيه (قال في الجواهر) ويشهد له التنوع لكلمات الاصحاب (اقول) وهو الذي جاز استعادته من جملة من حذر الطائفة الثالثة وان الطاهر منها كما اشير غير مرة ان التأخير اما هو لرجاء حصول الماء في آخر الوقت ومن الواضح ان حصول الماء في آخر الوقت ليس الا لاجل حصول الاقتدار به على الطهارة المائية وهذا الملاك بعينه موحود في كل دى عذر يرجى زوال عذره في آخر الوقت واقتداره بسسه على الطهارة المائية من غير اختصاص له بما قد الماء فطواقة العالم .

(التاسع) اذا قلنا بعدم صحة التيمم الا في صبي الوقت دون السعة وكان على بدسه نجاسة في غير اعضاء التيمم فهل يجب عليه ازالة النجاسة اولاً ثم التيمم رعاية للصبي ام لا يجب عليه ذلك بل يجوز له

التيمم الى آخر الوقت عند رجاء حصول الماء في آخر الوقت فضلاً عن العلم بحصوله فيه والله العالم .

مسألة ٣ - اذا تيمم تيمماً صحيحاً وصلى به ثم وحد الماء فلا يعيد الصلاة ثانياً مع الطهارة المائية لافي الوقت^(١) . . .

التيمم اولاً ثم ارادة الحاسة نظراً الى ان القول بالصيق ليس بهذا الصيق (حكى عن صريح المعتمد) الاول وهو طاهر الشرائع ايضاً حيث قال ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يراعى الصيق (انتهى) بل وهو طاهر المدرك ايضاً حيث قال اد المعتمد عندهم صيق الوقت عما عدى التيمم والصلاة حاصة (انتهى) .

وكان من هذا الباب ، حكى عن المصنوع والهاية والمعتمد وطاهر المقعة والكافي والمهدب والاصحاح من ايجاب تقديم الاستحشاء ونحوه على التيمم (وحكى عن الذكرى) كذا نظراً الى ان المراد بصيق الوقت صيقه عن اداء الصلاة وشرائعها ، لئلا يترتب له الحاسة عن البدن كما ان الجرح قد مال في بدو الامر الى الاول ولكنه عدل أخيراً الى الذي ايضاً استأد الى ان المراد من صيق الوقت عدم من اعتره هو عدم ريده عن الصلاة وشرائعها التي من جعلها التيمم وارادة الحاسة عن الجسد والا فلا دليل على وجوب تأخيرها عن سائر شرائط الصلاة من الاستئثار ونحوه (قال) وثانياً يظهر ارادة العادى من الصيق الذي لا يبايه نحو ذلك في بعض الاحوال ولا لم يجز التيمم في موضع يحتاج الى ان ينتقل عنه الى مصلاه بل ولا فعل الاذن والاقامة ونحوهما مما يقضى السيرة بخلافه (انتهى) وهو جيد .

(وبحسب) دقة القول بعدم صحة التيمم الا في الصيق هو لطائفة الثالثة من الروايات المقدمة وصريحها وان كان هو تأخير التيمم الى آخر الوقت ولكن المراد من آخر الوقت هو آخره عرفاً لا بالمدقة لعقبة ولا فيجوز الامر عدلاً الى فوت الصلاة او وقوع شيء منها في خارج الوقت ومن المعلوم ان آخر الوقت عرفاً هو ما لا ينافي تقديم التيمم على ارادة الحاسة عن البدن بأن يتيمم ثم يربل النجاسة من بدنه ثم يصلى وينتهي الوقت (واما تقديم غسل الفرج) على التيمم في حرم ابي عبيدة المروى في الوسائل في الباب / ٢١ من الحيض قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض ترى الطهر وهي في لسعة وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حصرت الصلاة قال اذا كان معها بفدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيمم وتصلى الح فهو اذا طبعى يبدأ لسانه بحسب طبعه ناراله الحاسة والقدارة للصورية عن بدنه اولاً ثم يشتغل بالطهارة المعنوية الجذبية وبالصلاة وانه لا حل ان بعدم الماء لقليل الذي لا يفي بتمام غسله ولا تم تيمم او لغير ذلك من جهات اخرى والله العالم .

(١) كما هو المشهور بين الاصحاب (بل عن النذكرة) الاجماع عليه (وعن تحرير) لاجماع على عدم الاعادة وأطلق بل عن امالي الصدوق نسبة ذلك الى ابن الامية (ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن ابن ابي عقيل وابن جيد الاعادة في الوقت (ثم ان الراجح هاهنا) في الاعادة في الوقت وعدمها بحرى على القول بجواز التيمم

في السعة مطلقاً وهو احد الاقوال الثلاثة في المسألة السابقة بل ويجرى ايضاً على القول بجواره في السعة مع اليأس من حصول الماء في آخر الوقت لا مطلقاً بل الظاهر حرره ايضاً على القول بالضييق مطلقاً اي بوجوب التيمم في آخر الوقت على اي حال لكن ماء على كون المراد من آخر الوقت هو آخره عرفاً لا بالمداقة العقلية ولا مضافة حيثئذ بين التيمم في آخر الوقت ووجوب الماء بعده فلا فصل قبل انقضاء الوقت كله .

(وكيف كان) الاقوى ما عبه المشهور من انه اذا تيمم تيمماً صحيحاً وصلى ثم وجد الماء في الوقت فلا اعادة عليه (وبدل عبه) طائفتان من الروايات المروية في الباب/١٤ من تيمم الوسائل .

(الاولى) الطائفة الصريحة في عدم الاعادة في الوقت (كموثقة أبي بصير) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم وصلى ثم طلع الماء قبل ان يحرح الوقت فقال ليس عليه اعادة الصلاة (وموثقة يعقوب ابن سالم) عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء وهو في وقت قل قد مضت صلاته وليتطهر (ورواية على ابن سالم) عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له اتيمم واصلى ثم أجد الماء وقد بقي علي وقت فقال لا تعد الصلاة فان رب الماء هو رب الصعيد (ورواية معاوية بن ميسرة) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل في السمر لا يجد الماء وتيمم وصلى ثم انى الماء وعليه شيء من الوقت يمضي على صلاته ام يتوضأ ويعيد الصلاة قال يمضي على صلاته فان رب الماء هو رب التراب (وصحيحة زرارة) قال قلت لابي جعفر عليه السلام فان اصاب الماء وقد صلى بنسم وهو في وقت قال تمت صلاته ولا اعده عبه (وفي رواية ابي ايوب) في الباب/١٩ من تيمم الوسائل قال قلت فان اصاب الماء وهو في آخر الوقت قل فقال قد مضت صلاته (وفي رواية لصيفل) في الباب/٢١ قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تيمم ثم قام يصلي فمر به بهر وقد صلى ركعة قال فليغتسل وليستعمل الصلاة قلت انه قد صلى صلاته كلها قال لا يعيد .

(ثانية) الطائفة الحاكمة بعدم الاعادة بعد وجوب الماء الشاملة باطلاقها كلا من الاعادة في الوقت وفي خارجه جميعاً (كصحيحة عبيد الله بن علي الحلبي) انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا أوجب ولم يجد الماء قل يتيمم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلاة .

(وحصة الحمصي) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليتمسح من الارض وليصل فاذا وجد ماء فليغتسل وقد أحرأته صلاته التي صلى (وصحيحة ابن سنان) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليتمسح من الارض وليصل فاذا وجد ماء فليغتسل فقد أحرأته صلاته التي صلى (وصحيحة محمد بن مسلم) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أوجب فتييمم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء قال لا يعيد ان رب الماء رب الصعيد فقد فعل احد الطهورين .

... ولا في خارج الوقت^(١) وان استحباله الاعادة اذا وجد الماء في الوقت^(٢) وحكى عن

(وصحيحه ليص) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأبى الماء وهو جنب وقد صلى قبل يعتزل ولا بعد الصلاة (نعم يعارض) هذه الطائفة الثانية موثقة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل نيم فصرى ثم اصاب الماء فقال اما انا فكنت فاعلا اني كنت اتوصاً واعيد (ولكنها) محمولة على الاستحباب مقتضى الجمع بينها وبين سائر روايات هذه الطائفة بل نفس قوله عليه السلام (اما انا فكنت فاعلا اني كنت اتوصاً واعيد) لا يخلو عن الظهور في الاستحباب مع قطع النظر عما بنفسه الجمع بينها وبين سائر روايات هذه الطائفة فلا تفعل .

(ثم انه حكى عن اس ابي عقيل) وابن حبيب الاستدلال لوجوب الاعادة في الوقت (صحيحه يعقوب ابن يقطين) المروية في الباب/ ١٤ من نيم الوسائل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل نيم فصرى فأصاب بعد صلاته ماء أتوصاً وبعد الصلاة ام تحوّر صلاته قال اذا وجد الماء قبل ان يمتص الوقت توصاً أو عاد فان مصى لوقت فلا اعادة (وقبه) ان مقتضى الجمع بينها وبين روايات الطائفة الاولى لصريحة في عدم وجوب الاعادة في الوقت هو حمل هذه الصحيحه على استحباب الاعادة في الوقت (وقد تحمل على لتقية) لحكاية القول بالاعادة في الوقت عن جماعة من العامة ولكن الاول اقرب والله العالم .

(١) ويدل عليه (مضافاً الى الاحتمالات المحزنة) عن الخلاف والمعتبر والتحرير والتدكره والمنتهى وأما لي لصدوق بل حكى عليه اجماع المسلمين عموماً عدى طاووس (والى قاعدة الاحراء) وان لقضاء هو فرض جديد ولا دليل عليه هاهنا (بل قبل) ان عدم القضاء في خارج الوقت هو المتيقن من جميع ما دل على ظهورية التراب وبديته من الماء خصوصاً .

(ما رواه الوسائل في الباب/ ١٤ من النيم) من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بى در عندما قال له هكث جاعت على غير ماء يا اناذر يكفك الصبيد عشر سنين (والى طلاق الصبيد الثانية) من الاحبار المتقدمة آناً الحاكمة بعدم الاعادة بل المتيقن منها عدم الاعادة في خارج الوقت قطعاً (ولى محوى الطائفة الاولى) الصريحة في عدم الاعادة في الوقت لوضوح انه اذا لم تجب الاعادة في الوقت لم تجب في خارجه بطريق ولى (تصريح صحيحه يعقوب بن يقطين) المتقدمة آناً بعدم القضاء في خارج الوقت (بل وتصريح حسنة زرارة) المروية في الباب/ ١٤ ايضاً عن احدهما عبيد السلام بعدم القضاء عليه قال دا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت فاذا خاف ان يموت في الوقت فليتييم وليصل في آخر الوقت اذا وجد الماء فلا قضاء عليه .

(٢) وذلك لما تقدم آناً من تصريح صحيحه يعقوب بن يقطين بالاعادة في الوقت المحمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين الطائفة الاولى من الاحبار كما عرفت بل ولما تقدم ايضاً من تصريح موثقة منصور بن حازم بالاعادة المحمولة على الاستحباب ايضاً جمعاً بينها وبين الطائفة الثانية من الاحبار بل على استحباب الاعادة في الوقت دون خارجه وذلك جمعاً وبها وبين صحيحه يعقوب بن يقطين المصرحة بعدم الاعادة في خارج الوقت بل وبين حسنة زرارة المصرحة ايضاً بعدم القضاء عليه فتأمل جيداً .

جمع من علمائنا ان من تعمد الجنابة وخشى البرد وتيمم وصلى اذا أمن البرد اعتسل وأعاد الصلاة^(١) والاقوى عدم وجوب الاعادة هاهنا أيضاً وان استحب لكل من أجنب لو لم يكن عمداً وخشى الرد وتيمم وصلى أن يغتسل عند الأمن من الرد ويعيد الصلاة سواء كان في الوقت أو في خارج الوقت^(٢).

مسألة ٤ - اذا فقد الطهورين أي الماء والتراب بل وكل ما يتيمم به من الغبار والوحل فالاقوى حينئذ وجوب الصلاة بلا طهارة^(٣) والاحوط هو الجمع بين الصلاة بهذا

(١) قد حكى ذلك عن التهذيب والاستبصار والهاية والمسروط والمهدب والاصحاح وروص الحصان استناداً الى (صحيحه عند الله بن سنان) المروية في الباب/ ١٦ من تيمم الوسائل انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه نجاسة في الليلة الباردة فيحاف على نفسه الثلج ان اعتسل فقال يتيمم ويصلي فاداء من البرد اعتسل واعاد الصلاة (وبينه) ان الصحيحه المذكورة غير ظاهرة في منعها الجنابة بل طاهر قوله (تصيبه الجنابة) هو الاحتلام سيما في الليلة الباردة المعروضة في الصحيحه المفتضية للاحتلام دون الجنابة العمدية.

(وكيف كان) هي معارضة (صحيحه البربطي) المروية في الباب/ ٥ من تيمم الوسائل عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة وبه فروج او جروح او يحاف على نفسه من البرد فقال لا يعتسل ويتيمم (ومثلها) في الباب المذكور صحيحه داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام والصحيحان هما في مقام البيان ومع ذلك لم يصرحا بالاعادة اصلاً سوى بالتيمم اي بدلا عن العمل.

(بل وما تقدم) في كل من رواية علي بن سالم ورواية معاوية بن ميسرة وصحيحه محمد بن مسلم من تعبد لعدم الاعادة بأن رب الماء هورب الصعيد أو هورب التراب أو ان رب الماء رب الصعيد فانه كالص في كفاية التيمم في كل مكان وقع صحيحاً تماماً عن الماء واحرائه عن الاعادة ثانياً وفقاً وخارجاً (وعليه) فلا بد من حمل صحيحه عبد الله بن سنان على استحباب الاعمال واعادة الصلاة ثانياً اذا أمن الرد لا وحوبه (واحتمل الجواهر) الحمل على التيقن (قال) لكونه مذهب ابي يوسف ومحمد والشافعي واحدى الروايتين عن احمد او غير ذلك (انتهى) ولكن الاول اقرب (والله العالم).

(٢) ما اصل استحباب الاعادة فلصحيحه عند الله بن سنان المتقدمة آتياً المحمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين الاحبار المشار إليها آتياً واما كون الاستحباب لكل من أجنب ولو لم يكن عمداً وخشى لبرد فلهذا ظهور الصحيحه في خصوص متعمد الجنابة بل طاهرها المحتتم كما تقدم نعم يشمل الحكم بمعتمد الجنابة بطريق اولي (واما عدم الفرق) في استحباب الاعادة بين الوقت وخارجة فلا تطلق الصحيحه المذكورة وعدم تقييدها بالوقت ابداً والله العالم.

(٣) وتوضيح المقام ان في المسئلة اقوالا اربعة (الاول) ان يصلى اداء بلا طهارة ثم يصلى قضاء مع

الطهارة وعن الشرائع والقصى نسبة هذا القول الى قيل (الثاني) انه لا يصلى اداء ولا قضاء وهو المحكى عن الشرائع والمعتبر والجامع والمفيد في احد قوليه والعلامة في جملة من كنهه والمحقق الثاني وغيرهم (ثالث) انه يصلى اداء ولا يصلى قضاء وهو المحكى عن جد المرتضى وعن السيد الحزائري في رسالة التحفة واستحوده الحدائق ولكنه صار أجبراً الى الاحتياط بالجمع بين الاداء والقضاء لكون المسئلة عارية عن النص (الرابع) انه لا يصلى اداء ويصلى قضاء وهو المشهور بين المتأخرين على ما في الحدائق بل في الجواهر انه لا شهر بين المتقدمين والمتأخرين (قال) بل المشهور كما عن كشف الالتباس (انتهى) .

(قول) والاقوى كما ذكرنا في المتن هو وجوب الاداء فعلاً بلا طهره وعدم وجوب القضاء عليه بعداً مع الطهارة (اما وجوب الاداء فعلاً) بلا طهارة فلان دليل الشرط كقول ابي جعفر عليه السلام في الباب ١ / من وصوء الوسائل لا صلاة الا بظهور وان كان لفظياً له اطلاق يشمل حالتي القدرة والعجز جميعاً فاداءات الطهارة شرطاً حتى في حال العجز سقط المشروط قهراً لعدم شرطه وليس دليل شرط لياً لا اطلاقاً له كي يقع الشك في شرطية الشرط في هذا الحال ويرتفع بالرائة بل باطلاق دليل المشروط على القول بالاعم وحروح الطهارة عن ماهية الصلاة ومساها ولكن قاعدة الميسور هي حاكمة على اطلاق ادلة الشرائع والاجراء جميعاً باطرة اليها حاصره لشرطية الشرط وجريته الحرة بحال . لنتمكن فقط واما في حال التعذر بالمتعذر ساقط والباقي ثابت لانه ميسور والميسور لا يسقط بالمعسور .

(واما ما في خبر مسعدة بن صدقة) المروي في الباب ٢ / من وصوء الوسائل من قول جعفر بن محمد عليهما السلام سبحان الله اوما يحاف من ان يصلى من غير وصوء ان تأخذ لارض حساً (فهو محصوص) بحال لنتمكن من الماء كما يظهر بمراجعة تمام الخبر لا في حال فقد الطهورين (كما ان ما في المدارك) وعن الروض وجامع المقاصد من ان سقوط الاداء هو مذهب الاصحاب او ظاهر الاصحاب او ظاهر مذهب اصحابنا لا يعلم فيه محلاً أصريحاً اولاً يعلم فيه محلاً هو ضعيف لا عرة به في قال ما ذكرناه من الدليل فهو المتبع لا ما ذكروه رضوان الله عليهم .

(واما عدم وجوب القضاء عليه بعداً) مع الطهارة فلان المأمور به في حق عاقد الطهورين بمقتضى قاعدة الميسور هو الصلاة بلا طهارة وقد أتى بها (وعليه) فلم تمت صلاة في وقتها كي يجب عليه قضائها في خارج الوقت (هذا وعن المعشر) وهو ممن يقول بسقوط الصلاة اداء وقضاء كما اشرنا انه احتج لمصوص سقوط القضاء بأنها صلاة سقطت بحدث لا يمكن ازالته فلا يجب قضائها كصلاة الحائض وبأن القضاء فرض مستأنف فيتوقف على الدلالة ولا دلالة (وفي كلا الدليلين) عالا يجهى (ام الاول) فلما عرفت من عدم سقوط الصلاة بعد حجية قاعدة الميسور (ولو سلم) فسقوط الاداء معاً لا يستلزم سقوط القضاء ايضاً فيها دعوى مجردة عن الدليل كما في المدارك (قال) مع انتفاصها بوجوب القضاء على الساهى والنائم ووجوب قضاء الصوم على الحائض (انتهى) وبه يظهر لك ضعف ما في المختلف ايضاً من ان وجوب القضاء تابع للاداء ولم

المحو أي بلا طهارة في الوقت وبين القضاء مع الطهارة في خارج الوقت عند وحدان الماء^(١) والله العالم .

مسألة ٥ المتيمم اذا وجد الماء قبل الدخول في الصلاة انتقض تيممه باتفاق علمائنا^(٢) لكن يشترط في الانتقاض أمور ثلاثة :

يجب الاداء فلا يجب القضاء (وأما الثاني) فلا القضاء وان كان مريضاً مستأثراً ولكن موضوعه الموت وهو صادق عرفاً اذا فاتته الصلاة داء لفقد الطهورين وتشمله ادلة القضاء .

بقي امور :

(حده) انه حكى عن نهاية الاحكام استحياب الاداء وهو على الظاهر مما لا وجه له فان الاداء اما واجب للميسور واما ساقط لتعذر الشرط ولحكم باستحائه لا بوجوبه ولا بسقوطه من أصله مما لا يسعده دليل . (نفيها) انه حكى عن لمبيد في رسالته الى ولده وعن ابي العباس في صلاة موحده وعن الصيمري في طهاره كشف الالتباس ان قد الطهورين يجب عليه ان يذكر الله تعالى في اوقات الصلاة وهو مما يكفي عن الاداء والقضاء جميعاً (قال في الحدائق) ولم يقع له على مسند (وفي الجواهر) لا دليل على استحباب ذلك بالخصوص له فصلا عن وجوبه (نتهى) وهو جيد .

(ثالثها) انه حكى عن المسوط الحبير بين تأخير الصلاة وبين الصلاة ثم الاعددة وقد يجعل هذا قولاً مستقلاً في المسئلة وهو كما ترى ضعيف فان مرجعه الى وجوب الاعددة على كل حال وبه يحوز الاتيان بالصلاة فعلا كما يجوز تركها وهو على الظاهر مما لا يكره المشهور أعنى القائلين بسقوط الاداء فعلاً ووجوب القضاء بعداً فلا يكون هذا قولاً مستقلاً على حدة .

(١) كما عرفت ذلك من الحدائق في صدر المسئلة (قال) لكون المسئلة غريبة عن النص (انتهى) وهي كذلك ولكن صدر الحدائق ان الاحتياط بها وجوبى ولكنه عبداً استجابى لما عرفت من ان الاقوى عدم وجوب القضاء عليه بعد الاتيان بالصلاة اداء بلا طهارة لقاعدة الميسور .

(٢) وذلك لما في المختلف وعن التحرير وغيره من الاجماع عليه بل ادعى اجماع اهل العلم عليه الا ما عن التذكرة من استثنائه امامة والمسمى بل عن المعسر عدم استثناء احد (وبدل عليه) مصداً الى الاجماع المتقدمة النصوص المستفيضة المروية بعضها في الباب / ١٩ من تيمم الوسائل وبعضها في الباب / ٢٠ (في حصر السكوتى) عن جعفر بن محمد عليهما السلام عن ابيه عن آباءه قال لا بأس بأن تصلى صلاة الليل والنهار بتيمم واحد مالم تحدث او تصب ماء (وفي صحيحه زرارة) عن ابي جعفر عليه السلام قلت ويصلى بتيمم واحد صلاة الليل والنهار قال نعم مالم يحدث او تصب ماء قلت فان اصاب الماء ورجى ان يقدر على ماء آخر وظن انه يقدر عليه كلما اراد معسر ذلك عليه قال ينتقض ذلك تيممه وعليه ان يعيد التيمم . (وفي رواية حسين العامري) عن سألته عن رجل اجنب فلم يقدر على الماء وحضرت الصلاة فتيمم بالصعيد ثم مر بالماء ولم يعتسل وانتظر ماء آخر وراء ذلك فدخل وقت الصلاة الاخرى ولم يشته الى الماء

(الاول) أن يكون وجدان الماء مقروناً بالتمكن من استعماله فاذا وجد الماء ولم يتمكن من استعماله فلا ينتقص التيمم^(١).

(الثاني) ان يكون وجدان الماء في سعة الوقت فاذا وجد الماء في ضيق الوقت بحيث توضأ أو اغتسل خرج الوقت لم ينتقص به التيمم^(٢) بل يجب عليه أن يصلي مع تيممه .

(الثالث) ان يكون زمان وجدان الماء بمقدار يسع التوضأ أو الاعتسال فاذا وجدته ثم فقده من قبل أن يمضي زمان يسع الوضوء أو الغسل لم ينتقص تيممه^(٣).

وحذف فوت الصلاة قال يتيمم ويصلي فان تيممه الاول انتقص حين مر بالماء ولم يغتسل .
(وفي رواية ابي ايوب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له ان أصاب الماء (يعني من تيمم وصلى) وهو في آخر الوقت قل فقال قد مضت صلاته قال قلت له فيصلى بالتيمم صلاة حري قل اذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقص التيمم .

(١) قال في لجواهر كما هو ظاهر معتمد اجماع ، التذكيرة أو صريحه كصريح معتمد اجماع المعتر والدكري وحرابي ايوب عن الصادق عليه السلام (يعني المتقدم آتياً) (لئ ان قل) والا فوجدته مع عدم تمكنه من إمالة العدم ولد ساع التيمم معه فكيف يصلح ناقصاً له (ينتهي) وهو جيد جداً .

(٢) خلافاً لصريح المدارك وظاهر كل من لا يرى ضيق الوقت مجوراً للتيمم (وتوضيحه) انه تقدم في المسئلة / ٩ من مجورات التيمم انه اذا أحل باستعمال الماء الموجود عنده اما عمداً او لغرض حتى صاق الوقت عن استعماله فلا شهر بل المشهور انه يتيمم ويصلي اداء .

(ولكن حكى) عن المعتر وجامع المقاصد وكشف اللثام وتبعهم المدارك انه يتطهر بالماء ويصلي قضاء (ولارم هؤلاء) ان التيمم اذا وجد الماء ولو في ضيق الوقت اى في وقت لا يسع استعماله وصلاة معه انتقص تيممه بحيث اذا كان عليه الفريضة وجب عليه التطهير بالماء والصلاة قضاء .

(ومن هه) قال في المقام بعدما نقل عن المعتر اجماع اهل العلم على انتقاض التيمم بوجدان الماء (مالطه) وطلاق كلامهم يقتضي انه لا فرق في ذلك بين ان يبقى من الوقت مقدار ما يسع الطهارة والصلاة وعدمه (قال) وهو مؤيد لما ذكرناه فيما سبق من أن من أحل باستعمال الماء حتى صاق الوقت يحب عليه الطهارة والقضاء لا التيمم والاداء (انتهى) .

ولكنك قد عرفت هناك بما لا مزيد عليه ان ضيق الوقت عن استعمال الماء يكون مجوراً للتيمم والاداء بلا شبهة فهما ايضاً وجدان الماء في ضيق الوقت عن استعماله والصلاة معه لا يكون ناقصاً للتيمم بلا شبهة بل يصلى تيممه اداء ان لم يكن مؤدياً للفريضة ولا يتطهر بالماء ويصلى قضاء .

(٣) ولكن يظهر من الرياض ان في ذلك قولين احوطهما الانتقاض وان لعدم الانتقاض اصالة الصحة

مسألة ٦ - المتيمم من السابق اذا وجد الماء قبل دخول الوقت ثم فقدّه أيضاً قبل دخول الوقت فالأقوى انتقاض تيممه به^(١).

(ولكنه أحياناً) احتمال معارضة أصالة الصحة بأصالة اشتغال الدمة فتبقى أوامر التيمم سليمة عن المعارض (وقد تعجب من ذلك كله صاحب الجواهر) وهو في محله إذ يرد عليه (أولاً) أن المتأخر من كلمات الأصحاب والنصوص المتقدمة في صدر المسئلة سيما رواية أبي أيوب هو وجدان الماء مع التمكن من تمام الوضوء أو الغسل لا بعينه (وثانياً) أن استصحاب الصحة مقدم على أصل الاشتغال لأن الأول سبب والثاني مسبب .
(هذا مصافاً) إلى ما في الجواهر من أنها لم تعرف أول القولين لأحد من الأصحاب سوى ما عساه يظهر من الفقيه في نأى النظر ومال إليه بعض متأخري المأخريين والطاهر أنه يعنى به الهائي في الحبل المتين أو الحادث في المسئلة ! هـ من احكام التيمم (قال) بل المصرح به في كلام جماعة منهم الكركي الثاني (انتهى) .

بقي في المسألة أمران :

(أحدهما) أن الحائض بعد اللقاء أو النساء بعد النكاح أو المستحاضة المحتاجة إلى الغسل إذا فقدت الماء واحتاجت إلى تيممين بناءً على المشهور من عدم إخراج ما سوى غسل الجبابة عن الوضوء وتيممت تيممين مرة عن الغسل ومرة عن الوضوء ثم وجدت الماء بقدر الوضوء دون الغسل فلا إشكال حينئذ في انتقاض تيمم الوضوء فقط دون غيره لعدم وجدان الماء له وإنما إذا وجدت ماء بقدر ما يكفي إحدى الطهارتين أما الوضوء وأما الغسل (فالجواهر) مالم يقطعه في انتقاضهما معاً بذلك أو ما يختاره المكلف منهما أو القرعة أوجه أقوال الأول لصديق الوجدان في كل منهما وعدم الترجيح (انتهى) ولكن يظهر من مصاح الفقيه أهمية الغسل (قال) كما لعلة المسلم عندهم (انتهى) (أقول) ولا أقل من إهمال الأهمية في حاسب الغسل فيتبين صرف الماء به دون الوضوء فينقض تيممه الذي يدل على الغسل دون الآخر وقد تقدم ما هذا البحث بسحو أبسط في المسئلة/ ١٠ من مجوزات التيمم فراجع .

(ثانيهما) أنه إذا وجد المتيممون ماء مباحاً يكفي أحدهم من المنتهى انتقاض تيممهم جميعاً لصديق وجدان الماء في حق كل واحد منهم (قال في المدارك) وينعني تقييده بما إذا حصل التمكن من استعماله للجميع أم لو تبادروا إلى خياره فسحق أحدهم انتقض تيممه خاصة ولم ينتقض تيمم الباقيين إلا إذا بدله لهم (انتهى) وهو جيد .

(١) (قال في الجواهر) لأطلاق النصوص (يعنى المتقدمة في صدر المسئلة السابقة) الدالة على انتقاضه به من دون تقييد له بوجوده في الوقت مع ترك الاستعصال فيها (ثم صرح رحمه الله) بأن ذلك صريح حري حسين العامري وأبي أيوب (أقول) بل هو صريح حري حسين العامري فقط فإنه الذي كان صريحاً في وجدان الماء قبل دخول وقت الصلاة أخرى والانتقاض التيمم به لا رواية أبي أيوب .

مسألة ٧ - إذا وجد الماء بعد ما دخل في الصلاة فالأقوى عدم انتقاص تيممه به بل له أن يمضي في صلاته ولو كان قد أتى بتكبيره الأحرام فقط^(١) ولكن يستحب له ألا يصرف

(وعسى كل حال) أن ما حكى عن كشف اللثام من تسويته بين المقام وبين ما إذا وجد الماء في أثناء فريضة ثم فقد قبل الفراغ منها هذا قلنا في الثاني كما سيأتي تفصيله بأن الوجدان كذلك مما لا يؤثر في انتقاص التيمم لعدم التمكن من استعمال الماء في أثناء الفريضة وكذلك نقول به هاهنا لعدم التمكن من استعمال الماء للصلاة الفريضة من قبل دخول وقتها ولو تها وكأه لصعب المرسلة المتقدمة في محلها (ضعيف جداً) وذلك بوصوح الفرق بين المسألتين كما صرح به الجواهر فإن استعمال الماء للصلاة الفريضة من قبل دخول وقتها هو أنه ممنوع ولكن لأغيات أخرى أو لمحورية الطهارة في حد ذاتها ليست بممنوعة بخلاف استعماله في أثناء الفريضة فإنه مما لا يمكن بلا شبهة .

(هذا مضافاً) إلى أن ذلك في قتال إطلاق النصوص المتقدمة الدالة على انتقاص ناصية الماء وتصريح جبر العامري بالخصوص بالانتقاص ناصية الماء من قبل الوقت هو من قبل الاحتياط في قتال النص بل النصوص كمالات يخفى .

(١) في المسألة أقوال خمسة :

(الأول) أن يمضي في صلاته ولو كان قد أتى بتكبيره الأحرام فقط وهو المشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) تحصيلاً ونقلًا في جامع المقاصد والروص ومجمع الرها (قال) بل في أسرار الأئمة عليه في باب الاستحاضة (انتهى) .

(الثاني) أنه ما لم يقرأ بصرف وينتظر بالماء وهو المحكى عن سائر

(الثالث) أنه ما لم يركع بصرف وينتظر بالماء وهو المحكى عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم لوحيد والطباطبائي في منظومته واختاره الحدائق والجواهر أيضاً .

(الرابع) أنه ما لم يركع الركعة الثابتة بصرف وينتظر بالماء وهو المحكى عن ابن الحبيب .

(الخامس) أنه يصرف وينتظر بالماء مطلقاً وهو المحكى عن ابن حمزة في الوسيلة .

(ثم إن مشأ اختلاف الأقوال) هو اختلاف الآثار المروية في الباب ٢١ من تيمم الوسائل (هي رواية محمد بن حمزة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لفرجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طيب لماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال يمضي في الصلاة و علم أنه ليس بشيء لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت (وفي صحيحة زرارة) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن أصاب الماء وقد دخل في الصلاة قل فليتصرف فيتوضأ ما لم يركع وإن كان قد ركع فليمض في صلاته فإن التيمم أحد الطهورين (وفي رواية عبد الله بن عاصم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فتيمم ويقوم في الصلاة فجد الماء فقال هو ذا الماء فقال إن كان لم يركع فليتصرف ولتوضأ وإن كان قد ركع فليمض في صلاته (وفي صحيحة ثابتة لزرارة) عن محمد بن مسلم قال قلت في رجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة

فتيمم وصلى ركعتين ثم أصاب الماء أبيض الركعتين وبعطهما ويتوضأ ثم يصلي قال لا ولكنه يمضي في صلاته ولا ينقضها لمكان أنه دخلها وهو على طهر بتيمم .

(وفي رواية الصيفل) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تيمم ثم قام يصلي فمر به بهر وقد صلى ركعة قال فليستل وليستقل الصلاة (وفي رواية ثالثة لردارة) عن ابي جعفر عليه السلام قال سأله عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل ومعه قرسان من ماء قال يقطع الصلاة ويتوضأ ثم يسى على واحدة .

(ثم أتت اذا عرفت اخبار المسألة) على اختلاف مصاصيها (فتقول) الأقوى ما عليه المشهور من جواز المضي في صلاته بعدما دخل فيها ولو كان قد أتى بتكبيره الاحرام فقط فان مقتضى القاعدة وان كان هو تقييد اطلاق رواية محمد بن حمزة عن الامره بالمضي في الصلاة بما في الصحيحة الاولى لردارة وبما في رواية عبد الله بن عاصم من التقييد بما اذا ركع والا فينصرف ظنيهما .

(ولكن) مقتضى التعليل المذكور في الصحيحة الثانية لردارة للمضي في صلاته وعدم نقضها بقوله عليه السلام (لمكان أنه دخلها وهو على طهر بتيمم) هو الاحد باطلاق رواية محمد بن حمزة وحمل القيد في الروايتين على الاستصحاب بمعنى أنه ما لم يركع يستحب الانصراف والتوضأ وان جار المضي مع التيمم ايضاً بل يمكن القول في خصوص الحب باستصحاب الانصراف والاعمال وان صلى ركعة بمقتضى رواية الصيفل بل نفس التعليل للمضي في الصلاة ان ركع في الصحيحة الاولى لردارة بأن التيمم احد لطهورين هو شاهد قوي ايضاً على ان الامر بالانصراف فيها والتوضأ ما لم يركع هو للاستصحاب لا للوجوب والا لم يستقم التعليل اذ كما ان (التيمم احد الطهورين) غلة للمضي في الصلاة بعد ما ركع فكذلك صح ان يكون غلة للمضي فيها قبل ان يركع .

(وبالجملة) رفع اليدين عن اطلاق رواية محمد بن حمزة عن الامره بالمضي في الصلاة بعد التعليلين المذكورين مما لا يمكن سيما بعد تأييد لاطلاق بصريح (الرصى) المروي في الباب/ ١٦ من تيمم المستدرک (فادكرت في صلاتك تكبيره الافتتاح وانت ما ماء ولا تقطع الصلاة ولا تنقص تيممك وامض في صلاتك) بل وتصريح المرسل المحكى عن جمل المرتضى وعنه عن ابي عقيل (وروى انه اذا كبر تكبيرة الاحرام مضى فيها) .

(ثم ان من جميع ما ذكر الى هنا) يعرف ان وجه القول الثالث في المسألة هو الاحد بالصحيحة الاولى لردارة برواية عبد الله بن عاصم وحمل رواية محمد بن حمزة على ما في الروايتين من القيد اي مضي في الصلاة ان كان قد ركع والا فينصرف ويتوضأ (واما القول الثاني) اي الانصراف والنظير لما لم يركع ولم يعرف له مستند صحيح (بل وهكذا للقول الخامس) اي الانصراف مطلقاً سوى ما أفاده الجواهر بقوله لكن قد يقال ان ما ذكره في الوصل مع انه قضية ما في التهذيب والعية وغيرهما لازم لكل من أوجب التيمم عند الصيق والاعادة مع ظهور السعة (الى ان قال) فلا يسفى استعراجه (انتهى) (اقول) نعم ولكنك قد عرفت

والتوضأ ما لم يركع بل لا يبعد لخصوص الحنب استحاب الانصراف والاغتسال وان صلى ركعة كاملة كما ان الاقوى عدم الفرق في وجدان الماء بعد الدخول في الصلاة بين الفريضة والنافلة^(١).

في المسألة ٢ ضعف القول بوجوب التيمم عند الصيق دون السعة (ولو سلم) فقد عرفت هناك في التسيه/ه ان الاظهر على هذا القول هو كفاية خوف القوت في صحة التيمم وان انكشف بعداً ساعة الوقت فراجع. (واما القول الرابع) وهو الانصراف والنظير بالماء ما لم يركع الركعة الثانية ولطاهر ان مدركه الصحيحة الثانية لزارة الا انه لا ينشئ الاستناد اليها لهذا القول فانه عليه السلام وان أمر بالمضي في صلاته وقد فرض الراوى اصابة الماء بعدما صلى ركعتين .

(ولكن ذلك) لا يكون دليلاً على عدم المضي اذا اصاب الماء قبل الركعتين اذ لعل الامام كان يحكم بالمضي ايضاً ولو مع فرض الاصابة بعد الركعة او قبل ان يركع او بمجرد الدخول في الصلاة سيما لحاظ ما فيها من التعليل بأنه دخلها وهو على طهر بتيمم (وكأن من هنا) جعل مصباح الفقيه هذا الصحيحة من دلة المشهور الدالين بالمضي في الصلاة مطلقاً وهو في محله (هذا كله) من امر الاقوال الخمسة .

(واما الروايات المتقدمة الستة) فقد عرفت ان مقصدي الجمع من خمس منها هو حوار المضي في الصلاة بمجرد الدخول فيها واستحاب الانصراف والنظير بالماء ما لم يركع بل يستحب للحنب الانصراف وان صلى ركعة ولكن الرواية السادسة وهي الثالثة لرارة لم نجد لها عملاً بحيث اذا وجد الماء بعدما صلى ركعة قطع لصلاة وتوضأ ثم رجع ونشئ على واحده اي أتم الباقي (والله العالم) .

(١) كما عن المسووط والمنهني والتحرير والقواعد والبيان والمسالك وذلك لاطلاق الاحبار المتقدمة كلها في صدر المسألة وترك استصحاب الامام عليه السلام فيها بين الفريضة والنافلة (فما في لحدائق) من التوقف في ذلك بعد الاعراف باطلاق الاحبار عجب (وما في المدارك) من تقوية انتفاص التيمم بوجدان الماء في النافلة لحوار قطعها احتياراً يستغنى المانع من استعمال الماء شرعاً اعجب فانه في قبل اطلاق الاحبار وترك الاستصحاب فيها من قبل الاحتياط في قبل النص (وأعجب من ذلك) ما في الجواهر من دعوى ظهور لاحبار المتقدمة في الفريضة (قال) والا لم يتم الامر بالانتمام مطلقاً او بعد الركوع الظاهر في الوجوب لجوار قطع النافلة احتياراً وحمله على غير الوجوب مجاز لاقرينة عليه (انتهى) فان الاحبار سؤالاً وجواباً مطلقة ليست ظاهرة في خصوص الفريضة .

(وما الامر بالمضي) فيها فان كان قبل الركوع فهو الجوار دون الوجوب وذلك لما عرفت من استحباب الانصراف قبل الركوع وان كان بعد الركوع فهو يختلف باختلاف الصلاة التي قد دخل فيها فان كانت فريضة فالوجوب ولا بالاستحاب وذلك من قبل اغسل للجباية والجمعة وبالسبة الى الجباية واحب وبالسبة الى الجمعة مستحب (هذا كله) مصافاً الى ما سأتى من في كتاب الصلاة في المسألة الاخيرة من قواطع الصلاة من ان قطع النافلة ايضاً مما لايجوز الاعداء الصلوة كالفريضة عبثاً فانتظر .

مسألة ٨ المتيمم اذا وجد الماء بعد ما دخل في الصلاة ثم فقدّه أيضاً في الصلاة قبل أن يفرغ منها فالأقوى عدم انتقاص تيممه به حتى للصلوات الآتية^(١) فإذا أراد الاتيان بالصلوات الآتية بهذا التيمم صح وكفى .

مسألة ٩ - لا ينتقص التيمم بخروج الوقت باتفاق علمائنا^(٢) . . .

(١) كما عن المعتبر والشهيد والمحقق الثاني وغيرهم (قال في الجواهر) بل لم أعثر فيه على خلاف صريح لا ما نقل عن المسووط والموحر (إلى أن قال) ما حاصله ونقل أيضاً القول بالانتقاص عن فخر الدين وبه قوة العلامة في المنهى وما إلى به في الذكرة وتوقف فيه في المحلف (انتهى) ولكن الأقوى كما ذكرنا في لمن وقوه الجوهر هو عدم الانتقاص من طاهر البصيص المتقدمة في صدر المسألة/هـ من وصريح رويه إرب هو الانتقاص بوجود الماء مع القدرة على استعماله وهاها بعد الركوع لم يجر الانصراف واستعمله (وما في المختلف) وعن المنهى والذكرة من أن الانتقاص مرتبط على التمكن وهو حاصل في المقام عقلاً صعب جداً فإن لقدرة المطلوبة شرعاً كيف يرتب عليها الأثر المترتب على القدرة واقعاً نعم إذا كان وجود الماء من قبل الركوع فهو قادر على الانصراف والتطهير بالماء ولكن مع ذلك مجرد ترحيص الشارع في المصى في الصلاة بهذه الحالة هو من أقوى الأدلة على عدم انتقاص التيمم بوجود الماء قبل الركوع ولو شك في انتقاصه بالنسبة إلى الصلوات الآتية استصحب صحته بلا شبهة

(٢) (قال في المدرك) هذا لحكم مجمع عليه بين اصحابنا (وقال في الجواهر) بعد قول المصنف ولا ينتقص التيمم بخروج الوقت (ملفظه) عند اجتماعاً وقولاً واحداً (إلى أن قال) خلافاً لبعض الجمهور فنقصه به قياساً على المستحاجة بجامع اضطرارية الطهاريين (قال) ومقتضاه تعدده للصلوات وإن لم يخرج الوقت كما عن الشافعي ولا ريب في بطلانه عندنا كابقه (انتهى) .

(قول) ويدل على عدم انتقاص التيمم بخروج الوقت مضافاً إلى إجماع الأمامية (الاحار المستنبضة) المروية في الباب/ ٣٠ من تيمم الوسائل (وهي صحيحة زرارة) قال قلب لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل تيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها فقال نعم ما لم يحدث أو يصب ماء لح .

(وفي حبر السكوبى) عن جعفر بن محمد عن ابيه عن آتانه عنهم السلام قال لا بأس بأن تصلي صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم تحدث أو تصب الماء (وفي صحيحة حماد بن عثمان) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء يتيمم لكل صلاة فقال لا هو بمنزلة الماء (وفي حبر زرارة) عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم قال يجزئيه ذلك إلى أن يجد الماء (وقد يستدل على المطلوب) بكل ما دل على تنزيل لمراب منزلة الماء وأنه أحد الطهورين مما تقدم تفصيله في ديل التعليق على المسألة/ ٢ من وحوث التيمم وهاياته فراجع .

(وأما صحيح ابي همام) في الباب المذكور عن الرضا عليه السلام قال يتيمم لكل صلاة حتى يوجد

وانما يتنقص بالحدث^(١) او بوحدان الماء على الشرائط المتقدمة في المسألة الخامسة .

مسألة ١٠ - المشهور بين علمائنا ان التيمم مبيح لكل ما تبيحه الطهارة المائية^(٢) من الصلاة والطواف الواجب والصوم ومس كتابة القرآن أو اسم الله تعالى وقرائة سور العزائم الاربع التي مر تفصيلها فيما يحرم على الحبس والحلوس في المساجد واختيار المسجدين أعنى مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووضع شيء في المساجد (ولكن الاحوط) ان المحدث مطلقاً سواء كان بالاصغر أو بالاكبر ما لم يضطر الى مس كتابة القرآن أو اسم الله تعالى لا يستيح المس بالتيمم (كما ان الاحوط)^(٣) ان المجنب وهكذا الحائض بعد انقطاع الدم أو الفساء بعد انقطاع الدم ما لم يضطر

الماء فقد عرفت معناه في النسبة السادس للمسألة ٢/ من هذا الفصل من انه محمول على المتعارف في ذلك العصر من التعريق بين الطهريين والعشائين ومن المعلوم ان الغالب مع التعريق هو تحلل الحدث فيحتاج للصلاة الثانية الى تيمم جديد .

(كما ان البحر الاحمر للسكوني) لم يروى في الباب المذكور ايضاً عن جمهور من محمد عن ابيه عن آتة عليهم السلام قال لا يمتنع بالتيمم الا صلاة واحدة ودفعها قد عرفت ايضاً هناك من الحديث انه محمول على التقية لموافقة لمذهب العامة وكون الراوى منهم (وفي الجواهر) محمول على التقية وغيرها او مطرح قطعاً (انتهى) .

(١) وبديل عليه مضافاً الى صحبة زرارة وحسن السكوني لمتقدمي آتة بن وكل ما دل على كونه بمرته الماء وانه احد الطهورين (الاجماع المتضمنة) المحكية عن المعتز والمنتهى والتدكره والدكرى وغيرها من كتب الاصحاب رضون الله عليهم .

(٢) بل عن المنتهى عدم نقل الخلاف في المسألة الا عن ابي محرم فلم يحوز لتيمم الا بمكتوبة والاورع فكره ان يمس المصحف به (وعن المعتز) دعوى اجماع اهل الاسلام في لمسألة الاما حكى عن عمر وابن مسعود من بهما ممناً بحسب من التيمم (والظاهر) ان مستند المشهور هو عموم ادلة تريل التراب مرة الماء مثل قوله عليه السلام لان رب الماء هو رب الارض او رب التراب او رب الصعيد او هو مرة الماء او فان التيمم احد الطهورين او ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً الى غير ذلك مما يظهر لك تفصيله بمراجعته تيمم الوسائل الباب ٣/ و ١٤/ و ٢٠/ و ٢١/ و ٢٣/ .

(٣) ووجه الاحتياطين المذكورين ان كلام الصلاة والطواف الواجب والصوم الواجب وان كان مشروطاً بالطهارة فالاول والثاني مشروطان بالطهارة من الحدث الاصغر والاكبر جميعاً والثالث مشروط بظهوره من الجانة والحبس والعماس وفي الاستحاضة الكثيرة او المتوسطة مشروط بغسل ولكن لا يحرم شيء

من هذه الامور الثلاثة بلا طهره الا تشريعاً لا داتاً (بخلاف) من كناه القرآن او اسم الله تعالى فانه يحرم داتاً على المحدث مطلقاً وهكذا قراءة العرائم و لخلوس في المساجد واجبار المسجدين فصلاً عن المكث فيهما بالطوف ووجود ووضوع شيء في المساجد فتحرم داتاً على خصوص الحب والحائض والمساء .

(وقد مضى) مشروحاً في المسألة ٢/ من غسل من الميت ان التيمم مما لا يعطى طهارة كاملة بل هو نصف الظهور كما في غير واحد من الاحار ونصف الوضوء كما في بعض الاحار (وعليه) فاصل الحدث مع التيمم دق على حاله لم يرتفع ولذا يجب على التيمم الوضوء او الغسل بمجرد وجود الماء بعد وضوح عدم كون واحد من الماء من الاحداث الموحدة الوضوء او لغسل فاذا كان اصل الحدث مع التيمم باقياً على حاله وكانت الامور المذكورة كلها محرمة داتاً على المحدث مطلقاً او على خصوص الحب والحائض والمساء ولا حوط لو لم يكن الاقوى هو عدم الاتيان بشيء من تلك الامور لحمسة مع تيمم الاعداء الاضطرب اليه لا بدون الاضطراب (والله العالم) .

(بشيء) وهو ن مشهور كما ذكرنا في صدر المسألة وان كان ان التيمم مباح لكل من تبيحه الطهارة لدائبة بل تقدم عن المسهي و المعسر ما يستفاد منه اجماع الاصحاب عليه ولكن مع ذلك قد مضى في المسألة ٢/ من وجوب التيمم وغاياته انه حكى عن العلامة انه لا يرى التيمم بدلاً عن الغسل للطواف وانه حكى عن صريحه في المستهى وعن طهره في غيره انه لا يجب التيمم للصوم لواجب و ن ذلك صريح المدارك ايضاً .

(وبريدك هاهنا) انه حكى عن ايضاح فخر المحققين انه لا يسنح المحب تيممه دخول المسجدين ولا حدث في المساجد ولا من كناه القرآن (قال في الجواهر) وقواه الاستناد في كشف لغطاء بل في كل ما كان له وجب لرفع الحدث به الاحترام من من اسماء الله تعالى وقراءة العرائم والوضوع في المساجد وبحول ذلك (قل) ويحيى على قول الفهر معناه ايضاً بالسنة الى الطواف لاسلرامه دخول المسجد كما حكى لتصريح به في شرح الارشاد (الى ن قل) ومنه يفهم تعميمه ذلك بالسنة الى حدث الحيض والاستحاضة وبحولهما .

(اقول) والظاهر ان ذكر الاستحاضة هاهنا من طبعان قلم الجواهر اد المستحاضة ليس ممن يحرم عنها دخول المسجد وانما هو حرام على خصوص الحب والحائض والمساء دون المستحاضة ومن من الحب (وعلى كل حال) الحق ما عليه المشهور فيستباح بالتراب كلما احتج بالماء وذلك لعموم ادلة التبريل .

(١) ويستثنى من ذلك الصلاة الواحة في غير الوقت والطواف الواجب في صق لوف والصوم لواجب لمحي كصوم شهر رمضان فان كلا من هذه الثلاثة بلا طهارة حرام داتاً لا تشريعاً فيجب شرعاً رعاية لطهارة مطلقاً في الاول والثاني والطهارة من الحدث الاكبر في الثالث فلا تنقل (منه) .

الى الطواف بالبيت اولى قرأته العرائم أو الجلوس في المساجد أو احتياز المسجدين أو وضع شيء في المساجد لا يستبيح الامور المذكورة بالتيمم والله العالم .

مسألة ١١ اذا تيمم لضيق الوقت عن استعمال الماء الموحود عنده وصلى به امرضة فلا يباح له سائر العايات مما يشترط بالطهارة كالطواف الواحب وصلاة القضاء أو الفرائض الاخر الاية ونحوها وذلك لو حود الماء بالنسبة الى سائر العايات فلا يحزى التيمم لها (وهكذا الامر) اذا تيمم لصلاة الحازة مع وجود الماء بعد أن عرفت حواز ذلك هي مستحبات صلاة الميت أو تيمم للنوم مع وجود الماء كما يستفاد جوازه من بعض الاخبار^(١) فلا يباح أيضاً له سائر العايات^(٢) بل وهكذا الامر اذا احتلم الرجل في أحد المسجدين أعنى مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتيمم للخروج من المسجد كما تقدم تفصيله في المسألة/ ٩ مما يحرم على الحنبل فلا يباح أيضاً له سائر العايات^(٣).

(وما عن المعمر) لا استدلال لعدم امتناع الحب نيممه اللث في المساجد بقوله تعالى في سورة النساء « ولا تفرسوا الصلاة واسم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنأ الا عذرى سبيل حتى تغتسلوا » (ضعيف) اد المراد من الصلاة في الآية الشريفة هب انه مواضع الصلاة اي المسجد كما يظهر من جملة من الاخبار التي تعرضها الحدائق ولكن لا ينافي ذلك امتناع الحب للث في المساجد بالتيمم بدليل آخر .

(مع لاحظ) كما ذكرنا انه ما لم يحصل الاضطراب الى مس كتابة القرآن واسم الله تعالى او الى اطواف لصيق الوقت ونحوه او الى قرأته العرائم أو الجلوس في المسجد أو حذر المسجدين او وضع شيء فيها ان لا يستبح التيمم هذه الامور الخمسة بالتيمم اصلاً احتياطاً لا يمكن رفع لبدعه ابدأ وذلك لما شرحناه وبناه فتأمل جيداً .

(١) وقد استظهر الحدائق معنى الخلاف فيه لمرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام المروية في الباب ٩ / من وصوه الوسائل قل من تطهر ثم آوى الى فراشه بات وفراشه كمسجده من ذكر انه ليس على وصوه تيمم من دائره كائناً ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله .

(٢) فان الترخيص في التيمم لصلاة الحازة أو للنوم مع وجود الماء مما لا يدل على مشروعيتها لسائر العايات ايضاً مع وجود الماء بل عموم ما دل على اشتراط التيمم بعقد الماء دليل على عدم كفايته لسائر العايات وهذا واضح .

(٣) فان الماء لسائر العايات موجود ميسور ومع كيف يباح سائر العايات بهذا التيمم الذي يعمه لمحتلم لخروجه من احد المسجدين .

مسألة ١٢ - الحنبلي المعذور عن العسل اذا تيمم وصلى ثم أحدث بالأصغر كاللوم أو البول وبحوهما فهل يتيمم أيضاً للصاوات الانية بدلا عن العسل لتعذره أو يتوضأ بعد ذلك مادام كونه معدوراً عن العسل الأقوى الأول^١ فيتيمم عن العسل كلما أحدث بالأصغر من

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) نقلاً وتحصلاً شهرة كادت تكون اجماعاً (ولكن عن المرتضى) في شرح الرسالة انه تنوعاً محججاً بأن الجاهل قد ارتفعت بالتيمم فاذا أحدث بالأصغر فعليه الوضوء ان وجد الماء بقدره والا ييمم عنه لا عن العسل (وعن الكاشاني) متابعته (وفي الحديث) تقويته (وعن الدجيرة) السبل اليه (وفي مصباح الفقيه) الردد فيه بعد اطالة الكلام حول ذلك بما لا مزيد عليه وبالأحرى قد احتاط في المسئلة لكون الشك في المكث به .

(والحق) ما عساه المشهور وذلك لما عرفت منصلاً في المسئلة / ١ من كفة التيمم ان الحدث مما لا يرتفع صله بالتيمم ولد اذا تيمم عن الحدث الاكبر او الأصغر ثم وجد الماء من قبل ان يحدث وحسب عليه التطهير لماء فهو كالمحدث مرتفعاً بالتيمم لم يجب التطهير بالماء (ودعوى) ان وجدان الماء حدث حديد باطل اجماعاً (مضاداً) الى به لو صح ذلك لو حث على كل من التيمم عن الاكبر او الأصغر اذا وجد الماء ان يظهر على نحو واحد بأن يغسل مثلاً او يتوضأ وليس كذلك بل التيمم عن الاكبر يغسل وعن الأصغر يتوضأ .

(نعم) تقدم مشروحاً في المسئلة / ٢ من غسل من لم يمت ان التيمم مما يعطى طهارة ناقصة ونسخت قالت بجعل الحدث تحميماً ولا يرفع من أصبه بحيث كال التيمم صاهراً من الحدث كله (وعنه) فاذا كان الحدث باقياً أصله لا يرتفع بالتيمم فالتيمم عن غسل الجاهل اذا أحدث ونقص تيممه به وأراد ان يصلي فعلاً فعليه ان يغسل وحيث به معدور عن الغسل فعليه التيمم بدلا عن الغسل وهكذا كلما أراد الصلاة وكان معدوراً عن الغسل وتيمم عنه ولو مكث على هذا السؤال عشر سنين (وما تقدم في المسئلة / ١) من كفة التيمم عن الشهيد من رتفع الحدث بالتيمم الى غاية معينة وهي وجدان الماء وقد حسمه المذكور بقوله وهو حسن (فقد عرفت صفة مكث) من الحدث المرتفع من أصله لا يعود بوجود الماء الا اذا كان وجدان الماء حدثاً حديداً (وهو باطل) اجماعاً كما اشير آنفاً (واما ما في المذكور) هاها من التصريح بعدم امتناع الرفع الى عدة معينة وعليه حمل كلام السيد ايضاً لا الرفع مطلقاً الى من أصله (قل) والا لما وجب الغسل عند التمكن من استعمال الماء لانه ليس حدثاً اجماعاً (انتهى) بتصنيف ايضاً فان ارتفع الجاهل موقفاً مما لا يرجع الى محصل من مرجعه الى كون وجدان الماء سبباً حديداً للجاهل وهو باطل اجماعاً كما اعترف به رحمه الله .

بقي امران :

(احدهما) انه قد استدلل للمشهور بالمستقيمة المروية في الباب / ٢٤ من تيمم الوسائل المصروفة بأن الجنب الذي لا يجد الماء بقدر الغسل يتيمم ولا يتوضأ وان وجد الماء بقدر الوضوء ولكن الاستدلال

دور أن يتوضأ بالماء ولو مكث على هذا عشر سنين وهكذا الأمر عيماً في الحائض والنفساء والمستحاضة المتوسطة أو الكثيرة إذا انقطعت دماثهن واحتججن إلى الغسل ولم يتمكن منه فيتيممن عن الغسل ويصلين^١ وإذا أحدثن بعده بالأصغر فيتيممن أيضاً عن

بها ضعيف فإن الروايات المذكورة مصروفة إلى الجنب الذي لم يجد الماء للصلاة في أول مرة بقدر الغسل ووجد الماء بقدر الوضوء فالإمام عليه السلام يأمره بالتيمم وأنه لا يتوضأ وهذا مما لا يكره السيد وأما إذا تيمم عن الغسل وصلى ثم انتقص التيمم بالأصغر وأراد الصلاة ثانياً فوجوب التيمم أيضاً في هذا الحال وإن وجد الماء بقدر الوضوء فمما لا يؤدبه الروايات المذكورة .

(ثانيهما) به حكى عن لكاشاني في معانجه أنه استدل لمذهب السيد (بما حاصله) أن التيمم وإن لم يكن رافعاً للمانع أي الجبابة ولكنه مما يرفع مابعية المانع عن الصلاة ويعبر عن رفع المابعية بالإباحة وإذا أحدث بالأصغر وشك في بقاء الإباحة وارتفع المابعية استصحبت والمعصوم تحققه بالأصغر هو الوضوء ويجب أن وجد الماء بقدره ولا تيمم عنه (ومنه) أن التيمم وإن فرض أنه مما يرفع مابعية المانع ويبطل إذا الدخول في الصلاة ولكن رفع المابعية وإباحة الدخول في الصلاة قائمان بوجود التيمم فمدام هو موجوداً فمدام لا يمنع عن الدخول في الصلاة ويباح له الدخول فيها ولكنه إذا انتقص بالأصغر فبقي المانع بلا رفع لمابعيته عن الصلاة واستصحاب رفع المابعية وبقاء الإباحة مما لا وجه له بعد انتهاء الراجع المبيح وانتقاصه بالأصغر فإنه من قبل استصحاب إقراره بعد ذهاب النار أو السواد بعد ذهاب الأسود أو لياض بعد ذهاب الأبيض وهكذا .

(١) بلا حاجة إلى صم الوضوء إليه أو صم التيمم بدل الوضوء إليه وذلك لما عرفت في المسئلة ١٥ من كيفية التيمم أن الأقوى عدم الفرق في تيمم الجنب والحائض والنفساء وكل محدث آخر في العدد وأنه يكفي في الجميع تيمم واحد نظراً إلى ما حققته في المسئلة ٢ من المسائل المربوطة بعزل الجنبة من أن كل غسل يجري عن الوضوء من غير اختصاص له بعزل الجنابة فقط فكذلك التيمم بدلاً عن الغسل فيجوز أيضاً عن الوضوء بمقتضى بدليته عنه وكونه بمنزلة (نعم إذا قلنا) بعدم كفاية ما سوى غسل الجنابة عن الوضوء وإن ما سوى الجنب ممن أحدث بالأكبر إذا فقد الماء وجب عليه تيممان وتيمم تيممين تيمم عن غسل الجنبة مثلًا وتيمم عن الوضوء ثم أحدث بالأصغر كالسول مثلاً فيجوز المحدث حيث في أن بوله هذا هل انتقص التيممان جميعاً أو خصوص التيمم عن الوضوء نظراً إلى أن البول ناقص للوضوء فينتقص به بدله أيضاً لا تيمم لنفسه فإن الغسل مما لا ينقص بالبول ولذا لا يعود المحدث الأكبر بسببه وكذلك لا ينقص به بدله وجهان قوله الأول من المحدث الأكبر مما لا يرتفع بالتيمم وإنما يحصل به مجرد إباحة الدخول في الصلاة وبحود مما يشترط بالطهارة وإن الإباحة مما يرتفع بالمحدث مطلقاً ولو بالأصغر إجماعاً .

(ومن هنا) قد استدلل الجواهر لبطان التيمم مطلقاً سواء كان عن الغسل وعن الوضوء بالمحدث مطلقاً أي سواء كان أكبر أو أصغر باطلاق ما دل من السنة ومعاقده الإجماعات على بطلان تيمم بالمحدث (قل)

العسل ويصلين من دون أن يتوضأن بالماء وان مكثن بهذا الحوز منسأ طويلا بل وهكذا الامر عيناً في من مس الميت ولم يتمكن من الغسل .

مسألة ١٣ - اذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالاصغر أي المحتاج الى الوضوء ولم يوجد لهم الماء الا بمقدار ما يكفي لاحدهم فيصرف الماء في غسل حنابة الجنب وييمم الميت ويتيمم المحدث بالاصغر^(١).

لناو به كل حدث اصغر او اكبر وكل ييمم بدل عن غسل الوضوء (الى ان قال) فلو تيممت الحائض مثلاً بعد لقائه تيمماً عن غسل وآخر عن الوضوء ثم احدث بالاصغر او الاكبر ولو غير الحيض بطل التيممان معاً (قال) فاحتمال لقول بأن نقص كل تيمم اما هو ما ينقص المبدل عنه كما عساه يتوهمه بعض الناس ليس في محله (انتهى) وهو جيد .

(١) وذلك بحججه من الاحبار المروية في الباب / ١٨ من تيمم الوسائل (في صحيفه عبدالرحمن ابي بحران) انه سئل نا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ثلاثة نفر كانوا في سفر احدهم جنب والثاني ميت والثالث عني عرو وضوء وحضرت الصلاة ومعه من الماء قدر ما يكفي احدهم من يأخذ الماء وكيف يصنعون قال يغسل الجنب ويدون الميت ييمم وييمم الذي هو على عرو وضوء لأن غسل الجنبه فريضة وغسل الميت مسهو بسهم للاحر حذير (قال صاحب الوسائل) المراد بالسنة هنا ما علم وجوبه من السنة لا من القرآن (انتهى) وهو جيد فان استعمال السه بالمعنى المذكور في الاحبار شائع كثير .

(وعمل الميت) وذلك هو في الحقيقة غسل الحنابة لأن الميت يحجب عبد الموت ولد يغسل كما صرح به عرو وحده من الاحبار المروية في الوسائل وفي الباب / ٣ من غسل الميت (ولكن تقديم الامام عليه السلام) الحجب الحي على الحجب الميت كأنه ملحاط في الحجب الحي غسله نائب بالكتابات والحجب الميت غسله نائب بالسنة (كما ان تقدمه عليه السلام) غسل الحنابة على الوضوء مع ان كلا منهما فريضة قد ثبت وجوبه بالكتاب لقوله ملحاط أئمة الاول من الثاني (وفي حشر الحسن التلعبسي) قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن ميت وجب احبهما ومعهما ماء يكفي احدهما ايها يغسل قال اذا اجتمعت سنة وفريضة بدأ بهرض (وفي حشر الحسين بن النضر) قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن انقوم يكرهون في السفر ويموت منهم ميت ومعهما جنب ومعهما ماء قليل قدر ما يكفي احدهما ايها يبدأ به قال يغسل الجنب ويدون الميت لأن هذا فريضة وهذا سنة (والظاهر ان المراد) من قوله عليه السلام (ويدون الميت) اي يدفن مع التيمم وذلك لعدم جواز دفن الميت بلا غسل ولا تيمم الا مع فقد الطهورين جميعاً لا مع وجود احدهما . (واما خبر ابي بصير) في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم كانوا في سفر فأصاب بعضهم جنابة وليس معهم من الماء الا ما يكفي الجنب لغسله يتوضأونهم هو افضل ويطون الجنب

فيغتسل وهم لا يتوضأون فقال يتوضأون هم ويتيمم الحب (فليس على لظاهر) معارضاً للصحيحة فان الصحيحة
ون قدمت غسل الحماة على الوضوء ولكن الامر في حذر ابي بصير دائر بين غسل حنث واحد وبين وضوءات
جماعة فقدم الثاني على الاول والصحيحة في مشقة وحذر ابي بصير في مسألة اخرى فلا تعمل .

(نعم يعارض الصحيحة) مرسله محمد بن عيسى في الباب المذكور عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله
عليه السلام قل قلت له الميت والحب يتعاقان في مكان واحد لا يكون فيه الماء الا بغدر ما يكتمى به أحدهما
أيهما اولى ن يجعل الماء له قال يتيمم الحب ويعسل الميت بالماء ولكن المرسله قصيرة عن معارضة الصحيحة
المؤيدة بالخبرين اهني خبري الحسن والحسين (واقه العالم) .

بقى في المسئلة امور :

(أحدها) انه يظهر من الشرائع والمختلف ومحكى الخلاف والمبسوط وان ادريس ن الماء اذا كان
ملكاً لأحدهم احتض المالك به بل عن المعتز وفي المدارك والحدائق والحوار عدم جوار بدله لغيره
محتجين بأنه حوطب استعماله فيجب عليه صرفه في طهارته بل عن المعتز حمل رواية ابي بصير المتقدمة
مؤيدة لذلك .

(وفي الجميع مالا يحق) فيه من قبل الاحتياط في حال النص من الصحيحة لمؤيده بخبري الحسن
والحسين مطقة يشمل ما اذا كان الماء مشتركاً بين الكل او البعض او كان ملكاً لأحدهم خاصة ومع ذلك امر
الامام عليه السلام فيها باغتسال الحب من غير استفعال (واما حذر ابي بصير) فليس مما يؤيد عدم حوار
بدل المالك مائه لغيره اد المحركما عن المذكري ليس فيه دلالة على اختصاص ارباب الوضوء بالماء دون
الحب كى يقال ان قوله عليه السلام (يتوضأون هم ويتيمم الحب) هو من هذا الباب كما لا دلالة فيه على ما
ادعاه الحدائق من اشتراك الماء بين الجميع وان حصة الحب مما لا تقي نفسه وحصة كل منهم في وضوئه
فلذا أمر الامام عليه السلام بتوضأهم وتيمم الحب بل الطاهر كما ذكرنا ان الامر فيه حيث يدور بين غسل
حب واحد وبين وضوءات جماعة فقدم الثاني على الاول ولم يحب رعاية الحب .

(وبالحمله) رفع اليد عما امر به الصحيحة من اغتسال الحب بالماء ودون الميت يتيمم ويتيمم الذي
هو على وضوء مع اطلاقها وعدم استفعال الامام عليه السلام فيها في غاية الاشكال والله العالم

(نبيه) ان طاهر الصحيحة وهكذا طاهر خبري الحسن والحسين المؤيدي لها هو وجوب اغتسال
الحنث لا افضليته وألويته (وما في الجمواهر) من اشعار عبارة بعض من تأخر بالاجماع على عدم
الوجوب (قال) وبه يوهن احتمال الاحد بظاهر الامر في الاحبار السابقة والحروح بذلك عما يقتضيه اصول
لمذهب من تسلط الناس على اموالهم وعدم تسلط احد منهم على احد في ذلك (ضعيف) لا يؤخذ به في قال
ظاهر الصحيحة والخبرين جميعاً .

(ثالثها) ان في المسألة اقوالاً خمسة لا نأس بالاشارة اليها :

(الاول) ما احتراه وبياه من تقديم الجنب على الميت وعلى المحدث بالاصغر وهو المحكى عن نهاية الشيخ .

(لثاني) ان الماء اذا كان ملكاً لاحدهم احتص به ملكه والا فالأفضل الاولى تقديم الجنب على غيره وهو مختار الشرع وحكى عن المعتمد وتبعه المدارك والحدائق والجواهر بل يظهر من الأخير في موضع عديدة من كلامه ان هذا هو المشهور بين الأصحاب .

(الثالث) ما حكى عن الخلاف من ان الماء اذا كان لاحدهم فهو أحق به والا تحيروا (قال) لانها فروص حتمت وليس بعضها أولى من بعض فمعين المجيب ولأن الروايات اختلفت على وجه لا ترجح فتعمل على التخيير (انتهى) .

(الرابع) ما عن ابن ادريس في سريره من ان الماء اذا كان لاحدهم فهو أحق به والا فالجنب والمحدث ان لم يحافا موت صلاتهم عليهما ان بعد الا لميت بالماء الموجود وان حافا فانيهما يستعملان الماء فان امكن جمع الماء ولم يحالطه بحاسه بفساد به الميت (وفي الحدائق) انه مسمى على طرح روايات المسألة كما لا يحصى (قال) وصغفه بذلك أظهر ظاهر (انتهى) (ولكن عن كشف الكتم) ان ذلك منه ليس طرحاً لأخبار المشهور بل تزويل لها على ما لا يبعد عنها (انتهى) وهو بعيد انصافاً (ويؤيده) ما في الجواهر من ان فهم اكثر الأصحاب على خلافه (انتهى) وهو كذلك .

(الخامس) تخصيص الميت بالماء دون الجنب منه في الشرائع الى قيل (أقول) ومما حققناه لك في المسألة من الاحاد باطلاق صحبة عبد الرحمان المؤيد بحرى الحسن والحبس ووجوب صرف الماء في اعتسال الجنب مطلقاً سواء كان الماء مشتركاً بين الكل أو البعض أو كان ملكاً لاحدهم خاصة استداً الى عدم استفعال الامام عليه السلام في الصحبة ظهر لك حداً صعب هذه الاقوال كلها ، الا الاول الذي احتراه وبياه (نعم ما أفاده المدارك) في المقام وتبعه الحدائق بل ولعل اليه يرجع ما تقدم عن ابن ادريس من انه لو أمكن لجمع بأن يتوصلاً لمحدث ثم يجمع الماء ويعتسل به الجنب المحالى بدنه من المجاسة ثم يجمع مائه ويمس به الميت وحب (مما لا بأس به) والظاهر ان عدم امر الامام عليه السلام في الصحبة بذلك ليس للاشارة الى عدم طهورية الماء المستعمل كما عن الذكرى بل لما هو الغالب الاكثر كما يظهر من الحدائق والجواهر من عدم تسر ذلك لا سيما في السر الا نادراً والله العالم .

(هذا) آخر ما أراد الله لنا أن يورده في البسم وبه تم كتاب الطهارة و الحمد لله
أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً وقد وقع الفراغ من التتويد
بخط المؤلف وبتحرير قلمه في

صبيحة

يوم الأحد المصادف للسابع من ذي القعدة الحرام سنة ١٣٨٨ في النجف الأشرف في جوار مولانا أمير
المؤمنين وسيد الوصيين وأبي الائمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين
وعلى أولاده الطيبين الاحقر مرتضى الحسيني
العبور آبادي

فهرس الكتاب

المسائل المتفرقة المربوطة بصلاة الميت	١٩٤	بمن يجب تفسيه من الاموات	٣
الاداب المتقدمة على الدفن	٢١١	كيفية غسل الميت	٢٩
واجبات الدفن ومستحباته	٢٣٢	مستحبات غسل الميت	٥٤
الاداب المتأخرة عن الدفن	٢٤٩	مكروهات غسل الميت	٦٤
مكروهات الدفن	٢٦١	حنوط الميت	٦٩
المسائل المتفرقة المربوطة بالدفن	٢٨١	كفن الميت	٨١
الاغسال المندوبة لأوقات مخصوصة	٢٩٨	مستحبات لكفن	٩٨
الاغسال المندوبة لأفعال مخصوصة	٣١٧	مكروهات الكفن	١٢٢
الاغسال المندوبة لاماكن مخصوصة	٣٢٦	المسائل المتفرقة المربوطة بالكفن	١٢٥
وجوب التيمم وعائده	٣٣٤	بمن يجب لصلاه عليه	١٣٥
مجوزات التيمم	٣٣٧	في المصلى على الميت	١٤٠
بما يجوز التيمم به	٣٦٥	واجبات صلاة الميت	١٥١
في كيفية التيمم	٣٨٩	اقسام لصلاه على الميت	١٧١
في احكام التيمم	٤٢١	مستحبات صلاة الميت	١٨٣
		مكروهات صلاة الميت	١٩١



